



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
معهد البحوث العلمية
مركز إحياء التراث الإبتلائي

المقاصد الشافية

في شرح الخلاصة الكافية

للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشافعي

(٥٧٩٠هـ)

الجزء السادس

تحقيق

الدكتور عبد المجيد قطامش

ح جامعة أم القرى، ١٤٢٨ هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الشاطبي، إبراهيم بن موسى
المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية شرح أنفية ابن مالك.
/ إبراهيم بن موسى الشاطبي - مكة المكرمة، ١٤٢٨ هـ
١٠ مج.

رقمك: ٥-٨٣٣-٠٣-٩٩٦٠ (مجموعة)
٤-٨٣٩-٠٣-٩٩٦٠ (ج)

١- اللغة العربية - النحو ٢- اللغة العربية - الصرف / العنوان
ديوي ١، ٤١٥
١٤٢٨/٣٤٤٣

رقم الإيداع: ١٤٢٨/٣٤٤٣
رقمك: ٥-٨٣٣-٠٣-٩٩٦٠ (مجموعة)
٤-٨٣٩-٠٣-٩٩٦٠ (ج)

حقوق الطبع محفوظة

لمعهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي

جامعة أم القرى

مكة المكرمة

الطبعة الأولى

١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م

إعراب الفعل

٤٠٥

ارْفَعْ مُضَارِعًا إِذَا يُجَرَّدُ

مَنْ جَازِمٌ وَنَاصِبٌ كَتَسَعَدُ

قد تقدم في أول الأرجوزة أن الفعل المضارع معرب إن عرئ من نون توكيد مباشر، ومن نون جماعة المؤنث، ومر بيانهُ هناك (١).

وتقدم أيضا أن إعرابه : رفع، ونصب، وجزم، كما أن إعراب الاسم رفع ونصب، وجر، ومر إعراب الاسم وما يتعلق به.

فأخذ هنا في الكلام على إعراب الفعل، وابتدأ بالرفع لأنه الأصل، ويعني أن الفعل المضارع إذا تجرد من الناصب والجازم فإنه يرفع حينئذ، فتقول : أنت تَسَعَدُ، وزيدُ يَسَعَدُ، ويخرجُ أبو عبدالله، وما أشبه ذلك. وأتى بالتجريد عن الناصب والجازم على مساق الشرطية ، لأنه قال : ارفعه إذا تجدد، فيحتمل أن يكون قد جعل التعرئ هو نفس الرفع للفعل، فيكون مذهبه هنا مذهبه في «التسهيل» لأنه جعل التعرئ هو الرفع، فقال : يُرفع المضارع لتعرئه من الناصب والجازم، لا لوقوعه موقع الاسم خلافاً للبصريين (٢).

ويحتمل أن يكون قد جعل التعرئ شرطاً في الرفع لا عاملاً، كأنه قال : ارفعه بشرط التعرئ، فيكون الرفع مسكوتاً عنه في كلامه، وإنما ذكر الشرط في الرفع ولم يذكر السبب فيه، لأن الشرط أكيد الذكر، وليس

(١) انظر : « باب المعرب والمبني » البيتين الخامس والسادس (جزء ١ ص).

(٢) التسهيل ٢٢٨.

السبب عنده بأكيد الذكْر. وأيضا فالشرط مُتَّفَقٌ على اعتباره.
وقد قيل : إنه الرفع، والسبب مختلف فيه، وهو بعد في محل الاجتهاد،
فسكّت عن تعيينه إبقاءً للناظر فيه.

وقد اختلف في الرفع هنا على ثلاثة أقوال :

أحدهما : ما ذهب إليه في «التسهيل» من أنه التعرّي من الناصب
والجازم^(١)، وهو مذهب الفراء وأصحابه.

والثاني : أنه ارتفع لوقوعه موقعَ الاسم، وهو مذهب سيبويه والجمهور من
البصريين^(٢).

والثالث : أنه ارتفع بالزوائد الأربع التي في أوله، وهو أضعفها وأشدّها
مخالفةً للقياس والسمع.

والذي نكّت عليه، إن كان أراد أن التعرّي هو الرفع، هو مذهب
البصريين.

ووجه التّكيت أن الرفع لو كان الوقوعَ موقعَ الاسم لما ارتفع بعد (لَوْ)
ولا بعد حرف التحضيض، لأنها مختصة بالأفعال، فليس المضارع بعدها في
موضع اسم، فالرفعُ، على قولهم، في هذا معدوم، ولا يقال : إن المراد بوقوعه
موقعَ الاسم وجودُ ذلك فيه على الجملة، وأنت تعلم أن الاسم قد يقع بعد (لَوْ)
وحرف التحضيض نحو: «لَوْذَاتُ سِوَارٍ لَطَمْتَنِي»^(٣).

(١) المرجع السابق : ٢٢٨.

(٢) الكتاب ١١/٣.

(٣) كتاب الامثال لأبي عبيد : ٢٦٨

والسوار : حلية من الذهب، مستديرة كالحلقة، تُلبس في المعصم أو الزند.
والعرب تلبس الإماء السوار، فهو يقول : لو كانت اللاطمة حرة لكان أخف عليّ. ويضرب في الكريم
يظلمه الننيء الخسيس.

وقوله (١):

* فَهَلَّا نَفْسٌ لَيْلَى شَفِيعُهَا *

فالوقوع موضع الاسم حاصل - لانا نقول : لا يخلو مرادكم
بالوقوع موقع الاسم من أن يكون / بمعنى أن الموضع للاسم في الأصل
أو في الاستعمال، أو ما هو أعم من هذا.

فالاول : مُنْتَقِضٌ بالرفع بعد حروف التخصيص لأنه ليس للاسم في

الأصل.

والثاني منتقض بالرفع بعد (كاد) فإنه ليس للاسم في الاستعمال.

والثالث: منتقض بالجزم بعد (إن) الشرطية، فإنه موضع صالح

للاسم في الجملة، نحو: إن زيداً قامَ أكرمته. وإذا بطل على كل تقدير
صح أن الرفع له ما تقدم.

وهذه الأدلة من ابن مالك غير واردة على مقصد سيبويه في الوقوع

موقع الاسم، فانظره لابن خروف في «شرح الكتاب» فليس بنا حاجة إلى

الإطالة بذكره. والمسألة على الجملة لا ينبغي عليها حكم، فالأمر فيها قريب.

ثم أخذ في ذكر النواصب فقال :

وَبَلَّغْنَا نَصِيبَهُ وَكُنِيَ كَذًّا بِأَنَّ

لَا بَعْدَ عِلْمٍ وَالَّتِي مِنْ بَعْدِ ظَنٍّ

(١) هو الصفة القشيري، والبيت بتعامه :

وَبُئِثْتُ لَيْلَى أُرْسِلَتْ بِشَنَاعَةٍ إِلَى فَهَلَّا نَفْسٌ لَيْلَى شَفِيعُهَا

الخرزانه ٦٠/٣، ٥١٣/٨، والمغنى ٧٤، ٢٦٩، ٢٠٧، ٥٨٤، والعيني ١٦/٣، ٤٥٧/٤، ٤٧٨،

والتصريح ٤١/٢، ٢٦٢، والهمع ٣٥٢/٤، والدرر ٨٢/٢، والأشعوني ٢٥٩/٢، ٥٢/٤، والعماسه

بشرح المرزوقي ١٢٢٠

يقول : خبرت أن ليلي أرسلت إلى ذا شفاعه تطلب جاهها عندي، فلأ جعلت نفسها شفيعا.

فَانْصِبْ بِهَا وَالرُّفْعَ صَحَّحَ وَاعْتَقِدْ
تَخْفِيْفَهَا مِنْ أَنْ فَهُوَ مُطْرِدٌ
وَيَعْضُضُهُمْ أَهْمَلْ أَنْ حَمَلًا عَلَى
مَا أَخْتَبَهَا حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلًا

ذكر الناظم نواصب أربعة وهى : لَنْ، وَكَيْ، وَأَنْ، وَإِذَنْ، وهى التى تنصب
بنفسها. وما عداها غيرُ ناصب نفسه، كحَتَّى، والواو والفاء فى الأجوبة الثمانية،
وأَوْ، بمعنى (إِلَّا)

فهذه وما أشبهها مما نُصِبَ، الفعل بعدها منصوبٌ بإضمار (أَنْ) لابتفس
ذلك الحرف على حَسَبِ ما يذُكِرُه إِنْ هَذَا.

والضمير المنصوب فى «انْصِبْهُ» عائدٌ على الفعل، أى انصبه بهذه
الحروف المذكورة.

أما «لَنْ» فينتصب الفعل بعدها بها لاغيرها، فنقول : لَنْ يُكْرِمَكَ زَيْدٌ، وَلَنْ
يُهَيِّنَكَ عَمْرُو.

وجَعَلَهُ الناصبَ نفسَ «لَنْ» دليلٌ على اعتقاد مذهب سيبويه أنها ليست
بمركبة من (لَا أَنْ) كما يزعمه الخليل، فإن النصب على مذهبه يكون بـ«أَنْ»
وحدها لا بـ«لَنْ» بجملتها^(١).

والمختار ما أشار إليه الناظم أنها غيرُ مركبة، لأن التركيب على خلاف
الأصل، فلا يدعى إلا بدليل، ولا دليل، و(لا أَنْ) مع الفعل والفاعل كلامٌ تام، ولو
كان أصلها (لا أَنْ) لكان الكلام تاما بالمفرد، وهو محال.

(١) الكتاب ٥/٣.

وردّه سيبويه بأنه لو كان كذلك لم يتقدّم معمولٌ معمولها عليها، لأن ما في حيز الصلة لا يتقدم على الموصول، و(أن) حرفٌ موصول، وأنت تقول : زيدا لن أضرب، وهو جائز، فدلّ على عدم تقدير الخليل^(١).

وأما «كَيُّ» فتنصب أيضا بنفسها، فتقول : جئتُك لَكِي تُكْرِمَنِي.
ومنه قوله تعالى : {لِكَيْلًا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ}^(٢). وقوله : «لِكَيْلًا يَكُونُ عَلَىٰ الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ»^(٣) الآية.

ودلّ من كلامه على كونها ناصبةً بنفسها عطفه «كَيُّ» على «لَنُ» كأنه قال : وبِكَيِّ انْصَبُهُ أَيضًا.

وهنا إشكال في كلامه / وهو أنه نصّ على نصبها بنفسها مطلقا ٤.٧ من غير تقييد، وذلك غير صحيح، لأن (كَيُّ) على وجهين :

أحدهما : أن تكون ناصبةً بنفسها كما قال، ويتعین ذلك إذا دخلت عليها لامُ الجر، نحو الآيتين المتقدمتين.

والثاني : أن تكون جارةً لاناصبية؛ بل يكون نصب الفعل الواقع بعدها بإضمار (أن) و(أن) والفعل في موضع اسم هو مجرور «كَيُّ»

والجرُّ بها ثابت من كلام العرب، فإنها قد وقعت موقعَ اللام مع اسم الاستفهام. قال سيبويه : وبعض العرب يجعل «كَيُّ» بمنزلة (حتّى) يعنى حرفَ جرٍّ، وذلك أنهم يقولون : كَيْمَةٌ؟ في الاستفهام، فيعملونها في

(١) المرجع السابق ٥/٣.

(٢) سورة الحديد : ٢٣.

(٣) سورة الأحزاب : ٢٧.

الأسماء، كما قالوا : حَتَّامَةٌ؟ وَحَتَّى مَتَى؟ وَلِمَه (١)؟ ثم أتمَّ الكلام عليها، وأنَّ النَّصْبَ بَعْدَهَا بِ(أَنْ) مَضْمُورَةٌ، لِأَنَّهُ لَاوَجْهٌ فِي (كَيْمَةٌ) إِلَى حَذْفِ الْأَلْفِ إِلَّا أَنَّهَا مِثْلُ اللَّامِ فِي (لِمَةٌ) وَلَايَدْخُلُ هُنَا اللَّامُ عَلَيْهَا لِأَنَّهَا حَرْفٌ جَرٌّ مِثْلُهَا، وَحَرْفُ الْجَرِّ لَايَدْخُلُ عَلَى مِثْلِهِ، وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ ثَابِتًا مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ كَانَ كَلَامُهُ هُنَا بِإِطْلَاقِهِ غَيْرَ مُسْتَقِيمٍ.

وَالعَجَبُ أَنَّهُ أتمَّ الكَلَامَ عَلَيْهَا فِي كِتَابِهِ، وَتَرَكَ ذَكَرَ ذَلِكَ هُنَا، إِلَّا أَنْ يُقَالَ : إِنَّهُ ذَهَبَ هُنَا مَذْهَبَ الْكِسَائِيِّ فِي جَعْلِهِ «كَيْ» قِسْمًا وَاحِدًا، وَهِيَ النَّاصِبَةُ بِنَفْسِهَا، وَتَأْوِيلُ (كَيْمَةٌ) عَلَى أَنَّهَا مَنْصُوبَةٌ عَلَى مَذْهَبِ الْمَصْدَرِ، كَقَوْلِ الْقَائِلِ : أَقُومُ كَيْ تَقُومَ. فَسَمِعَهُ الْمُخَاطَبُ وَلَمْ يَفْهَمْ «تَقُومَ» فَقَالَ : كَيْمَةٌ؟ يَرِيدُ : مَاذَا؟

فَالتَّقْدِيرُ : كَيْ تَفْعَلُ مَاذَا؟ فَمَوْضِعُ «مَةٌ» نَصْبٌ عَلَى جِهَةِ الْمَصْدَرِ وَالتَّشْبِيهِ بِهِ، وَليْسَ لـ«كَيْ» فِي «مَةٌ» عَمَلٌ، وَهُوَ مَذْهَبُ مَرْدُودٍ لَايَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ بِهِ، وَحَمْلُ كَلَامِ النَّازِمِ عَلَيْهِ ضَعِيفٌ جَدًّا.

وَقَدْ حَكَى الْأَسْتَاذُ (٢) - رَحِمَهُ اللَّهُ - أَنَّ بَعْضَ الْمُتَأَخِّرِينَ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ «كَيْ» الدَّاخِلَةَ عَلَى الْأَفْعَالِ هِيَ النَّاصِبَةُ عَلَى كُلِّ حَالٍ، سِوَاءً تَقَدَّمَتْ حَرْفُ جَرٍّ أَمْ لَا، فَإِنْ تَقَدَّمَتْ فَلَا إِشْكَالَ فِي أَنَّهَا النَّاصِبَةُ، وَإِذَا لَمْ يَتَقَدَّمْهَا كَانَ مَقْدَرًا قَبْلَهَا.

وَأَمَّا مَنْ جَعَلَهَا مِنَ الْعَرَبِ حَرْفًا جَرًّا فَإِنَّهُ لَايَدْخُلُهَا عَلَى الْأَفْعَالِ أَصْلًا، لِأَنَّ جَعْلَ ذَلِكَ فِي (لَامِ كَيْ) وَ(لَامِ الْجَحُودِ) وَ(حَتَّى) الْجَارَةَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مَوْقُوفًا عَلَى السَّمَاعِ، وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ قِيَاسًا لَجَازَ أَنْ تَقُولَ : عَجِبْتُ مِنْ تَكْرِمَتِي،

(١) الكتاب ٦/٣.

(٢) هو أبو عبدالله ابن الفخار، وسبقت ترجمته.

وهذا لك بِتَقْوَمٍ، تريد : من أن تُكْرِمَنِي، وبأنْ تَقْوَمَ، فإذا لم يكن ذلك قياسا وجب الاقتصار على الموضع الذي قامت الدلالة على أنه من ذلك. قال الأستاذ^(١): وهذا تحقيقُ في الموضع كان يجب الأخذُ به، لولا أن سيبويه قد أثبت دخول (كَي) الجارة على الأفعال^(٢).

هذا ما حكاه الأستاذ، وما أسعده بكلام الناظم حين أتى بها في (باب حروف الجر) فدل ذلك على اختصاصها بالأسماء، وأتى بها هاهنا، فدل على اختصاصها بالأفعال.

والدليل على أن هذا رأيه أنه لم يذكر (كَي) فيما يُنصب بعده الفعل/ بإضمار (أن) حين أتى بحتى، ولام كي، ولا الجحود، والجواب ٤.٨ بالفاء، والواو، وأو، ولم يأت معها ب(كَي) الجارة، كما أتى بها غيره مع هذه الأشياء، فهذا يوضح أنه ما أراد سواه، ولا قصد إلا إياه.

والقياس يَعْضُدُه، وذلك أن «كَي» ظهر منها أمران:

أحدهما : دخولها على الأسماء على حدِّ دخول حروف الجر، نحو : كَي مَه؟ كما تقول : حَتَّى مَه، وَلِمَه؟ ولاشك في كونها هنا جارة، ولا تكون جارة حتى تختص بما جرته.

والثاني : دخولها على الأفعال المضارعة، فيُنصب ما بعدها. والأصل أن يُنسب الفعل إليها حتى يدل على خلاف ذلك دليل.

وأیضا، قد دل الدليل الواضح على صحة وقوعها في النواصب، وهو دخول اللام الجارة عليها، نحو: [لِكَيْلَا تَأْسَوْا]^(٣). وهي هنا ناصبة

(١) هو أبو عبدالله ابن الفخار، وسبقت ترجمته.

(٢) الكتاب ٥/٣.

(٣) سورة الحديد : ٢٣.

باتِّفاق.

والأصل في العامل ألا يعمل حتى يَخْتَص، فأنتج هذا النظرُ غيرَ مانَّقله الأستاذ - رحمه الله - ولا يلزم من ذلك مخالفةُ السماع، ولا إبطالُ القياس، لأن «كى» بهذا الاعتبار لفظٌ مشتركٌ لموضعين^(١)، ولا يُنكر مثل هذا.

وقد يُجاب عن السؤال أيضا على مذهب الجماعة ومذهبه في «التَّسْهِيل»^(٢) وغيره أن ما أتى به هنا صحيح، لأنه إنما أتى بـ«كى» الناصبة وحدها، ولم يتعرض للجارة.

والدليل على هذا من كلامه أنه ذكر الجارة في حروف الجر، وجعلها منها إذ قال: «مَنْذُ مَنْذُ رَبِّ اللّامِ كَى وَأَوْ وَتَا» فأتى هناك بها حرفَ جر، ومُحال أن يريد أن الجارة هناك هي الناصبة هنا، فلا بد من مُبَايَنَة إحداهما للأخرى، فتنبَّت القسمان من كلامه، إلا أنه يبقى نظراً آخر. وهو أنه لم يذكر في الجارة ما هو واجبُ الذكر فيها، من كونها لاتجرُّ إلا تقديراً، فيقع بعدها الفعل مقدراً قبله (أن) ولا يقع بعدها الاسم الصريح إلا (ما) الاستفهامية.

فإطلاقه أنها حرفُ جر، ولم يذكر لها غير ذلك، يُوهم أن لها حكم سائر الحروف، وليس كذلك، فالإخلال واقعٌ في عدم ذكر حكم مجرورها.

فلو قال مثلاً إذا أخذ في ذكر ما ينتصب على إضمار (أن) :

وَيَعْدُكَى إِضْمَارُ أَنْ يَغْلِبُ إِنَّ

جُرَّ بِهَا تَحْوَانْتِه كَيْلَايَهْنُ

أو نحو هذا - لتخلص عن هذا الشُّغْب، فالواجب إذا حملهُ على ما تقدم

(١) اللفظ المشترك هو الذى له أكثر من معنى، كلفظي (العَيْن، برأى) ونحوهما.

(٢) انظر : ص ٢٢٩.

قبل هذا.

ثم قال : «كَذَا بَأْنٌ لِأَبَعْدَ عِلْمٍ» يَعْنِي أَنَّ (أَنْ) الْمَفْتُوحَةُ حَكْمُهَا حَكْمُ (أَنْ) وَ(كَيْ) فِي كَوْنِهَا نَاصِبَةٌ بِنَفْسِهَا، وَلَا خِلَافَ فِي هَذَا، لَكِنَّهُ شَرْطُ الْأُتُوكُونِ (أَنْ) بَعْدَ الْعِلْمِ، وَحَقِيقَةُ هَذَا الْاِشْتِرَاطِ وَمَا ذَكَرَ مَعَهُ يُعْطَى فِي (أَنْ) تَقْسِيمًا، وَهُوَ أَنَّ (أَنْ) عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ :

أَحَدُهَا : إِلَّا تَقَعُ بَعْدَ عِلْمٍ وَلَا ظَنْ، فَهَذِهِ هِيَ النَّاصِبَةُ لِلْفِعْلِ، نَحْوُ : جِئْتُكَ أَنْ تُكْرِمَنِي، وَأَعْجِبْنِي أَنْ تَقُومَ [وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ] ^(١) وَنَحْوِ ذَلِكَ.

وَلَا تَقَعُ غَيْرَ نَاصِبَةٍ إِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْمُضَارِعِ إِلَّا نَادِرًا، كَمَا سَيَذْكَرُهُ، وَهُوَ الَّذِي ابْتَدَأَ بِهِ النَّازِمُ.

وَالثَّانِي : أَنْ تَقَعُ بَعْدَ (الْعِلْمِ) فَمَقْتَضِي اِشْتِرَاطِهِ ^(٢) إِلَّا تَقَعُ النَّاصِبَةُ بَعْدَهُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهَا بَعْدَ الْعِلْمِ غَيْرُ نَاصِبَةٍ لِلْفِعْلِ وَإِنْ وَقَعَتْ بَعْدَهُ، فَتَقُولُ : عَلِمْتُ أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ وَعَلِمْتُ أَنْ لَا يَقُومَ / زَيْدٌ، تَرْفَعُ الْفِعْلَ هُنَا ٤.٩ لِأَغْيَرٍ، إِذْ أُخْرِجَ (أَنْ) مَعَهُ عَنِ النَّصْبِ جَمَلَةً، وَكَوْنِهَا بَعْدَ الْعِلْمِ مَخْفَفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ هُوَ السَّبَبُ فِي عَدَمِ النَّصْبِ، عَلَى مَا يَذْكَرُهُ إِثْرًا هَذَا.

وَلَا يَخْتَصُّ هَذَا الْحُكْمُ بِ(عِلْمٍ) وَحْدِهَا؛ بَلْ كُلُّ مَا يُعْطَى مَعْنَى الْعِلْمِ فُحْكْمُهُ حُكْمُهُ، نَحْوُ : تَيَقَّنْتُ أَنْ لَا يَقُومَ زَيْدٌ، وَرَأَيْتُ أَنْ تَخْرُجَ، وَتَحَقَّقْتُ أَنْ لَا تَقُومَ، وَنَحْوَ ذَلِكَ لِقَوْلِهِ : «لِأَبَعْدَ عِلْمٍ» فَعَمَّ أَفْعَالَ الْعِلْمِ.

وَالثَّلَاثُ : أَنْ تَقَعُ بَعْدَ (الظَّنِّ) نَحْوُ : ظَنَنْتُ، وَحَسِبْتُ، وَخَلَيْتُ،

(١) سُورَةُ الْبَقَرَةِ : ١٨٤.

(٢) فِي الْأَصْلِ «كَلَامُهُ» وَمَا أَثْبَتَهُ مِنْ (س، ت) أَوْلَى.

ورأيتُ، ونحوها مما يُعطى معنى الظن.

فإذا وقعت (أن) بعد أحد هذه الأفعال أو نحوها فلك وجهان :

أحدهما : أن تنصب بها ما بعدها، فتقول : حَسِبْتُ أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ، وَخَلْتُ أَنْ تَخْرُجَ. ومنه قوله تعالى : { أَلَمْ أَحْسِبِ النَّاسُ أَنْ يَتْرَكُوا ^(١) } الآية، وقوله : { أَيْحَسِبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يَتْرَكَ سُدًى } ^(٢) وقوله : { إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ } ^(٣) و{ تَظُنُّ أَنْ يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ } ^(٤).

وقدّم النصب هنا كأنه أرجح عنده من الرفع وأكثر، ويشعر بذلك قوله : «فَانصِبْ بِهَا» فأتى بالنصب في مساق الاعتماد عليه، ثم استدرك وجه الرفع وصحّحه، والأفكان يقول : «فَانصِبْ بِهَا وارْفَعْ» وكذلك قال ابن المؤلف في «تكملة الشرح» ^(٥) قال : ولذلك اتفق على النصب في : أَحْسِبِ النَّاسُ أَنْ يَتْرَكُوا ^(٦) وكان أكثر القراء على النصب في قوله تعالى : { وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونَ فِتْنَةً } ^(٧) وهم غير أبي عمرو وحمزة والكسائي، والرفع لهؤلاء الثلاثة ^(٨).

والثاني : ألا تنصب بها، بل يبقى ما بعدها على رفعه، نحو قولك : حَسِبْتُ أَنْ لَا تَقُولُ ذَلِكَ، وَظَنَنْتُ أَنْ لَا تَفْعَلُ ذَلِكَ.

ومنه قوله تعالى : { وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونَ فِتْنَةً } . على قراءة أبي عمرو وحمزة

(١) سورة العنكبوت : ٢، ١.

(٢) سورة القيامة : ٣٦.

(٣) سورة البقرة : ٢٣٠.

(٤) سورة القيامة : ٢٥.

(٥) لوحة [٢١٦ - أ].

(٦) سورة العنكبوت : ٢.

(٧) سورة المائدة : ٧١.

(٨) السبعة لابن مجاهد : ٢٤٧.

والكسائي (١).

وهما على وجهين مختلفين، أما النصبُ بعدها فلجريانها على بابها، من عدم التَّحقيق وثبوت التردُّد، فصارت كالرُّجاء بـ(عَسَى) فالموضع لـ(أَنْ) الناصبة.

وأما الرفع فعلى معنى أنك أثبت ذلك في ظنِّك، وأدخلته مُدخل العلم، وعلى إجرائه مُجربى العلم صارت هنا (أَنْ) غيرَ ناصبة، وإلى هذين أشار بقوله: «وَأَلْتِي وَمِنْ بَعْدِ ظَنِّ. فَاتَّصِبْ بِهَا وَالرُّفْعَ صَحَّحَ» يعنى أن (أَنْ) إذا وقعت بعد الظن فالنصب هو الأكثر، والرفع صحيح جائز.

ثم أخذ في بيان وجه الرفع بعدها حيث لم تقع ناصبة فقال: «وَأَعْتَقِدُ تَخْفِيفَهَا مِنْ أَنْ»

يعنى أن (أَنْ) التى لاتنصب الفعلَ الواقع بعدها لاينبغى أن يُعتقد أنها هى الناصبة للفعل؛ بل هى غيرها، لأن عامل النصب من شأنه ألا يتخلف عن عمله في موضع من المواضع من غير مانع، وأن يكون مختصاً بما يعمل فيه، لايدخل على غيره كسائر العوامل، فإن شأن العامل أن يكون عاملاً على / الإطلاق، ومختصاً بما يعمل فيه على اللزوم، إلا ما ٤١. خَرَجَ من هذا عن أصله، نحو (ما) فإنها تعمل مرةً ولا تعمل أخرى، وذلك خلاف القاعدة الأصلية، والقياس المستمر؛ فلا بد أن يُعتقد في (أَنْ) هذه التى لم تعمل أنها غير الناصبة، وأنها المخففة من (أَنْ) الناسخة للابتداء، فيقال: إنها لم تعمل [لأنها المختصة بالأسماء فلا تعمل في الأفعال. لكن قد يقول القائل: ما الحامل لكم على هذا التقدير، ولعلها (أَنْ) الناصبة، لم

(١) المرجع السابق: ٢٤٧.

تعمل هنا^(١) كما لم تعمل في مواضع أخرى كما سيأتي؟

فأجاب الناظم عن هذا بأن تخفيف (أن) مُطْرِد في كلام العرب، على أن يكون اسمها مقدر لا يبرز إلا في الضرورة، وبيان أطْراده قد تقدم في باب (إن) ووقوع الفعل بعد (أن) غير الناصبة للفعل كثير مطرد أيضا، كما تقدم.

فالحق أن يُحمل المُطْرِد على المُطْرِد، ولا يُحمل على أنها (أن) الناصبة للفعل لم تعمل، فإن ذلك ليس بمُطْرِد ولا كثير، بخلاف التخفيف من (أن) وحكمها مبين في موضعه، فلم يحتاج إلى ذكره هنا، وعلى أنه كَرَّر حكمها في «التسهيل» في باب (إن) وفي نواصب الأفعال^(٢)، وإن التكرار ينافي الاختصار.

واعلم أن الذي تعرض للكلام عليه من (أن) المخففة من الثقيلة هي التي لم يقع بينها وبين الفعل فاصل سوى (لا) النافية، لأنه إذا وقع بينهما فاصل غير (لا) لم يقع بينها وبين الناصبة للفعل لبس، لأنك إذا قلت : خِلْتُ أن سيكونُ كذا، أو خِلْتُ أن لن تقومَ - لم يمكن أن تكون هنا ناصبة، لمكان الفاصل الحائل بين (أن) وبين ما كان يمكن أن يكون معمولاً لها، فلا يحتاج إلى تفرقة بين المخففة والناصبة في مثل هذا، وإنما يحتاج إلى ذلك حيث يمكن على الجملة أن تعمل (أن) فيما بعدها، وذلك إذا لم يقع بينهما فاصل، كقولك : علمتُ أن تقومَ، وخِلْتُ أن تخرجَ، وذلك على الوجه غير الأحسن المنبئ عليه في باب (إن) أن يقع من الفواصل ما لا يمنع (أن) من تأثيرها في معمولها، وذلك (لا) نحو : خِلْتُ ألا تقومَ، وعلمتُ ألا تخرجَ، فهنا يحتاج إلى قانون التفرقة بين (أن) الناصبة للفعل والمخففة من الثقيلة.

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتته من (س، ت).

(٢) انظر : التسهيل : ٦٥، ٢٢٨.

ثم قال : «وَبَعْضُهُمْ أَهْمَلُ أَنْ»

يعنى أن بعض العرب أهمل (أن) فلم يُعملها وهي الناصبة للفعل، فيقول :
أعجبنى أن يقوم زيد، وهو قليل.

ومنه ما روى في غير السَّبْع من قوله تعالى : (لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَنْتَهِي
الرُّضَاعَةَ) (١) برفع «يَنْتَهِي» (٢) وأنشد السيرافي، ورواه ابن جنِّي، عن أحمد بن
يحيى (٣) :

أَنْ تَقْرَأَ عَلَى أَسْمَاءَ وَيُحْكَمَا

مِنِّي السَّلَامَ وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدًا

وقد يكون منه ما أنشد الفراء من قوله (٤) :

(١) سورة البقرة : ٢٣٣.

(٢) البحر المحيط ٢/٢١٣، وفيه «ونسبها النحويون إلى مجاهد».

(٣) السيرافي (المجلد الأول - ص ١٢٩) والخصائص ١/٣٩٠، والمنصف ١/٢٧٨، والإتصاف ٥٦٣.

وابن يعيش ٧/١٥، ٨/١٤٣، والمفنى ٣٠، ١٩٧، والعيني ٤/٣٨٠، والتصريح ٢/٢٣٢ والأشموني
٣/٢٨٧، والخزانة ٨/٤٢٠

ومعنى البيت واضح، وقائله غير معروف على الرغم من شدة تداوله في كتب النحو واللغة.

(٤) معانى القرآن ١/١٣٦، وابن يعيش ٧/٩، والعيني ٢/٢٩٧، والأشموني ١/٢٩٢، والخزانة
٨/٤٢١، واللسان (نوح)

وقبله :

إِنْسِي زَعِيمٌ يَأْتُوْنِقَةً

إِنْ سَلَعْتَ مِنَ الرُّزَاحِ

وَسَلَعْتَ مِنْ عَرَضِ الْحَتُوفِ

مِنَ الْغُدُوِّ إِلَى الرُّوَّاحِ

والرزاح : شدة الضعف في الإبل حتى تكاد تلتصق بالأرض فلا تستطيع النهوض.

ويروى «من الرُّوَّاح» وهو الموت. والعرض : ما يطرأ من أحداث الدهر.

والحتوف : جمع حتف، وهو الموت. =

أَنْ تَهْـبِطِينَ بِإِلَادِ قَوْمٍ

يَرْتَعُونَ مِنَ الطَّلَاحِ

ثم أخذ في توجيه هذا الإهمال فقال : «حَمَلًا عَلَى مَا أُخْتِيهَا»

يعنى أنها الناصبة للفعل، أهملت بالحمل على (ما) أختيها، وهى المصدرية، لأنها أختان في تأويلهما بالمصدر، فكما أن الفعل إذا وقع بعد (ما) مُهْمَلٌ غير منصوب، فكذلك حُمِلَتْ (أَنْ) عليها ف قيل : «أَنْ تَقْرَأَنْ» ونحو ذلك.

٤١١

وقوله : «حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلًا»/

يعنى أن هذا الإهمال إنما هو في [موضع استَحَقَّتْ فيه العمل، لافي موضع لاتستحقه فيه، فتحرَّز من وقوعها بعد عِلْمٍ أو طَنْ، فإنها هناك غير مستحقة على التفسير] (١) المذكور أولاً، فليس مخصوصاً بهذا البعض الذى حكى عنه.

وما قرَّر من التوجيه هو رأى البصريين، وأحمد بن يحيى من الكوفيين. حكاه عنه ابن جنى في كتاب «التعاقب» له ومذهب الكوفيين في التوجيه : الحملُ على أنها المخففة من الثقيلة، أتى بها من غير فصل، وهو مذهب الفارسي، حكاه عنه ابن جنى أيضاً في البيت المتقدم (٢) :

* أَنْ تَقْرَأَنْ عَلَى أَسْمَاءَ وَيَحْكُمَا *

والأظهرُ فيه خلافه، لقوله في البيت :

* وَأَنْ لَاتُشْعِرَا أَحَدًا *

= والطلاح : جمع طلحة، وشجر الطلح أعظم العضاء، وأكثره ورقاً، وأشدّه خضرة، وأمدّه ظللاً.

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتته من (س، ت).

(٢) انظر : الخصائص ٢٩٠/١.

فَنَصَبَ بِهَا، فَلَوْ كَانَتْ الْأُولَى عِنْدَهُ الْمَخْفُفَةَ لَكَانَ مِنَ التَّنَاسُبِ أَنْ تَكُونَ
الثَّانِيَةَ كَذَلِكَ، وَالْمَذْهَبَانِ مُتَقَارِبَانِ.

لَكِنْ عَلَى النَّازِمِ هُنَا دَرْكُ مَا مَعَ مَا تَقَدَّمَ لَهُ فِي بَابِ «إِنْ» وَذَلِكَ أَنَّهُ قَدَّمَ فِي
الْمَخْفُفَةِ مِنَ الثَّقِيلَةِ أَنْ الْأَحْسَنُ الْفَصْلُ، وَيَجُوزُ تَرْكُ الْفَصْلِ قَلِيلًا، وَذَلِكَ فِي
قَوْلِهِ ^(١): «وَأِنْ يَكُنْ فِعْلًا وَلَمْ يَكُنْ دُعَاً

ثُمَّ قَالَ: «فَالْأَحْسَنُ الْفَصْلُ بِقَدِّ أَوْ كَذَا» إِلَى آخِرِهِ، وَنَبَّهَ عَلَى مَا جَاءَ مِنْ
نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى: «لَمِنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ» ^(٢). وَنَحْوِ الْبَيْتَيْنِ الْمُتَشَدِّدَيْنِ ^(٣)،
فَظَاهِرُهُ فِيمَا تَقَدَّمَ أَنَّهَا الْمَخْفُفَةُ، وَهَاهُنَا نَقَضَ ذَلِكَ، فَحَمَلَهَا عَلَى (أَنْ) النَّاصِبَةَ
لِلْفِعْلِ لَا عَلَى الْمَخْفُفَةِ وَالْجَوَابِ أَنْ النَّازِمِ قَصَدَهُ فِي الْمَوْضِعَيْنِ صَحِيحًا.

فَأَمَّا قَصْدُهُ فِي بَابِ (إِنْ) فَالْإِخْبَارُ عَنِ الْمَخْفُفَةِ إِذَا تَعَيَّنَ ذَلِكَ فِيهَا، وَذَلِكَ
عِنْدَ وَقُوعِهَا بَعْدَ الْعِلْمِ، أَوْ بَعْدَ مَا كَانَ نَحْوَهُ، فَلَمْ تَتَّعَيْنِ الْآيَةُ وَلَا الْبَيْتَانِ
بِخُصُوصِهَا لِتَمَثِيلِ عَدَمِ الْفَصْلِ فِي الْمَخْفُفَةِ.

وَإِنَّمَا نَبَّهَ عَلَى مَا يَصِلِحُ أَنْ يَكُونَ مِثَالًا لَهُ هُنَاكَ، وَذَلِكَ إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ الْعِلْمِ
أَوْ الظَّنِّ نَحْوَ: عَلِمْتُ أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ، وَظَنَنْتُ أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ، وَنَحْوَ ذَلِكَ.
وَأَمَّا الْقَصْدُ هُنَا فَالْإِخْبَارُ عَنِ (أَنْ) الَّتِي لَا تَقَعُ بَعْدَ عِلْمٍ وَلَا ظَنْ، وَهُوَ
مَوْضِعُ الْخِلَافِ.

فَالْكَوْفِيُّونَ يَحْمَلُونَهُ عَلَى الْمَخْفُفَةِ، وَالْبَصْرِيُّونَ عَلَى النَّاصِبَةِ لِلْفِعْلِ،

(١) النظم بتمامه كما جاء في باب «إن» وأخواتها، هو:

وَأِنْ يَكُنْ فِعْلًا وَلَمْ يَكُنْ دُعَاً وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيْفُهُ مَعْتَمَدًا
فَالْأَحْسَنُ الْفَصْلُ بِقَدِّ أَوْ نَفْرًا تَنْفِيْسًا أَوْ لَوْ وَقَلِيْلًا ذَكَرْتُوْا

(٢) سورة البقرة: ٢٣٣، وسبق الاستشهاد بها.

(٣) انظر: الصفحة السابقة.

فلا تناقض. وعلى هذا التوهم استظهر بقوله : «حيثُ استَحَقَّتْ عَمَلًا»
أى إنما هذا التأويلُ حيثُ تَسْتَحِقُّ العمل، فإن الموضع الآخر حيث
لا تَسْتَحِقُّ العمل مُتَّفَقٌ عليه، وهذا حَسَنٌ من التَّنْبِيهِ كما مرَّ تفسيره آنفًا.

وَنَصَبُوا بِإِذْنِ الْمُسْتَقْبَلِ

إِنْ صُدِّرَتْ وَالْفِعْلُ بَعْدَ مُوَصَّلًا

أَوْ قَبْلَهُ الْيَمِينِ وَانْصَبِ وَاَرْقَعَا

إِذَا إِذْنٌ مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ وَقَعَا

هذا هو الموضع الرابع من الأدوات الناصبة بأنفسها، وهو (إِذْنٌ)
وهو حرف جوابٍ وجزاء.

فقوله : «وَنَصَبُوا بِإِذْنٍ» نصٌّ في أنها الناصبة بنفسها.

وقد حكى المؤلف في «التسهيل» عن الخليل^(١) : أن النصب
بعدها بإضمار (أَنْ) قال : ابنه^(٢) : وإنما مُسْتَنَدُهُ فيه قولُ السُّيرافي
في / أول شرح الكتاب : روى أبو عُبَيْدَةَ عن الخليل أنه قال : ٤١٢
لا يُنْصَبُ شَيْءٌ مِنَ الْأَفْعَالِ إِلَّا بِأَنْ مُظْهِرَةً، أَوْ مَضْمَرَةً فِي (كَيْ، وَلَنْ
وَإِذْنٌ) وغير ذلك.

قال^(٣) : وليس في هذَانِصٌّ، لجواز أن تكون مركبة عنده من (إِذْنٌ)
التي للتعليل و(أَنْ) كما يقول في (لَنْ)

(١) التسهيل : ٢٣٠.

(٢) تكملة شرح التسهيل لابن الناظم (٢١٧ - ب).

(٣) أى ابن الناظم.

قال : وهذا على ضعفه أقربُ من تلك الدعوى (١).

هكذا قال، ولم يدّر أن سيبويه حكى ذلك عنه في باب (إذّن) وردّ عليه، فتأملُه (٢).

والنصب بعدها بإضمار (أن) مذهب الزجاج أيضا، وردّ عليه الفارسي في «الإغفال» بما فيه كفاية، فطالعُه ثمّة إذ لا حاجة إليه هنا (٣).

ثم شرط في عملها النصب شروطا أربعة :

أحدها : أن يكون الفعل الذي تنصبه مستقبلا من جهة معناه.

فقوله : «المُسْتَقْبَلًا» على حذف الموصوف، أى : وتَصَبَّوا بِإذْنِ الفِعْلِ

المستقبل، كقولك لمن قال : أتيتك غدا، فتقول : إذنُ أكرمك.

ومن ذلك قول ابن عَنَمَةَ الضبِّي (٤) :

ارْدُدْ حِمَارَكَ لِاتُّنَزِعَ سَوِيَّتَهُ

إِذْنُ يُرَدُّ وَقَيْدُ الْعَيْرِ مَكْرُوبٌ

(١) عبارة ابن الناظم كما في تكملة شرح التسهيل (٢١٨ - أ) هي : «وليس في هذا نص على أن انتصاب المضارع بعد (إذن) عند الخليل بأن مضمرة، لجواز أن تكون مركبة من (إذ) التي للتعليل و(أن) عند الخليل بأن مضمرة، لجواز أن تكون مركبة من (إذ) التي للتعليل و(أن) محنوقاً همزتها بعد النقل، على نحو ما يراه في انتصابه بعد (لن) والقول به على ضعفه أقرب من القول بأن (إذن) غير مركبة».

(٢) انظر : الكتاب ١٦/٣.

(٣) الإغفال.

(٤) الكتاب ١٤/٣، والمقتضب ١٠/٢، وابن يعيش ١٦/٧، والخزانة ٤٦٢/٨، والحماسة بشرح المرزوقي ٥٨٦، والمفضليات ٢٨٢، واللسان (كوب، سوا) ويرى «أزجر حمارك لا يرتع بروضتنا» والنزع : السلب، والسوية : شيء، يجعل تحت برذعة الحمار، كالجلس للبعير، والجمع، سوايا، والعيير : الذكر من الحمير، والمكروب : الشديد القتل، والمعنى : انته عنها، وأزجر نفسك عن التعرض لنا، وإلا وددناك مضيقا عليك ممنوعا من إرادتك.

فلو كان الفعل غير مستقبل لم تنصبه (إِذَنْ) فتقول إذا حدثت حديثاً :
إِذَنْ أَظُنُّهُ فاعلاً، وإِذَنْ أَظُنُّكَ صادقاً، فرفعت لأنك حالة الإخبار في ظَنْ،
فخرجت بذلك عن باب (أَنْ، وَكَيْ) لأنهما لا ينصبان إلا المستقبل، وهي مشبهة
في العمل بهما، فلا يجوز أن تنصب إلا ما ينصبانه، وهو المستقبل.

والثاني من شروط النصب بها : أن تقع صدر الكلام، وذلك قوله : «إِنْ
صُدِّرَتْ» والتصدير فيها على إطلاقه، من كونها لا يقع قبلها شيء، لاحرف عطف
ولاغيره، لأنه قد ذكر وجهين فيما إذا تقدم حرف العطف.

و«إِذَنْ» لها ثلاثة أحوال، أن تتقدم، وأن تتأخر، وأن تتوسط.

فأما إذا تقدمت : فتنصب، فتقول في جواب من قال : أتيتك : إِذَنْ أَحْسِنَ
إِلَيْكَ. وأما إذا تَوَسَّطت أو تَأَخَّرت : فلا تعمل، فتقول في الجواب : أَنَا إِذَنْ
أَكْرَمُكَ، ووالله إِذَنْ أَكْرَمُكَ.

ومنه قول كُثَيْرٍ عَزَّةَ، أنشده سيبويه (١):

لَتِنْ عَادَلِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بِمِثْلِهَا

وَأَمْكَنْتِي مِنْهَا إِذَنْ لَا أَقِيلُهَا

فقوله : «إِذَنْ لَا أَقِيلُهَا» مبني على اليمين (٢)، فصار متوسطاً.

(١) الكتاب ١٥/٣، والخزانة ٤٧٣/٨، والعيني ٤٨٢/٤، وابن يعيش ١٢/٨، ٢٢، والهمع ١٠٦/٤،
والتصريح ٥/٢، والأشعوني ٢٨٨/٣

والضمير في «بمثليها» يعود للأمنية. وأصل الإقالة في البيع، وهو فسخه.

وكان عبدالعزیز بن مروان قد جعل له أن يتعنى عليه بعد أن مدحه، فتمنى أن يجعله عاملاً، وكان
كثير أمياً لا يعرف الكتابة، فاستجبه عبدالعزیز وأبعده، فقال هذا الشعر.

(٢) يعني قوله في البيت السابق لهذا :

حلفت بربِّ الراقصاتِ إلى مَنِي
يَقُولُ الْفَيَّاسُ نَصْهَاً وَزَمِيلُهَا

وكذلك إذا قلت : أكرمك إذن، فأخّرت.

وقد أنشد بيت حكي فيه النصب بها مع توسطها، وهو قوله (١):

لَا تَتَّشِرْ كُنِّيَ فِيهِمْ شَطِيرًا

إِنِّي إِذْنُ أَهْلِكَ أَوْ أُطِيرًا

ومنشده الفراء.

وإنما أعملت مبتدأة ولم تعمل على غير ذلك، لأنها أصل وضعها جواب تكفي من بعض كلام المتكلم، كما تكفي (نعم، ولا) فتقول : إن تزرنى أزرّك، فيقال : إذن أزرّك، أي للشرط الذي شرطت، فنابت عن الشرط، وكفّت من ذكره.

فلما كانت جواباً قويّة في الابتداء، لأن الجواب لا يتقدّمه كلام.

ولمّا وسّطت وأخّرت زایلها مذهب الجواب، فبطل عملها.

وشبّها الخليل بـ(أرى) / في أنه إذا تقدّم ببنى الكلام عليه فأعمل. ٤١٣
فاذا توسط أو تأخر ألغى لدخوله بعد بناء الكلام على غيره، فصار لغواً،
فكذلك (إذن)

والثالث من الشروط أن يكون الفعل الذي تعمل فيه بعدها لا قبلها،
وذلك قوله : «وَالْفِعْلُ بَعْدُ» وهي جملة في موضع الحال من ضمير
«صَدَّرْتُ» [أي : إن صدّرت] (٢) (إذن) حالة كون الفعل واقعا بعدها.

(١) معاني القرآن ١/٢٧٤، ٢/٢٢٨، والإنصاف ١٧٧، والخزانة ٤٥٦/٨، والمغنى ٢٢، والعيني ٤/٢٨٢، والتصريح ٢/٢٢٤، وابن يعيش ٧/١٧، والهمع ٤/١٠٦، والدرر ٦/٢، واللسان (شطر) وينسب لرؤية، وليس في ديوانه. والشطير : الغريب.

(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتته من (س، ت).

وليس هذا الشرط داخلا تحت الأول، لأن (إِذَنْ) قد يكون الفعل واقعا بعدها، وهى بَعْدُ غيرُ مصدرَة نحو: إِنِّي إِذَنْ أَكْرَمَكَ، وما أشبه ذلك، فإن تَقَدَّمَ الفعل عليها لم يصح نصبه، فلا يجوز أن تقول: يقوم إِذَنْ زيدٌ، ويخرج إِذَنْ. ووجه ذلك راجعُ إلى ما تقدم قبل هذا، من أن حَقَّها التَّصدير. وأيضاً، لا يُتَّصَرَّفُ في معمولها بالتقديم، لأن أختيها وهما (أَنْ، وَكَيْ) لا يكون ذلك فيهما، فلا يتقدَّم معمولُها، فكذلك ما حُمِلَ عليهما، وهو أُخْرَى بذلك، لنَقْصِ رُتْبَتَهُ عن رُتْبَتِهِمَا.

والرابع: أن يكون الفعل مُتَّصِلاً بِ(إِذَنْ) غيرَ مفصول بينهما بفاصلٍ مُعْتَدٍّ به. وذلك قوله: «مُوصِلاً أَوْ قَبْلَهُ الِيمِينِ».

و«مُوصِلاً» حال من «الفعل» والعامل فيه الكَوْنُ والاستقرارُ الذي دَلَّ عليه الظرف؛ بل الظرفُ نفسُه لقيامه مقامه.

فإذا اتصل الفعل بِ(إِذَنْ) نَصَبْتَ فَقُلْتَ: إِذَنْ أَقُومَ.

فإن فَصَلَ بينهما فاصلاً فلا يخلو أن يكون مِمَّا يُعَدُّ فاصلاً أولاً، فإن كان كذلك بَطَلَ العمل، فلا يجوز أن تقول: إِذَنْ أَنَا أَكْرَمَكَ، ولا إِذَنْ زَيْدٌ يُحْسِنُ إِلَيْكَ؛ بل يجب الرفع، وكذلك إذا فَصَلَ بمفعول أو غير ذلك نحو: إِذَنْ طَعَامَكَ أَكُلُ، وإِذَنْ دَرَهْمًا أُعْطِيكَ.

وإنما امتنع النصبُ لأجل الفَصْلِ بين العامل والمعمول؛ إذ كنتَ لاتفصل بين (أَنْ) أو (كَيْ) ومنصوبها، فلاتقول: أعجبنى أن زَيْدًا تَضْرِبُ، ولا جنتك كَيْ دَرَهْمًا تُعْطِينِي، فصارت (إِذَنْ) كحروف الابتداء، نحو (إِنَّمَا، وَكَأَنَّمَا) لاتعمل شيئاً.

وإن كان الفاصل [لايَعْدُ فاصلاً] (١) لم يَضُرْ، وبقي العمل منسحباً على الفعل، وذلك اليمين نحو : إِذَنْ وَاللَّهِ أَكْرَمُكَ، وما أشبه ذلك، لأن القَسَمَ في حكم الزائد المطرَح، ودخوله كخروجه، وإنما دخوله لمجرد التوكيد، ولذلك يقع في مواضع لا يقع فيها غيره.

ثم ذكر حكم ما إذا تقدمها حرف العطف فقال : «وَأَنْصِبُ وَأَرْفَعُ» إلى آخره.

يعنى أنه إذا وقعت (إِذَنْ) من بعد حرف العطف، ولم يتقدمها غيره، فلك في العمل وجهان : أحدهما : النصبُ فتقول : فَإِذَنْ أَكْرَمُكَ، وإِذَنْ أَتَيْكَ.

قال سيبويه (٢) : وبلغنا أن هذا الحرف في بعض المصاحف [وَأِذَنْ لَأَيْلَبُّنَا خَلْفَكَ إِلَّا قَلِيلاً] (٣).

قال (٤) : وسمعنا بعض العرب قرأها : «وَأِذَنْ لَأَيْلَبُّنَا» وهي قراءة

٤١٤

هارون / القارىء.

والثانى : الرفعُ، فتقول : وَإِذَنْ أَكْرَمُكَ، وهو الأكثر، ومنه قوله تعالى : [فَأِذَنْ لَأَيُّوتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا] (٥). وقراءة الجماعة : [وَأِذَنْ لَأَيْلَبُّنَا خَلْفَكَ إِلَّا قَلِيلاً].

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتته من (س، ت).

(٢) الكتاب ١٣/٣.

(٣) سورة الإسراء : ٧٦، وقراءة النصب هذه هي قراءة أبي عبد الله بن مسعود، رضي الله عنهما، وانظر : البحر المحيط ٦٦/٨.

(٤) الكتاب ١٣/٣.

(٥) سورة النساء : ٥٣.

وإنما جاز الوجهان لأن حرف العطف صَيَّرَ (إِذَنْ) بتقدمه عليها كمتوسطة، فألغيت تارة اعتباراً بتوسطها، وأعملت تارة اعتباراً بكون العاطف غير معتد به.

ويدخل تحت إطلاقه نوع آخر من مسائل العطف، وذلك أن العطف يجوز أن يكون عطفَ جملة على جملة ليس بينهما علقَة، فالنصبُ هنا هو المحكومُ به، لأن (إِذَنْ) في ابتداء الجملة.

ويجوز أن يكون عطفَ شيء ليس بجملة على ما قبله مما له به علقَة، فلم تقع (إِذَنْ) مبتدأً بها، فالحكم فيه الرفع.

ويتبين لك هذا في مسألة سيبويه^(١)، وهي قولك : إِنْ تَأْتِنِي أَتِكَ، وَإِذَنْ أَكْرَمَكَ، [فان جعلتَ (وَإِذَنْ أَكْرَمَكَ)^(٢) جملةً مستأنفة غير متعلقة بالأولى أعملت وألغيت على وجهي العطف، وإن جعلتها متعلقة جزمت، فقلت : وَإِذَنْ أَكْرَمَكَ، عطفًا على (أَتِكَ) وإن شئت نصبت لا على (إِذَنْ) بل على العطف على الجواب، كقوله تعالى : [فَيَغْفِرْ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبْ مَنْ يَشَاءُ]^(٣). بعد قوله : وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ، الآية.

فقد تُصَوَّرُ في المسألة وجهان على الجملة، إعمالُ (إِذَنْ) إهمالها، لكن قد يقال : إنه لا يشمل كلام الناظم لقوله : «وَأَرْفَعًا» فجعل قسيمَ النصب الرفع، وفي مسألتنا الجزم، فكيف يصح أن يريد مثل هذا؟

والجواب : أن نفس الرفع هاهنا ليس بمقصودٍ في نفسه، وإنما المقصودُ عدمُ إعمال (إِذَنْ).

(١) الكتاب ١٥/٣.

(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل و(ت) وأثبتته من (س).

(٣) سورة البقرة : ٢٨٤.

وإذا كان المقصود هذا دَخَلَ فِيهِ مَا كَانَ فِي مَعْنَاهُ مِمَّا لَا تَعْمَلُ فِيهِ (إِذَنْ) وَعَلَى أَنْكَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ قَادِرٌ عَلَى جَعْلِهَا مِنْ قَبِيلِ مَا يَكُونُ فِيهِ الْفِعْلُ مَرْفُوعًا، بِجَعْلِكَ (إِذَنْ) فِي مَوْضِعِ (إِنْ) أَوْ إِيْتَانِكَ بِفِعْلِ الشَّرْطِ مَاضِيًا وَبِفِعْلِ الْجَوَابِ مُضَارِعًا، فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ، عَلَى مَا سَيُذَكَّرُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

فَعَلَى كُلِّ تَقْدِيرٍ يَشْمَلُ كَلَامُ النَّازِمِ أَمْثَالَ هَذِهِ الْمَسَائِلِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَعَلَى كَلَامِ النَّازِمِ فِي مَسْأَلَةِ (إِذَنْ) أَسْئَلَةُ :

أَحَدُهَا : أَنَّهُ جَزَمَ بِالنَّصْبِ مَعَ وُجُودِ الشَّرْطِ الْأَرْبَعَةِ؛ إِذْ قَالَ : «وَنَصَبُوا» وَأَطْلَقَ الْقَوْلَ فِي ذَلِكَ، وَهَذَا الْإِطْلَاقُ غَيْرُ صَحِيحٍ، إِذِ النَّحْوِيُّونَ يَحْكُمُونَ مَعَ اجْتِمَاعِ الشَّرْطِ الْوَجْهَيْنِ : النَّصْبِ وَالرَّفْعِ.

فَقَدْ حَكَى سَيَّبُورِيهِ عَنْ عَيْسَى بْنِ عَمْرٍو (١) : أَنَا نَاسًا مِنَ الْعَرَبِ يَقُولُونَ :

إِذَنْ أَفْعَلُ فِي الْجَوَابِ، يَعْنِي مَعَ اجْتِمَاعِ الشَّرْطِ، قَالَ : فَأُخْبِرْتُ يُونُسَ بِذَلِكَ فَقَالَ : لَا تُتَّبَعَنَّ ذَا، [وَلَمْ يَكُنْ لِيَرَوِي إِلَّا مَا سَمِعَ، جَعَلُوهَا بِمَنْزِلَةِ (هَلْ، وَبَلْ) وَمِنَهُ الْحَدِيثُ «إِذَنْ يَحْلَفُ يَارَسُولَ اللَّهِ» (٢) فَقَدْ ثَبَتَ الْوَجْهَانِ، وَكَلَامُ النَّازِمِ يَقْتَضِي الْاِقْتِصَارَ عَلَى وَجْهِ وَاحِدٍ، وَهُوَ إِخْلَالٌ فِي النِّقْلِ.

وَالجَوَابُ عَنْهُ أَنْ إِبْغَاءَهَا مُطْلَقًا لُغَةً ضَعِيفَةً، عَلَى خِلَافِ مَا عَلَيْهِ جَمْهُورُ الْعَرَبِ، وَلِذَلِكَ قَالَ فِي «التَّسْهِيلِ» : وَيُنْصَبُ غَالِبًا بِ(إِذَنْ) وَحِكَايَةِ سَيَّبُورِيهِ تَدُلُّ عَلَى قَلْتِهِ إِذَا لَمْ يَحْفَظْهُ يُونُسُ وَقَالَ لَهُ : لَا تُتَّبَعَنَّ ذَا [(٣) .

وَهَذَا مِمَّا يَدُلُّ عَلَى ضَعْفِهَا فِي الْقِيَاسِ، وَقَلْتِهَا فِي السَّمَاعِ، فَلَمْ يَبْنِ

(١) الْكِتَابُ ١٦/٣.

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي الرَّهْنِ ٦، وَالنَّفَقَاتِ ٤، وَالْإِيمَانَ ١٧، وَمُسْلِمٌ فِي الْإِيمَانَ ٢٢٠.

(٣) مَا بَيْنَ الْحَاصِرَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنَ الْأَصْلِ، وَأَثْبَتَهُ مِنْ (س، ت) وَانظُرْ : التَّسْهِيلُ ٢٣٠.

الناظم عليها على عادته في البناء على الشُّهير من اللغات.

والسؤال الثاني : أنه استثنى من الفصل بين (إِذَنْ) والفعلِ اليمينِ خاصةً، فَيُعْطَى بمفهومه في الاقتصار في جواز الفصل عليه ألا يُفصل بغير اليمين، لدخوله تحت منع الفصل /، وذلك لا يصح، لأن الفصل يقع ٤١٥ أيضا بالنداء نحو : إِذَنْ يَا زَيْدُ أَكْرَمَكَ، لأنه يَجْرَى مَجْرَى الْقَسَمِ في كونه الفَصْلُ به كَلَّا فَصْلٌ.

وكذلك (لا) النافية إذا فصل بها، لم يمنعها ذلك عملها، لعدم اعتبارها فاصلاً؛ إذ كانت تدخل بين الجار والمجرور، والناصب والمنصوب، وغير ذلك.

وكذلك يقول ابنُ عَصْفُورٍ في الظرف والمجرور، قياساً على القسم والنداء [لأنهما قد يُتَصَرَّفُ فيهما بالتقديم والتأخير ما لا يُتَصَرَّفُ في المفعول، فصارا بذلك في حكم القسم والنداء] (١).

وقد جمع بعضهم شروط أعمال (إِذَنْ) واستثنى من الفصل ما ذكرتُ لك، فقال :

أَعْمِلْ إِذَنْ إِذَا أَتَيْتَكَ أَوْ لَا

وَسُقْتَ فِعْلاً بَعْدَهَا مُسْتَقْبَلاً

وَاحْذَرْ إِذَا أَعْمَلْتَهَا أَنْ تَفْصِلَا

إِلَّا بِحَلْفٍ أَوْ نِدَاءٍ أَوْ بِرَأَى

فجعل النداء و(لا) مع اليمين.

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتته من (س، ت).

وزاد بعضهم على هذا الظرف والمجرور فقال :

والظرف والمجرور زدهما على

قَوْلِ ابْنِ عُصْفُورٍ نَبِيلِ النَّبَلِ

وزاد ابن خروف أيضا الدعاء إذا فصل به، فلا اعتبار به في ذلك، نحو قولك : إِذْنُ غَفَرَ اللَّهُ لَكَ بِفَعْلٍ كَذَا.

هذه ستة أشياء، ذكر الناظم منها واحداً فقط، وأهمل البواقي، وهذا كله

فيه ما ترى

والجواب : أنه في ذلك متبوع لكلام سيبويه، لأنه إنما تكلم على الفصل بالقسم خاصة، وكان ما عدا ذلك إنما هو قياس على القسم.

وأما (لا) فقد علم من حكمها أنها تدخل في الاختيار بين العامل والمعمول مطلقاً، فلم يحتاج إلى ذكر ذلك فيها، وزيادة ابن عصفور قد لا يسلم له فيها، لأن الظرف والمجرور إنما يتسع فيهما بالسماع، ولذلك لما استدل الفارسي على جواز تقدم خبر (ليس) عليها بجواز تقدم معموله، وتلا قوله تعالى : (أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ) (١).

اعترض عليه بأن الآية لا دليل فيها، لأن الظرف والمجرور قد يتصرف فيهما بالتقديم حيث لا يتصرف في المفعول.

ورد هذا الاعتراض بأن التصرف في الظرف والمجرور، وإن كثر، موقوف على السماع، فلا يقع إلا حيث سُمع، والظرف والمجرور لم يقع واحد منهما،

(١) سورة هود : ٨.

فاصلاً^(١) أصلاً، فلا ينبغي أن يقال به، وإن كانوا قد قالوا في (لن)^(٢):

لَنْ مَارَأَيْتُ أَبَا يَزِيدٍ مُقَاتِلًا

أَدَعَ الْقِتَالَ وَأَشْهَدَ الْهَيْجَاءَ

ففصلوا بين (لن) ومعمولها، وهي أشد في طلب الاتصال من (إذن)

فذلك موقوف على السماع.

ومازاده ابن خروف فيلزمه أن يُجيز ذلك في جمل الاعتراض

مطلقاً، فيقول: إذن فاعلم أكرمك، وإذن لو علمت أكرمك، وما أشبه ذلك.

ويطول الأمر في هذا، فالأولى الاقتصار على ما قرب مرماه، وسهل

في الحكم تناوله، كالنداء والقسم.

والسؤال الثالث: أن قوله: «وأنصب وارفعاً» ظاهره الإشعار بقوة

النصب، وفضيلته على الرفع لتقديمه إيّاه، وكثيراً ما يجري ذلك في

كلامه وقد عرفت أن الرفع هو الأكثر على تقدم ذكره.

والجواب عنه: أن التقديم والتأخير ليس بواجب التحكيم، وأيضاً / ٤١٦

فالوجهان جائزان على الجملة.

وقد مر أنه لا يقتصر على المثال المذكور أولاً؛ بل يدخل فيه غيره،

والإعمال والإلغاء مختلف بحسب المسائل، فهو قد أطلق القول في

الوجهين، ولم يعتبر جهة التقديم والتأخير.

والضمير في «قبله» عائد على الفعل.

(١) من هنا ساقط من (س)

(٢) المقرب ٥٦، والمغنى ٢٨٣، ٥٢٩، ٦٩٤، والأشعرونى ٢٨٤/٣ وتقديره: لن ادع القتال مع شهود

الهيحاء مدة رؤية أبي يزيد.

وقوله : «مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ» على حذف مضافٍ تقديره : من بعد حرف عطف،
أو في عطف، ويريد الحرف.

وَيَبِينُ لَا وَلَا مَجْرُ التُّزِمُ
إِظْهَارُ أَنْ نَاصِبَةٌ وَإِنْ عُدِمَ
لَأَقَانَ أَعْمِلُ مُظْهِرًا أَوْ مُضْمَرًا
وَبَعْدَ نَفْيٍ كَانَ حَثْمًا أَمْثَرًا

هنا أخذ في الكلام على ما ينتصب بإضمار الناصب، والمضمر هاهنا
(أَنْ) وحدها من بين سائر أخواتها، لأنها أمّ الباب كـ(يا) في حروف النداء،
و(الهمزة) في حروف الاستفهام، و(إِنْ) في حروف الشرط.

والمواضع التي تقع فيها (أَنْ) ناصبةً على ثلاثة أقسام :

أحدها : أن تكون مضمرة لا تظهر أصلاً، ومواضعها المذكورة في هذا
النظم خمسة، وذلك بعد (حَتَّى) ولام الجُحود، والجوابِ بالفاء، والواو، و(أَوْ)
بمعنى (حتى) أو (إِلَّا)

ولم يذكر (كَيْ) الجارة، وقد تقدّم التنبية على ذلك.

والثاني : أن يجوز فيها الأمران، ولها موضعان، وذلك بعد : لام (كِي)
بغير (لا) وبعد حرف العطف المعطوف به الفعل على الاسم الصريح.

والثالث : ألا يجوز الإضمار أصلاً، وذلك فيما عدا ما تقدم.

وخصّ بالنص ما إذا وقعت بعد لام (كِي) إذا كانت معها لا. وبه ابتداء
الكلام في هذا الفصل فقال : «وَيَبِينُ لَا وَلَا مَجْرُ التُّزِمُ إِظْهَارُ أَنْ»

يعنى أنه إذا كان موضع (أَنْ) بعد لام جر و(لا) الذي هو حرف نفي
فاظهارها لازم فتقول : جِئْتُ لِئَلَّا تَعْتَبِنِي، وَتَحَصَّنْتَ لِئَلَّا تَخْذُلَنِي.

{لَنْبِلَا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ} (١). {لَنْبِلَا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ} (٢)

الآية.

وإنما لزم إظهارها لِحَا يَلْزَمُ لو أضممرت من قُبْحِ اللفظ باجتماع لامين إذا قلت : لِلَا تَعْتَبِنِي، كما أنهم لا يلحقون لام التوكيد بعد (إن) حيث الخبر مصدرًا بـ(لا) إلا نادرا نحو (٢) :

وَأَعْلَمُ أَنْ تَسْلِيْمًا وَتَرْكًا

لِلْأَمْثَلِ شَابِهَانِ وَلَا سَوَاءً.

لأجل قُبْحِ اجتماع المثليين.

وإنما قال : «وَلَا مَ جَرٌّ» ولم يَقُلْ : وَلَا مَ كَيٌّ، لأن لام الجر لاتقع في مثل هذا الموضع إلا كانت للتعليل، وهي لام (كَيٌّ) وأيضاً، فأطلق في لام الجر لما يَحْتَاجُ إليه إثر هذا فيما إذا لم يَأْتِ معها (لا) فإنها قد تكون للتعليل ولغير التعليل، كما يتبين إن شاء الله.

وقوله : «ناصبَةٌ» حالٌ من (أَنْ) عاملها (إِظْهَارٌ) ومراده أن يبيِّن أن هذا الحكم لـ(أَنْ) الناصبة للفعل، لا للمهملة، ولا للتي أصلها (أَنْ).

ثم قال : «وإنْ عُدِمَ لَأَفَأَنْ أَعْمِلُ مُظْهِرًا أَوْ مُضْمَرًا»

يعنى أن (لا) إذا لم يُوْتَّ بها مع الجر، فلك في (أَنْ) وجهان :

أحدهما : أن تُظْهِرَ (أَنْ) وهو الأصل فيها، لأن الإضمار/على خلاف ٤١٧

(١) سورة البقرة : ١٥٠.

(٢) سورة الحديد : ٢٩.

(٣) المحتسب ٤٢/١، والخزاة ٣٢٠/١٠، والعيني ٢٤٤/٢، والهمع ١٧٥/٢، والتصريح ٢٢٢/١، والأشموني ٢٨١/١

والبيت لأبي حزام العكلى. ومعناه أن التسليم على الناس وعدمه ليسا مستويين، والأقربين من السواء.

الأصل، فتقول : جنئك لأن تكرمني، وضربته لأن يتأدب.

والثاني : أن تُضمرها، فتقول : جنئك لتُكْرِمَنِي، وضربته ليتأدب.

وهذا الحكم لا يختص بلام (كي) بل يكون معها كما ذكر، ويكون مع لام العاقبة، نحو قوله تعالى : [فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا^(١)]، وهذه اللام راجعة في الحقيقة إلى الأولى، ولكن المؤلف من عادته أن يعتبر الظاهر في المعاني.

والثالث : اللام الزائدة في نحو : أريدُ لتَفْعَلَ كذا^(٢)، ومنه قوله تعالى :

[يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ]^(٣)، وقوله : [وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ]^(٤).

ومنه قول الشاعر^(٥) :

أريدُ لِأَنْسَى ذِكْرَهَا فَكأنَّمَا

تَمَسَّلُ لِي لِيَلِي بِكُلِّ سَبِيلِ

وأنشد المؤلف في «الشرح»^(٦) :

وَمَنْ يَكُ ذَا عَسُودٍ رَطِيبٍ رَجَابِهِ

لِيَكْسُرَ عَوْدَ الدُّهْرِ فَاكاسِرُهُ

وهذه المعاني الثلاثة التي يتأتى معها دخول اللام على المصدر، فيؤتى لها

(١) سورة القصص : ٨.

(٢) في الأصل «أريد أن تفعل كذا» وهو خطأ، والصواب ما أثبتته من (س، ت).

(٣) سورة النساء : ٢٦.

(٤) سورة المائدة : ٦.

(٥) هو كثير عزة، ديوانه ٢/٢٤٨، والمحاسب ٢/٣٢، والخزانة ١٠/٣٢٩، والمغني ٢١٦.

(٦) البيت لنصيب الأسود، أو لتوية بن الحمير، ديوان نصيب ٩٢، والمغني ٢١٥، ورواية الأول فيه :

ومن يك ذا عظم صليب رجأ به.

بـ (أَنْ) والفعل.

وبقى قسم رابع خالف حكمه هذا الحكم، وذلك لام الجحود، فلذلك استدرکها إثر هذا.

وإنما خص الإضمار باللام دون غيرها، لأنه لا يجوز ذلك مع غيرها، كالباء و (فى) ونحو ذلك : بل يلتزم الإظهار، نحو : رغبتُ فى أن تفعل، وعن أن تخرج، وعجبتُ من أن تضربَ زيداً، وسُررتُ بأن تقولَ كذا. وكذلك سائرهما، لأن استعمال اللام فى الكلام أكثر من استعمال غيرها، فاستُخِفَ ذلك فيها لكثرة دورها فى الاستعمال دون غيرها.

ثم استثنى من جواز الوجهين لام الجحود، وهو أول المواضع الخمسة فقال : «وبعد نفى كان حتماً أضمرًا».

يريد بعد اللام التى بعد نفى (كان) ولا يريد مطلق نفىها؛ بل بقيد تقدم لام الجر، فهو مستثنى من وقوع (أن) بعد لام الجر مضمرة أو مظهرة.

ومعنى كلامه أن لام الجر إن إذا وقعت بعد (كان) المنفية. فإن العرب ألزمت إضمار (أن) فلا يجوز إظهارها، فتقول : ما كنت لأفعل، وما كان زيد ليقوم، ولا يجوز أن تقول : ما كان زيد لأن يفعل، ولا لأن يقوم. ومنه قوله تعالى : [وما كان الله ليُعذبهم وأنتَ فيهم] ^(١) وقوله : [ما كان الله ليذر المؤمنين] ^(٢). [وما كان الله ليطلعكم على الغيب] ^(٣). وهو كثير.

وتسمى لام الجحود، لأنها تقع بعد الجحود، وهو النفى.

(١) سورة الأنفال : ٣٣.

(٢) سورة آل عمران : ١٧٩.

(٣) سورة آل عمران : ١٧٩.

ويريد بقوله : «ونفى كان» فعل الكون مطلقا، كأنه يقول : ونفى فعل كون، وليس المثال بُعِين للماضى فى قصد الناظم؛ بل الحكم جار إذا كان الفعل المنفى مضارعا، نحو يكن ليفعل. ومنه قوله تعالى : [لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيُهْدِيَهُمْ سَبِيلًا]^(١). نعم الذى يلزم أن يكون فعل الكون ماضيا معنى، ولا / يلزم أن يكون ماضيا لفظا.

٤١٨

ووقع لابن خروف هاهنا مخالفة لهذه القاعدة، فزعم أن لام الجحود قد تقع بعد النفى وإن وإن لم يكن ثم (كان) إذا اقتضى المعنى ذلك، وجعل من ذلك قوله تعالى [مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ]^(٢). قال : لأن المعنى : ما كان الله ليفعل كذا، وهذا خلاف ما عليه الناس، والحق أن اللام فى الآية إنما هى اللام التى تدخل فى الإيجاب فى نحو قوله : [يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ]^(٣). بدليل قوله إثر الآية المستشهد بها : [وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ]^(٤).

وأتى أيضا بحديث وقع لأبى عبيد فى «غريبه» من حديث أبى الدرداء أنه قال فى الركعتين بعد العصر : «ما أنا لأدعهما، فمن شاء أن ينحسج فليَنحسج»^(٥) أى ينقذ من الغيظ. وهذا أيضا نادر.

والصيمرى أطلق القول بذلك، وأن لام الجحود هى الواقعة بعد النفى مطلقا^(٦).

(١) سورة النساء : ١٣٧.

(٢) سورة المائدة : ٦.

(٣) سورة النساء : ٢٦.

(٤) سورة المائدة : ٦.

(٥) غريب الحديث ٤/١٤٧.

(٦) التيسرة والتذكرة ١/٤٠٤.

وعلى ما قال الناظم : جِلَّةُ النحويين، وهم أعرف بكلام العرب، لأن ذلك راجع إلى صحة ظهور (أن) وعدم صحته.

فالجمهور على جواز ظهورها في نحو : ما جئتُكَ لتَسُبُّني، ولزوم إضمارها في : ما كان زيدٌ لِيَقُومَ، وإنما لزم الإضمار هنا دون ما تقدم لأن لام الجحد جوابٌ لفعل ليس تقديره تقدير اسم، ولا لفظه لفظ الاسم، وهو الفعل الداخل عليه السين أو سوف

فقولك : (ما كان زيدٌ لِيَخْرُجَ) الأصل فيه : كان زيدٌ سَيَخْرُجُ، أو سوف يَخْرُجُ ففكرهوا في الجواب إظهاراً (أن) لأن ظهورها يحقق تقدير الاسم، فيخرج بذلك عن مذهب الجواب.

وأيضاً، تقديرُ الكلام من حيث كان جواباً لمستقبل : ما كان زيدٌ مُقَدَّراً لأن يَخْرُجَ، أو مستعداً، أو هاماً أو عازماً، أو نحو ذلك من التَّقديرات التي توجب الاستقبال للفعل، و (أن) توجب الاستقبال فيه، فاستُغنى عن ذكر (أن) بما تَضَمَّنَ الكلامُ من الدلالة على الاستقبال.

وقد زعم الكوفيون أن اللام هنا في الناصبة بنفسها، سواء كانت لام جحد أم لا، وليست عندهم بلام جرٍّ، وذهبوا في ذلك مذاهباً لفائدة في الاشتغال بها إذا فهم وجه الكلام، وهو ما ذكر الناظم مما تقدم شرحه، ثم قال :

كَذَلِكَ بَعْدَ أَوْ إِذَا يَصْلُحُ فِي

مَوْضِعِهَا حَتَّى أَوْ الْإِنْ خَفِيَ

وهذا موضع ثانٍ من المواضع الخمسة التي يلزم فيها إضمار (أن) ويعنى أن الحذف لازم في (أن) أيضاً إذا وقعت بعد (أو) التي بمعنى (حتى) أو التي بمعنى (إلا) وذلك أن (أو) على وجهين إذا وليها المضارع :

أحدهما : أن يكون ذلك المضارع مساوياً للفعل التي قبلها في الشك أو الإبهام أو غيرهما، فحكم هذا أن يتبع الثاني الأول في الإعراب، فتقول : هو يقيم أو يذهب، ويعجبنى أن تقيم أو تذهب، وليقم زيد أو يذهب، وهذا مبين في باب العطف.

والثاني : أن / يكون المضارع بعد (أو) مخالفا لما قبلها، بأن يكون ما بعدها على الشك وما قبلها على اليقين، فحكم هذا عدم التبعية للإعراب، لأنه لم يشاركة في الحكم، فلا يشاركه في الإعراب؛ بل ينصب بـ (أن) لازمة الإضمار، كما قال الناظم.

و (أو) في المخالفة تارة تكون بمعنى (حتى) وأراد الجارة المرادفة لـ (إلى) نحو : لألزمك أو تقضيني حتى، ولأسيرن أو تغرب الشمس، ومن ذلك ما أنشده الأثنان داني من قول عبد الله بن ثعلبة^(١) :

فَلاَ وأَسَافَ لا تَلطَوْنَ دونه

تيوسا بقوسى أو تعضكم الحرب
وحكى الكسائي في قراءة أبي : [تُقَاتِلُوهُمْ أَوْ يُسَلِّمُوا]^(٢). تقديره :
حتى يسلموا.

وتارة تكون بمعنى (إلا) كقولك : لأقتلنك أو تسقينني، ولأقتلن الكافر
أو يسلم. وأنشد سيبويه لزياد الأعجم^(٣) :

-
- (١) معاني الشعر ، ص ٢١ .
(٢) سورة الفتح : ١٦، وانظر : البحر المحيط ٩٤/٨ .
(٣) الكتاب ٤٨/٣، والمقتضب ٢٨/٢، وابن الشجري ٣١٩/٢، وابن يعيش ١٥/٥، والمغنى ٦٦،
والعيني ٢٨٥/٤، والتصريح ٢٣٦/٢، والأشموني ٥٩٥/٢، واللسان (غمز) .
والغمز : العصر باليد - والقناة : الرمح. والكعب : هو الناشز في أطراف الأنايب.

وَكُنْتُ إِذَا غَمَمْتُ قَنَاءَ قَوْمٍ
كَسَرْتُ كَعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمًا

التقدير : إلا أن تستقيم، وأنشد أيضا لامرئ القيس (١) :

فَقُلْتُ لَهُ لِأَتَبِكَ عَيْنُكَ إِنَّمَا
نُحَاوِلُ مُلْكًا أَوْ نَمُوتَ فَنُعْذِرًا

فإن قلت : كان يجزيه أن يقول : إذا يصلح في موضعها (إلا) ولا يحتاج إلى ذكر (حتى) لأن كل ما يقدر بحتى يصلح أن يقدر بإلا. فلو قلت : لألزمك إلا أن تقضي حقي، وتقاتلونهم إلا أن يسلموا، أو غير ذلك من المثل - لصح المعنى، مع أن سيبويه (٢) والنحويين إنما يقدرونها ب (إلا) ويفسرونها بذلك، فيقولون : و (أو) بمعنى (إلا أن) فظهر أن الإتيان بحتى شطط من غير معنى زائد.

وقد قال ذلك ابن الناظم في «التكملة» (٣) من أن كل ما يصلح فيه تقدير (أو) ب (إلى أن) يصلح أن يقدر ب (إلا أن).

فالجواب : أن المعنى فيما قال ظاهر، لأن قول القائل : لألزمك أو تقضي حقي، ولأسيرن أو تغرب الشمس - ليس معناه أن السير أو اللزوم

(١) ديوانه ٦٦، والكتاب ٤٧/٣، والمقتضب ٢٧/٢، والخصائص ٢٦٣/١، وابن يعيش ٢٢/٧،
٢٣ والخزانة ٥٤٤/٨، والأشعري ٢٩٥/٣.

قاله عمرو بن قميئة البشكري، حين استصحبه في مسيره إلى قيصر ليستعد به على بني أسد،
وقبله :

بكي صاحبي لما رأى الدرب بونه وأيقن أنا لاحقان بقيصمرا

(٢) انظر : الكتاب ٤٧/٣.

(٣) يعني تكلمته لشرح التسهيل، وانظر : لوحة ٢١٨ - ب .

يقع عند عدم الغروب أو القضاء، وأما إذا وقع ذلك فلا يقع سَيْرٌ ولا لزوم؛ بل المعنى أن السَيْرَ واللزوم واقعٌ على كل حالٍ إلى هذه الغاية، بخلاف ما إذا قلت : لأَقْتُلَنَّه أو يُسَلِّمَ، فإن المعنى فيه أن القتل يقع عند فقد الإسلام خاصة، لا أنه واقع إلى غاية الإسلام. فمعنى (حَتَّى) في الأول ظاهر، وفي الثاني محال.

نعم، قد يقول القائل : لأَكْزِمَنَّكَ أو تَقْضِيَنِي، على معنى (إِلَّا) كأنه يقول : إِلَّا أن تَقْضِيَنِي، على ما تقدم في الوجه الثاني، وذلك صحيحٌ وداخلٌ تحت قوله : «أَوْ إِلَّا». وعليه فسرٌ سيئويه والنحويون.

وسبب ذلك أن معنى (إِلَّا) لازمٌ لمعنى (إِلَى) فإن قولك : لأَكْزِمَنَّكَ إلى هذه الغاية، كمعنى قولك : لِيَتَّصِلَنَّ اللزومُ إِلَّا أن تَقْضِيَنِي، وهذا ظاهر، فإذا لُبدٌ من ذِكره.

فإن قلت : على كل حال لا يحتاج إلى ذكرها؛ إذ لا يوجد معنى (إِلَّا) مفارقاً لمعنى (إِلَى) فكان الاجتزاء بها أولى.

فالجواب : أن الاقتصار على (إِلَّا) لا يشعر بمعنى (إِلَى) فذكره محتاجٌ إليه لأجل ذلك.

وقوله : «أَنْ خَفِيَ» «أَنْ» مبتدأ. و«خَفِيَ» خبره، و«بَعْدَ» متعلق بـ ٤٢٠ «خَفِيَ» كأنه قال : تَخَفَى (أَنْ) أيضاً بعد كذا وكذا.

فإن قلت : ما الذي أحرز بقوله : «أَنْ خَفِيَ». وكان قوله : «كَذَاكَ» مُجْزِئاً عنه، لأنه يُعطى تشبيهه حكم هذا المتأخر بحكم المتقدم، وذلك يكفي، فالظاهرُ لِبَادِي الرأى أنه حَشْوٌ؟

فالجواب : أنه احترازٌ وليس بحشو، وذلك أن قوله : «كَذَاكَ» إشارة

إلى متقدّم.

فإمّا أن تُعتبر دلالة الكاف فتقول : إنه إشارة إلى غير القريب، وذلك لام (كى) إذا لم تكن بـ (لا) والوجهان هناك جائزان، فلو لم ينص على لزوم الإخفاء لأخذ له الوجهان، وهو فاسد.

وإمّا ألا تُعتبر دلالتها فتقول : إنه يشير إلى أقرب المذكور، فذلك غير ظاهر، لأن الكاف لاتقع فى إشارة إلى القريب، فلا يفهم أنه راجع فى لزوم الإضمار إليه، فلا بد من ذكر ذلك رفعا لهذا الإيهام.

وقوله : «خَفِي» يحتتمل أن يكون فعلا ماضيا، ويحتتمل أن يكون وصفا، لكن خفف الياء للقافية، وأصلها التّشديد.

وَيَعْدُ حَتَّى هَكَذَا إِضْمَارٌ أَنْ

حَتَّمُ كَجِدِّ حَتَّى تَسُدُّ ذَا حَزْنٍ

وَيَلُوحَ حَتَّى حَالاً أَوْ مُؤَوَّلًا

بِهِ أَرْفَعُنُّ وَأَنْصِبُ الْمُسْتَقْبَلًا

وهذا موضع ثالث من المواضع التى يلزم فيها إضمار (أن) وذلك بعد (حَتَّى) فلا يجوز أن تظهر معها (أن) أصلا، فلا تقول: سِرْتُ حَتَّى أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ، ولا جِدُّ حَتَّى أَنْ تَسُرَّ ذَا حَزْنٍ.

وما ذكّر من أن النصب بعدها بإضمار (أن) هو مذهب سيبويه والبصريين.

وذهب الكوفيون والجرّمي من البصريين إلى أن النصب بحَتَّى نفسها^(١).

(١) انظر : الإنصاف ٥٩٧ (المسألة الثالثة والثمانون) .

زعم الكوفيون أنها ليست بحرف جر، وإنما هي ك (كَيْ، وَأَنْ) فإذا دخلت على الأسماء فالجرُّ بعدها بإضمار (إلى) وهو مذهبُ مَرْدُودٍ، أصلُهُ الدُّعْوَى.

وإنما الأقرب أن يُدعى فيها أنها لفظ مشترك للنصب في الأفعال، والجر في الأسماء، كما يقول السِّيرافي في (لا) من حيث كان أصلها النَّفْيُ، ثم تَعْمَلُ في الاسم النصب والرفع، وفي الفعل الجزم نحو: لا تَفْعَلْ، فهذا يمكن أن يقال.

ولكن الأصحُّ ما ذهب إليه الناظم، لأن الجر قد ثبت من عملها.

ومواقعها المعلومة في الكلام ثلاثة: تقع حرف ابتداء، تأتي بعدها الجملة الاسمية والفعلية، وتقع حرف عطف وقد تقدم ذلك، وتقع حرف جر، كما تقدم أيضا.

وهاهنا لم يثبت لها نصبٌ بأمرٍ بَيِّنٍ، فإذا رجعنا إلى المواضع الثلاثة أمكن فيه منها أن تكون جارةً لأجل نصب الفعل بعدها، فلا بُدُّ من تقدير ما يصير به الفعل في تقدير الاسم المجرور وهو (أَنْ) وصارت (حَتَّى) في ذلك كَلَامُ الجُحُودِ و (كَيْ) الجارة ونحو ذلك.

وهذا غير خارج عن قياس النحو، بخلاف ما إذا ادعى أنها ناصبة مطلقا، والاسم بعدها مجرور بـ (إلى) فإن هذا غير جارٍ على / ٤٢١ قياس، ولا يساعده سماع.

وقوله: «إِضْمَارُ أَنْ حَتْمٌ» «إِضْمَارُ أَنْ» مبتدأ و «حَتْمٌ» خبر، وهو بمعنى: لازم. و «بَعْدَ حَتَّى» متعلق باسم فاعل حال، يعمل فيه قوله: «حَتْمٌ» أي: إضمار (أَنْ) لازم حالة كونها بعد (حَتَّى) ويجوز تعلُّقه بـ

«إِضْمَارٌ» وَذَلِكَ شَاذٌ، كَقَوْلِهِ (١):

* كَانِ جَزَائِي بِالْعَصَا أَنْ أُجْلِدَا *

وَيُرِيدُ أَنْ إِضْمَارُ (أَنْ) لَازِمٌ، لَا يَجُوزُ إِظْهَارُهَا مَعَ (حَتَّى) كَأَنَّهُمْ جَعَلُوهَا عَوَضًا مِنَ اللَّفْظِ بِ (أَنْ).

وَشَبَّهَ سَبَبِيَّوِيهِ (أَنْ) فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ بِالْفِعْلِ فِي (أَمَّا) فِي قَوْلِهِمْ: أَمَّا أَنْتَ مُنْطَلِقًا انْطَلَقْتُ مَعَكَ.

وَمِثَالُ النَّازِمِ وَهُوَ: «جُدُّ حَتَّى تَسُرُّ ذَا حَزْنٍ» «حَتَّى» فِيهِ بِمَعْنَى (كَيْ) كَأَنَّهُ قَالَ: جُدُّكَ تَسُرُّذَا حَزْنًا. وَ (حَتَّى) إِذَا نَصَبْتَ لَهَا مَعْنِيَانِ:

أَحَدُهُمَا هَذَا، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ مَاقْبَلُ (حَتَّى) سَبَبًا فِيهَا بَعْدَهَا، وَلَمْ يَقَعْ، وَمِنْهُ قَوْلُكَ أَسْلَمْتُ حَتَّى أُدْخَلَ الْجَنَّةَ، وَكَلِمَتُهُ حَتَّى يَأْمُرُكَ بِشَيْءٍ،

وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ مَابَعْدَهَا غَايَةً لِمَا قَبْلَهَا، وَسِوَاءِ أَكَانَ مَاقْبَلَهَا سَبَبًا فِيهَا بَعْدَهَا أَمْ لَا، إِلَّا أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ سَبَبًا فَإِنَّهُ يَتَعَيَّنُ الْغَايَةَ نَحْوُ: سَرْتُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ؛ إِذِ الْمَعْنَى: سَرْتُ إِلَى أَنْ تَطْلُعَ، وَإِذَا كَانَ سَبَبًا فِيهَا بَعْدَهَا احْتَمَلَ الْغَايَةَ، وَمَعْنَى (كَيْ) كَقَوْلِكَ: سَرْتُ حَتَّى أُدْخَلَ الْمَدِينَةَ، فَقَدْ تَرِيدُ مَعْنَى: إِلَى أَنْ أُدْخَلَ، وَقَدْ تَرِيدُ مَعْنَى: كَيْ أُدْخَلَ، لَكِنْ يَتَعَيَّنُ، الدَّخُولُ فِي الْأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي.

وَمِثَالُ النَّازِمِ مُحْتَمَلٌ لِلْوَجْهِ الْأَوَّلِ أَيْضًا، وَهُوَ مَعْنَى الْغَايَةَ، إِلَّا أَنْ

(١) هُوَ الْعَجَاجُ يَشْكُو عَقْرُوقَ ابْنِهِ لَهُ، مَلْحَقَاتُ بَيَوَاتِهِ ٧٦، وَالْمَحْتَسِبُ ٢/٣١٠، وَالْمَنْصَفُ ١/٢٩، ١٢٠، ٢٠/٢ وَابْنُ يَعِيشَ ٩/١٥١، وَالْخَزَانَةُ ٨/٤٢٩، وَالْعَيْنِيُّ ٤/٤١٠، وَالْهَمْعُ ١/٣٠٥، وَالْأَشْمُونِيُّ ٣/٢٨٤.

وَقَبْلَهُ:

رَبِّيْتُهُ حَتَّى إِذَا تَمَعْنَدَا رَاضٍ نَهْدًا كَالْحَصَانِ أَجْرَدَا

الآخر أظهر.

ثم ذكر الموضع الذي يُرفع فيه ما بعدها، والموضع الذي يُنصب فيه، لأنها على ما تقدم ذاتُ استعمالاتٍ فقال: «وتَلَوَحْتِي حالاً أو مُؤَوَّلاً. به ارفَعَنَّ». «تَلَوْ» مفعول بـ «ارْفَعَنَّ» و «حالاً» حالٌ منه، و «به» متعلِّق بـ «مُؤَوَّلاً».

ويعنى أن «تَلَوْ (حتى)» وهو الفعل الذي بعدها يليها، لا يخلو من أحد

أمرين :

إما أن يكون حالاً حقيقَةً، أو مؤَوَّلاً بالحال، وإما أن يكون مستقبلاً.

فإن كان حالاً أو مؤَوَّلاً به فهو مرفوع، لا يُضمَر بعد (حتى) شئ.

وإن كان ذلك الفعل مستقبلاً فهو منصوب على إضمار (أن) بعد (حتى) فتقول في المستقبل: لأَسِيرَنَّ حتى تطلعَ الشمسُ، وسِرُّ حتى تدخلَ المدينة، وكلمته حتى يأمرَ لى بشئٍ ومنه مثاله: جُدُّ حتى تُسرُّذا حَزَنٌ. فما بعد (حتى) هنا مستقبل، و (أن) إنما تدخل على المستقبل.

وفي الحال تقول: سرتُ حتى أدخلُ المدينة الآن، ومَرِضٌ حتى لايرجُونَ، وضربته أمسٍ حتى لايستطيعَ اليومَ أن يتحرك، ومنه قول حسان بن ثابت - رضى الله عنه (١):-

(١) ديوانه ٣٠٩، سيبويه ١٢٩/٣، ٦٩١، والهمع ١١٤/٤، والدرر ٧/٢، والأشعوني ٣٠١/٣. يمدح آل جفنة الغسانيين. ويقشون: يفشاهم الناس وينزلون بديارهم - وماتهر كلابهم: لا تاتبج، وهو كناية عن جورهم واعتيادهم لقاء الأضياف والسواد هنا: الشخص. يقولون: لايسألون عن يبدو لهم من الأشخاص، لعلمهم بأنهم طلاب معروف، وأنهم سيلقونهم بالضيافة دون سؤال.

يُغْشِيُونَ حَتَّى مَاتَهُرُ كِلَابُهُمْ

لَا يَسْأَلُونَ عَنِ السُّوَادِ الْمُقْبِلِ

فالفعل هنا مرفوعٌ ولا بُدُّ، لأنه مراد به الحال، و (أَنْ) مُخَلَّصَةٌ

٤٢٢

للاستقبال، / فلا يصح أن تدخل إلا على المستقبل.

وأما المؤول بالحال فذلك المضارعُ الماضي مَعْنَى، إذا كان مسبباً

عما قبل (حتى) فتقول : سرتُ حتى أدخلها، على معنى : سرتُ فإنا الآن

أدخلُ، على معنى أنك تحكى حالَ الدخول، لا على الحقيقة، فإنه قد مضى،

ومنه قوله تعالى : [وَزَلْزَلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا

مَعَهُ] (١). الآية، على قراءة الرفع وهي لنافع (٢).

هذا حاصل ما ذكر الناظم، إلا أن هذا الكلام يحتمل بسطاً به

يتبين مقصوده، وما احتوى عليه هذا الاختصار.

فالمضارع الواقع بعد (حتى) لا يخلو أن يقع بعد المفرد أو بعد

الجملة. فإن وقع بعد المفرد فليس إلا النصب بإضمار (أَنْ) لأن غير

النصب لا يتصور. وذلك قوله : سِيرِي حَتَّى أدخل المدينة، لأن (حتى) هنا

حرف خفض في التقدير، وما بعدها مخفوض بها، والخافض والمخفوض

في موضع خبر «سِيرِي» ولا يصح أن يكون حرفاً ابتداءً، لأن الكلام

بعدها يكون إذ ذاك مستأنفاً، فيبقى المبتدأ بلا خبر، فلا بد أن يكون في

موضع خفض، وذلك لا يكون إلا بعد تقدير (أَنْ) فلا بُدُّ من النصب هنا.

فإن وقع الفعل بعد الجملة : فلا يخلو أن تكون تلك الجملة تقتضى

(١) سورة البقرة : ٢١٤ .

(٢) وقرا الباقيون بالنصب، وانظر : السبعة : ١٨١ .

وقوع الفعل أولاً تقتضى وقوعه.

فإن كانت لاتقتضى وقوعه فلا بدُّ من نصب ما بعد (حتى) نحو قولك :
ماسرتُ حتى أدخلها، وهل سرتَ حتى تدخلها؟ لأن ما قبلها لا يقتضى وقوع
الفعل، وما بعد (حتى) لا يكون فى الرفع إلا مسبباً عما قبلها، فلا يصح الرفع،
لأن عدم السبب غير سبب للدخول، فلا يصح إلا النصب، بمعنى ماسار إلى هذه
الغاية.

وقد أجاز الأخفش هنا الرفع قياساً منه قولك : ما تأتينا فتحدثنا، فإنَّ
ما قبل (الفاء) مثل ما قبل (حتى) فى أنهما سببٌ فيما بعدهما، وأنت تُجيز
الوجهين مع (الفاء) فكذلك مع (حتى).

قال النحويون : وهذا منه قياس فى موضع السماع، لأن الرفع وضع فيه
المضارع موضع الماضى، و (حتى) موضع (الفاء) فلا يقال منه إلا ما قالته
العرب، لأنه خروج عن الأصل. ألا ترى أنهم قدروا : سرتُ حتى أدخلها بقولك :
سرتُ فدخلتُ؟

وإن كانت الجملة تقتضى الوقوع فلا يخلو أن يكون سبباً فيما بعد
(حتى) أو غير سبب، فإن كان غير سبب فلا بد من النصب، نحو : سرتُ يؤذُنُ
المؤذُنُ، وسرت حتى تطلع الشمسُ، فالسبب ليس بسبب فى أذان المؤذُن، ولا فى
طلوع الشمس.

وإذا لم يكن سبباً فلا يرفع، لأن الرفع من شرطه أن يكون ما قبل (حتى)
سبباً فيما بعدها.

وهذا القسم ليس كذلك، فإنما المعنى هنا معنى: إلى أن يؤذُنُ المؤذُن،
وإلى أن تطلع الشمسُ، وهو ماضٍ فى المعنى، لكنه مؤوَّل بالمستقبل، لأنه

بالنسبة إلى السير مستقبل.

وإن كانت الجعلة سببا فيما بعدها فلا يخلو أن يكون ما بعدها / ٤٢٢
مستقبلا في المعنى أو ماضيا أو حالا.

فرن كان مستقبلا فلا بد من النصب، نحو قولك: أسلمتُ حتى
أدخلَ الجنةَ، وكلمته حتى يأمرَ لى بشئ، ولأسييرنُ حتى تطلعَ الشمسُ،
وحتى أدخلَ المدينةَ.

وهذا ظاهرُ الدخولِ تحت نص الناظم. ومعناها هاهنا معنى (كئ) في
المثاليين الأولين، وفي الآخرين معنى (إلى).

ولا يجوز هنا رفعُ ما بعد (حتى) لأن الرفع لا يُحصَل ما يراد من
الاستقبال، بخلاف ما إذا نصبت بإضمار (أن) التي تخلص للاستقبال.

وإن كان ماضيا في المعنى جاز الرفعُ والنصبُ، فالرفع على حكاية
الحال، كما تقدّم، وقد نبّه عليه. والنصب على معنى الاستقبال، لأن قولك
: سرتُ حتى أدخلَ المدينةَ، والدخولُ ماضٍ في معنى المستقبل، وذلك
بالنسبة إلى حال السير.

وإن كان حالا فالرفعُ خاصة لقوله : «حالا أو مؤولا به ارفعن».

فالحاصل من هذا التقسيم : أن الرفع إنما يكون إذا كان ما بعد
(حتى) حالا أو مؤولا بالحال، وهو مانصٌ عليه. وسائر الأقسام داخلة
تحت قوله. «وانصبِ المُستقبلا» إذ لا يصح فيها إلا أن تكون مستقبلة.
وقد جعل في «التسهيل»^(١) علامةً كَوْن ما بعدها مستقبلا كونه غايةً لما
قبلها، أو متسببا عنه، فيصح تقدير (حتى) بمعنى (إلى أن) أو بمعنى

(١) انظر : ص ٢٢٤ .

(كَيُّ) وعلامة كونه حالا صحة جعل (الفاء) مكان (حتى).

ولابد من التسبيب في الرفع، ولذلك كان علامة ذلك (الفاء) المقتضية للتسبب، وذلك أن (حتى) أصلها أن تكون جارة، وكونها جارة يأتي بمعنيين: بمعنى (إلى) وبمعنى (لام السبب) وماعدا ذلك، من ابتداء الغاية والعطف، إنما هو اتساع فيها، ولذلك يصحبها معنى الغاية في جميع الأقسام، فإذا اتسع فيها فلا يكون ذلك إلا في موضع لاتصلح أن تكون فيه جارة، ولا يمكن كونها جارة إذا دخلت على غير الاسم الصريح إلا مع تقدير (أن) وذلك لا يصح إلا مع الفعل المستقبل.

وأما الحال والجملة الاسمية فلا يصلح معها (أن) فلا تدخل عليها الجارة فهنا تكون حرف ابتداء، فيرتفع الفعل بعدها؛ إذ لا سبيل إلى تقدير (أن) وما فيه الوجهان فعلى اللّحظين المذكورين.

وعلى الناظم بعد هذا سؤالان :

أحدهما : أن كلامه يقتضى أن الفعل المضارع إذا كان حالا، كيفما وقع، لازم فيه، ولم يقيد ذلك بقيد. والفعل الحالى لا يرتفع إلا بشرط أن يكون ما قبله سبباً له، وأن يكون موجباً، وأن يكون بعد جملة. فإذا اجتمعت الشروط الثلاثة صح الرفع، وإلا لم تجز المسألة.

أما إن لم يكن ما بعد (حتى) مسبباً عما قبلها نحو : سرتُ حتى تطلع الشمس، على معنى : سرتُ حتى الشمس الآن طالعة، فلا يجوز الرفع، لأن العرب لا ترفع هنا الفعل إلا إذا كان مسبباً، ولا يجوز النصب أيضاً لأنه فعل حال.

وأما إن لم يكن ما قبلها موجباً فكذلك لا يجوز الرفع، لأن / عدم ٢٤

السَّيْرُ لا يكون سبباً للدخول إذا قلتُ : ما سرتُ حتى أدخل المدينة، ولا بُدُّ في الرفع من السببِ كما ذكر، ولا يجوزُ النصبُ لأنَّ الفرضُ أنَّ الفعلَ حال.

وأما إذا وقع قبلها المفرد نحو : سَيرِي حتى أدخل المدينة، فلا يجوزُ الرفع، لأنَّ ما بعد (حتى) جملةٌ مبتدأة، فيبقى المبتدأ بلاخبر كما تقدم، ولا النصبُ لأنه فعلُ حال، والناس قد شرطوا في الرفع في الحال هنا الشروط الثلاثة، فإنَّ تخلف شرط لم تجز المسألة بحال.

فأنت ترى قولَ الناظم : «وتلُو حتى حالاً أو مؤولاً به أرفعن» يقتضى بإطلاقه أن يُقال ذلك كله، وأن يقع فعلُ الحال في كل موضع، فيقال : سَيرِي حتى أدخلها، وما سرتُ حتى أدخلها، وسرتُ حتى تطلعُ الشمسُ، وذلك كله غير جائز.

ولا يقال : إن هذه المسائل تمتنع رأساً، ولم يتكلم هو إلا على ما يجوز، [لأننا نقول : الجواز^(١)] والمنع من كلامه نستفيده لامن خارج، لأنه موضوعُ لبيان ما يجوز في الكلام وما يمتنع.

والسؤال الثاني : أن المستقبل على وجهين كما ذكر في الحال، مستقبلُ حقيقة كقولك : كلمته حتى يأمر لي بشئ، ومؤولُ كقولك : سرتُ حتى أدخل المدينة، لأن معناه : فدخلتُ، لكنه يرجع إلى المستقبل بالتأويل كما ذكر، وحقيقتهُ الماضي، فيقتضى أن ما أدلَّ بالمستقبل ليس بمنصوب؛ إذ لم يثبت النصبُ إلا للمستقبل حقيقةً وإلا فإطلاقه القول فيه بعد تقييد الحال يشعر بأن التأويل فيه غير مقصود، وهذا غير صحيح؛ بل هو كالمستقبل في الحكم، إلا أنه يلحظ فيه لفظان، فينصب ويرفع باعتبارهما.

والجواب عن الأول أن يقال أولاً : إن الناظم إنما تكلم على الحال

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتته من (س، ت).

والمستقبل حيث يصلح وقوعه، وإليك النظر في ذلك، ولانكراً في هذا، فقد يترك المختصراً مثل هذا اتكالا على ما يقع في تفسيره.

وأيضاً، أصل (حتى) أن تكون جارة كما تقدم، فلا يصلح مع تقدم المفرد غيرها، كما ذكر قبل، فلم يحتج إلى التنبية عليه، ولا إلى اشتراط وقوع الجملة قبلها، لأنه مع (حتى) الابتدائية ليس بكلام، ومعلوم أن ما ليس بكلام غير معتبر عند النحويين، ولا جائز.

وأما اشتراط كون الكلام موجبا في وقوع الفعل الحالى بعد (حتى) فلم يذكره، لأن الكلام غير الموجب لا يكون سبباً فيما بعد (حتى) وإذا لم يكن سبباً فالفعل غير واقع لعدم وقوع ما قبلها، ولا معنى لكون الفعل مستقبلاً إلا كونه غير واقع، فلم يصلح الموضع لفعل الحال أصلاً.

وأيضاً، فما المانع من أن يكون ذهب في ذلك مذهب أبى الحسن (١) في جواز الرفع، فيكون الحال والمستقبل واردين على الموضع، والقياسُ علي (مَا تَأْتِينَا فَتَحَدِّثْنَا) صحيح في نفسه.

وأما اشتراط أن يكون ما قبلها / سبباً لما بعدها فقد يقال : إن ٤٢٥ ذلك غير لازم عنده، كمذهب الكوفيين القائلين بجواز قولك : سرت حتى تطلع الشمس، بالرفع حكى الفراء عن الكسائي : أن من العرب من يرفع بعدها وإن لم يكن الأول سبباً للثاني وحكى : إنا لجلوسُ فما نشعر حتى يقع حجرُ بيننا (٢)، وأنشد (٣):

(١) يعنى الأخفش، وسبق مذهبه.

(٢) معانى القرآن ١/١٢٤، وفيه «حتى يسقط».

(٣) المرجع السابق ١/١٢٤.

وَقَدْ خُضِنَ الْهَجِيرَ وَعُمِنَ حَتَّى

وَيَفْرُجُ ذَاكَ عَنْهُنَّ الْمَسَاءُ

وعلى هذا اثبتى مذهب أبى الحسن^(١) فى المسألة المتقدمة وإذا كان كذلك لم يكن ما أطلقه الناظم فاسداً. وهذا لجواب فى غاية التكلف، والحق أنه لم يبين على بيان مواقع الفعل بعد (حتى) وهو إخلال.

والجواب عن الثانى : يقال : أتى بالمستقبل على أعم من أن يكون حقيقة أو مؤولاً، وكأنه قال : وأنصب المستقبل حقيقة أو تأويلاً، لأنه لما بين ذلك فى الحال علم أن المستقبل يكون فيه ذلك.

وأيضاً : المستقبل المؤول^(٢) راجع إلى الحقيقى، لأن استقبال الفعل إنما هو بالنسبة إلى المتكلم، يتصور وقوعه حالاً فى الإخبار لا بالنسبة إلى ما قبل (حتى) من الفعل؛ إذ هو بالنسبة إليه مستقبل ليس إلا، فلذلك أطلق لفظ الاستقبال، ولم يقيد كالحال.

وَبَعْدَ فَاجِوَابِ نَفْيٍ أَوْ طَلَبٍ

مَحْضِينَ أَنْ وَسْتَرَهُ حَتْمٌ نَصَبٌ

هذا موضع رابع من المواضع التى يلزم فيها إضمار (أن) وذلك بعد (الفاء) الموصوفة بما ذكره، وهو أن تشتمل على ثلاثة أوصاف :

أحدها : أن تقع جواباً، ومعنى كونها جواباً أن يكون ما قبل (الفاء) من كلام منفي، أو فعل طلب، سبباً فيما بعدها من الفعل، وشرطاً فيه وذلك لأن الفاء فى جميع أماكنها عاطفة.

وقد يتناول العامل بالعطف الشيتين بإعراب واحد، وبلفظ واحد، على وجه

(١) يعنى الأخفش، وسبق مذهبه.

(٢) فى الأصل «الاستقبال الأول» وما أثبتته من (س، ت).

واحد، وعلى وجهين مختلفين.

فالوجهُ الواحد كقولك : زيدٌ يقومُ فيتكلّمُ، وأنت تَأْتِينِي فتحدّثْنِي.
والوجهان المختلفان كقولك : لو يتركُ زيدٌ وعمروُ لظلم أحدهما
الآخر، ولو تركَ زيدٌ والأسدُ لأكله، فالتَّركُ وقعَ عليهما معاً في اللفظ،
وأحدهما ممنوعٌ، والآخر ممنوعٌ منه، يجرى الحكم في (الفاء) فالعطف
بها على وجهين :

أحدهما ظاهر، وهو أن يكون الثاني جارياً على الأول في إعرابه
وظاهرٍ معناه وهذا قد تقدم في «باب العطف».

والآخر متأول، وهو أن يكون ما قبل (الفاء) معلقاً بما بعدها، شرطاً
فيه، وهو المتكلّم فيه الآن، وذلك على أوجهٍ مختلفة، أحوجتُ إلى التغيير
وإضمار (أن) لتدل على تلك الوجوه.

وذلك أنك إذا قلت في النفي : ماتتيني فتحدّثني، فالعرب تنصب
(فتحدّثني) لتدل به على معنيين لا يبدلُ الكلامُ عليها مع الرفع:

أحدهما : أن يكون الإتيان منفيًا نفيًا مطلقاً، والحديثُ ممتنعٌ من
أجل عدم / الإتيان، ولو وُجد الإتيان لوجد الحديث.

٤٢٦

والوجه الآخر : أن يكون المعنى : ماتتيني أبداً إلا لم تُحدّثني، أي
منك إتيانٌ كثيرٌ ولا حديثٌ منك، فالنفيُّ هو الإتيانُ الذي يكون معه
الحديث، لا الإتيانُ مطلقاً.

فهذان الوجهان منعا عطف (تحدّثني) على (الإتيان) المنفي، لأنه
إذا رفع فليس أحدهما شرطاً في الآخر.

ومن هنا يظهر معنى كلام الناظم، في كونه حكماً على ما بعد

(الفاء) بالنصب حتماً إذا كان جواباً لما ذكر، أى مسبباً عما قبلها، فذكر أن (أن) تنصب بعد (الفاء) فى جواب النفى أو الطلب، ولم يذكر جواز الرفع، وإن كان النحويون قد أجازوه فى المسألة، لأن الرفع لا يكون مع بقاء كونه جواباً فإذا قلت : ماتتيني فتحدثنى، ارتفع من وجهين :

أحدهما : أن تُترك الثانى مع الأول فى النفى، كأنك قلت : ماتتيني وما تُحدثنى، ولا سببية فى هذا.

(والآخر : أن يكون موجباً، والعطفُ عطفُ الجمل، كأنك قلت : ماتتيني، ثم أنت تحهدتني الآن، ولا سببية فى هذا أيضاً)^(١) فلم يحتج إلى ذكر ذلك بحسب قصد ذكر النصب.

ولما كان الرفع لا يستقيم فيه المعنى الذى أرادوا صرفوا الكلام عن ظاهر لفظه، لئلا يبطل ما قصدوه من المعنى، وتأولوه على معناه، فجعلوا الكلام الأول فى تقدير مصدر، وإن لم يكن لفظه المصدر، وجعلوا الثانى مقدراً بمصدر غير ظاهر، فلذلك قدرت (أن) فعملت عملها. فالكلام فى تقدير : ما يكون منك إتيانُ فحديث، ولا يُنطق به لأنه لا يعطى من المعنى ما يعطيه الكلام الأول. ولم تظهر «أن» لأن ظهورها لفظاً كالمصدر الذى ظهر، ولم يظهر المعطوفُ عليه؛ إذا الظاهرُ إنما هو الفعل، فكان من المشاكلة لزوم الإضمار، وعليه نبه بقوله : «وستره حتم» والضمير عائد على «أن» وهى جملة اعتراض بين المبتدأ الذى هو «أن» وخبره الذى هو «نصب» وقوله : «وبعد نفي» متعلق بـ «نصب» .

وقد حصل أن مذهبه كونُ النصب بإضمار «أن» وهو مذهب سيبويه وجمهور البصريين.

(١) ما بين القوسين ساقط من (ت) .

وذهب الجرّمى إلى أن الناصب (الفاء)، كذلك (الواو) الشبّيهة وكذلك (أو) بمعنى (إلا أن) وذهب الفراء إلى أن النصب بالخلاف، كما قالوا مثل ذلك فى خبر المبتدأ إذا كان ظرفاً، وفى المفعول معه، وخطبُ الخلاف هنا يسير، لا يثبني عليه إلا حفظ حكمة هذه لصناعة خاصة، فلا ينبغي أن يتشأغل فيها بالترجيح، إلا أن ماتقدم تقديره أمكن فى الحكمة الصناعية^(١).

الوصف الثانى : أن تكون جواباً لأحد أمرين : إما النفى، وإما الطلب. وذلك قوله : «جواب نفي أو طلب» ويشملهما أن تكون جواباً لغير الواجب، فإنه إن كان فى الواجب لم يجز النصب إلا فى الشعر، ويكون وجهه فى الضرورة كما فى غير الواجب، ومن ذلك قوله، إنشده سيبويه^(٢) :

سَأْتُرْكُ مَنْزِلِي لِابْنِي تَمِيمٍ

وَأَلْحَقُ بِالْحِجَازِ فَاَسْتَرِيحَا

وأنشد للأعشى، وقال : أنشدنا يونس^(٣) :

لَمَّتْ لَاتَجْزُونِنِي عِنْدَ ذَاكُمْ

وَلَكِنْ سَيَجْزِينِي إِلَهُ فَيُعْقِبَا

(١) انظر اختلافهم فى هذه المسألة فى الإصناف : ٥٥٧ (المسئلة السادسة والسبعون).

(٢) الكتاب ٣٩/٣، والمقتضب ٤٢/٢، والمحتسب ١٩٧/١، وابن يعيش ٢٧٩/١ والخزانة ٥٢٢/٨، وشرح شواهد المغنى ١٦٩، والعينى ٤٩٠/٤، والهمع ٢٦٥/١، ١١٩/٤، ٣٧٩، والنير ٥١/١، ٧/٢، ١٠، ٩٠، والأشمونى ٣٠٥/٣، والبيت للمغيرة بن حبان، ويروى «لاستريحاه» وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه.

(٣) الكتاب ٣٩/٣، وديوانه ٩٠

وقبله :

وأنفع عن أعراضكم وأعيركم لسانا كمقراض الخفاجى ملجبا

يقولون : لا أبتغي بما أصنع منكم جزاء، ولكنما جزائى عند الله.

/ وأنشد أيضا لطرفة^(١) :

لَنَا هَضْبَةٌ لَا يَدْخُلُ الذَّلُّ وَسَطَهَا

وَيَأْوِي إِلَيْهَا الْمُسْتَجِيرُ فَيُعْصَمَا

وقال : وهو ضعيف في الكلام^(٢)، وإنما بابه غير الواجب كما ذكر.

فأما (النقي) فنحو قولك : مَا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا، وَمَا تُكْرِمُنَا فَتُكْرِمُكَ.

ومنه قوله تعالى : { مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ

عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ }^(٣). وقوله تعالى : { لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا }^(٤).

وأنشد سيبويه للفرزدق^(٥) :

فَمَا أَنْتَ مِنْ قَيْسٍ فَتَنْبِجَ دُونَهَا

وَلَا مِنْ تَمِيمٍ فِي اللَّهَاءِ وَالغَلَّاصِمِ

وأنشد أيضا لرجل من بني دارم^(٦) :

(١) الكتاب ٤٠/٣، والمقتضب ٢٤/٢، والمحاسب ١٩٧/١، وديوانه ٤، ويأوي : يلجا. ويُعصم : يُمنع.

يفتخر بعزة قومه ومنعتهم، وحماية من يسجير بهم.

(٢) الكتاب ٤٠/٣.

(٣) سورة الأنعام : ٥٢ .

(٤) سورة فاطر : ٣٦ .

(٥) ديوانه ٨٥٦، والكتاب ٣٣/٣، والهمع ٤/١٢٥، والدرر ٨/٢، واللسان (غصم)

والبيت من قصيدة له يهجو فيها جريرا وقيس بن عيلان، وكان جرير يكافح عن قيس لخزولة فيهم، فنفاه عنهم، كما نفى عنه الشرف في تميم :

واللهاء : جمع لهاء، وهي مدخل الطعام في الحلق. والغلاصم : جمع غلصعة، وهي رأس الحلقوم، ويكنى باللهاء والغلاصم عن أعالي التوم وجلتهم.

(٦) الكتاب ٣٥/٣، والمقتضب ١٧/٢، والإهاب : الجلد مالم يدبغ.

كَأَنَّكَ لَمْ تَذْبَحْ لِأَهْلِكَ نَعَجَةً
فَيُصْبِحُ مُلْقَى بِالْفِنَاءِ إِهَابُهَا
وَأُنشِدُ لِلغُرَزْدِقِ أَيْضًا (١) وَمَأَقَامَ مِنَّا قَائِمٌ فِي نَدِينِنَا
فَيَنْطِقُ إِلَّا بِالتِّي هِيَ أُعْرَفُ
وَأُنشِدُ أَيْضًا لِلعَيْنِ (٢) :

وَمَا حَلَّ سَعْدِي غَرِيبٌ بِبِلْدَةٍ
فَيُنْسَبُ إِلَّا الزَّبْرَقَانُ لَهُ أَبٌ
وقال الآخر (٣) :

لَمْ أَلْقَ بَعْدَهُمْ حَيًّا فَأُخْبِرُهُمْ
إِلَّا يَزِيدُهُمْ حُبًّا إِلَى هُمْ
وأما (الطلب) فعلى أنواع ستة :

-
- (١) ديوانه ٥٦١، والكتاب ٣٢/٣، والخزانة ٨/٥٤٠، والعيني ٤/٢٩٠، والأشموني ٣/٢٠٤، ٣٠٥.
والسندی : النادي، وهو مجلس القوم يتحدثون فيه، ومعناه : إذا نطق ناطق منا في مجلس
الجماعة عرف صواب قوله فلم ترد مقاله.
- (٢) الكتاب ٣٢/٣، والخزانة ٨/٥٤٢، ويروى «غريباً»
يقول : تغرب رجل من بني سعد، وهم رهب الزبرقان السعدي، فستل عنه نسبة انتسب إليه، لشرفه
وشهرته .
- (٣) ابن يعيش ٧/٢٦، والمغنى ١٤٦، والخزانة ٥/٢٥٠، ٢٥٥، والعيني ١/٢٥٦، والتصريح ١/١٠٤،
والأشموني ١/١١٥، والحماسة يشرح المرزوقي ١٣٩٢
ويروى لأول «وما أصحاب من قوم فأنكرهم» وهي الرواية الأشهر : والبيت لزياد بن حمل التميمي،
وكان قد نزل بصنعاء اليمن، فاجتواها وحن إلى أهله بنجد. والمعنى : لست أصحاب قوما فأنكر
لهم قومي إلا يزيد هؤلاء قومي حبا إلى، لما أسمع من شأنهم عليهم.

أحدها (الأمر) نحو: أَكْرَمُ زَيْدًا فَيُكْرَمُكَ، وَأَحْسَنُ إِلَيْهِ فَيَشْكُرُكَ،
ومنه قول أبي النّجم، أنشد سيبويه^(١) :

يَأْنَقُ سِيرِي عَنُقًا فَسِيحًا

إلى سَلِيمَانَ فَنَسْتَرِيحًا

والثاني (النهي) نحو : لَا تَكْذِبْ فَتُهَانَ، وَلَا تَعْجَلْ فَتَنْدَمَ. ومنه قوله
تعالى : [لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ]^(٢) وقوله : [وَلَا تَطْفُوا
فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي]^(٣) .

والثالث (الدعاء) نحو : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا فَتَدْخِلْنَا الْجَنَّةَ، وأنشد ابن
المولف في «التكملة»^(٤) :

رَبِّ وَقَفِّئْنِي فَلَا أُعِدَّلَ عَنِّي

سَنَنِ السَّاعِيْنَ فِي خَيْرِ سَنَنِ

والرابع (الاستفهام) نحو قولك : هَلْ تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا، وَأَيْنَ بَيْتُكَ
فَأُزُورُكَ،

ومنه قوله تعالى : [فَهَلْ لَنَا مِنْ شَفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلْ
غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ]^(٥) .

(١) الكتاب ٢٥/٣، والمقتضب ١٣/٢، وابن يعيش ٢٦/٧، والعيني ٣٨٧/٤، والهمع ١١٩/٤،
والتصريح ٢٣٩/٢، والأشعوني ٣٠٢/٣، واللسان (عنق).

والعنق : ضرب من سير الدابة والإبل. والفسيح : الواسع. وسليمان : هو سليمان بن عبد الملك.

(٢) سورة طه : ٦١.

(٣) سورة طه : ٨١.

(٤) العيني ٣٨٨/٤، والتصريح ٢٣٩/٢، والهمع ١٢٠/٤، والدرر ٨٢/٢ والأشعوني ٣٠٢/٣، وسنن
الطريق : نهة، يقال : امض على سفنك والسنن : الطريق، أي وجهك وقصدك.

(٥) سورة الأعراف : ٥٣.

والخامس (العَرَض) نحو : أَلَا تَنْزِلُ فَتُصِيبَ خَيْرًا، وأنشد ابن
الناظم عليه (١) :

يَا بَنَ الْكِرَامِ أَمَا تَدْنُو فَتُبْصِرَ مَا

قَدْ حَدَّثُوكَ فَمَا رَأَى كَمَنْ سَمِعَا

والسادس (التَّحْضِيض) وهو قريب من (العَرَض) فى المعنى، ومن
أمثله قوله تعالى : [لَوْلَا أَخَّرْتَنِى إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأُصْدِقَ وَأَكُنَّ مِنَ
الصَّالِحِينَ] (٢) : وتقول : هَلَّا أَكْرَمْتَ زَيْدًا فَيَكْرَمَكَ.

فهذه الأنواع الستة داخلة تحت (الطلب) لأن فيها كلها معناه.

وأما (التمنى) و (الترجى) فليسا بداخلين تحته؛ إذ معناهما
مخالف لمعنى (الطلب) ولكن الحكم فيهما واحد، وقد ذكره بعد هذا.

والوصف الثالث : أن يكون النفى والطلب اللذان وقعت (الفاء)
جوابا لهما مَحْضِينَ، ومعنى المَحْضُ : الخالص، أى لا بد أن يكونا
خالصين من غيرهما، يريد : إلا يُكُونُ النَفَى بالتأويل، ولا الطلب بالتأويل
أيضا؛ بل يكونان صريحين.

والصريح منهما ما تقدم التمثيل به وأما غير الصريح، وهو / ٤٢٨
المحرز منه، فالنفى كقولك : أَنْتَ غَيْرَاتِ إِلَيْنَا فَتَحَدَّثْنَا، وغير قائم الزيدان
فيكْرَمُهُمَا، فهاتنا لا ينصب عنده ما بعد (الفاء) لأن النفى هنا بالتأويل،
إذ كانت (غَيْرُ) أصلها مخالف، واستعمالها فى النفى بالتأويل، كما

(١) شذور الذهب ٢٠٨، والعينى ٢٨٩/٤، والتصريح ٢٢٩/٢، والأشمونى ٢٠٢/٣، وشرح ابن
الناظم ...

(٢) سورة المنافقون : ١٠٠.

قال تعالى : {غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ} (١). وعدم الجواز في هذا مذهب ابن السراج.

وقد ذهب إلى النصب بعده قومٌ من النحويين، واختاره المؤلف في «التسهيل» (٢) لأجل دخول (لا) النافية في العطف، كما ذكر في الآية التي في «الفاحة».

وردَّ ذلك ابنُ السراج بأن (غَيْراً) ليس بحرف نفي، وإنما هو اسمٌ مضاف. وتحرزُ أيضاً بكون النفي محضاً من أن يكون قد صحب ما يخرجُه عن معناه إلى الإيجاب مع بقاء أدواته كقولك : ما زلتَ تأتيْنَا فتحدُّثْنَا، ولا تزالُ تأتيْنَا فتحدُّثْنَا، (فلا بدُّ هنا من الرفع في «تحدُّثْنَا») (٣)

وكذلك أخواتُ (زال) التي يُشترط فيها النفي نحو : ما أنفكُ، وما فتىءُ، وما برحُ، فالنفي هنا قائم، والمعنى معنى (أنتَ تأتيْنَا فتحدُّثْنَا) فلا بد من الرفع في «تحدُّثْنَا» إلا على قول من يقول (٤) : وألحقُ بالحجازِ فأستريحَ أفلم يكن النفي هنا محضاً.

وهذه المسألة أُدخلُ في رأس المسألة منها في هذا الموضع، وهو قوله : «وبعدَ فأجوابِ نفي» لأن هذا ليس بنفي في الحقيقة، وكذلك قولك : ما أنت إلا تأتيْنَا فتحدُّثْنَا، لصيرورته إيجاباً.

(١) سورة الفاتحة : ٧.

(٢) انظر : ص ٢٣١.

(٣) ما بين القوسين ساقط من (ت).

(٤) هو المغيرة بن حبناء، وسبق الاستشهاد بالبيت، وصدوره :

سأترك منزلي لبني تميم

ومن النفي المؤول التشبيه في قولهم : كَأَنَّكَ وَالِ عَلَيْنَا فَتَشْتُمْنَا، وَكَأَنَّكَ
أَمِيرٌ فَتَضْرِبُنَا.

النصب هنا مذكور، لأن المعنى معنى النفي، كَأَنَّكَ قَلْتَ : مَا أَنْتَ وَالِ عَلَيْنَا
فَتَشْتُمْنَا، وَمَا أَنْتَ أَمِيرٌ فَتَضْرِبُنَا.

ولكن الناظم أخرجه عن مراده لكون مثل ذلك غير مُطَّرِد في باب النفي،
ومن ذلك ما جاء في (حَسِبْتُ) من قولهم : حَسِبْتُهُ شَتَمَنِي فَأَتَيْتُ عَلَيْهِ، نَصَبَ
«فَأَتَيْتُ» من حيث الشك الذي في (حَسِبْتُ) وهو يشبه النفي، لأن المعطوف فيه
غير واجب الوقوع، والوثوب لم يقع، لأن الشتم لم يتحقق وجوده، فكانه في
تقدير : مَا شَتَمَنِي فَأَتَيْتُ عَلَيْهِ، وهذا ليس بقياس في مثله، فلذلك تحرز منه.

ويدخل له في التحرز أيضا نفى (قَلَمًا) لأن النفي فيها ليس بحق الأصل،
وإنما هو بالتأويل، فلاتقول : قَلَمًا يَأْتِينِي فَاكْرَمَهُ، وَإِنْ جَاءَ فَإِنَّمَا يَكُونُ مُتَلَقًى
مِنَ السَّمَاعِ.

وانظر في ذلك.

وأما (الطلب) غير المحض، وهو المتحرز منه، فيقع في الأمر، والدعاء،
والاستفهام.

فأما (الأمر) فقد يكون بلفظ الخبر، كقولهم : حَسِبُكَ يَنْمُ النَّاسُ، وَأَتَقَى
اللَّهُ أَمْرًا فَعَلَ خَيْرًا يُنَبِّئُ عَلَيْهِ.

ومنه قوله تعالى : {تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ} (١).

(١) سورة الصف : ١١.

ثم قال : [يَغْفِرُ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ] . فَجَزَمُ الْجَوَابِ فِيهَا دَالٌّ عَلَى أَنْ

المعنى :

اكَتَفَ نَيْمَ النَّاسِ، وَلَيَتَّقَى اللَّهَ امْرُؤٌ. والمعنى في الآية : آمَنُوا بِاللَّهِ

٤٢٩

ورسوله / وجاهدوا في سبيل الله.

فممثلُ هذا لا يُنصب فيه الفعلُ بعد (الفاء) على ما يقتضيه (النَّظْمُ)

فلا تقول : حَسْبُكَ الْكَلَامُ فِينَا مِنَ النَّاسِ، وَلَا اتَّقَى اللَّهَ امْرُؤٌ فَيُنَابِ، ولانحو

ذلك، وهو نصُّ المؤلف في «التسهيل» ونسب الجواز إلى الكسائي^(١). قال

: ابنه في «التكملة»^(٢): والقياس يَأْبَى ذلك، لأن المصحح للنصب بعد

(الفاء) بإضمار (أَنْ) إنما هو تَأْوَل ما قبلها بالمصدر، ليصح العطف عليه،

فإذا كان قبل (الفاء) أمرٌ بلفظ المبتدأ والخبر، أو اسم فعل، تعذر تأوله

بالمصدر، لتعذر تقديره صلةً لـ(فامتنع نصب ما بعد (الفاء)).

قال : ومن ثمَّ لم يوافق الكسائي فيما ذهب إليه أحدٌ، إلا أن بعض

أصحاب كتاب سيبويه، وهو أبو الحسن بن عصفور، أجاز نصب جواب

اسم الفعل غير المشتق، ثم رُدَّ عليه بتعذر تقدير المصدر من اسم الفعل،

وفي الرد نظرٌ، ليس هذا موضعه.

وسياتي الكلام على اسم الفعل إثر هذا إن شاء الله ، حيث تعرض

له الناظم.

وأما (الدُّعاء) فكالأمر في هذا، والخلاف فيه واحد، إلا أن الفراء

(١) التسهيل : ٢٣٢.

(٢) انظر : لوحة (٢٢٠ - أ).

وَأَفَقَ الْكِسَائِيُّ فِي النَّصْبِ، فَيَجُوزُ عِنْدَهُمَا أَنْ تَقُولَ: غَفَرَ اللَّهُ لَكَ فَيُدْخِلُكَ الْجَنَّةَ، كَمَا لَوْ كَانَ بَلْفِظَ الْأَمْرَ عِنْدَ الْمُؤَلِّفِ.

وَقَدْ حَكَى ابْنُ الْمُؤَلِّفِ فِي «التَّكْمَلَةِ» عَنِ الْبَصْرِيِّينَ مَنْعَ النَّصْبِ فِي جَوَابِ الدَّعَاءِ إِذَا كَانَ بِغَيْرِ لَفْظِ الطَّلَبِ، وَأَجَازَهُ ابْنُ عُصْفُورٍ، وَظَاهَرَ كَلَامَ النُّحَوِيِّينَ الْجَوَازُ، لِأَنَّ عِبَارَاتِهِمْ فِي الْجَوَازِ مُطْلَقَةٌ، وَابْنُ السَّرَّاجِ نَصَّ عَلَى عَدَمِ الْجَوَازِ، وَهُوَ الَّذِي يَقْتَضِيهِ السَّمَاعُ؛ إِذْ لَمْ يَنْقُلِ الْبَصْرِيُّونَ ذَلِكَ سَمَاعًا عَنِ الْعَرَبِ، وَإِنَّمَا نَقَلُوهُ حَيْثُ يَكُونُ الْأَمْرُ مَحْضًا لَا مَوْوَلًا، وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ مَحْضًا كَانَ النَّصْبُ جَوَابًا عَلَى الْقِيَاسِ.

وَأَمَّا إِذَا خَرَجَ عَنِ ذَلِكَ فَلِإِقْيَاسٍ؛ إِذْ الْأَمْرُ لَيْسَ عَلَى بَابِهِ، فَلَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ مِنَ النَّصْبِ مَا يَتَرْتَّبُ عَلَى مَا جَاءَ عَلَى أَصْلِ الْبَابِ، فَالْأَظْهَرُ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ مِنْ عَدَمِ النَّصْبِ.

وَأَمَّا (الاستفهام) فَإِذَا لَمْ يَتَمَحَّضْ مَعْنَاهُ لِلْكَلامِ بَعْدَهُ وَيَتَّبَعِينَ فَلَا يَجُوزُ النَّصْبُ بَعْدَهُ عِنْدَ النَّاطِمِ، فَإِنَّ النَّصْبَ عِنْدَ الْمُؤَلِّفِ فِي مَا وَلِيَ (الفاء) أَوْ (الواو) بَعْدَ الاسْتِفْهَامِ لَا يَجُوزُ إِلَّا إِذَا لَمْ يَتَّضَمَّنْ وَقُوعَ الْفِعْلِ، إِمَّا لِأَنَّهُ اسْتِفْهَامٌ عَنِ الْفِعْلِ نَفْسِهِ نَحْوُ: هَلْ تَسِيرُ فَتُصِيبُ خَيْرًا؟ وَإِمَّا لِأَنَّهُ اسْتِفْهَامٌ عَنِ مَتَعَلِّقِ الْفِعْلِ، غَيْرِ مَحَقَّقِ الْوُقُوعِ نَحْوُ: مَتَى تَسِيرُ فَأَرَأَيْتَكَ؟

وَفِي الْحَدِيثِ: «مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبُ لَهُ؟ مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيهِ؟ مَنْ يَسْتَعْفِرُنِي فَأَغْفِرَ بِهِ؟»^(١) فَيُنْصَبُ لِأَنَّهُ جَوَابُ فِعْلٍ غَيْرٍ وَاجِبٍ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ صَلَاةِ الْمَسَافِرِينَ - بَابِ التَّرْغِيبِ فِي الدَّعَاءِ وَالذِّكْرِ فِي آخِرِ اللَّيْلِ وَالْإِجَابَةِ فِيهِ ٥٢١/١ حَدِيثٌ رَقْمٌ ١٦٨.

فلو كان الاستفهام عن متعلق فعل محقق الوقوع كقولك : لِمَ تَأْتِينَا
فتحدثنا؟ وأين ذهب زيدُ فَنَتَّبِعُهُ؟ فالفعل هنا محقق الوقوع، فليس
الاستفهام فيه بمتحض، فلم يجز النصب لأنه في معنى الواجب.

وعلى أن ابن كيسان^(١) حكى النصب في جواب الاستفهام في
نحو: أين ذهب زيدُ فَنَتَّبِعُهُ؟ وكم مالكُ / فنعرفه؟ ومن أبوك فنكرمه؟

٤٣٠

— قال ابن المؤلف^(٢): ولا أراه يستقيم على مأخذ البصريين إلا بتأويل
ما قبل (الفاء) باسم معمولٍ لفعلٍ أمرٌ دلَّ عليه الاستفهام، والتقدير: ليكن
منك إعلامٌ [بموضع ذهب زيد فاتباعُ منّا، وليكن منك إعلامٌ بقدر مالك
فمعرفة منّا، وليكن منك إعلامٌ^(٣) بأبيك فإكرام مناله.

ثم على الناظم هنا درك من وجهين :

أحدهما : أن نصه على كَوْنِ النفي محضاً يقتضى أنه إذا دخل
الاستفهام على النفي، فصيره تقديراً لا يَنْتَصِبُ الفعلُ معه بعد (الفاء) فلا
تقول : ألم يَقُمْ زيدٌ فيكرمك؟ لأن النفي هنا غير متمحض؛ بل صيرته
الهمزة إى معنى آخر غير النفي، لكن ذلك جائز مطلقاً، ولا أعلم أحداً
خالف فيه.

قال سيبويه^(٤): وتقول : ألم تَأْتِينَا فتحدثنا؟ إذا لم يكن على الأول،
يعنى : إذا لم تعطفه على المجزوم، ثم أنشد في النصب^(٥):

(١) تكملة شرح التسهيل : لوحة ٢١٩ - ب.

(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتته من (س، ت) وهو موافق لما في التكملة لابن الناظم.

(٣) الكتاب ٣/٢٤.

(٤) الكتاب ٣/٢٤، وابن السيرافي ٥٤٨، والشتتري ١/٤٢١، واللسان (فرتج) ويروى «الم تسلى

فتخبرك» =

أَلَمْ تَسْأَلْ فَتُخْبِرَكَ الرَّسُومُ

على فِرْتَاجٍ، وَالطَّلَلُ الْقَدِيمُ

ثم قال بعد ذلك^(١): وتقول : أَلَسْتَ قَدْ أَتَيْتَنَا فَتَحَدَّثْنَا؟ إِذَا جَعَلْتَهُ جَوَابًا، وَلَمْ تَجْعَلِ الْحَدِيثَ وَقَعَ إِلَّا بِالِاتِّْيَانِ.

فهذا وما كان مثله النصبُ فيه بعد (الفاء) سائغ، وذلك عند الناظم، بمقتضى اشتراطه، غيرُ سائغ، وهو إخلال.

ولو كانت المسألة مختلفًا فيها لكان له بعضُ العذر في الاحتراز منها إن لم يُحجَّجْ بالدليل.

والوجه الثاني أن الاستفهام أيضًا قد يتغير معناه ولا يكون محضًا، فينتصبُ جوابه بعد (الفاء) وذلك نحو قولك : هل أَتَيْتَنَا فَتَحَدَّثْنَا؟ إِذَا جَعَلْتَ (هَلُّ) تُعْطِي معنى النفي.

وكذلك : هل أَحْسَنْتَ إِلَى فَاكْرَمِكَ؟ لَأَنَّ (هَلُّ) قَدْ تَأْتِي لِلإشعار بالنفي نحو قوله : [هَلُّ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ]^(٢). [وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ]^(٣). وهو جائز قياسًا بلا إشكال. والتقييدُ هنا يُعْطَى خِلافَ ذَلِكَ.

ولا يقال : إنه دائرٌ بين النفي والاستفهام، فلا بُدَّ أَنْ يَدْخُلَ تَحْتَ أَحَدِهِمَا إِنْ لَمْ يَدْخُلْ تَحْتَ الْآخَرِ، وَكِلَاهُمَا يَشْمَلُهُ كَلَامُ النَّازِمِ - لَأَنَّ نَقُولَ : كَلَا الْمَحْمَلِينَ غَيْرُ مَحْضٍ فِي مَعْنَاهُ، لَأَنَّ الْإِسْتِفْهَامَ، الَّذِي هُوَ الْأَصْلُ، مَتْرُوكٌ بِالْمَعْنَى

والبيت للبرج بن مسهر الطائي. والرسوم : جمع رسم، وهو الأثر الباقي من الدار بعد أن عفت. وفرتاج : موضع ببلاد طبرستان. والطلل : مابقي شاخصا من آثارها الديار ونحوها.

(١) الكتاب ٣/٣٥.

(٢) سورة فاطر : ٣.

(٣) سورة آل عمران : ١٣٥.

الطارىء، والنفي غير أصيل في (هَلْ) فلا يدخل له تحت واحد منهما.
والجواب عن الأول : أن نصب الفعل بعد التّقرير [الأول] (١) ليس
جواباً للتقرير، وإنما هو جواب للنفي.

وذلك أنك إذا قلت : أَلَمْ تَأْتِنَا قَتُّ حَدَّثِنَا؟ [أصله : لم تَأْتِنَا
فَتُحَدَّثِنَا] (٢) على معنى : لم تَأْتِنَا مُحَدَّثًا، وهكذا كلُّ ما دخل عليه
الاستفهام من النفي.

والنصبُ قبل الاستفهام جائز، لأن ما قبل (الفاء) منفي حقيقة، فإذا
دَخَلَت الهمزةُ فإنما دَخَلت بعد استقرار النفي المَحْض، فأحدثت التقريرَ
فبقي اللفظ كما كان، لوجود مُحَرِّزِهِ، وهو أداة النفي، ولا يَضُرُّ حدوثُ
ما حدث من المعنى، لأنه غيرُ قَادِح في أصل معنى الكلام.

والذي يُبَيِّنُ هذا أن التقرير لو كان النصبُ جواباً له لكان نصباً
بعد الواجب، وذلك لا يكون إلا في الشَّعْر، لأن المعنى قد أتيتنا مُحَدَّثًا.
ونظيرُ هذا في اعتبار الأصل قولهم : كَأَنَّكَ لَمْ تَأْتِنَا فَتُحَدَّثِنَا، وقولُ
الدارمي، أنشده سيبويه (٣):

كَأَنَّكَ لَمْ تَذْبِحْ لِأَهْلِكَ نَعْجَةً

فَيُصْبِحُ مَلْقَى بِالْفِنَاءِ إِهَابُهَا

قال الأعلام : شاهده / النصبُ وإن كان معنى الكلام الإيجاب، ٤٣١
مراعاةً لَمَا كان قبل دخول «كأن» يعنى أن معنى الكلام أنك ذبحت،

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتته من (س، ت).

(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتته من (س، ت).

(٣) سبق الاستشهاد به.

وكذلك المعنى في : كأنك لم تأتينا، أي قد أتيتنا.

وعلى ما تقرّر نصّ ابن خروف في التقرير، وقال في هذا البيت : أبقى
النصب كما أبقى الباء في قولك : ألسنتَ يزيد؟ يعني حين دخل التقرير، فنسخ
معنى النفي اعتباراً بالأصل، فإذا قد دخل هذا المعنى تحت النفي المحض، فلا
إشكال على الناظم فيه.

والجواب عن الثاني جارٍ على الجواب الأول في المعنى، لأن أصل الكلام
الاستفهام، فرُوعِيَ ذلك الأصل، والذي يبيّن ذلك أن النفي فيه ليس بصريح
الدلالة إلا من جهة ما يلزم عن الاستفهام المراد به التقرير.

وأصل المعنى أن المتكلم يستفهم المخاطب عن الإحسان الذي علّق عليه
الإكرام، وجعله سبباً فيه، تقريراً له عليه إذا قال : هل أحسنتَ إلى فأكرمك؟
والمخاطب يعلم أنه لم يحسن إليه، فإذا لا إكرام؛ إذ لم يقع إحسان، فالنفي
راجع إلى ما عند المتكلم والمخاطب، لا إلى نفس الاستفهام، لكن حصل من
المجموع النفي معني، والاستفهام حاصل، فلا درك على هذا الوجه، والله أعلم.
ولما أتم الكلام على (الفاء) أخذ يذكر حكم (الواو) أختها في هذا الحكم،
وهو الموضع الخامس من مواضع لزوم الإضمار، فقال :

وَالْوَاوُ كَالْفَاءِ إِنْ تَفِيدُ مَفْهُومَ مَعٍ

كَأَنَّ تَكُنْ جَلْدًا وَتُظْهِرُ الْجَزْعَ

يعنى أن (الواو) التي بمعنى (مع) حكمها حكم (الفاء) في جميع مآلها،
من كونها تقع جواباً للنفي المحض، والطلب المحض، أو جواباً للتمنى أو
الترجى، على حسب ما يذكره بعد هذا.

فينتصب ما بعدها بـ(أن) لازمة الإضمار، وليس مع (الواو) جواباً، لأن

السببية معها لا تكون، وإنما هو على نحو من الجواب في النفي والطلب،
وجهُ النصب بعدها نحو مما تقدم في (الفاء) من أن المعنى معها
قد يكون على غير جهة مجرد الجمع الذي هو الأصل فيها.

فإذا قلت : ماتأيننا وتحدثنا، فأصل الجمع فيه يفيد التشريك في
عدم الإتيان، ثم إنهم قد يريدون معنى زائدا على الجمع المطلق، وهو
المعية، أي : ما تجمع بين الإتيان والحديث معاً، فأرادوا أن يدلوا على
هذا المعنى بتغيير الكلام عن حده؛ إذ كان أصل الكلام لا يؤديه، ففعلوا
في (الفاء) ليحصل لهم ما أرادوا، فقَدَرُوا (أن) وألزموها الإضمار،
وقَدَرُوا العطفَ على مصدر يُعطيه معنى الكلام الأول، على حسب ما تقدم
في (الفاء) من كل وجه، ولذلك أحال الناظم في حكم (الواو) على (الفاء)
ولا يكون هذا إلا بعد غير الواجب، وهو النفي والطلب اللذان ذكرا.

فأما (النفي المحض) فنحو : ماتأيننا وتحدثنا، ويقال : لايسعني
شيءٌ ويعجز عنك. ومنه قوله تعالى : {وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ
وَيَعْلَمِ الصَّابِرِينَ} (١).

وإذا دخل الاستفهام / على النفي فالحكم كذلك، لأن الأصل النفي ٤٣٢
كما تقدم، فلا اعتراض به على الناظم. ومنه قول الحطية، أنشده سيبويه
رحمه الله تعالى (٢).

(١) سورة آل عمران : ١٤٢.

(٢) الكتاب ٤٣/٣، والمقتضب ٧٢/٢، والمغنى ٦٦٩، والعيني ٤١٧/٤، والهمع ١٢٧/٤، والدرر ١٠/٢،
والأشموني ٣٠٧/٣، وديوانه ٢٦ بقوله لال الزيرقان بن بدر، وكانوا قد جفوه فانتقل عنهم
وهجاءم.

أَلَمْ أَكُ جَارِكُمْ وَيَكُونُ بَيْنِي
وَبَيْنَكُمْ الْمَوَدَّةُ وَالْإِخَاءُ

ومن ذلك ما أنشده أيضا، من قول دريد بن الصمة^(١) :

قَتَلْتُ بِعَبْدِ اللَّهِ خَيْرَ لِدَاتِهِ
ذُوَابًا فَلَمْ أَفْخَرْ بِذَلِكَ وَأَجْزَعًا

وقال حسان بن ثابت - رضي الله عنه - أنشده ابن خروف^(٢) :

فَإِنْ لَمْ أَصَدِّقْ ظَنُّكُمْ بَتِّيُوقِنِ
فَلَا سَقَّتِ الْأَوْصَالَ مِنْي الرُّوَاعِدُ
وَيَعْلَمَ أَكْفَائِي مِنَ النَّاسِ أَنَّنِي

أَنَا الْحَافِظُ الْحَامِي الذُّمَّارَ الْمُرَاوِدُ

نصب (يعلم) على (لم أصدق) أي : إن لم يجتمع هذان، وهذا في صريح

النفي.

وأما النفي غير الصريح فلا ينتصب بعده الفعل، كما لو قلت : أنت غير
قائم وتسير، لأن النفي غير متمحض، وكذلك : ما زال يأتينا ويحدثنا، وقلما
يأتينا ويحدثنا، وما أنت إلا تأتينا وتحدثنا، وما كان مثل ذلك، من الأشياء التي
لم يكن النفي فيها صريحا، فلا بد فيها من الرفع، كما تقدم في (الفاء).

(١) الكتاب ٤٢/٣، وابن الشجري ٢٧٣/١

واللدات : جمع لدة، وهو التراب الذي ولد يوم ولادتك.

وكان ذؤاب الأسدى قد قتل عبدالله بن الصمة أخا دريد، فقتله دريد بأخيه. فهو يقول : لم أجمع
بين الفخر والجزع، بل فخرت بإبراهيم أخى غير خائف من قوم قاتله، لعزتي ومنعتي.

(٢) ديوانه ٤٩/١، ورواية المصراع الأخير فيه «أنا الفارس الحامي الذمار المناجدة».

وأما (الطلب) فعلى ستة أنواع :

فالأمر نحو : زُرْنِي وَأَزُورَكَ، أَيْ : لِيَكُنْ مِنْكَ لِي زِيَارَةٌ، وَزِيَارَةٌ مِنِّْي لَكَ،

وَأُنْشِدُ سَيَّبُوِيَه لِلْأَعْشَى (١) :

فَقُلْتُ ادْعِي وَأَدْعُوْا إِنْ أُنْدَى

لصَوْتِ أَنْ يُنَادِي دَاعِيَانِ

والنهي نحو قولك : لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ اللَّبْنَ، وَأُنْشِدُ سَيَّبُوِيَه

لِلْأَخْطَلِ (٢) :

لَاتْنَهْ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِي مِنْهُ

عَارُ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ

وقوله تعالى : [وَلَا تَلْبَسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ] (٣). الآية. تُحْتَمَلُ

النصب والجزم.

والدعاء نحو : رَبُّ وَفَّقْنِي وَأُطِيعَكَ.

وأما نحو : غَفَرَ اللَّهُ لَكَ وَيُدْخِلُكَ الْجَنَّةَ، فعلى ما تقدم في (الفاء) وسيأتي

إن شاء الله تعالى.

(١) الكتاب ٤٥/٣، والإنصاف ٥٣١، وابن يعيش ٢٢/٧، والمغنى ٢٩٧، والعيني ٢٩٢/٤، والتصريح ٢٣٩/٢، والأشعموني ٣٠٧/٣، وليس في ديوان الأعشى، وينسب كذلك إلى الحطيئة أو ثار بن شيبان النعري، وأندى : أبعد صوتا، وقبله :

تقول حليتي لما اشتكينا سيدر كنا بنو القرم الهجان

(٢) الكتاب ٤٢/٣، والمقتضب ١٦/٢، وابن يعيش ٢٤/٧، والخزانة ٥٦٤/٨، وشرح شواهد المغنى ٢٦١، والعيني ٢٩٢/٤، والتصريح ٢٢٨/٢، والأشعموني ٧/٢ وهذا البيت أشرد بيت قيل في تجنب إتيان مائهي عنه، وقد وجد في عدة قصائد، ومن ثم اختلف في قائله، فنسب إلى المتوكل الليثي الكنتاني، وإلى سابق البربري، وإلى الطرماح، وإلى أبي الأسود الدؤلي.

(٣) سورة البقرة : ٤٢.

والاستفهام نحو : هل تَأْتِينَا وَتُحَدِّثُنَا؟ وذلك إذا كان الاستفهام عن الفعل،
أو عن متعلق الفعل، وهو غير محقق الوقوع نحو : هل تَأْتِينَا وَتُحَدِّثُنَا؟ وَمَنْ
يَأْتِينَا وَيُحَدِّثُنَا؟

فأما إن كان الاستفهام يتضمَّن وقوعَ الفعل لا يكون النصب إلا ما مرَّ في
(الفاء).

وأصل هذه المسألة للفارسي في «الإغفال» إذ رَدَّ على الزجَّاج في
تجويزه النصب في قوله تعالى : [يَأْهَلُ الْكِتَابِ لِمَ تَلْبِسُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ
وَتَكْتُمُونَ الْحَقَّ] (١).

وأنه لو قال : وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ، على معنى : لَمْ تَجْمَعُونَ بَيْنَ ذَا وَذَا - لَجَاز،
ولكن الذي في القرآن أجود.

فَرَدَّ عليه الفارسي في هذا بمعنى ماتقدم، من كَوْن الفعل هنا واجباً
محقق الوقوع، فلا يصح فيه النصب إلا على مَنْ يَنْصَبُ فِي الْوَاجِبِ، وهو شاذ،
وقد ذَكَرَ مِثْلَ ذَلِكَ فِي (الفاء).

والعَرَضُ نحو : أَلَا تَنْزِلُ وَتُصِيبُ خَيْرًا؟

والتَّحْضِيضُ نحو : هَلَا تَنْزِلُ وَتُصِيبُ خَيْرًا.

والتَّمْنَى والترجى سيأتيان إن شاء الله.

فالحاصل : أن (الفاء) و(الواو) في هذا الباب على حُكْمٍ واحد، وهو
مانصٌ عليه الناظم.

وأتى بمثالٍ من ذلك نُصِبَ فِيهِ مَا بَعْدَ (الواو) بعد النهي، وهو قوله، «لَا تَكُنْ

(١) سورة آل عمران : ٧١.

جَلْدًا وتُظْهِرُ الْجَزْعَ» أى لايجتمع فيه الجَلْدُ وإظهارُ الجَزْعِ، والواوُ فيه تُفِيدُ المَعْنَى.

وإنما قَيَّدَها بذلك لأن (الواو) إذا لم تُفِيدَ ذلك المعنى فهى على أصلها من الجَمْعِ المطلق، فإلحاحاً إلى تَغْيِيرِ / الكلام، وإخراجه عن أصله. ٤٢٣

والجَلْدُ من الرجال : الصَّليْبُ القَوِيُّ على الشىء، يقال منه : جَلَّدَ الرجلُ جَلْدًا، وجَلَادَةً، وجَلُودَةً، فهو جَلْدٌ وجَلِيدٌ.

والجَزْعُ : ضد الصَّبْرِ، وقد جَزِعَ - بالكسر - من الشىء، وأجَزَعَهُ غيرُه.

وجواب «إِنْ تُقَدِّمُ» فى البيت محذوف، دَلُّ عليه قوله : «والواوُ كالفاء» وكان الوجه أن يأتى بالماضى، فإن الإتيان بالمضارع مختص بالشعر، وكذلك قوله بعد «إِنْ تَسْقُطِ الفاءُ» وقد مرُّ من هذا مواضع.

وَبَعْدَ غَيْرِ النَّفْيِ جَزْمًا اعْتَمَدُ

إِنْ تَسْقُطِ الفاءُ وَالْجَزْمُ قَدْ قُصِدَ

وَشَرَطُ جَزْمِ بَعْدَ نَهْيٍ أَنْ تَضَعُ

إِنْ قَبْلَ لَا دُونَ تَخَالُفٍ يَقَعُ

يَعْنَى أن الفعل إذا وقع بعد غير الواجب فى الأشياء المذكورة التى تقدم تفصيلها، وهى يَنْتَصِبُ بعدها مع (الفاء) فإنه يَنْجَزِمُ مع سقوط (الفاء) إلا ما وقع بعد النفي، فإنه لا يَنْجَزِمُ.

فقوله : «وَبَعْدَ غَيْرِ النَّفْيِ» متعلقٌ بـ «اعْتَمَدُ» و«جَزْمًا» مفعول «اعْتَمَدُ»

وغيرُ النفي هو الطلبُ إن سقطت (الفاء) التى انتصب بعدها، فتقول فى

الامر: إِيْتِنَا تُحَدِّثُنَا، وَأَسْلِمُ تَسْلِمًا.

ومنه قوله تعالى : [وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا] (١). وفي الحديث : «وَأَحْسِنُ مُجَاوِرَةً مَنْ جَاوَرَكَ تَكُنْ مُسْلِمًا» (٢).

وتقول في النهي : لَا تَدْنُ مِنَ الْأَسَدِ تَسْلِمًا.

وفي الدعاء : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا تَدْخِلْنَا الْجَنَّةَ، وَارْزُقْنَا مَا لَا نَتَّصِدُقُ بِهِ.

وفي الاستفهام : هَلْ جَاعِي أَكْرِمُهُ؟ وَأَيْنَ بَيْتِكَ أَزْرِكُ؟

وفي العَرْض : أَلَا تَنْزِلُ تُصِيبُ خَيْرًا.

وفي التَّحْضِيض : هَلَا تَقْرَأُ تَنْتَفِعُ؟ وَأَنْشُدَ الْفَرَاءَ (٣).

لَوْ كُنْتَ إِذْ جِئْتَنَا حَاوَلْتَ رُؤْيَتَنَا

أَوْ جِئْتَنَا مَاشِيًا لَا يُعْرِفُ الْفَرَسُ

ذَهَبَ الْخَدَبُ (٤) إِلَى (لَوْ) هُنَا تَحْضِيضٌ لِاتِّمَنِ.

وأما النفي : فَلَا يَنْجُزُ الْفِعْلُ بَعْدَهُ إِذَا سَقَطَ (الفاء) وَإِنَّمَا يَكُونُ مَرْفُوعًا

فَتَقُولُ : مَا تَأْتِينَا تُحَدِّثُنَا، وَلَا يَجُوزُ «تَحَدَّثْنَا» وَلِذَلِكَ اسْتِثْنَاهُ النَّاطِمُ.

وعلة ذلك ستذكر إن شاء الله.

ثم ذكر أن الجزم، حيث ذكر، لا يكون إلا إذا قُصِدَ الجزاء، وذلك قوله :

«وَالْجَزَاءُ قَدْ قُصِدَ» وهي جملة في موضع الحال، العامل فيها «تَسْقُطُ» من

(١) سورة البقرة : ١٣٥.

(٢) رواه ابن ماجه في : أبواب الزهد - باب الورع والتقوى، حديث (٤٢٧٠) ٤٢٩/٢، والترمذي في الجامع - كتاب الزهد - باب من اتقى المحارم، حديث (٢٣٠٥) ٥٥١/٤.

(٣) معاني القرآن ٢٨٤/٢.

(٤) هو أبو بكر محمد بن طاهر الأنصاري الإشبيلي، نحوي مشهور، حافظ بارع، كان يرحل إليه في العربية، موصوفًا فيها بالحنق والنبيل، مات في عشر الثمانين وخمسة.

قوله : «إِنْ تَسْقُطِ الْفَاءُ» أى إن سَقَطَتِ الْفَاءُ حَالٌ كَوْنِ الْجَزَاءِ مَقْصُودًا
بِذَلِكَ الْفِعْلِ، أَوْ يَكُونُ عَامِلَةً «اعْتَمِدُ» أَيْ اعْتَمَدَ الْجَزْمُ فِي هَذَا الْحَالِ، يَعْنِي
أَنَّ الْحُكْمَ بِالْجَزْمِ فِيمَا ذَكَرْنَا إِنَّمَا يَكُونُ إِذَا قُصِدَ بِهِ كَوْنُهُ جَزَاءً لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ
الْكَلَامِ، أَيْ مَسْبَبًا عَنْهُ، فَهِنَاكَ يَصِحُّ الْجَزْمُ.

أَمَّا إِنْ لَمْ يُقْصَدْ بِهِ الْجَزَاءُ فَلَا يَنْجُزِمُ، نَحْوَ قَوْلِكَ : أَكْرِمُ زَيْدًا
يُكْرِمُكَ، فَ«يُكْرِمُكَ» جَزَاءُ «أَكْرِمُ» أَيْ أَنَّ إِكْرَامَهُ لَكَ مَسْبَبٌ عَنْ إِكْرَامِكَ لَهُ،
فَإِنْ لَمْ تَقْصِدْ ذَلِكَ رَفَعْتَ فَقُلْتَ : أَكْرِمُ زَيْدًا يَكْرِمُكَ، فَ«يُكْرِمُكَ» مَسْتَأْنَفٌ،
أَيْ هُوَ كَذَلِكَ، أَوْ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ مِنْ «زَيْدًا»

وَمِمَّا جَاءَ مِنْ ذَلِكَ مَجْزُومًا لِأَنَّهُ / قُصِدَ بِهِ الْجَزَاءُ جَمِيعٌ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ٤٣٣
الْأَمْثَلَةِ.

وَمِمَّا جَاءَ غَيْرَ مَجْزُومٍ لِأَنَّهُ لَمْ يُقْصَدْ بِهِ الْجَزَاءُ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : (ثُمَّ
ذَرَهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ)^(١). وَقَالَ تَعَالَى : (فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي
الْبَحْرِ يَبَسًا لَا تَخَافُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى)^(٢). وَأَنْشُدُ سَيَبُورِيَةَ لِلْأَخْطَلِ^(٣):

وَقَالَ قَائِلُهُمْ أَرْسُوا نَزَاوِلَهَا

فَكُلُّ حَنْفٍ أَمْرِيءٍ يُقْضَى لِمِقْدَارِ

وَأَنْشُدُ أَيْضًا، وَنَسَبَهُ ثَعْلَبٌ لِعَمْرُو بْنِ الْإِطْنَابَةِ وَنَسَبَهُ أَبُو عَبِيدَةَ

(١) سورة الأنعام : ٩١.

(٢) سورة طه : ٧٧.

(٣) الكتاب ٩٦/٣، ابن يعيش ٥٠/٧، والخزانة ٨٧/٩، وليس في ديوانه، ويروى «وقال رائدهم»
والرائد هو الذى يتقدم القوم ليطلب لهم الماء والكلا، والمراد هنا زعيم القوم. وأرسوا : أقيموا.
ونزاولها : نحاولها ونعالجها والضمير يعود على الحرب. والحنف : الهلاك، والمعنى : قال رائد
القوم ومقدمهم : أقيموا نقاتل، فإن موت كل نفس يجري بمقدار الله تعالى وقدره، لا الجبن ينتجيه.
ولا الإقدام يُرديه.

لعمر بن احرىء القيس^(١) :

خَالَفَتْ فِي الرَّأْيِ كُلِّ ذِي فَخْرٍ
يَأْمَالِ وَالْحَقُّ عِنْدَهُ فَيَقِفُوا
تُؤْتُونَ فِيهِ الْوَفَاءَ مُعْتَرِفًا

بِالْحَقِّ فِيهِ لَكُمْ فَلَا تَكْفُوا
استشهد سيبويه بعجز الأول وصدّر الثاني، وأنشد أيضا^(٢) :

كُونُوا كَمَنْ أَسَى أَخَاهُ بِنَفْسِهِ
نَعِيشُ جَمِيعًا أَوْ نَمُوتُ كِلَانًا
وأنشد أيضا للأخطل^(٣) :

كُرُوا إِلَى حَرَّتَيْكُمْ تَعْمُرُونَهُمَا
كَمَا تَكُرُّ إِلَى أَوْطَانِهَا الْبَقَرُ

فهذه الشواهد وأمثالها إنما يُرفع فيها الفعل على أحد ثلاثة أشياء : إما على القَطْع وابتداء الكلام، أو على الحال من المعرفة، أو على الصفة من النكرة، وعلى هذه يُحمل الفعل بعد النفي.

(١) الكتاب ٩٦/٣.

(٢) الكتاب ٩٦/٣، وروايته فيه «أسى» وهما سواء، والمؤساة والمؤاساة بين الرجلين : التسوية بينهما، ويقال : أسى فلان فلانا بعله، إذا أناله منه، أو جعله مساريا له فيه. وقال سيبويه : «كأنه قال : كونوا هكذا، إنا نعيش جميعا أو نموت كلانا إن كان هذا أمرنا» والبيت ينسب لمعروف الدبيري أو لصفوان بن محرز الكناني، وانظر : ابن السيرافي ٥١١.

(٣) الكتاب ٩٩/٣، ابن يعيش ٥٠/٧، الأشموني ٣٠٩/٣، ديوانه ١٠٨ وكروا : ارجعوا. والحررة : أرض ذات حجارة سود نخرة. غيرهم بالنزول في الحررة لحصانتها، وإيواء الأذلاء إليها، وامتناعهم بها.

وعليه في هذا الاشتراط نَظَر، فإن ما يَنْجزم بعد هذه الأمور على

ضربين :

أحدهما : أن يكون الجزاء مقصوداً فيه كالأمثلة المتقدمة.

والآخر : ألا يُقصد ذلك فيه، ومع ذلك فالجزم فيه سائغ كقولك : قُلْ له

يَفْعَلُ كذا، ومُرَّهُ يَحْفِرِ البئر، ونحو هذا، فالجزم هنا صحيح وإن لم يكن على

معنى : إن تَقُلْ له يفعل، وإن تَأْمُرُهُ يَحْفِرُ، وهو كثير.

وفي القرآن الكريم : {قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ} (١).

فهـ «يُقِيمُوا» مجزوم على جواب «قُلْ» وليس المعنى على : إن تَقُلْ لهم

يُقِيمُوا، ولو كان على ذلك المعنى لم يَتَخَلَّفَ عن الإقامة أحد، وليس كذلك، فدلَّ

على أنه ليس على معنى قَصْدُ الجزاء.

وكذلك قوله تعالى : {فَذَرَهُمْ يَخْوضُوا وَيَلْعَبُوا} (٢)، {ذَرَهُمْ يَأْكُلُوا

وَيَتَمَتَّعُوا} (٣)، {قُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا} (٤)، {فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرِثْنِي

وَيَرِثُ} (٥)، على قراءة أبي عمرو، بجزم «يرث» (٦) وهو كثير.

وإذا ثبت هذا، فمفهوم اشتراط الناظم يقتضى أن مثل هذا لا ينجزم، وهو

غير صحيح.

والجواب من وجهين :

(١) سورة ابراهيم عليه السلام : ٣١.

(٢) سورة المعارج : ٤٢.

(٣) سورة الحجر : ٣.

(٤) سورة الجاثية : ١٤.

(٥) سورة مريم : ٦، ٥.

(٦) وكذلك يقرؤها الكسائي. وقرأ الباقون بالرفع، وانظر : السبعة ٤٠٧.

أحدهما : أن يُقال : لعله قائلٌ بمذهب المازني والفرأء القائلين بأنَّ (يَفْعَلُ) مبنيٌّ لأنه فعل أمر، يعنى (افْعَلْ) لكن زيد فيه حرف المضارعة حِكَايَة، فإذا قلت : مُرّه يَحْفِرْهَا، أو قُلْ له يَفْعَلْ، بمعنى : قُلْ له افْعَلْ، وأتى بالياء لأن صاحب الفعل غائب، كما تقول : حَلَفَ زيدٌ لِيَخْرُجَنَّ، ولفظُ يمينه «لَاخْرُجَنَّ».

قال السِّيرافي : وَقَوَاهُ الزَّجَاجُ، وَإِذَا سَاغَ هَذَا فَلَا عَتَبَ عَلَيْهِ.

والثاني : أنه لو سلّم نفي الخلاف في المسألة. لكان له وجهٌ من التّأويل يَرْجعُ به إلى ما اشْتَرَطَ، وذلك بأنَّ يَقْدَرُ أن المعنى على : إن تَقَلُّ له يَفْعَلْ، على قصد الجزاء. إمّا من جهة تَغْلِيْبِ الظنِّ بأنَّ الأول إذا وقع وقع الثاني، وإمّا ثَقَّةً بأنَّ الأمر كذلك يكون. وهذا لا إشكالَ فيه في كلام العباد، وأما في كلام الله تعالى : فعلى أن يكون ذلك/ راجعاً إلى اعتقاد ٤٣٥ العباد [وظنهم] ^(١)، كما قال سيبويه في قول الله تعالى : {فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَيْنًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى} ^(٢).

وقد تقدّم تقرير هذا المعنى، وبهذا التقرير يدخل كلُّ ما اعترض به تحت اشتراط الناظم، فلا يبقى إشكال.

وفي قوله : «وَالْجَزَاءُ قَدْ قُصِدَ» إشعارٌ بالجزم للفعل في الجواب، لأن الجزاء إنما يكون لشروطٍ تقدّمه. ولا شكُّ أن المعنى في الكلام مع الجزم على الشرط والجزاء.

وقد أشعر بذلك أيضا في البيت بعد هذا، فقولك: أَكْرِمْنِي أَكْرِمَكَ،

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتته من (س، ت).

(٢) سورة طه : ٤٤.

في معنى : **إِنْ تُكْرِمْنِي أُكْرِمَكَ**، و**لَا تَدْنُ مِنَ الْأَسَدِ تَسْلَمُ**، في معنى : **إِنْ لَاتَدْنُ مِنْهُ تَسْلَمُ**، واللهم اغفر لنا تدخلنا الجنة، في معنى : **إِنْ تَفْعَلْ ذَلِكَ يَكُنْ هَذَا**.
وكذلك الاستفهام وغيره، فقولك : **أَيْنَ بَيْتِكَ أُرْزِكُ؟** في معنى : **إِنْ أُعْرِفَ مَوْضِعَ بَيْتِكَ أُرْزِكُ**، وقولك : **أَلَا تَنْزِلُ عِنْدَنَا تُكْرَمُ**، في معنى : **إِنْ تَنْزِلُ تُكْرَمُ**.
ولا خلاف في هذا إلا أنهم اختلفوا في الجازم ماهو؟ فمنعهم من جعل الجزم بـ (إِنْ) مقدرة، كانه قال : **إِنْ تُكْرِمْنِي أُكْرِمَكَ**، ثم وضع الأمر موضع الشرط.

ومنهم من جعل الجزم بنفس الأمر، لما تضمن من معنى الشرط.
وكلام سيبويه يحتمل الأمرين، وهو أظهر في الثاني، وإليه ذهب المؤلف، واختار ابنه الأول، والخطب في المسألة يسير، وكلاهما محتمل مما يقال به، فلا حاجة إلى الإكثار، وإنما كان هذا في غير الواجب، لأن الشرط غير واجب، فلا يقوم مقامه إلا غير واجب مثله، لأن الواجب بخلاف غير الواجب، فلا يصلح للقيام مقامه.

ولما كان النفي في التحقيق واجباً لم يصلح أن يقوم مقام غير الواجب.
ألا ترى أنه يحتمل الصدق والكذب إذا قلت : **مَاتَاتِينَا**، والشرط لا يحتمل ذلك.

وأيضاً إذا قدرت (إِنْ) في موضع (مَاتَاتِينَا تُحَدِّثُنَا) فلا يخلو أن تبقى النفي أولاً، فإن لم تبقه لزم أن يقوم ما ليس فيه حرف نفي مقام ماهو فيه، وذلك غير صحيح، كما يذكر في النهي إثر هذا إن شاء الله تعالى.
فإن قلت : فقد تقدم أن النفي غير واجب، ولذلك نصبت معه بعد (الفاء) وهاهنا زعمت أنه واجب.

فالجواب : أن المنفى هناك بغير الواجب أنه غير الخبر المثبت،
وماهنا معناه أنه غير الخبر مطلقا.

فالحاصل أن الجزم بعد النفي مُمتنع، وهو مذهب البصريين.

وذهب الكوفيون إلى جوازه، ونُسب إلى أبي القاسم الزجاجي القولُ
به من ظاهر كلامه في «الجمل» وهو مذهبُ مردودٍ بما تقدم أنفاً، فلذلك
لم يعتبره الناظم. واعلم أن كلام الناظم يشمل ما تقدم، مما ينتصب بعد
(الفاء) وما سيأتي، فإن الترجي لم يتقدم له ذكر، كما تقدم تفسيره،
وإنما ذكره متأخراً عن هذا الموضع، وهو مما ينتصب معه الفعل بعد

(الفاء) فينجزم الفعل مع إسقاطها بمقتضى هذا / الإطلاق. فتقول : ٤٣٦

لَعَلِّي أَرَاكَ أَنْتَفِعَ بِكَ، وكذلك التمني نحو : لَيْتَ لِي مَالًا أَنْفِقَ مِنْهُ.

ومما جاء من الجزم في التمني قول الشاعر^(١) :

لَعَلُّ التَّفَاتَا مِنْكَ نَحْوِي مَيْسِرُ

يُمِلُّ مِنْكَ بَعْدَ الْعُسْرِ لِلْيُسْرِ جَانِبًا

والكلام في جزمه على ما تقدم.

ثم لما كان النهي محتاجاً إلى ضمنية في جزم جوابه أردف بالكلام
عليها فقال : «وشرطُ جزم بعد نهْيٍ أنْ تَضَعَ إنَّ قَبْلَ لَاءٍ»

يعنى أن الجزم إذا وقع بعد النهي فلا بد أن يكون ذلك الجزم بحيث
يصح أن يقع (إن) في التقدير قبل (لا) التي للنهي، فإذا استقام الكلام
صَحَّ الجزم.

(١) لم أجده .

فإذا قلت : لا تَدُنُّ من الأسد تَسَلِّمُ - صَحَّ الجزم هنا، لأنك إذا قَدَّرته
 بـ(إن) [قلت : إن لا تَدُنُّ من الأسد تَسَلِّمُ، وهذا الكلام صحيح، بخلاف ما لو قلت
 : لا تَدُنُّ من الأسد يَأْكُلُكَ، فهنا لا يصح الجزم، لأنك إذا قَدَّرته بـ(إن)]^(١) قبل
 (لا) لم يَسْتَقِم؛ إذ كنت تقول : إن لا تَدُنُّ من الأسد يَأْكُلُكَ. وهذا مُحَال لا يصح،
 من جهة أن عدم الدنو لا يكون سبباً في الأكل، وهذا معنى التُّخَالَفِ الذي نَبَّه
 عليه بقوله : «دُونَ تَخَالَفٍ يَقَعُ»

يعنى من غير أن تقع مخالفة بين التقدير بالشرط والكلام الأول، فإذا
 حصل التخالف لم يصح الجزم، فينتقل إلى غيره، فيلزم الرفع هنا على
 الاستئناف.

وهذا الحكم في الجزم مُخَالَفٍ لحكم النصب إذا قلت : لا تَدُنُّ من الأسد
 فَيَأْكُلُكَ؛ إذ المعنى فيه : إن تَدُنُّ منه يَأْكُلُكَ، فلا يصح فيه الإتيان بـ(لا) بعد (إن)
 إذ يصير المعنى : إن لا تَدُنُّ منه يَأْكُلُكَ، وهذا مُحَال.

وكذلك إن قلت : لا تَدُنُّ من الأسد فَتَسَلِّمُ، تقديره على الجزم : إن تَدُنُّ منه
 تَسَلِّمُ، وهو غير صحيح، فلا بد من الرفع.

ومن هنا قال سيبويه^(٢) : وليس كل موضع تدخل فيه الفاء يَحْسُنُ فيه
 الجزاء. ألا ترى أنك تقول : مَا تَأْتِينَا^(٣) فَتَحَدِّثْنَا، والجزاء هنا مُحَال، وذلك بعد
 ما قرر أن قولك : لا تَدُنُّ من الأسد يَأْكُلُكَ - بالجزم - قبيح، يعنى غير جائز، وأنك
 إن رفعت فالكلام حسن، وكذلك إن أدخلت الفاء فَحَسُنَ.

(١) ما بين القوسين ساقط من (ت).

(٢) الكتاب ٩٧/٣.

(٣) في الكتاب «ما أتيتنا».

والفرقُ بين الموضعين، حيث لزم في الجزم الإتيانُ بـ(لا) دون
النصب، أن الجزم إنما يجوز في فعل يصحُّ كونه جواباً لشرط، دَلٌّ عليه
فعلُ النهي، وفعلُ النهي منقُى في المعنى، فلا بُدُّ من تقدير فعل الشرط
على موافقته فتقول : لا تَدْنُ من الأسد تَسَلِّمُ.

وأما النصب : فإنما يجوز في فعل مسبب عن فعل قبل (الفاء)
لا عن نقيضه، لكنه نهي عنه طلباً لنفي المسبب لانتفاء سببه، كما في قولك :
لا تَدْنُ من الأسد فَيَأْكُلُكَ، فإن «الأكل» هنا أتى به مسبباً عن «الدنو» ونهْيُ
عنه، خوفاً من وقوع مسببه الذي هو «الأكل» بوقوعه.

فالجزم بعد النهي لازم لنفي ما قبله، والنصب بعده لازم لثبوت
ما قبله. فهذه علة اشتراط صحة الإتيان بـ(لا) بعد (إن) في الجزم.
وقد ظهر أن الناظم ذهب في المسألة مذهب الإمام والبصريين.

٤٣٧ وذهب الكسائي إلى جواز / التخالف بين التقدير والمقدر، فتقول
على مذهبه : لا تَدْنُ من الأسد يَأْكُلُكَ، وتقديره بإسقاط (لا) كأنه قال : إن
تَدْنُ منه يَأْكُلُكَ. وقد احتج الكسائي بقول بعض العرب : لا تَسْأَلُونَا نُجِيبُكُمْ
بِمَا تَكْرَهُونَ.

وفي الحديث «أن بعض الصحابة قال في بعض المغازي : يارسول
الله، لا تُشْرِفْ يُصِيبُكَ سَهْمٌ من سِهَامِهِمْ^(١)».
ودوى أيضا : «مَنْ أَكَلَ من هذه الشجرة فلا يَقْرَبُ مسجدنا يُؤْذِنَا
بريح التَّوْمِ^(٢)» بجزم «يؤذِنَا».

(١) أخرجه البخاري في مناقب الأنصار ١٨، والمغازي ١٨، ومسلم في الجهاد ١٣٦.
(٢) أخرجه البخاري في الأذان ١٦٠، ومسلم في المساجد ٦٨، ٧٣، ٧٥، ٧٦ وأحمد في مسنده
١٣/٢، ٢١، ٢٦٤، ٢٦٦، ١٢/٣، ١٨٦، ٣٧٤.

والأكثر في الرواية على إثبات الياء، وجاء أيضاً : «لا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّاراً يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ»^(١).

وهذا الذي استدلَّ له به لامتقن فيه إذا سلّم صحة الاستشهاد بالحديث في أحكام العربية، وهي طريقة المؤلف، لنُدوره، ولجواز أن يكون المجزوم ثانياً بدلاً من المجزوم أولاً لا جواباً، فالصحيح ما عليه البصريون، وهو كلام العرب.

وقوله : «وشرط» مبتدأ خبره «أن تَضَعَ» و«إن» مفعول «تَضَعَ» و«دون تخالف» متعلق باسم فاعل حالٍ من (إن) أي حالة كون (إن) بلا مخالفة في ذلك الكلام المقدّر.

وفي لفظه شيء، وذلك أنه جعل الشرطَ وَضَعَ (إن) قبل (لا) ولم يتعرض لـ(لا) والشرط إنما هو أن توجد (لا) في التقدير، وكونها تُوضع (إن) قبلها أو بعدها أمرٌ آخر.

فلو قال مثلاً : أن تَضَعَ (لا) مع (إن) لكان أصرحَ في مقصوده، ولكن لئلاً كان وضع (إن) قبل (لا) لازماً لوجودها اكتفى بذلك لوضوح المعنى. والله أعلم. نَجَزَ الجزء المبارك بحمد الله وعونه وحسن توفيقه.

ويتلوه إن شاء الله تعالى : والأمر إن كان بغير فعل فلا.

وصلّى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.

وكان الفراغ منه يوم الخميس المبارك تاسع عشر شهر رجب الفرد سنة اثنين وستين وثمانمائة من الهجرة النبوية، على ساكنها أفضل الصلاة والتسليم.

(١) أخرجه البخاري في العلم ٤٣، والحج ١٣٢، والمغازي ٧٧، والأصاحي ٥، والأدب ٩٥، والحدود ٩، والفتن ٨، والتوحيد ٢٤

ومسلم في الإيمان ١١٨ - ١٢٠، والقسامة ٢٩، والفتن ٥٠.

تَنْصِبُ جَوَابَهُ وَجَزْمَهُ اقْتِبَالًا

لما قدم أن الأمر ينتصب بعده الجواب إذا كان مَحْضًا، وكان كل ما يدلُّ على الأمر المَحْضُ داخلًا فيه، فدخل عليه ثمَّ أسماءُ الأفعال كُلِّها، إذ هي تدلُّ على الأمر دلالة مَحْضَةٍ، لا بالتأويل ولا بغير الوضع الأصيل - أراد أن يُخرج ذلك، ويخصَّ مواضع النصب، ويبين أن أسماء الأفعال لا يجري فيها ذلك الحكم، الذي هو النصب بعد الفاء.

وأيضًا لما كان ما يدلُّ على الأمر، وكانت دلالته غير مَحْضَةٍ، خارجًا عن أن ينصب معربًا بعد الفاء، بما قيَّد به هناك - أراد أن ينص هنا على أن الجزم جائز فيه، وإن لم يجز النصب، فقال : «والأمرُ إنْ كَانَ بغيرِ أَفْعَلٍ» إلى آخره. يعني أن الأمر إذا أتى في الكلام بصيغة غير صيغة الفعل المخصوص بالأمر - فلا يجوز النصبُ معه بعد الفاء، سواء كانت تلك الصيغة - للأمر في الأصل أولًا، ويجوز الجزم إذا سقطت الفاء، وقصد معنى الجواب كما تقدم. وقد تقدم أن صيغة (أفْعَلٍ) ينتصب معها الفعل بعد الفاء، فلذلك لم يذكره.

وقد ضمَّ هذا الكلام من أنواع الصيغ الدالة على الأمر ثلاثة :

أحدهما : اسمُ الفعل، سواء كان على وزن (فَعَالٍ) أو على غير ذلك.

فأما ما جاء على (فَعَالٍ) فقولك : نَزَالَ أُكْرِمَكَ، وَمَنَاعَ زَيْدًا مِنَ الشَّرِّ تُؤَجِّرُ عَلَيْهِ، وَتَرَكَ زَيْدًا يَخْرُجُ، ونحو ذلك، فتجزم بقصد الجواب، والجزم على ما تقدم. ولايسوغ النصب بعد الفاء، فلا تقول : نَزَالَ فَأُكْرِمَكَ، ولا مَنَاعَ زَيْدًا فَتُؤَجِّرُ عَلَيْهِ. وأجاز ذلك الكسائيُّ من أهل الكوفة، وابنُ جنِّي من أهل البصرة.

ذَكَرَ ذَلِكَ فِي «الخصائص»^(١) وَتَبِعَهُ عَلَى ذَلِكَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ كَابْنِ
عُصْفُورٍ، اعْتِبَارًا بِالِاشْتِقَاقِ فِيهِ، فَإِنَّهُ يَتَأْتَى بِسَبَبِهِ أَنْ يُبْنَى مِنْهُ الْمَصْدَرُ
كَالْفِعْلِ، فَكَمَا تَقُولُ فِي تَقْدِيرِ (أَنْزَلُ أَكْرِمَكَ) : لِيَكُنْ مِنْكَ نَزُولٌ فإِكْرَامٌ
مِنِّي، كَذَلِكَ تَقُولُ فِي (نَزَالِ) لِإِفْرَاقِ بَيْنِ التَّقْدِيرَيْنِ فِي الْفِعْلِ وَاسْمِ الْفِعْلِ.
وَرَدَّ عَلَيْهِ ابْنُ الْمُؤَلِّفِ فِي «التكملة»^(٢) بَأَنَّهُ لَيْسَ فِي كَوْنِ (نَزَالِ)
وَشِبْهِهِ مَشْتَقًا مِنَ الْمَصْدَرِ مَا يُصَحِّحُ تَأْوِيلَهُ بِالْمَصْدَرِ، لِأَنَّ الْمَصْحُوحَ
لِلنَّصْبِ فِي الْفِعْلِ هُوَ صِحَّةُ تَأْوِيلِهِ بِالْمَصْدَرِ، مِنْ جِهَةِ أَنَّهُ يَصِحُّ / أَنْ يَقَعَ
صِلَةٌ لـ(أَنْ) مَوْجُودًا بِالْمَصْدَرِ، حَتَّى يَصِحَّ : أَنْ يُعْطَفَ عَلَيْهِ بِالْفَاءِ، وَذَلِكَ فِي
الْفِعْلِ سَائِعٌ إِذَا قُلْتَ : لِيَكُنْ مِنْكَ أَنْ تَقُومَ فَتُكْرِمَ، فِي تَقْدِيرِ : قُمْ فَتُكْرِمَ،
بِخِلَافِ اسْمِ الْفِعْلِ الْمَشْتَقِ مِنَ الْمَصْدَرِ، فَإِنَّهُ لَا يَقَعُ فِي صِلَةٍ (أَنْ) وَلَا يَقْدَرُ
بِالْمَصْدَرِ، وَلَيْسَ بِمَصْدَرٍ فِي نَفْسِهِ، فَبَانَ الْقَرَقُ بَيْنَهُمَا.

(١) قَالَ ابْنُ جَنِي (٤٩/٣) : «فَأَمَّا دَرَاكٌ وَنَزَالٌ وَنَظَارٌ فَلَا أَنْكَرَ النَّصْبِ عَلَى الْجَوَابِ بَعْدَهُ، فَاقُولُ:
دِرَاكٌ زَيْدًا فَتَظْفَرُ بِهِ، وَنَزَالٌ إِلَى الْمَوْتِ فَتَكْسِبُ الذِّكْرَ الشَّرِيفَ بِهِ، لِأَنَّهُ، وَإِنْ لَمْ يَتَصَرَّفَ، فَإِنَّهُ مِنْ
لِغْزِ الْفِعْلِ، أَلَا تَرَكَ تَقُولُ : أَنْتَ سَائِرٌ فَاتَّبِعْكَ، فَتَقْضِبُ مِنْ لِغْزِ اسْمِ الْفَاعِلِ مَعْنَى الْمَصْدَرِ، وَإِنْ
لَمْ يَكُنْ فِعْلًا، كَمَا قَالَ الْآخَرُ :

إِذَا نَهَى السَّفِيهَ جَرَى إِلَيْهِ وَخَالَفَ وَالسَّفِيهَ إِلَى خِلَافِ

فَاسْتَبَطَ مِنَ السَّفِيهِ مَعْنَى السَّفَى، فَكَذَلِكَ يَنْتَزِعُ مِنْ لِغْزِ (دِرَاكٍ) مَعْنَى الْمَصْدَرِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِعْلًا

أف

(٢) التكملة على شرح «التسهيل» [ورقة ٢٣١ - ب].

وأما ما جاء على غير (فَعَالٍ) فنحو : صَهْ أَكَلَمَكَ، وَمَهْ تُكْرَمُ، وَرُوَيْدٌ أَحْسِنُ
إِلَيْكَ، وَأَنْشُدْ ثَابِتُ فِي «دَلَالَتِهِ»^(١) قَوْلَ الشَّاعِرِ^(٢) :

رُوَيْدٌ تَصْنَاهِلُ بِالْعِرَاقِ جِيَادِنَا

كَأَنَّكَ بِالضُّحَاكِ قَدْ قَامَ نَادِيَهُ

ومنه أيضا : عَلَيْكَ زَيْدًا أَكْرِمَكَ، وَدُونَكَ عَمْرًا أَحْسِنُ إِلَيْكَ، وَمَكَانَكَ تَحْمَدُ

رَأْيِكَ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٣) :

وَقَوْلِي كَلَّمَا جَشَّاتُ وَجَشَّاتُ

مَكَانَكَ تُحْمَدِي أَوْ تُسْتَرِيحِي

وكذلك ما أشبه هذا من أسماء الأفعال.

ولا يجوز النصب كما قال، لايسوغ التأويل بالمصدر، لأنها غير مشتقة، ولا

صالحة لأن تقع في صلة (أن) ولا أن يُقَدَّرُ مِنْهَا مَا يَصِحُّ فِيهِ ذَلِكَ، حَتَّى يَصِحَّ

العطف إذا كان النصب راجعا إلى عطف مصدر على مصدر، قال الفارسي :

وليس العطف بالفاء في هذا كالجواب، فيجوز لقائل أن يقول : يجوز أن

يُجَابَ بِالْفَاءِ كَمَا جاز أن يُجَابَ بِجَوَابٍ مَجْزُومٍ، لَأَنَّ الْجَوَابَ الْمَجْزُومَ لَيْسَ

(١) هو أبو القاسم ثابت بن حزم بن عبد الرحمن السرقسطي الحافظ. كان عالما بصيرا بالحديث

والفقه والنحو والغريب والشعر (ت ٢١٣هـ)

أكمل كتاب «الدلائل» في شرح الحديث، الذي ألفه ابنه محمد قاسم بن ثابت بن حزم السرقسطي

(ت ٢٠٢هـ) ومات قبل أن يكمله.

وانظر : بغية الوعاة ٢/٢٥٢، ١/٤٨٠.

(٢) البيت في اللسان (رود) وجمهرة الأمثال ١/٤٨٣، ٤٨٩، دون نسبة.

(٣) الخصائص ٣/٣٥، وابن يعيش ٤/٧٤، والمفنى ٢٠٣، والعيني ٤/٤١٥، والتصريح ٢/٢٤٣،

والهمع ٤/١٢٦، والدرر ٢/٩، والأشموني ٣/٣١٢، واللسان (جشأ) والبيت لعمر بن الإطنابة،

يتحدث عن نفسه. وجشأت : نهضت وارتفعت من شدة الفزع والحزن. وكذلك : جاشت.

بمعطوفٍ فيقتضى أن يكون المعطوف عليه مثله، فلهذا أجاز : صَهْ يَكُنْ خَيْرًا لَكَ، وَحَسْبُكَ يَنَّمِ النَّاسُ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : ائْتِنِي آتِكَ، جاز وإن كان الأول مبنيًا والثاني معربًا، لأنه ليس بمعطوف، ولو كان أراد العطف لم يجز : زُرْنِي أُرْزُكَ، وقد أجاز ذلك الكسائي، فيجوز عنده أن تقول : عَلَيْكَ زِيدًا فَأُكْرِمَكَ، وَصَهْ فَأُكَلِّمَكَ، وهو مرئود بالقياس المتقدم أنفًا، وبعدم السَّماع فيه، فلا يَلْتَفِتُ إليه.

والنوع الثاني : من الأنواع الدالة على الأمر بلفظ الخبر، وهو على

وجهين :

أحدهما : أن يكون دعاء، والآخر : أن لا^(١). والدعاء عند النحويين يُطلقون عليه لفظ الأمر، لأن صيغته كذلك.

فأما الدعاء بلفظ الخبر فقولك : غَفَرَ اللَّهُ لَكَ يَدْخُلُكَ الْجَنَّةَ، وَأُكْرِمَكَ لِأَيْحَاسِيكَ، ونحو ذلك.

قال ابن الضائع : وَيَجْرِي هَذَا الْمَجْرَى، يَعْنِي مَجْرَى (حَسْبُكَ يَنَّمِ النَّاسُ) ونحوه في الدعاء قولك : غَفَرَ اللَّهُ لِي أَنْجُ مِنْ عَذَابِ اللَّهِ، أَيْ. إِنْ غَفَرَ اللَّهُ لِي نَجَوْتُ، فِهَذَا مَعْنَاهُ يَعْنِي (اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي أَنْجُ) لَكِنَّهُ جَاءَ مَجِيءَ لَفْظِ الْإِخْبَارِ بِالْفُجْرَانِ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ، فَصَحَّ الْجَزْمُ، لِأَنَّ مَعْنَى الشَّرْطِ فِيهِ صَحِيحٌ، وَلَا يَصِحُّ النَّصْبُ، فَلَا تَقُولُ : غَفَرَ اللَّهُ لَكَ فَيَدْخُلُكَ الْجَنَّةَ، وَقَدْ تَقَدَّمَ وَجْهُ ذَلِكَ. وَأَجَازَهُ الْفَرَاءُ وَالْكَسَائِيُّ، وَلَيْسَ لِهَذَا فِي ذَلِكَ سَمَاعٌ يُسْتَدُّ إِلَيْهِ، وَلَا قِيَاسٌ يُعَوَّلُ عَلَيْهِ.

(١) يعني ألا يكون دعاء.

وأما غير الدعاء فممنه قولك : حَسْبُكَ يَنْمُ النَّاسُ^(١)، أى اكَتَفِ يَنْمُ النَّاسُ.
 وقالوا : اتَّقَى اللَّهَ امْرُؤٌ فَعَلَ خَيْرًا يُتَّبَعُ عَلَيْهِ^(٢)، معناه : لِيَتَّقَى، ومنه قوله تعالى :
 [يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلِكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ]^(٣). الآية : بعد قوله
 : [تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ]^(٤).

قال الزجاج : هو جواب لـ (تُؤْمِنُونَ) أى إن تُؤْمِنُوا يَغْفِرْ لَكُمْ، وهو خبر
 معناه الأمر، والدليل عليه قراءة ابن مسعود : [آمِنُوا وَجَاهِدُوا]^(٥) وفي الآية
 مَحْمَلٌ آخَر.

ولا يجوز أن تُنْصَبَ بعد الفاء، فتقول : حَسْبُكَ فَيَنَامُ النَّاسُ، ونحو ذلك،
 وَالْعِلَّةُ فِي الْمَنْعِ عِنْدَ ابْنِ الْمُؤَلَّفِ^(٦) ما تَقَدَّمَ فِي اسْمِ الْفِعْلِ، من عدم صحة تقديره
 بالمصدر، لأن الجملة الاسمية أو الفعلية لا يصح أن تَتَقَدَّرَ بالمصدر، ولا تقع صلة
 لـ (أَنْ) فلا يصح أن يَنْتَصِبَ بعدها شيء.

والنوع الثالث : التَّحْذِيرُ وَالْإِغْرَاءُ ونحوهما، نحو : إِيَّاكَ وَزَيْدًا تَسَلَّمَ مِنْهُ،
 وَأَخَاكَ أَخَاكَ تَقَوَّ بِهِ. وهذا أولى في الجزم من قولك : حَسْبُكَ يَنْمُ النَّاسُ، لأنَّ
 باب «التحذير والإغراء» قام فيه المفعول مَقَامَ الْفِعْلِ، فهو مَقْدَرٌ كَأَنَّهُ مَنْطُوقٌ بِهِ،
 و«حَسْبُكَ» لَفْظٌ خَبَرِيٌّ يُعْطَى مَعْنَى فِعْلِ الْأَمْرِ، ولادلالة له على لفظه، فكان أبعدَ

(١) من أمثلة سيبويه في الكتاب ١٠٠/٣.

(٢) من أمثلة الكتاب أيضا ١٠٠/٣، ٥٠٤، وروايته «وفعل» بالواو.

(٣) سورة الصف : ١٢.

(٤) سورة الصف : ١١.

(٥) البحر المحيط ٢٦٣/٨.

(٦) ص.. وانظر : التكملة على شرح التسهيل [ورقة ٢٢١ - ب].

منه، إلا أنهم لَأَزْمُوا هنا تقديرَ الفعل^(١) وعدمَ اللفظ به، فصار الأمر بغير (فَعَلٌ) كما في (بُونَكَ، وَعَلَيْكَ) وعلى ما اقتضاه كلام الناظم هنا لايقال : إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ فَتَسَلِمُ^(٢) وَلَا أَخَاكَ أَخَاكَ فَتَقْوَى بِهِ، لأنه شبيهه بأسماء الأفعال في لزوم إقامته مقام الفعل.

ومن هذا الباب ما قام من المصادر مقام أفعال الأمر لزوماً، كضرباً زِيداً يَتَأَدَّبُ، ولا يقال : فَيَتَأَدَّبُ.

وهذا كله إنما أتيت به على ما يحتمله كلامه، وما يسوغه القياس، ولم أر فيه نصاً فانظر فيه. ووجه امتناع النصب ما تقدم من تعذر تقدير الكلام بالمصدر، وعدم تَأْتِي جَعْلِهِ صِلَةً (أل).

وَالْفِعْلُ بَعْدَ الْفَاءِ فِي الرَّجَاءِ نُصِبُ

كَنُصِبِ مَا إِلَى التَّمْنَى يَنْتَسِبِ

هذا تمام الكلام في الجواب بالفاء، وهو ما لم يدخل له تحت العقد المتقدم، لأن (الرَّجَاءَ) ليس بطلب، كما كان الاستفهام والعرض والتحضيض ونحوها طلباً، وكذلك (التَّمْنَى) لأن الطلب إنما هو ما أُعْطِيَ معنى (افْعَلْ) فالاستفهام والعرض وغيرهما فيها معنى (افْعَلْ) فقولك : هَلْ قَامَ زَيْدٌ؟ في معنى : أَخْبِرْنِي عن قيام زيد، وكذلك : أَلَا قُمْتَ، وهَلَا قُمْتَ، في معنى (قُمْ) بخلاف الرجاء والتمنى.

وقد جعل ابن الناظم^(٣) (التَّمْنَى) داخلاً تحت الطلب، فهو عنده

(١) في (ت) «الزموا هنا تقدير الفعل، وهو تحريف.

(٢) في (ت) «إياك والأسد».

(٣) انظر : شرح ابن الناظم : ٦٧٧.

قسمُ سابعٌ من أقسامه. وقد يُشعرُ بذلك قولُ الناظم : «كَنَصَبٍ مَّا إِلَى التَّمَنَّى
يَنْتَسِبُ» فأتى به في مساقِ المقرَّرِ الحكم، حيث جعله مشبهاً به.

فإن أراد الناظم هذا فهو بعيدٌ، لبعُدِ الطلبِ في التقدير من معنى التَّمَنَّى.
الآتري أنه لا يستلزم حضورَ مخاطبٍ كالترجى، بخلاف الاستفهام وغيره مما
تقدم، فالتَّمَنَّى والترجى من باب واحد، والفرقُ بينهما أن الرجاء إنما يكون في
الممكن، كقولك : لَعَلِّي أَحْبَبٌ، وَلَعَلِّي أَكْرَمُكَ، والتَّمَنَّى يكون في الممكن وغير
الممكن، نحو : لَيْتَ لِي مَالاً أَنْفَقْتُ مِنْهُ، و(١) :

لَيْتَ هَذَا اللَّيْلَ شَهْرًا

لَأَتْرَى فِيهِ عَرِيبًا

فأخبر الناظم - رحمه الله - أن الفعلَ يَنْتَسِبُ بعد الفاء في الرجاء،
فتقول في الرجاء : لعلُّ لي مالاً فَأَنْفَقْتُ مِنْهُ، وقرأ حفص عن عاصم : [لَعَلِّي أَبْلُغُ
الْأَسْبَابَ، أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلِهِ مُوسَى] (٢) بِنَصَبِ (أَطَّلِعَ) (٣) وقرأ
عاصم أيضاً : [وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَكِّي. أَوْ يَذَّكُرُ فَتَنْفَعَهُ الذُّكْرَى] (٤) بِنَصَبِ

(١) سيبويه ٣٥٨/٢، والمقتضب ٩٨/٣، والمنصف ٦٠٢/٣، وابن يعيش ٧٥/٣، ١٠٧، والخزانة
٢٢٢/٥، وديوان عمر بن أبي ربيعة ٤٢١

والبيت لعمر بن أبي ربيعة أو للعرجي، وبعده :

ليس إِيَّاي وإِيَّاكَ ولا نخشى رقيباً

وعَرِيبٌ : أحد، فعيل بمعنى مفعول، ومعناه : أي متكلم يخبر عناء، ويعرب عن حالنا، وهي من
الألفاظ التي لا يتكلم بها إلا في النفي، ومن أمثالهم : ما بها عريب، يقول لمحبيته : ليت هذا الليل
الذي نجتمع فيه طويل كالشهر، لا ينصر فيه أحداً سواناً، ولا نخاف فيه رقيباً.

(٢) سورة غافر : ٣٦، ٣٧.

(٣) وقرأ الياقوت وأبو بكر عن عاصم (فَأَطَّلِعُ) رفعا.

واتظر : السبعة : ٥٧٠.

(٤) سورة عبس : ٣، ٤.

(فَتَنَّفَعَهُ^(١)) وذلك كله على جواب (لعل) ومعناها الترجي.

وأنشد الفراء^(٢):

عَلَّ صُرُوفَ الدَّهْرِ أَوْ دُولَاتِهَا

يُدَلِّلُنَا اللَّمَّةَ مِنْ لَمَّا تَهَا

فَيَسْتَرِيحَ الْقَلْبُ مِنْ زَفْرَاتِهَا

بنصب «يَسْتَرِيحَ»

والنصب بعدها ليس بكثير، لم يَطْرُدِ في الكلام أن يقال : لَعَلَّكَ تَأْتِينَا
فَتُحَدِّثُنَا، ولكنه قد جاء في الكلام الفصيح الذي هو القرآن، فلا يُقال : إنه
ممتنع.

وقد حكى ابن المؤلف في «التكملة»^(٣) عن البصريين أنهم يمنعون النصب
بعد (الرجاء) لأنه في حكم الواجب، وحكى جوازَه عن الكوفيين، بناءً على كون
«لعل» تأتي للاستفهام وللشك فيجاب في الوجهين، ومن أمثلتهم : لَعَلِّي سَأَحْجُ
فَأزورك، والاستفهام بـ(لعل) غير معروف عند البصريين، وقد استدل المؤلف على

(١) وقرأ الباقون بالرفع، وانظر السبعة ٦٧٢.

(٢) معاني القرآن ٩/٣، ٢٢٥، والخصائص ٣١٦/١، والإنصاف ٢٢٠، وشرح شواهد الشافية ١٢٩،
والمغنى ١٥٥، والعينى ٣٩٦/٤، والتصريح ٣/٣، والأشعموني ٣١٢/٣، واللسان (لم) وروى
«تدلىنا» و«تدنى لنا» و«فتستريح النفس»

وصروف الدهر : نواتيه وحدثاته. والنولات : جمع نولة - بضم الدال - وهو ما يتداول، من مال أو
ملك أو سنن، ويتغير ويتبدل، فيكون لقوم نون قوم، ويدلنا : من الدولة - بفتح الدال - وهى
الانتقال من حال الشدة إلى حال الرخاء، واللمة : اللقاء اليسير.

والزفرة : إخراج النفس بعد مده. وتجمع على (زفرات) بتحريك الفاء، وأسكنت في الشعر للضرورة.

(٣) تكملة ابن الناظم على شرح التسهيل [لوحة ٢٢٠ - أ].

ثبوته بقوله عليه السلام: «لَعَلَّنَا أَعْجَلْنَاكَ»^(١) وبقوله: {وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلُّهُ
يَزُكِّي} ^(٢) ولا حجة في شيء من ذلك.

/ والصحيح أنها محمولة على التمني في نصب الجواب، لأن التمني
والترجي متقاربان في المعنى، فكانهم أُشْرِبُوا (لَعَلُّ) معنى (لَيْتَ) فنصبوا،
وكذلك قال الجزولي^(٣): وَأَشْرَبَهَا معنى (لَيْتَ) من قرأ (فَأَطْلِعَ) ^(٤) نصباً.

وإلى هذا أشار الناظم بقوله: «كَنْصَبِ مَا إِلَى التَّمْنَى يَنْتَسِبُ» أي
نُصِبَ عَلَى حَدِّ نَصْبِ مَا انْتَسَبَ إِلَى التَّمْنَى، لتقارب معنييهما.

ولما كان النصب في الترجي عنده ثابتاً نَبَّه عليه، وعلى أنه من
كلام العرب، بقوله: «وَالْفِعْلُ بَعْدَ الْفَاءِ فِي الرَّجَاءِ نُسْبٌ» وأنه مثل التمني،
فلا بد من القول بقياسه، كما يقوله الكوفيون، خلافاً للبصريين على
ما حكى ابنه عنهم، لكن ليس على ما يتأوله الكوفيون، بل على ما يتأوله
البصريون.

وقوله: «بَعْدَ الْفَاءِ» قَيْدٌ لِلنَّصْبِ بَعْدَ «الرَّجَاءِ» وظاهره أنه مُقْتَصَرٌ
به على مَا بَعْدَ الْفَاءِ، فَإِنَّهُ لَا يَدْخُلُ مَا بَعْدَ الْوَائِ فِي هَذَا الْحُكْمِ، فلا يقال:
لَعَلِّي أَحَجُّ وَأُزَوِّدُ.

وذلك غير مستقيم، لأن النحويين المتأخرين من البصريين يُجيزون
ذلك مطلقاً.

(١) أخرجه البخاري في «كتاب الوضوء» باب ٢٤ [فتح الباري ١/٢٨٤] رقم (١٨٠) ومسلم في:
الحيض ٨٢، وأحمد في ٢/٢١، ٢٦.

(٢) سورة عبس: ٣.

(٣) الجزولي.

(٤) سورة غافر: ٢٧، وهذه القراءة لحفص عن عاصم، كما تقدم.

والجوابُ بالفاء والواو في الأجوبة الثمانية صحيحٌ سائغٌ عندهم،
ولم يَسْتَنْوُوا تَرْجِيًّا ولا غيره.

والجواب عن هذا أن ذِكْرَ الفاء ليس بقيدٍ يُخرج الواو، بل ذَكَرَها
لِيلْحَقَهَا بما تقدّم من النفي والطلب، والناظم قد تقدم له أن الواو كالفاء
في وقوعها جواباً إذا كانت بمعنى (مَعَ) يعني حيثما وقعت، ومن مواقعها
الرجاءُ والتمنى، فلا بُدَّ أن تقع الواو فيهما فتقول إذن : لَعَلِّي أَحجُّ وَأزورك،
على معنى : لَعَلِّي يجتمعُ لي حجٌّ وزيارةٌ لك، وهذا ظاهر.

وقوله : «كَنَصَبٌ مَا إِلَى التَّمْنَى يَنْتَسِبُ» أى أن الفعل بعد الفاء إذا
كان منتسباً إلى التمني، أى واقعاً جواباً له، لأنه إذا وقع جواباً انتسبَ
له، فقليل : جواب التمني، فإنه يَنْتَسِبُ أيضاً، لأن الكلام مع التمني غير
واجب، فاستوى في ذلك مع الاستفهام والدعاء ونحوهما، فتقول : لَيْتَ لي
مالاً فَأُنْفِقَ منه، ومنه قوله تعالى : {يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزاً
عَظِيماً} (١). وتقول في الواو إذا وقعت جواباً : لَيْتَ لي مالاً وَأُنْفِقَ منه،
ومنه قراءة حفص وحمزة : {فَقَالُوا يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذَّبُ بآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونُ
مِنَ الْمُؤْمِنِينَ} (٢) بنصب «نُكَذَّبُ» و«نَكُونُ» (٣) على جواب التمني، أى
يَالَيْتَنَا يَجْتَمِعُ لنا هذا وهذا، وقرأ ابن عامر (٤) بنصب «نَكُونُ» على
الجواب، ورفع «نُكَذَّبُ» عطفاعلى «نُرَدُّ» / ولم يذكر هاهنا كونَ ما بعد الفاء
جواباً في القصد، لِذِكْرِ ذلك فيما تقدم، فلم يَحْتَجْ إلى إعادته لأنه معلوم.

(١) سورة النساء : ٧٣.

(٢) سورة الأنعام : ٢٧.

(٣) وقرأ الباقرن بالرفع فيهما. وانظر السبعة ٢٥٥.

(٤) المرجع السابق : ٢٥٥.

و«ما» في قوله : «مَا إِلَى التَّمَنَّى» موصولة، وهى واقعة على الفعل الواقع جواباً. بعد الفاء.

وَأَنَّ عَلَى اسْمِ خَالِصٍ فِعْلٌ عَطِفٌ

تَنْصِبُهُ أَنْ ثَابِتًا أَوْ مُنْحَذَفٌ هَذَا هُوَ الْمَوْضِعُ الثَّانِي مِنَ الْمَوْضِعِينَ اللَّذِينَ يَجُوزُ فِيهِمَا إِظْهَارُ (أَنَّ) وَإِضْمَارُهَا، وَذَلِكَ إِذَا عَطِفَ الْفِعْلُ عَلَى الْاسْمِ الْخَالِصِ. يَعْنَى أَنَّ الْفِعْلَ إِذَا عَطِفَ عَلَى اسْمِ خَالِصٍ، فَإِنَّ ذَلِكَ الْفِعْلَ يَنْتَسِبُ بِ(أَنَّ) ثَابِتَةً غَيْرَ مَحذُوفَةٍ، أَوْ مَحذُوفَةً غَيْرَ ثَابِتَةٍ، لَكِنْ قَوْلُهُ: «الْخَالِصُ» يُمَكِّنُ أَنْ يَفْسَّرَ بِأَحَدِ وَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا أَنْ يُرِيدَ بِهِ مَا أَرَادَ التَّحْوِيلُونَ بِقَوْلِهِمْ : الْاسْمُ الصَّرِيحُ، أَيْ غَيْرُ الْمَوْجُودِ، وَمَتَلَّوْا ذَلِكَ بِنَحْوِ قَوْلِكَ : أَعْجَبَنِي قِرَاعَتُكَ وَتَفْهَمَ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : وَأَنْ تَفْهَمَ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: {وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا} ^(١) عَلَى قِرَاءَةِ النَّصْبِ، وَهِيَ قِرَاءَةٌ مِنْ عَدَا نَافِعًا مِنَ السَّبْعَةِ ^(٢). وَأَنْشُدُ سَيْبُوِيَه قَوْلَ الشَّاعِرِ، وَهُوَ لَمَيْسُونُ بِنْتُ بَحْدَلِ الْكِلَابِيَّةِ ^(٣):

(١) سورة الشورى : ٥١.

(٢) انظر : السبعة : ٥٨٢.

(٣) الكتاب ٤٥/٣، والمقتضب ٢٧/٢، والمحاسب ٢٢٦/١، وأمالى ابن الشجري ٢٨٠/١، وابن يعيش

٢٥/٧، والخزانة ٥٠٣/٨، ٥٧٤، والمغني ٢٦٧، ٢٨٣، ٣٦١، ٤٧٩، ٥٥١، والعيني ٣٩٧/٤،

والتصريح ٢٤٤/٢، والهمع ١٤١/٤، والدرر ١٠/٢، والأشموني ٣١٣/٣

والعبادة : جبة الصوف، وتقرعيني : تبرد، وهو كناية عن السرور والرضا، والشفوف : جمع

شِف، بالكسر، وهو الثوب الرقيق يصف الجسد.

وكانت ميسون زوج معاوية بن أبي سفيان، وأم ابنه يزيد، وكانت بدوية، فلما تسرى معاوية عليها ضاق صدرها، فعذلها على ذلك قائلاً لها : أنت في ملك عظيم، ماتدرين قدره، وكنت قبل اليوم في العباة، فقالت هذا البيت، وهو ضمن قصيدة قوامها تسعة أبيات، أوردها البغدادي في الخزانة. ومعنى البيت أن لبس العباة مع قرعة العين، وصفاء العيش أحب إلى من لبس الحرير مع نكد العيش.

لَلْبُسِّ عِبَاءَةٌ وَتَقَرُّ عَيْنِي

أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

ولا يختص هذا العطف بالواو، بل يجوز في غيرها أيضا، ولذلك لم يقيد ذلك الناظم، فيدخل فيه العطف (أو) كما في الآية المذكورة، والعطف ب(ثم) نحو قوله^(١):

إِنِّي وَقَتْلِي سَلِيمٌ مَا تُمْ أَعْقَلُهُ

كَالتُّورِ يُضْرَبُ لَمَّا عَافَتْ الْبَقْرُ

وبغير ذلك.

وقوله : «عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ» أعمُّ من أن يكون ذلك الاسم مصدراً أو غيره، فالمصدر كما تقدم، وغير المصدر نحو قوله، وهو كَعَبُ الْغَنَوِيِّ، أنشده سيبويه^(٢):

وَمَا أَنَا لِلشَّيْءِ الَّذِي لَيْسَ نَافِعِي

وَيَغْضَبُ مِنْهُ صَاحِبِي بِقَوْلِ

جَعَلَ «وَيَغْضَبُ» معطوفا على «الشَّيْءِ» أي ما أنا بقَوْلِ للشَّيْءِ: غير نافع،

(١) العينى ٣٩٩/٤، والتصريح ٢٤٤/٢، والهمع ١٤١/٤، والدرر ١١/٢، والأشمونى ٣١٤/٣، واللسان (عيف) ويروى «كَلْبِيَاءٌ» و«سَلِيكًا» والأخيرة هي المشهورة لدى الناس.

والبيت لأنس بن مدركة الخثعمي، وسَلِمٌ أو كَلِيبٌ أو سَلِيكٌ : اسم رجل، وأعقله : أزدى ديتة، من العقل، وهو الدية، وعَافَ الشَّيْءَ يعافه : كرهه فلم يشربه طعاما أو شرابا، والمعنى أم مثلي ومثل قتلي لسليم ودع ديتة كمثل الثور، إذا امتنعت البقر من شروعها وعجز البيت مثل سائر، يضرب للرجل يؤخذ بذنب غيره.

(٢) الكتاب ٤٦/٣، والمقتضب ١٩/٢، والمنصف ٤٢/٣، وابن يعيش ٣٦/٧، والخزانة ٥٦٩/٨، والأصمعيات ٧٦

ومعناه : لست بقَوْلِ بشئ، يؤدى إلى غضب صاحبي، ولا ينفعى.

وَلَا يَغْضَبُ، أَي لِّلسَّبَبِ الْمُوَدِّي إِلَى الْغَضَبِ، وَقَالَ الْآخِرُ (١) :

وَلَوْلَا رِجَالٌ مِنْ رِزَاحِ أَعْيَزَّةٍ

وَأَلُّ سُبَيْعٍ أَوْ أَسْوَعَكَ عَلَّقَمًا

وَمِثَالُ إِظْهَارِ (أَنْ) فِي هَذَا قَوْلُ الشَّاعِرِ (٢) :

أَبَتِ الرُّوَادِفُ وَالتُّدِي لِقَمِصِهَا

مَسَّ البُطُونِ وَأَنْ تَمَسَّ ظُهُورًا

وإنما لَزِمَتْ (أَنْ) هُنَا لِأَجْلِ الْمُشَاكَلَةِ، مِنْ حَيْثُ كَانَ الْفِعْلُ لَا يُعْطَفُ عَلَى الْاسْمِ إِلَّا إِذَا كَانَ الْاسْمُ مُشَاكِلًا لِلْفِعْلِ، كَاسْمِ الْفَاعِلِ وَنَحْوِهِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُشَاكِلًا فَلَا يَبْدُ مِنْ رَدِّ الْفِعْلِ إِلَى الْاسْمِ، وَذَلِكَ مَعَ تَقْدِيرِ (أَنْ).

وإنما / جاز إظهارها لأنها إذا ظهرت مع الفعل كالاسم الصريح، ولذلك يُطْلَقُ سَبِيوِيَّةٌ (٣) عَلَى (أَنْ) أَنَّهَا اسْمٌ، لَمَّا كَانَتْ فِي تَقْدِيرِهِ، فَنَاسَبَتْ لِذَلِكَ الْمَعْطُوفَ عَلَيْهِ، وَهُوَ الْاسْمُ الصَّرِيحُ الْمَتَقَدِّمُ، فَجَازَ الْإِظْهَارُ لِذَلِكَ، وَفَارَقَ بِذَلِكَ بَابَ (مَا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا) وَهُوَ الْمَتَحَرِّزُ مِنْهُ عَلَى هَذَا التَّفْسِيرِ، لِأَنَّ الْمَعْطُوفَ عَلَيْهِ لَيْسَ بِصَّرِيحٍ، فَلَوْ أَظْهَرَ لَمْ يَكُنْ فِي اللَّفْظِ مَا يُعْطَفُ عَلَيْهِ، فَامْتَنَعَ.

وَمِنْ هَذَا تَحَرُّزُ بِقَوْلِهِ : «عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ» لِأَنَّ الْمَصْدَرَ فِي (مَا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا) غَيْرُ خَالِصٍ (٤)، بَلْ هُوَ مَقْدَرٌ تَقْدِيرًا مَعْنَوِيًّا، فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَظْهَرَ (أَنْ)

(١) سَبِيوِيَّةٌ ٥٠/٣، وَالْمَحْتَسِبُ ٣٢٦/١، وَالْعَيْنِيُّ ٤/٤١١، ٤/١١٧، ١٤٢، وَالتَّصْرِيحُ ٢/٢٤٤،

وَالْأَشْعَوْنِيُّ ٢/٢٩٦، وَاللِّسَانُ (رِزْمٌ) وَالْمَفْضَلِيَّاتُ ٦٦ وَالْبَيْتُ لِلْحَصِينِ بْنِ الْحَمَامِ الْمَرِي، وَيَعْدُهُ :

لَأَقْسَمْتُ لِاتَّنْفِكَ مِنِّي مَحَارِبًا عَلَى آلَةِ حَنْبَاءِ حَتَمٍ، تَتَدَمَّا

(٢) قَائِلُهُ عَمْرُ بْنُ أَبِي رَبِيعَةَ، دِيوَانُهُ، ص ٤٩٢ (تَحْقِيقٌ : مُحَمَّدٌ مَحْيِي الدِّينِ عَبْدِ الْحَمِيدِ) .

(٣) انْظُرْ : الْكِتَابُ ٤/٢٢٨ .

(٤) فِي الْأَصْلِ «غَيْرُ صَالِحٍ» وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

تقدّم ذكره عند ذكر الأجوبة.

والوجه الثاني : أن يكون معنى «الاسم الخالص» الذي لم يُشبهه الفعل، فكأنه خالصُ الاسمِيَّة، وعلى هذا حملَه ابنُ الناظم، ومثاله ماتقدم، قال : فلو كان المعطوف عليه وصفاً شَبِيهاً بالفعل لم يَجْزُ نصبُ الفعلِ المعطوفِ على ذلك الوصف، كما قد نَبّه عليه بقوله : «على اسمِ خالِصٍ» أى غيرِ مقصودٍ به معنى الفعل^(١)، قال ابن الناظم : واحترز بذلك من نحو : الطائرُ فيغضبُ زيدُ الذبابُ، فإن «يغضبُ» معطوف على اسمِ الفاعل، ولايُمكن أن يُنصب، لأن اسمِ الفاعل مؤوّلُ بالفعل، لأن التقدير: الذي يطيرُ فيغضبُ زيدُ الذبابُ، هذا ماقاله^(١). وهو ممكن في التفسير، إلا أنه يردُّ على كلا التفسيرين إشكال.

أما الأول فلاشكُّ أنه يدخلُ عليه النصبُ، بل وجوبُه في مسألة (الطائرُ فيغضبُ زيدُ الذبابُ) ونحوها من مسائل عطفِ الفعلِ على الاسمِ الذي بمعناه، نحو : مررتُ برجلٍ ضاربٍ ويشتمُّ، والنصبُ هنا غير سائغ، لأنه في المعنى كعطفِ فعلٍ على فعلٍ، كما تقدم في «باب العطف».

وأما الثاني : فيُخرج له عن الحكم بالنصبِ المصدرُ المقدَّرُ بِ(أن) والفعل، لأنه ليس باسمِ خالِصٍ عن قَصْدٍ معنى الفعل، لأن قولك : أعجبتني قراءتُكَ وتَفهَمُ، في تقدير : أن تقرأ وتَفهَم، فلم يتمحض إلى جانب الاسم.

فإن قال : إن المصدر غير شبيهه بالفعل وإن كان عاملاً عمله، وإنما عملُ بالنيابة لا بالشبه، إذ لا شبهة له بالفعل كشبهه اسمِ الفاعل به.

فالجوابُ أن هذا الاعتذار يُدخِلُ له في وجوبِ المنصبِ مسألة (الطائرُ

(١) شرح ابن الناظم : ٦٨٧.

فيغضبُ زيدُ الذبابُ) لأن اسم الفاعل، بالالف واللام، إنما عمله بالنيابة
لابالشبه، لأنه في تقدير : الذي يطيرُ فيغضبُ زيدُ الذبابُ، والدليل على
ذلك أنه يعمل وإن كان في معنى الماضي كما تقدم، فالإشكال واردٌ على
التفسيرين / معاً.

ويمكن أن يجاب عن الأول بأن المصدر المقدر بـ(أن) والفعل حاصلٌ
له حكمُ النصب كيف اعتقدته، فإن اعتبرت فيه تقديرَ الفعل فهو منصوب،
فالمعطوفُ عليه مثله، وإن اعتبرت لفظَ المصدر فهو صريح في الاسمية.
وأما اسم الفاعل فله أيضاً جهتان :

جهةُ الاسمية الخالصة إذا قدرتها فيه، بحيث يكون نحو (قائم) في
حكم : كَاهِلٍ، وَغَارِبٍ، فَلَاشِكٍ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ فِي نَصْبِ الْفِعْلِ بَعْدَهُ، نَحْوِ
: يُعْجِبُنِي فَاضِلٌ وَيَتَكْرَمُ، وَعَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ يَصِحُّ قَوْلُكَ : عَجِبْتُ مِنْ رَجُلٍ
ضَارِبٍ وَيَسْتَمُّ، بِالنَّصْبِ.

والأخرى جهةُ معنى الفعل، والعطفُ فيها في المعنى من «باب عطف
الفعل على الفعل» وقد تقدم أن الفعل يُعطف على الاسم الذي يُعطى
معنى الفعل، إعمالاً لمعناه، وإهمالاً للفظه، فكأنه ليس باسم صريح بذلك
الاعتبار، فخرج له عن الحكم بالنصب.

وأما الثاني : من الإشكاليين فهو قويٌّ، والاعتذارُ عنه صعبٌ، فلذلك
كان التفسير الأول الذي جرى عليه الناس أولى، والله أعلم.

وقوله : «فِعْلٌ» مرفوعٌ بفعلٍ مضمراً، يُفسرُه «عُطِفَ» تقديره : وإن
عُطِفَ عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ فِعْلٌ عُطِفَ، وَ«ثَابِتًا» حَالٌ مِنْ (أَنْ) وَذَكَرَهُ لِأَنَّ

تذكيره جائز، و«مُنْحَذِفٌ» معطوف عليه، على لغة : رأيتُ زَيْدٌ^(١) أراد «أو مُنْحَذِفًا»

وَشَدَّ حَذْفُ أَنْ وَنَصَبٌ فِي سِوَى

مَامَرٌ فَاقْبَلْ مِنْهُ مَا عَدَلُ رَوَى

يعنى أن حذف (أن) مع بقاء نصبها في غير المواضع المذكورة، حذفها فيه لا يجوز في الكلام، وما جاء منه فشاذٌ يُحْفَظُ ولا يُقَاسُ عليه، ومِمَّا جاء من ذلك ما أنشده سيبويه لعامر بن جُوَيْنِ الطَّائِي^(٢):

فَلَمْ أَرْ مِثْلَهَا خُبَاسَةً وَاجِدٍ

وَنَهْنَهتُ نَفْسِي بَعْدَ مَا كِدْتُ أَفْعَلُهُ

أراد : بعد ما كدت أن أفعله، وأنشد الكوفيون قولَ طرفة^(٣):

أَلَا أَيُّهَذَا الزَّاجِرِي أَحْضُرَ الْوَعْيَى

وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدي

(١) هي لغة ربيعة أوطى، يقفون على الاسم المنصوب المنون بالسكون بدل الألف، ومنه قول الأعشى :
«وَأَخَذُ مِنْ كُلِّ حَى عُصْمٌ»

وانظر : ابن يعيش ٦٩/٩.

(٢) الكتاب ٣٠٧/١، والإنصاف ٥٦١، والمغني ٦٤٠، والعيني ٤٠١/٤، والهمع ٢٠٠/١، ١٤٣/٤، والدرر ٢٢٢/١، ١٢/٢، والأشعوني ٣٦١/١، ٣١٥/٣، واللسان (خبس) والخباسة : الغنينة. ونهنت : كففت ومنعت.

(٣) سيبويه ٩٩/٣، ١٠٠، والمقتضب ٨٥/٢، ١٣٦، والمحتسب ٣٢٨/٢

والبيت من معلقته. ويروي «اللائس» وه أن أحضره والزاجر : الناهي، واللائم : العاذل العاتب. والوعى : الجلبة والصوت، والحرب لما فيها من الصوت والجلبة. يقول : أياها الرنسان الذي ينهاني عن حضور الحرب وشرب الخمر وإنفاق مالي فيه، هل تضعن لي إذا أنا امتنعت عن ذلك أن تدفع عني الموت؟

وحكي الكسائي عن العرب : لا يُدُّ من تَتَّبِعَهَا^(١) . وقيل : خَذِ اللِّصَّ
قَبْلَ يَأْخُذَكَ^(١) . وهذا نادر، وكلامُ العرب على خلاف ذلك، بل إذا حُذِفَتْ
(أَنْ) رَفَعْتَ الفِعْلَ، نحو قولهم : «تَسْمَعُ بِالْمُعَيْدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ»^(٢)
وعلى الرفع أنشد سيبويه قولَ طرفة^(٣) :

أَلَا أَيُّهَذَا الزَّاجِرِيُّ أَحْضَرُ الْوَعَى

وَأَنْ أَشْهَدَ الذَّاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي

ويقال : تَفْعَلُ كَذَا أَحْسَنُ، وَتُكْرِمُ الضَّيْفَ خَيْرٌ لَكَ، والمراد : أَنْ
تَفْعَلْ، وَأَنْ تُكْرِمَ كَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : [وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ]^(٤) وَمِنْ ذَلِكَ
فِي / أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ قَوْلُهُ تَعَالَى : [تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ]^(٥)
الآيَةَ بَعْدَ قَوْلِهِ : [هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ]^(٦) فَفَسَّرَ
التَّجَارَةَ بِالْفِعْلِ، والمراد مصدره، فلما حُذِفَتْ أَدَاتُهُ وَهِيَ (أَنْ) رُفِعَ، وَهُوَ
كثِيرٌ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ.

وقوله : (فَأَقْبَلِ مِنْهُ مَا عَدَلُ رَوَى) تنكيتٌ على مذهب الكوفيين القائلين
بجواز الحذف مع بقاء النصب، قياساً على ما شذَّ من ذلك، على عاداتهم

(١) المغني ٦٤٠

(٢) مثل سائر، كتاب الأمثال لأبي عبيد : ٩٧، والمعيدى : رجل منسوب إلى معد، قيل هو الصعق بن عمرو التهدي، وقيل : شقة بن ضمرة التميمي. وأصل المثل حادثة مستفيضة في كتب الأمثال والأخبار. ويضرب برجل النابه الذكر ولا منظر له. ويروى : أن تسمع ، وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه.

(٣) سبق الاستشهاد بالبيت كاملاً ، وانظر : الكتاب ١٠٠/٣ .

(٤) سورة البقرة : ١٨٤ .

(٥) سورة الصف : ١١ .

(٦) سورة الصف : ١٠ .

في القياس على الشُّذُوذات، فكأنه يقول : إن ماجاء من ذلك برواية العَدَل فإنَّ حكمه أن يُقبل قَبُولًا، ويُحفظ فَقَطْ، لأنه شاذ، لا أن يُقاس عليه، وهذا رَدٌّ من جهة السَّماع، والقياسُ أيضًا غيرُ قابلٍ له، لأن عوامل الأفعال أضعفُ من عوامل الأسماء، فلم تَقوَ أن تُحذف ويبقى عملُها، كما تُحذف عواملُ الأسماء، ويبقى عملُها : وإنما حُذِفَتْ (أَنْ) فيما تقدم لوجهٍ من القياس موافقٍ للسَّماع، ولولا ذلك لَمَّا أُعْمِلَ فيها القياس، وهذا ظاهر.

وجرَّ «سوى» بـ(في) لأنها عنده متصرفة، وقد تقدم نصُّه على ذلك في باب

«الاستثناء».

عوامل الجزم

بِلاَ وَلَا مِ طَالِبًا ضَعَّ جَزَمًا
فِي الْفِعْلِ هَكَذَا بِلَمْ وَلَمْ
وَأَجْزِمُ بَيْنَ وَمَنْ وَمَا وَمَهُمَا
أَيُّ مَسْتَى أَيَّنَ أَيَّنَ إِذْ مَا
وَحَيْثُ مَا أَنَّى وَحَرْفُ إِذْ مَا
كَانَ وَبِاقِي الْأَنْوَاتِ أَسْمًا

ابتداءً أولاً بتعداد الجوازم للفعل، فذكر خمس عشرة أداة، وقسمها على

قسمين :

أحدهما : ما يجزم فعلاً واحداً، وهن الأربع المتقدمة : لا واللام، ولم، ولما.
ودل على ذلك من كلامه قوله : «ضَعَّ جَزَمًا فِي الْفِعْلِ» وأول ما يثبت بهذه العبارة
الفعل الواحد، وأيضاً لما ذكر قوله : «وَأَجْزِمُ بَيْنَ» فاستأنف ذكر الحكم بالجزم،
ودل ذلك على أنه قسم آخر أعقبه بأنه يجزم فعلين بقوله : «فِعْلَيْنِ يَقْتَضِيْنَ»
فحصل أن ما تقدم في القسم الأول إنما يجزم فعلاً واحداً، بسبب تقييده القسم
الثاني، وإطلاقه في القسم الأول.

فأما (لا) فهي الناهية، لقوله : «طَالِبًا» وهو حال من فاعل «ضَعَّ» كأنه قال
: ضَعَّ جَزَمًا فِي الْفِعْلِ بِ(لا) و(اللام) حالة كَوْنِكَ طَالِبًا بهما^(١)، ولا تكون طالبا

(١) في الأصل «نَهْيًا» وما أثبتته من (س، ت).

بهما إلا وهما أداتان للطلب.

وتحرز بكون (لا) للطلب من النافية، نحو : لا يقوم زيد، فإنها غير عاملة، لدخولها على الأسماء والأفعال، وعدم اختصاصها بالفعل.

ومثال ذلك قوك : لا تُضربُ زيداً، ولا يُخرجُ من عندك، ومنه قوله تعالى : {لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا} (١)، و{لَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقُّ} (٢) و{لَا يَسْخَرُ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ} (٣) الآية.

وإنما قال : «طالباً» فأتى بلفظ الطلب الذي هو أعمُّ من الأمر والنهي ليحصل له معناهما، لأن النهي طلب، وكذلك الأمر طلب.

وقد أتى بأداتين، إحداهما للنهي، والأخرى للأمر، فلو لم يأت بلفظ الطلب لاحتاج إلى أن يقول : (لا) للنهي، واللام للأمر، فآثر الاختصار.

وأيضاً فيشمل لفظ الطلب الدعاء، نحو قوله تعالى : {رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إصْرًا... رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْنَا} (٤) ونحو ذلك، وكذلك قول جرير يهجو الأخطل (٥):

بَكَى دَوْبِلٌ لَا يُرْقِيهِ اللهُ دَمْعُهُ

أَلَا إِنَّهُ يَا بَيْكِي مِنَ الذُّلِّ دَوْبِلٌ

(١) سورة طه : ٦١.

(٢) سورة النساء : ١٧١.

(٣) سورة الحجرات : ١١.

(٤) سورة البقرة : ٢٨٦، ونص الآية الكريمة {رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ}.

(٥) ديوانه ٢٦٦ (بيروت) واللسان (دبل).

والدوبل : ولد الحمار، أو هو ولد الخنزير والحمار، وبه لقب الأخطل، لقبته به أمه وهو صغير ويقال: رقأت السمعة، إذا جفت وانقطعت. ولا أرقأ الله سمعت، أى لا رفع الله سمعته.

وأما اللام فهي لام الأمر نحو : لِيَقُمْ زيدٌ، وَلِيَكُنْ كذا. ومنه قوله تعالى :
[فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي] (١). وقوله : [فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ
اللَّهَ رَبَّهُ] (٢).

وقرأ عثمانُ وأنسُ وأبى : «فَبِذَلِكَ فَلتَفْرَحُوا» بالتاء (٣).

ويشمل الطلب لام الدعاء نحو : لِتَغْفِرِ اللَّهُمَّ لَنَا. ومنه قوله تعالى :
[وَنَادُوا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ] (٤). وقول أبي طالب (٥):

فَلْيَكُنِ الْمَغْلُوبُ غَيْرَ الْغَالِبِ

وَلْيَكُنِ الْمَسْئُوبُ غَيْرَ السَّالِبِ

ولم ينص الناظم على اشتراط ظهور اللام، ولا بد منه على مذهب
البصريين، لكنه بإطلاقه يدل على ذلك، لأن الأصل في كل عامل الظهور، وأيضاً
فإنه أتى باللام مع : لا، ولم، ولَمَّا، وهُنَّ لا يُضمَرْنَ أبداً، فكذلك اللام، وهو
المذهب الصحيح، وذلك لأن الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء، وقد ثبت
في حروف الجر أنها إنما تعمل ظاهرة، فكذلك حروف الجزم. وما جاء من ذلك

(١) سورة البقرة : ١٨٦.

(٢) سورة البقرة ٢٨٢.

(٣) سورة يونس : ٥٨.

وفي النشر (٢/٢٨٥) وعن أبي بن كعب رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ [قل
بفضل الله وبرحمته فبذلك فلتفرحوا هو خير مما تجمعون] يعنى بالخطاب فيهما، حديث حسن
أخرجه أبو داود وكذلك في كتابه. وقرأ الباقر بالغيب.

(٤) سورة الزخرف : ٧٧.

(٥) السيرة النبوية ٢/٢٥، والأشموني ٢٤٤، وقيله :

ياربُّ إِمَّا تَخْرِجْنِي طَالِبِي فِي مَقْتَبٍ مِنْ تَلَكُمُ الْمَقَاتِبِ

والمقنب - كمنبر - جماعة الخيل والفرسان. وقيل: ما بين الثلاثين إلى الأربعين من الخيل.

مخالفًا للقاعدة فشاذٌ، نحو ما أنشده سيبويه لحسان بن ثابت رضي الله تعالى عنه^(١):

مُحَمَّدٌ تَفَدَّ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ

إِذَا مَا خِفْتُ مِنْ شَيْءٍ تَبَّالًا

وأنشد أيضا لثمام بن نويرة^(٢):

عَلَى مِثْلِ أَصْحَابِ الْبَعُوضَةِ فَاخْمِشِي

لَكَ الْوَيْلُ حُرُّ الْوَجْهِ أَوْ يَبْكُ مَنْ بَكَى

وأنشد الفراء^(٣):

فَلَا تَسْتَطِيلُ مِنِّي بَقَائِي وَمُدَّتِي

وَلَكِنْ يَكُنْ لِلْخَيْرِ فَيْكُ نَصِيبُ

وأنشد أيضا^(٤):

مَنْ كَانَ لَا يَزْعُمُ أَنِّي شَاعِرٌ

فَيَدُنْ مِنِّي تَنْهَهُ الْمَقَارُ

-
- (١) الكتاب ٨/٣، والمقتضب ١٣٢/٤، وابن الشجري ٢٧٥/١، والإنصاف ٥٢٠، وابن يعيش ٢٥/٧، ٦٠، ٦٢، ٢٤/٩، والخزانة ١١/٩، والمغني ٢٢٤، ٦٤١، والعيني ٤١٨/٤، والتصريح ١٩٤/٢، والهمع ٢٠٩/٤، والدرر ٧١/٢، والأشعوني ٥/٤
وينسب البيت كذلك للأعشى وأبي طالب، والتبال والوبال : سوء العاقبة.
- (٢) الكتاب ٨/٣، وابن يعيش ٦٠/٧، ٦٢، وابن الشجري ٢٧٥/١، والإنصاف ٥٢٢، والبعوضة : مامة بالبادية، بها كان مقتل مالك بن نويرة فيمن قتلوا بأمر خالد بن الوليد.
ويقال : خمش وجهه، إذا جرح بشرته، وحر الوجه : ما قبل عليه منه، أو هو الحد أو الوجنة، يحض النساء على أن يبكين هؤلاء القتل ويخمشن وجوههن.
- (٣) معاني القرآن ١٥٩/١، والعيني ٤٢٠/٤، والمغني ٢٢٤، والأشعوني ٥/٤ يخاطب هذا الشاعر ابنه بهذا البيت لما سمع أنه يتعنى مرته.
- (٤) معاني القرآن ١٦٠/١، والخصائص ٣٠٢/٣، واللسان (زجر) وروايته فيها «المزاجر».

وذهب الكسائي إلى جواز ذلك، وعليه حمل قوله تعالى : (قُلْ لِلَّذِينَ
 آمَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ) (١) الآية / أَيْ لِيَغْفِرُوا، وفي بيت مَتَّمَّ شَاهِدُ
 له أيضا على مذهب المؤلف (٢). قال ابنه (٣): لتسكنه من أن يقول : «وَلْيَبْكُ»
 وكذلك قوله (٤):

قُلْتُ لِبَابٍ لَدَيْهِ دَارُهَا

تَأْذَنُ فَبَأْنِي حَمُوهَا وَجَارُهَا

لأنه لو لم يُؤثِرِ الجِزْمَ باللام المحذوفة لقال : (إِيذَنُ) بلفظ الأمر.

وهذا كله لادليل فيه لشذوذه، والآية مجزومة على جواب الأمر، أَيْ
 قُلْ لَهُمْ : اغْفِرُوا يَغْفِرُوا، وكذلك (قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا
 الصَّلَاةَ) (٥) الآية.

ثم قال : [هَكَذَا بِلَمْ وَلَمَّا] يعنى أن الفعل يُجزم بهذين الحرفين
 أيضا، وهما لَمْ وَلَمَّا.

أما (لَمْ) فهي أداة معناها النفي، وهي مختصة بنفى الماضى
 المنقطع، تقول : نَدِمَ زَيْدٌ وَلَمْ تَنْفَعَهُ النَّدَامَةُ، أَيْ مَانَفَعَتْهُ عَقِيبَ نَدَمِهِ،

(١) سورة الجاثية : ١٤.

(٢) حيث قال في «التسهيل» (٢٢٧) : «وقد يجزم مسبب عن صلة الذى تشبيها بجواب الشرط اهـ»

(٣) التكملة على شرح التسهيل [لوحة ٢٢٢ - ب].

(٤) المفتي ٢٢٥، والعينى ٤/٤٤٤، والهمع ٤/٣٠٩، والدرر ٢/٧١، والاشموني ٤/٤، واللسان (أذن)
 والرجز لمنظود بن مرثد، والرواية الأشهر فيه «تَيَّنَنُ» بكسر التاء وبالياء، وتوجيه هذه الرواية أن
 أصله (تَأْذَنُ) ثم كسر حرف المضارعة على لغة من يقول : تَعْلَمُ، بكسر التاء، فانقلبت الهمزة ياء،
 وهو انقلاب غير لازم إلا في التفاء همزتين نحو : إيمان وإيلاف، وحَمَّ المرأ وحَمَّها : أبو زوجها
 ومن كان من قبله من الرجال.

(٥) سورة إبراهيم عليه السلام : ٣١.

بخلاف (لَمَّا) فإنها لنفي الماضي غير المنقطع، تقول : نَدِمَ وَلَمَّا تَنَفَّعَهُ النَّدَامَةُ
إلى الآن، فـ(لَمْ) لنفي (فَعَلَ) و(لَمَّا) لنفي (قَد فَعَلَ).

فمقال الجزم بَلَمْ قَوْلِكَ : لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ. ومنه قوله تعالى : [هَلْ أَتَى عَلَى
الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَّذْكُورًا] (١). فهذا نفي للماضي المنقطع،
وكذلك قول عبدالله بن عبدالأعلى القرشي أنشده سيبويه (٢):

وَكُنْتَ إِذْ كُنْتَ إِلَهِي وَحَدِّكَ

لَمْ يَكْ شَيْءٌ يَا إِلَهِي قَسْبُكَ

فيصح أن يقال هنا : لَمْ يَكُنْ، ثُمَّ كَانَ، وكذلك قول الطِّرِمَّاح (٣):

لَمْ يَقُتْنَا بِالْوَيْتِ قَوْمٌ وَالضَّيْمِ

رَجَالٌ يَرْضَوْنَ بِالْإِغْمَاضِ

وَأَمَّا (لَمَّا) فمثالها : لَمَّا يَقُمْ زَيْدٌ. ومنه قوله تعالى : [أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ

تَتْرَكُوا وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ] (٤) الآية. أَيْ وَلَمْ يَعْلَمْ إِلَى الْآنَ، فلا يقال في مثل هذا: لَمْ
يَكُنْ ثُمَّ كَانَ، وقال تعالى : [كَلَّا لَمَّا يَقْضِ مَا أَمَرَهُ] (٥). وقال الشاعر (٦):

فَإِنْ كُنْتُ مَأْكُولًا فَكُنْ خَيْرَ أَكْلِ

وَأَلَّا فَأَدْرِكْنِي وَلَمَّا أَمَزُقِ

-
- (١) سورة الإنسان : ١.
(٢) الكتاب ٢/٢١٠، والمقتضب ٤/٢٤٧، والمتصف ٢/٢٢٢، وابن يعيش ٢/١١، والمغني ٢٧٩،
والعيني ٣/٢٩٧، والتصريح ٢/٣٦، والبهج ٤/٢٨١، والدرر ٢/٦٠.
(٣) ديوانه، ١٧٦ (ط ٢، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م) بيروت.
(٤) سورة التوبة : ١٦.
(٥) سورة عبس : ٢٢.
(٦) ابن الشجري ١/١٣٥، والمغني ٢٧٨، والأشعوني ٤/٥، والأصمعيات ٥٨، والشعر والشعراء
٣٦١، وبهذا البيت لقب الشاعر الممزق.

واعلم أن (لَمَّا) على ثلاثة أقسام : نافية، وهي الجازمة المذكورة هنا، واستثنائية بمعنى (إلا) وهي نحو قولك : عزمتُ عليكَ لَمَّا فَعَلْتَ. ومنه قوله تعالى : [وَأِنْ كُلُّ لَعْنًا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ] (١) و[إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَعْنًا عَلَيْهَا حَافِظٌ] (٢) على قراءة التشديد، وهي لابن عامر وعاصم وحمزة (٣). وحرفٌ وجوبٌ لوجوبٍ فيما مضى، نحو : لَمَّا قام زيدٌ قام عمرو.

والثانية والثالثة : لاحظُ للجزمِ فيهما، وكلامُ الناظم لا يقتضى اختصاصَ الجزمِ بالنافية دون غيرها، ففيه إيهام، إذ لم يبيّن ذلك، وكان حقه أن يبيّن.

والقسم الثاني من قسمي الجوازم ما يجزم فعلين، وهي إحدى عشرة أداة، وهي :

إِنْ، وَمَنْ، وَمَا، وَمَهْمَا، وَأَيُّ، وَمَتَى، وَأَيَّانَ، وَأَيْنَ، وَإِذْ مَا، وَحَيْثُمَا، وَأَنْتَى.

وهي قسمان : حروفٌ، وأسماءٌ، / وسينذكر ذلك.

فأما (إِنْ) المكسورة الخفيفة فتقول فيها : إِنْ يَقُمُ زيدٌ يَقُمُ عمرو. ومنه قوله تعالى : [يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَانًا] (٤). وقوله : [إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ] (٥).

وهي أمُّ الباب، ولذلك يجوز أن يليها الاسم في اللفظ في فصيح

(١) سورة يس : ٣٢.

(٢) سورة الطارق : ٤.

(٣) اقرأ باقي السبعة (لَمَّا) بالتخفيف. وانظر: السبعة ٦٧٨.

(٤) سورة الأنفال : ٢٩.

(٥) سورة النور : ٣٢.

الكلام^(١)، وإن كان على إضمار الفعل، فتقول : إن زيداً قامَ أكرمته، ولا يجوز ذلك في غيرها إلا في الشعر، نحو ما أنشده سيبويه^(٢):

صَفْدَةٌ نَابِتَةٌ فِي حَائِرٍ
أَيْنَمَا الرِّيحُ تَمِيلُهَا تَمِلُ
وأيضاً فما عداها إنما يعمل عملها لتضمن معناها.

وأما (مَنْ) فهي اسم لمن يعقل، ومثال الجزم بها قولك : مَنْ يُكْرِمُنِي أُكْرِمُهُ، قال تعالى : {وَمَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُ} ^(٣) وقال : {وَمَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا يُدْخِلْهُ} ^(٤) الآية، وأنشد سيبويه للأعشى ^(٥):

وَمَنْ يَغْتَرِبُ عَنْ قَوْمِهِ لَا يَزَلُ يَرَى
مَصَارِعَ مَظْلُومٍ مَجْرًا وَمَسْحَبًا
وَتُدْفَنُ مِنْهُ الصَّالِحَاتُ وَإِنْ يُسِيءُ
يَكُنْ مَا أَسَاءَ النَّارَ فِي رَأْسِ كَبْكَبَا

(١) (ت) وفي صحيح الكلام.

(٢) الكتاب ١١٢/٣، والمقتضب ٧٥/٢، وابن الشجري ٢٢٢/١، ٢٤٧، والإنصاف ٦١٨، وابن يعيش ١٠/٩، والخزانة ٤٧/٣، ٣٨/٩، والعيني ٢٣٤/٤، ٥٧١، والهمع ٢٢٥/٤ والدرر ٧٦/٢، والأشعوني.

والبيت لكعب بن جعيل، والصعدة : القناة. والحائر : القرارة من الأرض يستقر فيها السيل، فيتحير ماؤه، أي يستدير ولا يجري قدماً. يصف امرأة، وشبهها بهذه الصعدة، وجعلها في حائر لأن ذلك أنعم لها، وأشد لتثنيها إذا اختلفت الريح.

(٣) سورة التباين : ١١.

(٤) سورة الطلاق : ١١.

(٥) الكتاب ٩٢/٣، والمقتضب ٢٢/٢، وديوانه ٨٨، واللسان (كبيب) والمجر والمسحب : مصدران ميميان، أو اسما مكان من : الجر والسحي. وكبكب : اسم جبل بمكة. والمفنى : من اغتراب عن قومه وقع عليه ظلم كثير، فيحتمله لعدم ناحره، وأخفي الناس حسناته، وأظهروا سيئاته، حتى تكون كالنار في رأس الجبل شهرة وظهوراً.

وَأَنْشُدْ أَيْضًا لَزُهَيْرٍ^(١):

وَمَنْ لَا يُقَدِّمُ رِجْلَهُ مُطْمَئِنَّةً

فِيثْبُتْهَا فِي مُسْتَوَى الْأَرْضِ تَزَلِقِ

وَأَمَّا (مَا) فَهِيَ اسْمٌ مُبْتَهَمٌ يَقَعُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، وَمِثَالُ الْجَزْمِ بِهَا : مَا تَفْعَلُ أَفْعَلُ مِثْلَهُ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : { مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا وَمَا يُمْسِكُ فَلَا مُرْسِلَ لَهُ مِنْ بَعْدِهِ }^(٢). وَقَالَ تَعَالَى : { وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ }^(٣) { وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ }^(٤) الْآيَةَ. وَقَالَ حُسَّانُ^(٥):

مَا يَقْسِمُ اللَّهُ أَقْبَلَ غَيْرَ مُبْتَنِّسٍ

مِنْهُ وَأَقْعُدُ كَرِيمًا نَاعِمَ الْبَالِ

وَقَالَ الْكَمِيتُ^(٦):

وَمَا يَكُ فِي النَّاسِ مِنْ نَائِلٍ

جَزِيلٍ فَنَائِلُهُمْ أَجْزَلُ

وَأَمَّا (مَهْمَا) فَهِيَ بِمَعْنَى (مَا) وَكَذَلِكَ أَصْلُهَا عِنْدَ الْخَلِيلِ (مَا) ثُمَّ أُدْخِلَتْ عَلَيْهَا (مَا) فَاسْتَقْبَحُوا تَكَرُّارَ الْفِظِ، فَأَبْدَلُوا الْأَلْفَ الْأُولَى هَاءً^(٧).

(١) الْكِتَابُ ٨٩/٢، وَالْمَقْتَضِبُ ٢٢/٢، ٢٧، وَابِي فِي دِيْوَانِهِ.

وَيُقَالُ : زَلَقْتُ الْقَدَمَ زَلْفًا، إِذَا زَلَّتْ وَلَمْ تَثْبُتْ. يَقُولُ : مَنْ لَمْ يَقْدَمْ رِجْلَهُ مَثْبُتًا لَهَا فِي مَوْضِعٍ مُسْتَوٍ - زَلَقْتُ رِجْلَهُ. وَيَضْرِبُ مِثْلًا لِلرَّجْلِ لَمْ يَسْتَعِدْ لِلْأَمْرِ قَبْلَ مَحَارَلَتِهِ.

(٢) سُورَةُ فَاطِرٍ : ٢.

(٣) سُورَةُ الْبَقَرَةِ : ١٩٧.

(٤) سُورَةُ الْأَنْفَالِ : ٦٠.

(٥) دِيْوَانُهُ ٣٢٤/١.

(٦) لَمْ أَجِدْهُ فِي شِعْرِهِ لِلْمَطْبُوعِ (جَمْعُ الدُّكْتُورِ دَاوُدَ سَلُومَ).

(٧) الْكِتَابُ ٥٩/٢.

ومن الجزم بها قول الله تعالى : {وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِنَسْحَرَنَّ بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ} (١). وقال زهير (٢):

ومَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ

وَلَوْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تُعَلِّمُ

وأما (أى) فنحو قولك : أئى الناس يأتني أكرمه، وهى لتعميم أوصاف

الشيء. ومن الجزم بها ما أنشده سيبويه من قول ابن همّام السُّلُولى (٣):

لَمَّا تَمَكَّنَ دُنْيَاهُمْ أَطَاعَهُمْ

فِي أئى نَحْوِ يُمِيلُوا دِينَهُ يَمِيلُ

وقال ليبيد (٤):

فَأئى أَوَانٍ مَا تَجِئْنِي مَنِيَّتِي

بِقَصْدٍ مِنَ الْمَعْرُوفِ لَا أَتَعَجِبُ

وأما (متى) فمثالُ الجزم بها قولك : متى تُكْرِمُنِي أَكْرِمُكَ. قال الحطيئة

أنشده سيبويه (٥):

(١) سورة الأعراف : ١٢٢.

(٢) المغنى ٣٢٣، ٣٣٠ والهمع ٣١٩/٤، والدرر ٣٥/٢، ٧٤، والأشعوني ١٠/٤، ومعلقاته، والخليقة : الطبيعة التى يُخلق المرء بها.

(٣) الكتاب ٨٠/٣، والأشعوني ١٠/٤، واللسان (مكن) يصف رجلا اتصل بالسلطين، فأضاع دينه فى اتباع أمرهم ولزوم طاعتهم. وتمكن دنياهم : تمكن من دنياهم، فحذف حرف الجر، وأوصل الفعل بنفسه.

(٤) ديوانه : ٤، والقصد : المعتدل، ومعناه أن منيتى إذا لم تجئنى بما يطعنن نفسي فليست أرى ذلك عجيبا، فقد خبرت فعل المنية فيمن فقدتهم.

(٥) الكتاب ٨٦/٣، والمقتضب ٦٥/٢، وابن الشجري ٢٧٨/٢، وابن يعيش ٦٦/٢، ١٤٨/٤، ٤٥/٧، والعيني ٤٣٩/٤، وديوانه ٢٥

وتعشو : تأتيها ظلاما فى العشاء ترجو عنها خيرا، وخير نار : أى نار معدة للضيوف التى تطرق ليلا.

/ مَتَى تَأْتِيهِ تَعَشُّوْا إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ

تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مَوْقِدٍ

وأنشد أيضا قول الآخر^(١):

مَتَى تَأْتِنَا تُلَمِّمُ بِنَا فِي دِيَارِنَا

تَجِدُ حَطْبًا جَزْلًا وَنَارًا تَأْجُجَا

وأنشد أيضا لطرفة^(٢):

وَلَسْتُ بِحَلَالِ التَّلَاعِ مَخَافَةٌ

وَلَكِنْ مَتَى يَسْتَرْفِدِ القَوْمُ أُرْفِدُ

وَأَمَّا (أَيَّانَ) فَالسَّمَاعُ بِهَا قَلِيلٌ، وَلَكِنَّهُ جَائِزٌ^(٣) نَحْوُ: أَيَّانَ تَأْتِنِي أَتِكَ،

ومنه قوله الشاعر^(٤):

(١) الكتاب ٨٦/٣، والمقتضب ٦٦/١، والإنصاف ٥٨٣، وابن يعيش ٥٣/٧، ٢٠/١٠، والخزانة ٩٦/٩.

والهمع ٢٢١/٥، والدرر ١٦٦/٢، والأشعري ١٣١/٣

والبيت لعبيد الله بن الحر من قصيدة تجاوز ثلاثين بيتا، قالها وهو في حبس مصعب بن الزبير بالكوفة، وتلعم: من ألم الرجل بالقوم إلاما، إذا اتاهم فزل بهم.

والجزل: الغليظ. وتأججت النار: توقدت. أراد أنهم يوقدون الجزل من الحطب لتقوى نارهم، فينظر إليها الضيوف على بعد ويقصونها.

(٢) الكتاب ٧٨/٣، والخزانة ٦٦/٩، والمغني ٦٠٦، والعيني ٤٢٢/٤، ومعلقته.

والحلل: الكثير الحلول والنزول، والتلاع: جمع تلعة، وهي مجرى الماء من رحوس الجبال إلى بطون الأودية. ويسترفد القوم: يطلبون رفدي وعطائي.

يقول: لا أنزل التلاع تفاديا من الضيف الطارق، أو خوفا من استعانة قومي بي في حرب الأعداء، وإنما أحل الأماكن المشرفة التي تظهر للضيف، ومتى طلب القوم رفدي رقتهم، وإذا استعانوا بي في قتال الأعداء أعتتهم.

(٣) في (ت) «ولكنه غير جائز» وهو خطأ.

(٤) العيني ٤٢٣/٤، والأشعري ١٠/٤.

أَيَّانَ نُؤْمِنُكَ تَأْمَنُ غَيْرَنَا وَمَتَى

لَمْ تُدْرِكِ الْأَمْنَ مِنَّا لَمْ تَزَلْ حَازِرًا

وقد جعلها الفارسي في «التذكرة» من قبيل مالا يجازى به، نحو : كَيْفَ،
وَكَمْ، وما ذاك إلا لتدور السَّماع فيها.

وَأَمَّا (أَيْنَ) فمثال الجزم بها قولك : أَيْنَ تَجْلِسُ أَجْلِسُ. قال الله تعالى :

{أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ} (١). وقال ابن همام السلولي أنشده سيبويه (٢):

أَيْنَ تَضْرِبُ بِنَا الْعُدَاةَ تَجِدُنَا

نَصْرِفُ الْعَيْسَ نَحْوَهَا لِلتَّلَاقِي

وأنشد أيضا (٣):

صَغْدَةٌ نَابِتَةٌ فِي حَائِرٍ

أَيْنَمَا الرِّيحُ تُمِيلُهَا تَمِلُ

وَأَمَّا (إِذْ مَا) فهي (إِذْ) التي هي ظرفٌ لِمَا مَضَى، زِيدت عليها (مَا)

فصارت بمعنى (إِنْ) للمستقبل، نحو : إِذْ مَا تَقُمُ أُكْرِمُكَ.

ولا تكون شرطية دون (مَا) أصلا، والخلافُ في كونها حرفا أو ظرفا

سيأتي بعيد هذا إن شاء الله.

(١) سورة النساء : ٧٨.

(٢) الكتاب ٥٨/٣، والمقتضب ٤٨/٢، وابن يعيش ١٠٥/٤، ٤٥/٧، والأشموني ١٠/٤ والبيت لعبدالله
ابن همام السلولي.

والعداة : جمع عاد. والعيس : الإبل البيض، والمفرد أعيس وعيساء.

ومعناه : إن تضرب بنا العداة في موضع من الأرض تصرف العيش نحوهم للقائهم. ولم يرد أنهم
يلقون العدو على الإبل، لأنهم كانوا يرحلون على الإبل، فإذا لقوا العدو قاتلوا على الخيل.

(٣) سبق الاستشهاد به في الباب نفسه.

ومن الجزم بها في السَّماع ما أنشده سيبويه من قول ابن همام
السُّولي (١):

إِذْ مَا تَرَيْنِي الْيَوْمَ مُرْجِي ظَعِينَتِي
أَصْعَدُ سَيْرًا فِي الْبِلَادِ وَأَفْرِعُ
فَأِنِّي مِنْ قَوْمِ سِوَاكُمْ وَإِنَّمَا
رِجَالِي فَهَمُّ بِالْحِجَازِ وَأَشْجَعُ

وأما (حَيْثُمَا) فهي (حَيْثُ) لحقتها (ما) ولا تكون شرطية إلا مع (ما)
فلذلك أتى بها مع (ما) كما فعل في (إِذْ مَا) بخلاف سائر الأدوات، فإنها يكون
منها جوازم بما دونها، فتقول: أَيْنَ تَكُنْ أَكُنْ [وَأَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ] (٢)
وَمَتَى مَا يَأْتِيَنَّكَ، وَمَتَى تَأْتِيَنَّكَ، ونحو ذلك، فكلُّ مَا قَيْدُهُ النَّاظِمُ بِـ(مَا)
فلا يكون جازماً إلا بها.

ومن الجزم بها قولك: حَيْثُمَا تَجْلِسُ أَجْلِسُ، وأنشد ابن الناظم (٣):

حَيْثُمَا تَسْتَقِمُ يُقَدِّرُ لَكَ اللَّهُ

نَجَاحًا فِي غَابِرِ الْأَزْمَانِ

وَمِمَّا يُشْعَرُ بِالْجِزَاءِ فِيهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: {وَحَيْثُمَا كُنْتُمْ فَوَلَّوْا

(١) الكتاب ٥٧/٣، وابن الشجري ٢٤٥/٢، وابن يعيش ٢٧/٧، ٦/٩، والخزانة ٢٣/٩ ويروى «أزجى

مطيتى» يخاطب امرأة، والإجزاء: السوق، والظعينة: المرأة مادامت في الهودج، وأصعد:
أنحدر، وأفرع: أصعد وارتفع، وفهم وأشجع: قبيلتان.

(٢) سورة النساء: ٧٨.

(٣) شرح ابن الناظم ٦٩٥، والمفني ١٣٣، والعيني ٤٢٦/٤، والأشعراني ١١/٤ والغابر: الباقي، وهو
كذلك الماضي، لأنه من الأضداد، والأول هو المراد.

وَجُوهَكُمْ شَطْرَهُ^(١) فأتى بالفاء في الجواب.

وأما (أتى) فهي لتعميم الأحوال، وقد تآتى ظرفاً زماناً أو مكاناً.
ومثال الجزم بها قولك : أتى تفعل كذا أكرمك، ومنه قول لبيد أنشده
سبويه^(٢) :

فَأَصْبَحْتُ أَتَى تَأْتِيهَا تَبْتَسُّ بِهَا

كَلَامَ مَرْكَبِيَّهَا تَحْتَ رِجْلِكَ شَاجِرٌ

وهنا انتهى ما أتى به من / الأدوات الجازمة لفعلين. ودل ذلك على
أن (كَيْفَ، وَكَمْ) لا يكونان منها، وكذلك (إِذَا).

أما (كَيْفَ) فمذهبُ البصريين عدمُ الجزاءِ بها، وخالف في ذلك
الكوفيون، فجعلوها في الجزاءِ بها كمتى وأين، فيجوز عندهم أن تقول :
كَيْفَمَا تَكُنْ أَكُنْ، وَكَيْفَ تَفْعَلْ أَفْعَلْ^(٣).

وأما (كَمْ) فذكر غير قطرب أنه جائز أن تقول : كَمْ تَلْبَسُ أَلْبَسُ،
ونحوه، ومُعْتَمِدُهُم القياسُ على ظروف الزمان والمكان لملاقاتها إياها في
المعنى، إذ كان معنى (كَيْفَمَا تَكُنْ أَكُنْ) في أيِّ حالٍ تَكُنْ أَكُنْ، كما أن
معنى (أَيْنَ تَكُنْ أَكُنْ) في أيِّ مكانٍ تَكُنْ أَكُنْ، ومعنى (مَتَى تَقُمْ أَقُمْ) في

(١) سورة البقرة : ١٤٤.

(٢) الكتاب ٥٨/٣، والمقتضب ٤٨/٢، وابن عيش ١١٠/٤، ٤٥/٧، والخزانة ٩١/٧، ٤٥/١٠، وديوانه
٢٢٠.

وتبتس : يصيبك بؤس، ومركباها : ناحيتاها اللتان ترام منهما، وهما قاعدة الرجل وأخرته.
وشاجر : مشيتك، يخاطب ابن عمه قائلًا له : إنك ركبت أمر الاخلاص لك منه، فانت بمنزلة من
ركب ناقة صعبة، لا يقدر على النزول عنه، لأن رجليه قد اشتبكا بركائبيها، وكلا مركبيها لا يستقر
عليه، إن ركب على مركبها المقدم وهو الرجل، وجده صعبا، وإن ركب على مركبها المؤخر، وهو
الكفل، مال به وصرعه.

(٣) انظر في هذه المسألة : الإنصاف : ٦٤٣ (المسألة الواحدة والتسعون) ومغني اللبيب : ٢٠٥.

أَيُّ زَمَانٍ تَقُمُّ أَقْمُ.

وأيضاً فكل اسم من أسماء الاستفهام قد استعمل في هذا الباب، إلا (كَيْفَ، وَكَمْ) وهما قابلان، من حيثُ وقعا مستفهماً بهما، لاجتماع أدوات الشرط والاستفهام، في كون ما بعدهما غير مُوجِب، فإذا دخل جميعُ أسماء الاستفهام في الشرط سماعاً دونهما فالقياسُ سائغٌ فيهما، فيدخلان.

وهذا قياسٌ يَهْدِمُه السَّماع، إذ لم تفعل العربُ ذلك، ولم يوجد لها الجزمُ بِكَيْفَ، وإن كان الجزمُ بها في المعنى صحيحاً^(١)، إذ جائزُ أن تقول: كَيْفَ تَصْنَعُ أَصْنَعُ.

ومِمَّا يدل على ذلك قوله تعالى: {يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ}^(٢). وقوله: {فَيَبْسُطُهُ فِي السَّمَاءِ كَيْفَ يَشَاءُ}^(٣) إذ المعنى: كَيْفَ يَشَاءُ بَسَطَهُ بَسَطَهُ، وكَيْفَ يَشَاءُ أَنْ يُنْفِقَ أَنْفَقَ.

وإنما امتنع البصريون من الجزاء بهما لعدم السَّماع، لا لأجل القياس، إذ هو قابل للجزاء بهما.

قال الفارسي في «التذكرة» حين ذكر (كَيْفَ): ونظيرُ ذلك في أن لم يُجَازَ به (كَمْ، وَأَيَّانَ) قال: ولو جُوزِي بِكَيْفَ لكان جائزاً، والمعنى عليه، قال: وعلى ذلك يدل كلام سيبويه، وأشار بذلك إلى قول سيبويه^(٤): وسألتُ الخليلَ - رحمه الله - عن قوله: كَيْفَ تَصْنَعُ أَصْنَعُ، فقال: هي مُسْتَكْرَهَةٌ، وليست من حروف الجزاء، ومُخْرَجُهَا على الجزاء، لأن معناها: على أَيِّ حالٍ تَكُنُّ أَكُنُّ.

(١) (ت) «صحيحاً في المعنى».

(٢) سورة المائدة: ٦٤.

(٣) سورة الروم: ٤٨.

(٤) الكتاب ٦٠/٣.

وقد فرّق النحويون بين (كَيْفَ) وغيرها بأوجه، منها أن جوابها لا يكون إلا نكرة فتقول : كيف زيد؟ فيقال : سَقِيمٌ، ولاتقول : السقيم، لأنه سؤال عن الحال، والحال نكرة، بخلاف (مَتَى) وغيرها، فإن جوابها يكون معرفة ونكرة، فلما قصرت عن حال أخواتها لم يبلغ من قوتها أن تجرى في الجزاء مجراها.

ومنها أن (كَيْفَ) قصرت عن نظائرها أيضاً بأنها لا يخبر عنها، ولا يعود إليها ضمير، كما/ يكون ذلك في : مَنْ وَمَا، وَمَهْمَا، وَأَيُّ وهذا الوجه ضعيف، والمعتمد السماع.

وعلّل المنع في (كَمْ) بأنهم استغنوا عن الجزاء بها بالجزاء بـ(ما) لدخول معناها تحت معنى (ما) إذا قلت : ماتأكلُ أكلُ عدده^(١)، وما تلبسُ ألبسُ عدده، فتقع على المَعْدُودَاتِ وغيرها، لما فيها من الإبهام، كما استغنوا عن (وَدَرَ، وودَعَ) بتركَ. وباب «الاستغناء» كثير^(٢).

وقد علّل الفارسي أيضاً بهذا النحو في (كَيْفَ) وذكر غيره أنهم استغنوا عنها بأنّي، لأنها تأتي بمعناها.

وأما (إِذَا) فلا يجازى بها أيضاً في الكلام، كما أشعر به النظم، فلا يقال : إذا تقمُّ أقم، وإنما الوجهُ الرفعُ، إلا أن يضطر شاعر إلى الجزم فيجوز، لأن معنى الجزاء حاصل فيها، وأنها للمستقبل كـ(إن) ولأن وقتها غير معلوم، فأشبهت (إن) في جهالة الوقت، لأن الكون مع (إن) لا يدري كونه، فلا يدري وقت كونه.

(١) كلمة «عدده» ساقطة من الأصل، وأثبتها من (س، ت).

(٢) انظر : الخصائص ٢٦٦/١ (باب الاستغناء بالشئ عن الشئ).

ومما جاء مجزوماً بها ما أنشده سيبويه من قول قيس بن الخطيم^(١):

إِذَا قَصُرَتْ أَسْيَافُنَا كَانَ وَصْلُهَا

خُطَانَا إِلَى أَعْدَائِنَا فَنُضَارِبِ

فقوله : «فَنُضَارِبِ» دليلٌ على جزمٍ ما عطف عليه، وهو موضع «كان» وذلك

يدل على جزم موضع «قَصُرَتْ» وأنشد أيضا للفرزدق^(٢):

تَرْفَعُ لِي خِنْدِفٌ وَاللَّهُ يَرْفَعُ لِي

نَارًا إِذَا خَمَدَتْ نِيرَانُهُمْ تَقِيدِ

وأنشد أيضا لبعض بني سلول^(٣):

إِذَا لَمْ تَزَلْ فِي كُلِّ دَارٍ عَرَفْتَهَا

لَهَا وَآكِفٌ مِنْ دَمْعِ عَيْنَيْكَ تَسْجُمُ

قال سيبويه^(٤): فهذا اضطرار، وهو في الكلام خطأ، ولكن الجيد قول

(١) الكتاب ٦١/٣، والمقتضب ٥٧/٢، وابن الشجري ٢٣٣/١، وابن يعيش ٩٧/٤، ٧٤/٧، والخزانة ٢٥/٧، وديوانه ٤١

ومعناه أن سيوفنا إذا قصرت في لقاء الأعداء عن الوصول إليهم وصلناها بخطانا نحوهم، وإقدامنا عليهم، حتى تنالهم سيوفنا.

(٢) الكتاب ٦٢/٣، وابن الشجري ٢٣٣/١، وابن يعيش ٤٧/٧، والخزانة ٢٢/٧، وملحقات ديوانه ٢١٦

وخندف : قبيلة، يقول : إذا قعدت بغير قبيلته فإن قبيلتي خندف ترفع لي من الشرف ما هو كالنار الموقدة.

(٣) الكتاب ٦٢/٣، والشتمري ٤٣٤/١، وابن السيرافي ٥٣١

والواكف : السائل القاطر، وتسجم : تحبب. ويروى «تسجم» بالياء، و«يسكب» بالباء، وعلى هذه الرواية يكون من قصيدة بانة لجرير.

(٤) الكتاب ٦٢/٣.

كَعَبُ بْنُ زُهَيْرٍ (١):

وَإِذَا عَاتَشَاءُ تَبِعَتْ مِنْهَا
مَغْرِبَ الشَّمْسِ نَاشِطًا مَذْعُورًا
وَأُنشِدُ أَيْضًا فِي الرَّقْعِ لَدَى الرُّمَّةِ (٢):
تُصْنَعِي إِذَا شَدَّهَا بِالرَّحْلِ جَانِحَةً
حَتَّى إِذَا مَا اسْتَوَى فِي غَرَزِهَا تَثِبُ

وإنما كان الوجه الرفيع، لأن (إذا) إنما تكون لما كان من المستقبل معلوم الوقوع، بخلاف (إن) فإنها إنما تكون لما يجهل وقوعه، ولذلك يجوز أن تقول: آتتك إذا احمر البسرة، أو إذا غربت الشمس، ولا يصلح أن تقول: آتتك إن احمر البسرة، أو إن غربت الشمس، ففارقت (إن) بذلك، فلم تجر مجراها، لكنها من حيث الاستقبال والمشاركة لها، فاعتُبر ذلك في الضرورة.

ثم قال الناظم - رحمه الله - (وحرف إذ ما كان) إلى آخره،
يعنى أن هذه الأدوات التي تجزم فعلين على قسمين: أسماء، وحروف.

-
- (١) الكتاب ٦٢/٣، وابن يعيش ١٣٤/٨، وديوانه ١٦١
والناشط: الثور يخرج من بلد إلى بلد، وهذا أو حسن له وأذعر، وصف ناقته بالنشاط والسرعة
بعد سير النهار كله، وشعبها في انبعاثها وسرعتها بثور قد نعر من صائد أو سبع.
- (٢) الكتاب ٦٠/٣، وابن يعيش ٩٧/٤، ٤٧/٧، واللسان (صفا) وديوانه ٩ ويقال: أصغت الناقة، إذا
أمالت رأسها إلى الرجل، كأنها تستمع شيئاً حين يشد عليها الرجل.
وجانحة: مائلة، والغرز للرجل كالركاب للسرورج. يصف ناقة بأنها تسكن حين يشد عليها الرجل،
فإذا استوى راكبها عليها سارت بسرعة.

٧/ فإما الحروف قَبْلَ وَإِذَا مَا. أما/ كَوْنُ (إِنْ) حرفاً فمعلوم، ولا خلاف في ذلك، وأما كون (إِذَا مَا) حرفاً فهو موضع الإشكال، ولذلك اعتمد التعريف بذلك فيها، فقال: (وَحَرْفٌ إِذَا مَا) فقدم الخبرَ تنبيهاً على الاعتناء بكونها حرفاً لا اسماً، أو أتى بها نكرةً مبتدأً بها، والخبرُ ما بعدها، إشعاراً بالحصر في المعنى، أي إنّما هي حرفٌ لا اسم، وشبَّهها بـ (إِنْ) التي هي شهيرة في الحرفية، ونَبَّه بهذا الحصر على الخلاف الواقع في (إِنَّمَا).

فمذهب سيبويه أنها حرف^(١)، كما ذهب إليه الناظم، وكان أصلها (إِذَا) التي هي ظرف زمانٍ لِمَا مَضَى، فَضُمَّتْ إليها (مَا) وصيرتا حرفاً واحداً يدل على الاستقبال، وصار التركيب ناقلاً لها.

عن حُكْمِ أصلها، كما كان التركيب في (إِنَّمَا) و (قَلَّمَا) ونحوهما ناقلاً لها^(٢). عن الحكم الأول. ولو كانت باقية على أصلها لكانت ظرفاً لما مَضَى، ولم يصح إن تقع للجزاء.

وأيضاً فلا دليل يدل على بقاء الاسمية ومعناها كمعنى (إِنْ) فالحملُ على ما ظهر أولي، وهو أصلٌ مُبَيَّنٌ في الأصول، ولا نُكْرَ في أن تكون الكلمة قبل التركيب من قبيل، ثم تنتقل بالتركيب إلى قبيل آخر، كما في (قَلَّمَا) ونحوه، وعلى ما ذهب إليه الإمام^(٣) جمهور النحويين.

(١) انظر: الكتاب ٥٦/٣، ٥٧.

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ت).

(٣) يعني سيبويه رحمه الله.

ونُقل عن المبرد وابن السراج والفارسي القول بأسميتها كما كانت في الأصل، وأنها بمعنى : أى حين، أو بمعنى : أى مكان. ورد عليهم ابن خروف وغيره بالاستقبال وبقوله (١) :

* إِذْ مَا تَرَيْنِي الْيَوْمَ مَزْجِي ظَعِينَتِي *

والمراد، لا محالة : إما تَرَيْنِي، فدخل «اليوم» يفسد معنى : أى حين، بلا بد، وقد استدل لمذهبه بأن نقل (إذ) مع (ما) للاستقبال لا يخرجها عن وضعها، فإنها قد تأتي للاستقبال، حكى ذلك عن أبي عبيدة، واستدلوا على ذلك بقوله (٢) :

يَجْزِيهِ رَبُّ الْعَالَمِينَ إِذْ جَزَى

جَنَاتِ عَدْنٍ فِي الْعَالِي الْعُلَى

وأيضاً فلو كان التركيب مع (ما) مخرجاً عن الاسمية إلى الحرفية لكان مخرجاً لـ (حيثما) عن الاسمية، وذلك غير صحيح بالاتفاق، فإنها عند الجميع اسمٌ لا حرف، فكذلك ينبغي أن تكون (إذ ما).

وأجيب عن الأول بأن استعمال (إذ) في الاستقبال غير معروف، وما احتج به لاحجة فيه، لاحتمال حملها على المضى.

وعن الثاني بالفرق بين (إذ ما) و (حيثما) أن (حيثما) لم تزل عما كانت عليه قبل من الدلالة على المكان، بخلاف (إذ ما) فإنها كانت قبل دخول (ما)

(١) هو عبدالله بن همام السلولي، وقد تقدم الاستشهاد به، عجزه :

* أَصْعَدُ سَيْرًا فِي الْبِلَادِ وَأَفْرِغُ *

(٢) هو أبو النجم، واستشهد به ابن الشجري في أماليه ٤٥/١، ١٠٢، ورواية الأول فيه : وثم جزاه الله عنا إذ جزى، والعللى : جمع علية - بكسر العين وضمها مع تشديد اللام - وهي الغرفة.

١٨ عليها اسمَ زمانٍ ماضٍ، فلما دخلت / (ما) عليها صَيَّرتها تدل على غير
ما كانت تدل عليه، وهو مستقبل، ولم تَظْهر فيها أَمارةً اسميةً، فلذلك
ادْعَى فِي (حَيْثُما) البقاءُ على ما كانت عليه، بخلاف (إِذْ ما) وهذا واضح.
وأما الأسماءُ فما عدا ما ذكر، وذلك قوله : «وباقِي الأَدواتِ أَسْماءُ»
أى باقى الأدوات الجازمة لفعلين أسماءٌ لأحروف، وإن كانت مع ذلك تدل
على معنى (إن) لكن أمارات الأسماء موجودة.

والباقي المذكور تسعُ أدوات، كلها قد تَضْمَنُ معنى (إن) وبذلك
عَمَلتْ عملها، وهى على خمسة أضرب : اسمٌ مَحْضٌ، واسمٌ يُشْبِهُ
الظرف، وظرفُ زمان، وظرفُ مكان، وجارٌ على حُكْمِ ما صاحبه.
فالأول : ثلاثُ أدوات، وهى : مَنْ، وما، ومَهْمَا.

والثانى : (أنى) إذ هى فى معنى (كَيْفَ) وقد تُستعمل ظرفاً كقوله :
(أنى لكِ هذا) ^(١). أى مِنْ أَيْنَ لكِ هذا؟ ويلحقُ بها (كَيْفَ) عند مَنْ أَلحقها.
والثالث : (متى) و (أَيَّانَ) ويلحقُ بها (إِذَا) فى الشعر.
والرابع : (حَيْثُما) و (أَيْنَ).

والخامس : (أى) فهى بحسب ما تضاف إليه، إن أُضيف إلى اسم
مَحْضٌ فهى اسم، أو إلى ظرف فهى كذلك، نحو قولك : أَيُّهُمْ تُكْرِمُهُ
يُكْرِمُكَ، وأى مكانٍ تَجْلِسُ أَجْلِسُ فيه، وأى يومٍ تَسِيرُ أُسِرُ مَعَكَ.
وفى قوله : «وباقِي الأَدواتِ أَسْماءُ» إشعارٌ بانْحِتَامِ اسمية (مَهْمَا)
عنده، وهو كذلك عند النحويين، لثبوت اسميتها بإعادة الضمير عليها فى

(١) سورة آل عمران : ٢٧.

نحو قوله تعالى : [وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ]^(١) الآية، إلا أبا زيد السُّهَيْلِيُّ^(٢)، فإنه زعم أنها تكون اسماً في الموضع الذي يعود عليها فيه ضمير كما في الآية، وتكون حرفاً في الموضع الذي لا يعود عليها فيه ضمير، كقول زُهَيْرِ بْنِ أَبِي سَلْمَى^(٣) :

وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ

وَلَوْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تَعْلَمُ

قال : هي هنا حرف، لأنها لا موضع لها من الإعراب، فهي بمنزلة (إن) قال : وإنما كانت كذلك لأنها مركبة من (مَا) الشرطية و (ما) الزائدة، فإذا غلب عليها حكم الحرف الزائد كانت حرفاً، وإذا غلب عليها حكم (مَا) الشرطية صارت اسماً، ثم فرَّق في الدعوى بينها وبين (حيثما) و (كيفما).

وردَّ عليه الشلوبيين بأنه بنى في البيت على أنها ليس لها فيه موضع من الإعراب، وإنما ذلك إذا كان «مِنْ خَلِيقَةٍ» فاعل «كان» إن كانت تامة، أو اسمها إن كانت ناقصة، و «مِنْ» زائدة، و «عِنْدَ امْرِئٍ» خبر الناقصة، أو متعلق بها إن كانت تامة، وهذا لضرورة تدعو إليه إذا ثبتت اسميتها، ويمكن أن يكون/ لها في البيت موضع من الإعراب، بتقدير كَوْنٍ مرفوع ١٩

(١) سورة الاعراف : ١٢٢.

(٢) هو أبو زيد وأبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي الأندلسي المالقي الحافظ، كان عالماً بالعربية واللغة والقراءات، جامعاً بين الرواية والدراية، عالماً بالتفسير وصناعة الحديث، واسع المعرفة عزيز العلم، وصنف : الروض الأنف في شرح السيرة، وشرح الجمل، والتعريف والإعلام بما جاء في القرآن من الأسماء والأعلام، وغير ذلك (ت ٥٨١هـ).

(٣) المغنى ٣٢٣، ٣٢٠، والهمع ٢١٦/٤، ٣١٩، والدرر ٣٥/٢، ٧٤، والأشمونى ١٠/٤، ومعلقته.

والخليقة : الطبيعة التي خلق الله الإنسان عليها. وخالها : طنّها.

(كان) ضميراً عائداً على «مَهْمَا» وأنته حملاً على المعنى، و«مِنْ خَلِيقَةٍ» تفسيرٌ معنى «مَهْمَا» وهذا صحيح. وما ذكره من التوحيد إنما يصح مع موافقة السَّماع، وهو لم يُوافقه فلا يُلْتَفَت إليه.

وقوله: «وَحَرْفٌ إِذْ مَا» مبتدأ وخبر، والخبر مقدم، والأصل: وَإِذْ مَا حَرْفٌ، ولكنه قَدَّمَهُ لما ذكر من التَّنْكِيت على مذهب المخالف، ويجوز أن تكون «حَرْفٌ» مبتدأ خبره ما بعده، وأبتدأ بالنكرة لما فيها من معنى الحَصْر المقصود، كقولهم: «شَرُّ أَهْرٍ ذَا نَابٍ»^(١) أى: ما أَهْرُهُ إِلا شَرٌّ، فكذلك المعنى هنا.

فِعْلَيْنِ يَقْتَضِيَنِ شَرْطُ قُدْمَا

يَتْلُو الْجَزَاءَ وَجَوَابًا وَسِمَا

ذكر في هذين الشُّطْرَيْنِ أولاً أن هذه الأدوات المذكورة تَطْلُبُ فعلين اثنين فالضمير في قوله: «يَقْتَضِيَنِ» عائد على أدوات، والاقْتِضَاءُ هنا بمعنى الطَّلَبِ، أى يَطْلُبُْنِ فعلين، والفعالان المطلوبان هما: فعلُ الشَّرْطِ، ولا بُدُّ من كونه مجزوماً في اللفظ إن كان مضارعاً، أو في الموضع إن كان ماضياً، لأنهنَّ من الأدوات الجوازم، وفعلُ الجوابِ، ولا بُدُّ أيضاً من الجزم فيه، أو في موضعه.

وفى قوله: «فِعْلَيْنِ يَقْتَضِيَنِ» إشعارٌ بأن الأدوات المذكورة هي العاملة الجزم في الفعلين معاً، لأنه وَضَعَهَا جوازمَ، ثم ذكر محلَّ الجزم الذى تَطْلُبُهُ، فذكر فِعْلَيْنِ، فدَلَّ على أن الجزم فيهما معاً بالأداة الداخلة على جملة الشَّرْطِ، وهذا الذى ذهب إليه الناظم هو أحد المذاهب الأربعة فى المسألة.

(١) من أمثلة سيبويه فى الكتاب ٣٢٩/١، وهو مع ذلك مثل سائر، يضرب فيما يستدل به على الشر، كأنهم سبوا هرب كلب فى وقت لا يهر فى مثله إلا السوء، فقالوا ذلك أى إن الكلب إنما عمله على الهرب شر. وانظر: مستقصى الأمثال ١٣٠/٢.

فمن النحويين مَنْ ذهب إلى جُزْمهما بالأداة وحدها كما تقدم.

ومنهم مَنْ ذهب إلى أن الفعل الأول مجزوم بها، والثاني : مجزوم

بفعل الشرط، فليس على هذا المذهب بجازمة إلا فعلاً واحداً .

ومنهم من ذهب إلى أن الأداة هي الجازمة للأول وحده، وأما الثاني

فمجزومٌ بالأداة وما عَمِلت فيه، وهو فعل الشرط. وعليه حُمِل قولُ

الخليل^(١) : إِنَّكَ إِذَا قَلْتَ : إِنْ تَأْتَيْتَنِي أَتِكَ، فَ (أَتِكَ) انجزمت بـ (إِنْ تَأْتَيْتَنِي)

وقد يظهر من كلام سيبويه في قوله : وَيَنْجُزُ الْجَوَابُ بِمَا قَبْلَهُ^(٢).

وذهب الكوفيون إلى أن جزم فعل الجواب على الجوار، لمجاورته

المجزوم، وهو فعلُ الشرط.

والأصح من هذه المذاهب مذهبُ الناظم، وقد أشعر في كلامه بالعلّة

التي لأجلها ذهب إلى ما ذهب إليه، وذلك أن العمل أصله الطلب، فكل

عامل / إنما يثبت له العمل إذا ثبت طلبه له، وإذا كان يطلب أكثر من

عامل واحد فلا بد من أن يقتضى جميع ما يطلبه، كالفعل اللازم،

والمتعدى إلى واحد، أو إلى اثنين، أو ثلاثة. وبهذا احتجوا في القول بعمل

المبتدأ في الخبر، وليس بفعلٍ ولا مشتقٍ من فعل، وهو ظاهر.

لكن شرط العمل بعد ثبوت الطلب أمران :

أحدهما : الاختصاص وهو في الحقيقة، المحقق للطلب.

والثاني : أن لا يصير مع مطلوبه كالشيء الواحد، فالعلة هي

الطلب، وهو المناسب للعمل وما عدا ذلك شرط.

(١) الكتاب ٦٢/٣.

(٢) المرجع السابق ٦٢/٣.

وهذه المسألة موضعُ بيانها الأصولُ، وقد ذكرها النحويون، وإليها الإشارةُ بقول الناظم : «فِعْلَيْنِ يَقْتَضِيَنِ» فأتى بعلة العمل، ليشعر أن الأداة هي الطالبة للفعلين، وإذا كان كذلك، وحصل شرطاً للعمل، وهما الاختصاص، والأيصير الطالب كجزء من المطلوب - ثبت له العمل بلا شك، وثبت أن الفعل ليس بعامل في الفعل، لأن الفعل غير طالب للفعل.

فإن قيل : إنه طلبه لما كان شرطاً - فيقال : فالشرط هو الطالب لا الفعل، وكذلك يقال في قول الخليل^(١) : إن الجملة، من الأداة والفعل، هي العاملة، لأن الفعل دخيل في الطلب، والأداة هي الطالبة.

وأما مذهب الكوفيون فضعيف جداً، فلا معنى للاشتغال برده.

وقد خالف الناظم هنا مذهبه في «التسهيل» إذ جعل الفعل الأول هو الجازم للثاني^(٢)، ومذهبه هنا أسد.

واعترض هذا المذهب بأوجه، منها أن الأدوات لا تقتضي الفعلين معاً، وإنما تقتضي الفعل الأول، والفعل الأول هو الذي يقتضي الثاني، فينبغي أن يكون هو العامل. وقد تقدمت الإشارة إلى الجواب عنه.

أيضاً، فالجزم في الفعل نظير الجر في الاسم، وليس في الحروف الجارة ما يعمل جرّين دون إتباع، فوجب أن يكون عامل الجزم كذلك، تسوية بين النظيرين. وهذا الاعتراض ساقط مع أصل العمل، وهو الطلب.

وأيضاً، فقالوا : لا يوجد عامل يعمل في معمولين عملاً متفقاً. قيل : إنما

(١) انظر : الكتاب ٦٢/٣، وقد سبق نصه.

(٢) حيث يقول في «التسهيل» (٢٢٧) : «رجزم الجواب بفعل الشرط، لا بالأداة وحدها، ولا بهما، ولا على الجوار، خلافاً لزاعمي ذلك».

يَعْمَلُ عَمَلًا مُخْتَلِفًا. وَهَذَا لَا يَلْزَمُ (لأنه) ^(١) إِذَا قَامَ الدَّلِيلُ، فَلَا يَلْزَمُ إِجَارُ
النَّظِيرِ. وَقَدْ بَسَطَ هَذَا الْمَعْنَى ابْنُ جِنِّي فِي «الْخَصَائِصِ» ^(٢).

وَقَدْ اعْتَرَضُوا بِغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا لَا يَثْبُتُ مَعَ تِلْكَ الْقَاعِدَةِ.

وَالْغَالِبُ فِي هَذَا النَّظْمِ إِنَّهُ إِذَا خَالَفَ/ فِيهِ «التَّسْهِيلُ» فَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ
هُوَ الْأَصَحُّ، وَالْأَجْرَى عَلَى الْقَوَاعِدِ. وَقَدْ مَضَى مِنْ ذَلِكَ أَشْيَاءٌ.

ثُمَّ قَالَ : «شَرْطٌ قُدِّمًا يَتْلُو الْجَزَاءُ» «شَرْطٌ» هُنَا مَبْتَدَأٌ، «وَقُدِّمٌ»
خَبْرُهُ، وَهِيَ جُمْلَةٌ مُسْتَأْنَفَةٌ لِاتِّعْلُقِهَا مِنْ حَيْثُ اللَّفْظُ بَعْدَ تَقْدِيمِ، إِلَّا إِنْ قُدِّرَ
حَذْفُ الْعَاطِفِ. وَكَذَا قَوْلُهُ: (يَتْلُو الْجَزَاءُ).

وَأَرَادَ بِهَذَا الْكَلَامِ أَنَّ جُمْلَةَ الشَّرْطِ لَهَا صَدْرُ الْكَلَامِ، فَلَا يَجُوزُ إِلَّا
أَنْ تَأْتِيَ بِهَا أَوْلَى، ثُمَّ تَأْتِيَ بِالْجَوَابِ، فَتَقُولُ : إِنْ تَكْرَمَنِي أُكْرِمَكَ، وَ«إِنْ
تُكْرَمَنِي» هِيَ جُمْلَةُ الشَّرْطِ، «وَأُكْرِمَكَ» هُوَ الْجَزَاءُ.

فَإِنْ قُلْتَ : أُكْرِمَكَ إِنْ تَكْرَمَنِي، كَانَ ذَلِكَ مَمْتَنِعًا عِنْدَ النَّازِمِ، وَكَذَلِكَ
إِذَا قُلْتَ : أَنَا مُكْرِمَكَ إِنْ أُكْرَمْتَنِي.

وَلَكُونِ الشَّرْطِ لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ لَمْ يَجُزْ تَقْدِيمُ مَعْمُولٍ مَعْمُولِهِ عَلَيْهِ،
فَلَا يُقَالُ : مَتَاعَكَ إِنْ أَخَذْتَ أُعْطِكَ، وَلَا يَجُوزُ النَّصْبُ فِي الْأِسْمِ الْمَبْتَدَأِ
قَبْلَهُ عَلَى إِضْمَارِ الْفِعْلِ مِنْ «بَابِ الْأَشْتِغَالِ» نَحْوُ : زَيْدٌ إِنْ تَكْرَمَهُ يُكْرِمَكَ،
وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ فِي «بَابِ الْأَشْتِغَالِ».

فَعَلَى هَذَا إِذَا وَجِدَ مَا هُوَ جَوَابٌ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى قَدْ تَقَدَّمَ عَلَى
الشَّرْطِ فَلَيْسَ بِهِ، وَإِنَّمَا هُوَ دَلِيلٌ عَلَيْهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : {قَدْ افْتَرَيْنَا عَلَى اللَّهِ

(١) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (س، ت).

(٢) انظر : «باب في عدم النظير» ١/١٩٧.

كَذِبًا إِنَّ عُدَّتَا فِي مِلَّتِكُمْ^(١). وقوله : {أَنْزِلْنَا لَنَا أَجْرًا إِنْ كُنَّا نَحْنُ الْغَالِبِينَ}^(٢).
ونحو ذلك.

وخالف في هذا الكوفيون والمبرد وأبو زيد الأنصاري، فجعلوا الجواب
جائزاً للتقدم، وزعموا أن ما تقدم على الشرط فهو الجواب حقيقته، وقد احتج أبو
زيد على صحة ما ذهب إليه بمجى الجواب قبل الشرط مقروناً بالفاء في نحو
قول الشاعر، وهو قيس بن مسعود^(٣) :

فَلَمْ أَرْقِهْ إِنْ يَنْجُ مِنْهَا وَإِنْ يَمُنْ

فَطَعْنَهُ لَاغْرُؤًا بِمُفْمِرٍ

وعلى هذا أيضاً حمل قول عمران بن حطان^(٤) :

فَتُمْسِي صَرِيحًا مَا تَقُومُ لِحَاجَةٍ

وَلَا تَسْمَعُ الدَّائِي وَيُسْمِعُكَ مَنْ دَعَا

قال : أراد : وَمَنْ دَعَا يُسْمِعُكَ.

ورد هذا المذهب بأن حرف الشرط دال على معنى في الشرط والجزاء،
وهو الملازمة بينهما، فوجب تقديمه عليهما، كما يجب تقديم سائر حروف المعاني
على ما فيه معناها.

(١) سورة الأعراف : ٨٩.

(٢) سورة الشعراء : ٤١.

(٣) النوادر ٧٠، والخصائص ٢/٢٨٨، والإنصاف ٦٢٦، واللسان (خمس) والبيت لزهير بن مسعود،
كما في المصادر السابقة، والغس : الرجل الضعيف النيم

والمغمى : الجاهل الذي لم يجرب الأمور، والضعير لفرقة : «أرقه» عاند على الحليس بن وهب،
وكان زهير طعنه في غارة على قومه.

(٤) البيت لعيس في النوادر، واستشهد به ابن يعيش في ٧/٩، ٢٤.

وأما البيت الأول فلا حُجَّة فيه، لاحتمال كون الفاء لعطف ما بعدها على شئٍ تقدَّم قبلها، وإلا فكلُّ ما جاء في كلام العرب، ممَّا ظاهره تقدم الجواب، لم يأتِ بالفاء إلا أن تكون عاطفة، ولا بُدُّ في الجواب من الفاء إذا كان مثل قوله : [قَدِ افْتَرَيْنَا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا] (١) الآية.

وأما البيت/ الثاني : فعلى تسكين العين تخفيفاً، كما سَكَنْتِ القاف ٢٢ في قوله : [وَيَنْتَقِه] في قراءة حفص (٢)، والصحيح ما ذهب إليه الجمهور.

وقوله : [يَنْتَلُو الْجَزَاءُ] أي الْجَزَاءُ يَنْتَلُو الشَّرْطَ، وأراد بالشرط على هذا التفسير جملة الشرط، لأداة الشرط وحدها، ويحتَمَل هذا الكلام تفسير اثنان، وهو أن يكون الشرط في كلامه يُراد به الأداة، ويعنى أن أدوات الشرط لها صدر الكلام، فلا يجوز أن يتقدم عليها معمولها وهو فعل الشرط، ولا معمول معمولها ويكون ذلك مفيداً أمرين :

أحدهما : أن يكون تَنْكِيتاً على مذهب الكسائي القائل بجواز تقديم : طَعَامَكَ إِنْ أَكَلُ أَكْرَمَكَ، وتَنْكِيتاً على الكسائي والفراء في جواز تقديم ما انتَّصَب بالجزاء، نحو : زِيداً إِنْ يَقُمْ تَضْرِبُ. ودليلهم على ذلك أنَّ الجِزَاءَ حَقُّهُ التَّقْدِيمُ عَلَى (إِنْ) كَقَوْلِكَ : أَضْرِبُ إِنْ تَضْرِبُ، وكان حقه الرِّفْعُ، لكنه لما تَأَخَّرَ انْجَزَمَ بِالْجَوَارِ، ودليل ذلك قوله أنشده سيبويه (٣) :

(١) سورة الاعراف : ٨٩.

(٢) سورة النور : ٥٢، وانظر : السبعة لابن مجاهد ٤٥٧، ٤٥٨.

(٣) الكتاب ٦٧/٢، والمقتضب ٧٢/٢، وابن الشجري ٨٤/١، وابن يعيش ١٥٨/٨، والخزانة ٢٠/٨،

والهبع ٢٥٠/١، ٢٣١/٤، والعيني ٤٣/٤، والتصريح ٢٤٩/٢ والأشموني ١٨/٤.

والبيت لجرير بن عبد الله البجلي، أو لعمر بن خثارم البجلي. وكان جرير البجلي تنافر هو وخالد بن أوطاة الكلبى إلى الأقرع بن حابس التميمي، وكان عالم العرب في زمان، فقال جرير هذا عند المنافرة.

يَا أَقْرَعَ بْنَ حَابِسٍ يَا أَقْرَعَ

إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعُ أَخُوكَ تُصْرَعُ

فالتقدير : تُصْرَعُ إِنْ يُصْرَعُ أَخُوكَ، وغير ذلك من الأبيات المرفوع فيها الفعل، وإذا ثبت له الصُّدْرِيَّةُ والشَّبَّةُ بأدوات الاستفهام التي لها الصُّدْرُ، لكون كل واحد منهما يقتضى إبهام وقوع الفعل، ولذلك كان عندهم كلُّ ما يُستفهم به يصح فيه أن يكون شرطاً.

وأما أن أصل الجواب التقديم فليس كذلك، بل الأمر بالعكس، لأن الشرط سببٌ فى الجزاء، والسببُ رُتِبَتْهُ التقديم على المسبب، وإذا كان كذلك فمعموله أولى بالتأخير.

وأما الأبيات فسيأتى توجيهها إن شاء الله تعالى.

والأمر الثانى : أن يكون مُبَيَّنًا أن اسم الشرط إذا كان معمولاً لفعله فإنه لا يجوز أن يتقدم الفعل على الاسم، وإن كان معمولاً، وحقَّ المعمول التأخير عن عامله فى الرُّتْبَةِ، كما تقرّر فى الكتب المُبسَّوطة، فلا يجوز أن تقول فى نحو (أى رجلٍ تُكْرِمُ يَكْرِمُكَ) : تُكْرِمُ أى رجلٍ يَكْرِمُكَ، لأن قاعدة تأخير المعمول فيه غير معتبرة، لمكان تضمّن معنى (إن) التى لها صدر الكلام، فلزم تقديم المعمول لأجل ذلك، قال تعالى : أَيَّامًا نَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى [١] وقال ابن همام (٢) :

* فى أى نحوٍ يميلوا دينه يميل *

(١) سورة الإسراء : ١١٠ .

(٢) سبق الاستشهاد به، وصدره :

• لما تمكّن تمكّن أطاعهم •

وقال الآخر^(١) :

* مَتَى تَأْتِيهِ تَعُشُّوْا إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ *

٢٣ / فـ «مَتَى» معمول لـ «تَأْتِيهِ» وقد تقدم عليه. ومثل ذلك كثير، فكان الناظم خاف أن يتوهم جواز التقديم في مثل هذا اعتباراً بالأصل، فنبه على جواز التقديم، فكأنه يقول : أداة الشرط لا يتقدم عليها شيء من المعمولات ولا من العوامل.

فإن قيل كيف لك بمنع التقديم وأنت تقول : زيدا رأيتُهُ تَضْرِبُ، وزيدا متى رأيتُهُ تُكْرِمُ، وما أشبه ذلك، فتقدم معمول «تَضْرِبُ» وهو جواب الشرط، ولا يضر كونه مرفوعاً، فإن الرفع هنا سائغ، لكان ماضي فعل الشرط، كما سيأتي إن شاء الله تعالى. فيظهر أن هذا عين ما رددت على الكسائي، وهو جائز عند سيبويه والبصريين نصاً عليه سيبويه في أبواب «الاشتغال» وقبله الجمهور، وإذا كان كذلك انهدم ما بنيته في هذا التفسير الأول.

فالجواب أن هذه مغلطة، لأن سيبويه إنما أجاز ذلك حيث جعل قولك: «تَضْرِبُ» في : زيدا إن رأيتُهُ تَضْرِبُ، دليلاً على الجواب، أصله التقديم، لا أنه الجواب بعينه، ولذلك إنما أجازته حيث يكون فعل الجواب مرفوعاً. وأما إذا كان مجزوماً فهو عنده ممنوع، نصاً على هذا أيضاً، واعتل للمنع بأنه جواب، فلا يتقدم ما في حيزه على الشرط، فالفعل المرفوع دليل على الجواب، فجاز تقديم معموله، لأن جملة الشرط صارت

(١) هو الحطينة، وسبق الاستشهاد به، وعجزه :

«تجدد خير نار عندنا خير موقد»

إذ ذاك كجملة الاعتراض، وهذا صحيح.

فإذا لم يتقدّم معمولُ الجواب على الشرط فيما أجازهُ سيبويه أصلاً.

وإذا تقرّر أن مراد الناظم بقوله: «شَرَطُ قُدَّمًا» هذا التفسيرُ الثاني بَقِيَ التفسير الأول كأنه ساقطُ الاعتبار، فيُعتَرَضُ به.

والجواب أن التفسير الأول على هذا دَلٌّ على معناه من كلام الناظم قوله: «يَتَلَوُ الْجَزَاءُ» أي إنَّ الجَزَاءَ يَتَلَوُ ذلك، أي يَتَّبِعُ ما ذَكَرَ من الشرط وفعله، فإنه لا يَخْلُو أن يريد أنه يَتَلَوُ أداة الشرط وحدها، أو أداة الشرط مع فعله، فالأول لا يصح، لأنه يصيِّرُ الجوابُ فاصلاً بين أداة الشرط ومعمولها وهو أجنبيٌّ منهما، وإذا فَسَدَ هذا ثَبَتَ يَتَلَوُ أداة الشرط مع فعلها، فيكون مفيداً لمرتبته الجَزَاءُ، وإنه بعدَ الشرط لاقبله.

وما أوهم خلافَ ذلك فدليلٌ على الجواب وليس إياه، على ما مضى تفسيره. ولا يبيِّدُ أن يقصد الناظم هذا التفسير الأخير، كما تقدم في نظائره من المقاصد الخفية، والله أعلم.

وقوله «وَجَوَابًا وَسِمًا» ضمير «وَسِمٍ» عائد على «الجَزَاءِ» وهو أقرب مذكور، إنَّ الجَزَاءَ / وَسِمٍ بلفظ الجواب، فيُطَلَقُ عليه أنه جزاء، وأنه جواب. ٢٤ وكذا قال في «التسهيل»: وتسمى الجملة الثانيةُ جزاءً وجواباً^(١)، لأنها قد ادَّعِيَتْ فيها أنها لازمةٌ لِمَا جُعِلَ شرطاً، كما يلزم، في عُرْفِ الناس، والجواب السؤال.

(١) التسهيل: ٢٣٦.

والجزاء : الإساءة أو الإحسان، فسُميت بذلك على الاستعارة والتشبيه،
والواسمُ بهذين الوسمين هم النحويون أهلُ الاصطلاح.

وقوله : «وُسِمَ» أى جعل لفظ الجواب سِمَةً على تلك الجملة، و «جواباً»
مفعول ثانٍ لـ «وُسِمَ» لأنه بمعنى (سُمِيَ).

ثم أخذ يذكر كيفية مجى الفعلين، فعل الشرط، وفعل الجزاء، فقال :

وَمَاضِيَيْنِ أَوْ مُضَارِعَيْنِ

تُلْفِيهِمَا أَوْ مُتَخَالِفَيْنِ

وَبَعْدَ مَاضٍ رَفَعَكَ الْجَزَاءُ حَسَنَ

وَرَفَعَهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنْ

فقسّم الأمر فيهما إلى إقسام ثلاثة، تصير في التحقيق أربعة :

أحدهما : أن يكونا معاً ماضيَيْنِ، فتقول : إن قام زيدُ قام عمرو، وإن

أكرمتنى أكرمته. ووقوعُ الماضى هنا ليس بالأصل، لأنَّ الفعلين معاً مستقبَلان

في المعنى بسبب أداة الشرط، ولكن لما كان الفعلان معاً قد علم، باقتران (إن)

أو إحدى أخواتها، استقبألها لم يُعتبر بالصيغة، فإن الصيغة عندهم : إنما

يُحَافَظُ عَلَيْهَا فِي الدَّلَالَةِ عَلَى الزَّمَنِ الْمَخْصُوصِ إِذَا كَانَ الْمَوْضِعُ مُحْتَمَلًا، وَأَمَّا

إِذَا كَانَ ثُمَّ مَا يَعْينُ الزَّمَانَ فَلَا مَبَالَاةَ بِالصِّيغَةِ.

هكذا يقول ابن السراج والفارسي في هذا النوع. وقد اعترضه الشلوبيين

بكى ولام الجحود، واختار أن سبب الإتيان بالماضى أمرٌ معنوي، وهو تحقيق

الأمر، وأنه صار في الاعتقاد كالواجب، والعربُ تفعل مثل هذا، كقوله تعالى :

{أَتَى أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ} (١).

(١) سورة النحل : ١.

ولمّا كان الجوابُ مرتبطاً بالشرط، وأنه لا بُدُّ من وقوعه عند وقوعه،
أتوا بلفظ الماضي تحقيقاً للوقوع.

والثاني أن يكون الفعلان مضارعين، فتقول : **إِنْ تُكْرِمْنِي أُكْرِمُكَ،
وَإِنْ تُحْسِنْ إِلَيَّ أَحْسِنُ إِلَيْكَ.** وهذا هو الأصلُ في الباب والحقيقة، إذا
الأصل مطابقة اللفظ للمعنى، والمعنى مع هذه الأدوات على الاستقبال،
فالمطابقة أولى.

والثالث : **التخالفُ**، ويعني به أن يكون الفعلان مختلفين في المضي
والمضارعة لا متفقين، فيكون أحدهما ماضياً والآخر مضارعاً، ولا يريد
بالتخالف **التخالف المطلق** / فيقع مثلاً الماضي مع الأمر، أو المضارع مع
الأمر، بل إنما يريد التخالف بين ما ذكر، وذلك الماضي والمضارع.

وللتخالف هنا صورتان :

إحدهما : أن يكون فعل الشرط ماضياً، وفعل الجزاء مضارعاً،
وذلك نحو قولك : **إِنْ قَامَ زَيْدٌ يَقُمْ عَمْرُو، وَإِنْ أَكْرَمْتَنِي أُكْرِمُكَ.** ويجوز في
الجزء هنا وجهان : **الرفعُ والجزم** كما نذكره إثر هذا.

وهذا الوجه قليل بالإضافة إلى التوافق، ومنه قوله تعالى : **[مَنْ كَانَ
يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ
مِنْهَا]** (١). وقوله تعالى : **[مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزَيَّنَّتْهَا نُوفًا إِلَيْهِمْ
أَعْمَالَهُمْ فِيهَا]** (٢).

(١) سورة الشورى : ٢٠.

(٢) سورة هود : ١٥.

وَأَنشَدَ فِي الْكِتَابِ لِلأَسْوَدِ بْنِ يَعْقُرٍ (١):

أَلَاهِلْ لِهَذَا الدَّهْرِ مِنْ مَنَّعَلٍ

عَلَى النَّاسِ مَهْمًا شَاءَ بِالنَّاسِ يَفْعَلِ

وَأَنشَدَ لِلْفَرَزْدَقِ (٢):

دَسْتُ رَسُولًا بَانَ الْقَوْمَ إِنْ قَدَرُوا

عَلَيْكَ يَشْفُوا صُدُورًا ذَاتَ تَوَغِيرِ

وَمِنْهُ فِي (إِذَا) قَوْلُ الْفَرَزْدَقِ (٣) :

تَرْفَعُ لِي خِنْدَفٌ وَاللَّهُ يَرْفَعُ لِي

نَارًا إِذَا خَمَدَتْ نِيرَانُهُمْ تَقِيدِ

وَقَوْلُ الْآخِرِ السَّلُولِيِّ (٤):

إِذَا لَمْ تَزَلْ فِي كُلِّ دَارٍ عَرَفْتَهَا

لَهَا وَأكْفُ مِنْ دَمْعِ عَيْنَيْكَ تَسْجُمُ

لَأَنَّ (لَمْ) وَمَا بَعْدَهَا فِي تَقْدِيرِ فِعْلِ مَاضٍ.

وَالصُّورَةُ الثَّانِيَّةُ، وَهُوَ رَابِعُ الْأَقْسَامِ، أَنْ يَكُونَ فِعْلُ الشَّرْطِ مُضَارِعًا وَفِعْلُ

الْجَزَاءِ مَاضِيًا، نَحْوُ: إِنْ تَقَمَّ قَمْتُ، وَإِنْ تُكْرِمْنِي أَكْرَمْتُكَ.

(١) الْكِتَابُ ٢/٢٤٦، ٣/٦٩، وَبَعْدَهُ:

وَهَذَا رِدَائِي عِنْدَهُ يَسْتَعِيرُهُ لَيْسَلْبَنِي حَقِّي أَمَالِ بْنِ حَنْظَلِ

وَسَبِقَ الْاسْتِشْهَادَ بِالْبَيْتَيْنِ فِي «بَابِ التَّرْخِيمِ».

(٢) الْكِتَابُ ٣/٦٩، وَالْهَمْعُ ٤/٢٢٠، وَاللِّسَانُ (وَعَر) وَدِيوَانُهُ ٢٦٢

وَدَسْتُ رَسُولًا: أُرْسِلْتُ فِي خَفِيَّةٍ لِلْإِخْبَارِ، وَالتَّوْغِيرُ: الْإِغْرَاءُ بِالْحَقْدِ، وَيُقَالُ: أَوْغَرْتُ صَدْرَهُ عَلَى

فُلَانٍ، إِذَا أَحْمَيْتَهُ مِنَ الْغَيْظِ.

(٣) سَبِقَ الْاسْتِشْهَادَ بِالْبَيْتِ.

(٤) سَبِقَ الْاسْتِشْهَادَ بِهِ.

واقترضى كلام الناظم، حيث لم يفرق بين هذه الوجوه الأربعة، أن الجميع جائز، ولا فضل لأحدهما على الآخر فى القول بالقياس، وقد قال المتأخرون : إنه ضعيف قال الشلّوبين : ولا أحفظ منه إلا بيتاً واحداً، وهو قوله (١) :

مَنْ يَكْدِنِي بِسِيٍّ كُنْتُ مِنْهُ

كَالشُّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ

وضَعَّفَه من جهة المعنى، وذلك لأن الإتيان بالماضى فى الشرط أو فى الجزاء إنما القصدُ به تحقيقُ الأمر، وأنه كالواقع، فكيف يُجعل مع هذا القصد مرتباً على فعلٍ لم يكن، وإنما هو بعدُ مستقبلي، بدليل الإتيان بالمضارع فيه، فضَعَّفَ لذلك.

وأيضاً فتكون أداة الشرط قد هيئت للعمل بجزمها الفعل الأول، ثم قُطِعَ عنه؛ بخلاف ما إذا كان الأمر بالعكس، فإن فعل الشرط إذا لم يعمل فيه الشرط فليس فيه تَهْيِئَةٌ للعمل وقَطْعُ عنه، لأنه إذا عمل فى الثانى علم أنه قد عمل فى الأول من باب أولى، وكذلك إذا كانا معاً ماضيين لا يُلقَى / فيه محذور، لاستواء العمل فى الموضعين، فهذا معنى ٢٦ توجيه الشلّوبين.

ولم ير الناظم ذلك، فإنه قد جاء عنده فى النثر الفصيح، وفى النظم الذى قُوَّتْه قوةُ النثر، فمن النثر، فمن النثر ما فى الحديث من قوله

(١) هو أبو زيد الطائى، ديوان ٥٢، وجمهرة القرشى ٢٦٢، والمقتضب ٥٩/٢، والغزاة ٧٦/١، والعينى ٤٢٧/٤، والأشعوى ١٧/٤.

وكأده يكيد كيدا : خدعه ومكر به . والشجا : ما يعترض فى الحلق كالعظم . والوريد كل عرف يحمل الدم من الجسد إلى القلب، وهو يتبض أبداً.

صلى الله عليه وسلم: «مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»^(١).

وفى حديث عائشة رضى الله عنها : «إن أبا بكر رجلٌ أسيفٌ، إنْ يَقُمْ مَقَامَكَ رَقَّ»^(٢).

ومن النظم قول الشاعر^(٣):

إِنْ يَسْمَعُوا سَيِّئًا طَارُوا بِهِ فَرَحًا

مِنِّي وَمَا سَمِعُوا مِنْ صَالِحٍ دَفَنُوا

وقول الآخر^(٤):

إِنْ تَصْرُ مُوْنَا وَصَلْنَاكُمْ وَإِنْ تَصِلُوا

مَلَأْتُمْ أَنْفُسَ الْأَعْدَاءِ إِرْهَابًا

وصاحبُ البيت الأول متمكن من أن يقول بدل «إِنْ يَسْمَعُوا»: «إِنْ سَمِعُوا».

وصاحبُ البيت الثانى متمكن من أن يقول بدل «وَصَلْنَاكُمْ»: «نُوَاصِلِكُمْ، وَإِنْ تَصِلُونَا تَمْلُؤُوا» فلمَّا لم يقولوا ذلك مع إمكانه وسهولة تعاطيه علم أنهم غير مُضْطَرِّين.

(١) أخرجه البخارى فى «كتاب الإيمان» - باب قيام ليلة القدر من الإيمان، فتح البارى ٩١/١ (الحديث رقم ٢٥).

(٢) أخرجه البخارى فى «كتاب الأنبياء» - الباب التاسع عشر، فتح البارى ٤١٧/٦ (الحديث رقم ٣٢٨٤).

(٣) المحتسب ٢٠٦/١، والمغنى ٦٩٢، والأشعرونى ١٧/٤، وسمط اللالكى ٣٦٢، وحماسة أبى تمام ١٤٥٠.

والبيت لقعن بن أم صاحب، ويرى سبة طاروا بهاء والسبة: ما يُسَبُّ به الإنسان من العيوب.

(٤) العينى ٤٢٨/٤، والهمع ٣٢٢/٤، والدرر ٧٤/٢، والأشعرونى ١٧/٤ والصرم: القطيعة، والإرهاب: الإخافة.

قال لمؤلف : وقد صرَّح بجواز ذلك الفراء، وجعل منه قوله تعالى : {إِنْ نَسَا نُنزِّلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ} (١) لأن «طلب» بلفظ الماضي، وقد عطف على «نُنزِّل» وحق المعطوف أن يصلح لحلوله محل المعطوف عليه.

هذا جملة ما احتج على مذهبه، ولعله يقول في قوله (٢):

* مَنْ يَكِدْنِي بِسَيِّئِ كُنْتُ مِنْهُ *

أنه صالح لأن يقال فيه : «مَنْ يَكِدْنِي بِسَيِّئِ أَيْ مِنْهُ» فيجرب على حكم الاختيار، والحق أنه نادر ليس في رتبة ما تقدم كما يقول النحويون. كل ما احتج به المؤلف جارٍ على طريقته، وقد تقدم له نظائر من هذا النوع.

وقوله : «وماضيين» مفعول ثانٍ لـ (تَلْفِيهِمَا) أي تَلْفِيهِمَا ماضيين أو مضارعين، وألقى بمعنى وجد.

ثم عطف بذكر بعض الأحكام اللاحقة لبعض الأقسام فقال : «وبعد ماضٍ رَفَعَكَ الْجَزَا حَسَنٌ».

يعنى أن فعل الجزاء يَحَسُنُ رفعه، ولا يكون حينئذٍ إلا مضارعاً، وذلك إذا كان فعل الشرط فعلاً ماضياً.

وقوله : «حَسَنٌ» يَقْتَضِي أَنَّهُ لَا يُقْتَصَرُ فِيهِ عَلَى الرَّفْعِ، بَلْ يَجُوزُ فِيهِ وَجْهُ آخَرٌ وَهُوَ الْجَزْمُ، وَلَمْ يَحْتَجْ إِلَى ذِكْرِهِ لِأَنَّهُ مَعْلُومُ الدُّخُولِ فِي حُكْمِ الْجَزْمِ، لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ إِطْلَاقِهِ جَزْمَ الْفَعْلَيْنِ، وَإِنَّمَا ذَكَرَ مَا لَمْ يَتَقَدَّمَ لَهُ، فَتَقُولُ فِي الرَّفْعِ : إِنْ

(١) سورة الشعراء : ٤.

(٢) سبق الاستشهاد به، وهو لأبي زيد الطائي، وعجزه :

• كَالشُّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ •

أَكْرَمْتَنِي أَكْرَمُكَ، وَإِنْ قَمْتَ أَقَوْمٌ، وَمِنْهُ مَا أَنْشَدَهُ سَيَّبِيهِ (١) :

وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ

يَقُولُ لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرَمٌ

وَقَالَ الْآخَرُ (٢) :

فَإِنْ كُنْتَ لَا يُرْضِيكَ أَنْ لَا تَرُدَّنِي

إِلَى قَطْرِي لَا إِخْأَلُكَ رَاضِيًا

٢٧/

/ وَقَالَ الْآخَرُ :

* وَإِنْ بَعُدُوا لَا يَأْمَنُونَ اقْتِرَابَهُ *

وَلَا يَلْزِمُ هُنَا أَنْ يَكُونَ فِعْلُ الشَّرْطِ مَاضِيًا لَفْظًا وَمَعْنَى تَقَدَّمَ فِي الْأَمْثَلِ بَلْ يَجُوزُ أَنْ يُدْخَلَ لَهُ فِي عِبَارَتِهِ مَا كَانَ مَاضِيًا مَعْنَى لَا لَفْظًا، وَذَلِكَ الْمَضَارِعُ إِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ «لَمْ» كَقَوْلِكَ إِنْ لَمْ تُكْرِمْنِي أَكْرِمُكَ، وَمِنْهُ

(١) البيت لزهير بن أبي سلمى، ديوانه ١٥٢، والكتاب ٦٦/٣، والمقتضب ٧٠/٢، والمحتسب ٦٥/٢، والإنصاف ٦٢٥، وابن يعيish ١٥٧/٨، والمغنى ٤٢٢، والعينى ٤٢٩/٤، والتصريح ٢٤٩/٢، والهمع ٣٣٠/٤، والدرر ٧٦/٢، والأشعوني ١٧/٤.

والخليل : المحتاج، مأخوذ من الخلة - بفتح الخاء - وهى الحاجة. والمسألة : السؤال. والحرم : الحرام. يقول : إذا سئل لم يعقل لساظه بأن ماله غائب أو محرم على طلبه.
(٢) الخصائص ٤٣٣/٢، والمحتسب ١٩٢/٢، وابن الشجرى ١٨٥/١، وابن يعيish ٢٨٠/١، والعينى ٥١/٢، والتصريح ٢٧٢/١، والأشعوني ٤٥/٢

وبنوى الشطر الأول «فإن كان لا يرضيك حتى تردني» وهى الرواية الأشهر.
والبيت لسوار بن المضرب، وكان الحجاج دعاه إلى أن يخرج لحرب الخوارج، فهرب منه خوفاً على نفسه.

وقطرى هو قطرى بن الفجاءة، وكان على رأس الخوارج.

قولُ أعشى باهلة^(١):

لَا يَأْمَنُ النَّاسُ مُمْسَاهُ وَمُصْبِحَهُ

مَنْ كُلَّ أَوْبٍ وَإِنْ لَمْ يَأْتِ يُنْتَظَرُ

والقوافي مرفوعة، وعلى هذا يكون الماضي فى قوله : «وماضيين أو مضارعين» أعم من أن يكون ماضيا لفظا ومعنى، أو معنى دون لفظ، فيشمل ذلك قولك : إن لم تكرمني لم أكرمك، فهما ماضيان، وكذلك إن أكرمتني لم أكرمك، أو بالعكس، فإنهما ماضيان.

وإنما جاز رفع الفعل الواقع جواباً، والشرط ماضٍ، من جهة أنه مقدر التقديم، وليس عندهم فى موضعه، فهو فى الحقيقة دليل الجواب، كما قلت: أكرمك إن أكرمتني، ولو قدرت أنه نفس الجواب لوجب الجزم، فقلت : إن أكرمتني أكرمك.

والذى سوغ ذلك مجئ فعل الشرط ماضيا، لأنه إذا كان ماضيا لم يظهر فيه عمل الجازم، فحسن الإتيان بعده بما لاينجزم، على حد ما لو أتى قبل الشرط.

الأتري أنه لايجوز: أتيك إن تأتيتي، إلا فى الشعر، ويجوز: أتيك إن أتيتني.. فهذا مثله، وذلك لأن العرب مما يكرهون أن تعمل (إن) أو غيرها من

(١) هذا البيت من قصيدة طويلة للأعشى يرثى بها أخاه لأمه المنتشر بن وهب الباهلى وهى من عيون قصائد المراثى وأبرعها، وقد أوردتها البغدادي كاملة فى الخزانة (١/١٨٥ - ٢٠٠) وشرحها، كما توجد فى الأصمعيات كذلك (٨٧ - ٩٢).

والمعس والمصبح : مصدران مبييان بمعنى : الإمساء والإصباح. والأدب : الجهة والناحية يقول : لا يأمن الناس على حال، سواء غازيا أم لا، فإن كان غازيا خافوا أن يغير عليهم، وإن لم يكن غازيا عاشوا فى قلق أيضا، لأنهم يترقبون غزوه وينتظرونه ويروى الثانى : «فى كل فج وإن لم يفز ينتظره والفج : الطريق الواسع.

أدوات الجزاء في لفظ الفعل جَزْمًا، ثم لا يكون لها جواب (يَنْجِزُ) (١)، فعلى هذا الوجه جاز الرفع، فالجزمُ والرفعُ على وجهين مختلفين عند سيبويه (٢).

وأما المبرد فزعم أنه هو الجوابُ بنفسه، وأنه على أرادة الفاء (٣)، ولم يَرْتَضِ مذهبَ سيبويه، من جهة أن الفعل هنا في موضعه وهو الجواب، فادعاءُ كونه مقدماً إخراجُ له عن موضعه، ودَعْوَى لا دليل عليها. وهذا المذهب ظاهرٌ من كلام الناظم إذ قال: «وَبَعْدَ مَا ضَرَفْتُكَ الْجَزَا حَسَنٌ» فجعله نفسَ الجزاء، ولو أراد أنه دليلٌ عليه يقال: رَفَعْتُ الفعلَ، أو نحوه مما لا يُفْهَمُ له به أنه جزاءٌ بنفسه.

والذي صَحَّحه الناس مذهبُ غيرِ المبرد، لأن حذفَ الفاء من الجزاء لا يكون إلا في الشعر، وهذا كثير في الكلام، وذلك دليل على أنه ليس من ذلك القبيل، واحتجوا أيضا بغير هذا، ولكن قد يترجح مذهبُ المؤلف بما ذكر، وبيانُ الجواب هنا يُغْتَفَرُ فيه حذفُ الفاء، لأنه لما لم يظهر في الفعل الشرطي جزمٌ كان الجواب كجواب (إِذَا) رَفَعًا، تشبيهاً لـ (إِنْ) بـ (إِذَا) لما لم يَنْجِزْ بها فعل الشرط لم يَنْجِزْ فعلُ الجواب.

٢٨ وأما إن كان فعلُ / الشرط مضارعاً فإنَّ الجواب إذا كان مضارعاً إنما بابُه الجزمُ كما تقدم، ولا يجوز فيه الرفعُ إلا نادراً، وهو مراد الناظم بقوله: «ورَفَعُهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنْ».

(١) ما بين القوسين ساقط من (ت).

(٢) الكتاب ٦٦/٣.

(٣) المقتضب ٦٩/٢، ٧٠.

الضمير في «رَفَعُهُ» عائد على «الجزء» على حذف المضاف، يعني أن رفع الفعل المضارع الواقع جزاءً، إذا كان فعلُ الشرط مضارعاً، ضعيفُ نادر، لم يُقَلْ : إنه شاذُّ، كما قال غيره: مِنْ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِلَّا فِي الشَّعْرِ، لَأَنَّ مِثْلَ هَذَا عِنْدَهُ ثَبِتٌ فِي النَّثْرِ، حَكَى ابْنُ جَنَى فِي «المحتسب» عن طَلْحَةَ بْنِ سُلَيْمَانَ أَنَّهُ قَرَأَ: [أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ] برفع «يُدْرِكُكُمْ»^(١).

وفي الشعر من هذا جملةٌ صالحة، نحو قول جرير بن عبد الله البجلي أنشده في الكتاب^(٢):

يَا أَقْرَعَ بْنَ حَابِسٍ يَا أَقْرَعَ
إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعُ أَخُوكَ تُصْرَعُ

وأنشد أيضاً للعجيرة السلولى^(٣):

وَمَا ذَاكَ أَنْ كَانَ ابْنُ عَمِّي وَلَا أَخِي

وَلَكِنْ مَتَى مَا أَمَلِكِ الضَّرَّ أَنْفَعُ

والقوافي مرفوعة. وقال الآخر^(٤):

(١) المحتسب ١/١٩٢.

(٢) سبق الاستشهاد به.

(٣) الكتاب ٣/٧٨، والخزانة ٩/٧٠، والأصول لابن السراج ٢/٢٠٢، والأغاني ١٤/١٥١.

يفخر بأنه إذا قدر على الضر والأذى أثر عليهما والإحسان. وضمير «كان» عائد على قوله: «المستلحم» في بيت قبله، وهو:

ومستلحمٌ قد صكَّ القوم صكَّه
بعيدُ الموالى نيل ما كان يفتعُ
رددتُ له ما فرط القيلُ بالضحي
وبالأمس حتى أبنا وهو أضلعُ

(٤) الكتاب ٣/٧٠، والمقتضب ٢/٧٢، وابن يعيش ٨/١٥٨، والخزانة ٩/٥٧، والتصريح ٢/٢٤٩، والعيني ٤/٤٣١، والأشعوني ٤/١٨، واللسان (طبع) وديوان الهذليين ٨/١٥٤ =

فَقُلْتُ لَهُ أَحْمَلُ فَوْقَ طَوْقِكَ إِنَّهَا
مُطَبَّعَةٌ مَنْ يَأْتِيهَا لَا يَضِيرُهَا

وهذا النوع قليل.

ووجه ما أشار إليه من ضَعْفِهِ ما تقدم من أن العرب تكره أن يظهر لأداة
الشرط عملُ في اللفظ، ثم لا يكون له جواب مجزوم، وهكذا أجرى الأمر في
كلامهم، على ما أخبر به سيبويه عنهم^(١)، وهو معنى ما علل به المسألة على
الجملة.

وأما تأويل الكلام فعلى أحد وجهين:

أحدهما : أن يكون على التقديم والتأخير، فيكون الفعل المرفوع دليلَ
الجواب، لا جواباً حقيقياً، كانه قال : إِنَّكَ تُصْرَعُ إِنْ يُصْرَعُ أَخُوكَ، وكذلك : أَنْفَعُ
مَتَى مَا أَمْلِكِ الضَّرَّ، وَلَا يَضِيرُهَا مَنْ يَأْتِيهَا، كما تقدم في توجيه المسألة قبل هذا،
فيكون مثل ما أنشده سيبويه^(٢):

هَذَا سُرَاقَةٌ لِلْقُرْآنِ يَدْرُسُهُ

وَالْمَرْءُ عِنْدَ الرُّشَا إِنْ يَلْقَاهَا ذَيْبٌ

= والبيت لأبي ذؤيب الهذلي، يصف قرية كثيرة الطعام، من امتار منها وحمل فوق طاقته لم ينقص
ذلك من طعامها شيئاً. والطوق : الطاقة، والمطبعة : الملوحة. وضاره يصيره : ألحق به الضرر -
ويروى «فقلت تحمل، و«قيل تحمل».

(١) الكتاب ٦٦/٣.

(٢) الكتاب ٦٧/٣، وابن الشجري ٣٢٩/١، والخزانة ٣/٢، ٢٢٦/٥، ٦١/٩، ٥٤٧، والتصريح
١٢٦/١، والهمع ٢٠٥/٤.

وسراقة : رجل من القراء، نسب إليه الرياء وقبول الرشوة، وحرصه عليها حرص الذئب على
فريسته.

أى : والمرء ذئبٌ إن يلقَ الرُشَاءَ. وما أنشده أيضا لذي الرُّمة (١):

وأنتى متى أشرف على الجانبِ الذي

به أنت من بين الجانبِ ناظرٌ

أى : إننى ناظرٌ متى أشرف.

والثانى : أن يكون على حذف الفاء من الجواب، فإن الفعل المضارع بعد

الفاء يُرفع، فكأنه قال : إن يُصرع أخوك فتُصرع، ولكن متى ما أمك الضرُّ

فانفع، ومن يأتها فلا يضيرها، فيكون على حذف قول جابر بن ثابت، أنشده فى

الكتاب (٢):

من يفعل الحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا

والشَرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ

وأنشد. أيضا للأسدى (٣):

(١) الكتاب ٦٨/٣، والمقتضب ٧١/٢، والخزاة ٥١/٩، وديوان ٢٤١، وقبله :

فيامى هل يُجزى بكاتى بمثله مرارا وأنفاسى إليك الزواقر

ومعنى البيتين : يامى، هل تجزى بكاتى من أجلك بيكاتك من أجلى، وهل تجزى نخرى إليك فى كل جهة تكونين فيها بنظرك إلى كذلك؟

(٢) الكتاب ٦٥/٣، والنوادر ٣١، والمقتضب ٧٢/٢، والخصائص ٢٨١/٢، والمحتجب ١٩٣/١،

والمُنصف ١١٨/٣، وابن يعيش ٢/٩، ٣، والخزاة ٤٩/٩، والعينى ٤٢٢/٤، والتصحيح ٢٥٠/٢، والهمع ٣٢٨/٤.

والبيت نسب سيبويه وخدمة كتابه إلى عبد الرحمن بن حسان بن ثابت رضى الله عنهما، رواه جماعة لكعب بن مالك الأنصارى، وقبله :

إن يسلم المرء من قتل ومن هرم للذة العيش أقناه الجديدان

فإنما هذه النيا وزيتها كالزاد لا يبد يوما أنه فانى

(٣) الكتاب ٦٥/٣، والمحتجب ١٢٢/١، ١٩٣، والعينى ٤٤٨/٤، والأشعومى ٢١/٤، واللان (نكم).

ونكعه حقه : حبسه عنه، ونكعه الورد : منعه إياه، والشرب : الخطر من الماء.

بَنِي تُعَلِّمُ لَا تَنْكَعُوا الْعَنْزَ شَرِيئَهَا

بَنِي تُعَلِّمُ مَنْ يَنْكَعُ الْعَنْزَ ظَالِمٌ

٢٩

/ التقدير : فالله يُشكرها، وَمَنْ يَنْكَعُ الْعَنْزَ وَظَالِمٌ.

وكلا التوجيهين لا يجوز إلا في الشعر عند الجمهور، ولكن الذي يُعطيه لفظ الناظم أن الرفع على حذف الفاء، لأنه جعله هو الجزاء بنفسه، لقوله : «ورفعه بعد مضارع فاعاد الضمير على الفعل الواقع جزاءً بنفسه، أي : ورفع الجزاء بعد مضارع وهن.

وهذا التوجيه مذهب المبرد^(١)، والأول لسيبويه^(٢)، وكلاهما ممكن.

ويقال : وهن الإنسان يهن، وهن بالكسر أيضا، ضعف، وهنته أنا، وأوهنته، وهنته.

وَأَقْرُنْ بِفَا حَتَّمَا جَوَابًا لَوْجَعِلْ شَرْطًا لِأَنْ أَوْ غَيْرَهَا لَمْ يَنْجَعِلْ

قَدَّمَ الناظم - رحمه الله - أن الفعل الماضي والمضارع يقعان جوابًا للشرط، وأطلق القول في ذلك إطلاقًا، ولم يبين أنه مقتصر به على الفعل خاصة، بل أشار إلى أن الفعل ينجزم إذا كان مضارعًا، وأنه إذا كان ماضيًا في موضع جزم، ولم يذكر ما يقع من غير ذينك الفعلين جوابًا، ولا ما لا يصلح منها أن يكون كذلك، فذكر هنا ذلك.

ولما كان الواقع جوابًا منه ما لا يحتاج إلى الفاء ولا يفتقر إليها، ومنه ما يفتقر إليها، بقاعدة حسنة مختصرة، حاصلها أن كل ما صلح من جهة المعنى أن يكون جوابًا للشرط إن لم يمكن أن يأتي شرطًا لـ

(١) المقتضب ٦٩/٢، ٧٠.

(٢) الكتاب ٦٦/٣.

(إن) أو غيرها من أخواتها، أى يقع بعدها - فهو مُفْتَقِرٌ إِلَى الفاء، لا بُدُّ لَهُ مِنْهَا.

وهذا معنى قوله : «إِنْ جُعِلَ شَرْطًا لَأَنْ أَوْ غَيْرَهَا لَمْ يَنْجَعِلْ» أى : لو فُرِضَ أَنْ يَجْعَلَ يَلَى أَدَاءَ الشَّرْطِ لَمْ يَصْلِحْ.

ويُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّهُ إِنْ صَلَحَ جَعَلَهُ يَلَى الشَّرْطِ فَلَا يُقْرَنُ حَتْمًا بِالْفَاءِ، فَتَقُولُ : إِنْ أَكْرَمْتَنِي أَكْرَمْتُكَ، بِغَيْرِ فَاءٍ، لِأَنَّكَ تَقُولُ : إِنْ أَكْرَمْتُكَ كَانَ كَذًا، وَكَذَلِكَ تَقُولُ : إِنْ تُكْرِمَنِي أُكْرِمُكَ، بِفَاءٍ، لِأَنَّكَ تَقُولُ : إِنْ أَكْرَمْتُكَ يَكُنْ كَذًا، وَكَذَلِكَ إِذَا قُلْتَ : مَتَى أَكْرَمْتُكَ كَانَ كَذًا، أَوْ مَتَى أُكْرِمُكَ يَكُنْ كَذًا، وَهَذَا صَحِيحٌ.

(فإن قلت : إِنْ تُكْرِمَنِي فَقَدْ أَكْرَمْتُكَ، فَلَا بُدُّ مِنَ الْفَاءِ، لِأَنَّهُ لَا يَصْلِحُ أَنْ تَقُولَ : إِنْ قَدْ أَكْرَمْتُكَ، وَكَذَلِكَ : إِنْ أَكْرَمْتَنِي فزِيدُ يُكْرِمُكَ، لَا بُدُّ فِيهِ مِنَ الْفَاءِ، لِأَنَّكَ [لا] (١) تَقُولُ : إِنْ قَدْ أَكْرَمْتُكَ، وَكَذَلِكَ : إِنْ زِيدُ يُكْرِمُكَ، كَانَ كَذًا) (٢) وَقَدْ ذَكَرَ هَذِهِ الْقَاعِدَةَ فِي «التَّسْهِيلِ» (٣).

وَالَّذِي يُحْصَلُ تَفْسِيرُهَا عَلَى الْكَمَالِ أَنْ يُذَكَرَ مَا يَصْلِحُ أَنْ يَلَى تَالِيًا لـ (إن) لِمَا يَخْصُهُ مِنَ الْأَوْصَافِ، فَإِذَا انْحَصَرَ فَمَا خَرَجَ/ عَنْ ذَلِكَ ٣. فَلَا بُدُّ لَهُ مِنَ الْفَاءِ، فَتَقُولُ : الْأَصْلُ أَنْ تَكُونَ جُمْلَةً الْجَوَابِ مُصَدَّرَةً بِفِعْلِ مُتَصَرِّفٍ، غَيْرِ طَلْبِيٍّ، مَاضٍ، مُجَرَّدٍ مِنْ (قَدْ) لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا، أَوْ غَيْرَهَا مِنَ الْأَدْوَاتِ مُطْلَقًا، كَالنَّفْيِ وَنَحْوِهِ، أَوْ مُضَارِعٍ مُجَرَّدٍ، أَوْ مَنْفِيٍّ بِـ

(١) هذه الكلمة ساقطة من الأصل، وأثبتها من (ت).

(٢) ما بين القوسين ساقط من (س).

(٣) حيث فى يقول (٢٣٦) : «وتسمى الجملة الثانية جزاء وجواباً، وتلزمه الفاء فى غير الضرورة إن لم يصح تقديره شرطاً».

(لَمْ) أَوْ (لَا).

وقد جمع هذا العَقْدُ أو صافاً بها يصح وقوعُ الجملة جواباً من غير فاء. أحدهما : أن تكون الجملة مصدرّة بفعل، فلو كانت مصدرّة باسم لم تَصْلِح أن تقع جواباً للشرط دون فاء، لأنها لاتقع تالية للشرط، فلا تقول : **إِنْ تَأْتِنِي زَيْدٌ مُكْرِمٌ، لَأَنْتَ لَاتَقُولُ : إِنْ زَيْدٌ مُكْرِمٌ يَكُنْ كَذَا.**

وما جاء مما يُخالف هذا فشانُ يُحفظ، نحو ما أنشده سيبويه^(١):

بَنِي تُعَلِّ لَأَتُنْكِعُوا الْعَنْزَ شَرِيهَا

بَنِي تُعَلِّ مَنْ يَنْكِعِ الْعَنْزَ ظَالِمٌ

وأنشد أيضا^(٢):

* مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا * الْبَيْتِ

فإن قيل : فانت تقول : **إِنْ زَيْدٌ قَامَ أَكْرَمُهُ، فَلِمَ لَا يَجُوزُ عَلَيَّ ذَلِكَ أَنْ يَقَالَ : إِنْ أَكْرَمْتَنِي زَيْدٌ قَامَ، فَضَابِطُ النَّاطِمِ يَقْتَضِي جَوَازَ هَذَا.** فالجوابُ : أن قولك : **«إِنْ زَيْدٌ قَامَ»** ليست بجملة اسمية، وإنما هي فعلية، و«زيدٌ» مرفوع بفعل مضمَر من باب «الاشتغال».

ودليلُ ذلك أن (إِنْ) من خواصِّ الأفعال لاتدخل إلا عليها، لكنهم أضَمروا بعدها لَمَّا كانت أمَّ الباب، وأيضاً لا يليها الاسم إلا وبعده فعلٌ مفسَّر، كقوله تعالى : **«وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ»**^(٣).

(١) سبق الاستشهاد به.

(٢) سبق الاستشهاد به، وعجزه :

• وَالشُّرُ بِالشُّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ •

(٣) سورة براءة : ٦..

فلو قلت : (إن زيد قائم) لم يصح فلا يصح، إذن أن تقول : إن قام زيد عمرو قائم. نعم أُسِّمُ الإلزام إن كان ما بعد الاسم فعلاً، نحو قولك : إن تأتيني زيد يقل ذلك. فقوله : «زيد يقل ذلك» جملة مصدرية باسم، لكنه على إضمار فعل من باب «الاشتغال» ولذلك جزم «يقل ذلك» فكأنه قال : إن تأتني يقل زيد ذلك.

أجاز هذه المسألة سيبويه، وجعلها نظير : زيدا ضربته، لما كان الجواب موضع ابتداء على الجملة^(١).

وقد منع المسألة الزجاج في «معانيه» ورد عليه الفارسي في «الإغفال» واستشهد بكلام سيبويه فيها، فإذا قد صار قولك : (زيد يقل ذلك) من وجه يصح أن يجعل شرطاً لـ (إن) لأنك تقول : إن زيد أتاني أكرمه، وإن زيد يأتي أكرمه، في الشعر.

فالحاصل أنك إن اعتبرت الفعل المقدر فهو معتبر في الشرط والجزاء، فتخرج الجملة عن التصدير بالاسم، فليس ما اعترض به من الجمل المصدرية بالاسم، وإن لم تعتبر التقدير، وإنما اعتبرت مجرد الظاهر، فاعتبارها جارٍ أيضاً في / الشرط والجزاء، وقد تقدم أنه جائز ٣١ في الشرط على تقدير الفعل، فكذلك يجوز في الجزاء فلا اعتراض به، لأننا نقول : الجملة المصدرية بالاسم لا يمتنع وقوعها جواباً بغير فاء مطلقاً، بل يمتنع في وجه، وهو إذا كان الاسم مبتدأ ليس على إضمار فعل، ويجوز في وجع، وهو إذا كان على إضمار الفعل، وهذا ظاهر.

الوصف الثاني : أن يكون الفعل متصرفاً، وقد تقدمت أمثله ذلك،

(١) الكتاب ١١٤/٣.

فلو كان غير متصرف لم يصلح أن يقع جواباً دون فاء، لأنه لا يقع تالياً للشرط فلا تقول: **إِنْ تُكْرِمَنِي عَسَى أَنْ أَكْرِمَكَ، وَلَا إِنْ تُكْرِمَنِي نِعَمَ الرَّجُلِ أَنْتَ.** كذلك (بئس، ونيس) بل لا بد من الفاء، قال الله تعالى: **{إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ}** ^(١). وقوله **{إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا، فَعَسَى رَبِّي}** ^(٢). الآية.

وإنما امتنع ذلك لأنه لا تصلح هذه الأفعال أن تقع شرطا، فلا تقول: **إِنْ عَسَى أَنْ تَقُومَ، وَلَا إِنْ نِعَمَ الرَّجُلِ أَنْتَ، وَلَا مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.**

الوصف الثالث: أن يكون الفعل غير طلبى، فإن كان طلبيا فلا يقع جوابا إلا الفاء وذلك قولك: **إِنْ قَامَ زَيْدٌ فَأَكْرِمَهُ.**

والأفعال الطلبية هي فعل الأمر كما ذكر، ومنه قوله تعالى: **{قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ}** ^(٣).

والنهي، نحو ما فى قراءة ابن كثير: **{وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَفُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا}** ^(٤).

والدعاء، نحو قوله تعالى: **{وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا مَاءً غَيْرًا غَيْرًا}** ^(٥). وفى الحديث: **{اللَّهُمَّ إِنْ أَمْسَكَتَ نَفْسِي فَاغْفِرْ لَهَا، وَإِنْ أَرْسَلْتَهَا فَاحْفَظْهَا}** ^(٦). وكذلك **{لَا تَفْعَلْ}** فى الدعاء، وكذا إذا كان الدعاء بالماضى أو المضارع، نحو: **إِنْ قَامَ زَيْدٌ فَغْفِرْ اللَّهُ لَهُ، وَإِنْ قَعَدَ فَيَرْحَمَهُ اللَّهُ.**

(١) سورة البقرة: ٢٧١.

(٢) سورة الكهف: ٣٩، ٤٠.

(٣) سورة آل عمران: ٣١.

(٤) سورة طه: ١١٢، وانظر: السبعة: ٣٢٤.

(٥) سورة الأنفال: ٣٢.

(٦) أخرجه البخارى فى «كتاب التوحيد» - باب السؤال بأسماء الله تعالى والاستعاذة بها، فتح البارى ٣٧٨/١٣ (الحديث رقم ٧٢٩٢).

ومنه ما أنشده سيبويه من قول الشاعر^(١):

إِذَا ابْنُ أَبِي مُوسَى بِلَالًا بَلَّغْتَهُ

فَقَامَ بِفَأْسٍ بَيْنَ وَصْلَيْكَ جَازِرٌ

فـ «قام» (دعاءً عليها، وقد يكون الفعل طلبياً بالأداة — لداخلة عليه، كالاستفهام، والعرض، والتخصيض،) (ونحو ذلك، فتلزم الفاء، لكن هذا داخل تحت القُد الآخر، وهو قيد التجرد، فكلُّ هذه الأفعال لاتصلح أن تكون جواباً إلا بالفاء، لأنها لاتصل أن تلي أداة الشرط فلا تقول: إنِ اضْرِبْ زيداً، ولا يجوز ذلك.

والوصف الرابع: التجرد من الأدوات الداخلة، فأما في الماضي

فَأَنْ يَتَجَرَّدَ خُصُوصاً / مِنْ (قَدُّ) لَفْظاً أَوْ تَقْدِيرًا، وَمِنْ غَيْرِهَا <عَمُومًا>، فَإِنْ ٣٢
لَمْ يَتَجَرَّدْ عَنِ (قَدُّ) فِي اللَّفْظِ فَلَا (تَقَعُ جَوَابًا بَدَلًا مِنَ الْفَاءِ، لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ يَلِيَ
الْصَّرْطَ، فَلَا تَقُولُ: إِنْ أَكْرَمْتَنِي قَدُّ أَكْرَمْتُكَ، (لأنك لاتقول: إِنْ
أَكْرَمْتُكَ)^(٢) وكذلك إِنْ قَدَّرْتَهَا، فَإِنَّهَا فِي حَكْمِ الْمَنْطُوقِ بِهَا، فَلَا بُدَّ مِنْ
الْفَاءِ، نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى: [قَالُوا إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ]^(٣).

(١) هو نو الرمة، ديوان ٢٥٣، والكتاب ٨٢/١، والمقتضب ٧٧/٢، والخصائص ٢٨٠/٢، وابن
الشجري ٢٤/١، وابن يعيش ٣٠/٢، ٩٦/٤، والمغنى ٤٣٥، وابن أبي موسى: هو بلال بن أبي
بودة بن أبي موسى الأشعري، والوصل - بكسر الواو - المفصل، وهو ملتقى كل عظمين، والمراد
بوصليةا المفصلان اللذان عند موضع نحرها والجازر: اسم فاعل من: جزر الناقة، إذا نحرها.
ويروى «إذا ابن أبي موسى بلال» بالرفع. يخاطب ناقتة ويقول لها: إذا بلغتنى الممدوح فقد
استغنيت عنك، لأنى سأحل عنده فى خصب وسعة واستقرار، فلا أحتاج إلى الرحيل عليك، ودعا
عليها بالنحر والجزر، وقد عيب عليه ذلك.

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ت).

(٣) سورة يوسف عليه السلام: ٧٧.

وقوله تعالى : {إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ} (١) والتقدير كقوله تعالى : {إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قَدْ مِنْ قَبْلِ فَصَدَّقَتْ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ، وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قَدْ مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ الصَّادِقِينَ} (٢).

ودليل كونه على تقدير (قَدْ) أنه ماضٍ في المعنى، لأن الصدق ليس مسبباً عن كون القميص قَدْ مِنْ قَبْلِ، ولا الكذب مسبباً عن كونه قَدْ مِنْ دُبُرٍ، فكأنه قال : إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قَدْ مِنْ قَبْلِ فَقَدْ صَدَّقَتْ، أَيْ فَقَدْ كَانَ قَوْلُهَا صَادِقًا، وَكَذَلِكَ فِي الطَّرْفِ الْآخِرِ.

وكذلك إِنْ لَمْ يَتَجَرَّدْ عَنْ غَيْرِ (قَدْ) عموماً فلا بُدَّ فِي وَقوعِهِ جَوَابًا مِنَ الْفَاءِ، كَمَا إِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ أَدْوَاتُ الْاسْتِفْهَامِ، أَوْ الْعَرَضِ، أَوْ التَّحْضِيضِ، أَوْ النَّفْيِ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ، كَقَوْلِكَ : إِنْ أَكْرَمْتَنِي فَهَلْ أَكْرَمْتَ عَمْرًا، وَإِنْ قَامَ زَيْدٌ غَمَا قَامَ عَمْرٌ، وَأَمَّا التَّجَرُّدُ فِي الْمَضَارِعِ فَإِنَّ لَاتِدْخَلَ عَلَيْهِ أَدَاةً مِنَ الْأَدْوَاتِ مَا عَدَا (لَمْ) وَ(لَا) فَلَوْ دَخَلَ عَلَيْهِ حَرْفٌ مِنْ حُرُوفِ الْاسْتِفْهَامِ أَوْ الْعَرَضِ، أَوْ السَّيْنِ، أَوْ سَوْفَ، أَوْ قَدْ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ لَمْ يَسْتَغْنِ فِي كَوْنِهِ جَوَابًا عَنِ الْفَاءِ، فَتَقُولُ : إِنْ أَكْرَمْتَ زَيْدًا فَهَلْ تُكْرِمُ عَمْرًا؟ أَوْ فَهَلْ تُكْرِمُ عَمْرًا، أَوْ فَسَوْفَ تُكْرِمُ عَمْرًا. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : {فَإِنْ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي} (٣) أَوْ فَقَدْ أَكْرَمَكَ.

وَلَا تَقُولُ : إِنْ أَكْرَمْتَنِي سَوْفَ تُكْرِمُ زَيْدًا، وَلَا قَدْ تُكْرِمُ زَيْدًا، لِأَنَّ وَاحِدَةً مِنْ تِلْكَ الْأَدْوَاتِ لَا يَصِحُّ أَنْ تَلِيَ أَدَاةَ الشَّرْطِ إِلَّا (لَمْ) وَ(لَا) فَإِنَّ الْفَاءَ لَا يُفْتَقَرُ إِلَيْهَا مَعَهُمَا، فَتَقُولُ : إِنْ قَامَ زَيْدٌ لَمْ يَقُمْ عَمْرٌ (وَإِنْ قَامَ زَيْدٌ لَا يَقُمْ عَمْرٌ، لِأَنَّكَ تَقُولُ :

(١) سورة المائدة : ١١٦ .

(٢) سورة يوسف عليه السلام : ٢٦ ، ٢٧ .

(٣) سورة الأعراف : ١٤٣ .

إِنْ لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ لَمْ يَقُمْ عَمْرُوٌ^(١) وَالْأَنْتَقَمُ أَنْتَقَمَ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : {فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا}^(٢) الْآيَةَ. وَقَالَ : {إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ}^(٣).

فَإِذَا تَقَرَّرَ هَذَا ثَبِتَ أَنْ مَا اجْتَمَعَتْ فِيهِ مِنَ الْجَوَابَاتِ هَذِهِ الْأَوْصَافُ الْأَرْبَعَةُ لَمْ تَلْزِمَهُ الْفَاءُ، فَتَقُولُ : إِنْ تُكْرِمَنِي أُكْرِمَكَ، وَإِنْ أُكْرِمْتَنِي أُكْرِمْتُكَ، وَنَحْوُ هَذَا لِاتِّقَادِهِ لَهَا أَمْثَلَةٌ كَثِيرَةٌ، وَكُلُّهَا يَصِحُّ أَنْ يَقَعَ فِعْلٌ شَرْطًا.

فَإِنْ قِيلَ : قَوْلُ النَّازِمِ «وَأَقْرُنْ بِفَا حَتَّمًا جَوَابًا / صِفَتَهُ كَذَا» إِلَى ٣٣ آخِرِهِ لَا يَخْلُو أَنْ يَرِيدُ أَنْ مَاعَدَا ذَلِكَ لِاتِّقَادِهِ بِالْفَاءِ أَصْلًا، لِصِحَّةِ وَقُوعِهِ شَرْطًا، فَإِذَا جَاءَ أَحَدُ الْفَعْلَيْنِ الْمَوْصُوفَيْنِ جَوَابًا لَمْ تَدْخُلْ عَلَيْهِ الْفَاءُ أَصْلًا، فَيَكُونُ «حَتَّمًا» وَصْفًا لَا يُفِيدُ مَفْهُومًا فِي الْمَسْأَلَةِ.

أَوْ يَرِيدُ أَنْ مَاعَدَا ذَلِكَ لِاتِّقَادِهِ بِالْفَاءِ حَتَّمًا، بَلْ قَدْ تَأْتَى مَعَ أَحَدِ الْفَعْلَيْنِ الْفَاءُ، وَقَدْ لَاتَأْتَى، فَانْتَفَى فِي ذَلِكَ بِالْخِيَارِ، وَيَكُونُ وَصْفًا «الْإِنْجِتَامَ» يُعْطَى مَفْهُومًا، وَكِلَا الْقَصْدَيْنِ غَيْرِ مُسْتَقِيمٍ.

فَإِنْ كَانَ قَصْدُهُ الْأَوَّلَ لَزِمَ أَنْ لَا تَدْخُلَ الْفَاءُ مَعَ الْمَوْصُوفِ بِمَا ذَكَرَهُ أَصْلًا، وَذَلِكَ بَاطِلٌ، فَإِنَّ الْفَاءَ مَعَهُ جَائِزَةٌ الدَّخُولُ، فَتَقُولُ : مَنْ يُكْرِمَنِي فَكْرِمُهُ، وَإِنْ تَأْتَيْتَنِي فَأَعْطِيكَ، قَالَ اللَّهُ : {فَمَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا^(٤)}. وَقَالَ تَعَالَى : {وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ^(٥)}. وَقَالَ تَعَالَى : {قَالَ وَمَنْ كَفَرَ فَأُمْتِعْهُ قَلِيلًا^(٦)}. وَهُوَ كَثِيرٌ.

(١) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ سَاقِطٌ مِنَ (س).

(٢) سُورَةُ الْبَقَرَةِ : ٢٤.

(٣) سُورَةُ التَّوْبَةِ : ٤٠.

(٤) سُورَةُ الْجِنِّ : ١٣.

(٥) سُورَةُ الْمَائِدَةِ : ٩٥.

(٦) سُورَةُ الْبَقَرَةِ : ١٢٦.

وإن كان قَصْدُهُ الثَّانِيَ لَزِمَ أَنْ يَجُوزَ الْوَجْهَانِ فِي الْفِعْلِ الْمَاضِي الْمَوْصُوفِ
بِمَا ذُكِرَ، وَذَلِكَ بَاطِلٌ أَيْضًا، فَإِنَّ الْمَاضِي الَّذِي هُوَ مُسَبَّبٌ عَنِ فِعْلِ الشَّرْطِ
لَا تَدْخُلُهُ الْفَاءُ فَلَا تَقُولُ : إِنْ قَامَ فَقَامَ عَمْرُو، وَلَا إِنْ أَكْرَمْتَنِي فَأَكْرَمْتُكَ، وَلَا يَثْبُتُ
الَّذِي كَانَ بِقَوْلِهِ (١) :

فَقَامَ بِفَأْسٍ بَيْنَ وَصَلَيْكَ جَازِرٌ

لأن « قام » دعاء، ولا بقوله تعالى : [فَصَدَقْتُ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ] (٢) لأنه على
تقدير (قَدْ) كما لو ظهرت، وليس « الصَّدُق » مسببًا عن الشرط، بل هو قبيله،
ومثله لا يصح أن يقع شرطًا لأنه غير مستقبل بـ(إِنْ) فعلى كل تقدير هذا المفهومُ
الذي أعطاه النُّظْمُ غيرُ منتظمٍ في سِلْكِ الصَّحَّةِ، إِلَّا أَنْ يُقَالَ : إِنَّ الْمَفْهُومَ هُنَا
مُعْطَلٌ، فَهُوَ عَلَى خِلَافِ عَادَتِهِ، وَيَقْتَضِي إِهْمَالَ مَسْأَلَةِ مِنَ الْبَابِ، هِيَ غَايَةُ
الشُّهُرَةِ، وَالْحَاجَةُ إِلَيْهَا ضَرُورِيَّةٌ.

فالجوابُ أن كل واحد من القسمين صحيح، فأما الأول، وهو كَوْنُ مَا عَدَا
مَا ذُكِرَ لَا يُقَرَّنُ بِالْفَاءِ أَصْلًا، فَصَحِيحٌ، لِأَنَّ الْمَضَارِعَ عَلَى قِسْمَيْنِ :
أحدهما : أن يكون في الجواب على تقدير مبتدأ، فلا بد هنا من الفاء
لزوماً، لأن الجملة صارت اسميةً . والاسمية لا بدُّ فيها من الفاء كما تقدم ذكره.
وعلى ذلك حَمَلَ الْمَضَارِعَ بَعْدَ الْفَاءِ كَمَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ، وَعَلَى ذَلِكَ حَمَلَ الْمَضَارِعَ
بَعْدَ الْفَاءِ سَيِّبِيهِ وَالنَّحْوِيِّينَ.

فإذا قلت : إِنْ تُكْرِمْتَنِي فَأَكْرِمْتُكَ، فالمعنى فإنا أكرمك، لأنه واقع عند

(١) هو نو الرمة، وسبق الاستشهاد به، وصدده: إذا ابن أبي موسى بلالاً بلغته

(٢) سورة يوسف عليه السلام : ٢٦.

سيبويه موقع الابتداء^(١).

قال السيرافي : ولولا هذا لم يَحْتَجِ إلى الفاء، يعنى لولا أنه واقع

٣٤

موقع الابتداء، والمعنى / فأنا أكرمك، لم يحتج إلى الفاء.

وقال ابن خروف في قول سيبويه : وإنما ارتفع لأنه مبني على

مبتدأ^(٢): هذا نصُّ بأنه لا يُرفع بعد الفاء إلا على البناء على المبتدأ ظاهر

أو مضمّر. قال : ولذلك أدخلها، يعنى الفاء، ولو لم يُرد الاسم لم يدخلها،

ولجزم الفعل.

وعلى هذا أيضا حمل ابن خروف كل ما دخلته الفاء من الجوابات،

فجعل الأجوبة أخباراً مبتدآت، كقوله تعالى : {إِنْ كُنْتُ قَلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ}^(٣)

وكذلك قوله : {فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَه مِنْ قَبْلُ}^(٤).

وإذا كان كذلك فالجملة الجوابية لارابط لها إلا أن يؤتى بالفاء

لتربطها بالجملة الشرطية، إذا كان الجزم الحاصل به الربط مفقوداً، ليس

على تقدير الظهور، وهى فى ذلك نظير جملة الحال، فى أنها لا بد فيها من

الواو وإن لم يكن فيها ضميرٌ عائد على ذى الحال، إذ لا بد من الربط

بينهما.

وبهذا المعنى يتوجه دخولُ الفاء حيث دخلت. ومن تلك الجهات كلها

لم يصح أن تقع تالية للشرط، لأن الشرط مختصٌ بالفعل، لا يدخل على

سواه، فإذا كان كذلك فقد دخل هذا القسم تحت ضابطه الذى يقتضى

(١) قال سيبويه فى الكتاب (٦٩/٣) : «وقال : إن تأنى فأكرمك، أى فأنا أكرمك، فلا بد من رفع

«فأكرمك» إذا سكت عليه، لأنه جواب، وإنما ارتفع لأنه مبني على مبتدأ.

(٢) الكتاب ٦٩/٣.

(٣) سورة المائدة : ١١٦.

(٤) سورة يوسف عليه السلام : ٧٧.

لزوم الفاء.

والقسم الثاني : ألا يكون الفعل على تقدير مبتدأ أصلاً، فلا بد من الجزم، لأنه لا مانع من دخوله، ولا مسووغ لغيره، وليس هذا بموضع لفظ، لأنه لمعنى الشرط وهو حاصل بالجزم، فلا يصح أن تدخل الفاء هنا أصلاً، وهو الذي يُعطيه المفهوم (على التقدير الأول، فلا خلل في عبارته هذا فز المضارع.

وكذلك الماضي أيضا على قسمين :

أحدها : أن يكون مستقبل المعنى بالشرط، فلا بد هنا من التجرد عن الفاء، إذ ليس الماضي هنا على تقير (قد).

وأیضاً فعلى ما قاله ابن خروف : إنما تدخل الفاء إذا كان الفعل في تقدير مبتدأ، فإذا لم يكن كذلك فلا مدخل للفاء، وهو ما أعطاه المفهوم، من جهة أن الماضي في موضع جزم، لأنه في موضع المستقبل الذي يحصل فيه الربط بالجزم.

والثاني : أن لا يكون مستقبل المعنى بالشرط، بل يكون على تقدير (قد) فقد دخلت (قد) في التقدير فهي كالظاهرة، وأني إذا أتيت بها لأبد لك من الإتيان بالفاء، إذ لأبد من الربط، فقد دخل هذا القسم تحت ضابط لزوم الفاء، فالكلام صحيح.

وأما الثاني، وهي ما أعطاه المفهوم من أن ما عدا ما ذكر غير لأزمة فيه الفاء / بل يجوز أن تلحق وأن لا، فصحيح، لأن الحاصل من ٣٥ المضارع إذا وقع جوابا أنه يجوز فيه الأمران، لكن على قاصدين مختلفين، فإذا لم تأت بها فهو بنفسه الجواب، وإن أتيت بها فالجواب

جملة اسمية، وذلك لا يقدح في إطلاق جواز الوجهين، فكُم من موضع في الكلام يكون الوجهان المختلفان فيه في اللفظ على قصدين مختلفين، بل هذا عند أهل البيان^(١) لازم، بخلاف ما إذا كان المضارع غير مجرد، فإنه لا بد من الفاء، ولا يجرى فيه وجه سوى ذلك، فلحاق الفاء فيه عند ذلك حتم.

والحاصل أيضا من الماضي غير المقرون بقَد في اللفظ كما ذكر في المضارع، لأنه إذا كان يجوز فيه أن يؤتى بالفاء وأن لا يؤتى بها، لكن على قصدين، فقد جاز الوجهان، فالفاء غير لازمة.

ولا يقال : إن الماضي مع الفاء مقرون بـ(قَد) تقديرًا، فهو كاللفظ بها معه، فلم يصح أن يكون في الماضي المجرد وجهان لأنا نقول : هو مجرد لفظًا، فالوجهان جائزان، وأيضًا فلحاق الفاء مع قطع النظر عن تقدير (قَد) إنما يكون على إضمار المبتدأ كما تقدم من كلام ابن خروف، فلا اعتبار بتقديرها. فكانها لم تقدر إذا كان الحكم في الإتيان بالفاء وغيرها وهو تقدير المبتدأ. فإذا ثبت هذا كان الفعل الماضي والمضارع المذكوران يجوز فيهما الوجهان على الجملة فكلام الناظم صحيح وقوله : «واقرن بفًا» أراد : بفًا، بالمد، لكن قصر ضرورة، فصار مثل ما حكى من قولهم : شربت ما يافتى. وفي هذا النظم منه مواضع كثيرة.

وقوله : «لَوْ جَعَلَ» جملة شرطية في موضع الصفة لـ«جوابًا» أي جوابًا هذه صفته، و«انجعل» فعل مطاوع لـ(جعل) تقول : جعلت الشيء في موضع كذا فانجعل، وذلك قياس في (فعل) المقصود به العلاج، نحو : قسّمته فانقسم، وفصلته فانفصل، وصرفته فانصرف، وما أشبه ذلك. ثم قال :

(١) في الأصل «أهل الشأن» وما زبنته من (س، ت) هو الصواب.

وَتَخْلَفُ الْفَاءُ إِذَا الْمُفَاجَأَةُ

كَانَ تَجْدُ إِذَا لَنَا مُكَافَأَةٌ

يعنى أن (إذا) التى للمفاجأة، وهى التى فى قولك : خَرَجْتُ فإِذَا زَيْدٌ قَائِمٌ، تقوم مقام الفاء، فتقع فى موضعها خَلْفًا منها، كما فى المثال المذكور، وهو إن تَجْدُ إِذَا لَنَا مُكَافَأَةٌ ومثله : إن يَقُمُ زَيْدٌ إِذَا هُوَ مَائِلٌ بَيْنَ يَدَيْكَ، ومنه قوله تعالى / : [وإن تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمْتُ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ] (١) ومنه أيضا : [وإِذَا أذَقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً مِن بَعْدِ ضِرَاءٍ مَسَّتَهُمْ إِذَا لَهُمْ مَكْرٌ فِي آيَاتِنَا] (٢).

قال الفراء : العرب تجعل (إذا) تَكْفِي من (فَعَلْتُ، وَفَعَلُوا) لو قال مكانها : (مَكْرُوا) لكان صواباً (٣).

وإنما وقعت (إذا) المفاجأة بدلاً من الفاء لشبهاها بها، فى أن كل واحدة لاتقع مبتدأة كـ«إنما» وغيرها من حروف الابتداء، بل لابد أن تقع مبنية على كلام، وأيضاً (إذا) فى الآية واقعة موقع الفعل، كانه قال : قَنَطُوا، كما أن الفاء فى الجواب واقعة موقع الفعل، فلما اشتبها فى هذا التصرف وقعت (إذا) موقع الفاء لذلك، ليس ذلك لكونها فى معناها، لأن الفاء تدخل على (إذا) فتقول : خَرَجْتُ فإِذَا زَيْدٌ قَائِمٌ.

وفى كلامه فى (إذا) نظرٌ من وجهين :

-
- (١) سورة الروم : ٣٦.
(٢) سورة يونس : ٢١.
(٣) عبارة الفراء فى معانى القرآن (٤: ٩/١) هى «العرب تجعل (إذا) تكفى من فعلت وفعلوا، وهذا الموضع من ذلك، اكتفى بـ(إذا) من (فعلوا) ولو قيل : (من بعد ضراء مسستهم مكرؤا) كان صواباً».

أحدهما : أنه يقتضى أن (إذا) تَخْلُفُ الفاءَ حيثما وقعت، فكل موضع تقع فيه الفاء يصح أن تقع فيه (إذا) فإذاً يُقْتَضَى أن تقول في نحو قولك : إن تَقُمْ فَعَسَى أن تَأْتِيَنِي، إن تَقُمْ إذا عَسَى أن تَأْتِيَنِي، وفي (إن تَقُمْ فَقَدْ قَامَ عمرو) : إن تَقُمْ إذا قَدْ قَامَ عمرو، وما أشبه ذلك من المواضع التي تدخل فيها الفاء.

وليس كذلك، بل (إذا) إنما تدخل على الجملة الاسمية خاصة، ولا تدخل على كل الجمل الاسمية، بل على غير الطلبية، فلاتقول : إن تَأْتِيَنِي إذا هل أنا مُكْرِمُكَ؟ كما تقول : إن تَأْتِيَنِي فإنا مُكْرِمُكَ، وإنما تقول : إن تَأْتِيَنِي إذا أنا مُكْرِمُكَ، كما في الآية : {إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ} (١) وكما في مثاله «إِذَا لَنَا مُكَافَأَةٌ» وأما غير ذلك فلا، لأنها مختصة بالجملة الاسمية، ألا ترى أنه لا يجوز بعدها نصبُ الاسم على إضمار فعل من باب «الاشتغال» بل يلزم الرفع على الابتداء، نحو : خرجتُ فإذا زيدٌ يَضْرِبُهُ عمرو، وهو مذهب الناظم في (إذا) كما مرَّ تقريره في بابه، فإطلاق هذا الكلام مُشْكَلٌ كما ترى.

والثاني : أنه نصُّ في «التسهيل» على أن (إذا) لا تقع في موضع الفاء إلا إذا كانت جواباً لـ(إن) خاصة، فقال : وقد تُتُّوبُ بعد (إن) (إذا) المُفَاجِئَةُ عن الفاء في الجملة الاسمية غير الطلبية (٢). فقيد النيابة بأن تكون بعد (إن) وبأن يكون ما بعدها جملةً اسمية غير طلبية، وهو ما ذكر قبل هذا. وعلى هذا المعنى شرح ابنه هذا الموضع في «التكملة» (٣).

وإذا استقرتْ كلام العرب فقلماً تجده إلا على ما قال، وهذا النظم

(١) سورة الروم : ٢٦.

(٢) التسهيل : ٢٣٨، وما بين القوسين ساقط من الأصل و(ت) وأثبتته من (س) والتسهيل.

(٣) التكملة على شرح التسهيل لابن الناظم (لوحة ٢٢٧ - ١).

يَقْتَضِي أَنْ تَقَعَ بَعْدَ (مِنْ) وَ(مَا) وَ(مَتَى) وَغَيْرِهَا مِنَ الْأَدْوَاتِ فَتَقُولُ / : ٣٧
مَنْ يَكْرِمُنِي إِذَا أَنَا أَكْرَمُهُ، وَمَتَى تَأْتِنِي إِذَا أَنَا أَحْسَنُ إِلَيْكَ، وَمَا أَشْبَهَ
ذَلِكَ، وَهَذَا غَيْرُ مَقُولٍ كَمَا ذُكِرَ.

وَالجَوَابُ : أَنْ تَمَثِيلُهُ قَيْدٌ فِيمَا ذُكِرَ، إِذْ لَمْ يَأْتِ (إِذَا) جَوَابًا إِلَّا بَعْدَ
(إِنْ) وَمَعَ الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ غَيْرِ الطَّلِبِيَّةِ، ذَلِكَ قَوْلُهُ : «كَأَنَّ تَجِدُ إِذَا لَنَا
مُكَافَأَةٌ» فَإِنَّهُ قَالَ : «وَتَخَلَّفُ الْفَاءُ الْمُفَاجَأَةُ» فِيمَا كَانَ نَحْوَ هَذَا الْمَثَالِ،
وَمِنْ عَادَتِهِ إِفَادَةُ التَّقْيِيدِ بِالْمَثَلِ، وَقَدْ مَرَّ مِنْ هَذَا شَيْءٌ كَثِيرٌ.

و«الْفَاءُ» فِي قَوْلِهِ «وَتَخَلَّفُ الْفَاءُ» مَقْعُولٌ بِ«تَخَلَّفُ» وَ«إِذَا الْمُفَاجَأَةُ»
هُوَ الْفَاعِلُ، يُقَالُ : خَلَفَ فُلَانٌ فُلَانًا، إِذَا جَاءَ بَعْدَهُ، وَخَلَفَهُ إِذَا كَانَ خَلِيفَةً
بَعْدَهُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : {اخْلُفْنِي فِي قَوْمِي} (١). وَالْمُكَافَأَةُ : الْمُجَازَاةُ، يُقَالُ
: كَافَأْتُهُ عَلَى مَا كَانَ مِنْهُ مُكَافَأَةً، وَكِفَاءً : جَازَيْتُهُ عَلَى فِعْلِهِ.

وَالْفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الْجَزَا إِنْ يَقْتَرِنُ

بِالْفَا أَوْ الْوَاوِ بِتَسْلِيْثِ قَمِنْ

ذَكَرَ النَّازِمُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي آخِرِ هَذَا الْبَابِ مَسَائِلَ تَتَعَلَّقُ بِأَصْلِ
الْبَابِ، فَذَكَرَ مِنْهَا مَسَائِلَتَيْنِ يَشْتَرِكُ فِي النَّظَرِ فِيهِمَا بِأَبِ النُّوَاصِبِ
وَالجَوَازِمِ، وَذَلِكَ فِيمَا إِذَا عَطِفَ عَلَى الْفِعْلِ الشَّرْطِيِّ، أَوْ عَلَى الْفِعْلِ
الْجَزَائِيِّ.

وَابْتَدَأَ بِذَكَرِ الْعَطْفِ عَلَى فِعْلِ الْجَزَاءِ فَقَالَ : «وَالْفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الْجَزَا
إِنْ يَقْتَرِنُ» إِلَى آخِرِهِ.

(١) سُورَةُ الْأَعْرَافِ : ١٤٢.

يريد أن الجزاء إذا عطف عليه فعلٌ بأحد حرفين، وهما الواو والفاء، فإن ذلك الفعل يجوز فيه ثلاثة أوجه، وهو التثنية الذي ذكر [أنه] (١) مستحق لها، وهو معنى قوله : «قَمِنُ» أى جديرٌ وخليقٌ بها، وإنما قال ذلك لكونها عنده جاريةً على القياس، صحيحة التنزيل على حسب ما يذكر بحول الله.

وذكر الجزاء مطلقاً، وهو أعم من أن يكون بالفعل أو بغيره، ولم يقيد بالفعل الذى يظهر فيه الجزم، أو يكون في تقدير الظهور وهو المضارع والماضى، لأن الحكم واحد فيما إذا كان كذلك، أو كان جملة اسمية أو غير ذلك، فتقول إذا كان فعلاً : **إِنْ تُكْرِمْنِي أُكْرِمَكَ وَأُحْسِنُ إِلَيْكَ، بِالْجَزْمِ، وَأُحْسِنُ إِلَيْكَ، بِالرَّفْعِ، وَأُحْسِنُ إِلَيْكَ، بِالنَّصْبِ.** وكذلك الماضى تقول : **إِنْ أَتَيْتَنِي أَحْسَنْتُ إِلَيْكَ وَأُكْرِمَكَ، وَأُكْرِمَكَ، وَأُكْرِمَكَ.**

وكذلك إذا كان الجزاء غير الفعل المتقدم نحو : **إِنْ تَزُرَّنِي فَأَنَا مُحْسِنٌ إِلَيْكَ وَأُكْرِمَكَ، بِالْجَزْمِ، وَأُكْرِمَكَ، بِالرَّفْعِ، وَأُكْرِمَكَ بِالنَّصْبِ.** وشروط الناظم في هذا الجواز أن يكون العطف بأحد هذين الحرفين، وهما الفاء والواو.

فمثال الفاء قوله تعالى : **[وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ / فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ] (٢) قُرِئَتْ هَذِهِ الْآيَةُ ٣٨** بالثلاث الحركات في «يَغْفِرُ» و«يُعَذِّبُ» فقراءة الجزم لمن عدا. نافعاً

(١) بدل هذه الكلمة في النسخ الثلاث «هو» وما أثبتته من عندي، وهو الذى تستقيم به العبارة، والله أعلم.

(٢) سورة البقرة : ٢٧٤.

وابن عامر^(١). وقراءة الرفع لهما^(٢). وقراءة النصب في غير السبع، حكاها
سيبويه^(٣)، وهي مروية عن ابن عباس وأبي حيوة والأعرج^(٤).

ومثال الواو قوله تعالى : { وَإِنْ تُخَفُّوْهَا وَتَوْتُوْهَا الْفُقَرَاءُ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ
وَيُكْفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ }^(٥) قرأ ابن كثير وأبو عمرو وأبو بكر «ونكفر» بالرفع
مع النون، وكذلك ابن عامر وحفص إلا أنهما قرأ بالياء، وقرأ الباقيون بالنون
والجزم^(٦)، ودوى عن الأعمش أنه قرأ بالنصب مع النون^(٧).

وقال تعالى : { مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ }^(٨)
قرأ أبو عمرو وعاصم بالرفع مع الياء، وقرأ حمزة والكسائي بالياء وجزم الراء،
والباقيون برفع الراء مع النون^(٩)، وأنشد سيبويه في النصب للأعشى^(١٠):

-
- (١) في (س) لمن عدا نافعاً.
 - (٢) هذه الجملة ساقطة من (س) أيضاً.
 - والصواب في قراءة هذين الحرفين هو ما جاء في كتاب السبعة (لابن مجاهد (١٩٥) والإقناع لابن
الباش (١٦) =) من أن قراءة الرفع لعاصم وابن عامر، وقراءة الجزم لمن عداهم من السبعة.
 - (٣) الكتاب ٩٠/٣.
 - (٤) البحر المحيط ٣٦٠/٢.
 - (٥) سورة البقرة : ٢٧١.
 - (٦) السبعة ١٩١.
 - (٧) البحر المحيط ٢٢٥/٢.
 - (٨) سورة الأعراف : ١٨٦.
 - (٩) السبعة ٢٩٨.
 - (١٠) الكتاب ٩٢/٣، والمقتضب ٢/٢٢، واللسان (كيب) وديوانه ٨٨
والمسحب والمجر : مصدران ميميان، أو اسما مكان من السحب والجري. وكيبك : اسم جبل بكة،
والمعنى : من يغترب عن قومه يجري عليه من أنواع الظلم الكثير، وإن أحسن أخفى الناس
حسناته، وإن أساء أظهرها سيئاته، حتى تكون واضحة مشهورة كالنار في رأس جبل.

وَمَنْ يَغْتَرِبُ عَنْ قَوْمِهِ لَا يَزَلُ يَرَى
 مَصَارِعَ مَظْلُومٍ مَجْرَأً وَمَسْحَبًا
 وَتُدْفَنُ مِنْهُ الصَّالِحَاتُ وَإِنْ يُسِيءُ
 يَكُنْ مَا أَسَاءَ النَّارَ فِي رَأْسِ كَبْكَبَا
 وَقَدْ حُمِلَ عَلَى هَذَا قَوْلُ عَنْتَرَةَ (١):

مَتَى مَا تَلْقَانِي فَرْدَيْنِ تَرْجِفَانِ

رَوَانِفُ أَلْيَتَيْكَ وَتُسْتَطَارَانِ

فَإِنْ كَانَ الْعُطْفُ بغير الواو فمقتضى كلام الناظم أن ثلاثة الأوجه لا تجوز في المعطوف، وكذلك الحكم عند سيبويه (٢) والبصريين أن الفعل إذا عُطِفَ بِهِ (تَمْ) أو غيرها، فالتثنية غير جائزة، بل إنما يجوز عندهم في ذلك وجهان : أحدهما : التشريك في الجزم، فتقول : إِنْ تَأْتِنِي أَتِكَ تَمْ أَحْسِنُ إِلَيْكَ. والآخر الرفع فتقول : وَأَحْسِنُ إِلَيْكَ.

ومن الأول قوله تعالى : [وَأِنْ تَسْأَلُوا بِسْمِ اللَّهِ قَوْمًا غَيْرَكُمْ تَمْ لَا يَكُونُوا أُمَّةً لَكُمْ] (٣).

(١) ابن السجري ٢٨/١، وابن يعيش ٥٥/٢، ١١٦/٤، ٨٧/٦، وشرح شواهد الشافية ٥٠٥، والخزانة ٥٠٧/٧، ٢٢٠/٨، والعيني ١٧٤/٣، والتصريح ٢٩٤/٢، والهمع ٢٤٠/٤، والدرر ٨٠/٢، وديوانه ١٠٨

والبيت من عدة أبيات يخاطب بها عمارة بن زياد العبسي، وكان يحسد عنترَةَ على شجاعته، ويظهر لقومه تحقيره، فقال له هذه الأبيات.

وفردين : منفردين أنا وأنت خاصة، ليس معي ولا معك معين. والروانف : أطراف الأليتين، واحدها رانفة. وتستطار : يطلب منك أن تطير خوفاً وجنباً. والعرب تقول لمن اشتد به الخوف : طارت نفسه خوفاً.

(٢) الكتاب ٨٩/٣.

(٣) سورة محمد عليه الصلاة والسلام : ٢٨.

ومن الثاني : قوله تعالى : {وَإِنْ يُقَاتِلُواكُمْ يُوَلُّوكُمْ الْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ} (١).

وذلك أن الرفع والجزم أمرهما ظاهر، ولذلك جازا في غير الواو والفاء، فالجزم على التشريك إما في اللفظ إن كان الجزم ظاهرا، وإما في الموضع إن لم يكن كذلك، والرفع على الاستئناف.

وأما النصب فعلى منزع (ماتأتيننا فتحدثنا) كأن قولك : إن تُكْرِمْنِي أَكْرِمَكَ وَأَحْسِنَ إِلَيْكَ، أو فأحسِنَ إِلَيْكَ، أردتَ به : إن تُكْرِمْنِي يَكُنْ مِنِّي إِكْرَامٌ لَكَ؛ وإحسانٌ، أو فأحسانٌ، ولا يجوز إظهار (أن) هاهنا كما تقدم.

وإنما اختص هذان الحرفان بهذا الحكم للوجه الذي اختصا لأجله

بدخولهما في الأجوبة الثمانية، لما / في الفاء من معنى السببية، ولما في ٣٩ الواو معنى المعية، وكل واحد من هذين المعنيين يقتضى الاتصال بما قبل، بخلاف غيرهما من الحروف فإنها ليست كذلك قال سيبويه: واعلم أن (ثم) لا ينصب بها كما ينصب بالواو والفاء، ولم يجعلوها مما يضم بعد (أن) وليس يدخلها من المعاني ما يدخل في الفاء، وليس معناها الواو، ولكنها تُشْرِكُ وَيَبْتَدَأُ بِهَا (٢).

وإذا كان الأمر ماقرره لم يكن النصب بعد (ثم) أو غيرها إلا من باب قوله (٣).

(١) سورة آل عمران : ١١١.

(٢) الكتاب ٨٩/٣.

(٣) سبق الاستشهاد به، وهو للمغيرة بن حبناء، وصدرة :

سأترك منزلي لبني تميم

* وَالْحَقُّ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِيحًا *

وقد جعلوا النصب مع الفاء والواو ضعيفا، لأنه عطف على الجزاء وهو واجب، والنصب إنما بابه غير الواجب، لكنه في الجزاء قوياً من حيث كان الجزاء ليس بواجب الوقوع إلا بعد وقوع الأول، فلما كان كذلك ضارِعَ ما لا يُوجب الفعل كالاستفهام، فنصبوا لذلك.

وقد تقرر أن هذافي الفاء والواو ولمعنى فيهما [فلا يلحق بهما] (١) غيرهما، لأنه إما للتشريك، ولا إشكال، وإما للاستتفاف، ومعنى النصب خارج عن هذين. وقوله : «إِنْ يَقْتَرِنَ» أتى به مضارعاً على الوجه الأقل، لأن الجواب محذوف لدليل قوله : «والفعلُ من بعد الجزاءِ بتلِيثِ قَمِينُ».

ونظيره من كل وجه بيتُ الكتاب (٢) :

هَذَا سُرَاقَةٌ لِلْقُرْآنِ يَدْرُسُهُ

والمراءُ عِنْدَ الرُّشَا إِنْ يَلْقَاهَا ذَيْبٌ

ويقال : هو قَمِينٌ لِكْذَا، وَقَمِينٌ بِهِ، أَيْ حَقِيقٌ وَجَدِيرٌ.

ثم أخذ يذكر العطف بالواو والفاء على فعل الشرط فقال :

وَجَزْمٌ أَوْ نَصْبٌ لِفِعْلِ إِثْرَفَا

أَوْوَاوٍ إِنْ بِالْجُمْلَتَيْنِ اكْتُنِفَا

يعنى أن الفعل إذا وقع بين جملتي الشرط والجزاء فصارتا تَكْتُنِفَانِهِ، أَيْ

تُحِيطَانِ بِهِ، وَكَانَ ذَلِكَ الْفِعْلُ إِثْرَ وَاوٍ وَفَاءٍ - فَجَائِزٌ فِيهِ وَجْهَانُ :

(١) ما بين القوسين ساقط من (ت).

(٢) سبق الاستشهاد به.

أحدهما : الجزم، وذلك على التَّشْرِيك في العامل، نحو قولك : إنَّ
تَأْتِنِي فَتَنْزِلُ عِنْدِي أَكْرِمُكَ، أو : وَنَزَلَ عِنْدِي.

والوجه الآخر : النصب، وذلك على ما تقدّم من تقدير المَصْدَر
معطوفاً عليه هذا الفعل بإضمار (أَنْ) كقولك : إنَّ تَأْتِنِي فَتَنْزِلُ عِنْدِي
أَكْرِمُكَ، أو : وَتَنْزِلُ عِنْدِي.

والتقدير : إنَّ يَكُنْ مِنْكَ إِتْيَانٌ فَنُزُولٌ أَكْرِمُكَ، أو مع نُزُولٍ.
والنصبُ هنا أمثلةٌ شيئاً منه في المسألة الأولى، لأنَّ العطف هنا
على فعل الشرط، وفعل الشرط غير واجب، فكان قريباً من الاستفهام
والأمر والنهي، ونحوهما.

ومن مثل الوجه / الثاني ما أنشده سيبويه من قول ابن زهير^(١) :

وَمَنْ لَا يُقَدِّمُ رِجْلَهُ مُطْمَئِنَّةً

فِيئِبَّتِهَا فِي مُسْتَوِي الْأَرْضِ يَزَلِقُ

والنصبُ في هذه المسألة أيضاً ضعيف، لأنَّ النصب في قولك : إنَّ
تَأْتِنِي فَتَحَدَّثَنِي أَكْرِمُكَ، معناه معنى الجزم، إذ كان قولك : (إنَّ يَكُنْ مِنْكَ
إِتْيَانٌ فَحَدِيثُ أَكْرِمُكَ) في معنى قولك : إنَّ تَأْتِنِي فَتَحَدَّثَنِي أَكْرِمُكَ،
فكرهوا أن يَتَخَطَّوْا به من بابه إلى باب آخر من غير زيادة معنى.

وأما البيت فالنصبُ فيه جيّد، لأنه إنَّ النفي حسنٌ كما تقدم، سواء
كان بعد شرط أو لا.

وَمَنْعُ النَّاضِمِ الرَّفْعَ فِي هَذَا الْفِعْلِ، لأنه أجاز الجزم والنصب بعد ما
أجاز في المسألة الأولى الأوجه الثلاثة، فدل على أن الثالث غير جائز،

(١) سبق الاستشهاد به.

فلا يجوز على هذا أن تقول : **إِنْ تَأْتِنِي فَتُحَدِّثْنِي أَكْرَمَكَ**، ولا : **وَتُحَدِّثْنِي**، بالرفع، لأن «**فَتُحَدِّثْنِي**» موضوعٌ موضعٌ (مُحَدِّثًا) كما كان كذلك لم يَأْتِ بحرف العطف، ولو قلت : **إِنْ تَأْتِنِي وَمُحَدِّثًا** أو **فَمُحَدِّثًا** - كان الكلام فاسدًا لأنه ليس في الكلام منصوبٌ يعطف عليه، وأما ضمير «**تَأْتِنِي**» فلا يصح العطف عليه، وإذا كان كذلك لم يكن للرفع وجه، هذا معنى تعليل سيبويه^(١).

وقد أجاز ابن خروف الرفع مع الواو خاصة على الحال، كأنه قال : **إِنْ تَأْتِنِي وَأَنْتَ تَسْأَلْنِي**، ولا يُقَدَّرُ الفعل مع الواو إلا بالجملة، فلا يُقَدَّرُ «**وَسَائِلًا**» كما يُقَدَّرُ :

نَجَوْتُ وَأَرْهَنْتُهُمْ مَالِكًا^(١)

بالجملة، أي : وأنا أرهنتهم.

والناظم لم يرتضِ هذا، بل وقف مع سيبويه والجماعة، لكن قد مضى له في باب «**الحال**» جواز وقوع المضارع المنبث حالاً مع الواو، على إضمار المبتدأ، ومخالفة من ذهب إلى المنع في المسألة، فما باله منع ذلك هنا؟ فكان الأولى به أن يجيز الرفع مع الواو، لأن ما ألزم سيبويه هنا من وقوع الحال مع الواو قد أجاب عنه بأنه على تقدير الجملة، كما قاله ابن خروف، واستدل عليه بالسَّماع، فهو لازم له، فاقتصاره مع الواو على الوجهين غير سديد، أما مع الفاء

(١) الكتاب ٨٨/٣.

(٢) العيني ١٩٠/٣، والهمع ٤٦/٤، والدرر ٢٠٢/١، والأشعوني ١٨٧/٢، والشعر والشعراء ٦٥١/٢، واللسان (رهن).

والبيت لعبدالله بن همام السلولي، وكان عبيدالله بن زياد قد توعدده فهرب إلى الشام واستجار ببيزید فأمنه، وكتب إلى عبيدالله يأمره بالصفح عنه.

ومعناه : لما خفت سيوفهم نجوت منهم بالهرب، وأبقيت في أيديهم مالكا، ومالك هو عريف الشاعر.

فلا سبيلَ إليه، فكان من حَقِّه أن يجمع بين كلاميه.

وقيدَ جوازَ الوجهين في المسألة بشرطين ذكرهما: وأحد الشرطين : أن يكون العطف بالفاء أو الواو كما مرَّ، فدلَّ أن ذلك عنده مختص بهما، ولا يجوز في غيرهما، وهو ردُّ لما أجازَه الكوفيون فيما نُقلَ عنهم في (ثم) من النصب، كما أجازَه الجميع في الواو / والفاء، فيقولون : إن تَأْتِنِي تَمُّ ٤١ تُحَدِّثُنِي أَكْرَمَتُكَ، بنصب «تُحَدِّثُنِي» ومن حجتهم في هذه قراءة من قرأ : [وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكُهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ] (١) بنصب «يُدْرِكُهُ» وهي قراءة قتادة ونُبيح والجراح. وقد قرئ بالرفع، وهي لطلحة بن سليمان وإبراهيم النخعي (٢). والجزمُ قراءة الجماعة.

وهذه القراءة لم يثبت البصريون بها حكما، لندورها وكونها في القياس كقوله (٣):

* وَالْحَقُّ بِالْحَجَازِ فَأَسْتَرِيحَا *

لكنها أمثلُ قليلا، لأنَّ الشرط ليس بواجبٍ في نفسه، وقد تقدَّم وجهُ اختصاص الواو والفاء بهذا الحكم دون غيرهما، فالأولى عدمُ القياس في غيرهما.

والشرط الثاني : أن يكون الفعل مُكْتَنَفًا بجملتي الشرط والجزاء، وذلك قوله : «إِنْ بِالْجُمْلَتَيْنِ اِكْتَنَفَا» يعني أنه لا بدُّ من أن تكون جملة

(١) سورة النساء : ١٠٠.

(٢) المحتسب ١/١٩٥، والبحر المحيط ٣/٢٣٦، ٢٣٧.

(٣) سبق الاستشهاد به، وصدوره :

سأترك منزلي لبني تميم

الشرط وجملة الجزاء قد أحاطتًا به، فصار بينهما، وقد تقدم تمثيل ذلك.
واكْتُنْفَاً في كلامه من قولهم : اكْتُنْفَ القومُ، إذا اتَّخَذُوا كُنْفًا
لِإِبْلِهِمْ، وَالْكُنْفُ : حَظِيرَةٌ مِنْ شَجَرٍ تُجْعَلُ لِلْإِبْلِ، أَيْ إِنْ اتَّخَذَ بِالْجَمَلَتَيْنِ
كُنْفًا. وَلَا يَكُونُ مِنْ : اكْتُنْفَ القومُ زِيدًا، أَيْ أَحَاطُوا بِهِ، لِأَنَّهُ أَتَى بِالْفِعْلِ
مُسْتَنْدًا إِلَى ضَمِيرِ الْفِعْلِ، وَلَيْسَ هُوَ الْمَحِيطُ بِالْجَمَلَتَيْنِ، بَلْ هُمَا الْمَحِيطَانِ
بِهِ، فَإِنَّمَا يَرِيدُ أَنَّهُ اتَّخَذَ بِهِمَا كُنْفًا، أَيْ مَا يَجْرِي مَجْرَاهُ.

فإن قلت : مالمذى احترز بقوله : «إِنْ بِالْجَمَلَتَيْنِ اكْتُنْفَاً» وهو إنما
يريد أن يكون ذلك الفعل تابعاً لجملة الشرط، سواء أكانت الجملتان
تَكْتُنْفَانِهِ أَمْ لَا، فَيُظْهِرُ أَنْ وَصْفَ الْاِكْتِنَافِ غَيْرُ مُحْتَاجٍ إِلَيْهِ؟
فالجواب : أن هذا الكلام أحرز به أمرين :

أحدهما : ماتقدم من كونه تابعاً لجملة الشرط لاجملة الجواب، إذ
قد تقدم الحكم في ذلك، والآخر : أنه قصد أن يكون الفعل المعطوف
بالواو أو الفاء زائداً على فعل الجواب إن كان فعلاً، لأنه إن لم يكن زائداً
على ذلك فهو الجواب بعينه، وذلك يتصور في المعطوف بالفاء، وإذا كان
هو الجواب بعينه فلا يجوز فيه هذان الوجهان أصلاً، بل يلزم فيه بعد
الفاء الرفع، كقولك : إِنْ تَأْتِنِي فَأُحَدِّثُكَ، وذلك أن الشرط في الأصل جملة
مبتدأ على فعل وفاعل، والجواب جملة أخرى بآئنة من الأولى، مبتدأها
على مبتدأ وخبر، أو فعل وفاعل، ربط إحداهما بالأخرى حرف (إن) أو
غيره من أخواته، ولا حاجة إلى الفاء إذا كان الجواب فعلاً، وجيء بها لَمَّا
احتجج إلى الجواب بالابتداء والخبر، ثم جعل مكان المبتدأ الفعل فارفع،
وليس الجواب الفاء إذا كان مرفوعاً مثل ما انتصب / بين المجزومين، ٤٢

لأن ما انتَّصب بين المجزومين مصدرٌ معطوفٌ على مصدر فعلٍ الشرط.

ولو قلت : إنَّ يَكُنْ إتيانُ فُحْدَيْتُ، وسَكَّتْ، فليس ذلك بمعطوفٍ على مصدرٍ فعلٍ الشرط، بل هو مرفوعٌ على تقديرٍ مبتدأٍ بعد الفاء، تقديره : فأمرى حَدِيثُ، أو نحو هذا.

هذا تعليل السُّيرافي، وهو معنى ما في الكتاب من قول سيبويه : وإنما مَنَعَهُ أن يكون مثلَ ما انتَّصب بين المجزومين أن هذا مُنْقَطِعٌ من الأول - يعنى قولك : فأحدتُك - ألا ترى أنك إذا قلت : إنَّ يَكُنْ إتيانُ فُحْدَيْتُ أحدتُك، فالحديثُ متصلٌ بالأول، شريكٌ له. وإذا قلت : إنَّ يَكُنْ إتيانُ فُحْدَيْتُ، ثم سَكَّتْ، وجعلته جواباً لم يَشْرَكَ الأول، وكان موفِّعاً بالابتداء^(١). فعلى هذا بنى الناظم.

وقد تقرَّر من هذا أن كلاً الوجهين لا يجوز في جملة الجواب، فلا يجوز الجزم، لأنه مقرونٌ بالفاء، وليس بمعطوف، ولا يجوز النصب، لأنك لم تقصده، فلا بُدَّ من الرفع، فهذا شرطُ الناظم شرطُ «الاکتتاف» وظهر منه أن ما أجازهُ ابنُ طاهر^(٢) (من النصب مع الفاء لم يرتضيه، وإنما أجازهُ ابن طاهر)^(٣) في الشعر حملاً على المعنى؛ لأنك إذا قلت: إن تَأْتِيَنِي فأحدتُك ف«أحدتُك» هنا يتقدَّر بالمصدر كالجواب، وهو أيضاً واقع، فوقع الشرط مثله، فجعل كالمنقطع لذلك، ولا يُلْتَفَت فيه إلى تقدير الاتصال إذا مَنَلْتَهُ بالمصدر، لأنه تمثيلٌ لا يُنطَق به، ويكون معنى الكلام : إنَّ يَكُنْ إتيانُ يَكُنْ حديثُ، لأنك لو أزلتَ الفاء لجزمتَ،

(١) الكتاب ٨٩/٣.

(٢) هو أبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري الإشبيلي، المعروف بالحنبَّ، نحوي مشهور، بارع حافظ، اشتهر بتدريس الكتاب، وله عليه طرر مدونة مشهورة، وله تعليق على الايضاح، وغير ذلك، وكان يرحل إليه في العربية، موصوفاً بالحدق والنبيل، وكان من حذاق النحويين، وأئمة المتأخرين، وكان أجل تلاميذه ابن خروف - توفي في عشر الثمانين وخمسةائة.

(٣) ما بين القوسين ساقط من (ت).

قَرُوعِيَ ذَلِكَ.

وأجاز ذلك ابنُ خروف، وعلى هذا التأويل الذي بسّطه عن شيخه^(١)، وهو ضعيفٌ جداً، ولذلك لم يُجرِّه إلا في الشعر. والشَّرْطُ يُغْنِي عَنْ جَوَابٍ قَدْ عَلِمَ وَالْعَكْسُ قَدْ يَأْتِي إِنْ الْمَعْنَى فِيهِمْ هذا الفصل يذكر فيه ما يُعْرَضُ من الحذف للجملة الجوابية، أو للجملة الشرطية، وذلك أنه قد تقررَ قَبْلُ في مواضع أن الحذف إنما يكون إذا عَلِمَ المحذوف، وكانت عليه دلالة تُعَرِّفُ به، وأما إذا لم يكن ثَمَّ دليل فلا سبيلَ إلى الحذف.

والحذفُ هاهنا على ثلاثة أوجه :

حذفُ جملة الجواب، وهو الأكثر، وحذفُ جملة الشرط، وهو دون ذلك، وحذفُها معاً، وهذا الثالث نادر، ولذلك لم يُعْرَجْ عليه الناظم، ومنه قول النمر بن تولب^(٢):

فَإِنَّ الْمَنِيَّةَ مَنْ يَخْشَاهَا

٤٣ فَسَوْفَ / تُصَادِفُهُ أَيُّنَمَا

أى : أَيُّنَمَا يَذْهَبُ تُصَادِفُهُ، وكذلك قول الآخر^(٣):

-
- (١) يعني ابن طاهر الذي سبقت ترجمته.
(٢) الجمل للزجاجي ٢٧٣، والتصريح ٢٥٢/٢.
(٣) الخزانة ١٤/٩، والمغني ٦٤٩، والعيني ١٠٤/١، والتصريح ٣٣٦/٤، والهمع ٣٣٦/٤، والدرر ٧٨/٢، والأشموني ٣٣/١، ٢٦/٤، والبيت لرؤية، ملحقات ديوانه ١٨٦، ويروي «بنات الحى» و«إِنَّ» بزيادة نون في الموضعين، والضمير المستكن في «كان» يعود على «اليعل» في بيت سابق.

قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلْمَى وَإِنْ كَانَ فَقِيرًا مُعْدِمًا قَالَتْ وَإِنْ
أَيُّ وَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ فَأَنَا أُمْتِنَاهُ أَوْ أَرْضَاهُ، تَعْنِي الْبَعْلُ.
وَابْتَدَأَ النَّازِمُ بِذِكْرِ حَذْفِ الْجَوَابِ فَقَالَ : «وَاشْرُطُ يُعْنِي عَنْ جَوَابٍ قَدْ
عُلِمَ».

يَعْنِي أَنَّ جُمْلَةَ الشَّرْطِ يُعْنِي ذِكْرَهَا عَنْ ذِكْرِ جُمْلَةِ الْجَزَاءِ، فَتُحْذَفُ جُمْلَةُ
الْجَزَاءِ لِعِلْمِ الْمَخَاطَبِ بِالْمَحْذُوفِ، وَلَا يُعْنِي بِإِغْنَاءِ الشَّرْطِ عَنِ الْجَوَابِ كَوْنُ الشَّرْطِ
هُوَ الدَّالُّ بِنَفْسِهِ فَقَطْ، بَلِ الْمَقْصُودُ أَنَّهُ يُذَكَّرُ دُونَهُ فَيَسْتَقِلُّ الْكَلَامُ، اتِّكَالًا عَلَى
مَا عِنْدَ الْمَخَاطَبِ مِنَ الْعِلْمِ.

وَالْعِلْمُ الْحَاصِلُ عِنْدَ الْمَخَاطَبِ قَدْ يَكُونُ لِتَقَدُّمِ ذِكْرِ مَعْنَى الْجَوَابِ بِعَيْنِهِ،
وَيَكُونُ لِتَقَدُّمِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ وَلَيْسَ بِهِ، وَقَدْ يَكُونُ لِغَيْرِ ذَلِكَ.

فَمِنْ الْأَوَّلِ قَوْلُكَ : أَكْرِمُكَ إِنْ أَكْرَمْتَنِي، وَأَتَيْكَ إِنْ أَتَيْتَنِي.

فَالْجَوَابُ الْمَحْذُوفُ هُنَا هُوَ عَيْنُ مَا تَقَدَّمَ، وَالتَّقْدِيرُ : إِنْ أَكْرَمْتَنِي أَكْرِمُكَ،
وَإِنْ أَتَيْتَنِي أَتِكَ، وَلَكِنْ حُذِفَ لِذِلَالَةِ الْأَوَّلِ عَلَيْهِ، وَهَذَا مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ، وَقَدْ تَقَدَّمَ
ذَلِكَ، وَتَنْبِيهُ النَّازِمِ عَلَيْهِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ (١) :

* إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعُ أَخُوكَ تُصْرَعُ *

وقوله (٢) :

* وَالْمَرْءُ عِنْدَ الرُّشَا إِنْ يَلْقَاهَا ذَيْبٌ *

(١) هو جرير بن عبدالله البجلي. وتقدم الاستشهاد به، وصدره :

يا أقرع بن حابس يا أقرع

(٢) سبق الاستشهاد به، وصدره :

هذا سراقعة للقرآن يدرسه

وهو كثير.

ومن الثانى قوله تعالى : [قَالَتْ إِنِّي أَعُوذُ بِالرَّحْمَنِ مِنْكَ إِنْ كُنْتُ تَقِيًّا] (١)
فليس المعنى : إِنْ كُنْتُ تَقِيًّا فَإِنِّي أَعُوذُ بِالرَّحْمَنِ مِنْكَ، وإنما المعنى : إِنْ كُنْتُ
تَقِيًّا فَلَا تَقْرَبْنِي، (وقولك : فلا تَقْرَبْنِي) (٢) دلت عليه الاستعاذة، لأن الاستعاذة
هى طلب العوذِ والبُعْدِ من كل ضار.

ومنه أيضا قوله تعالى : [إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَى عَبْدِنَا] (٣)
الآية هو محذوفُ الجواب، تقديره : إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ فَأَقْبِلُوا مَا أَمَرْتُكُمْ بِهِ، لأن قوله
: [وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ] حُكْمٌ أَلْزَمَهُ الْمَكْلَفُ، فدلَّ على طلب القبول.
وكذلك يَجْرِي الحُكْمُ في جواب (لَوْ) لأنها شرط، ومنه قوله تعالى : [وَلَوْ
أَنَّ قُرْآنًا سِيرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كَلَّمَ بِهِ الْمَوْتَى] (٤) الآية، أى
لكان هذا القرآن،

ومنه قول امرئ القيس (٥):

فَلَوْ أَنَّهَا نَفْسٌ تَمُوتُ جَمِيعَةً

وَلَكِنَّهَا نَفْسٌ تَسَاقَطُ أَنْفُسًا

(١) سورة مريم عليها السلام : ١٨.

(٢) مابين القوسين ساقط من (ت).

(٣) سورة الأنفال : ٤١.

(٤) سورة الرعد : ٣١.

(٥) ديوانه ١٠٧، وابن يعيش ٨/٨.

وتموت جميعة : يعنى أنه مريض، فنفسه لاتخرج مرة واحدة، ولكنها تموت شيئا بعد شيء، وهو
معنى قوله : «تساقطُ أنفساً» أى شيئا بعد شيء، ويروى «تساقطُ» بضم التاء وكسر القاف، أى
يموت بموتها عدة من الأنفس.

أى لكان ذلك أهون، أو نحو ذلك، ومنه ما يذكره إثر هذا في اجتماع
الشرط والقسم.

ويُعرض على الناظم هنا بأنه أطلق القول في فعل الشرط مع
حذف الجواب والحق إذا كان محذوفاً أن يكون فعل الشرط ماضياً، كما
مضى في الأمثلة المتقدمة من نحو ذلك : **أُكْرِمُكَ إِنْ أَكْرَمْتَنِي** . / ٤٤
ولا يجوز : **أُكْرِمُكَ إِنْ تُكْرِمْنِي** إلا في الشعر، وذلك لأن العرب تكره أن
يظهر الجزم في الشرط، ثم لا ينجزم الجواب في اللفظ، وقد مر ذلك، ومن
هناك قل أن يأتي الجواب مرفوعاً والشرط مجزوم، وكثر رفعه إذا كان
فعل الشرط ماضياً كما تقدم، فكان من حق الناظم أن يبين هذا، ويقيد
كلامه، فإنه يقتضى أن الجواب يُحذف إذا علم مُطلقاً، سواء كان فعل
الشرط ماضياً أو مضارعاً، وهذا لا يصح، ولا أجد الآن له جواباً، إلا أنه
لم يتعرض لذكر ذلك.

ثم ذكر حذف جملة الشرط فقال : «**وَالْعَكْسُ قَدْ يَأْتِي إِنْ الْمَعْنَى
فُهُمٌ**».

يعنى أن الشرط قد يُحذف أيضاً، ويبقى الجواب مذكوراً، لكن إن
كان المعنى مفهوماً، أى معنى المحذوف وهو الشرط.

وكرر ذكر شرط «**العلم**» تأكيداً، وتذكيراً بأن هذا لا يكون إلا عند
المعرفة بالمحذوف كائناً ما كان، ولأمر آخر يُذكر إثر هذا بحول الله.

وتحقيق «**العكس**» أن معنى ما تقدم أن الجواب يُحذف دون الشرط،
فإذا حوّلت هذه القضية قلت : إن الشرط يُحذف دون الجواب، وقلل
الحذف هنا بقدر في قوله : «**قَدْ يَأْتِي**» يريد أنه ليس حذفه بكثير، كما كان

كثيراً في الجواب.

ومثاله أن تقول : افعل كذا وإلا ضربتكَ تقديره : وإلا تفعل ضربتكَ.
ومنه قوله عليه السلام : «إما لا فأعني على نفسك بكثرة السجود»^(١).
التقدير : إن كنت لاتفعل غير هذا، أو لا تقول غير هذا فأعني. وفي حديث
الغامديّ قوله عليه السلام : «إما لا قاذهبي حتى تلدي» الحديث^(٢). وكذا تقول
العرب : إما لا فافعل كذا، أي أن كنت لاتفعل غير هذا فافعل كذا. ومن ذلك
قول الشاعر^(٣) :

فَطَلَّقَهَا فَلَسْتُ لَهَا بِكُفٍّ
وإلا يعل مفرقك الحسام

وقال الآخر^(٤) :

-
- (١) أخرجه مسلم في «كتاب الصلاة» - باب فضل السجود والحث عليه، ج ١ ص ٣٥٣. (الحديث رقم ٢٢٦).
- (٢) أخرجه مسلم في «كتاب الحدود» - باب من اعترف على نفسه بالزنا، ج ٣ ص ١٣٢٣. (الحديث رقم ٢٣).
- (٣) هو الأحمص، ديوانه ١٩، والإنصاف ٧٢، والمغني ٦٤٧، والعيني ٤٣٥/٤، والتصريح ٢٥٢/٢، والهمع ٣٣٦/٤، والدرر ٧٨/٢، والأشموني ٢٥/٤.
- والكفاء : المساوي في نسب وغيره، مما تعتبره الشريعة صفات لازمة للتكافؤ بين الزوجين والمفرق : وسط الرأس الذي يفرق فيه الشعر. والحسام : السيف.
- وكان الأحمص يهوى امرأة جميلة، فتزوجها رجل دميم الخلقة، يقال له : مطو، فلحقته الحسرة لذلك، فهجاه وتهدره.
- (٤) هو المثقب العبيدي، المفضليات ٢٩٢، وابن الشجري ٣٤٤/٢، والخزانة ٨٠/١١، والمغني ٦١، والعيني ١٣٩/٤، والهمع ٢٥٤/٥، والدرر ١٨٥/٢، والأشموني ١١٠/٣، والغث من اللحم : المهزول، وهو ضد السمين، والغث من الحديث : الرديء. وأطرحني : أتركني.
- والمعنى : إما أن تكون أخا مخلصاً، أعرف منه مساوي من محاسني، وما يفسد مما يصلح، وإلا فاتخذني عدواً لك أحذر وأحذرني.

فَمَا أُنْ تَكُونُ أَخِي بِحَقِّ
فَأَعْرِفَ مِنْكَ غَنِّيَ مِنْ سَمِيْنِي
وَالْأَفْطَرِحْنِي وَأَتَّخِذْنِي
عَدُوًّا أَتَّقِيكَ وَتَتَّقِيْنِي

وقال الآخر (١):

أَقِيْمُوا بَنِي النُّعْمَانِ عَنَّا صُدُورَكُمْ
وَالْأَقِيْمُوا صَاغِرِيْنَ الرَّعُوسَا

وعلى الناظم هنا إشكال، وهو أنه أطلق القول بال حذف، ولم يُقَيِّده،

وحذفُ جملة الشرط لا يجوز على ما ذكر في «التسهيل» إلا بشرطين :

أحدهما : أن يكون الجازم (إن) بوزن غيرها من الأدوات، ومنه

ما تقدم من الأمثلة، فإن كان غير (إن) فلا يجوز (٢)، لا يقال : مَنْ يَأْتِنِي

أَكْرِمُهُ وَمَنْ لَا فَلَا أَكْرِمُهُ، وكذا لا يقال : مَتَى تَمْدَحُ زَيْدًا يُعْطِكَ، وَمَتَى لَا

فَلَا يُعْطِكَ، ونحو ذلك، لأن السماع / إنما جاء في (إن) وحدها، وهو فيها ٤٥

قليل، كما أشار إليه فلا يتعدى.

والثاني : أن يقع بعد (إن) لا النافية كما تقدم تمثيله، فإن لم يقع

بعدها (لا) فلا يجوز الحذف، فلا تقول : إِنْ جِئْتَنِي فَأَنَا أَتِيكَ وَإِنْ فَلَا

أَتِيكَ، أو تقول : إِنْ أَحْسَنْتَ إِلَيَّ أَكْرَمْتُكَ وَإِنْ فَلَا أَكْرَمُكَ، تريد : وَإِنْ

أَبْغَضْتَنِي فَلَا أَتِيكَ، وَإِنْ أَسَأْتَ إِلَيَّ فَلَا أَكْرَمُكَ، ومثل هذا لاتقوله العرب.

(١) هو يزيد بن الخذاق الشني، المفضليات ٢٩٨، وابن الشجري ٢٨٣/١، وابن يعيش ١١٥/٦، واللسان (قوم).

ويروي «كارهين» وأقيموا صدوركم : أزيلوا عوجها.

(٢) بعد هذا خرم مقدار درقتين في نسخة (س).

وكلام الناظم يَنْتَظِمُ بإطلاقه هذا كله، ولأجل ذلك قال في «التسهيل»
ويُحذف الجواب كثيراً لقرينة، وكذا الشرطُ المثلُّوبُ (لا) تاليةً (إن) (١).

والجواب عن الشرط الأول أنه يمكن أن يكون لم يرَاعِ شرطاً وجود (إن) بل يجوز عنده قياساً أن يقال : مَنْ يَأْتِنِي أُكْرِمُهُ، وَمَنْ لَا فَلَا أُكْرِمُهُ، وكذا في سائر الأنوات. ولا مانع من هذا في القياس، وإن كان السماع إنما ورد به (إن) فليس في ذلك ما يَنْفِي القياسَ في غيرها، وعلى أن ابن الأنباري قد حَكَى في كتاب «الإنصاف» له عن العرب : مَنْ سَلَّمَ عَلَيْكَ فَسَلِّمْ عَلَيْهِ، وَمَنْ لَا قَلْبًا تَعَبًا بِهِ (٢). وهذا نصُّ في الجواز.

وعن الثاني أن وجود (لا) مع الأداة قد أعطاه قوةً كلامه لأنه اشترط فهم المعنى بقوله : «إِنِ الْمَعْنَى فُهُمٌ» وذلك أَنَّ (لا) إذا جاءت مع (إن) يظهر أنها نفى لما تقدم إثباته، وإذا كانت كذلك فقد لزم العلم بما نَفَتْ، وذلك هو الواقع بعدها بلائد، فقد صارت (لا) هي الدالة على المحذوف من هذه الجهة، وبها يفهم معنى الفعل المحذوف.

أما إذا لم يُؤْتِ بلا، كما إذا قلت : إِنِ أَحْسَنْتَ إِلَيَّ أَكْرَمْتُكَ، وَإِنْ فَلَا أَكْرِمُكَ، فلا يفهم معنى المحذوف، لاحتمال أن يكون المعنى : وَإِنْ لَمْ يُحْسِنْ إِلَيَّ، أو يكون : وَإِنْ أَسَأْتَ إِلَيَّ، أو غير ذلك، وإذا لم يفهم معناه لم يَجْزُ حذفه، فلهذا كَرَّرَ قوله : «إِنِ الْمَعْنَى فُهُمٌ» مع أنه تقدم له ذلك المعنى بقوله : «قَدْ عَلِمَ» وكثيراً ما تجد في كلامه ما ظاهره الحشو أو التكرار، وهو منطوق على فائدة أو فوائد.

وأيضاً لا يمتنع ذلك دون (لا) إذا فهم المعنى، مثل أن يقال لك : أَتُكْرِمُ

(١) التسهيل : ٢٣٨، وفيه «وكذا الشرط المنفي بلا، وهما سواء».

(٢) الإنصاف ٧٢/١.

زيداً وإن أساء إليك؟ فتقول : أكرمهُ وإن، وقد جاء نحو هذا عن العرب،
ولكن في الشعر كقوله (١):

قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلْمَى وَإِنْ

كَانَ فَقِيرًا مُعْدِمًا قَالَتْ وَإِنْ

ولكن مثل هذا قليل، وإنما يكثر مع (لا) ثم قال :

وَاحْذِفْ لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ وَقَسَمٍ

جَوَابَ مَا أَخْرَتْ فَهُوَ مُلْتَزِمٌ

وَإِنْ تَوَالِيَا وَقَبْلُ نُوْ خَبَرٍ

فَالشَّرْطُ رَجْعٌ مُطْلَقًا بِلَا حَذْرٍ

٤٦

/ وَرُبَّمَا رَجْعٌ بَعْدَ قَسَمٍ

شَرْطُ بِلَادِي خَبَرٍ مُقَدِّمٌ

هذه المسألة جزء مما قبلها، لكنها اجتمعت مع ما يجوز حذف
جوابه، وهو القسم، فأخذ يتكلم فيما يُحذف جوابه منهما لدلالة جواب
الآخر عليه.

وأراد بهذا الكلام أن القسم والشرط إذا اجتمعا في كلام واحد
فإن جواب المتأخر منهما يُحذف مُطلقاً، استغناءً عنه بجواب المتقدم، فإن
تقدم الشرط استغنى بجوابه عن جواب القسم، وإن تقدم القسم استغنى
بجوابه عن جواب الشرط، في الأمر العام، وربما كان الأمر بالعكس وإن
تقدم القسم.

(١) سبق الاستشهاد به.

هذا إذا لم يتقدم نو خبر، فإنه إن تقدم استغنى بجواب الشرط مطلقاً، سواء تقدم على القسم أم تأخر عنه، هذا جملة ما أراد ذكره.

والحاصل منها قسمان : قسم يستغنى فيه بجواب الشرط مطلقاً، وقسم يستغنى فيه بجواب ما تقدم، ولا بد من بسطها فتقول :

أما قوله : «واحذف» فإن مقتضاه وجوب الحذف، إذ لو أراد الجواز لقال : وجوز الحذف، أو واحذف إن شئت، وقد صرح بهذا المراد بقوله : «فهو ملتزم» وضمير «فهو» عائد على «الحذف» المفهوم من «احذف» كقوله تعالى : {وإن تشكروا يرضه لكم} (١) أي فالحذف ملتزم، ولزوم الحذف صحيح، إذ لا يجوز أن يظهر معاً كما سيأتي، فلا تقول : لئن قام زيد لأكرمه أكرمه، أو بالعكس.

وتضمن هذا الكلام معنى آخر، وهو أنه لا يكون ذلك إلا إذا كان جوابها معاً أمراً واحداً، فإنه كان كذلك استغنى بجواب احدهما عن الآخر للعلم بما حذف، فلو لم يتحدا في المعنى لم يجر حذف واحد منهما، إذ لا يبقى دليل على ما حذف.

وقد تبين هذا في قوله : «والشرط يغنى عن جواب قد علم» فشرط العلم. وهذه المسألة داخلة تحت ذلك الشرط، ولأجل هذا صح أن يجتمع الشرط والقسم في كلام واحد، وهو قوله : «لدى اجتماع شرط وقسم» يعنى اجتماعهما في كلام واحد، ولا يجتمعان كذلك إلا إذا كان بينهما جامع، وذلك إذا كان الجواب هو المقسم عليه، نحو : والله لئن قام زيد لأكرمه، ونحو ذلك، وعلى هذا فال«التأخير» في كلامه المراد به إذا تصدر الشرط والقسم معاً قبل مجيء جواب واحد منهما، لا أنه يريد : إذا تصدر واحد مع جوابه، ثم تأخر الآخر مع

(١) سورة الزمر : ٧.

جوابه / لأنهما إذ ذاك غير مجتمعين، وقد قال : «لَدَى اجْتِمَاعِ كَذَا» . ٤٧

فإذا تقرر هذا فالذي ذكر في هذه المسألة قسمان :

أحدهما : أن يجتمعا من غير أن يتقدم عليهما ذو خبر، فالحكم هاهنا كما قال، أن يُحذف جوابُ الآخرِ منهما لدلالة جواب الأول عليه، فتقول إذا تقدم الشرط : إن جاعى زيدٌ واللّه أكرمهُ، ولاتقول : لأكرمَنَّهُ .
وتقول إذا تقدم القسم : واللّه لئن أتيتني لأكرمَنَّكَ، ولا يجوز أكرمَكَ، إلا نادراً كما سيأتي، ومن ذلك قوله تعالى : {وَأَقْسَمُوا بِاللّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِن أُمِرْتُمْ لَيَخْرُجُنَّ} (١) الآية. ومنه قول كثير (٢) :

لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها

وأمكنني منها إذا لا أقبلها

أنشده سيبويه (٣)، وقال الآخر (٤) :

لئن نائبات الدهر يوماً أدلن لي

على أم عمرو دولة لا أقبلها

(١) سورة النور : ٥٢ .

(٢) سبق الاستشهاد به في باب «إعراب الفعل» .

(٣) الكتاب ١٥/٣ .

(٤) لم أجده .

وهو كثير .

ووجهُ هذا أن الشرط إذا تقدم، مثلاً، فالاعتمادُ في الكلام إنما هو عليه، والقَسَمُ جيءٌ به بعد ذلك للتوكيد، فصار كالملقى إذ لم يُعْتَنَ به فيُقَدِّمُ، فصار الجواب إذن لِمَا اعْتُمِدَ وهو الشرط فاستحقَّ الجزم، صار على حُكْمِ مَالُو لَمْ يَكُنْ قَسَمًا.

وكذلك إذا عكست الأمر فقدمت القسم صار هو المعتنى به المقدم، فاستحقَّ الجواب، فلم يصح الجزم، ودخل الشرط بعد ذلك من حيث كان جواب القسم معلقاً عليه، كما دخل الظرف في قولك وَاللَّهِ الْأَضْرَبُ نَكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، حين كان الجواب معلقاً عليه، ومطلب الوقوع فيه، وهذا ظاهر والقسم الثاني: أن يجتمع الشرط والقسم مع تقدُّمِ ذِي خَبَرٍ، وهو قوله: (وَإِنْ تَوَالَيْتَا وَقَبْلُ ذُو خَبَرٍ).

أى إن تولى الشرط والقسم وقبلهما ذو خبر، فالحكم كذا، وذو الخبر هنا المبتدأ، يريد أنه تقدَّم عليها المبتدأ، فإن الراجح إذ ذاك الشرط، فهو الذى يؤتى له بالجواب، ويبقى القسم دون جواب استغناءً بجواب الشرط، وأراد بقوله: (مُطْلَقاً) أى سواء أكان المتقدم الشرط أم القسم، فالمعتبر مُعْتَبَرٌ بتقديم القسم، بل الحكم للشرط دون حذر.

ويعنى بقوله: (بِلا حَذَرٍ) أنه لا مانع يلقى فى ذلك، كما كان يلقى إذا لم، يتقدَّم ذو خبر، فنقول هنا: أنا أن تَأْتِنِي وَاللَّهِ أَكْرَمَكَ، وأنا وَاللَّهِ إِنْ تَأْتِنِي أَتِكَ، فيستوى الأمران.

وعَلَّ المؤلف ترجيحَ الشرط فى إعناء جوابه هنا مطلقاً / بأن تقدير ٤٨ سقوطه مُخْلِلاً بالجملة التى هو منها، وتقديرُ سقوط القسم غيرُ مُخْلِ، لانه

مَسُوقٌ لِمَجْرَدِ التَّوَكُّيدِ، وَالِاسْتِغْنَاءِ عَنِ التَّوَكُّيدِ سَائِغٌ، فَفَضِّلَ الشَّرْطَ بِلِزُومِ
الِاسْتِغْنَاءِ بِجَوَابِهِ مُطْلَقًا إِذَا تَقَدَّمَ عَلَيْهِ وَعَلَى الْقِسْمِ ذُو خَبَرٍ. هَذَا مَا قَالَهُ فِي
هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.

ثم قال: (وَرُبَّمَا رُجِحَ بَعْدَ قَسْمِ شَرْطٍ) إِلَى آخِرِهِ.

يَعْنَى أَنَّهُ قَدْ يَجِيءُ نَادِرًا تَرْجِيحُ الشَّرْطِ عَلَى الْقِسْمِ وَإِنْ تَقَدَّمَ الْقِسْمُ،
فِيَأْتِي الْجَوَابُ لِلشَّرْطِ، وَيُسْتَفْنَى بِهِ عَنِ جَوَابِ الْقِسْمِ، وَذَلِكَ مَعَ عَدَمِ تَقَدُّمِ ذِي
خَبَرٍ، وَهُوَ قَوْلُكَ (بِلَاذِي خَبَرٍ مُقَدَّمٍ) لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ ذُو الْخَبَرِ مَوْجُودًا مُقَدَّمًا فَقَدْ
تَقَدَّمَ أَنَّهُ مُطْلَقًا فَيُقَالُ وَاللَّهِ إِنْ قَامَ زَيْدٌ أَكْرَمَهُ، وَبَابُهُ الشَّعْرُ، وَلِذَلِكَ قَالَ: «وَرُبَّمَا»
فَأَتَى بِأَدَاةِ التَّقْلِيلِ. وَمِنْهُ مَا أَنْشَدَهُ الْفَرَّاءُ مِنْ قَوْلِ الشَّاعِرِ (١):

حَلَفْتُ لَهُ إِنْ تُدَلِّجِ اللَّيْلَ لَا يَزِلُّ

أَمَامَكَ بَيْتٌ مِنْ بِيُوتِي سَائِرِ

وَأَنْشُدُ أَيْضًا (٢):

(١) معاني القرآن ٦٩/١، والخزانة ٢٤١/١١

والإدلاج: سير الليل كله. وأراد بالبيت جماعة من أقاربه. بقول: إن سافرت الليل أرسلت جماعة
من أهلي يسرون أمامك، يخفرونك ويحرسونك إلى أن تصل إلى مأمك. وقال البغدادي في
الخزانة: «وهذا البيت لم أقف على قائله ولا تمته والله أعلم به».

(٢) معاني القرآن ٦٧/١، ١٣١/٢، والخزانة ٣٣٦/١١، والمغنى ٢٣٦، والعيني ٢٢٨/٤، والتصريح

٢٠٤/٢، والهمع ٢٥٢/٤، والدرر ٥٠/٢، والأشموني ٢٩/٤ والبيت لامرأة من عقيل وبعده:

وأركب حمارا بين سرج وفروة

وأغر من الخاتام صغرى شماليا

والقيظ: شدة الحر. والبادي: البارز. وركوب الحمار بين الفروة والسرج هيئة من يندد به ويفضح

بين الناس. وأعر: مضارع أعراه، إذا جعله عاريا.

والخاتام: لغة في الخاتم. وصغرى الشمال: خنصرها. ومعناها: إذا كان حمارا للفضيحة،

وجعل شمالي عارية من حسنها وزينتها بقطعها.

لئن كَانَ مَا حَدَّثْتَهُ الْيَوْمَ صَادِقًا
أصُمُّ فِي نَهَارِ الْقَيْظِ لِلشَّمْسِ بِأَدْيَا
وقال ذو الرمة^(١):

لئنْ كَانَتْ الدُّنْيَا عَلَى كَمَا أَرَى
تَبَارِيحٌ مِّنْ مَيِّ فَلَئِمَّوْتُ أَرْوَحُ
ومن أبيات الحماسة^(٢):

لئنْ كُنْتُ لَأَرْمِي وَتَرْمِي كِنَانَتِي
تُصِيبُ جَانِحَاتِ النَّبْلِ كَشْحِي وَمُنْكَبِي
وفيه كثره ما، ولذلك قال: (وربما) ولم يقل وشذَّ.
وفي هذا الفصل نظر من وجهين:

أحدهما: أن ترجيح المتقدم من الشرط والقسم ليس مطلقا، بل ذلك عند المؤلف ما لم يكن الشرط امتناعياً، وهو الشرط بلو أو لولا فإنه إذا كان بأحدهما فالحكم للشرط وحده، تقدم على القسم أو القسم عليه، ولذلك قال في «التسهيل» وإذا توالى قسم وأداة شرط غير امتناعي^(٣): وذكر في «الشرح»^(٤):

(١) المغنى ٢٣٦، وديوانه ٨٦

والتباريح: الشدائد، وتباريح الشوق: تومجه. وأروح: أرحم، من الروح، وهو الرحمة.

(٢) ديوان الحماسة (١/١٨٣) نشرة جامعة الإمام محمد بن سعود.

والبيت من ستة أبيات قالها جندل بن عمرو، وقد ضرب بنو عم له مولاة حوشبا.

والكنانة: جعبة صغيرة من آدم للنبل. والجانحات: الكاسرات للجناح، من قولهم: جناحه، إذا أصاب جناحه. والكشح: ما بين الخاصرة والضلوع. والمنكب: مجتمع رأس العضد والكف.

جعل الكنانة هنا مثلاً لمولاه، والمعنى: إن رمى مولاي ولم أرم أنا فكان النبل أصابني، فأغضب وانتصر له.

(٣) التسهيل: ١٥٣.

(٤) شرح التسهيل للناظم [لوحة ١٧٢ - أ].

أنه تحرز من «لو» «ولولا» فإنك تقول: لو قام زيد والله لقام عمرو، وكذلك في (لولا) وإذا كان كذلك دخل على الناظم في نظمه أن يقال في الشرط الامتناعي: والله لو قام زيد لاكر منه، وذلك لا يقال.

والجواب عن هذا أنه إنما تكلم في هذا الباب في الشرط غير الامتناعي، لأنه أفرد للامتناعي فصلاً يذكر إثر هذا، فالظاهر أنه لم يتعرض له.

والثاني: أنه ذكر فيها إذا سبق ذو الخبر وجها واحداً، وهو ترجيح الشرط خاصه وهذا مما ينازع فيه، لا يخلو أن يستند في ذلك إلى قياس أو سماع.

أما القياس فعلى خلاف ما قال، بل مقتضاه أن يكون الشرط والقسم معاً، بعد ذي الخبر، إما على أحدهما قبل دخوله، فيقال: أنا إن أتيتني والله أنك، أو يقال أنا والله إن أتيتني لأتيتك، وبيان تسويغ هذا قياسياً أن الجملة إذا وقعت خبراً للمبتدأ فهي على حكم الاستقلال، كما لو لم تكن خبراً، إلا ما يلزم من إعادته الضمير، ألا ترى أنها تقع شرطية واستفهامية وغير ذلك، ولا يكون مؤثراً فيها.

وإما أن يكون التقدير غير مرأى فيهما على الإطلاق إما نسخاً بالنسبة إليهما معاً فيجوز الوجهان مطلقاً بعد ذي الخبر، كان المقدم الشرطاً أو القسم، وعلى هذا يدل كلام سيبويه في «مسأله»^(١): أنا والله إن تأتني لا أتك، إذ حسن الجزم في (لا أتك) على أن يكون الشرط

(١) الكتاب ٨٤/٣.

وجوابه خبر «أنا» والقسم ملغى .

وأجاز ابن خروف أن يُرفع على جواب القسم وجوابه خبر «أنا» والشرط ملغى، وهو كلام صحيح متمكن في القياس وما ذكره المؤلف من الاعتلال لترجيح الشرط فضعيف، فإن سقوط الشرط إذا كان مُخلاً فكذلك يخلُ سقوطُ القسم بحسب القصد، فإن قصد التوكيد ينا في حذف المؤكد، كما أن سقوط الشرط يُنافى قصد التقييد به.

وايضا فهو لازم له بعينه إذالم يتقدم ذوخبر، وإلغما الفارق بين تقدير سقوطه بعد ذى الخبر وسقوطه دونه، لافرق بينهما فى القياس أصلا.

وايضا فالترجيح بتقديرالسقوط ضعيف من جهة أخرى، وهى أن تقدير السقوط جملة إذا سلمنا أنه مُخلٌ فى الشرط دون القسم لا يؤثر فيما نحن بسبيله، لأن سقوط أحد الجوابين إنما هو للدلالة عليه، فكأنه موجود لفظا، فلا يعود حذف جواب الشرط عليه بنقص ولا أخلال، فالظاهر خلاف ماقال.

وأما السماع فليس له ما يدل على لزوم ما التزم ويمكن أن يقال فى الجواب: إنه تعلق بكلام الإمام سيبويه فى «المسألة» وهو قوله: وتقول: أنا والله إن تَأْتَنِي لَأَتِكَ، لأن هذا الكلام مبنى على «أنا» ألا ترى أنه حسن أن تقول: أنا والله إن تَأْتَنِي أَتِكَ، فالقسم هنا لغو، فإذا بدأت بالقسم لم يجز إلا أن يكون عليه^(١).

فهذا الكلام بظاهره يُعطى أن القسم مع تقدم ذى الخبر لغو، وأن المعتبر هو الشرط وعليه أخذ السيرافي كلام سيبويه، فلا اعتراض عليه بهذا المعنى.

(١) الكتاب ٢/٨٤.

(فصل لَو)

لَوْ حَرْفٌ شَرْطٌ فِي مَضِيٍّ وَيَقْلُ
إِبِلَاؤُهَا مُسْتَقْبِلاً لَكِنْ قُبْلُ
وَهِيَ فِي الْأَخْتِصَاصِ بِالْفِعْلِ كَإِنْ
لَكِنْ لَوْ أَنْ بِهَا قَدْ تَقْتَرِنُ
وَإِنْ مُضَارِعٌ تَلَاها صُرْفًا
إِلَى الْمَضِيِّ نَحْوُ لَوْ يَفِي كَفِي

ذَكَرَ فِي هَذَا الْفَصْلِ وَمَا بَعْدَهُ بَعْضُ أَدْوَاتٍ تَتَعَلَّقُ بِبَابِ الشَّرْطِ، وَبَعْضُ
أَدْوَاتٍ لَا تَتَعَلَّقُ بِهِ.

أَمَّا مَا يَتَعَلَّقُ بِبَابِ الشَّرْطِ فَ (لَوْ) وَهِيَ الَّتِي ابْتَدَأَ بِهَا، وَ (أَمَّا) وَ (لَوْلَا)
وَ (لَوْمًا) لِأَنَّهُمَا فِي مَعْنَى الشَّرْطِ مِثْلَ (لَوْ) وَقَدْ يَقَعَانِ تَحْضِيضًا. وَذَكَرَهَا فِي
هَذَا الْمَوْضِعِ وَاضِحَ التَّنَاسُبِ.

وَأَمَّا مَا لَا تَتَعَلَّقُ بِبَابِ الشَّرْطِ فَحُرُوفُ التَّحْضِيضِ. لَكِنْ ذَكَرَهَا هُنَا
لِوَجْهِينَ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ لَمَّا ذَكَرَ مَا يَشْتَرِكُ فِي الْبَابَيْنِ، وَهُوَ (لَوْلَا) وَ (لَوْمًا) فَإِنَّهُمَا
يَقَعَانِ فِي بَابِ الشَّرْطِ وَفِي بَابِ التَّحْضِيضِ أَدْرَجَ ذِكْرَ سَائِرِ أَدْوَاتِ
التَّحْضِيضِ بِالْأَنْجَرَارِ، لِشَارِكِهِ (لَوْلَا) وَ (لَوْمًا) فِي ذَلِكَ.

وَالْآخَرُ: أَنَّ أَدْوَاتِ التَّحْضِيضِ لَمْ يَكُنْ لَهَا بَابٌ تَخْتَصُّ بِهِ، فَذَكَرَهَا فِي
آخِرِ هَذَا الْبَابِ فَصْلًا عَلَى حِدِّهِ، إِذْ لَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِهَا، وَشَرِكِهَا مَعَ أَدْوَاتِ مِثْلِهَا

مطلقاً من غير اعتبار معنى.

وَلنُرْجِعْ إِلَى كَلَامِهِ فَنَقُولُ تَقَعُ (لَوْ) عَلَى وَجْهَيْنِ فِي الْكَلَامِ:

أحدهما: أَنْ تَكُونَ مَصْدَرِيهً كَأَنَّ، وَأَنْ، وَكَيْ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى:

«وَدَّوْا لَوْ تَذَهَبُ فَيُدْهِنُونَ» (١)

وقوله «يُودُّ أَحَدَهُمْ لَوْ يُعْمَرُ أَلْفَ سَنَةٍ» (٢).

ولم يتعرض الناظم في هذا التظم إلى ذكر أحكام الموصولات الحرفية أصلاً، وذكر أحكامها من حيث هي موصولات، بل إنما ذكرها من حيث تعلقها بابواب آخر، كالعمل ونحوه، فلذلك سكت عن ذكر هذا الوجه.

والثاني: أَنْ تَكُونَ شَرْطِيَّةً، وَهِيَ الَّتِي تَعْرَضُ لَهَا الْآنَ فَقَالَ: (لَوْ

حَرْفُ شَرْطٍ) وَمَعْنَى كَوْنِهَا حَرْفَ شَرْطٍ أَنَّهَا تَقْتَضِي جَمَلَتَيْنِ: الْأُولَى

مِنْهُمَا مُسْتَلْزِمٌ لِلثَّانِيَةِ فَالْأُولَى شَرْطٌ، وَالثَّانِيَةُ جَوَابٌ ذَلِكَ الشَّرْطِ.

فَإِذَا قُلْتَ: لَوْ قَامَ زَيْدٌ لِقَامِ عَمْرٍو، فَانْتَ قَدْ أَتَيْتَ بِ(لَوْ) لِتَجْعَلَ قِيَامَ

زَيْدٍ يَلْزِمُ مِنْ وَجُودِهِ قِيَامَ عَمْرٍو، فَالْجَمْلَةُ الْأُولَى كَجَمْلَةِ الشَّرْطِ فِي (إِنْ)

وَالثَّانِيَةُ كَجَمْلَةِ الْجَوَابِ، مِنْ حَيْثُ كَانَتْ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنَ الْجَمَلَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ

سَبَباً فِي كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنَ الْآخَرَيْنِ.

لكن الأحكام مختلفة، فمن الاختلاف بينهما أن (لَوْ) إنما تكون

حَرْفَ شَرْطٍ فِي الْمَضِيِّ لِأَفِي الْأَسْتِقْبَالِ/ وَلِذَلِكَ قَالَ النَّازِمُ: «حَرْفُ ٤٩

شَرْطٍ فِي مَضِيٍّ» أَيِ إِنَّهَا مُخَالِفَةٌ لِأَدْوَاتِ الشَّرْطِ فِي ذَلِكَ، فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ:

(١) سورة القلم : ٩.

(٢) سورة البقرة : ٩٦.

لَوْ قَامَ زَيْدٌ لَقَامَ عَمْرُوٌ فَالمراد أن قيام زيد لو كان واقعاً فيما مضى لكان قيام عمرو، فالمراد أن قيام زيد لو كان واقعاً فيما مضى لكان قيام عمرو، واقعاً أيضاً لوقوعه فيما مضى، بخلاف ما إذا قلت : إن قام زيد قام عمرو، فإن معناه إن يكن من زيد قيام فيما يستقبل يكن من عمرو قيام أيضاً بسببه.

وقد تضمن قوله : « في مَضِيٍّ » أن الفعل الواقع بعدها، جواباً أو شرطاً، إنما يكون ماضياً صيغَةً، كما يكون ماضياً مَعْنَى، وقد أشعر بهذا أيضاً قوله : « وَيَقْلُ : إِيلاؤُهَا مُسْتَقْبَلًا ».

ومن ذلك قوله تعالى : « لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا »^(١) وقوله : « وَلَوْ رَدُّوا الْعَادُو لِمَا نُهُوا عَنْهُ »^(٢). وهو كثير. وهذا هو الباب الأغلب في الاستعمال .

ثم قال : « وَيَقْلُ إِيلاؤُهَا مُسْتَقْبَلًا » يعني أن الباب فيها أن الفعل لا يقع بعدها إلا ماضياً، لكنه قد يقع بعدها المستقبل قليلاً، وأراد بالمستقبل هنا المستقبل الزمان، سواء كان ماضياً أو مضارعاً، فيجوز عنده أن يقال : لَوْ قَامَ زَيْدٌ لَقَامَ عَمْرُوٌ، بمعنى لو يقوم زيد فيما يستقبل لقام عمرو. ومن ذلك قوله تعالى : { فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوْ افْتَدَى بِهِ }^(٣). ولذلك يقدر بعض الناس (لو) بأن) كانه قال : وإن افتدى به لم يقبل منه، وقال تعالى : { وَلَيَحْشُرَنَّ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ }^(٤).

(١) سورة الأنبياء : ٢٢.

(٢) سورة الأنعام : ٢٨.

(٣) سورة آل عمران : ٩١.

(٤) سورة النساء : ٨.

وقال الشاعر^(١):

وَلَوْ أَنَّ لَيْلَى الْأَخْيَلِيَّةَ سَلَّمَتْ

عَلَى وَدُونِي جَنْدَلٌ وَصَفَائِحُ

لَسَلَّمْتُ تَسْلِيمَ الْبَشَائِشَةِ أَوْزَقًا

إِلَيْهَا صَدَى مِنْ جَانِبِ الْقَبْرِ صَانِحُ

فالمعنى في الآية : وليخش الذين إن تركوا، وكذلك البيت، وهذا قليل في الكلام، ولكنه مقبول كما قال الناظم : «لكن قيل» وإشارته بقوله^(٢) : «قيل» إلى أن السماع به ثابت لا يقبل التأويل إلا بتكلف، والحمل على الظاهر هو الواجب حتى يدل دليل على خلافه، فالشواهد المتقدمة لامدفع فيها.

وهو تنكيث على من يجعل (لَوْ) مختصة بالماضي أبداً، وأنها لا يقع بعدها المستقبل، ويتناول ما جاء من ذلك راداً على من ذهب إلى الجواز، وهم طائفة من النحويين، ومنهم الفراء على ما حكاه عنه الزمخشري في «المفصل»^(٣)، والظاهر ما قاله الناظم، وإليه ذهب في «التسهيل»^(٤) أيضاً. ولما كان ما جاء من الشواهد على ذلك مقبولاً دل على كونه قياساً، وإن كان وقوع الماضي بعد (لَوْ) هو الأكثر.

-
- (١) المغنى ٢٦١، والعيني ٤/٤٥٣، والهمع ٤/٢٤٢، والدرر ٢/٨٠، والأشعوني ٤/٣٨ والشعر لتوبة بن الحمير، والجندل : الحجارة، والصفائح : الحجارة العراض التي توضع على القبر. وزقا : صاح. والصدى : رجع الصوت في الجبال والكهوف ونحوهما.
- (٢) في الأصل (ت) «بكونه» وما أثبت من (س) هو الصواب.
- (٣) ابن يعيش ٨/١٥٥.
- (٤) ص ٢٤٠.

ثم قال : «وهي في الاختصاص / بالفعل كَان» إلى آخره. ٥٠
 يعنى أن (لَوْ) حكمها في وقوع الفعل بعدها حكم (إن) يقع الفعل
 بعدها لزوماً، فكذلك (لَوْ) فكما لايجوز أن تقول : إن زيد قائم أكرمته،
 كذلك لا تقول : لو زيد قائم لقام عمرو، بل لابد من ولاية الفعل، إلا ما شدَّ
 نحو قول عدى بن زيد^(١):

لَوْ بَغَيْرِ الْمَاءِ حَلَقِي شَرِقُ

كنتُ كالغصَّانِ بالماءِ اعْتَصَارِي

لكن لا تلزم ولاية الفعل لـ(لَوْ) في اللفظ، كما لا يلزم ذلك في (إن)
 فكما تقول : إن زيد قام أكرمته، فكذلك تقول : لو زيد قام لأكرمته، قال
 الله تعالى : {قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي} ^(٢) الآية، فهو على
 تقدير فعل يفسره قوله «تَمْلِكُونَ» أي لو تملكون خزائن رحمة ربِّي، كما
 كنتَ فاعلاً ذلك، بنحو قولك {إِنْ أَمْرُؤُ هَلَكَ} ^(٣) الآية وقوله : {وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ
 الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجْرُهُ} ^(٤) الآية.

(١) سيبويه ١٢١/٣، والخزانة ٥٠٨/٨، ١٥٢/١١، ٣٠٣، والمفنى ٢٦٨، والعيني ٤٥٤/٤، والتصريح

٢٥٩/٢، والهمع ٣٤٨/٤، والدرر ٨١/٢، والأشمونى ٤٠/٤، واللسان (عصر) وديوان عدى ٩٣
 والشرق : الذى يغص بالماء ونحوه، فلا يقدر على بلعه. والغصان : صفة من الغصص، والاعتصار
 : أن يغص الإنسان بالطعام فيشرب الماء قليلاً قليلاً ليسيفه. وصدر البيت مثل سائر، يضرب
 للمتناذى ممن يرجى إحسانه.

ومعنى البيت أنى شرقت بغير الماء أسفت شرقي بالماء، فإذا غصصت به فبم أسيفه.

(٢) سورة الإسراء : ١٠٠.

(٣) سورة النساء : ١٧٦.

(٤) سورة التوبة : ٦.

ومن ذلك في (لو) قول بعض العرب : «لَوْ ذَاتُ سِوَارٍ لَطَمْتَنِي»^(١) وكذلك تقول : «أَلَا مَاءٌ وَلَوْ بَارِدًا»^(٢)، على تقدير (كان) كما تقول : «إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ»، فهي في هذه الأحكام مثل (إِنْ) فلذلك أحال في اختصاصها بالفعل على (إِنْ) إلا أن (لَوْ) تختصُّ عنده بحكم زائد على (إِنْ) وذلك صِحَّةٌ وقوع (أَنْ) المفتوحة الهمزة المشددة بعدها، وذلك قوله مستدرِكًا ذلك الحكم : «لَكِنْ لَوْ بِهَا قَدْ تَقْتَرِنُ»

أراد : لكن (لو) قد تقترن بها (أَنْ) ف(أَنْ) مبتدأ خبره مابعد، والجملة خبر «لَكِنْ».

يعنى : قد تاتى بعدها تليها، بخلاف (إِنْ) فإن ذلك لا يكون فيها، وذلك قولك : لَوْ أَنْ زَيْدًا جَاعِي لَأَكْرَمْتَهُ، ولو أَنَّهُ كَلَّمَنِي لأَحْسَنْتُ إِلَيْهِ، ومنه قوله تعالى : {وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ} ^(٣) الآية.

{وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ} ^(٤)، {وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنْ اقْتُلُوا} ^(٥) الآية، وهو كثير.

ووقعت «قَدْ» هنا في قوله : «قَدْ تَقْتَرِنُ» في غير موضعها، لأنها تُستعمل للتقليل، وليس وقوع (أَنْ) بعد (لَوْ) بقليل، بل هو كثير، فكان حقه ألا يأتى بها

(١) كتاب الأمثال لأبي عبيد ٢٦٨

والسوار : حلية من الذهب مستديرة كالحلقة، تلبس في المعصم أو الزند، ومعناه. لو كانت التي لطمتنى حرة لهان الأمر، ولكن أخف على، ركنى عن الحرة بذات السوار، لأن العرب قلما تلبس الإماء السوار. ويضرب في الرجل الكريم يظلمه الدنيا الخسيس.

(٢) من أمثلة سيبويه (الكتاب ٢٢٧/١).

(٣) سورة النساء : ٦٦.

(٤) سورة البقرة : ١٠٣.

(٥) سورة النساء : ٦٦.

وفي قوله : «لَكِنَّ لَوْ أَنَّ بِهَا قَدْ تَقْتَرِنُ» إشارةً إلى أنها في وقوع (أَنْ) بعدها على غير حكمها لو لم تقع بعدها، لأنها قبل وقوع (أَنْ) بعدها مختصةٌ بالفعل كما قال، فلو كانت إذا وقعت (أَنْ) بعدها على ذلك الحكم بحيث يُقَدَّر لها فعل يعمل فيها يكون والياً لـ (لَوْ) في التقدير، لم يَحْتَج إلى هذا الاستدراك، فلا بُدَّ أن يكون الحكم عنده مخالفاً، وماذا كان إلا أن (أَنْ) وما بعدها في تقدير اسمٍ مبتدأٍ محذوفٍ الخبر [وإن كان لا يُتَكَلَّمُ به] (١) كأنك إذا قلت : (لَوْ أَنَّكَ قَائِمٌ) لو قيامك موجوداً، فصارت كـ (لولا) في وقوع المبتدأ / بعدها محذوفٍ الخبر، وإن كان لا يُتَكَلَّمُ به، وبـ (لولا) شَبَّهَهَا ٥١ سيبويه (٢). وهذا الذي ذهب إليه الناظم هنا من أن (أَنْ) وما بعدها في تقدير مبتدأٍ هو مذهب سيبويه (٣) والجمهور.

وذهب المبرد (٤) إلى أطراد وقوع الفعل بعدها، فجعل (أَنْ) وما بعدها في موضع اسمٍ مرفوعٍ على الفاعلية بفعلٍ مضمَر، كما كان ذلك حين وقع بعدها الاسم في نحو قوله تعالى : (قُلْ لَوْ أَنَّكُمْ تَمْلِكُونَ) (٥) الآية.

ورأى أن أطراد الحَمَل على الفعل بعد (لَوْ) أولى من الاختلاف. وقال ابن خروف : والأولى أن يكون على إضمار (كان) الشائنية، وتكون جملة الابتداء أو الخبر مفسرة، قال : ويجوز أن تكون الجملة

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل و(س) واثبتته من (ت).

(٢) الكتاب ١٣٩/٣.

(٣) المرجع السابق ١١/٣.

(٤) المقتضب ٧٧/٣.

(٥) سورة الإسراء : ١٠٠.

الاسمية وقعت موقع الفعلية.

وذهب أبو الحسن في «المسائل الصغير» إلى أن (أن) بعد (لو) زائدة، وكُرِّرَ الاسم للتوكيد، كما كُرِّرَ في قولهم : ضربتُ القومَ بعضهم، وأعمل (أن) وإن كانت زائدة، كما أُعْمِلت الحروف الزائدة، واحتج له الفارسي في «التذكرة».

وما ذهب إليه الناظم هو الأظهر، لأن الإضمار على خلاف الأصل، وقد يكون الشيء في موضع على حال، فيخالف به في آخر عن تلك الحال إلى حال أخرى، كما نصبوا (غُدُوَّة) مع (لَدُن) فقالوا^(١):

لَدُنْ غُدُوَّةٌ حَتَّى دَنَّتْ لِيُغْرِبَ

ولا ينصبون بعد (لَدُن) إلا (غُدُوَّة) وكما قالوا : اذهبْ بِذِي تَسْلَمٍ^(٢)، فأضافوا إلى الفعل والمراد الاسم، لكنهم لا يستعملون مع (ذِي) إلا الفعل، ولهذا نظائر، فد (أن) بعد (لو) من هذا القبيل.

وأيضاً فإن (أن) مشبهة بالفعل، ولذلك عَمِلت عملُه، وهو الرفع والنصب، وحُمِلت في ذلك على (لَوْ لَا) لأنها أختها من جهة المعنى.

(١) هو أبو سفيان بن حرب رضى الله عنه، وصدر البيت :

وما زال مهري مزجر الكلب منهم

وهو من عدة أبيات قالها يوم أحد يذكر فيها صبره، وقبلة :

ولو شئت نجتني كميت طمرة ولم أحمل الثعالب لابن شعوب

وانظر : السيرة النبوية ٧٥/٣، والعيني ٤٢٩/٣، والتصريح ٤٦/٢، والهمع ٢١٨/٣ والدرر

١٨٤/١، والأشموني ٢٦٣/٢، واللسان (لدن)

ومزجر الكلب : الموضع الذي يزجر الكلب فيه، أى يكف وينهى، يقال : هو منى مزجر الكلب، ومزجر الكلب، أى بتلك المنزلة، وهى كناية عن القرب، والضمير في قوله : «دنت» يعود إلى الشمس.

(٢) من أمثلة سيبويه (الكتاب ١١٨/٣، ١٥٨).

وأيضاً فالحملُ على الظاهر، وإن أمكن أن يكون المراد غيره أصلُ من أصول العربية، وهو معتمدٌ عند الناظم، وسيبويه يقول به مواضع، ألا ترى كيف جعل (سَيِّدًا) من ذوات الياء، مع إمكان جعله من ذوات الواو بالاشتقاق من قولهم : سَادَ يَسُودُ، ولكنه أثر الظاهر، وكذلك دَعَوَى الزيادة على خلاف الظاهر.

وفي إطلاق الناظم القول في المسألة إشكالٌ ما، وذلك أن غيره يشترط في وقوع (أن) بعد (لو) أن يكون خبرها فعلا، وذلك ليكون عوضا من ظهور الفعل بعد (لو) وعلى هذا كلامُ العرب كقوله تعالى : {وَلَوْ أَنَّهُمْ قَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا} (١) الآية. وقال : {وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ جَاءُوكَ} (٢) الآية. {وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ} (٣) / {وَلَوْ أَنَّا نَزَّلْنَا ٥٢ إِلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةَ} (٤) الآية. وهو من الكثرة بحيث لا يَحْصَى، فلا بُدَّ من اشتراطه، إذ لا يجوز أن يقال : لو أن زيدا حاضري لأكرمته. وإطلاقُ النظم يقتضى الجواز، لأنه لم يقيد (أن) بأن يكون خبرها فعلا.

والجواب : أن ذلك غيرُ مشترط، وإنما اشترطه السيرافي.

قال ابن الضائع : وجرى منه على غلط، يعنى من السيرافي، وتبعه عليه الزمخشريُّ في «المفصل» (٥) وردّه ابن الضائع وابن مالك بأن وقوع خبر (أن) غيرَ فعلٍ شائع في كلام العرب، كقوله تعالى : {وَلَوْ أَنَّمَا فِي

(١) سورة النساء : ٤٦.

(٢) سورة النساء : ٦٤.

(٣) سورة البقرة : ١٠٣.

(٤) سورة الأنعام : ١١١.

(٥) انظر : ابن يعيش ٨/١٥٥.

الأرضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ] (١) الآية، ومنه قول الشاعر (٢):

لَوْ أَنَّ حَيًّا مَدْرِكُ النُّجَاجِ
أَدْرَكَهُ مُلَاعِبُ الرَّمَاكِ
وقال الآخر (٣):

وَلَوْ أَنَّ مَا أَبْقَيْتِ مِنِّي مُعَلَّقُ
بَعُودِ ثَمَامٍ مَا تَأَوَّدَ عُوْدَهَا
أنشدهما المؤلف على ما حكاه عنه ابنه في «التكملة» (٤) وأنشد أيضا غير
هذين (٥)، وأنشد النحويون للفرزدق (٦):

-
- (١) سورة لقمان : ٢٧.
- (٢) هو ليبيد بن ربيعة، ديوانه ٢٢٢، والمغنى ٢٧٠، والعيني ٤٦٦/٤ والهمع ١٧١/٢، والدرر ١١٥/١، والأشموني ٤٢/٤
وملاعب الرماح هو أبو براء عامر بن مالك بن جعفر بن كلاب، عم ليبيد، وكان أبو براء أحد
الفرسان الذين ضرب العرب بهم المثل في الشجاعة والفروسية، فقالوا : «أفرس من ملاعب
الأسنة».
- (٣) هو الحسين بن مطير أو غيره، العيني ٤٥٧/٤، والأشموني ٤٢/٤، وأمالى القالى ٤٢/١، واللسان
(ثم)
- والثمام : نبت ضعيف له خوص، ربما حشى به وشد خصاص البيوت، وتأود : تعوج، يصف نحول
جسمه وهزاله بسبب الحب، وهجران المحبوبة.
- (٤) التكملة على شرح التسهيل لابن الناظم [لوحة ٢٢٩ - ب].
- (٥) وهو قول صخر بن عمرو :
- ولو أن حياً فانتُ المـسـوتِ فاته أخو الحرب فوق القارح العنوان
وقول الآخر :
- ولو أنها عصفورة لحسبها مسومة تدعو عبيداً وأزتما
- (٦) ديوانه ٨٤٢، برواية «ضنتُ به نفسُ حاتم» وابن يعش ٦٩/٢، والعيني ١٨٦/٢ وشنور
الذهب ٢٤٥، ٤٤٢، وقبله : =

عَلَى حَالَةٍ لَوْ أَنَّ فِي الْقَوْمِ حَاتِمًا

عَلَى جُودِهِ لَضَنَّ بِالْمَاءِ حَاتِمًا

والظاهر أن ذلك لا يلزم، بل يقع خبر (أن) فعلاً واسماً، وإن كان وقوع الفعل أكثر.

ثم قال : «وإن مضارع تَلَاهَا صُرِقًا إِلَى الْمَضِيِّ» يعنى أن المضارع إذا تلاها، أى وقع بعدها، فإنه يَنْصَرَفُ بوقوعه بعدها إِلَى الْمَضِيِّ، فيصير في ذلك مثل (لَمَ) و(لَمَّا) و(رُبَّمَا) فتقول : لو يَقُومُ زَيْدٌ لَأَكْرَمْتُهُ، ومنه قوله تعالى : {وَلَوْ تَرَى إِذْ وَقِفُوا عَلَى النَّارِ} (١) الآية. {وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرَوْنَ الْعَذَابَ} (٢). {وَلَوْ تَرَى إِذْ وَقِفُوا عَلَى رَبِّهِمْ} (٣) {لَوْ يَعْلَمُ الَّذِينَ كَفَرُوا حِينَ لَا يَكْفُونُ} (٤) {وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ} (٥).

فالمضارع في هذه الآيات وأشباهاها مَصْرُوفٌ إِلَى الْمَاضِي، وكذلك في قول الشاعر (٦).

فلما تصافنا الإداوة أجهشت
إلى غصون العنبري الجراضم
فجاء بجلسود له مثل رأسه
ليشرب ماء القوم بين الصرانم

وكان الفرزدق صافن رجلا من بني العنبر إداوة، فسامه العنبري أن يؤثره على نفسه بحصته من الماء، ففعل الفرزدق، وفي ذلك قال هذه الأبيات، والرواية بكسر الميم من «حاتم» على أنه بدل من الضمير المتصل في قوله : «جوده» وكان يمكن فيه الرفع على أنه فاعل للفعل «ضن» ولكن لما كانت القوافي مجرورة، والبديل ممكن، عدل إليه فراراً من الأقواء الذي هو عيوب الشعر.

(١) سورة الأنعام : ٢٧.

(٢) سورة البقرة : ١٦٥.

(٣) سورة الأنعام : ٣٠.

(٤) سورة الأنبياء : ٣٩.

(٥) سورة الواقعة : ٧٦.

(٦) هو كثير عزة ديوانه ٦٥/١، والخصائص ٢٧/١، والعيني ٤٦٠/٤، ولأشموني ٤٢/٤ وقبلة :

رهبان ندين والذين عهدتم يتكون من حذر العذاب قعودا

وخرؤا : سقطوا.

لَوْ يَسْمَعُونَ كَمَا سَمِعَتْ كَلَامَهَا

خَرُّوا لِعِزَّةِ رُكْعًا وَسُجُودًا

ومنه قوله : «لَوْ يَفِي كَفَى» أى لو وَفَى لنا بعَهْدِهِ كَفَى مُؤَنَّةِ التَّعَبِ أو
الطَّلَبِ أو نحو ذلك.

وفي هذا الإطلاق شيء، وذلك أن الناظم قد ذكّر أولاً أن الأكثر أن
يقع بعدها الماضى، وقد يقع بعدها المستقبل قليلاً، وفي كلا الحالتين
لايُمتنع أن يقع بعدها المضارع وغيره، وإذا كان كذلك فإذا أُريد بما
بعدها الاستقبال فقد يكون ما بعدها ماضياً الصيغة كقوله^(١):

* وَلَوْ أَنَّ لَيْلَى الْأَخِيلِيَّةَ سَلَّمَتْ *

وقد يكون مضارعاً نحو ما أنشده المؤلف من قوله الشاعر^(٢):

لَا يُلْفِكَ الرَّاجِيكَ إِلَّا مُظْهِرًا

خُلُقَ الْكِرَامِ وَلَوْ تَكُونُ عَدِيمًا

وإذا كان / الأمر في (لَوْ) على هذا فلا يصح إطلاق القول بأن ٥٣
المضارع إذا وقع بعدها يُصْرَفُ إلى الماضى إلا بأن يُدعى أن المضارع
لا يقع بعدها بمعنى الاستقبال أصلاً، وذلك شيء لم يثبت في كلام العرب.
ولهذا قال المؤلف في «التسهيل» حين ذكّر مُخَلَّصَاتِ المضارع إلى الماضى
: ولو الشَّرْطِيَّةُ غَالِبًا^(٣)، فقيّد بالغلبة تنبيهاً على أن ذلك غير لازم فيها.

(١) هو توبة بن الجير، وسبق الاستشهاد بالبيت، وعجزه :

عَلَى وَدُونِي جَنْدَلٌ وَصَفَانِحُ

(٢) المغنى ٢٦١، والعينى ث/٤٦٩، والتصريح ٢٥٦/٢، والأشعوني ٣٨/٤ ومعناه : لا يجدك الذين

يرجون إحسانك إلا مظهراً خلق الكريم ولو كنت فقيراً.

(٣) التسهيل : = .

فما فعله الناظم فيه ما ترى، إلا أن يقال : إنه لم يعتبر ما جاء من ذلك، إذ هو قليل في قليل، وهو وقوع الفعل بعدها مستقبلا، فلذلك ترك ذكره.

ولم يتعرض هنا في (لو) إلى حكم جوابها، وعلى أي وجه، وليس في مثاله ما يشعر بذلك، لأنه لو قصد ذلك لآتى باللام، لأن الفعل المنبئ إذا وقع جواباً لها لحقته اللام غالباً، وإن كان مضارعاً فإنما يقع مقروناً بـ(لم) الجازمة، أو ماضٍ منفى بـ(ما) وما عدا هذا فنادر، وليس للناظم في هذا كلام، وهو إخلال بالمسألة، إذ لا يعرف من كلامه كيف جوابها، فلو قال مثلاً .

تُجَابُ بِالْمَاضِي بِاللَامِ أَوْ بِعَا

أَوْ بِالْمُضَارِعِ بِلَمْ قَدْ جُزْمًا

لَكَفَى فِي هَذَا الْحُكْمِ، لِأَنَّ الْغَالِبَ عَلَى جَوَابِهَا هَذَا.

(أَمَّا وَلَوْلَا وَلَوْمًا)

أَمَّا كَمَهُمَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ وَقَا
لِتَلَوِ تَلَوِيهَا وَجُوبًا أَلِفًا
وَحَذَفُ ذِي أَلِفًا قَلٌّ فِي نَثْرٍ إِذَا
لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعَهَا قَدْ نَبِذًا

عرف الناظم - رحمه الله (أما) هنا بأنها في معنى قولك : مَهْمَا
يَكُنُ مِنْ شَيْءٍ وَهَذَا صَحِيحٌ، وَذَلِكَ أَنَّهَا تُسَمَّى حَرْفَ تَفْصِيلٍ وَابْتِدَاءٍ، لِأَنَّهَا
تَفْصِلُ الْجُمْلَةَ الَّتِي تَلِيهَا عَنِ الْكَلَامِ الَّذِي قَبْلَهَا وَتُفْصِلُ الْكَلَامَ تَفْصِيلًا،
فَتَقُولُ : أَكْرَمْتُ زَيْدًا، وَأَمَّا عَمْرًا فَلَمْ أَكْرِمَهُ. وَتَقُولُ : أَمَّا زَيْدٌ فَأَكْرِمَهُ، وَأَمَّا
عَمْرٌو فَأَهْنِئْهُ. قَالَ تَعَالَى : {فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ. وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ} (١)
وَهِيَ مُضْمِنَةٌ مَعْنَى قَوْلِكَ : مَهْمَا يَكُنُ مِنْ شَيْءٍ، كَمَا ذَكَرَ.

فَإِذَا قُلْتَ : أَمَّا زَيْدٌ فَأَكْرِمَهُ، فَكَانَكَ قُلْتَ : مَهْمَا يَكُنُ مِنْ شَيْءٍ فَأَكْرِمْ
زَيْدًا، فَهِيَ قَدْ تَضَمَّنَتْ مَعْنَى حَرْفِ الشَّرْطِ، وَالْفِعْلُ الْمَشْرُوطُ بِهِ،
وَمَا تَضَمَّنَ مِنْ فَاعِلِهِ، فَلِذَلِكَ أَتَى لَهَا بِجَوَابٍ كَمَا يُؤْتَى لِلشَّرْطِ بِجَوَابٍ،
وَكَانَ بِالْفَاءِ لِأَنَّهُ تَضَمَّنَ مَعْنَى الشَّرْطِ الَّذِي يَكُونُ جَوَابُهُ بِالْفَاءِ.

وَقَوْلُهُ : «وَقَالَتَلَوِ تَلَوِيهَا» إِلَى آخِرِهِ «فَاءٌ» هُنَا مَبْتَدَأٌ، وَابْتِدَاءٌ بِالنَّكْرَةِ
لِأَنَّهَا غَيْرُ مُرَادَةٍ بَعِينَهَا، وَالْخَبْرُ قَوْلُهُ : «أَلِفًا» وَمَا قَبْلَهُ مَتَعَلِّقٌ بِهِ، أَيْ إِنَّ
الْفَاءَ أَلِفًا / لِتَلَوِ تَلَوِيهَا وَجُوبًا، وَتَلَوِيهَا : مَا وُلِيَ اللَّفْظَ الَّذِي وَلِيَهَا.

٥٤

(١) سورة الضحى : ٩، ١٠.

فإذا قلت : أمّا زيدٌ فمُنْطَلِقٌ، فالذي ولى (أمّا) قولك : «زيدٌ» والذي ولى زيداً قولك : «منطلقٌ» وإيّاها تَلْزَمُ الفاء.

وقد تضمّن هذا الكلام مسألتين :

إحدهما : أن قوله في الفاء أنها تَلْزَمُ مُشْعِرُ بأن ذلك هو جوابها، وأنها لا بُدَّ لها من جواب، ويبيّن ذلك أنه جَعَلَهَا في معنى أداة الشرط وفِعْلُهَا، وأداة الشرط لا بُدَّ لها من جواب، فكذلك ماتضمن معناها.

والثانية : أن الجواب لا يليها، إذ قال : «وَفَا لِيَتَوَلَّوْهَا» والفاء قد تقرر أنها إنما تدخل على الجواب، فإذا الجواب لا يكون إلا تالياً لِمَا يَتْلُوها، فلا يجوز أن تقول : أمّا فزيدٌ منطلقٌ، وإن كان (أمّا) نائبا عن الشرط وفِعْلُهُ وفاعله، بل لا بُدَّ من الفَصْلِ بينهما، فتقول : أمّا زيدٌ فمُنْطَلِقٌ. وعلّة ذلك وجهان :

أحدهما : أن (أمّا) كان القياس أن يظهر بعدها فعلُ الشرط، كما يظهر مع (مَهْمَا) وغيرها من الأدوات المضمّنة معنى (إن) فلَمَّا حُذِفَ فعلُ الشرط لجعلِ العربِ (أمّا) نائبةً عنه قَدَّمَ بعضَ الكلامِ الواقع بعد الفاء ليكون كالعوض من المحذوف، كما كانت (مَا) في قولك : (أمّا أنتَ مُنْطَلِقًا انطلقتُ مَعَكَ) كالعوض من الفعل.

والثاني : أن الفاء إنما وُضِعَتْ في كلام العرب للإتباع، لتجعل ما بعدها تابعا لما قبلها، ولم تُوضَع لتكون مستأنفة. والإتباعُ فيها على ضربين : إما إتباعُ مفردٍ لمفرد، وإمّا إتباعُ جملةٍ لجملة.

فلو قلت : أمّا فزيدٌ منطلقٌ، لَوَقَعَتْ الفاء مستأنفة ليس قبلها مفردٌ ولا جملةٌ يكون ما بعدها تابعا له، إنما قبلها حرفٌ معنّى لا يقوم بنفسه، ولا تتعقد به فائدة، فقَدِّمُوا الاسم لذلك، فقالوا : أمّا زيدٌ فمُنْطَلِقٌ، ليكون ما بعدها تابعا لما

قبلها على أصل موضوعها. وهذا معنى تعليل الفارسي وابن جني وغيرهما. وهنا نظران :

أحدهما : أن الفاصل بين (أما) وجوابها، وهو تاليها، لا يكون جملة، وإنما يكون مفردا.

وكلامه لا يعطى هذا المعنى، وذلك أنه قال : «لِتَلُوْتَلُوْهَا» والتلو والتالي مفهوم إطلاقه أعم من أن يكون مفرداً أو جملة، وذلك لا يستقيم، إذ لا يجوز أن يقال : أما زيد قائم فهو كذا، ولا ما كان نحو ذلك، لأن المقصود بالتالي هنا أن يكون فاصلاً بين (أما) وجوابها كما تقدم، والفاصل يقع بالمفرد، كما قالوا في اللام بعد (إن) من كونها مؤكدة معنى (إن) فكرهوا اجتماعهما لفظاً، فالزموا الفصل بينهما / بفاصلٍ ما، ٥٥
فكذلك هنا، فيجوز الفصل بالاسم والظرف والمجرور ونحو ذلك، فتقول :
أما يوم الجمعة فانت قائم، وأما في الدار فانا قاعد، وأما زيد فسائر.

فإن قلت : إن الجملة قد يفصل بها في الكلام، كما قال تعالى :
{وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ أَصْحَابِ الْيَمِينِ، فَسَلَامٌ لَّكَ مِنَ أَصْحَابِ الْيَمِينِ} (١)
ونحو ذلك، فما بعد (إن) يكون جملة من فعل وفاعل، وأنت قد قيدت الفصل بالمفرد، والناظم قد أطلق القول في ذلك، فتدخل له جملة الشرط، لا يحتاج إلى التقييد بالمفرد.

فالجواب : أن جعله على إطلاقه يؤدي إلى مفهوم لا يجوز باتفاق وهو وقوع الجملة التامة فاصلاً، كقولك : أما زيد في الدار فينام، وذلك فاسد كما تقدم، فلا بد من التقييد المذكور، وأما جملة الشرط فشبيهة

(١) سورة الواقعة : ٩٠، ٩١.

بالمفرد، من حيث عدم الاستقلال، فقامت مقام صدر الجملة من عجزها، وصارت مع أداة الشرط كالصلة مع الموصول، وأنت تقول : أمّا الذي جاعني فأكرمه، كما قال تعالى : (وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا ففِي الْجَنَّةِ)^(١) فالتقييد صحيح، والإخلال به فاسد.

والنظر الثاني : أنه يقصد أن يتكلم على حكم الفاصل بين (أمّا) وجوابها، ومّا العامل فيه، وكان حقه أن يبين ذلك، إذ ليس مما يهتدى إليه الناظر في هذا النظم، وفيه شغبٌ وخلاف، فكان ضروريّ البيان. ولو قال مثلاً :

وتلّوها جزء الجواب قُدّمًا

للفصل والأفعال لن تُقدّمًا

أو ما كان نحو هذا لكان مجزياً، لأن الذي يفصل بين (أمّا) وجوابها هو جزء من الجواب، عاملٌ أو معمول، كقوله : (فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ)^(٢) (وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ)^(٣) وأمّا الدار فزيد، وأمّا يوم الجمعة فانت سائر، وأمّا ضاربك فزيد، ونحو ذلك، ولا يتقدم الفعل، فلاتقول : أمّا يقوم فزيد، ولانحو ذلك.

ثم قال : «وحذف ذي الفاعل في نثر» إلى آخره.

يريد أن الفاء اللاحقة لتلّوتلو (أمّا) بابها أن تكون ثابتة لازمة في موضعها، ثم إنه يجوز حذفها على الجملة، لكن ذلك فيها قليلٌ إن لم يُحذف معها القول، وهذا من كلامه يقتضى أن حذفها إذا حذف معها القول كثير، لأنه قال :

(١) سورة هود عليه السلام : ١٠٨.

(٢) سورة الضحى : ٩.

(٣) سورة فصلت : ١٧.

وحذف ذي الفاء : قَلَّ نَثْرٌ إِذَا

لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعَهَا قَدْ نُبِذَ

فمفهوم الشرط هنا أنه إن كان القول نُبِذَ معها فالحذف ليس

بقليل، فهو إذن كثير .

فأما حذف الفاء مع غير القول فمنه ما جاء في الكلام ، وهو الذي

أشار إليه / بقوله : قَلَّ فِي نَثْرٍ « وذلك نحو ما وقع في « البخاري » من ٥٦

قوله عليه السلام : « أَمَا بَعْدُ ، مَا بَالُ أَقْوَامٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ فِي

كِتَابِ اللَّهِ » الحديث (١) . ومنه ما جاء في النظم أيضا ، نحو ما أنشده

الفارسي وابن جني وغيرهما (٢) :

فَأَمَّا الْقِتَالُ لِاقْتَالِ لَدَيْكُمْ

وَلَكِنْ سَيْرًا فِي عِرَاضِ الْمَوَاكِبِ

وأنشدوا أيضا قول الآخر (٣) :

(١) أخرجه البخاري في « كتاب البيوع - باب الشراء والبيع مع النساء » فتح الباري ٤/٢٧٠ (الحديث رقم ٢١٥٥) .

(٢) المقتضب ٢/٦٩ ، والمنصف ٣/١١٨ ، وابن الشجري ١/٢٨٥ ، ٢٩٠ ، ٢٤٨/٢ ، وابن يعيش ٧/١٣٤ ، ٩/١٢ ، والمغني ٥٦ ، والعيني ١/٥٧٧ ، ٤/٤٧٤ ، والتصريح ٢/٢٦٢ ، والهمع ٤/٣٥٦ ، والدرر ٢/٨٤ ، والأشعوني ١/١٩٦ ، ٢٢٤ ، ٣/٤٥ ، والخزانة ٤٥٢١ .

والبيت للحارث بن خالد المزخومي ، والعراض : جمع عَرْض - بضم فسكون - وهو الناحية .
والمواكب : الجماعة وكيانا أو مشاة ، وقيل : ركائب الإبل للزينة .

(٣) ابن يعيش ٧/١٣٤ ، ٩/١٢ ، وأسرار العربية ١٠٦ ، والخزانة ١/٤٥٢ ، ١١/٢٦٤ ، واللسان (سرد) والبيت لرجل من الضباب ، وقبله :

تَزَاحَمْنَا عِنْدَ الْمَكْمَارِمْ جَعْفَرٌ بِأَعْجَازِهَا إِذَا أَسْلَمْتَهَا صِدُورُهَا

وجعفر : أبو قبيلة ، والأعجاز : جمع عجز ، وهو المؤخر من كل شيء ، وأراد بها هنا النساء لأنهن متأخرات عن الرجال ، وأسلمتها : خذلتها ولم تمنها . =

فَأَمَّا الصُّورُ لِأَصْدُورٍ لِيَجْعَفِرَ

ولكن أعجازاً شديداً ضريرها

وأما حذفها مع القول فكقولك: أما زيدٌ أجنثتَ تفعلُ كذا، قال الله تعالى :
(فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ) (١) الآية، تقديره: فيقال لهم :
أَكْفَرْتُمْ . وقوله تعالى : (وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا أَفَلَمْ تَكُنْ آيَاتِي تُلَى عَلَيْكُمْ) (٢) .
وتبذ معناه طرَحَ وألقى من اللفظ ، فلم يُذكر ، يقال : نبذتُ الشيء ، إذا
ألقيته من يدك .

لَوْلَا وَلَوْمَا يَلْزَمَانِ الْإِبْتِدَاءِ

إِذَا امْتِنَاعًا بِوُجُودِ عَقْدَا

وَبِهِمَا التَّحْضِيضُ مِزُ وَهَلَاءُ

أَلَا أَلَا وَأَوَّلِيْنَهَا الْفِعْلَا

وَقَدْ يَلِيهَا اسْمٌ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ

عُلُقَ أَوْ بِظَاهِرٍ مُؤَخَّرٍ

يريد أ (لَوْلَا) و (لَوْمَا) حرفان من حروف الابتداء ، يلزم أن يقع
بعدهما المبتدأ والخبر ، وذلك إذا كان يدلان على امتناع الشيء لوجود غيره ،
وذلك أن هذين الحرفين يقعان في الكلام على وجهين :

= والصنور : جمع صدر ، وأراد به هنا أكابره وأشرافهم . والضرير : المضارة ، وأكثر ما يستعمل
في الغيرة ، يقال : ما أشد ضريره عليها .

يقول : إن بني جعفر لا رجال فيهم ، فهم كالتساء ، وأما نساؤهم فهن شديدات الضرر ، هن
كالرجال في المقاومة والمدافعة ، وإيصال الضرر للأعداء .

(١) سورة آل عمران : ١٠٦ .

(٢) سورة الجاثية : ٣١ .

أحدهما : أن يكون حَرْفِي تَخْضِيض ، وسيذكرهما إثر هذا .
والاخر : أن يكونا حَرْفِي امْتِنَاع لوجود ، وهو الذي ابتداء به ،
وبهذا المعنى يكونان حَرْفِي شرط ك (لَوْ) فلا بُدُّ من جواب ، لكنه لم
يذكر ذلك ، وهو مما يُضْطَرُّ إلى ذكره ، فكان حقه أن يذكر ذلك .
ومعنى الامتناع للوجود فيهما أنك إذا قلت : لولا زيد لأكرمته ،
فالإكرام ممتنع لوجود زيد ، أي إن وجود زيد هو السبب في امتناع
الإكرام .

وقوله : « يَلْزَمَانِ الْإِبْتِدَاءُ » يعنى (لَوْلَا) و (لَوْمًا) يقع بعدهما
جملة الابتداء والخبر لزوماً ، فلا يجوز إلا أن تقول : لولا زيد لقام عمرو .
ومنه قوله تعالى : (وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ) (١) الآية . فالمرفوع
بعدها مبتدأ ، وخبره محذوف لدلالة الكلام عليه ، وقد يظهر إذا لم يكن
عليه دليل . وقد تقدم الكلام على ذلك في باب « المبتدأ والخبر » وإنما
تعرض هنا للزوم الجملة الابتدائية .

وقد أحرز هذا المعنى فوائد

/ إحداها: أن الجملة الفعلية لا تقع بعد (لَوْلَا) ولا (لَوْمًا) فلا يقال: ٥٧
لَوْلَا قُمْتَ لأكرمته ، وإن جاء من ذلك شيء فمحفوظ محلُّه الشعر، نحو
ما أنشده السيرافي من قول الجصوح أخى بنى ظفر ، من سليم بن
منصور (٢) :

(١) سورة النساء : ٨٢ وسورة النور : ١٠ ، ١٤ ، ٢٠ .

(٢) ابن الشجرى ٢/٢١١ ، وابن يعيش ١/٩٥ ، ٨/١٤٦ ، والإنصاف ٧٣ ، والخزانة ١/٤٦٣ ،
والسبع الطوال ٥٥١ ، واللسان (عذر) =

لَا دَرُّ دَرِّكَ إِنِّي قَدْ رَمَيْتُهُمْ

لَوْلَا حُدِّتُ وَلَا عُذِرِي لِمَحْتَوِدٍ

أي لولا الحدُّ والحِرمان ، وقال الآخر (١) :

أَلَا زَعَمْتَ أَسْمَاءُ أَنْ لَا أَحِبُّهَا

فَقُلْتُ بَلَى لَوْلَا يَنَازِعُنِي شُغْلِي

أي لولا منازعةُ الشُّغل .

والثانية : أن الاسم الذي بعدها مرفوع بالابتداء ، خلافاً لمن زعم أنه مرفوع بفعل مُضَمَّرٌ تقديره : لولا حَضَرَ زيدٌ لأكرمْتُكَ ، أو نحو ذلك ، وهو منقول عن الكسائي ، واستدل على ذلك بظهور الفعل في البيتين المذكورين ، وهو مَرْجُوحٌ ، لأن حذف الخبر أولى من حذف الفعل ، لأن الخبر هو المخبرُ عنه في المعنى ، فَحَذَفُ ما ذُكِرَ أَوْلَى من حَذْفِ ما لم يُذْكَر .

وأيضاً فحذفُ الفعل دون فاعله قليل جداً في الكلام ، لأن الفعل والفاعل كالشيء الواحد ، فلا يحذف ما هو كالبعض ، ويبقى البعض الآخر ، فإنَّ اعتقادُ مذهب سيبويه هو الأولى (٢) ، وهو ما رآه الناظم .

= وقبله :

قالت أمامة لما جنت زائرهما فلأرميت ببعض الأسم السود

وأمامة : زوجته ، ولأردرك : لا كان فيك خير ، وأتيت بخير ، يدعو عليها .

وحددت : حرمت ومنعت والعذرى : المعذرة يقول لها : قد رميت واجتهدت في قتالهم ، ولكني حرمت النصر عليهم ، ولا يقبل عذر محروم .

(١) ابن يعيش ١٤٦/٨ ، والخزانة ٢٤٦/١١ ، والمغنى ٢٧٦ ، والهمع ٤٢/٢ ، والدرر ٧٧/١ ، وديوان الهذليين ٢٤/١ .

والبيت لأبي نؤيب ، يقول : ادعت أسماء على أني لا أحبها ، فقلت لها : بلى أحبك ، وأحافظ على عهدك ، لا يمنعني من التردد إليك إلا الشواغل والموانع .

(٢) الكتاب ١٢٩/٢ « هذا باب من الابتداء يضم فيه ما يبني على الابتداء » .

والثالثة : التنبيه على أن (لَوْلَا) ليست بعامله في المرفوع بعدها ، وهو مذهب المحققين . ومن النحويين مَنْ ذهب إلى أنها عامله فيما بعدها الرفع ، نقله الفراء عن بعض النحويين ، ونقله ابن الأنباري عن الكوفيين مطلقاً (١) .

وحكى هذا المذهب عن ابن كيسان ، والمعنى عند هؤلاء غير الفراء في قولك : (لَوْلَا زَيْدٌ لَأَكْرَمْتُكَ) لَوْلَمْ يَمْنَعْنِي زَيْدٌ لَأَكْرَمْتُكَ ، لكن الفعل حُذِفَ ، ثم أُقِيمَت (لا) مُقَامَ مَا حُذِفَ ، كما أُقِيمَت (ما) مُقَامَ الْفِعْلِ فِي قَوْلِهِمْ : أَمَّا أَنْتَ مُنْطَلِقًا انْطَلَقْتُ مَعَكَ .

وأما الفراء فيقول : يرتفع الاسم بـ (لَوْلَا) لاستقلال الكلام به ، وأنعقاد الفائدة ، واللام جوابها ، وردَّ الفراء على الآخرين بوجهين : أحدهما : أنه لو كان كما قالوا لوقع « أحدٌ » بعدها ، فكنت تقول : لَوْلَا أَحَدٌ لَأَكْرَمْتُكَ ، إذ المعنى عندهم ، لو لم يمنعنني أحدٌ ، ولما لم يجز ذلك كان التقدير غير ما قدرُوا .

والثاني : امتناع : لولا أخوك ولا أبوك ، أي لو لم يمنعنني أخوك ولا أبوك ، فلو كان ذلك لما امتنع وردَّ مذهبه أيضا بوجهين :

أحدهما : أن (لَوْلَا) غير مختصة بالاسم ، لوقوع الفعل بعدها كما تقدم ، ومن شرط العمل الاختصاص كما تقرَّر في الأصول فلا يصح عمل ما لم يختص ، وهو ردُّ السيرافي .

وضَعَفَهُ ابن الضائع بأن وقوع الفعل بعدها ضعيفٌ مختصٌّ

(١) انظر : الإنصاف (٧٠/١) المسألة العاشرة . القول في العامل في الاسم المرفوع بعد لولا .

والاثني : أن أصل الحرف إذا عمل في اسم واحد أن يعمل الجر لا الرفع ولا النصب .

وهذا الثاني لا يلتزمونه ، إذ من مذهبهم أن الحرف قد يعمل غير الجر في اسم واحد ، كما يحكى عنهم في اسم (إن) وخبر (ما) ونحو ذلك .
والرابعة : التثنية على أن ضمير الجر إذا وقع بعدها فهو ضمير رفع ، أي في موضع رفع ، فليس بمجرور الموضع ، لأنه ذهب إلى أنهما يلزمان الابتداء ، فأتى بلفظ اللزوم ، فدل على ما ذكر .

وهذا رأى الأخفش والفراء خلافاً لما ذهب إليه سيبويه والخليل ويونس ، من أنه في موضع جر على ظاهره^(١) ، فهي إذا قلت : (لَوْلَاكَ ، وَلَوْلَاهُ) من حروف الجر .

واستدل على صحة ما ذهب إليه الناظم بأن الضمائر قد يقع بعضها موقع بعض ، وقد قالوا : ما أنا كَأَنْتَ ، فأوقعوا ضمير الرفع موقع ضمير الجر ، فلذلك يجوز عكسه ، وهو وقوع ضمير الجر موقع ضمير الرفع ، واحتج الفراء بأنها لو كانت (لولا) مما تخفض لأوشك أن تُرى خافضة للظاهر ، ولو في الشعر، قال : وإنما قالوا : لَوْلَاكَ ، كما اتفق ضمير الرفع والخفض في : فعلنا ، وبنا ، وكان إعراب المُكْنَى بالدلالات لا بالحركات ، وأيضاً فلا بد لكل حرف جر من متعلق ، فإين متعلقه ؟ وليس بزائد فيقال : إنه لا متعلق له ، بل هو كسائر الحروف التي لا تُراد ، فإذا لم يكن (لولا) متعلق دَلُّ على أنه ليس بحرف جر ، كما يزعم المخالف .

(١) الكتاب ٢/٣٧٣ . ٣٧٤ .

وقوله : « عَقْدًا » أى رِبَطًا ، أى إذا رِبَطًا امتناعاً بوجود ، وهو
ما تقدم شرحه من معنى الشرطية .

ثم قال : « وَبِهِمَا التَّحْضِيضُ مِزٌ » إلى آخره ، هذا هو المعنى
الثاني للوَلَا وَلَوْما ، وهو التحضيض .

يَعْنى أن التحضيض يقع في الكلام بهما ، وكذلك بـ (هَلَا)
مشددة اللام ، و (أَلَا) مشددة ، و (أَلَا) مخففة .

فهذه خمس أدوات ذكرها للتحضيض ، وعطف (هَلَا) على بِهِمَا «
وهو ضميرٌ مخفوض من غير إعادة الخافض ، لأنه جائز عنده في الكلام ،
وقد تقدم .

ثم ذكر في الجملة أنها لا تختصُ بالفعل وحده لفظاً ، بل يليها
الفعل مُطلقاً ، ويليهما الاسم على تقدير الفعل . فالحاصل أنها ك (إِنْ) و
(لَوْ) في أنها لا يليها إلا الفعل لفظاً أو تقديراً ، فقد يتوهم أنها عوامل
في الفعل ، لكن لَمَّا لم يذكر ذلك دلَّ على أنه معدوم فيها ، وإلا فلو كان
ذلك لذكره ، كما ذكر في (لَمْ) و (لَمَّا) و (إِنْ) ونحوها ، وبذلك يُعلم
من كلامه أن (لَوْ) غير عاملة ، و (أَمَّا) كذلك حين لم ينبَّه على ذلك .

ونص هنا على أن الباب فيها أن يليها الفعل ظاهراً / لقوله : ٥٦
« وَأَوْلَيْتَهَا فِعْلاً » يريد : في اللفظ ، ولذلك قال بعد ذلك .

« وَقَدْ يَلِيهَا اسْمٌ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ عَلَّقَ » فجعل الاسم في هذا القسم
على تقدير الفعل .

ومثال ولايتها الفعل لفظاً قولك : هَلَا أكرمت زيداً ، وألَا ضربت
عمر ، وَلَوْلا تقومُ فُتُكْرَمَ .

وَمِمَّا جَاءَ مِنْهُ فِي (لَوْلَا) قَوْلُهُ تَعَالَى : (لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ) (١) وَفِي (لَوْ مَا قَوْلُهُ تَعَالَى : (لَوْ تَأْتِينَا بِالْمَلَانِكَةِ إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ) (٢) . وَهَذَا هُوَ الْأَصْلُ فِيهَا ، وَإِنَّمَا يَقْدَرُ بَعْدَهَا إِحَاقًا لَهَا بِالْأَصْلِ .

ثُمَّ قَالَ : « وَقَدْ يَلِيهَا اسْمٌ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ » إِلَى آخِرِهِ .

« بِفِعْلِ » مُتَعَلِّقٌ بِ (عُلِّقَ) وَالْفِعْلُ فِي مَوْضِعِ الصِّفَةِ لـ « اسْمٌ » أَيْ : وَقَدْ يَلِيهَا اسْمٌ مُعَلَّقٌ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ ، يَعْنِي أَنَّ الْأِسْمَ قَدْ يَقَعُ بَعْدَهَا ، لَكِنْ مُتَعَلِّقًا بِفِعْلِ مُضْمَرٍ ، وَمَعْنَى كَوْنِهِ مُعَلَّقًا بِهِ ، أَيْ مَعْمُولًا لَهُ ، فَتَقُولُ إِذَا قِيلَ : (أَكْرَمْتُ عَمْرًا) : فَهَلَّا زِيدًا . أَيْ : هَلَّا أَكْرَمْتُ زِيدًا . وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ ، وَهُوَ جَرِيرٌ (٣) :

تَعْدُونَ عَقْرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ

بَنِي ضَوَّطَرَى لَوْلَا الْكَمِيُّ الْمُقْتَنَعًا

أَيْ : لَوْلَا تَعْقِرُونَ الْكَمِيَّ الْمُقْتَنِعَ ، وَهَلَّا تَعْدُونَ الْكَمِيَّ الْمُقْتَنِعَ . وَمِنْهُ أَيْضًا

(١) سورة النمل : ٤٦ .

(٢) سورة الحجر : ٧ .

(٣) ديوانه ٣٣٨ ، والخصائص ٤٥/٢ ، وابن الشجري ٢٧٩/١ ، ٢٣٤ ، ٢١٠/٢ ، وابن يعيش ٣٨/٢ ، ١٠٢ ، ١٤٤/٨ ، ١٤٥ ، والخزانة ٥٥/٣ ، ٢٤٥/١ ، والمفنى ٢٧٤ ، والعيني ٤٧٥/٤ ، والهمع ٢١١/٢ ، والدرر ١٣٠/١ ، والأشعموني ٥١/٤ ، واللسان (ضطر) وتعديون : تعتقون . والعقر : ضرب قوائم الناقة بالسيف عند نحرها ، والنيب : جمع ناب ، وهي الناقة المسنة . والمجد : العز والشرف ، والضوطني : الرجل الضخم اللثيم الذي لا يغناء عنده . وبنو ضوطني كنية : ثم وسب . والكس : الشجاع المتكس في سلاحه . والمقتنع : الذي على رأسه البيضة والمغفر . والمعنى : أنكم تعدون عقر الإبل المسنة التي لا ينتفع بها ، ولا يرجى نسلها أفضل منكم . فلا تعدون قتل الشجعان أفضل منكم ، وهو تعريض بجبنهم وضعفهم عن مقاتلة الشجعان . والبيت من قصيدة لجرير يهجو بها الفرزدق .

ما أنشده سيبويه من قوله (١) :

أَلَا رَجُلًا جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا

يَدُلُّ عَلَى مُحَصَّلَةٍ تَبَيَّنَتْ

وعلى هذا حمل البصريون ما أنشده الكوفيون من قوله (٢) :

وَتَبَيَّنَتْ لَيْلَى أُرْسَلَتْ بِشَفَاعَةٍ

إِلَى فَهَلًا نَفْسٌ لَيْلَى شَفِيعُهَا

أى : هَلًا كان الأمر كذا ، على إضمار (كان) الشائنية ، وكذلك ما أنشده

الفراء من قول الآخر (٣) :

الآن بَعْدَ لَجَاجَتِي يَلْحِينَتِي

هَلَا التَّقَدُّمُ وَالْقُلُوبُ صِحَاحٌ

فهو على (كان) الشائنية ، و «التقدم» مبتدأ ، والجملة بعده حالية

قامت مقام الخبر ، كقوله عليه السلام : «أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ

(١) سيبويه ٣٠٨/٢ ، والنوادر ٥٦ ، وابن يعيش ١٠١/٢ ، ١٠٢ ، والخزانة ٥١/٣ ، ٨٩/٤ ، ١٩٥ ،

١٩٣/١١٢٠٣ ، والمغنى ٧٧ ، ٢١٩ ، والعيني ٣٦٦/٢ ، ٣٥٢/٣ ، والأشمونى ١٦/٢ .

والبيت لعمر بن قعبس أو قعباس المرادى المذحجى ، وبعده :

ترجل لمتى وتقم بيتي وأعطيتها الإتاوة إن رضيتُ

والمحصلة - بكسر الصاد - التي تحصل الذهب من تراب المعدن وتلخصه منه .

ويروى بفتح الصاد ، ويريد امرأة أتزوجها بمتعة .

(٢) هو الصفة القشيري ، وسبق الاستشهاد بالبيت في باب « إعراب الفعل » .

(٣) معاني القرآن ١٩٨/١ ، ومجالس ثعلب ٦٠ ، والعيني ٤٧٤/٤ ، والرواية الأشهر « تلحونني »

واللجاجة : ملازمة الأمر وإياء الانصراف عنه . ولج فلان : تمادى في خصومته ، ولحا الرجل

أخاه : لأمه وعذله .

يقول : أتلومونني الآن بعد ما فرط متي من الغضب والخصومة ؟ فهلاً كانت هذه الملامة والقلوب

عامرة بالمحبة ا

سَاجِدٌ» (١) قاله ابن خروف . وكان الكوفيون يُجيزون وقوعَ الاسم بعد هذه الأحرف ، ويستدلون بالبيتين ، وذلك ممنوع عند البصريين .
والذي ارتضاه الناظمُ مذهبُ البصريين ، وهو الراجح ، لأن السماع يُسأدهم .

وكذلك يلها الاسم مُعلِّقاً بفعل ظاهر مُؤخَّر عن ذلك الاسم ، فتقول: هَلَا زَيْدًا ضَرَبْتَ ، وَالْأَعْمَرَ أَكْرَمْتَ . ولا يجوز هنا رفعُ الاسم لأنها لا يليها إلا الجملةُ الفعليةُ ، كما ذكُر من مذهب الناظم والبصريين .
فإن قلت : هَلَا زَيْدًا ضَرَبْتَ ، وَالْأَعْمَرَ أَكْرَمْتَ ، ونحو ذلك ، فهو من قبيل النوع الأول الذي علِّق بفعل مضمر ، لأن الفعل قد اشتغل بضمير الأول عنه ، فلا بُدُّ من تقدير فعلٍ ناصبٍ ، كما مرَّ في باب « الاستغال » .

(١) أخرجه مسلم في « كتاب الصلاة » باب ما يقال في الركوع والسجود ، ج ١ / ٢٥٠ (الحديث رقم ٢١٥) .

مَا قِيلَ أَخْبِرْ عَنْهُ بِالذِّي خَبِرْ
 عَنِ الذِّي مُبْتَدَأُ قَبْلُ اسْتَقَرُّ
 وَمَا سِوَاهُمَا فَوَسْطُهُ صَلَةٌ
 عَائِدُهَا خَلْفُ مُعْطَى التُّكْمَلَةِ

هذا الباب يُسَمَّى «بابَ الإخبارِ» وَضَعَهُ النُّحَوِيُّونَ بِقَصْدِ التَّدْرِيبِ
 وَالِامْتِحَانِ، وَلِأَنَّهُ يُعْرَضُ فِيهِ مَسَائِلُ صَنْعِيَّةٌ، قَدْ يَغْلُطُ فِيهَا الْكُبْرَاءُ مِنْ أَهْلِ
 هَذَا الشَّانِ لِقَلَّةِ التَّدْرِيبِ فِيهِ، وَفِيهِ فَائِدَةٌ، وَهِيَ الْقُدْرَةُ عَلَى التَّصَرُّفِ فِي
 الْكَلَامِ، وَلِذَلِكَ يُسَمَّى عِنْدَ الْقَدَمَاءِ «سَبْكُ النُّحُو».

وَقَدْ كَثُرَ فِيهِ النُّحَوِيُّونَ، وَوَضَعُوهُ عَلَى أَبْوَابِ النُّحُو، كِبَابِ الْفَاعِلِ،
 وَالْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ وَ (كَانَ) وَجَمِيعِ الْمَفْعُولَاتِ، وَالتَّوَابِعِ، وَالْإِعْمَالِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ،
 لِيُحْصَلَ لِلطَّالِبِ بِالِامْتِحَانِ فِيهِ مَلَكَةٌ يَقْوَى بِهَا عَلَى التَّصَرُّفِ.

وَأَوَّلُ مَا تَعَرَّضَ النَّازِمُ إِلَيْهِ فِي هَذَا الْبَابِ التَّعْرِيفُ بِمَعْنَى «الإخبارِ»
 وَهُوَ عِنْدَ النُّحَوِيِّينَ أَنْ تُدْخِلَ (الذِّي) عَلَى الْكَلَامِ الَّذِي فِيهِ الْاسْمُ الْمَخْبَرُ
 عَنْهُ، وَاقْعَةً عَلَى مَعْنَى ذَلِكَ الْاسْمِ، ثُمَّ تُبَدِّلُ مِنْ ذَلِكَ الْاسْمِ ضَمِيرًا عَلَى
 حَسَبِهِ فِي الْإِعْرَابِ، وَالْإِفْرَادِ وَالتَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ، وَالتَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ، وَيَكُونُ
 ذَلِكَ الضَّمِيرُ عَائِدًا عَلَى ذَلِكَ الْمَوْصُولِ أَيْضًا عَلَى حَسَبِ ذَلِكَ الضَّمِيرِ،
 وَمُطَابِقًا لَهُ فِيمَا تَقْدَمُ، ثُمَّ تُصَيِّرُ ذَلِكَ الْاسْمَ الَّذِي أَرَدْتَ الإخبارَ عَنْهُ خَبْرًا
 لِلْمَوْصُولِ، وَيَأْتِي الْجُمْلَةُ صَلَةً الْمَوْصُولِ.

فإذا قيل لك : أخبر عن «زيد» من قولك : (قام زيد) بالذی - قلت :
الذی قام زيد، ففي «قام» ضميرُ فاعلُ يعود على «الذی» وهو الواقع في
موضع «زيد» إلا أنه استتر لأنه مفرد مذكر، واتصل لأنه لا مانع له من
الاتصال.

والدليل على ذلك أنه لو كان مُتْنِي لقلت : اللذان قاما الزيدان، أو
مجموعاً لقلت : الذین قاموا الزیدون، فيبرز الضمير، و«زيد» في آخر
الكلام خبرُ «الذی».

وهذا معنى ما أراده الناظم - رحمه الله - بقوله : «مَا قِيلَ أَخْبِرُ
عَنهُ بِالَّذِي خَبَرٌ عَنِ الذِّي» إلى آخره.

يعنى أن الاسم الذي يقال لك إذا سئلت عنه : أخبر عنه بـ (الذی)
يقع خبراً عن (الذی) حالة كونه (الذی) قد استقرَّ مبتدأً أولَ الكلام، فعلى
هذا لأبدُ من تقديم (الذی) مرفوعاً على الابتداء، والاسم المخبر عنه مؤخرٌ
عنه، لأنه قد قيّد (الذی) بأنه قبل الخبر استقرَّ مرفوعاً على الابتداء، فـ
«مبتدأً حال من «الذی» لأن المراد به في النظم مجردُ اللفظ المخبر به في
المسألة.

٦٣

ثم قال : وما سواهما فوسطه صلةٌ يعني أن ماسوى (الذی)
والاسم المخبر عنه، فأجعله وسطاً ما بين (الذی) وذلك الاسم، صلة لـ
(الذی) نحو : الذی ضربته زيد، فـ (الذی) قد سبق مرفوعاً على
الابتداء، و«زيد» هو المخبر عنه بـ (الذی) وماتوسط بينهما وهو قولك :
«ضربته» في هذا المثال صلة لـ (الذی) ولأبدُ لكل صلة من عائد يعود
عليها، فأخبر أن العائد هو «خلفُ مُعْطِي لِكُمْلَةِ» ويريد بـ «مُعْطِي

التَّكْمِلَةَ : «زَيْدًا» في المثال المذكور وهو الاسم المخبر عنه، لأنَّ الكلام به تَمَّ
وَكَمَّلَ، فهو الذي أُعْطِيَ تَكْمِلَةَ الكلام، وخَلَفَهُ هو الضمير الموضوع في موضعه،
وهو هنا الهاء في «ضَرَبْتُهُ» ونَبَّه بهذا على أنه لا بُدَّ للمخبر عنه مِمَّنْ يَخْلُفُهُ في
موضعه، وهو الضمير العائد على الموصول، كما تقدم في التعريف أولاً.

وقوله :

نَحْوُ الَّذِي ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ فَذَا

ضَرَبْتُ زَيْدًا كَانَ قَادِرِ الْمَأْخِذِ

هذا مثالٌ مبينٌ لمراده، ونَبَّه على أصله، وهو ضَرَبْتُ زَيْدًا، وقد تقدم

بَسْطُهُ.

ثم قال : «قَادِرِ الْمَأْخِذِ» أى : فاعلٌ مَأْخِذَ الإخبار عن «زيد» من قولك :
ضربتُ زيدًا، حتى تصيرُ إلى قولك : الَّذِي ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ، على ما تقدم شرحه.

ثم نَبَّه على وجوب مراعاة الاسم المخبر عنه في الإتيان بالموصول، من

الإتيان بالموافق لا بالمخالف، فقال :

وِبِالَّذِينَ وَالَّذِينَ وَالَّتِي

أَخْبِرُ مُرَاعِيًا وَفَاقَ الْمُثَبَّتِ

يريد أنك تُراعى في الإخبار عن الأسم أن يكون الموصول مُوَافِقًا له في

الإفراد والتثنية والجمع، والتذكير أو التأنيث، فإذا كان الاسم المخبر عنه مفرداً

مذكراً قلت : الذي ضَرَبْتُهُ زيدٌ، كما تقدم، فجئتُ بـ (الَّذِي) لأنها واقعة على

المفرد، و«زيدٌ» مفرد، ولا بد أن يَخْلُفَهُ الضمير مفرداً أيضاً مذكراً مثله.

وإن كان مثنى نحو : ضَرَبْتُ الزَيْدَيْنِ. قلت : اللَّذَانِ ضَرَبْتُهُمَا الزَيْدَانِ،

فأتيتُ بـ (الَّذِي) مثنى، وبالضمير مثنى.

وإن كان مجموعاً نحو : ضَرَبْتُ الزُّيْدِينَ.

قلت : الَّذِينَ ضَرَبْتُهُمُ الزُّيْدُونَ، وكذلك في التانيث، فتقول في (ضَرَبْتُ هِنْدًا، وَضَرَبْتُ الْهِنْدِيْنَ، وَضَرَبْتُ الْهِنْدَاتِ) : التي ضَرَبْتُهَا هِنْدُ، وَاللَّتَانِ ضَرَبْتُهُمَا الْهِنْدَانِ، وَاللَّتِي ضَرَبْتُهُنَّ الْهِنْدَاتُ. و«الْمُنْبِتُ» في كلامه هو الاسم المخبر عنه، فقد انطبق التعريف المتقدم في تفسير الإخبار على ما أورده بهذا الكلام.

إلا أنه يرد على الناظم وغيره في هذا الكلام إشكال، لأنه يقتضى أن يكون/ الاسم المفروض هو المخبر عنه، و«الَّذِي» أو «لألف واللام» وهو ٦٤ المخبر به، لأنهم يقولون : «بابُ الإخبارِ بِالَّذِي وبِالألف واللام، وكذا قال الناظم : «ما قِيلَ أَخْبِرْ عَنْهُ بِالَّذِي» فجعل «الَّذِي» مُخْبِرًا بِهِ، وَالاسْمُ هُوَ الْمَخْبَرُ عَنْهُ، وَمَا تَقَدَّمَ مِنَ التَّفْسِيرِ يَقْتَضِي أَنْ يَقَالَ : أَخْبِرْ عَنِ «الَّذِي» لِأَنَّهُ الْمَجْعُولُ مَبْتَدَأً، وَالاسْمُ هُوَ الْمَخْبَرُ بِهِ.

وقد أجاب النحويون عن هذا بأجوبة، منها لابن عصفور أنهم إنما أرادوا بقولهم : «الإخبارُ بِالَّذِي وبِالألف واللام» أن يُخْبِرَ عَنِ الْمَسْمُوعِ، وَيَكُونُ اسْمُ الْمَخْبَرِ عَنْهُ فِي وَقْتِ الإخبارِ (الَّذِي) أَوْ الألف واللام، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : الَّذِي قَامَ زَيْدٌ، أَوْ الْقَائِمُ زَيْدٌ، فَالاسْمُ الْوَاقِعُ عَلَى الْمَخْبَرِ عَنْهُ إِنَّمَا هُوَ «زَيْدٌ» لِأَنَّ الْمَخْبَرِ عَنْهُ هُوَ الْفَاعِلُ.

وقال ابن الضائع : الأقربُ أن يكون الكلام محمولاً على معنى، وذلك أن «زَيْدًا» هو المخبر عنه في الحقيقة. فإذا قلنا : القائمُ زَيْدٌ، فزَيْدٌ صَاحِبُ الصِّفَةِ، وَهُوَ الْمَخْبَرُ عَنْهُ فِي الْحَقِيقَةِ، وَإِنْ كَانَ فِي اللَّفْظِ خَيْرًا، فَعَبَّرُوا عَنْهُ بِأَنَّهُ مُخْبَرٌ عَنْهُ نَظْرًا إِلَى الْحَقِيقَةِ؟

قال : فإن قيل : قلم لم يتمموا الحقيقة فيقدموه ، فيجعلوه مخبراً عنه كما هو المخبر عنه في الحقيقة؟

قلت : تأخيرهُ وتقدِيمُ (الَّذِي) أَقْرَبُ مَأْخِذًا غَفَى الصَّنُوعَةَ، بَأَن تَجْعَلَ المَوْصُولَ أَوَّلَ الجُمْلَةِ الَّتِي فِيهَا الأَسْمُ المَخْبَرُ عَنْهُ، وَتَجْعَلُهُ آخِرًا، وَتَجْعَلَ فِي مَوْضِعِهِ ضَمِيرًا يَعُودُ عَلَى المَوْصُولِ مَعْرَبًا بِإِعْرَابِهِ، وَتَرْفَعُهُ فَتَجْعَلُهُ خَبْرًا عَنِ المَوْصُولِ فِي اللفظ.

وأيضا فإذا أخرته لم يَجُزْ أَنْ يَكُونَ (الَّذِي) صِفَةً، فَلِذَلِكَ بَنَوْا عَلَى تَأخيره.

قال : ومِمَّا يدل على أن هذا إرادتهم قولهم : أَخْبِرْ عَنْ زَيْدٍ، فَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَتَنَزَّلَ إِلَّا عَلَى هَذَا. قال : وإنما يتوجه قول ابن عصفور في قولهم : أَخْبِرْ بِالَّذِي. انتهى.

وقد وَجَّهَ بَأَنَّهُ عَلَى القَلْبِ، وَبِأَن (عَنْ) بِمَعْنَى البَاءِ، وَذَلِكَ بِعِيدِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَبُولُ تَأْخِيرِ وَتَعْرِيفِ لِمَا

أَخْبِرَ عَنْهُ هَاهُنَا قَدْ حُتِمَا

كَذَا الغِنَى عَنْهُ بِأَجْنَبِيٍّ أَوْ

بِمُضْمَرٍ شَرْطُ فَرَاغِ مَا رَعُوا

لَمَّا عَرُفَ بِمَعْنَى الإخْبَارِ أَتَى بِالشَّرْطِ المَعْتَبَرَةَ فِي الأَسْمِ المَخْبَرِ عَنْهُ، إِذْ كَانَ الأَسْتِقْرَاءُ يُعْطَى أَنْ لَيْسَ كُلُّ أَسْمٍ يَجُوزُ الإخْبَارُ عَنْهُ أَوْ بِهِ، فَلَا بُدَّ مِنْ مِرَاعَاةِ ذَلِكَ، وَإِذْ ذَاكَ يَصِحُّ القِيَاسُ فِي مَسَائِلِ الإخْبَارِ.

وَأَتَى هُنَا بِشَرْطِ أَرْبَعَةِ لِأَسْمِ المَخْبَرِ عَنْهُ / لِأَبْدٍ مِنْهَا :

أحدها : أن يقبل التأخير، وهو قوله : (قَبُولُ تَأْخِيرٍ) وهو مبتدأ خبره قوله : (قَدْ حُتِمًا) أى أن شرط قبول التأخير فى الخبر عنه حَتْمٌ لازمٌ لا بُدَّ منه، فإذا صحَّ جوازُ التأخير فى الاسم جاز الإخبار عنه، فإذا أُخبرت عن «زيد» من قولك : زيدٌ قائمٌ - قلت : الذى هو قائمٌ زيدٌ، فجاز ذلِپ لأن تأخير «زيد» جائز فى الجملة، فلو لم يجز التأخير لم يجز الإخبار، وذلك الاسمُ المتضمنة لمعنى الاستفهام، وسائرُ ما يثُلزم التصدير، نحو : أَيُّهُمُ قائمٌ؟ فلا يجوز الإخبار عن «أى» فلا تقول : الذى هك قام أَيُّهُمُ؟ لأن «أياً» لها صدر الكلم.

وكذلك إذا أُخبرت عن «مَنْ» من قولك : مَنْ جاءك؟ أو (مَا) من قولك : مَا عِنْدَكَ؟

وكذلك أسماءُ الشرط لا يخبر عنها، لأن لها صدر الكلام، فلا تقول إذا أردت الإخبار عن «أَيُّهُمُ» من قولك : (أَيُّهُمُ يُكْرِمُنِي أَكْرِمُهُ) : الذى هو يُكْرِمُنِي أَكْرِمُهُ أَيُّهُمُ. وكذلك سائرُ أسماء الشرط، كالاستفهام سواء.

وأيضاً فإذا عُوِضتِ الضمير من اسم الشرط، أو من اسم الاستفهام، زال معنى الشرط، وزال معنى الاستفهام، لأن الضمير لا يتصمَّن معنى حرف، فاختلف معنى الصلَّة بعد دخولها، ويختصُّ اسم الشرط بأن ما بعده من الفعل مجزوم، فيلزم أن يكون الضمير جازماً، وذلك غير موجود فى كلام العرب.

ومما يلزم التصدير فلا يُخْبِرُ عنه (كَمْ) الخبرية، فلا يجوز أن تُخْبِرَ عن (كَمْ) من قولك : كم بطل جدلتُ، فتقول : الذى هو بطلُ جدلتُ كَمْ، لِمَا يلزم فيها من مُحَالَاتٍ عَرَبِيَّةٍ، منها الجرُّ بالضمير، وإبطالُ معنى (كَمْ) حين جئ بضميرها، والتأخير فيها.

ومن ذلك ما أضيف إلى واحد من الأسماء المتقدمة، نحو : غلامٌ مَنْ يَأْتِكَ

فَأَكْرَمَهُ، وَغَلَامٌ مِّنْ أَكْرَمِكَ؟ وَغَلَامٌ كَمَّ رَجُلٌ جَاءَكَ؟ فَلَا تَقُولُ : الَّذِي هُوَ مَنُّ يَأْتِكَ فَأَكْرَمَهُ غَلَامٌ، وَلَا الَّذِي هُوَ مَنُّ أَكْرَمَكَ غَلَامٌ، وَلَا نَحْوَ ذَلِكَ.

ومنها الاسم المضاف، نحو : جاعى غلامٌ زيدٌ، فالغلامُ لا يجوز تأخيره، لأنه عامل فى المضاف إليه، وكالجزء منه فلا يتأخر، فلا تقول: الذى جاعى هو زيد غلامٌ، وأيضاً فيلزم أن يكون الضمير خافضاً، وذلك لا يصح، وأيضاً فيكون «الغلام» مقطوعاً عن الإضافة، وهو غير جائز، فإنما يُخبر عنه مع المضاف إليه، فتقول : الذى جاعى غلامٌ زيدٌ.

ومنها ضميرُ الأمرِ والشأنِ نحو: هو زيدٌ قائمٌ، فلا يجوز الإخبار عنه، لأنه لازمُ التقديم على الجملة الواقعة خبراً له، فلا يجوز أن تقول /: الذى هو زيدٌ قائمٌ هو، لأنك إذا أضمرته كانت الجملة خبراً لذلك ٦٦ الضمير، فيلزم أن يكون فيها عائداً عليه، لأنه ليس بضميرٍ للشأن، وإنما يستغنى عن إعادة الضمير من الجملة ضميرُ الشأنِ وحده، وخلفه ليس كذلك.

وأيضاً فتكون (الذى) هنا واقعة على الجملة التى هى (زيدٌ قائمٌ) فتصير (الذى) نائبةً عن ضمير الأمر، وذلك لا يجوز. قاله ابن الضائع. وعَلَّ ذلك ابن عصفور بأنه يلزم أن يعود ضمير الأمر إذا أخرته على ما قبله، وذلك لا يجوز.

فمن هذه الأنواع وأشباهاها تحرز بقوله : «قَبُولُ تَأْخِيرٍ».

والشرط الثانى : لجواز الإخبار قَبُولُ الاسمِ التعريف، وذلك قوله : (وتعريف) وهو معطوف على (تأخير) كأنه قال: قَبُولُ تَأْخِيرٍ وَقَبُولُ تَعْرِيفٍ. فإذا قَبِلَ الاسمُ التعريفَ صحَّ الإخبار عنه، وذلك لأنه لا بدُّ من

إضماره وجعل ضميره حالاً محلّه ومعرباً بإعرابه، والضمير معرفة، فلا بُدَّ من اشتراط التعريف، فإذا أُخبرتَ عن «قائم» من قولك : زيدٌ قائمٌ - قلت : الذى زيدٌ هو قائمٌ، وهذا على مذهب غير ابن السراج، وسيأتى التنبيه عليه إن شاء الله. فمثل «قائم» يقبل التعريف، فيجوز الإخبار عنه، فإن لم يصح تعريفه لم يصح الإخبار عنه.

وتحت هذا أنواع، منها الحال، فلا يجوز الإخبار عن «قائماً» من قولك : ضربتُ زيداً قائماً، لأنّ الحال من شرطها التنكير، وأنت لو أُخبرتَ عنها لجعلتَ الضمير خلفاً منها، فقلت : الذى ضربتُ زيداً إياه قائمٌ، فأدى إلى إن ينتصب الضمير على الحال، وهو معرفة، وذلك غير مستقيم.

ومنها التمييز، لما يلزم من تنكيره أيضاً، فإنك لو أُخبرتَ عنه لجعلتَ الضمير خلفاً منه، يُعرب بإعرابه، وذلك ممتنع، فلا تقول إذا أردت الإخبار عن «زيتاً» من قولك : عندي رطلٌ زيتاً؛ الذى عندي رطلٌ إياه زيتٌ، ولا يجوز ذلك.

ومنها المجرور بـ (رُبُّ) نحو : رُبُّ رجلٍ يقول ذلك، فلا تقول : الذى رُبُّه يقول ذلك رجلٌ، لما يلزم من تعريفٍ مخفوضٍ «رُبُّ» ومن شرط «رُبُّ» الأتخفُضُ إلا النكرة.

ومنها مخفوض «كُلُّ» نحو : كُلُّ رجلٍ يَأْتِنِي أُكْرِمُهُ، فلا يجوز أن تقول : الذى كُلُّه يَأْتِنِي أُكْرِمُهُ رجلٌ، لما يودى إليه من خَفُضِ «كُلُّ» للمعرفة المفردة ذلك لايجوز، إذ لا يقال :كُلُّ الرجلِ أُكْرِمُهُ، وإنما يجوز ذلك إذا قلت : كُلُّ الرجالِ أُكْرِمُهُمْ. ويجوز أن يُخبر عن مخفوضها إذ ذاك، فتقول : الذين كُلُّهم أُكْرِمُهُم الرجالُ.

ومنها المخفوضُ باسم (لا) العاملة عمل (إن) نحو : لاغلامَ رجلٍ عندك،

فلا يجوز أن تقول : الذى لاغلامه عندك رجل / لِمَا يُوَدَّى إليه من عمل ٦٦
(لا) فى المعرفة، وذلك لا يصح. وهذه أمثلة تدل على ما كان من شاكلتها.

الشرط الثالث : أن يصح الاستغناء عن المخبر عنه بأجنبي يوضع
موضعه فى كلام الذى هو فيه، وهو قول الناظم : (كَذَا الْغِنَى عَنْهُ
بِأَجْنَبِيٍّ) والضمير فى (عنه) للاسم المخبر عنه، أى الاستغناء عنه بأجنبي
عنه حتم أيضاً، فإن كان كذلك صح الإخبار عنه، كما إذا أخبرت عن
(الكاف) من قولك : زيدٌ أكرمك، فإنك تقول : زيدٌ أكرمته أنت، لأن الأجنبي
يصح أن يوضع فى موضع (الكاف) استغناءً به عنه، فتقول : زيدٌ أكرم
عمراً.

فإن كان لا يصح الاستغناء عنه لم يصح الإخبار عنه، وذلك الضمير
الرابط قبل الأخبار، كالهاء فى (زيدٌ ضربته) لا يجوز الإخبار عنه، لأنه
يلزم أن يجعل فى موضعه ضمير يعود على الموصول، فيزول ربطه،

فإن قيل : يبقى متأخراً يربط الخبر - فالجواب : أنه إذا أخر فلا
يبقى فى الخبر، ومثاله لَوْجَازٌ : الذى زيدٌ ضربته هو، فزيدٌ مبتدأ، خبره
«ضربته» والجملة صلة (الذى) فإن جعلت ضمير «ضربته» عائداً على
«زيد» بقى (الذى) دون ضمير عائداً عليه من صلته، وذلك ممتنع. وإن
جعلته عائداً على (الذى) بقى المبتدأ وهو (زيد) لاضمير له فى خبره،
وذلك ممتنع أيضاً.

وهذا المنع منسحب على ما لو كان الرابط ظاهراً، كأسماء الإشارة
فى نحو قوله تعالى : (وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَٰلِكَ خَيْرٌ)^(١)، فإن أردت الإخبار عن

(١) سورة الأعراف : ٢٦.

«ذلك» من قولك : قيامُ زيدٍ ذلك حَسَنٌ، [قلت] (١) الذى قيامُ زيدٍ هو حَسَنٌ ذلك، لأن «هُوَ» عائدٌ على (الذى) فيبقى المبتدأ بلا رابط.

وكذلك إذا كان الرابط تَكَرَّارَ المبتدأ بلفظه، نحو: زيدٌ ضَرَبْتُ زيداُ.

فإن كان فى الجملة رابطُ ثانٍ عائدُ على المبتدأ جاز الإخبار عنه لوجود الشرط، وهو الاستغناء عنه بأجنبى، نحو قولك : زيدٌ ضَرَبْتُه فى داره، فالهاء فى «ضَرَبْتُه» يصح أن يجعل فى موضعه أجنبى، نحو قولك : زيدٌ ضَرَبْتُه فى داره، فإذن يصح أن تقول : الذى ضَرَبْتُه فى داره هو، فالهاء من «ضَرَبْتُه» تعود إلى (الذى) وبقي ضمير «فى داره» رابطاً للخبر بالمخبر عنه، وهو «زيد» و«هو» الأخيرُ عائدُ على «زيد» أيضاً.

الشرط الرابع : أن يصح الاستغناء عنه بمضمَرٍ يحل محله، وذلك قوله : «أَوْ بِمُضْمَرٍ» تقدير كلامه: كذا الغناء عنه بمضمَرٍ شرطاً، أى مُعْتَبَرُ مُرَاعَى، وذلك لأن الاسم المخبر عنه لا بد من جعل المضمَرِ يَخْلُفه فى أحكامه إذا أُخِر، فلا بدُ إذن من صحه إضماره. فإذا قلت: ضربت زيداُ، فزيدُ يصح إضماره فتقول : ضربته، إذن أن تُخبر عنه فتقول : الذى ضَرَبْتُه زيدُ.

فإن لم يصح إضماره لم يصح الإخبار عنه، ولهذا أمثلة :

منها النعتُ، إذا أُخبرت عنه دون المنعوت لم يَجُز، نحو: ضَرَبْتُ زيداُ العاقلُ، فلا يجوز أن تقول : الذى ضَرَبْتُ زيداُ إِيَّاهُ العاقلُ، لما يؤدى إليه من وقوع الضمير نعتاً، وذلك ممنوع.

ومنها الاسمُ المنعوتُ، فلا تقول : الذى ضَرَبْتُه العاقلُ زيدُ، لما يؤدى إليه من نعت المضمَر، وذلك لايجوز، اللهم إلا أن تريد الإخبار عن المنعوت بنعته، فيجوز ذلك، نحو قولك فى المثال المذكور: الذى ضَرَبْتُه زيدُ العاقلُ، وإضماره

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من عندى تستقيم بها العبارة.

يصح لأن النعت والمنعوت بمنزلة الاسم المفرد، فزيدُ الأحمرُ عند من لا يعرف زيداَ وحدهَ بمنزلة زيدٍ عند مَنْ يَعرفه وحده، وأنت تقول: زيدُ العاقلُ جاعني، فتضميره بنعته، فلذلك يسوغ الإخبار عنه.

ومنها الأسماءُ العاملةُ كلها، لا يجوز الإخبار عنها، لأنها لا يصح أن تضمير، فلو قلت: ضربكُ زيداَ حسنٌ وهو عمراً قبيحٌ - لم يجز، لما يؤدي إليه من إعمال الضمير، وذلك غير جائز عند أهل البصرة، فإذن إن أردت الإخبار عن «ضربكُ» فقلت: الذي هو زيدٌ أحسنٌ ضربكُ، لم يجز، لبعده الضمير عن العمل.

وأجاز ذلك أهل الكوفة، فيقال: إذن على مذهبهم في قولك: زيدٌ ضاربٌ عمراً، إذا أخبرتَ عن «ضاربٍ»: الذي زيدٌ هو عمراً ضاربٌ.

والسماعُ بمثل ما ذهبوا إليه لا يكون إلا في الشاذ، نحو قول زهير^(١):

وَمَا الْحَرْبُ إِلَّا مَا عَلِمْتُمْ وَذُقْتُمْ

وَمَا هُوَ عَنْهَا بِالْحَدِيثِ الْمُرْجَمِ

كأنه قال: وما الحديثُ عنها بالحديثِ المرجمِ، وقد مرَّ بيانهُ في «إعمال

المصدر» ولكن يجوز على كلا المذهبين إذا أخبرتَ عنه بمفعوله فقلت: الذي زيدٌ

هو ضاربٌ عمراً، وكذلك تقول في قولك: (ضربكُ زيداَ حسنٌ) الذي هو حسنٌ

ضربكُ زيداَ، لأن العامل على هذا يجوز إضماره، لأنك تقول: ضربكُ زيداَ حسنٌ

تبعتهُ فيه، فالهاءُ في «فيه» عائدةٌ إلى الضربِ» بمعموله.

وأختلفوا في الخبر إذا كان مشتقاً هل يجوز الإخبار عنه، نحو: زيدٌ قائمٌ،

بناءً على أن الضمير يخلّفه أولاً؟

(١) سبق الاستشهاد به في باب «إعمال المصدر».

فمن النحويين مَنْ مَنَعَ هذا، لأنَّ المشتقَّ يَتَحَمَّلُ ضميراً، والضمير لا يتحمله.

قال / ابن الضائع: وهذا لا يلزم إلا في الموضع الذي يُشترط فيه ٦٩ الاشتقاق، وبالجملة في الموضع الذي يُخالف الإضمارُ الإظهار.

والناظم لم يلتزم أحدَ القولين، وإنما التزم ما يثبتني عليه الخلاف. ومنها المفعولُ له، لا يجوز الإخبار عنه عند ابن عصفور، لأنه لا يصح أن يقع في موضعه المضمرةً معرباً كإعرابه.

فإذا قلت: قمتُ إجلالاً لزيد، فأخبرتَ عن «إجلالٍ» فقلت: الذي قمتُ إياهُ إجلالُ لزيد، فهذا غير صحيح، لأنه يصحُّ أن يُعربَ «إياه» مفعولاً له أصلاً.

وغيرُ ابن عصفور أجاز الإخبارَ عنه، لكن لا على نصب الضمير، إذ هو ممنوع عند الجميع، كما قال ابن عصفور، بل على أن تدخل عليه اللام، فتقول: الذي قمتُ له إجلالُ لزيد.

ومنها الاسمُ الواقع بعد خافضٍ لا يقع بعده مضمرةً كالكاف، وحتَّى، والتاء، ومن، والواو، و«ذو» بمعنى: صاحب. فإذا قلت: زيدٌ كعمرو، فأردتَ الإخبارَ عن «عمرو» لم يَجزُ، لأنك تقول: الذي زيدٌ كعمرو، وذلك لا يجوز إلا في الضرورة، نحو قوله^(١):

(١) سيبويه ٢/٢٨٤، والعيني ٣/٣٥٦، والخزاعة ١٠/١٩٥، والتصريح ٢/٤، والهمع ٤/١٩٦، والدرر ٢/٢٧، والأشموني ٢/٢٠٩، وديوان روية ١٢٨.

والببت روية أو العجاج، يصف حماراً وأنته. والبعل: الزوج، والحلائل: جمع حليلة، وهي الزوجة. والحائل: المانع، وهو العاضل سواء، والمراد المانع من التزويج، لأن الحمار يمنع أنته من حمار آخر يريد من. والمعنى أن تلك لآتن جديران بأن يمنعهن هذا حمار.

فَلَا تَرَى بَعْدَ وَلَا خَلًّا

كَهُوَ وَلَا كَهُنُّ إِلَّا حَاطِلًا

فإن (الكاف) إنما تخفض الظاهر لا المضمرة.

وكذلك إذا قلت : ألقى رحله حتى الزاد، فأردت أن تخبر عن «الزاد» لم يَجْز، إذ كنت تقول : الذى ألقى رحله حتاهُ الزادُ، و (حتى) لا تخفض المضمرة إلا اضطراراً نحو قوله^(١):

فَلَا وَاللَّهِ لَا يَلْقَى أَنَسٌ

فَتَى حَتَّى يَا بَنَ أَبِي يَزِيدٍ

وكذلك (ذو) إذا قلت: رأيتُ ذَا المَالِ، لا يجوز أن تخبر عنه، فتقول: الذى رأيتُ ذَاهُ المَالُ لأن (ذا) لا يَجُرُّ المضمرة إلا نادراً، نحو^(٢):

* أَبَانَ نَوَى أَرُومَتِهَا ذُوها *

وكلُّ ما كان مثلَ هذه الأنواع يمتنع الإخبار عنها.

هذه جملة الشروط التى جاء بها الناظم - رحمه الله - لجواز الإخبار عن

الاسم.

وقوله : (فَرَاعٌ مَارَعَوْا) يقال : رَاعَى الأمرُ يَرَاعِيهِ، إذا نَظَرَ إلَامَ يَصِيرُ.

(١) الخزانة ٤٧٤/٩، والعينى ٢٦٥/٣، والهمع ١٦٦/٤، والدرر ١٦/٢، والأشعرونى ٢١٠/٢ ويرى «يا ابن أبى زياد» و «لا يلقاه ناسى» وحتاك : إليك، أى إلى لقيك. ومعناه : أنهم لا يجدون فتى إلى أن يلقوك، فحينئذ يجدون الفتى. والله أعلم.

(٢) ابن يعيش ٥٢/١، ٣٨/٣، والهمع ٢٨٤/٤، والدرر ٦١/٢

والبيت لكعب بن زهير، ديوان ٢١٢، صدره :

* صبحنا الخزرجية مرهفات *

ويرى «أبار» بدل «أبان».

ورَاعَيْتُهُ أَيضاً: لاحتظته، ورَاعَيْتُهُ أَيضاً: من مُرَاعَاةِ الْحَقُوقِ، أَىِ الْمَحَافِظَةِ عَلَيْهَا، ورَاعَيْتُ الشَّيْءَ: حَفِظْتُهُ، ومنه: رَاعَى الْإِبِلَ وَالْمَا شِيَةَ كُلَّهَا.
أَىِ لاحتظ ما حَفِظُوا مِنْ هَذِهِ الشَّرُوطِ، وانظُرْ إِلَى مَاذَا يَصِيرُ الْأَمْرُ فِيهَا تَجِدُهَا ضَرُورِيَّةً لِاسْتِثْرَاطِ.

وعلى الناظم فى هذا الفصل نظرُمن وجهين:

أحدهما : أنه أتى بأربعة شروط، كُتِرَ مِنْهَا اثْنَيْنِ عَلَى شِدَّةِ مَحَافِظَتِهِ عَلَى الْاِخْتِصَارِ وَاجْتِنَابِ الْإِكْتَارِ.

والثانى : أنه اقتصر فترك شروطاً معتبرة عند النحويين، لأبَدُ مِنْهَا،

٧. إذ بها يصح الإخبار، / وبدونها لا يستقيم، والتي ترك أكثر من التي ذكر، وهذا غريب، فأما التكرار فإنه شرط قبول التعريف فى الاسم المخبر عنه، وشرط الاستغناء عنه بمضمرة، وهذان فى الحقيقة شرط واحد، إذ شرط قبول التعريف داخل فى اشتراط وقوع المضمرة موقَّعَه، فلو أسقط اشتراط قبول التعريف لخرج له الحال والتمييز ومخفوض (رب) و (كل) وغير ذلك مما تقدم شرحه، عن أن يُخْبِرَ عَنْهُ، لأن كل واحد منها لا يخلفه المضمرة، ولا يستغنى عنه به، وإذا كان كذلك ثبت أن اشتراط قبول التعريف فضل لا يحتاج إليه.

ولما ظهر هذا التكرار لابن الضائع، حين أتى النحويون بالشرطين المفترقين، اعتذر عن ذلك بأن من الأسماء ما لا يجوز أن يضم، لأن إعرابه يناقض التعريف، والمضمرة معرفة، يعنى كالحال والتمييز، ومنها ما لا يجوز أن يضم لأن له حكماً آخر يناقض الإضمار، كالنعت والمنعوت. قال: فلهذا جاءوا بهما شرطين، والأفجواز الإضمار يعم الوجهين. قال:

ويمكن أن يكون الحال والتمييز مِثَالَيْنِ لِلثَّانِي، لأن إضمارهما يمتنع من الوجهين: التعريف، وأنهما لمعنى لا يدلُّ الإضمار عليه، فالإضمار يُبْطِلُ المعنى المرادَ منهما، كما في النعت والمنعوت. هذا ما قاله ابن الضائع، ولايجزى اعتذاره في هذا النظم، لأن مقصوده الاختصار والجمع للمسائل المتعددة في اللفظ اليسير، بخلاف غيره ممن قصد البسط. ويسوغ الاعتذار عنه بما ذكر.

وأيضاً فإني أقول: أن اشتراط قبول التأخير غير محتاج إليه مع اشتراطه الاستغناء بأجنبي أو بمضمر، وذلك أن قبول التأخير احتراز من أسماء الشرط، وأسماء الاستفهام، و (كَمْ) الخبرية، وما أضيف إلى واحد من ذلك، ومن المضاف. وكل واحد من هذه لا يصح الاستغناء عنه بالضمير أصلاً، لأن الضمير لا يؤدي معناه، ولا يخفص ما بعده، وقد تقدم التنبيه على ذلك، وهو احتراز أيضاً من ضمير الشأن والقصة، وهو مما لا يصح فيه الاستغناء بأجنبي، إذ لا يقع موقعه غيره، ولذلك لم يقع ضميره موقعه كما تقدم، فإذن الشرطان الأولان فضل غير محتاج إليهما، وأما الاقتصار، وترك ما هو محتاج إليه، فإنه أهمل ذكر شروط سبعة سوى ما ذكر:

أحدها: أن يكون في الإخبار عن ذلك الاسم فائدة، كجميع / ماتقدم ٧١ من الأمثلة الجائزة، فلو عرى الإخبار عن الفائدة لم يسغ فإذا قيل لك: أخبر عن «ضرب» من قولك: ضربت ضرباً - لم يجز، لأنك إذا قلت: [الذي]^(١)، ضربته ضرباً - كان غير مفيد، لأن كل أحد يعلم أن الذي

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من عندي يستقيم بها التعميل.

ضَرَبْتَ ضَرْبًا، وقد رُدَّ مذهبُ أهل الكوفة في معاملتهم ضميرَ المتكلم والمخاطب^(١)، إذا أُخبر عنه مُعَامَلَةُ الظاهر حين أجازوا في الإخبار عن «أنا» من قولك: أنا قائم؛ الذي أنا قائم أنا، وفي: أنت قائم الذي أنت قائم أنت، وإنما رَدَّهُ أهل البصرة لِأَوْجُهٍ، منها كونُ الخبر غير مفيد فالفائدة، ولأبَد، مطلوبة في الإخبار.

وكذلك لا يجوز أن يُخبر عن «أثنين» من قولك: هذا ثاني اثنين، فلا تقول: الذي هذا ثانيهما اثنين، ولا عن «ثلاثة» من قولك: هذا ثالث ثلاثة، فلا تقول: الذي هذا ثالثهم ثلاثة، ولا ما كان نحو ذلك، لأن كونهما اثنين، أو كونهم ثلاثة قد تقرر قبل المجيء بالخبر، فكان الإخبار غير مفيد، فامتنع ذلك، والأمثلة في هذا كثيرة.

والثاني: أن يكون ذلك الاسم متصرفًا، يجرى بوجوه الإعراب، ويقع فاعلاً، ومفعولاً، ومبتدأً، وخبراً، ونحو ذلك. وعلى الجملة فالمطلوب أن يصح استعماله مرفوعاً خبراً، فأما إذا كان غير متصرف، ولزم طريقة واحدة، فلا يجوز الإخبار عنه، لما يؤدي إليه من إخراج الاسم عما ألزمته العرب، نحو (سَحَرَ) ليوم بعينه، لا يجوز الإخبار عنه، لأنه كان يخرج من لزوم نصبه على الظرفية إلى الرفع، وذلك غير جائز. وكذلك: سُبْحَانَ اللَّهِ، وَعِنْدَكَ، وما أشبه ذلك، فلو أُخبرت عن (سَحَرَ) من قولك: خرجتُ سَحَرَ، لقلت: الذي خرجتُ فيه سَحَرَ، وذلك لا يجوز. وكذلك لو قلت في (عِنْدَكَ): من (زيدُ عِنْدَكَ): - الذي زيدُ فيه عِنْدَكَ - لم يصح.

(١) في (س، ت) «ضمير المتكلم والمخاطب»

فإن قيل: لِمَ لا يجوز الإخبارُ عنه، ويَبْقَى منصوباً فيكون خبراً عن
(الَّذِي)؟

فالجواب: أنه لا يجوز نصبه خبراً إلا أن يكون ظرفاً للمخبر عنه،
والإخبارُ إنما هو أن تجعل الاسم الموصول هو المخبر عنه في المعنى،
وإذا كان ظرفاً له كان غيره، ولم يكن الظرف مخبراً عنه في المعنى، وهذا
الشرط معتد في «باب الإخبار» أيضاً.

والثالث: أن يكون غير تابع، ماعدا العطف بالحرف، فالنعت
لا يجوز الإخبار عنه كما تقدم.

وكذلك عطفُ البيان عند بن أبي الربيع وطائفة، لأنَّ عطف / ٧٢
البيان إنما يُؤْتَى به بيانياً، وأنت إذا أخبرت عنه، فجعلت في موضعه
الضمير، فالضميرُ ليس ببيان، وإنما هو مُبْتَمَّحٌ يَحْتَاجُ إلى البيان.

وكذلك التوكيدُ لا يجوز الإخبار عنه، لأن التوكيد إنما هو بالفاظٍ
مخصوصة محصورة، والإخبارُ عنه يؤدي إلى تأكيد الظاهر بالضمير
مطلقاً، وهو لا يجوز.

وأما البدلُ فكذلك لا يجوز الإخبار عنه عند طائفة من النحويين،
وقبَّحه المازني، لأنك إذا قلت: مررتُ برجلٍ أخيك، فأخبرت عن البدل قلت:
الذي مررتُ برجلٍ به أخوك، فأتيت به، لايسْتَقِلُّ الكلامُ بدونه، ولذلك كان
عند بعض النحويين في تقدير جملة أخرى.

وقد أجاز فيه ذلك طائفةٌ أخرى، وإليه مال ابن الضائع، وسوى بين
البدل في هذا وبين العطف بالحرف، والمعطوفُ يجوز الإخبار عنه، فكذلك
البدل، فكما تقول في (رأيتُ زيداً وعمراً) إذا أخبرت عن «عمرو»: الذي

رَأَيْتُ زَيْدًا وَإِيَّاهُ عَمْرُؤُ، فَكَذَلِكَ تَقُولُ فِي (رَأَيْتُ زَيْدًا أبا عَبْدِ اللَّهِ) الَّذِي رَأَيْتُ زَيْدًا إِيَّاهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ. وَقَدْ أَجَازَ سَيَّبُورِيهِ^(١): أَزِيدُ ضَرَبَتَ عَمْرًا وَأَخَاهُ. فَكَذَلِكَ يَجُوزُ: أَزِيدُ رَأَيْتَ عَمْرًا أَخَاهُ؟ وَلَيْسَ هَذَا مَوْضِعَ ذِكْرِ ذَلِكَ.

والرابع : ألا يكون عامله اللفظي مقدرًا غير منطوق به، فإن كان كذلك لم يجز الإخبار عنه.

فإذا قلت : ما أنت إلا سيّرًا، فأردت الإخبار عن «سيّر» لم يجز، لأنك تقول : الذي ما أنت إلا إيّاه سيّرًا، والضمير لا يدلُّ على فعل، فيبقى إذ ذاك بغير ناصب، وذلك ممّتنع. وكذلك إذا قلت : له صوتٌ صوتٌ حِمَارٍ، لا تقول فيه : الذي له صوتٌ إيّاه صوتٌ حِمَارٍ.

ومن هاهنا قالوا في الإخبار عما كان من المصادر نحو: تَبَسَّمْتُ وَمِيضَ الْبَرْقِ : مَنْ زَعِمَ أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مَضْمَرٍ، أَيْ أَوْمَضْتُ وَمِيضَ الْبَرْقِ، لَمْ يَجُزْ الإخبار عنه لما تقدم. وَمَنْ نَصَبَهُ بِهَذَا الظاهر، وهو مذهب المازني، أَجَازَ الإخبار عنه، فَتَقُولُ عَلَى مَذْهَبِهِ : الَّذِي تَبَسَّمْتَهُ وَمِيضَ الْبَرْقِ، وَالْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ مَذْهَبُ سَيَّبُورِيهِ.

والخامس : جواز وقوعه في الواجب، تحرُّزًا من الأسماء اللأزمة للنفي في الاستعمال، كأحدٍ، وعَرِيبٍ، وَكَتَّيْعٍ، وَنَافِخٍ^(٢)، وَنَحْوِ ذَلِكَ، فَإِنَّ الإخبار عنها غيرُ جائز، لما يؤدِّي إليه من استعمالها في الواجب على خلاف وضعها. فإذا أردت الإخبار عن «أحد» من قولك : ما رأيتُ أحدًا. فقلت : الذي ما رأيتُهُ أحدًا، فقد

(١) الكتاب ١٧٠/٨

(٢) من أمثالهم وأقوالهم الساخرة قولهم : ما بالدار أحدٌ، وما بالدار عَرِيبٌ، وما بالدار كَتَّيْعٌ، وما بالدار نَافِخٌ ضَرْمَةٌ، وكلها بمعنى : ليس بها أحد، ولاتقال في غير النفي.

أوجبت للذي مارأيتَه أنه أحدٌ، وذلك غير جائز، وكذلك سائر الأسماء / ٧٣
المختصة بالنفى، بخلاف ما إذا أردت الإخبار عن «زيد» مثلا من قولك :
ما رأيتُ زيدا، فإنك تقول : الذى مارأيتُهُ زيدُ، فصَحَّ الإخبار، لأنَّ «زيداً»
يصحُّ وقوعُه فى الواجب، نحو قولك: رأيتُ زيدا، وجاعنى زيدُ، وهذا
ظاهر.

وقد وجه ابن عصفور المنع هنا أيضا بأن «أحدًا» يُراد به العموم،
وعلى هذا وضَعُه، و«الذى» إنما يراد به واحد معين، فلم يُطابق الإخبارُ
المخبر عنه.

والسادس : أن يكون الاسم المخبرُ عنه بعضَ ما يصح الوصف به،
من جملة، أو جملتين فى حكم الجملة الواحدة مثل ماتقدم، والجملتان
اللتان فى حكم الجملة الواحدة كجملتى الشرطِ والجزاء، فتقول فى
الإخبار عن «زيد» من قولك: (إن قام زيدُ قام عمرو) : الذى إن قامَ قامَ
عمروُ زيدُ، وفى الإخبار عن «عمرو» : الذى إن قامَ زيدُ قامَ عمروُ،
وجُمَلتِي القسمِ والجواب، فتقول فى الإخبار عن «زيد» من قولك : (واللهِ
لأكرمنَّ زيدا) : الذى واللهِ لأكرمنَّهُ زيدُ، وجُمَلتِي التنازع، فتقول فى
الإخبار عن «الزيدين» من قولك: (أكرمانى وأكرمتُ الزيدين) : اللذانِ
أكرمانى وأكرمتُهما الزيدانِ، وعن ضمير المتكلم : الذى أكرماه وأكرمهما
الزيدانِ أنا. والجملتين المرتبطتين بالفاء، فتقول فى الإخبار عن «زيد» من
قولك : (يطيرُ الذبابُ فيغضبُ زيدُ) : الذى يطيرُ الذبابُ فيغضبُ زيدُ،
وعن «الذباب» الذى يطيرُ فيغضبُ زيدُ الذبابُ.

فساغ الإخبار عن الاسم فى هذه لامثلة لصحة الوصف بها، فلو

لَمْ يَصِحَّ الوَصْفُ لَمْ يُخْبَرَ عَنْهَا، كَالاسْمِ فِي الْجُمْلَةِ الطَّلَبِيَّةِ أَوْ الْإِنْشَائِيَّةِ
نحو : اضْرِبْ زَيْدًا، وَلَعَلَّ زَيْدًا قَائِمٌ، وَعَسَى زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ،
فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : الَّذِي اضْرِبَهُ زَيْدٌ، وَلَا الَّذِي لَعَلَّهُ قَائِمٌ زَيْدٌ، وَلَا مَا
أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وكذلك الاسم في الجملتين المستقلتين، وليس في الأخرى ضميره،
نحو : قام زيدٌ وخرج عمروٌ، فلا تقول في الإخبار عن «زيد» الذي قام
وخرج عمرو زيدٌ، إذ لا عائد على الجملة الثانية. وهذا الشرط استدركه
ابن الناظم في «شرح» وكأنه عنده ضروري في الموضع^(١).

والسابع : أن يكون الاسم تاماً لا بعض اسم في الحقيقة، لأنه إن
كان كذلك لم يصح الإخبار عنه، كالاسم الثاني من المركب في لغة
الإضافة، نحو : «كرب» من : معدٍ يكرب، والاسم الثاني من الكلتي، نحو
«بكر/ من : أبي بكر، وكذلك الأسماء المسمى بها من المضاف والمضاف
٧٤ إليه، نحو : «امرئ» من امرئ القيس، وكذلك «قبان» من : حمار قبان،
و«قترة» من : ابن قتر^(٢)، إذ كان (كرب، وبكر، والقيس، وقبان، وقترة)
حين استعملت في هذه الأسماء غير مراد بها معنى، ولا مسمى تحتها،
وإنما هي بمنزلة الدال من (زيد) لأنها في تعليقها على مسمياتها كزيد
في تعليقها على مسماءها، فكما لا يخبر عن جزء (زيد) كذلك لا يخبر عما
تنزل منزلته، فلو أردت الإخبار عن «بكر» من قولك : (أكرمت أبا بكر)
فقلت : الذي أكرمت أباه بكر، لم يصح، وكذلك في (رأيت امرأ القيس)

(١) شرح ابن الناظم : ٢٢.

(٢) حمار قبان : ضرب من الخنافس يضرب به المثل في الذلة. وابن قتر : حية صغيرة من أخبث
الحيات، والجمع : بنات قتر.

لا تقول : الذى رأيتُ امرأه القيسُ.

وأجاز المازنى الإخبار عن جميع ذلك، فسَوَّغَ أن يقال: الذى أكرمتُ أباهُ
بكرُ، والذى رأيتُ حماره قبانُ، وسائر ما يُتَّصَرُّ منها، مستدلاً على الجواز
بقول الشاعر^(١):

* أُوحيثُ علَّقَ قوسه قزحُ *

فأخبر عن «قزح» من «قوس قزح» وهى القوس التى فى السماء، و«قزح»
وحده ليس تحته معنى :

قال ابن عصفور : وهذا لاحجة فيه لأن «قزح» اسم شيطان، فلعل قول
العرب: قوس قزح، على نسبة القوس إلى الشيطان، فلا يكون بمنزلة قبان،
ولا قتره.

قال ابن الضائع: وهذا ضعيف جداً وشاذ، فلا يُقاس عليه.

فهذه شروط سبعة أهمل الناظم ذكرها، فاقتضى كلامه جواز كل ما منعت
هذه الشروط من المسائل المتقدمة فى التمثيل، وما كان من بابها، وذلك فاسد.

ولم يظهر لى فى الوقت جواب عن النظر الأول.

وأما النظر الثانى: فإن ذكر هذه الشروط غير ضرورى عليه.

أما الشرط الأول، وهو حصول الإفادة، فإن ذلك معلوم من خارج، ومن
النظم، لأنهم إنما يأتون بالإخبار على طريق أنه كلام مستقل، وذلك يستلزم

(١) العينى ٤/٤٧٩، والهمع ٥/٢٩٩، والدرر ٢/٢٠٤، والحماسة بشرح المزدقى ١٨٨٤ والشعر
للحكيم بن عبدل، أو شقيق بن سليك الأسدى، وصنره:

* فكاننا نظروا إلى قمر *

وقوس قزح : قوس ينشأ فى السماء أو على مقربة من مسقط الماء من الشلال ونحوه، ويكون فى
ناحية الأفق المقابلة للشمس، وترى فيه الران الطيف متتابعة.

كونه ذا فائدة، إذ يشترطون في الكلام الإفادة، كما قال الناظم : (كَلَامُنَا لَفْظُ مُفِيدٌ كَأَسْتَقِم) فلم يذكر هذا الشرط لأجل هذا.

وأما اشتراط التصرفِ فمعلومٌ من قرَض المسألة، لأن فرض الإخبار إنما هو فيما يصح الإخبارُ عنه أو به، والأسماءُ غير المتصرفة لا يجوز أولاً الإخبارُ بها ولا عنها، فلا يتصور فيها الإخبار إذ ذاك.

وأما اشتراط كون غير تابع، فلا يلزم ذكره أيضاً، لأن النعت وعطف البيان داخلان تحت شرط الغناء عن المخبر عنه بمضمّر.

أما النعت : فقد تقدم بيانه، وأما عطف البيان فمن منع ذلك فيه علل بأن / خلفه غير مبين كنفس المعطوف، وهذا راجع إلى أن الضمير لا يقع في موضعه، ولا يستغنى به عنه.

وأما البدل فالظاهر فيه الجواز كما تقدم ذكره.

وأما اشتراط ظهور العامل اللفظي فراجع أيضاً إلى أن الضمير لا يستغنى به عنه، لأن وقوع المصدر بنفسه في نحو: مَا أَنْتَ إِلَّا سَيْرًا، فيه دلالة على العامل، بخلاف الضمير فإنه لا يدلُّ عليه، فلم يقع إذن خلفاً له.

وأما اشتراط وقوعه في الواجب فكذلك أيضاً داخلٌ تحت اشتراط الاستغناء عنه بالضمير، لأن الأسماء المستعملة في النفي عامةٌ فيما دلَّت عليه، والضمير الذي يخلفها خاصٌ لاعام، لأنه عائد على «الذي» و«الذي» واقع في الواجب فلا يعم، فلم يُغن عنه إذن.

وأما اشتراط صحّة الوصف به غير محتاج إليه في هذا الباب، لأنه خاص بباب الموصول لا بباب الإخبار، وقد تقدمت الإشارة

إليه في بابه.

وأما اشتراطُ التَّمَامِ في الاسمِ فداخِلُ تحتِ اشتراطِ الإِفَادَةِ، وقد تقدم

جوابه.

هذا ما ظهر من الجواب عن الشروط، وفي بعضه ضعف.

ثم أخذَ يذكرُ حكمَ الإخبارِ بالالفِ واللامِ فقال:

وَأَخْبِرُوا هُنَا بِأَلٍ عَنْ بَعْضِ مَا

يَكُونُ فِيهِ الْفِعْلُ قَدْ تَقَدَّمَ

إِنْ صَحَّ صَوْغُ صِلَةٍ مِنْهُ لِأَلٍ

كَمَصَوْغِ وَأَقٍ مِنْ وَقَى اللَّهُ الْبَطْلُ

يعنى أن النحويين أخبروا في هذا الباب بالالف واللام، ويريد الموصولة،

كما أخبروا بـ (الذِي) و (الَّتِي) وفروعهما عن بعض ما يكون فيه الفعل مقدماً.

و «ما» هنا موصولة واقعة على الكلام الذي يُخْبَرُ عن بعضه، والكلامُ

الذي يتقدم فيه الفعل هو الجملة الفعلية، و «البعض» هنا أيضاً واقع على

الاسم، كأنه قال: أخبروا هنا بِأَلٍ عن الاسم الذي هو بعضُ كلامٍ يتقدمه الفعل،

أى الاسم الواقع في الجملة الفعلية.

فإذا قلت: قَامَ زَيْدٌ، فزَيْدٌ بعضُ هذه الجملة الفعلية، وكذلك ضَرَبَ زَيْدٌ

عمرًا، فزَيْدٌ وعمروُ بعضانٍ من الجملة، وكذلك ما أشبهه.

ومثال ذلك أن تريد الإخبار عن «زيد» من قولك: (قَامَ زَيْدٌ) بالالف واللام،

فإنك تقول: القائمُ زَيْدٌ، وذلك بأن تُبَدِّلَ من العامل في الاسم الذي تريد الإخبار

عنه بالالف واللام واسم الفاعل إن كان العامل فيه فعل فاعل، أو اسم مفعول إن

كان العامل فيه فعل مفعول، ثم تُدخِلُ عليه الألف واللام التي بمعنى (الَّذِي)

و (الَّتِي) وَتُبْدِلُ / من الاسم الذي تريد الإخبارَ عنه في موضعه ضميراً ٧٦
على حَسَبِهِ في الإعراب، والإفراد والتثنية والجمع، ويكون ذلك
الضمير عائداً على الألف واللام، إذ قد تقدم من كلام الناظم أنها اسم في
«باب الموصول» والألف واللام في الأحوال كلها على حال واحدة، ثم
تُصَيَّرُ ذلك الاسم الذي أردت الإخبار عنه خبراً لذي الألف واللام، فـ
(القائم) في مسألتنا قد استتر فيه ضميرُ عائِد على الألف واللام، وهو
خَلْفٌ: «زيد» في الرفع على الفاعلية.

وكلُّ ما تقدم من الشروط المشترطة في الإخبار بـ (الَّذِي) جاريةٌ
هنا، إذ لم يخص الناظم ذلك الاشتراط بـ «الذي» دون غيرها لقوله :

قَبُولُ تَأْخِيرٍ وَتَعْرِيفٍ لِمَا

أُخْبِرَ عَنْهُ هَهُنَا قَدْ حُتِمَا

فقوله : (هاهنا) يعنى في هذا الباب لا في (الَّذِي) خاصة، ولذلك
قال في هذا الموضع : «وَأُخْبِرُوا هُنَا» أي في المواضع الذي أُخْبِرَ فيه بـ
(الذي) والموضع الذي يُخْبِرُ فيه بـ (الذي) لا بُدُّ من توفر الشروط فيه،
فكذلك فيما وقع موقعها، واستعمل في موضعها.

ويزيد هذا الموضع شرطين ذكرهما الناظم زيادةً على تلك الشروط
المذكورة قبلاً:

أحدهما : أن يكون الكلام المتضمن للاسم المخبر عنه جملةً فعليةً،
وهي التي يتقدمها الفعل، وذلك قوله : «عَنْ بَعْضِ مَا يَكُونُ فِيهِ الْفِعْلُ قَدْ
تَقَدَّمَ».

فإذا كان كذلك صحَّ الإخبار بالألف واللام، كما إذا أُخبرت عن

«زيد» من قولك : ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا، فإنك تقول: الضَّارِبُ عَمْرًا زَيْدٌ، والضمير الذى هو خَلْفُ «زيد» مستترٌ تظهر علامته فى التثنية والجمع كقولك الضاريان عمراً الزيدان، والضاربون عمراً الزيدون. فإن أُخبرت عن عمرو قلت: الضارِبُ زَيْدٌ عمرو، وكان الأصل أن يقال : الضارِبُ زَيْدٌ إِيَّاهُ عَمْرًا، لأن موضع المفعول بعد «زيد» لكنه لما كان الاتصال مُمَكِّنًا لم يُعَدَّلْ عنه، لأنه ممكنُ التقديم، ولا فاصلٌ بينه وبين عامله يَمْنَعُ من اتصاله، فلا بُدُّ من الاتصال، ولا بُدُّ من التقديم على الفاعل، إذ ليس فى الكلام : زَيْدٌ ضَرَبَ عَمْرًا وإِيَّاهُ، وعلى هذا النحو تقول فى نحو : عَلِمَ زَيْدٌ عَمْرًا أَخَاكَ، إذا أُخبرت عن «زيد» قلت : العالمُ عمراً أَخَاكَ زَيْدٌ، وإن أُخبرت عن «عمرو» قلت : العالمُ زَيْدٌ أَخَاكَ عمرو، إذا وصلت الضمير، وإن فصلته تركته فى موضعه الأسمى فقلت : العالمُ زَيْدٌ عَمْرًا إِيَّاهُ أَخَاكَ عمرو، وإن أُخبرت عن «الأخ» / قلت : العالمُ زَيْدٌ عَمْرًا إِيَّاهُ أَخَاكَ، إذا فصلت، وإن وصلت قلت : العالمُ زَيْدٌ عَمْرًا أَخَاكَ.

فإن كانت الجملة غيرَ فعلية، سواءً أكانت عَرِيَّةً عن الفعل جملةً، نحو: زَيْدٌ أَخَاكَ، أم فيها فعلٌ مؤخرٌ، نحو: زَيْدٌ يَقُومُ - فلا يصح الإخبار فيها عن الاسم، لتعدُّ صَوِّغَ اسمَ الفاعل أو اسمَ المفعول.

فإذا قيل لك : أَخْبِرْ عن سزید» من قولك : (زيدٌ قائمٌ) بالالف واللام، فالمسألة لا تُتَّصَرُّ، وكذلك : زَيْدٌ قَامَ وَعَمْرًا أَكْرَمْتُهُ، ونحو ذلك، لأن الفعل فى ذلك غير متقدم، وذلك لأن الألف واللام إنما تُوصَلُ باسمِ الفاعل واسمِ المفعول، نحو : الضَّارِبِ، والمَضْرُوبِ، وذلك لا يَبْنَى إلا من الفعل. وما جاء من قول الشاعر^(١):

(١) العينى ٤٧٧/١، والمغنى ٤٩، والبهج ٢٩٤/١، والدرر ٦١/١ وقائمه مجهول، ودانت : انقادت.

مِنَ الْقَوْمِ الرَّسُولُ اللَّهُ مِنْهُمْ
لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدٍّ

فشادُّ لا يُقاسُ عليه.

وأيضاً فلا يُبنى من الفعل أينما وقع، وإنما يُبنى منه إذا كان صدرَ الجملة، فلو كانت الجملة الفعلية لكن تقدّم مفعولها عليها، نحو: زيداً ضربَ عمرو - بل لم يسعُ إلا أن يتقدّم الفعل.

وكذلك إذا كان الفعل متقدماً على جميع معمولاته، لكن تقدّمت عليه أداة من الأدوات الداخلة للمعاني أو للعمل في ذات الفعل، فلا يصحُّ الإخبار أيضاً، ويدل على ذلك قوله: «يَكُونُ فِيهِ الْفِعْلُ قَدْ تَقَدَّمَ» فنصَّ على التقديم بإطلاق.

فإذا دخلت عليه أداة لم يصح إطلاق التقديم إلا مجازاً، فإذا أردت الإخبار عن «زيد» في (ما يقوم زيد) أو (لا يقوم زيد) لم يسعُ مع (ما) أو مع (لا) صوغ اسم الفاعل.

وقد قيّد في «التسهيل»^(١)، الفعل المصوغ منه بأن يكون موجباً، تحرراً من المنفى. وكذلك إذا أردت الإخبار عن «زيد» في قولك: (لم يقم زيد) و (إن قام زيد قام عمرو) وما أشبه ذلك، والإخبار هنا بـ (الذي) سائغ، فتقول: الذي ما يقوم زيد، والذي لا يقوم زيد، والذي لم يقم زيد، والذي إن قام قام عمرو زيد. وسبب المنع هنا ما في الألف واللام من عدم تأتى صوغ الصلة لـ (أل) مع تلك الأدوات المتقدمة، فكان الفعل معدوم وجوداً.

والشرط الثانى: أن يصح صوغ اسم الفاعل من ذلك الفعل، وبناءؤه منه، وذلك قوله: «إن صحَّ صوغُ صِلَةٍ مِنْهُ لِأُلِّ» والضمير في «منه» يعود إلى الفعل.

(١) انظر: ص ٢٥١.

والصُّوْغُ بمعنى البِنَاءِ والتَّحْلِيقِ، يُقَالُ : صُنِّعَتُ الشَّيْءُ أَصْوَوْغًا، كَانَهُ
 ٧٨ قَالَ : إِنْ صَحَّ أَنْ يُبْنَى مِنْ ذَلِكَ الْفِعْلِ مَا يَكُونُ صِلَةً لِأَلٍ، وَلَمْ يُعَيَّنْ / هُنَا
 اسْمَ فَاعِلٍ مِنْ اسْمِ مَفْعُولٍ، بَلْ عَبَّرَ بِالصِّلَةِ، لِأَنَّهَا أَعْمُ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي بَابِ
 «المَوْصُولِ» أَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ تُوصَلُ بِالصِّفَةِ الصَّرِيحَةِ، مِنْ اسْمِ فَاعِلٍ، أَوْ
 اسْمِ مَفْعُولٍ، لَكِنْ إِنَّمَا يُصَاغُ اسْمُ الْفَاعِلِ مِنْ فِعْلِ الْفَاعِلِ، وَاسْمُ الْمَفْعُولِ
 مِنْ فِعْلِ الْمَفْعُولِ، وَهَذَا مَعْلُومٌ.

فَمِثَالُ الصِّلَةِ مِنْ اسْمِ الْفَاعِلِ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْمَثَلِ، وَمِنْهُ مِثَالُ النَّازِمِ
 الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ وَهُوَ «وَأَقِي مَنْ وَقَى اللَّهَ الْبَطْلَ». فَإِذَا أُخْبِرْتَ عَنْ اسْمِ «اللَّهِ»
 بِالْأَلْفِ وَالْأَمِّ مِنَ الْمَسْأَلَةِ قُلْتَ: الْوَاقِيَّ الْبَطْلَ اللَّهُ، أَوْ مِنْ «الْبَطْلُ» قُلْتَ:
 الْوَاقِيَهُ اللَّهُ الْبَطْلُ.

وَوَقَى اللَّهَ الرَّجُلَ، يَقِيهِ وَقَايَهُ- بِالْكَسْرِ- أَيْ حَفِظَهُ، وَالْبَطْلُ:
 الشُّجَاعُ، يُقَالُ: بَطُلٌ- بِالضَّم- يَبْطُلُ، بَطُولُهُ، أَيْ شَجَعٌ.

وَمِثَالُهُ مِنْ اسْمِ الْمَفْعُولِ، كَمَا إِذَا أُخْبِرْتَ عَنْ «زَيْدٍ» مِنْ قَوْلِكَ:
 (ضُرِبَ زَيْدٌ) فَإِنَّكَ تَقُولُ: الْمَضْرُوبُ زَيْدٌ، وَخَلْفُ «زَيْدٍ» مَسْتَثَرٌ فِي «ضُرِبَ»
 (الزَيْدَانَ) عَائِدٌ عَلَى الْأَلْفِ وَالْأَمِّ، وَتَظْهَرُ عِلْمَتُهُ فِي غَيْرِ الْإِفْرَادِ إِذَا قُلْتَ فِي
 (ضُرِبَ الزَيْدَانَ) أَوْ (الزَيْدُونَ): الْمَضْرُوبَانِ الزَيْدَانِ، وَالْمَضْرُوبُونَ الزَيْدُونَ.
 وَكَذَلِكَ إِذَا قُلْتَ: عَلِمَ زَيْدٌ أَخَاكَ، فَأَرَدْتَ الْإِخْبَارَ عَنْ «زَيْدٍ» قُلْتَ:
 الْمَعْلُومُ أَخَاكَ زَيْدٌ. وَعَنْ الْأَخِ قُلْتَ: الْمَعْلُومُهُ زَيْدٌ أَخُوكَ، أَنْ فَصَلْتَ قُلْتَ:
 الْمَعْلُومُ زَيْدٌ أَيَّاهُ أَخُوكَ.

فَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ لَا يَصَحُّ أَنْ يُصَاغَ مِنْهُ صِلَةٌ لِأَلٍ، فَلَا يَتَّصِرُ
 الْإِخْبَارُ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ.

والفعل الذي لا يتصوّر ذلك فيه على أوجه:

منها أن يكون غير متصرفاً، بل شبيهاً بالحرف كليس، فمثل هذا إذا وقع صدرَ الجملة لا يصح الإخبار فيها بالألف واللام، لأنه لا يصح أن يبني منه اسم فاعل.

فإذا قيل لك: أخبر عن «زيد» من قولك: ليس زيدٌ منطلقاً فقل لا يصح، بخلاف «كان» وأخواتها، وإن لم تتمحصاً للفعلية لعدم دلالتها على الحدث، فإنها تتصرف تصرفاً الأفعال الحقيقية، فتقول إذا أخبرت عن زيد من قولك: (كان زيد أخاك) الكائن أخاك زيد، وفي الإخبار عن «الأخ» تقول: الكائن زيد إياه أخوك، أو الكائنه زيد أخوك. وأما (ليس) فإنها هي في حكم (ما) فلا يبني منها شئ أصلاً.

ومنها أن يكون الفعل دالاً على الحدث والزمن، قابلاً للتصرف، لكنه لم يتصرف فيه اتفاقاً لا استغناءً، نحو: (تبارك) و(سقط في يده) و(ينبغي) وما كان من بابها^(١). فإنها لم يستعمل منها فعلٌ مغاير، ولا يبني من مصادرها غيرها إن فرض وجود مصادرها فإذا قيل لك: أخبر عن اسم «الله» من قولك: (تبارك الله) لم يسغ، لأن العرب لم تستعمل منه: (متبارك) / فلا تقول: المتبارك الله، وكذلك «زيد» من قولك: سقط في زيد، لا تقول: المسقوط في يده زيد، وكذلك سائرهما.

٧٩

ومنها أن يكون الفعل متصرفاً إلا أنه لم يستعمل منه اسم فاعل ولا مفعول، نحو (يذرُ ويدعُ) فلا يجوز فيها الإخبار بالألف واللام، فلا تقول في (يدعُ زيد): الواضعُ زيد، ولا في (يذرُ زيد): الوازرُ زيد، لرفض العرب

لذلك ،استغناء باسم الفاعل من (تَبَارَكَ اللهُ) وكذلك إن كان متصرفاً، لكنه لم يستعمل منه اسمُ مفعول، فلايجوز الإخبار هنا إذا كان فعل الجملة مبنياً للمفعول، ومثله ابنُ عصفور بقولهم: غلبَ زيدُ، إذا جعلَ غالباً. قال: ولايقال في هذا المعنى: مُغلبٌ. قال: وإنما المُغلبُ المغلوبُ.

وما فرضه ابنُ عصفور مثالا لو ثبت كذلك لكان صحيحاً، ولكن الجوهرى حكى في (المُغلب) أنه المغلوبُ كثيراً^(١). قال: والمُغلبُ أيضاً من الشعراء المحكومُ بالغلبه على قرنته^(٢). فقد حكى الجوهرى ما لم يحكه ابنُ عصفور، ولكن ابنُ عصفور أتبع في ذلك ما نقل عن يونس، ونقله ابنُ قتيبة، أنه يقال للشاعر إذا غلبَ : مُغلبٌ، وإذا غلبَ قيل غلبَ^(٣)، وسلّمه ابنُ السّيد، ولم يحك خِلافه. فعلى هذا يصح الاستشهادُ بالمثال المذكور.

فإن قلت : هل صَوَّغُ اسمُ الفاعل أو المفعول عند الناظم لازمٌ في باب الإخبار حين اشترط في الفعل أن يصحَّ منه الصَّوَّغُ، أم ليس عنده بلازم، لأنه لم يُحتمَّ القولُ بالصَّوَّغِ، بل شرط صحته، ولايلزم من إمكان الصَّوَّغِ وصحة وجوده حتماً؟

فالجواب : أن هذا الموضع لم يتعرَّض فيه للزُّوم الصَّوَّغِ، وإنما الباب جارٍ على باب «الموصول» وقد مرَّ له فيه ما يقتضى صحَّةً وصلِّ الألف واللام بالفعل المضارع في الاختيار، وإن كان قليلاً بالنسبة إلى وصلِّها بالصفة، فلا مانع من

(١) في الصحاح «مرارا».

(٢) الصحاح (غلب).

(٣) في اللسان (غلب) «محمد بن سلام : إذا قالت العرب : شاعر مُغلبٌ، فهو مغلوب، وإذا قالوا : غلبَ فلان، فهو غالب، ويقال : غلبت ليلي الأخيلىة على نابغة بنى جعدة، لأنها غلبته، وكان الجعدى مغلباً».

اعتباره هاهنا، لأن الجميع من باب «الموصول» فإذن يصح لك أن تدخل الألف واللام على الفعل نفسه، إذا كان مضارعاً، لا إذا كان غير مضارع، فتقول في الإخبار عن «زيد» من قولك : (يَضْرِبُ زَيْدٌ عَمْرًا) الْيَضْرِبُ عَمْرًا زَيْدٌ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : الضَّارِبُ عَمْرًا زَيْدٌ، وفي الإخبار عن «عمرو» : الْيَضْرِبُهُ زَيْدٌ عَمْرًا، كما في اسم الفاعل مطلقاً. وقد تقدم التنبيه على أن هذا المذهب للمؤلف مذهبٌ مُخْتَرَعٌ / نِحْلَةٌ مَبْتَدَعَةٌ، خالف جميع النحويين، وطريقة العرب، وهو مذهبٌ فاسدٌ بعيدٌ عن الصواب.

وَلَمَّا كَانَ الْوَصْفُ الَّذِي بِهِ وَصِلَتْ الْأَلْفُ وَاللَّامُ تَارَةً يَجْرِي عَلَى مَنْ هُوَ لَهُ، كَمَا تَقْدِمُ، فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى زِيَادَةٍ عَلَى مَا ذَكَرْنَا مِنَ الْحُكْمِ، وَتَارَةً يَجْرِي عَلَى غَيْرِ مَنْ هُوَ لَهُ، فَلَا بُدَّ مِنْ بُرُوزِ الضَّمِيرِ الَّذِي رَفَعَتْهُ الصِّفَةُ - أَخَذَ يَذَكِّرُ ذَلِكَ فَقَالَ :

وَإِنْ يَكُنْ مَارَفَعَتْ صِلَةٌ أَلْ

ضَمِيرَ غَيْرِهَا أُبَيِّنُ فَاَنْفَصِلُ

يريد أن الصِّفَةُ الْوَاقِعَةُ صِلَةٌ لِلْأَلْفِ وَاللَّامِ إِذَا رَفَعْتَ الضَّمِيرَ - وَلَا تَرْفَعُ الضَّمِيرَ إِلَّا وَهُوَ عَائِدٌ عَلَى الْأَلْفِ وَاللَّامِ، إِذْ لَا بُدَّ مِنْ ضَمِيرٍ مِنَ الصِّلَةِ عَائِدٍ عَلَى الْمَوْصُولِ - فَإِنَّ ذَلِكَ الضَّمِيرَ إِذَا كَانَ لَغَيْرِ الصِّلَةِ، أَيْ لَيْسَ وَاقِعًا عَلَيْهَا مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى، لَا بُدَّ مِنْ فَصْلِهِ وَإِبْرَازِهِ، لِيَكُونَ فَصْلُهُ وَإِبْرَازُهُ دَلِيلًا عَلَى أَنَّ الْوَصْفَ جَرَى عَلَى غَيْرِ مَنْ هُوَ لَهُ، إِذْ لَوْ بَقِيَ مَوْصُولًا لَأَلْتَبَسَ. وَقَدْ مَرَّ هَذَا فِي بَابِ «الْأَبْتِدَاءِ» حَيْثُ تَعَرَّضَ لَهُ النَّازِمُ.

وهذا الكلام تضمن ثلاث مسائل، واحدة بالتصريح، واثنان بالفهوم.

إحداها : أن يكون مرفوعُ الصلة غيرَ ضمير، بل ظاهراً، فهذا
لاضمير يبرز فيه، وإنما مرفوعه ظاهر، لكن لا بدُّ من ضميرٍ عائد على
الألف واللام، ليس بمرفوع، فيكون في نفسه بارزاً اتَّصَلَ بالصفة أو
انفصل لموجب غير الإخبار، وذلك إذا أردتَ أن تخبر عن «عمرو» من قولك
: ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا، فإنك تقول : الضَّارِبُ زَيْدٌ عَمْرًا، فالألف واللام هنا
لغير «الضَّارِبِ» وإنما هي لصاحب الضمير المنصوب، وهو «عمرو» فقد
جَرَتْ الصفة على غير مَنْ هِيَ له، وهذا شأنها إذا رفعت الظاهر أبدأً،
ولا يلزم في ذلك محذور (اللبس) (١).

وكذلك إذا أخبرت عن «زيد» من قولك : ضَرَبَ أَخُو زَيْدٍ عَمْرًا. قلت
: الضاربُ أخوه عمراً زيداً، وما أشبه ذلك.

ولمَّا كان اللبس مع رفع الظاهر مُنتَفِياً صَيَّرُوا الضمير المرفوع
بالصفة عند اللبس كالظاهر بالفصل، لزوال اللبس بظهوره، تشبيهاً له
بالظاهر حقيقة.

وهذه المسألة هي التي أحرز بقوله : (وَإِنْ يَكُنْ مَا رَفَعَتْ صِلَهُ أَلْ
ضَمِيرٌ غَيْرَهَا) فأخرج الظاهر من هذا الحكم، إذ لا مدخل له فيه.

والثانية : أن يكون مرفوعُ الصلة ضميراً، لكنه ضميرُ الألف واللام،
فمقتضى كلامه / أنه لا يُفصل ولا يُبان، وهذا صحيح، لأنه لا يفصل إلا
عند اللبس، وذلك عند جريان الصلة على غير مَنْ هِيَ له، فالألف واللام
معناها معنى الصلة، والضمير المرفوع عائدٌ على الألف واللام، فانتظم
الكلام، فلا موجب للفصل، وذلك كقولك : ضَرَبَ زَيْدٌ، فإذا أخبرت عن

(١) ما بين القوسين ساقط من (ت).

«زيد» قلت : الضاربُ زيدٌ، فالألف واللام والصلَّةُ معاً لزيدٍ، فلا يبرزُ الضميرُ، وكذلك ما أشبه هذا.

والثالثة : هى المنصوصُ عليها، وهى أن يكون مرفوعُ الصلة ضميراً ليس لها من جهة المعنى، فلا بدُّ هنا من إبرازِهِ، لأنه عائد على الألف واللام، والألف واللام ليست للصلة، فقد جرت الصفة على غير مَنْ هِيَ له، فإذا أُخبرت عن «زيد» من قولك : ضَرَبْتُ زَيْدًا - قلت : الضَّارِبُ أَنَا زَيْدٌ، فأبرزتَ الضميرَ المستتر فى «الضَّارِبِ» وليس العائدُ على الألف واللام، لأنَّ الألف واللام لزيدٍ، وهو المفعول، لا للمتكلِّمِ و«الضَّارِبِ» للمتكلِّمِ لزيدٍ، فوجب إبرازُ الضميرِ. وكذلك إذا أُخبرتَ عن الكاف من (ضَرَبْتُكَ) قلت : الضَّارِبُ أَنَا أَنْتَ، فالألف واللام لـ (أنتَ) والصفة لـ (أنا) فلم يَسْتترِ الضميرُ.

وكذلك إذ أُخبرتَ عن الياء فى (ضَرَبْتَنِي) قلت : الضَّارِبُ أَنْتَ أَنَا، فالألف واللام هنا لـ (أنا) و«الضَّارِبِ» هو «أنا» وإن شئتَ قلت فى هذه المسألة : الضَّارِبِ أَنْتَ أَنَا، فأتيتَ بالضميرِ العائد على الألف واللام على المعنى ، على حدِّ قول الشاعر^(١):

وَأَنَا الَّذِي قَاتَلْتُ بَكْرًا بِالْقَنَا

وَتَرَكْتُ تَغْلِبَ غَيْرَ ذَاتِ سَنَامٍ

وعلى هذا الوجه أتى النحويون بالبيت المشهور، الذى أنشده ابن النحاس

(١) المقتضب ١٢٢/٤، وابن يعيش ٢٥/٤، يروى «وتركتُ مُرَّةً» والبيت لمهلل بن ربيعة. والقنا: جمع قناة، وهى الرمح. والسنام: كتل من الشحم محدبة على ظهر البعير أو الناقة، ومن كل شئ: أعلاه، ومن القوم: شريفهم، يقول: أنا الذى أكثرت القتل فى قبيلة بكر، وتركت قبيلة تغلب ذليلة.

في «كافيهِ»^(١)، وقال أنشد أبو بكر بن شُقَيْرِ النحوى^(٢):

كَيْفَ أَشْكُو مِنْكَ مَا حَلَّ بِنَا

أَنَا أَنْتَ الضُّرَّارِ بِي أَنْتَ أَنَا

وَأَبْنَتْ الشَّيْءَ، أُبْنِيهِ، أَى أَرْزَلْتَهُ وَأَذْهَبْتَهُ، وَأَبْنَتْهُ أَيْضًا : قَطَعْتَهُ وَفَصَلْتَهُ.

ومن قولهم : ضَرَبَهُ فَبَيَّانَ رَأْسَهُ مِنْ جَسَدِهِ، وهذا الثانى هو مقصودُ الناظم،

أَى قَطَعَ مِنَ الْفِعْلِ فَاَنْفَصَلَ.

(١) هو كتاب «الكافي» فى أصول النحوه وابن النحاس هو أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس النحوى المصرى. كان من أهل العلم بالفقه والقرآن، غزير الرواية، كثير التأليف، ومن أجل تصانيفه كتاب «معانى القرآن» وكتاب «إعراب القرآن» (ت ٢٢٧هـ).

(٢) الخزانة ٧٢/٨، ٩٠، وهذا البيت وضعه النحاة للتعليم، ويرى :
كيف يخفى عنك ما حلَّ بنا أنا أنت القاتلى أنت أنا

العَدَدُ

ثَلَاثَةٌ بِالثَّاءِ قُلُّ لِلْعَشْرَةِ

فِي عَدِّ مَا أَحَادُهُ مُذَكَّرَةٌ

فِي الضِّدِّ جَرْدٌ وَالْمُمَيِّزِ اجْرِدُ

جَمْعًا بِلَفْظِ قَلَّةٍ فِي الْأَكْثَرِ

شَرَعَ النَّاظِمُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي الْكَلَامِ عَلَى الْأَعْدَادِ وَمُمَيِّزَاتِهَا،

وَأَبْتَدَأَ بِ(ثَلَاثَةٍ / وَثَلَاثٍ) وَتَرَكَ ذَكَرَ (وَاحِدٍ، وَاثْنَيْنِ) لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَتَكَلَّمُ فِيهَا ٨٢
يَتَعَلَّقُ بِالْمَقَائِسِ النُّحْوِيَّةِ، وَاحِدٌ، وَاثْنَانِ وَنَحْوَهُمَا مِنْ بَابِ اللَّغَةِ، وَقَدْ
تَقَدَّمَ أَنَّ اثْنَيْنِ وَاثْنَيْنِ يَجْرِيَانِ كَابْنَيْنِ وَابْنَتَيْنِ، وَكَذَلِكَ ثِنْتَانِ كِاثْنَتَيْنِ،
فَالَّذِي لَمَّا قَبْلَ الثَّلَاثَةِ فِي الْعَدَدِ مِنَ الْأَلْفَاظِ: وَاحِدٌ لِلْمَذَكَّرِ، وَوَاحِدَةٌ لِلْمَوْثِقِ،
وَاثْنَانِ، وَاثْنَتَانِ، وَثِنْتَانِ لِلْمُنْثَى، وَلَا يَحْتَاجَانِ إِلَى التَّفْسِيرِ، فَلَا يُقَالُ: اثْنَا
دِرَاهِمَ، وَلَا ثِنْتَا أذْرُعَ، وَكَذَلِكَ (الوَاحِدِ) لَا يُقَالُ: وَاحِدٌ دِرَاهِمَ، وَلَا وَاحِدَةٌ
أذْرُعَ، وَمَا جَاءَ بِخِلَافِ ذَلِكَ فَشَاذٌ نَحْوُ: قَوْلِ الرَّاجِزِ (١):

(١) سيبويه ٥٦٩/٣، ٦٢٤، والمقتضب ١٥٦/٢، والمنصف ١٣١/٢، وابن الشجري ٢٠/١، وابن يعيش
١٤٣/٤، ١٤٤، ١٨٨/٦، والخزانة ٤٠٠/٧، والعيني ٤٨٥/٤، والتصريح ٢٧٠/٢، والهمع
٧٤/٤، والدرر ٢٠٩/١ والرجز لخطام المجاشعي أو غيره، والتدليل: التعلق والاضطراب،
والظرف: الوعاء.

وخص ظرف العجوز، لأنها لا تستعمل طيبا ولا غيره، مما يستعمله الشباب، وإنما تتدخر فيه
ما تتعانى به من الحنظل والأنوية. والحنظل: نبات مر الطعم، ويقال له: العلقم. وخص الحنظل
ليبسه، شبه خصيه في استرخائهما حينما شاخ واسترخت جلده استه بظرف عجوز فيه
حنظلتان.

كَانَ خُصِيْبِيهِ مَنِ التَّدْلِيلِ

ظَرْفًا عَجَزَ فِيهِ ثِنْتًا حَنْظِلِ

هذا إذا أرادوا أن يأتوا بالفاظ العدد أنفسها، وإنما لم يحتاجوا فيها إلى التفسير استعناءً عنه، إماً لإتيانهم في الكلام بما يبينها، كقولك : عندي من الأولاد اثنتان، ومن البنات ثنتان، ونحو ذلك.

وإما الإتيان بالعدد نفسه، وهو أحرى بعدم التفسير، للاستغناء بلفظ الإفراد ولفظ التثنية، كقولهم : رجل، ورجلان، وامرأة، وامرأتان، وبنات، وبنتان، ونحو ذلك، فإذا أكدوا بالبيان أتوا بالفاظ العدد تابعة، فقالوا: رجل واحد، وامرأة واحدة، ورجلان اثنتان، وامرأتان ثنتان، وشبه ذلك. وهذا كله ليس من هذا الباب، فلذلك لم يتعرض الناظم لذكره، وإرادة الاختصار، ولاتعرض لذكر ذلك لَمَّا كان به بأس، لأنه تكميلٌ كما فعل غيره من النحويين.

وقوله : (ثَلَاثَةٌ بِالتَّاءِ قُلُّ لِلْعَشْرَةِ) إلى آخره،

يعنى أنك إذا عدت ما كانت أحادةً مذكَّرةً لأموننة، من ثلاثة إلى عشرة، فإنك تأتي في ألفاظ العدد فيه بالتاء التي للتانيث، فتقول : ثلاثة رجال، وأربعة رجال، وخمسة رجال، وستة رجال، وكذلك في : سبعة، وثمانية، وتسعة، حتى تنتهي إلى العشرة، وهذا معنى «للعشرة» أي منتهياً إليها، واللام قد تأتي بمعنى (إلى) كقوله تعالى : (سُقْنَاهُ لِبَلَدٍ مَّيْتٍ)^(١). وقوله : (كُلُّ يَجْرِي لِأَجْلِ مُسْمًى)^(٢)، وخص ذلك بالثلاثة إلى العشرة، لأن ما فوق ذلك له حكم آخر.

وأما إذا كان العدد للمؤنث فيخلاف المذكر، لاتباعه التاء، بل يجرد اسمُ

(١) سورة الأعراف : ٥٧.

(٢) سورة الرعد : ٢.

العددمنها، وذلك قوله : (فى الضدُّ جَرْدٌ) والُضدُّ هو ضِدُّ المذكَر المذكَور، وهو المؤنَّث/ ومفعول «جَرْدٌ» محذوف، وهو ثلاثةٌ وما بعده إلى العشرة، ٨٣
أى جَرْدُ هذه الأسماء عن التاء المذكورة، فتقول : ثلاثُ بناتٍ، وأربعُ أخواتٍ، وما أشبه ذلك.

والتانيثُ المذكور هنا هو التانيثُ المعنويُّ، كان حقيقياً أو مجازياً، لا التانيثُ اللفظي الذي هو بالتاء، كطَّلْحَةٌ وحمْزَةٌ، ونحو ذلك، فإنك تقول : ثلاثةٌ طَّلْحَاتٍ، وأربعةٌ حمْزَاتٍ، ولاتقول : ثلاثُ ولا أربعُ. وكذلك فى التذكير، إنما المعتبرُ التذكيرُ المعنوي لا اللفظي، فزَيْنَبُ، وهِنْدُ، ودَعْدُ ألفاظٌ لاتانيثُ فيها، ومع ذلك لاتلحق التاء فى عَدَّها، لأنها فى المعنى مؤنَّثة، فتقول : ثلاثُ زَيْنَبٍ، وأربعُ دَعْدَاتٍ، ونحو ذلك. وكذلك التانيثُ المعنويُّ المجازيُّ، كدَارٍ ونَارٍ، وقَدَمٍ، ونحو ذلك، فإن التانيثُ فيها معنويُّ بالمجاز، فتُحذف التاء من العدد معها.

وشَرَطَ فى التذكير والتانيثُ هنا أن يكون فى الأحاد، لأنه قال : «فى عَدَّ ما أحاده مُذَكَّرَةٌ» ثم قال : «فى الضدُّ جَرْدٌ» أى فى ضدَّ ما ذُكِرَ من الأحاد المذكورة، وهى الأحاد المؤنَّثة، فلذلك يقال : ثلاثةٌ سِجِلَاتٍ، وأربعةٌ سُرَادِقَاتٍ، وخمسةٌ حَمَامَاتٍ، وستةٌ دُنَيْبِرَاتٍ، وما أشبه ذلك، لأن المفرد مُذَكَّرٌ، فيُعتبر وإن كان الجمع مؤنثاً.

وطائفةٌ من النحويين خالفت هذا، فاعتبرت لفظ الجمع لالفظ المفرد، فيقولون: ثلاثُ سِجِلَاتٍ وأربعُ حَمَامَاتٍ، وخمسُ سُرَادِقَاتٍ، ونحو ذلك. والعرب على خلاف ما قال هؤلاء، بل هم يلحقون التاء فى هذا، وهو مذهب البصريين، وإيأه أختار الناظم على ما دلَّ عليه كلامه.

وعلى هذا التقدير فكلُّ اسمٍ فيه لغتان، التذكيرُ والتانيثُ، فإنَّ لحاقِ التاءِ وعدمِ لحاقها مُعْتَبَرٌ بذلك، فعلى لغة التذكير تَأْتِي بالتاءِ فى العدد، وعلى لغة التانيث تُسْقَطُها، فتقول فى (لِسَانٍ، وَعَضِدٍ، وَحَالٍ) : ثلاثةُ ألسِنَةٍ، وثلاثُ ألسُنٍ، وثلاثةُ أعضَادٍ، وثلاثُ أعضَادٍ، وثلاثةُ أحوالٍ، وثلاثُ أحوالٍ.

واخْتَلَفَ بعد تقرير الحكم النحويون فى سببِ لحاقِ التاءِ عدَّ المذكرِ، وعدمِ لحاقها فى عدِّ المؤنثِ، وكان الأصلُ أن يكون عدُّ المذكرِ بلفظِ مذكرٍ، وعدُّ المؤنثِ بلفظِ مؤنثٍ.

فقال بعضهم : إن ذلك للمشاكلة والمناسبة بين الأصول والفروع، فكأنهم جعلوا أصلاً مع / أصلٍ، وفرعاً مع فرعٍ، وذلك أن ألفاظ العدد كلها مؤنثة، فمنها ما هو مؤنث بعلامة، كثلاثةٍ وأربعةٍ، ومنها ما هو مؤنث بغير علامة، كثلاثٍ وأربعٍ، والمؤنث بالعلامة أصلٌ للمؤنث بغير علامة، والمعدود أيضاً على قسمين : مذكرٌ ومؤنثٌ، والمذكر أصلٌ للمؤنث ، فجعلوا الأصل من أسم العدد مع الأصل من المعدود، فقالوا : ثلاثةُ رجالٍ، وجعلوا الفرع من الفاظ العدد مع الفرع من المعدود، فقالوا : ثلاثُ نِسْوَةٍ.

وهذا التعليلُ ظاهرٌ من أبى القاسم الزجاجى^(١). وعَلَّلَ السِّيرافى بأنَّ التَّلَاثَ إلى العَشْرِ من المؤنث مؤنثاتُ الصِّيغَةِ، فَالتَّلَاثُ كَعَنَاقٍ، وَأَتْنٌ وَعَقْرِبٌ، فَصَارَتْ بِمَنْزِلَةِ مَا فِيهِ عِلْمَةُ التَّانِيثِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَدْخُلَ تَاءُ التَّانِيثِ عَلَى مُؤنَّثٍ كَانَ تَأْنِيثُهُ بِعِلْمَةٍ أَوْ بِغَيْرِ عِلْمَةٍ.

(١) الجمل ١٢٥ (نشرة جامعة اليرموك) .

وأما الثلاثة إلى العشرة من المذكر فإنما أُدخِلت الهاء فيها لأنها واقعة على جماعة، والجماعة مؤنثة، والثلاث من ثلاثة مُذَكَّر، فأدخِلت التاء عليه لتأنيث الجماعة.

وعلى هذا إذا سُمِّي بـ (ثَلَاث) الأوَّل رجلٌ لم يَنصَرَف كعَنَاقٍ، إذا سُمِّي به رجل، ولو سُمِّي بـ (ثَلَاث) من (ثَلَاثَة) لانصَرَف، لأنه بمنزلة (سَحَاب) من (سَحَابَة) وقد علَّل بأشياء كثيرة، يكفى هذا منها.

وعلى الناظم هنا سؤالان :

أحدهما : أنه اعتُبر في لحاق التاء وعدم لحاقها مُفْرَدَ المعدود، فعلى حُكْمه، من تذكير أو تأنيث، أُجْرِي اللِّحَاقُ وعدمه، ولم يُبَيَّن أن ذلك بالنسبة إلى الجمع أو غيره. والنحويون يقولون : إنَّ المعدود إذا كان جمعاً حقيقةً فلا بُدَّ من اعتبار المفرد، كان الجمع مُذَكَّرًا أو مُؤنَّثًا، إلا ما ذُكِر من الخلاف، وكلامه على هذا صحيح.

وإن كان اسمٌ جمع أو اسمٌ جنسٍ اعتُبر عند المؤلف اسمُ الجمع أو اسمُ الجنس، ولم يُعْتَبَر المفرد، فتقول : ثلاثٌ من الشَّاءِ ذُكُورٌ، وثلاثٌ من النِّسَاءِ، وثلاثٌ نُورٌ^(١)، وأربعٌ من الخيل، وتقول : ثلاثةٌ رَهْطٌ، قال تعالى : [وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةٌ رَهْطٍ يُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ]^(٢) الآية.

وتقول على طريقته أيضا : ثلاثٌ من النَّخْلِ، وثلاثةٌ من النَّخْلِ، لأنَّ النَّخْلَ يُذَكَّرُ وَيؤنَّثُ، قال تعالى : [كَانَهُمْ أُعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ]^(٣). وقال : [كَانَهُمْ أُعْجَازُ

(١) النُّورُ : القطيع من الإبل بين الثلاث إلى العشر، والجمع : أنواد.

(٢) سورة النمل : ٤٨.

(٣) سورة الحاقة : ٧.

نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ^(١) وتقول : ثلاثٌ من البَطِّ ذُكُورٌ، وثلاثٌ من الحَمَامِ، ونحو ذلك/ لأن اسم الجنس هنا فاعْتَبِرْ، ولو فُرِضَ أنه مذكر لَلْحَقَّتِ التاء. هذه ٨٥
طريقة المؤلف.

ولبعض المتأخرين في ذلك طريقة أخرى في اسم الجنس خاصة، وهو أنه يَعتبر واحدُه ليس إلا، فتقول : ثلاثٌ نَخْلٍ، لاغير، لأن واحدُه (نَخْلَةٌ) وهي مؤنثة وأما اسم الجمع فكما تقدم.

وزهب ابن عصفور والأبدي^(٢) إلى أن اسم الجمع إما أن يكون لعاقل أو غيره، فإن كان لعاقل اعتُبر واحدُه لاغير، لأن الإخبار عنه إخبارٌ المذكر، وإعادة الضمير عليه كذلك، وإن كان لغير عاقل عومل معاملة المؤنث، لأن الإخبار عنه إخبارٌ المؤنث، وإعادة الضمير عليه كذلك.

وإن كان اسم جنس فوجهان، واعتباراً بتذكير لفظه وتانيثه، وربما كان مؤنثاً في الاستعمال لاغير، أو مذكراً لاغير، فاعتُبر في العدد لفظه لذلك، فهذا طريقة ثالثة.

وظاهرُ كلام الناظم اعتبارُ الواحد خاصة، إذ لم يُقيد ذلك بكون المفسر جمعاً أو غيره، فإذا أخذ على إطلاقه خرج عن كلام الناس، وعن كلام نفسه في «التسهيل»^(٣) وغيره. قال في «شرح التسهيل» لَمَّا شَرَحَ ما أراد شَرَحَهُ من لفظ التسهيل : فالحاصل أن نحو (ثلاثة) وأخواتها لتانيث واحدٍ مفسرُها، لا لتانيثه إن كان جمعاً، ولتانيثه نفسه دون تعرض

(١) سورة القمر : ٢٠.

(٢) سبقت ترجمتهما.

(٣) انظر : ص ١١٦، ١١٧.

لواحدہ إن كلام اسم جنس أو جمع، والذي يقتضى هذا النظم، أن يقال : ثلاثٌ من النخل، خاصّة، وأن يقال فى نحو (ذوْدٍ) إذا أريد به المذكر، ثلاثةُ ذوْدٍ ذكُور، ثلاثةُ من الخيل ذكُور، كذلك. وهذا لا يقال. وقد كان يمشى له هذا الحكم فى اسم الجنس على رأى من يرى ذلك، لكنه لا يمشى له فى اسم الجمع أصلاً، لأنّ أسماء الجموع معتبرة فى نفسها، ولا اعتبارٌ بأحاديها اتفاقاً من أهل الطرق الثلاثة، فكلامه غير مُحصل.

والسؤال الثانى : أن التذكير والتأنيث إمّا أن يُريد به اللفظى أو المعنوى، وكلاهما مُشكّل.

أما اعتبارُ اللفظى من غير اعتبارِ معنى فيلزمه أن يقول : ثلاثٌ طلّحات، وأربعٌ حمزات، ونحو ذلك، وهو باطل اتفاقاً، وأن يقول : ثلاثةُ زيانِب، وأربعةُ دُعُود، فى جمع : زَيْنَب، ودَعْد، ونحوه.

وإن اعتبر التذكير والتأنيث المعنوى فيلزمه أن يقول : ثلاثةُ من البَطّ ذكُور، وأربعةُ / من القُرود ذكُور، وثلاثةُ عَقارِبَ ذكُور، وغير ذلك ممّا له ٨٦ تأنيثٌ معنوى، فكان يُفرّق بين الذكر والأنثى فى هذا، وذلك غير صحيح لا يقول به أحد، فإنّ الأجناس، التى لها تأنيثٌ معنوى، وتذكيرٌ معنوى، منها ما يكون فيه اللفظ تابعاً للمعنى، كما مرأة، وأمري، وغلام، وجارية ونحو ذلك، ومنها ما لا يكون فيه اللفظ تابعاً للمعنى، بل يكون الأمر بالعكس، فالبقرة، والشاة، والبطة، والحية، والعقرب، والحمامة، ونحو ذلك، مؤنثة اللفظ، كان المدلول ذكراً أو أنثى، فنقول : هذه حمامةٌ ذكراً، وحمامةٌ أنثى، وهذه شاةٌ ذكراً، وشاةٌ أنثى، وكذلك سائرهما، فتعاملُ اللفظ على التأنيث فى الإخبار عنه، والإشارة إليه، وإعادة الضمير عليه، وغير ذلك

من الأحكام الجارية على المؤنث.

وإذا كان اعتبار التانيث المعنوي أو اللفظي غير مطرد، واعتبار التذكير اللفظي أو المعنوي كذلك غير مطرد - لم يصح إطلاقه هنا، كان غير مستقيم.

والجواب عن السؤال الأول أنه لم يتعرض في هذا النظم للكلام على اسم الجمع واسم الجنس، وذلك أن المعدود لابد أن يتبع العدد تمييزاً له، إذ لا يعرف المعدود من غير أن يذكر، وإذا كان كذلك فالناظم إنما ذكر هنا التمييز مقيداً بكونه جمعاً بقوله: (والمميز أجرراً جمعاً) فهو إنما اعتبر الجمع خاصة، ولاشك أن المعتبر في لحاق التاء في العدد وعدم لحاقها ما يميز به، فإذا ميز بجمع اعتبر واحده في التذكير والتانيث، فعومل اسم العدد على تلك القصد.

وأما إذا ميز بغير ذلك فله حكم آخر لم يتعرض إليه بنص، فلا اعتراض عليه إلا من جهة ترك ذكر ذلك مع كثرتة في تمييز الأعداد. ويجاب عنه بأن التمييز بالجمع الحقيقي أكثر، فلم يمكنه بالنسبة إلى قصد الاختصار إلا ذكره وحده.

والجواب عن السؤال الثاني أن التذكير والتانيث إنما يعتبر هنا بالمعاملة اللفظية، أعنى معاملته في الإخبار عنه، وعود الضمير عليه، والإشارة إليه، وغير ذلك، فإذا كان معاملاً في ذلك: معاملة المذكر اعتبر فيه التذكير البتة، ولا ينظر إلى غير ذلك، وإذا كان يعامل معاملة المؤنث اعتبر فيه التانيث كذلك، وعلى هذا الترتيب تارة يكون اللفظ تابعاً للمعنى، كما في: رجل، وامرأة، وغلām، وجارية، وتارة يكون الأمر/ بالعكس، كما

فِي حَمَامَةٍ، وَعَقْرَبٍ، وَحَيَّةٍ، وَنَحْوِ ذَلِكَ، فَالاعتمادُ فِي التذكيرِ والتأنيثِ لِي استعمالِ العربِ، ولذلك لم يقيدَها الناظم بلفظيٍّ ولا معنويٍّ، بل قال: «فِي عَدِّ مَا أَحَادُهُ مُذَكَّرَةٌ» و«فِي الضدِّ جَرْدٌ» يريد ما كان من الجمعِ أَحَادُهُ مُذَكَّرَةٌ أو مؤنَّثَةٌ، ولم يَقُلْ: لفظيًّا ولا معنويًّا، فيرجعُ فِي ذلكِ الأحكامِ، وذلك واضحٌ إن شاء اللهُ تعالى، ثم قال: «والمُمَيِّزُ اجْرُرُ جَمْعًا» إلى آخره.

يريد أن مميِّزُ هذا العدد الذي هو من ثَلَاثَةٍ إلى عَشْرَةٍ، إذا أتى به، فإنه يَأْتِي وقد تَوَفَّرَتْ فِيهِ ثَلَاثَةٌ أوصافٍ:

أحدها: أن يكون مجرورًا، فتحرزُ بذلك من مميِّزِ (أحدَ عَشْرٍ) وما بعده، إلى (تِسْعَةَ عَشْرٍ) وما بعده إلى (تِسْعَةَ وَتِسْعِينَ) فنقول: خمسةُ أثوابٍ، وأربعةُ رجالٍ، وثلاثةُ أعبدٍ، ونحو ذلك. وهذا لازمٌ فِيهِ.

وأما التصبُّ فبابُه الشعرُ أو نادرُ الكلامِ الذي لا يُقاسُ عليه، كما قام بعضهم: خمسةُ أثوابًا^(١)، والمؤلفُ يحكى هذا فِي الثلاثةِ وما بعدها إلى العشرةِ، ولكنه لم يرَها هنا الاعتمادَ عليه، وتبع في ذلك سيبويه^(٢)، إذ لم يُجزِ مثلُ هـ إلا فِي الشعرِ، وأنشد في مثله قولَ الربيعِ بنِ ضَبَّعِ الفزاري^(٣):

إِذَا عَاشَ الْفَتَى مِائَتَيْنِ عَامًا

فَقَدْ ذَهَبَ الْمَسْرَةُ وَالْفَتَاءُ

(١) انظر سيبويه ١٦١/٢.

(٢) الكتاب ٢٠٨/١.

(٣) الكتاب ٢٠٨/١، ١٦٢/٢، والخزانة ٣٧٩/٧، والمعين ٢٨١/٤٤، والهمع ٧٦/٤، وابن يعين ٢٣، ٢١/٦، والأشعرى ٦٧/٤، والتصريح ٣٧٣/٢، والمعمرين ١٧، واللسان (فتا)

ويروي «أودي المسرة» و«ذهب اللذاعة» والفتاء: الشباب. وصف الشاعر في هذا البيت هرومَ وذهابَ مروته ولذته، وكان قد عمَّرَ نيفا ومانسَ عامٍ فيما يروى.

وقد أجاز ابن خروف النسب في الكلام، وجعل الخفض هو الأكثر، قياساً على (العشرين) وكلام العرب على الإضافة، لأن هذا النوع شبيه بإضافة الشيء إلى نوعه الذي هو منه، كثوب خنز، وباب ساج، وخاتم حديد، وكذلك أضيف : مائة ثوب، وألف ثوب، ونحو ذلك، لأنه الأصل فيه. ولم يذكر هنا وجه خفض المير، وكان من حقه أن يبين ذلك، لأن المير هنا إذا خفض على وجهين:

إحدهما : أن يُخفض بالإضافة، وهو الأكثر، والآخر : أن يكون مخفوضاً بـ (من) نحو : ثلاثة من الرجال، وهذا أقل من الأول إذا كان المير جمعاً، فإن كان اسم جمع أو اسم جنس فلا بد من الإتيان بـ «من» وما جاء على خلاف ذلك فغير مقبوس عند المؤلف، فقد يذهب الوهم في إطلاقه الخفض إلى ما لا يسوغ.

والجواب : أنه لما لم يذكر للجر أداة، ولم يأت بها دل ذلك على أن الخفض إنما هو بإضافة لا غيرها، وما جاء من الجر بـ (من) فقليل. وأما اسم الجمع واسم الجنس فقد تقدم أنه لم يتكلم فيه، فلا يُعترض به.

والثاني : أن يكون جمعاً، والجمع هنا هو الحقيقي / وتحرز به من ٨٨ اسم الجنس واسم الجمع.

أما اسم الجنس فتفرد، ولذلك تقول : نخل طويل، ونخل طويلة، فتعامله معاملة المفرد.

وأما اسم الجمع فكذلك أيضاً، ألا ترى أنك تقول : هو الأنعام، وتجمع (الرهط) جمع المفرد، فتقول : أرهط وأراهط : جمع الجمع، نحو :

كَلْبٌ، أَكْلَبٌ، وَأَكْلَابٌ، فَمَا أَرَادَ إِلَّا الْجَمْعَ الْحَقِيقِيَّ.

وَإِطْلَاقُهُ يُشْعِرُ بِأَنَّ هَذَا لَا يَخْتَصُّ بِجَمْعٍ تَكْسِيرِيٍّ دُونَ جَمْعِ سَلَامَةٍ، بَلْ يَكُونُ جَمْعَ مُؤَنَّثِ سَالِمٍ، وَنَحْوِ : سَبْعُ بَقَرَاتٍ، وَسَبْعُ سَمَآوَاتٍ، وَيَكُونُ جَمْعَ مَذْكَرٍ سَالِمٍ، نَحْوِ : ثَلَاثُ سِنِينَ، وَأَرْبَعُ سِنِينَ، وَيَكُونُ جَمْعَ تَكْسِيرِيٍّ، نَحْوِ : ثَلَاثَةُ رِجَالٍ، وَأَرْبَعَةُ أَكْلَبٍ، وَثَلَاثَةُ قُرُودٍ.

وَمَا جَاءَ مِمَّا عُوْمِلُ مَعَامَلَةَ الْجَمْعِ مِنْ غَيْرِهِ فَقَلِيلٌ لَمْ يَعْتَبِرَهُ، نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى : [وَكَانَ فِي الْحَدِيثَةِ تِسْعَةٌ رَهْطٍ] ^(١). وَقَوْلُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسٍ ذُودٌ مِنَ الْإِبِلِ صَدَقَةٌ» ^(٢) وَقَوْلُ الْعَرَبِ : ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ، وَ«أَشْيَاءَ» اسْمُ جَمْعٍ عِنْدَ سِيَبَوِيهِ وَالْجُمْهُورِ،

وَقَوْلُهُمْ : خَمْسَةُ رَجُلَةٍ ^(٣)، وَكَانَ الْأَصْلُ فِي مِثْلِ هَذَا الْأَيْضَافُ، بَلْ يُجْرَبُ (مِنْ) لَكِنَّهُ عُوْمِلُ مَعَامَلَةَ الْجَمْعِ الْحَقِيقِيَّ.

وَقَدْ وَجَّهَ هَذَا الْإِسْتِعْمَالُ فِي (أَشْيَاءَ) وَ (رَجُلَةٍ) بِأَنَّهُمَا كَانَ لِهَذَا نَصِيبٌ مِنَ الْجَمْعِ عَلَى (أَفْعَالٍ) فَلَمَّا عُدِلَ، هَذَا إِلَى (فَعْلَاءَ) وَهَذَا إِلَى (فَعَلَةٌ) جُعِلَا كَالنَّائِبَيْنِ عَنِ جَمْعِيَّتِهِمَا، وَلِذَلِكَ لَحِقَتْهُمَا التَّاءُ فِي اسْمِ الْعَدَدِ، فَقَالُوا : ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ، وَثَلَاثَةُ رَجُلَةٍ، بِخِلَافِ (ذُودٍ) وَ (رَهْطٍ) فَإِنَّهُمَا لَمَّا لَمْ يَكُنْ لِهَذَا مَفْرَدٌ مِنْ لَفْظِهِمَا يَسْتَحِقُّ جَمْعًا عَدِلَ إِلَيْهِمَا، فَكَانَ ذَلِكَ فِيهِمَا عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ.

وَالثَّلَاثُ : أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْجَمْعُ جَمْعَ قَلَّةٍ، لِاجْتِمَاعِ كَثْرَةٍ، وَهَذَا الْوَصْفُ هُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ : (بَلْفِظِ قَلَّةً).

(١) سورة النمل : ٤٨ .

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الزكاة - باب زكاة الورد، فتح الباري ٣/٢١٠ (الحديث رقم ١٤٤٧).

(٣) الكتاب ٣/٥٦٤ .

وحاصل المسألة أن المعدود إما أن يكون له جمع قلة فقط، أو جمع
كثرة فقط، أو الجمعان معاً.

فإن كان له جمع قلة فقط فهو الذي يميز به ليس غير.

وجموع القلة في التكسير : أفعال وأفعال، وأفعلة، وفِعلة. وجمعاً
السَّلامَة للقلة عند طائفة. ولذلك لَعَا قال حَسَّان بن ثابت^(١):

لَنَا الْجَفَنَاتُ الْغُرُّ يَلْمَعْنَ بِالضُّحَى

وَأَسْيَافُنَا يَقْطُرْنَ مِنْ نَجْدَةٍ دَمَا

قيل له : لقد قلَّتْ جِفَانُ قَوْمِكَ وَأَسْيَافِهِمْ^(٢).

فعلى هذا القول : سَبَعُ سَمَاوَاتٍ، وَسَبْعُ بَقَرَاتٍ، وَتِسْعُ آيَاتٍ، وَثَلَاثَةُ
أَرْسَانٍ، لأن هذه الأشياء إنما جمعت جمع قلة، أي على مثال القلة.

وإن كان له جمع كثرة فقط أتى به على ذلك للضرورة، نحو : ٨٩
حمسة دراهم، وستة دنائير، وأربعة رجال، أو أناسي.

وإن كان له الجمعان معاً فالأكثر أن يؤتى بجمع القلة، نحو: ثلاثة
أكلب، وأربعة أفلس، وخمسة أكبش، ونحو ذلك. وقد يجوز : ثلاثة كلاب،
وأربعة فلوس، وخمسة كباش، وقد قالوا : ثلاثة كلاب، مع وجود (أكلب)

(١) ديوانه ٣٧١، والأغاني ١٨٨/٨، وسيبويه ٥٧٨/٣، والمقتضب ١٨٨/٢، والخصائص ٢٠٦/٢،
والمحتسب ١٨٧/١، وابن يعيش ١٠/٥، والخزانة ١٠٦/٨، والعيني ٥٢٧/٤، والأشعري ١٢١/٤.

والجفئات : جمع جفنة، وهي القصعة. ويقول : جفاننا معدة للضيقات والفقراء بالفداة، وسيوفنا
تقطر بالدم لنجدتنا وكثرة حروبنا.

(٢) القائل له ذلك النابغة الذبياني، وكانت تضرب له قبة حمراء من آدم بسوق عكاظ وتأتيه الشعراء،
فتعرض عليه أشعارها، وانظر : الأغاني ١٨٨/٨، والموشح للمرزياني ٨٢، وخزانة أدب ١٠٦/٨.

ولكنه قليل.

ولذلك قال الناظم : (بِلَفْظِ قَلَّةٍ فِي الْأَكْثَرِ) يعنى أن الأكثر فى كلام العرب أن يُضاف إلى العدد جمعُ القلة لاجمعُ الكثرة.

وقد دخل له فى هذه العبارة القسمُ الثانى، وهو مآله جمعُ كَثْرَة فقط، فإنه، وإن كان يُضاف العدد إليه ولا بدُّ، فهو قليلٌ فى بابه، فعلى الجملة إضافةُ العدد إلى جمع الكثرة قليل.

ومِمَّا جُمِعَ فِيهِ التَّمْيِيزُ عَلَى لَفْظِ الْكَثْرَةِ، وَإِنْ كَانَ لَهُ مِثَالُ قَلَّةٍ (ثَلَاثَةُ قُرُوءٍ)^(١) مع أن له (أقراء) ومنه فى الحديث : (دَعَى الصَّلَاةَ أَيَّامَ أَقْرَائِكَ)^(٢) ولم تقل العرب : ثلاثةُ أقراءٍ، كأنهم استغنوا بجمع الكثرة عن جمع القلة.

قال المؤلف: لأنَّ واحده (قَرء) كقَلَس، وجمعُ مثله على (أفْعَالٍ) شاذٌ، فترك لمخالفته القياسَ، وكذلك (شِسعُ)^(٣) قالوا : ثلاثةُ شُسُوعٍ، مع أن له (أشْسَاعًا) وجمعُ مثله على (أفْعَالٍ) مُطَّرِدٌ، إلا أن أكثر العرب يَسْتَفْنُونَ بِـ (شُسُوعٍ) عن (أشْسَاعٍ) فعُدِلَ عن جمعِ القِلَّةِ لذلك، وكذلك (أرْبَعَةٌ شَهْدَاءٌ) عُدِلَ عن (أشْهَادٍ) فأوْثِرَ عليه، مع أن (أفْعَالًا) يُجمع عليه مثلُ : شَاهِدٍ وشَهِيدٍ وشَهِيدٍ، كَشَرِيفٍ وأَشْرَافٍ، وصَاحِبٍ وأَصْحَابٍ.

فقد نقرر من هذا كله أن الإتيان بجمع القلة هو الأكثر، والأتیان بجمع الكثرة قليل.

ووجه التفسير بجمع الكثرة وجهان:

-
- (١) سورة البقرة : ٢٢٨، والقراء - بضم القاف وفتحها - الحيض أو الطهر منه.
(٢) أخرجه الترمذى فى «أبواب الطهارة» - باب ما جاء فى المستحاضة، وبألفاظ أخرى.
(٣) الشسع : سير يدخل بين الإصبعين، ويدخل طرفه فى الثقب فى صدر النمل.

أحدهما : أن يكون من إضافة الشيء إلي جنسه، فهي من الإضافة التي على تقدير (من).

والثاني : أن يكون من إضافة الجزء إلى الجملة، فهي بمعنى الإضافة التي بمعنى اللام. وهنا نظرٌ من أوجه :

أحدها : أن قوله : في الأكثرِ) يمكن أن يرجع إلى قوله : (بلفظِ قلة) فيكون قد نبه على ما جاء هنا بلفظ الكثرة، كما تقدم تمثيله، ويمكن رجوعه إلى الأوصاف الثلاثة، فإن كل واحد منها أكثرى كما تقدم.

أما الأول : فعلى طريقة ابن خروف، حيث جعل النصب جائزا، والجرُّ هو الأكثر.

وأما الثاني : فلأنه قد جاء ما يخالفه كتسعة رهط، وخمس ذود ونحوه. وهذا أولى من الاحتمال الأول.

٩. والثاني : أن النحويين يجعلون من / جموع القلة جمع التصحيح، فاقترضى ذلك أن يكون أولى من جمع الكثرة في التكسير، وليس كذلك. قال المؤلف في «التسهيل» : ولا يُجمع المفسرُ جمعَ تصحيح، ولا بمثال كثرة من غير باب (مفاعل) إن كثر استعمالُ غيرهما إلا قليلا^(١). فجعل جمع التصحيح في هذا الباب كجمع الكثرة، لا يُصار إليه في غير ضرورة إليه إلا قليلا، فلا يجمع بالألف والتاء، ولا بالواو والنون، وإن كان قابلاً لهما، مع وجود جمع قلة. وقد أطلق القول هنا في جمع القلة كيف ما كان، فاقترضى أنه أولى.

(١) التسهيل : ١١٦.

وقد يقال : إنه لم يُرد هنا إلا جمع التفسير، وتَرَكَ جمع التصحيح فلم يذكره، ولكن كلامه لا يُعطي شيئاً من هذا أو يقال : إن هذا الجمع عنده جمع للقلّة والكثرة، فيجرى مجرى جمع الكثرة.

والثالث : أنه لم يرتض مذهب المبرد في إجازة إضافة العدد إلى جمع الكثرة، قياساً على تأويل : ثلاثة من كذا، وأربعة من كذا، فيقول : ثلاثة كلاب، وثلاثة حمير، وجعل من ذلك قوله تعالى : {ثَلَاثَةٌ قُرُوءٌ} (١).

ورد عليه بأن ذلك لو جاز لم يكن للقصر على القلة معنى، لأن كل جمع للكثرة صالح لأن يقدر بـ (من) فكان يقال : ثلاثة فلوس، وثلاثة دُور، ونحو ذلك. ولما كانت العرب قد تحررت جمع القلة إلا في القليل دل على أن ذلك القصد عندهم غير معتبر.

وَمِائَةٌ وَالْأَلْفُ لِلْفَرْدِ أَضِفْ

وَمِائَةٌ بِالْجَمْعِ نَزْراً قَدْ رُدِفْ

لما كانت مراتب العدد أربعاً، مرتبة الأحاد، والعشرات، والمئين، والآلاف، وابتدأ بذكر مرتبة الأحاد، وحكم التمييز معها، وأنه جمع مخفوض ذكر ما يشاركه في الخفض لا في الجمع، وهو (مائة) و (ألف).

ونصب (المائة والألف) بـ «أضِفْ» و «للفرد» مُعَلَّقٌ به، أي : أضف المائة والألف للفرد، يعني أن هذين العقدين، وهما (مائة، وألف) مُمَيَّزُهُمَا مُفْرَدٌ لاجمع، ومخفوضُ بالإضافة لا منصوب، فتقول : مائة رجل وألف رجل، ولا يقال : مائة رجال، ولا ألف رجال إلا ما ندر في (المائة) ممّا يُذكر إثر هذا.

(١) سورة البقرة : ٢٢٨، وانظر : المقتضب ١٥٦/٢.

وَلَمَّا يُعَيَّنْ هُنَا لِلْمَذْكُورِ مَحَلًّا، وَالْمَوْثُوتِ مَحَلًّا، وَلَمْ يَذْكُرْ عِلَامَةً
وَلَا تَرَكَهَا دَلًّا عَلَى أَنَّ (الْمِائَةَ، وَالْأَلْفَ) كَذَلِكَ يَكُونَانِ لِلْمَذْكُورِ وَالْمَوْثُوتِ مَعًا،
فَتَقُولُ : مِائَةٌ امْرَأَةٌ، وَأَلْفٌ امْرَأَةٌ، وَنَحْوَ ذَلِكَ، وَهُوَ صَحِيحٌ.

وَنَبَّهَ بِكَوْنِهِ يُجَرِّبًا لِإِضَافَةِ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ هُوَ الْبَابُ فِيهَا، وَمَا جَاءَ
عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ فَنَادِرٌ، نَحْوَ قَوْلِ الرَّبِيعِ بْنِ ضَبَّعٍ (١).

٩١

/ * إِذَا عَاشَ الْفَتَى مِائَتَيْنِ عَامًا * الْبَيْتُ

ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّ (الْمِائَةَ) قَدْ يَأْتِي تَمْيِيزُهَا بِجَمْعٍ لَكِن قَلِيلًا، وَذَلِكَ قَوْلُهُ :
«وَمِائَةٌ بِالْجَمْعِ نَزْرًا قَدْ رُدِفَ».

يَعْنِي أَنَّ (مِائَةَ) جَاءَتْ مَرْدُفَةً بِالْجَمْعِ تَمْيِيزًا قَلِيلًا. وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ
تَعَالَى : {وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةِ سِنِينَ} (٢) بِإِضَافَةِ (مِائَةَ) إِلَى
(سِنِينَ) وَهِيَ قِرَاءَةُ حَمِزَةٍ وَالْكَسَائِي (٣).

(مِائَةٌ) مَرْفُوعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ، خَبَرُهُ (قَدْ رُدِفَ) أَي قَدْ تُبِعَ بِالْجَمْعِ. وَلَعَلُّ
قَائِلًا يَقُولُ : إِنْ قَوْلُهُ : «وَمِائَةٌ بِالْجَمْعِ نَزْرًا قَدْ رُدِفَ» لَمْ يَعْيَّنْ فِيهِ جَرًّا
وَلَا نَصْبًا، فَمَنْ أَيْنَ يُعْلَمُ أَنَّهُ قَصَدَ جَمْعًا مُضَافًا؟

فَالْجَوَابُ : أَنَّهُ وَصَفَ الْمُمَيَّزَ أَوَّلًا بِوَصْفَيْنِ، وَهُمَا الْإِفْرَادُ وَالْإِضَافَةُ،
ثُمَّ اسْتَدْرَكَ عَلَى وَصْفِ الْإِفْرَادِ شَيْئًا، فَبَقِيَ الْوَصْفُ الْآخِرُ عَلَى وَضْعِهِ،
وَهُوَ الْإِضَافَةُ، فَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَرِيدَ غَيْرَهُ.

وَإِنَّمَا كَانَ (مِائَةٌ، وَأَلْفٌ) مُضَافَيْنِ إِلَى مَفْرُودٍ، فَخَالَفَا (عَشْرًا) وَبَابَهُ

(١) سبق الاستشهاد، وعجزه :

* فَقَدْ ذَهَبَ الْمَسْرُوعُ وَالْفَتَاءُ *

(٢) سورة الكهف : ٢٥.

(٣) وقرأ باقي السبعة بتتوين «مائة» وانظر : السبعة : ٢٨٩.

فى الإضافة إلى الجمع، وخالفًا (عِشْرَيْن) وبابه فى الإضافة إلى منصوب، لأن (المائة) اجتمع فيها ما افترق فى (عَشْرٍ) و (عِشْرَيْن) من الإضافة والإفراد، لأنها عَقْدُ العَشْرَةِ^(١)، وتلى التَّسْعِينَ، فاخذت منهما حكمن، فالمائة من التَّسْعِينَ كالعَشْرَةِ من التَّسْعَةِ.

وربمًا لم يقولوا فى (الألف) : ألفُ رجالٍ، ولا ألفُ رجلًا، لأن (الألف) عَوْضٌ من قولك: عَشْرُ مائة، وحكمها حكم ثلثمائة، وأربعمائة، فلما كان عَوْضًا مِمَّا يُمَيِّزُ بمفرد مضاف عُوْمِلَ معاملةً ما عَوْضٌ منه، فقيل : ألفُ رجلٍ، وألفُ امرأةٍ.

ووجهُ الإضافة إلى الجمع فى قوله تعالى : [ثَلَاثِينَ سِنِينَ]^(٢) أنه وُضِعَ الجمعُ موضعَ المفرد، لأن المفرد هنا فى معنى الجمع، فَحَسُنَ لذلك، وجعله الناظم نَزْرًا، لأن هذا لم يكثر فى كلام العرب، وإنما كَثُرَ الإفراد، والمتَّبِعُ هو السماع.

واعلم أن الناظم أهمل هنا ذكرَ مسألتين :

إحداهما : تمييز (مائة، وألف) إذا تثنيا، فإن الحكم فىهما حكم المفرد، فتقول : مائتًا رجلٍ، وألفًا رجلٍ، وقد ينصب فى الشعر كما تقدّم^(٣)، وتركُ ذِكْرَ هذا قريب، أتكالا على أن المثنى حكمه حكم المفرد فى التمييز، ومثل هذا لايشكل إلحاقه بما ذكر.

والثانية : تمييز ثلاثٍ، وأربعٍ، إلى التسع، إذا أضيف إلى (المائة) كيف

(١) العَقْدُ من الأعداد: العشرة والعشرون إلى التسعين، وجمعه : عقود.

(٢) سورة الكهف : ٢٥.

(٣) يشير إلى قول الربيع بن ضبع الفزارى:

إذا عاش الفتى مائتين عاما فقد ذهب المسرة والفتاء

تكون (المائة) إذ ذاك من الأفراد أو الجمع، إذ الوهم يذهب إلى الجمع،
فيقول مثلا : ثلاثٌ مئِين، أو مئَاتٍ أو مئِي كما قال (١) :

* وَحَاتِمُ الطَّائِي وَهَابُ المِئِي *

٩٢ / ويكون العذر له في هذا الوهم أن (الثلاثة) وما بعدها إلى
(العشرة) يُفسر بجمع مخفوض. كثلاثة رجال، ولذلك جعله سيبويه
القياس، فقال: وأما تسعمائة وثلاثمائة، فكان ينبغي أن يكون في القياس
مئِين ومئَات، ولكنهم شبهوه بعشرين. وأحد عشر، حيث جعلوا ما يبين به
العدد واحداً، لأنه اسم لعدد، كما أن عِشْرِينَ اسم لعدد (٢). ثم بين أنه
لايستنكر أن يوضع المفرد موضع الجمع، وأنشد على ذلك (٣).

(١) نوارد أبي زيد ٩١، والخصائص ٣١١/١، وابن السجري ٢٨٢/١، والخزانة ٣٧٥/٧، ٣٠/٨.

١١/٢٧٤، ٤٥٦، وشرح شواهد الشافية ١٩٢، والعيني ٥٦٥/٤، واللسان (مئِي)

والرجز لامرأة من عقيل أو من عامر، تفتخر بأخوالها، وقيل:

* حَيْدَةٌ خَالِي وَلَقِيْطٌ وَعَلِي *

وحيدة ولقيط وعلي وحائم : أعلام أشخاص بنواتهم.

(٢) الكتاب ٢٩٠/١.

(٣) عبارة سيبويه في الكتاب (٢٠٩/١) هي : «وليس بمستنكر في كلامهم أن يكون اللفظ واحدا
والمعنى جميع، حتى قال بعضهم في الشعر من ذلك ما لا يستعمل في الكلام، وقال علقمة بن
عبدة:

بها جيف الحسرى فاما عظامها فبيضُ واما جلدها فصليبُ

وقال :

لاتنكروا القتل وقد سبيناً في حلتكم عظم وقد شجيناً

يقول المحقق : انظر البيت الأول في ديوان علقمة الفحل ١٣٢، والمفضليات ٢٩٤ والحسرى :
جمع حسر، وهي المعيبة يتركها أصحابها فتموت. وبيضت عظامها لما أكلت السباع والطيور ما
عليها من لحم، فبدت وصارت بيضا. وصليب: يابس لم يديغ، يصف فلاة قطعها إلى الممدوح.
والشاهد في قوله : «جلدها» لأنه أتى به مفردا وهو يري الجمع، أي : جلودها.

وأما البيت الثاني فهو للمسيب من زيد مناة الغنوي، وانظره في ابن يعيش ٢٢/٦، وحواشي
شراح العماسة للمرزوقي ١٩٦، واللسان (شحا).

ومعناه : لاتنكروا قتلنا لكم وقد سببتم مناخلقا، فقد شجيتم بقتلنا لكم، كما شجينا نحن من قبل

وأيضاً فذلك الحكم ثابت في (الألف) إذا جاد مميّزاً للثلاثة وأخواتها،
 نحو : ثلاثة آلاف، وأربعة آلاف، ونحو ذلك، بخلاف (المائة).
 وأيضاً فربما جأى ذلك مُصرّحاً به في الشعر، كما قال كعبُ بن مالك
 الأنصاري^(١).

ثَلَاثَةُ أَلْفٍ وَنَحْنُ نَصِيْبِيَّةٌ

ثَلَاثُ مِائِينَ إِنْ كُنَّا فَرَاغٌ

فالقياس إنما هو أفراد (المائة) فتقول : ثلاثمائة، وأربعمائة. قال الله
 تعالى : (وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ)^(٢) الآية، وهو الوجه، وما عداه
 سماعٌ لا يقاس عليه، وإن كان أصلاً قياسياً، لأن السماع غلبه، والسماع هو
 المقدم ما لم يكن القياس مستعملاً، فيكونا معاً مُعْتَبَرَيْنِ في القياس. وهذه مسألة
 بيانها في الأصول، فكان من حقّه أن يبيّن ذلك، لأنه ضروريٌّ.

ولم يَحْتَجْ إلى ذكر حكم (ثلاثة) وأخواته مع (مائة، وألف) لأن كلامه أولاً
 يشمه، إذا كان (الألف) لفظاً مُذَكَّرًا فتلحق التاء، فتقول : ثلاثة آلاف، وأربعة
 آلاف، ولفظُ (المائة) مؤنثٌ، فلا تلحق التاء، فتقول : ثلثمائة، وأربعمائة، وكذلك
 ما بعدُ إلي (تسعمائة)

وَأَحَدٌ أَذْكَرٌ وَصِلْنُهُ بَعِشْرٌ

مُرْكَبًا قَاصِدًا مَعْدُودٍ ذَكَرٌ

لَمَّا أتمّ الكلام على (الثلاثة) و (العشرة) وما بينهما أخذ يذكر ما فوق

= بمن سببتم منا. والشاهد فيه استعمال (حلتكم) مفرداً مراد به الخلق.

(١) ديوانه ٢٢٥، واللسان (نصاً).

ويرى «نحن عصابة» و «نحن بقية» والنصيبة : الخيار الأشراف.

(٢) الكهف : ٢٥.

ذلك من (أحدَ عشرَ) إلى (تسعةَ عشرَ) لأنه نوع من أنواع العدد، له حكمٌ مخالف لأحكام غيره، ويوافق في بعض.

وابتدأ بذكر (أحد) و (إحدى) فبيّن أنك تذكر (أحد) هذا اللفظ موصولاً بعشر، مفتوح الشين دون تاء، إذا قصدت أن تعد أحاداً مذكّرة، فجعل (أحدَ عشرَ) مخصوصاً بالمعدود المذكّر، كقولك : أحدَ عشرَ رجلاً، وأحدَ عشرَ جملاً، وأحدَ عشرَ كتاباً، ونحو ذلك.

93 والتذكيرُ هنا / على ما فسّر في الفصل قبل هذا، وكذلك التانيثُ، لكن جعله مركباً، أي صِلَ (أحد) بـ (عشر) مركباً معه، ولاشك في أن التركيب يوجب البناء وهو تركيبُ المزج، فكانه قال : ركبته معه وابنه.

وهذا حكمه، وذلك أن (أحدَ عشرَ) كان أصله في القياس : أحدٌ وعشراً، بالعطف، لكن العرب ركبتهما، فجعلتهما كالكلمة الواحدة، كما فعلت في (مارسرجس) و (وأمهرمز) و (بلالآباز) ونحو ذلك. وبنّت (أحد) على الفتح، على حسب ما فعلت في غيره.

فالتركيبُ سببُ بناء (أحد) وكذلك (إحدى) في المؤنث وكان التركيب سبباً للبناء، لأن الكلمة الثانية لما عوملت مُعاملةً الجزء من الأولى صارت مُفتقرةً إليها افتقارَ الحرف إلى ما بين معناه، فرجع البناء بالتركيب إلى شبه (الافتقار) وقد تقدم مثل هذا التقرير في موضعٍ احتيج إليه فيه.

وأما بناءُ (عشر) من (أحدَ عشرَ) فسيذكر حيث تعرّض الناظم للتنبيه عليه إن شاء الله تعالى.

وقوله : (قاصِدَ مَعْدُودٍ) متصوبٌ على الحال من ضمير (أذكر) و«مركباً» أيضاً منصوبٌ على الحال من «أحد» أي انكر أحدَ مركباً مع

عَشْرَ حَالَةٍ كَوْنِكَ قَاصِدًا لِمَعْدُودٍ ذَكَرٍ، وَهُوَ عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ، أَيْ
قَاصِدًا عَدًّا مَعْدُودٍ ذَكَرٍ. ثُمَّ قَالَ :

وَقُلْ لَدَى التَّائِيثِ إِحْدَى عَشْرَةَ

وَالشَّيْنُ فِيهَا عَنْ تَمِيمٍ كَسْرَةً

يَعْنَى أَنَّكَ إِذَا عَدَدْتَ الْمُؤْنِثَ قُلْتَ : إِحْدَى عَشْرَةَ، فَصِيْرَتْ (أَحْدًا)
إِلَى (إِحْدَى) عَلَى وَزْنِ (فَعْلَى) وَأَلْحَقْتَ (عَشْرَ) التَّاءَ مَعَ إِسْكَانِ الشَّيْنِ عِنْدَ
أَهْلِ الْحِجَازِ. وَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ إِتْيَانُهُ بِلُغَةِ بَنِي تَمِيمٍ، وَهُوَ كَسْرُ الشَّيْنِ، بِقَوْلِهِ
: (وَالشَّيْنُ فِيهَا عَنْ تَمِيمٍ كَسْرَةً) أَيْ أَنَّ بَنِي تَمِيمٍ يَجْعَلُونَ عَلَى الشَّيْنِ
كَسْرَةً.

فَإِذَنْ أَهْلُ الْحِجَازِ عَلَى السُّكُونِ الْمُتَقَدِّمِ، فَتَقُولُ عَلَى لُغَةِ أَهْلِ
الْحِجَازِ : إِحْدَى عَشْرَةَ، وَائْتْنَا عَشْرَةَ، وَثَلَاثَ عَشْرَةَ، بِإِسْكَانِ الشَّيْنِ،
وَتَكْسِرِهَا فِي لُغَةِ بَنِي تَمِيمٍ فَتَقُولُ : إِحْدَى عَشْرَةَ، وَائْتْنَا عَشْرَةَ، وَنَحْوِ
ذَلِكَ، وَهَذَا كُلُّهُ فِي التَّائِيثِ لَا فِي التَّذْكِيرِ، لِأَنَّهُ قَدَّمَ الْكَلَامَ فِي التَّذْكِيرِ أَنَّهُ
مَفْتُوحُ الشَّيْنِ بِلا تَاءٍ، وَهَكَذَا مُطْلَقًا، وَلَمْ يَقِيْدْهُ بِلُغَةِ دُونَ لُغَةِ ، فَدَلَّ أَنَّهُ
لَا يُقَالُ فِي لُغَةِ بَنِي تَمِيمٍ : أَحَدَ عَشْرٍ، أَصْلًا، وَإِنَّمَا يَكُونُ ذَلِكَ فِي (عَشْرَةَ)
إِذَا عَدَدْتَ الْمُؤْنِثَ، وَذَلِكَ أَنَّ أَهْلَ الْحِجَازِ يَقْرَعُونَ : {فَأَنْفَجَرْتُ مِنْهُ ائْتْنَا
عَشْرَةَ عَيْنًا} (١) / بِإِسْكَانِ. وَبَنُو تَمِيمٍ يَكْسِرُونَ، قَرَأَ طَلْحَةُ بْنُ مَصْرُوفٍ ٩٤
وَمَجَاهِدٌ وَعَيْسَى بْنُ عُمَرَ فِي جَمَاعَةٍ (٢) (ائْتْنَا عَشْرَةَ عَيْنًا) وَكَذَلِكَ رَوَى
هَارُونُ وَعَبْدُ الْوَارِثِ وَالْخَفَّافُ عَنْ أَبِي عَمْرٍو بْنِ الْعَلَاءِ هُنَا، وَفِي

(١) سُورَةُ الْبَقَرَةِ : ٦٠.

(٢) هُمُ يَحْيَى بْنُ وَثَّابٍ وَابْنُ أَبِي لَيْلَى وَرِزِيدٌ، كَمَا فِي الْبَحْرِ الْمَحِيْطِ ٢٢٩/١.

«الأعراف»^(١) قال ابن جنى : لغة أهل الحجاز فى غير العددِ نظير [عَشْرَة] عَشْرَة، يَكْسِرُونَ الثَّانِي، فيقولون : يَبْقُ وَفَخِذُ، وبنو تميم يُسَكِّنُونَ فيقولون : نَبِيقَةُ، وَفَخِذُ. قال : فلما رُكِبَ الأسمان، يَعْنَى العَدَدَ، استحال الوضعُ، فقال بنو تميم : إِحْدَى عَشْرَة، وَثُنْتَا عَشْرَة إِلَى تِسْعَ عَشْرَة بكسر الشين، وقال أهل الحجاز : عَشْرَة، بسكونها^(٢)، ثم بيّن أن ذلك من جملة الانحرافات التى لحقت العدد، ومن نقض العادة الذى كثر فيه. وأتى بنظائر لذلك^(٣).

وقوله : «والشَّيْنُ فِيهَا عَنْ تَمِيمٍ كَسْرَةً» لا يشعر بالتزام الكسرة ولا بدُّ، بل يدلُّ على أن كسرة الشين من لغتهم. ويبقى بعد ذلك النظرُ فى كونهم يلتزمون ذلك أولاً، لم يدل عليه. وحسنُ مافعل، فإن لتميم لغةً أخرى فى هذا يشركهم فيها قبيسُ فيما نُقِلَ، وهى فتح الشين، فيقولون إِحْدَى عَشْرَة وَثُنْتَا عَشْرَة، وهى قراءة مروية عن الأعمش، وعن طلحة بن مصرف^(٤). والأشهرُ عن تميم الكسْر، فلذلك لم ينقل الناظم غيره.

ثم قال :

وَمَعَ غَيْرِ أَحَدٍ وَإِحْدَى

مَا مَعَهُمَا فَعَلَتْ فَا فَعَلَتْ قَصْدًا

(١) الآية ١٦٠، وانظر : البحر المحيط ٤/٤٠٦.

(٢) عبارة ابن جنى فى المحتسب (٨٥/١) «وذلك أن لغة الحجاز فى غير العدد نظير عَشْرَة : عَشْرَة، وأهل الحجاز يكسرون الثانى، وبنو تميم بسكونه، فيقول الحجازيون : نَبِيقَةُ، وَفَخِذُ، وبنو تميم تقول : نَبِيقَةُ، وَفَخِذُ، فلما ركب الأسمان استحال الوضع، فقال بنو تميم : إِحْدَى عَشْرَة، وَثُنْتَا عَشْرَة، إِلَى تِسْعَ عَشْرَة، بكسر الشين، وقال أهل الحجاز : عَشْرَة، بسكونها»

(٣) المحتسب ٨٥/١، ٨٦، ٢٦١.

(٤) انظر : المحتسب ٨٥/١، والبحر المحيط ١/٢٢٩.

«مَعَ» الأولى متعلّقة بـ «افْعَلْ» و «ما» موصولة في موضع نصب على المفعولية بـ (افْعَلْ) و «مَعَهَا» متعلق بـ «فَعَلْتَ» وهي صلة «ما» والعائد محذوف تقديره : مامعهما فعلته وتقدير الكلام : افْعَلْ مع غير أحدٍ وإحدى، وهو ثلاثة، وأربعة، وما بعدها إلى تسعة، فإنك تفعل به مع (عَشْرَ) مثل ما فعلت بهما معه.

والذي فُعِلَ مع أحدٍ وإحدى أمور :

أحدها : أنه أُتِيَ بأحدٍ مع عَشْرَ من غير تاء في (عَشْرَ) دالاً على عدّ ما أحاده مذكّرة، فكذاك تَأْتِي به مع غير أحدٍ، نحو : ثلاثة عَشْرَ، وأربعة عَشْرَ، وخمسة عَشْرَ.

وقد مرّ في الكلام المتقدم حكمُ ثلاثة وأربعة وما بعدها إلى

الستّة، من أن التاء تلحقها في عدّ المذكر، فكذاك تفعل هاهنا / أيضا ٩٥ كما مثّل.

وأما (إحدى) فإنه أُتِيَ به مع (عَشْرَةَ) بتاء في (عَشْرَةَ) دالاً على ما

أحاده مؤنثة، فكذاك يكون الحكم هنا.

وتقدم أن (ثلاثة) وما بعدها تُجْرَدُ من التاء مع المؤنث، فكذاك تفعل

هنا، فتقول : ثلاث عَشْرَةَ، وأربع عَشْرَةَ، وخمس عَشْرَةَ، إلى تسع عَشْرَةَ.

وقد تحصل من هذا أن (عَشْرَةَ) في هذا الفصل خالفت حكمها في

الفصل الثاني قبل، إذ كانت قبلُ تلحقها التاء مع المذكر، وتُجْرَدُ مع

المؤنث، وصار الحكم على العكس. وما عدا (العَشْرَةَ) باقٍ على حكمه

الأول، كما سيّنبه عليه.

وإنما خالفوا الحكم فيها، وكان الأصل أن يقال في المذكر ثلاثة

عَشْرَةٌ، كراهيةً لاجتماع علامتي تائيت، لأنهما بلفظ واحد، فإن مدلول تاء (ثلاثة) و (عَشْرَةٌ) تذكيرُ المعدود، فاتّحدا لفظاً ومعنى، فكُره اجتماعُهما في شيئين، هما كالشيء الواحد.

وهذا بخلاف (إحدى عَشْرَةٌ) فإنّ علامتيه قد اختلفتا معنى، لأن مدلول تاء (عَشْرَةٌ) التذكير، ومدلول ألف (إحدى) التائيت، واختلفتا لفظاً، لأن هذه ألف، وهذه تاء، ولذلك اجتمعت العلامتان بوجه ما في نحو : حَمْرَاوَاتٍ، ولم تجتمع التاء ان في : طَلْحَاتٍ ونحوه، فلم يكن اجتماع العلامتين في (إحدى عَشْرَةٌ) كاجتماع (ثلاثة عَشْرَةٌ) لوقيل، فرفضوه لذلك.

وخالفوا الحكم في المؤنث أيضاً، وكان الأصل أن يقولوا : ثلاث عَشْرٌ، كما خالفوه في المذكر، ولأن ثلاثاً وعَشْرٌ بناءً أن مختصان بالمؤنث، فكُرهوا أن يتركوهما كذلك لأنهما كالعلامتين.

ولما كان (النَيْف) مقدماً على (العقد) تركوه مع التذكير بالعلامة على أصله، ومع التائيت بلا علامة على أصله أيضاً، تقديماً للدلالة على المقصود.

الأمر الثاني : التركيب، فلما ركّبوا في (أحد عشر) و (إحدى عَشْرَةٌ) وبنّوه على الفتح، فكذلك في (ثلاثة عَشْرٌ) و (ثلاث عَشْرَةٌ) وأخواتهما، وما ذكر من علة البناء جارٍ هنا، لافرق بينهما، فتقول : ثلاثة عَشْرٌ، وأربعة عَشْرٌ، وكذلك : ثلاث عَشْرَةٌ، وأربع عَشْرَةٌ، إلى سائر الأخوات.

الأمر الثالث : جريان اللغتين في (عَشْرٌ) عند عدّ المؤنث، فتقول : ثلاث عَشْرَةٌ امرأة، بالاسكان على مذهب أهل الحجاز، وثلاث عَشْرَةٌ امرأة، بالكسر على مذهب بني تميم، ويجوز الفتح أيضاً على مذهبهم ومذهب قيس على ما

تَقَدَّمَ. وكذلك في أربعَ عَشْرَةَ/، وخمسَ عَشْرَةَ، وما بعده إلى تسعَ عَشْرَةَ. ٩٦
و (قَصْدًا) في كلامه مصدرٌ في موضع الحال، وهو من القَصْدِ
الذي هو بين الإسرافِ والإقتارِ، وهو العَدْلُ. ومنه قوله تعالى : [وَأَقْصِدْ
فِي مَشِيكِ] (١) أى ليكنْ عدْلًا بين السرعة والإبطاء، وأنشد سيبويه (٢):

على الحكم المائِي يوماً إذا قَضَى

قَضِيَّتَهُ أَنْ لَا يَجُورَ وَيَقْصِدُ

لَمَّا قَدَّمَ أَنْ لَفْظَ (العَشْرَةَ) مخالفٌ لما تقدم له فيه قبلَ ذلك، خافَ أَنْ
يُتَوَهَّمُ أَنْ الحكم في غيره كذلك أيضاً، يخالف ما تقدم، فاستدرك هنا
التنبيهَ على ذلك، وأن الحكم الأول باقٍ، من تجريدها مع عدِّ المؤنث،
والحاقها التاء مع عدِّ المذكر، فتقول : ثلاثة عشر رجلاً، وثلاثَ عشرَ
امراً، ونحو ذلك إلى التسعة والتسع، وقد تقدم وجهُ ذلك وعلته. فكأنه
يقول : الثلاثة والتسعة وما بينهما من أخواتهما حكمهما في التركيب كما
تقدم قبلَ التركيب، فكما تقول : ثلاثة رجال، وثلاثُ بنات، كذلك تقول :
ثلاثة عشر رجلاً، وثلاثَ عشرة بنتاً، وهذا كله إنما هو في ما عدا : اثنتي
عشر، واثنتي عشرة، لأن لهما حكماً آخر، ولذلك قال : «ولثلاثة وتسعة
وما بينهما» إلى آخر. ولم يقل : ولثنتين وتسعة وما بينهما. فلما خرجاً عن
ذلك الحكم أخذَ يذكرهما فقال :

(١) سورة لقمان : ١٩.

(٢) الكتاب ٥٦/٣، والمحتسب ١٤٩/١، ٢١/٢، وابن يعيش ٣٨/٧، ٣٩، والخزانة ٥٥٥/٨، والمغنى
٣٥٩، واللسان (قصد)

والبيت من قصيدة لأبي اللحام التغلبي، أو عبد الرحمن بن أم الحكم. ومعناه : واجبٌ على كل
حكم بين الناس يُؤتى لفصل الخصومات أن لايجور في حكمه إذا قضى قضيته، وحكم حكمه،
وعليه أن يقصد ويعدل في قضاياه.

وَأَوَّلِ عَشْرَةِ اثْنَتَيْ وَعَشْرًا

إِثْنَى إِذَا ائْتَى تَشَاءَ أَوْ ذَكَرًا

وَأَيًّا لِغَيْرِ الرَّفْعِ وَارْفَعُ بِالْأَلْفِ

وَالْفَتْحِ فِي جُزْأَيْ سِوَاهُمَا أَلْفٌ

يعنى أنك تولى لفظ (عَشْرَة) بالتاء بإسكان الشين أو كسرهما، لفظ (اِثْنَى) هكذا بلا نون، أى تجعل (عَشْرَة) تلى (اِثْنَتَى) وهكذا لفظ (عَشْر) بفتح الشين من غير تاء، تجعله يلى (اِثْنَى) فتقول فى الاول : اِثْنَتَى عَشْرَة، وفى الثانى : اِثْنَى عَشْر، وذلك إذا أردت أن تعدّ الإناث، أو أردت أن تعدّ الذكور.

وقوله : «إِذَا اِثْنَى تَشَاءَ» راجع إلى قوله : «وَأَوَّلِ عَشْرَةِ اِثْنَى» .

وقوله : «أَوْ ذَكَرًا» راجع إلى قوله : «وَعَشْرًا اِثْنَى» فكأنه قال : أَوَّلِ

عَشْرَةِ اِثْنَتَى إِذَا اِئْتَى تَشَاءَ، وَأَوَّلِ عَشْرٍ / اِثْنَى إِذَا ذَكَرًا تَشَاءَ، فَرَدُّ الْاَوَّلِ ٩٧
إِلَى الْاَوَّلِ، وَالثَّانِىَ إِلَى الثَّانِىِ، مِنْ بَابِ «الْفَتْحِ وَالنُّشْرِ»^(١)، وَمِنْهُ قَوْلُهُ
تَعَالَى : [وَمِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمْ الَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ
فَضْلِهِ]^(٢).

(١) الف والنشر ضرب من ضرب «البديع» وهو أنت تذكر شيتين أو أشياء، ثم تذكر أشياء على عدد ما تكرته، كل واحد يرجع إلى واحد من المتقدم، وتفوز إلى عقل السامع رد كل واحد إلى ما يليق به، لا أنك تنص عليه. ويسمى أيضاً «الجمع والتفريق» ثم إن النشر أو التفصيل يأتى على ثلاثة أقسام : أن يكون على ترتيب الف، كما الآية الكريمة، وقد يكون على ترتيب معكوسا، كقوله تعالى : [يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ ..] الآية وقد يكون على غير ترتيبه، لا طردا ولا عكسا، ويسمى «المشوش».

(٢) سورة القصص : ٧٣.

والحاصل أنك تقول في المؤنث : رأيتُ اثنتي عشرة امرأة، و [تقول في
المذكر] (١) اثنتي عشرة رجلاً، وتعيينه بالالف الوصل لا يدفع (اثنتي) بلا ألف،
فإنهما مترادفان، فتقول : اثنتا عشرة، كما تقول : اثنتي عشرة.

فإن قلت : إن قوله : «إِذَا أَنْتَى تَشَاءُ أَوْ ذَكَرًا» عبارة مُشْكِلَةٌ، وإن كان
المعنى مفهوماً، إذ الأولى أن لو قال: إِذَا إِنَاثًا تَشَاءُ أَوْ ذُكُورًا، أي قصدتُ
بالعدد الذكور أو الإناث، وليس المقصود الإفراد في هذا لأنه يَعُدُّ. وأيضاً فقوله
: «إِذَا أَنْتَى تَشَاءُ» إنما تحصيل العبارة : إِذَا عَدُّ أَنْتَى تَشَاءُ. وأما أن يُريد نفسَ
الأنثى فلا.

فالجواب أن قوله : «إِذَا أَنْتَى تَشَاءُ أَوْ ذَكَرًا» ليس المقصود منه الإناث أو
الذكور في قصد الناظم، بل قصده حكاية التمييز، كأنه قال : إذا أردتُ اثنتي
عشرة أنثى، أو اثني عشر ذكراً، فنصبُ (أنثى) و (ذَكَرًا) على حكاية التمييز،
أي إذا أردتُ التفسير بهذين اللفظين، وصار (أنثى) و (ذَكَرًا) عبارة عن جنس
التمييز الذي ينصب بعدهما، وهذا ظاهر، والله أعلم.

ثم قال : «وَأَلْيَا لَغَيْرِ الرَّفْعِ وَارْفَعُ بِالْأَلْفِ» يعني أن هذين اللفظين وهما
(أنثى وأنتى) معربان، لامبنيان، كما بُنيت سائر أُلْفَاظِ هَذَا النُّوعِ، وهما في
إعرابهما كالمُنْتَى، يُرْفَعَانِ بِالْأَلْفِ، وَيُنْصَبَانِ بِالْيَاءِ، فتقول : هؤلاء اثنا
عشر رجلاً، واثنتا عشرة امرأة، قال تعالى : [فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ
عِيْنًا] (٢) وفي النصب : رأيتُ اثني عشر، واثنتي عشرة، وكذلك الخفض. وقال :
[وَقَطَّعْنَاهُمْ اثْنَتَى عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا] (٣) وقد تقدم التنبية على إعرابهما في

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من عندي تستقيم بها العبارة.

(٢) سورة البقرة : ٦٠.

(٣) سورة الأعراف : ١٦٠.

باب «المعرب والمبني» في قوله : «اثنانِ واثنانِ كابتنينِ وابنتينِ يجريانِ»
فقد يقول القائل : هذا تكرر لا يحتاج إليه، إذ كان الأولى به أن
يقتصر على الموضع الأول، فيترك ذكر ذلك هاهنا.

فيقال في الجواب عن هذا : إن ما ذكر هنا لا بد منه، ولو لم يذكره
لأخل، وذلك أنه قدّم أن هذا النوع مما وقع مركبًا / والمركب مبني، بإد
٩٨ بد، فلو لا ذكر التنبية على إعراب هذين اللفظين لشملهما ظاهر القاعدة،
فكان يوهم أنهما مبنيان مع بعدهما، فنبه على الإعراب فيهما، وأنهما
باقيان على ما كانا عليه، ومن هنا زلّهما في الذكر وحدهما عن سائر
الألفاظ، من (أحد عشر) و (ثلاثة عشر) وأخواتهما.

فإن قلت : فلم أعرب والموجب لبناهما قائم، فإن القصد منهما ومن
غيرهما من أخواتهما واحد، وأخواتهما مبنيات، فكان الأولى إلحاقهما
بهما؟

فالجواب : أن أخواتهما إنما بُتيت لوقوع ما بعدها منها^(١)، موقع
تاء التانيث كسائر ما بُني للتركيب، ولذلك بُني الصدرُ على الفتح، بخلاف
(اثنى، واثنى) فإن الثاني فيهما إنما وقع منهما موقع نون الاثنين، وما
قبل ذلك محلّ إعراب لابناء، فصار إلى كمضاف إليه، فلم يبطل الإعراب.
والدليل على هذا القصد فيهما أن العرب تصنيف إلى (عشر) في
قولك : أحد عشر، وثلاثة عشر، ونحوه، فتقول : هذه أحد عشر، وثلاثة
عشر، ولا تُصنيف إلى (عشر) في قولك : اثنى عشر، واثنى عشرة، فلا
تقول : هذه اثنا عشر، ولا اثنتا عشر، كما لا يقال : اثنان،

(١) في جميع النسخ لوقوعها بعدها منها وأراه تحريطاً، وأن ما أثبتته هو الصحيح. والله أعلم.

ولا غلامانك، ولا نحو ذلك، فدلّ على ماقاله النحويون في هذين اللفظين.
ثم قال : «والفَتْحُ في جُزْأَي سِوَاهُمَا أَلِفٌ» يعنى أن ماعدا هذين
اللفظين المتقدمين أَلِفٌ في جُزْأِيهِ فَتَحٌ آخِرُهُمَا، فهو المستعمل فيهما.
والجُزْءَانِ هما جُزْءَا المَرْكِبِ، صَدْرُهُ وَعَجْزُهُ فَأَحَدُ عَشَرَ جُزْءَانِ مَبِينَانِ على
الفتح، وكذلك ثلاثة عَشَرَ، وأربعة عَشَرَ، وأخواتها إلى تِسْعَةَ عَشَرَ، من
المذكر، وتِسْعَ عَشْرَةَ من المؤنث.

وقد نبّه بهذا الكلام على فوائد :

إحداها : أن اللفظين مَعَا مَبِينَانِ، إذ كلن لفظ الفتح إنما نُطْلَقُهُ
غالبًا على حركة البناء، كالضم والكسر، أمّا بناءُ الصَّدْرِ فقد تقدم بيانه،
وأما بناءُ العَجْزِ فقالوا : إنه بُنِيَ لِتَضَمُّنِهِ معنى الحرف العاطف، لأنَّ
الأصل فيها : أَحَدُ وَعَشْرَةَ، وَثَلَاثَةَ وَعَشْرَةَ، وهكذا إلى آخِرِهَا، مِثْلُ : أَحَدُ
وَعِشْرُونَ، وَثَلَاثَةَ وَعِشْرُونَ، ونحوها، لكنهم ضَمَّنُوا العَجْزَ معنى ذلك
الحرف، فبَنَوْهُ لذلك، وإلّا فلو لم يكن مَبِينِيًّا لَجَرَى بوجوه الإعراب، غير
منصريف / كَمَعْدٍ يَكْرِبُ، وَرَأْمَهُرْمَزٌ، وبابه. وقد قالوا في عَجْزِ (الثْنِي عَشَرَ) ٩٩
(الثْنِي عَشْرَةَ) : إنه مَبْنِيٌّ لوقوعه موقع النون، والأولى طُرْدُ الحُكْمِ في
كون البناء لتضمّن معنى الواو العاطفة.

فإن قلت : تنبيهه على بناء الصَّدْرِ تَكَرُّارٌ، لأنه قد تقدم له ذكرُ ذلك
في قوله : «وَأَحَدًا أَذْكَرُ وَصَلِنَهُ بَعْشَرَ مُرَكَّبًا» فنبّه على موجب البناء، وهو
التركيب، فما له كَرَّرَ هذا وليس من عادته ذلك؟

فالجواب : أن ذِكْرَ البناء هنا مفهومٌ من ذكر الفتح، والقصد ذكر
بناء العَجْزِ، وجاء معه التَّنْبِيهُ على بناء الصَّدْرِ بِالْعَرَضِ لَابالْقَصْدِ، وإنما

ذِكْرُ بِالْقَصْدِ مَا صَرَّحَ بِهِ، وَهُوَ الْبِنَاءُ عَلَى الْفَتْحِ. وَأَمَّا الْبِنَاءُ فَلِإِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ، فَمَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ لَا يُجْعَلُ مَقْصُودًا لَهُ، وَمَالِمَ يَذْكَرُهُ يَنْبَغِي أَنْ يُجْعَلَ مَقْصُودًا.

وَالْفَائِدَةُ الثَّانِيَّةُ: التَّنْبِيهُ عَلَى الْحَرَكَةِ الْمَبْنِيَّةِ عَلَيْهَا، وَهِيَ الْفَتْحَةُ، وَهُوَ نَصُّهُ، فَأَمَّا الصِّدْرُ فَإِنَّمَا بُنِيَ عَلَى الْفَتْحَةِ، لِأَنَّ الْعَجْزَ مِنْهُ وَقَعَ مَوْجِعَ تَاءِ التَّانِيثِ، وَمَا قَبْلَ تَاءِ التَّانِيثِ مَفْتُوحٌ، فَكَذَلِكَ مَا أُشْبِهَهُ، وَقَدْ تَقَدَّمَ التَّنْبِيهُ عَلَى أَوْجِهٍ الشَّبْهِ بَيْنَ الْمَرْكَبِ وَالْمَوْئِثِ بِالتَّاءِ فِي بَابِ «مَا لَا يَنْصَرِفُ».

وَأَمَّا بِنَاءُ الْعَجْزِ عَلَى الْفَتْحِ فَلِقَصْدِ التَّخْفِيفِ، لِخَفَّةِ الْفَتْحَةِ دُونَ أُخْتِهَا.

وَالْفَائِدَةُ الثَّلَاثَةُ: التَّنْبِيهُ عَلَى أَنَّ الْمَالُوفَ وَالْمَعْتَادَ فِيهَا إِنَّمَا هُوَ الْفَتْحُ، فَمَا جَاءَ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ فَلَيْسَ بِمَعْتَادٍ، فَهُوَ إِذَنْ قَلِيلٌ.

وَالْقَلِيلُ الَّذِي جَاءَ عَلَى خِلَافِ الْمَعْتَادِ لَهُ مَوْضِعَانِ:

أَحَدُهُمَا: إِذَا أُضِيفَتْ، فَإِنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يُعَرِّبُهَا فِي آخِرِ الْعَجْزِ فَيَقُولُ: هَوْلَاءُ خَمْسَةَ عَشْرَكَ، وَرَأَيْتُ خَمْسَةَ عَشْرَكَ، وَمَرَرْتُ بِخَمْسَةَ عَشْرِكَ، يَجْعَلُهَا كَبَعْلَبِكَ قَالَ سَيَبَوِيه: وَهِيَ لُغَةٌ رَدِيئَةٌ^(١). وَالَّذِي عُوِّلَ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ بَقَاءُ الْبِنَاءِ عَلَى الْفَتْحِ، وَهُوَ الَّذِي أُلْفِيَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ كَمَا قَالَ النَّازِمُ، فَيُقَالُ: هَوْلَاءُ خَمْسَةَ عَشْرَكَ شَبَّهَهُ سَيَبَوِيه بِ (اضْرِبْ أَيْهَمَ أَفْضَلُ)^(٢) فِي عَدَمِ تَأْثِيرِهَا بِالْعَامِلِ.

وَالثَّانِي: (تَمَانِي عَشْرَةَ) فِي عَدِّ الْمَوْئِثِ، فَإِنَّهُ كَلَامُهُ يُعْطَى أَنْ الْفَتْحُ هُوَ الْمَالُوفُ فِيهِ وَكَذَلِكَ الْحَكْمُ، فَإِنَّ أَشْهُرَ اللُّغَاتِ فِيهِ: هَذِهِ تَمَانِي عَشْرَةَ. قَالَ السِّيرَاقِيُّ: وَهُوَ الْإِخْتِيَارُ عِنْدَ النَّحْوِيِّينَ كَأَخْوَاتِهَا.

(١) الكتاب ٢٩٩/٣.

(٢) المرجع السابق ٢٩٩/٣.

ومنهم من يقول : ثَمَانِي عَشْرَةَ، شُبَّهَ بِمَعْدٍ يَكْرِبُ، وَأَيَادِي سَبَا،
وَقَالِي قَلًا، نحو.

ومنهم من يَحذف الياء وَيُبقي الكسرة، فيقول/ : ثَمَانِ عَشْرَةَ. ١٠٠
ومنهم من يَقلب الكسرة فَتَحَةً، فيقول: ثَمَانَ عَشْرَةَ. ومنه قول
الأعشى (١):

وَلَقَدْ شَرِبْتُ ثَمَانِيًا وَثَمَانِيًا

وَثَمَانَ عَشْرَةَ وَاثْنَتَيْنِ وَأَرْبَعًا

وَمِمَّا جَاءَ فِي هَذِهِ اللَّفْظَةِ مِنْ غَيْرِ الْمَأْلُوفِ إِضَافَةُ الصُّدْرِ إِلَى
العَجْزِ، أَنشَدَ الكُوفِيُّونَ عَلَيْهِ قَوْلَ الشَّاعِرِ (٢):

كُلَّفَ مِنْ عَنَانِهِ وَشِقْوَئِهِ

بِنْتِ ثَمَانِي عَشْرَةَ مِنْ حِجَّتِهِ

عُومِلَ مَعَامِلَةَ (مَعْدٍ يَكْرِبُ) فَيَمُنُ يُضَيِّفُ، وَلَكِنَّهُ شَازَ جَدًّا. قَالَ
السِّيْرَافِيُّ فِي الْبَيْتِ : لَمْ يَعْرِفْهُ الْبَصْرِيُّونَ .

وَالْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ : أَنَّهُ لَمَّا ذَكَرَ أَنَّ الْفَتْحَ هُوَ الْمَأْلُوفُ وَالْمَعْتَادُ عِنْدَ
العَرَبِ أَشْعَرَ ذَلِكَ بَأَنَّهُ الْقِيَاسُ، وَأَنَّ غَيْرَهُ مِمَّا لَيْسَ بِمَعْتَادٍ وَلَا مَعْرُوفٍ
لَيْسَ بِقِيَاسٍ، وَدَلٌّ عَلَى أَنَّ مَذْهَبِي الْأَخْفَشِ وَالْفَرَاءِ لَيْسَا بِمَرْضِيَيْنِ عِنْدَهُ.

(١) المقرب ٦٧، والأشموني ٧٢/٤، واللسان (ثمن).

(٢) معاني القرآن للفراء ٣٤/٢، ٢٤٢، والإنصاف ٣٠٩، والخزانة ٤٠٣/٦، والعيني ٤٨٨/٤،
والتصريح ٢٧٥/٢، والهمع ٣٠٩/٥، والدرر ٢٠٥/٢، والأشموني ٧٢/٤، والحيوان ٤٦٣/٦،
والمخصص ٩٢/١٤، ١٠٢/١٧.

والرجز لنقيع بن طارق، كما في الحيوان. والعناء : التعب و النصب. والحجة - بالكسر - السنة.

أما الأخفش فإنه أجاز أن تُعرب هذه المُركَّبات في أواخرها إذا أُضيفت،
قياساً على ما حكاه سيبويه من اللغة الرديئة^(١)، فهو عنده قياس، فيقول : هؤلاء
خَمِسةٌ عَشْرُك، وثلاثةٌ عَشْرُك، ومررتُ بخمسةٍ عَشْرِك، ونحو ذلك. ونَقَلَ سيبويه
يُعطى أنها لغة غير مُرتضاه^(١)، فلا ينبغي القياس عليها.

وأما الفراء فإنه أجاز إعرابَ هذه المركَّبات إعراباً : عبدِ اللهِ، وامرئِ
القيسِ، سواءً أُضيفت أم لم تُضف، فيقول : هؤلاء خَمِسةٌ عَشْرُ، وخمِسُ عَشْرَةَ،
قياساً على ما أمشد من قوله^(٢) :

* بِنْتَ ثَمَانِي عَشْرَةَ مِنْ حِجَّتِهِ *

قال الفراء : وإذا أُضِفَت الخَمِسةُ عَشْرَ إلى نَفْسِكَ رَفَعَت الخَمِسةُ، فتقول
: ما فَعَلتُ خَمِسةً عَشْرِي؟ ورأيتُ خَمِسةً عَشْرِي، فإنما أُعْرِبَت الخَمِسةُ لإِضافَتِكَ
العَشْرَ، فَلَمَّا أُضِيفَت العَشْرُ [إلى الياء منك]^(٣)، لم يَسْتَقِم للخَمِسةُ إن تُضَاف^(٤)
وبينهما عَشْرُ، فَأُضِيفَتُ عَشْرُ لتَصِيرَ اسماً، كما صار ما بَعْدَها بالإِضافة
اسماً^(٥). قال الفراء : سَمِعْتُهَا مِنْ أَبِي فَعَّسٍ وَأَبِي الهَيْثَمِ العُقَيْلِيِّ^(٦).

وهذا من القليل الذي يُنقل ولا يُعْتَدُّ بمثله، ولا يُبْنَى عليه.

وهاتان الفائدتان الأخيرتان قد نبّه الناظم عليهما تصريحاً إثر هذا

بقوله :

-
- (١) الكتاب ٢٩٩/٣.
(٢) سبق الاستشهاد به، وهو لنفيع بن طارق، وقبلة:
* كَلَّفَ مِنْ عَنَانِهِ وَشِقْرَتِهِ *
(٣) ما بين الحاصرتين زيادة من معاني القرآن ٣٣/٢.
(٤) في معاني القرآن «أن تُضَاف إليها».
(٥) معاني القرآن ٣٣/٢.
(٦) نفسه ٣٣/٢.

وإن أضيفَ عندَ مُركَّبٍ

يَبْقَى البِنَاءُ وَعَجْزٌ قَدْ يَغْرَبُ

لأنهما مأخوذتان هنا بالمفهوم، والتصريحُ بهما أحسن.

١٠١ ثم بينَ تمييزَ (العِشْرِينَ) وأخواتها / و (أحدَ عَشْرَ) وأخواتها فقال

وَمَيِّزِ العِشْرِينَ لِأَتَسْعِينَا

بِوَأحِدٍ كَأَرْبَعِينَ حِينَا

يعنى أن (العِشْرِينَ) وأخواتها، وهى (الثَلَاثُونَ) و (الأَرْبَعُونَ) و

(الخَمْسُونَ) وما بعدها إلى (التَّسْعِينَ) تُمَيِّزُ بمفرد منصوب.

أما كونه مفرداً فهو قوله : «بِوَأحِدٍ» فلا يفسرُ بجمع، فلا يقال :

عِشْرُونَ دَرَاهِمَ، ولا ثَلَاثُونَ أَثْوَابًا، لأنَّ المطلوبَ تمييزُ جنسِ المعدود،

والمفردُ يُكْفَى من ذلك.

والجمعُ هو الأصلُ ، إذ كان الأصلُ أن يقال : عِشْرُونَ من

الدَّرَاهِمِ، لكنهم أرادوا التخفيفَ، فأتوا بالمفردِ عوضاً من الجمعِ، لِما

يُؤدِّي من معناه.

وإن جاء ما ظاهره خلافُ ذلك فمؤولٌ، كقول علقمة بن عبدة^(١):

فكان فيه ما أتاك وفي

تِسْعِينَ أُسْرَى مُقَرَّنِينَ صُفْدَ

ف « أُسْرَى » ليس بتمييز، وإنما هو صفةٌ للتَّسْعِينَ، والتمييز

محنوف، أي تسعين رجلاً أُسْرَى، وكذلك ما أنشد في الحماسة من قول

(١) ديوانه ، ص ١٠٣ .

ابن ماوية^(١) :

تَجَوَّدْتُ فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ
قَرَأَهَا وَتَسْعِيْنُ أُمَّتَالَهَا
فـ «أُمَّتَالَهَا» بَدَلٌ وَلَيْسَ بِتَمْيِيْزٍ.

وقد أجاز السيرافي إذا أردت أن تجمع جماعات مختلفة أن تفسر
(العشرين) ونحوها بجماعة، فتكون (عشرون) كل واحد منها جماعة، ومثل ذلك
: التقي الخيلان، فتقول على هذا : عشرون خيلاً، قال^(٢) :

تَبَقَّلْتُ مِنْ أَوَّلِ التُّبَقُّلِ
بَيْنَ رِمَاحِي مَالِكٍ وَنَهْشَلِ
قال : فتقول على هذا : عشرون رِمَاحاً، تريد : عشرين قبيلة، لكل
واحدة منها رِمَاحٌ. وقال^(٣) :

(١) من مقطوعة له عدتها ستة أبيات، بديوان الحماسة، شرح المرزوقي (٦٠٤ - ١٠٨) وقبله :

وقافية مثل حَدُّ السَّنَانِ تَبْقَى وَيَذْهَبُ مَنْ قَالَهَا

وتجوت : اخترت جيدها. والقرى : ما يقدم للضيف من طعام وشراب، كأن التوافي لما تواردت عليه
أحسن القيام بها، وجود القرى لها.

(٢) ابن يعيش ١٥٢/٤، ١٥٤، ١٥٥، وشرح شواهد الشافية ٣١٢، والخزانة ٢/٢٩٠، واللسان (بقل)
والرجز من أرجوزة طويله لأبي النجم، هي أجود أرجوزة للعرب، وانظر فيها : الأغاني ٧٤/٩،
والشعر والشعراء لابن قتيبة ٥٨٦، والطرائف الأدبية للمعني ٥٥ - ٧١، والخزانة ٢/٢٩٠
وتبقلت : رعت البقل، وهو من النبات ماليس بشجر بق ولاجل، وإذا رعى لم يبق له ساق - ومالك
ونهل : قبيلتان.

(٣) ابن يعيش ١٥٣/٤، والمقرب ٨٠، والخزانة ٧/٥٧٩، والهمع ١/١٣٩، والأغاني ٤٩/١٨.
والشعر لعمر بن العداء الكلبى، وكان معاوية بن أبي سفيان قد استعمل ابن أخته عمرو بن عتبة
بن أبي سفيان على صدقات كلب، فاعتدى عليهم، ففى ذلك يقول الشاعر هذين البيتين =

سَعَى عِقَالاً فَلَمْ يَتْرُكْ لَنَا سَبْدًا

فَكَيْفَ لَوْ قَدْ سَعَى عَمْرُو عِقَالَيْنِ

لَأَصْبَحَ النَّاسُ أَوْبَادًا وَلَمْ يَجِدُوا

عِنْدَ التَّفَرِّقِ فِي الْهَيْجَا جِمَالَيْنِ

وكلام الناظم يدفع هذا الجواز، ودفعه ظاهر، لأن مبني على قولهم : خَيَّلَانَ وَجِمَالَانَ، ونحو ذلك، وهو قليل، فلا ينبغي أن يبنى عليه، ومثل هذا القياس يلزمه في المركب أيضا، وفي (مائة) و (ألف)، وسينبئ على ذلك إثر هذا إن شاء الله.

وأما كَوْنُ المميز منصوبا فيعطيه مثاله، وهو قوله : «كَأَرْبَعِينَ حِينًا» فـ «حِينًا» مفرد منصوب، وإلزامه النصب بما أشار إليه المثال ودليل على أنه لا يعتبر الخفض / بالإضافة قياسا، فلا يقال : ثَلَاثُو دِرْهَمٍ، وَلَا أَرْبَعُو ثَوْبٍ، كَمَا مِائَةُ دِرْهَمٍ، وَمِائَتَا ثَوْبٍ.

١٠٢

وقد حكى الكسائي أن من العرب من يضيف (العشرين) وأخواته إلى المفسر منكرًا أو معرفًا، فيقول : عِشْرُو دِرْهَمٍ، وَثَلَاثُو ثَوْبٍ، وَأَرْبَعُو عِبْدٍ، وَلَمْ يُعَوَّلْ عَلَيْهِ النَّاطِمُ فِي الْقِيَاسِ، فَلِذَلِكَ لَمْ يَذْكُرْهُ.

وإنما نُصِبَ (عشرون) وأخواته تشبيها بـ (ضاربين زيدا) وذلك أنهم لما أفردوه زادوه تخفيفا أيضا بَحَذْفِ (من) وأعملوا (العشرين) في

= وسعى : من قولهم : سعى الرجل على الصدقة، إذا عمل على أخذها من أربابها. والعقال : صدقة عام، وعقالا وعقالين : منصوبان على الظرف، وأراد : مدة عقال، ومدة عقالين. والسبد : الشعر والوبر. والأوباد : جمع وبد - بفتحتين - وهي شدة العيش وسوء الحال. والهيحاء : الحرب. والمعنى : أنه تولى علينا سنة في أخذ الزكاة، فظلمنا ونهب أموالنا، حتى لم يترك لنا شيئا، فكيف بنا لو أن تولى علينا سنتين؟ أو على أي حال كنا نكون؟!

(درهماً) فنصّبوه تشبيهاً بـ (ضارِبين) في ثبات النون والنصب، وحذفها والخفض على الجملة، لأنك تقول : ضارِبُونَ زَيْدًا، وضارِبُو زَيْدٍ، وكذلك تقول : عِشْرُونَ درهماً، وتُحذف النون وتُخْفَضُ، وذلك إذا كان ما بعدها مالِكًا أو نحوّة، نحو : عِشْرُو زَيْدٍ، كما تقول : غلمانُ زَيْدٍ، فلما كانت (عِشْرُونَ) كـ (ضارِبين) في هذا المعنى، وكانت تقتضى مفسراً كما يقتضى (ضارِبُونَ) معمولاً - نُصِبَ به لذلك.

واعلم أن الناظم لم يتعرض هنا لحال (النَيْف) مع هذه العُقُود. والحُكْمُ فيها أن العُقُود تُعطف بالواو على (النَيْف) فتقول : أَحَدٌ وَعِشْرُونَ، وَاثْنَانِ وَثَلَاثُونَ وَثَلَاثَةٌ وَأَرْبَعُونَ.

وكان حَقُّهُ أَنْ يَذْكَرَ ذلك، تَرَكَ ذلك للعلم به، وعلى أنه قد ذَكَرَ لزوم الواو مع اسم الفاعل المشتق من العَدَدِ، نحو : الحَادِي والعِشْرِينَ، ونحو ذلك. وأما حُكْمُ (النَيْف) مع لِحاق التاء مع المذكر، وعدم لِحاقها مع المؤنث، فتشمله القاعدةُ الأولى.

وكذلك إطلاقه لإتيانَ بالعِشْرِينَ للتَّسْعِينَ، من غير تفريق فيها بين مذكّر ومؤنث، يُشعرُ بأنَّ التفريق فيها مُهْمَلٌ، فيجوز أن تُعَدَّ بها المذكر والمؤنث، فتقول : عِشْرُونَ رَجُلًا، وَعِشْرُونَ امْرَأَةً، ونحو ذلك، كما كان ذلك في (مِائَةٍ، وَأَلْفٍ) وإنما فُرِّقَ بين المذكر والمؤنث في (العِشْرَةَ) وحدها من جملة العقود، وأما (النَيْف) فهو الذى التزم ذلك فيه. ثم قال :

وَمَيِّزُوا مُرَكَّبًا بِمِثْلِ مَا

مُيِّزَ عِشْرُونَ فَسَوَّيْنَهُمَا

يعنى أن العدد المركب، وهو من (أحدَ عَشْرَ) إلى (تِسْعَةَ عَشْرَ) ميّزته

العربُ بمفرد منصوب، كما ميّزت (عِشْرِينَ) وأخواته بواحدٍ منصوب،
وقصدُهُ أن هذا التمييز المذكور هو المعتبر في هذا النوع من
العدد، لادخولٍ لغير ذلك فيه، كما كان ذلك في (عِشْرِينَ) فلا يُفسرُ
بمخفوضٍ/، ولا يجمع، فلا يقال : أَحَدٌ عَشَرَ دَرَاهِمَ، ولا أَحَدٌ عَشَرَ دِرْهَمًا.
أما النصب فلأنَّ العرب جعلت المركب كالمنون، وعاملته، معاملةً،
قاله سيبويه^(١). قال السيرافي : لا يصح إلا ذلك، لأنَّ لأصل خمسة
وعشرة، فليس بعد الخمسة شيءٌ أُضيفت إليه، فوجب أن تكون منونة
ومحلُّ العشرة محلُّ الخمسة، فكانت منونة مثلها.
وأيضاً فلم تر شيئين جُعلا اسماً واحداً، وهما مضافان أو أحدهما
فوجب النصب لذلك، كذا قال السيرافي في التعليل فانظر فيه .
وأما الإفراد فلما تقدّم من أنه كافٍ لعلم المقدار.
وقوله : «فَسَوَّيْنُهُمَا» يريد : سَوَّيْنِ المركب في هذا الحكم، وهو
وجوب الإفراد والنصب، وبين (عِشْرِينَ) وأخواته. ونكّت بذلك على ما ذهب
إليه الزمخشريُّ في «الكشاف» في قوله تعالى : {وَقَطَّعْنَاهُمْ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ
أَسْبَاطًا أُمَّمًا} ^(٢). من أن «أَسْبَاطًا» تمييز.
قال الزمخشريُّ : فإن قلت : مُعَيَّن ماعدا العشرة مفرد، فما وجهُ
مجيئه مجموعاً؟ فالجوابُ : أن المراد وقَطَّعْنَاهُمْ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ قَبِيلَةً وَكُلُّ
قَبِيلَةٍ أَسْبَاطٌ لاسِبِط، فَوَضَعَ «أَسْبَاطًا» موضعَ قبيلة، كما قال :

(١) الكتاب ٥٥٧/٣.

(٢) سورة الأعراف : ١٦٠.

* بَيْنَ رَمَاحِي مَالِكٍ وَتَهْشَلٍ * (١)

قال المؤلف: فمقتضى ما ذهب إليه أن يقال: رأيتُ أحدَ عشرَ أنعاماً، إذا أريد إحدى عشرة جماعةً، كلُّ واحدةٍ منها أنعام. قال ولا بأس برأيه في ذلك لو ساعده استعمالُ، لكن قوله: (كُلُّ قَبِيلَةٍ أُسْبَاطٌ لِأَسِيبُطٍ) مخالف لما يقوله أهل اللغة، من أن السَّبْطُ في بني إسرائيل بمنزلة القبيلة في العرب. قال: فعلى هذا معنى [قَطَعْنَا هُمْ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أُسْبَاطًا] قَطَعْنَا هُمْ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ قَبَائِلَ، فـ (أُسْبَاطٌ) واقعٌ موقعٌ (قَبَائِلُ) لا موقعٌ قبيلة، فلا يصح كونه تمييزاً، وإنما هو بدلٌ، والتمييز محذوف. وعلى هذا المَحْمَلِ حمل الآية أيضاً غير ابن مالك، كالثَّلُوبِيِّنَ وابن أبي الربيع وغيرهما.

وقد جعل هذا بعضهم قياساً، على أن يكون بدلاً يقوم مقام التمييز، وهذا غير مُمتنع، وإنما الممتنع أن يُنصب على التمييز كما قاله الزمخشري.

وما رآه السيرافي في (عِشْرِينَ) وأخواته من جواز التمييز بالجمع على التقدير المذكور جارٍ له هنا، إذ لا فرق بين أن تقول: هذه / ١٠٤ عِشْرُونَ خَيْلاً، وثَلَاثُونَ رِمَاحاً، وبين أن تقول إحدى عشرة خَيْلاً، وثَلَاثَ عَشْرَةَ رِمَاحاً، فيكون الناظم أيضاً قد تحرز من هذا المذهب:

وإن أُضِيفَ عَدَدٌ مُرَكَّبٌ
يَبْقَى الْبِنَاءُ وَعَجْزٌ قَدْ يُعْرَبُ

(١) الكشاف ٩٨/٢، والرجز لأبي النجم، وقد سبق الاستشهاد به، وقبله:

• تَبَقَّلْتُ مِنْ أَوَّلِ التَّبَقُّلِ •

يعنى أن العدد المركب إذا أضيف فإن البناء يبقى على ما كان عليه قبل الإضافة. وهذا الكلام مؤذن أولاً بجواز الإضافة إلى العدد المركب، فتقول : هذه أحد عشر، وثلاثة عشر زيد، فيبقى على ما كان عليه من البناء على الفتح، وذلك فى الجزعين معاً، فالصدر لتركيبه مع الثانى، والجز لتضمنه معنى الحرف، وهذا الاستعمال هو الأكثر فى كلام العرب.

وقد يُعرب العجز، يعنى قد يقع الإعراب فى آخر العجز، فتقول : هؤلاء أحد عشر، ومررت بأحد عشر زيد، كما يُعرب المركب فى آخره. وقد مر ذكر هذا.

ويريد أن العجز هو المعرب، وما عداه مبنى، ولا يُؤخذ من هذا أن إعراب العجز يودى إلى إعراب الصدر ضرورة، إذ كان إعرابه لا يمكن إلا باستقلاله بنفسه، وإزالة التركيب، وذلك يستلزم أن يكون مضافاً إليه، والأول مضاف، فيصيران معاً معربين، كما مرى القيس، وعبد الله، ونحوه، لانا نقول : ذلك غير لازم، ولا يستلزم إعراب العجز إعراب الصدر. الأثرى أن المركب تركيب مزج مبنى الصدر، معرب العجز، فالصدر فى مسأله باق على الحكم الذى قدم فيه، وهو البناء، ولا يصح أن يقال : لعله نبه على كلاً السماعين، وما حكاه سيبويه، وما حكاه الفراء، وقد ذكر قبل^(١)، لانا نقول : إن الناظم إنما قال : «وعجز قد يُعرب» فافرد العجز وحده بالإعراب، ولو كان مراده ذلك لقال : وقد يُعرب المركب، أو ما يُعطى هذا المعنى، فإنما نبه على ما حكاه سيبويه من قول بعض العرب : خمسة عشر، قال : وهى لغة رديئة^(٢).

(١) انظر : ٢٦٩ والكتاب ٢٩٩/٣، ومعانى القرآن ٢/٣٣.

(٢) الكتاب ٢٩٩/٣.

قال ابن خروف : يقول : هي كَبَعْلَبِكُ في الرُّدَاءِ، ولهذا قال الناظم : «وَعَجَزُ قَدْ يَعْرَبُ» فَنَبَّهُ عَلَى قَلْتِهَا وَضَعْفِهَا.

وَصُغُ مِنْ اثْنَيْنِ فَمَا فَوْقَ إِلَى

عَشْرَةَ كَفَاعِلٍ مِنْ فَعَلًا

وَآخِثِمُهُ فِي التَّانِيثِ بِالتَّاءِ وَمَتَى

ذَكَرْتَ فَاذْكُرْ فَاعِلًا بِغَيْرَتَا

هذا الفصل يُذَكِّرُ فِيهِ اسْمَ الْفَاعِلِ الْمَشْتَقُّ مِنْ أَسْمَاءِ الْعَدَدِ، وَيُقَرَّرُ/ ١٠٥

الحكم الذي له في قوانين النحو. وله في هذا الباب ثلاثة مواضع:

أحدها : الأحادُ من اثنين إلى عشرة، والثاني : من أحد عشر إلى

تسعة عشر والثالث : من عشرين إلى تسعين.

وأحكامه مختلفة باختلاف هذه المواضع، فذكر كل فصلٍ على حدِّته،

وابتداءً بذكره مع الأحاد، لكنَّه قَدَّمَ مَقْدَمَةَ نَقْلِيَّةً، تَشْمَلُ جَمِيعَ الْمَوَاضِعِ،

وهي الإخبار عن جواز صوغ اسم الفاعل من هذه الألفاظ، فقال : «وَصُغُ

مِنْ اثْنَيْنِ فَمَا فَوْقَ» إلى آخره. يعنى أنه يجوز أن تصوغهن هذه الألفاظ

التي هي : اثنان، وثلاثة، وأربعة، وخمسة، وما بعدها إلى العشرة أسماء

يوازن اسم الفاعل المبني من فعل ثلاثي، وهو (فاعل) الجاري على (فعل)

فتقول : ثان، وثالث، ورابع، وخامس، وهكذا إلى عاشر، كأنك تُجربها على

: ثنَّيتُ، وثلثتُ، وربَّعتُ، إلى : عَشَرْتُ، كما تقول : ضَارِبٌ مِنْ (ضَرَبْتُ)

وحاملٌ مِنْ (حَمَلْتُ) ونحو ذلك.

وإنما قال : «كَفَاعِلٍ مِنْ فَعَلًا» فَبَيَّنَ أَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يَكُونُ كَالْمَبْنِيِّ مِنْ

الثلاثي، تحرُّزًا مِنْ سَبْقِ الْفَهْمِ إِلَى جَوَازِ الْبِنَاءِ عَلَى مُوَازَنَةِ اسْمِ الْفَاعِلِ

من غير الثلاثي. كمُفْعِلٍ، ومُتَّفَعِلٍ، ومُفْتَعِلٍ، ونحوه، فإن مثل هذا لا يجوز وهو قد قال : «كفَاعِلٍ» ف (فَاعِلٍ) قد يكون عبارة عن اسم الفاعل، لا عن نفس البناء.

وإنما نبّه على جواز الصّوْغ هنا، لأنه على خلاف لأصل، ألا ترى أنه على أحد الوجهين يُصاغ من نفس اسم العدد لا من مصدره، وذلك إذا كان بمعنى بعض أصله، فليس فيه رائحة من معنى الاشتقاق الذي في نحو : ضَارِبٍ من (ضَرَبَ) فلما كان كذلك احتاج إلى الإعلام بأن ذلك سائغٌ ومنقولٌ من كلام العرب، وعليه يَنبني الكلام في هذا الفصل.

والبناءُ الذي نبّه عليه هنا على وجهين :

أحدهما : أن يكون من اسم العدد نفسه، فتقول : ثَالِثٌ ثَلَاثَةٌ، ورَابِعٌ أَرْبَعَةٌ، وخَامِسٌ خَمْسَةٌ، فهذا لم يقع بناؤه من مصدرٍ استعمالياً أصلاً، إذ لا يقال : ثَلُثْتُ الثَلَاثَةَ ثَلَاثًا، ولأَرْبَعَتِ الأربعة رُبْعًا، ولأَخْمَسْتُ الخمسة، ولا ما أشبه ذلك، فلم يكن له مصدرٌ تُشتق منه هذه الصيغة، فثالثٌ مشتقٌ من لفظ (الثلاثة) ورابعٌ من (أربعة) وهكذا ما عداها. وهو داخلٌ في الاشتقاق السماعي، وهو الاشتقاق/ من أسماء الأجناس، ١٠٦ كَتَرَبْتُ يَدَاهُ من (التُّرْبِ) واستَحَجَرَ الطَّيْنُ، من (الحَجَرِ) واستَتَيْسَتْ الشَّاةُ، من (التَّيْسِ) على ما هو مبينٌ في علم «الاشتقاق».

والوجه الثاني : أن يكون البناء من المصدر حقيقة، فتقول : ثالثٌ اثنَيْنِ، ورابعٌ ثلاثة، وخامسٌ أربعة، ونحو ذلك، فهذا النوع لم يقع بناؤه من اسم العدد نفسه، لأنك تقول : ثَلُثْتُ الاثنَيْنِ، ورَبَعْتُ الثلاثة، وخَمَسْتُ الأربعة، ونحو ذلك. هذا وإن كان المصدر مشتقاً من اسم العدد، فإن

المصدر الاستعمالي هو الأصيل في الاشتقاق، بخلاف أسماء الأجناس، كما ذكر في «كتاب الاشتقاق»^(١) وكلا القسمين هو المذكور بعد هذا.

ولما كانت ألفاظ العدد مخالفة لسائر الأسماء في لحاق علامة التانيث، فإنها تلحق إذا أريد بها المذكر، وتسقط إذا أريد بها المؤنث، على عكس الأمر في سائر الأسماء - خاف أن يتوهم أن حكم المخالفة منسحب على اسم الفاعل فيه، فنص على أن حكمه موافق لسائر الأسماء فقال: «واختمه في التانيث بالتاء» إلى آخره.

يعنى أنك تلحقه التاء إذا أردت به المؤنث، فتقول: ثالثه ثلاث ورابعة أربع^(٢)، وخامسة خمس، وكذلك في المخالف^(٣) نحو: رابعة ثلاث، وخامسة أربع، وما أشبه ذلك.

وتسقطها إذا أردت المذكر فتقول: ثلث ثلاثة، ورابع أربعة، وكذلك ثالث اثنين، ورابع ثلاثة ونحو ذلك.

و«بالتاء» متعلق بـ «اختمه» و«في التانيث» حال من ضمير «اختمه» البارز، أي اختمه بالتاء حال كونه في التانيث، جعل التانيث له ظرفاً مجازاً. ثم بين مواضع القسمين المذكورين، وهما اسم الفاعل المشتق من اسم العدد، والمشتق من المصدر، والحكم فيهما، وتنزيل اللفظ على معناه، فقال:

وإن ترد بعض الذي منه بنى

تضيف إليه مثل بعض بين

(١) كتاب الاشتقاق هذا للشارح، وقد ذكره غير مرة في الكتاب.

(٢) في الأصل «ثلاثة ثلاث، وأربعة أربع» وهو تحريف، والصواب ما أثبتته من (س، ت).

(٣) في (ت) «المخالفة».

وإن تُردَّ جَعَلَ الأَقْلَ مِثْلَ مَا

فَوْقَ فَحُكْمِ جَاعِلٍ لَهُ أَحْكُمًا

اعلم أن مدلول اسم الفاعل في باب العدد واحدٌ من آحاده مطلقاً،
فثالثٌ، أو رابعٌ، مدلوله فردٌ من أفراد الثلاثة، أو من أفراد الأربعة، لأن
(فاعلاً) و (فاعلةً) في سائر الأبواب معناه واحدٌ وواحدةٌ، فكذلك هنا،
فإذن لا يستعمل في هذا الباب/ إلا كذلك لمقصدٍ خاصٍ في الإخبار بذلك
الواحد، أو الإخبار عنه.

والقصد به في الاستعمال وجهان :

أحدهما : أن تقصد به قصد البعض، بمعنى أنك تريد الإخبار عن
واحد من آحاد العدد، من حيث هو بعضها خاصةً، وهذا معنى قوله :
«وإن تُردَّ بعضَ الذي منه بُني» أي إن تُردَّ بعضَ العدد الذي بُني اسم
الفاعل من لفظه، فالحكم أن تحكم له بحكم البعض البين، أي الظاهر
الموجود في نص الكلام، فتقول : ثالثٌ ثلاثة، ورابعٌ أربعة، فتُضيف
(الثلاثة) إلى (ثالث) و (الأربعة) إلى (رابع) كما تُضيف لفظ البعض لو
قلت : بعضٌ ثلاثة، وبعضٌ أربعة، لأن معناه مثل معناه.

وقد اشتمل هذا الكلام على حكمتين:

أحدهما : لزوم الإضافة في هذا القصد، لأن معنى اسم الفاعل
هذا معنى البعض، فكما أن البعض يلزم الإضافة، فكذلك ما كان في
معناه. وسبب ذلك أنه مشتق من اسم العدد نفسه، فلا إشعار له
بالاشتقاق الذي يؤدي معنى الفعل، وهو سبب العمل، ومن هنا لم تنطق
العرب بالفعل كما تقدم قبل، فلا يجوز إذن أن يقال : هذا ثالثٌ ثلاثة، كما

لا يقال: هذا بَعْضُ ثلاثة، إذ لاناصبَ له، وهذا مذهب الجمهور.

وقد أجاز الأَخفش النصبَ والتنوينَ في هذا القسم، فتقول: هذا ثالثُ ثلاثةٍ ورابعُ أربعةٍ، ونحو ذلك، وكأنه قاسَ ذلك على قول العرب: ثَنَيْتُ الرجلينَ، إذا كنتَ الثانيَ منهما، فهاهنا يصح أن يقال: هذا ثانِ اثْنَيْنِ، وهو بمعنى: أحدُ اثْنَيْنِ أو بعضُ اثْنَيْنِ، فكذلك ينبغي على هذا أن يقال: هذا ثالثُ ثلاثةٍ، بمعنى واحدٍ من ثلاثةٍ، وكذلك رابعُ أربعةٍ، وخامسُ خمسةٍ، ونحو ذلك.

وردَّه المؤلفُ بأن مُوازنَ (فَاعِلٍ) المشارَ إليه إذا أُريدَ به معنى (بَعْضٍ) لافِعِلَ له، فإن العرب لا تقول: ثَلَّثْتُ الثلاثةَ، ولارَبَعْتُ الأربعةَ، وجاز ذلك في (ثانِيِ اثْنَيْنِ) لأن له فعلاً يجرى مَجْرَى القسم الثاني الجارى مَجْرَى اسمِ الفاعلِ.

والحكم الثاني: أن يكون الإضافة إلى المُتَّفِقِ لا إلى المُخْتَلِفِ، فتقول: ثالثُ ثلاثةٍ، ورابعُ أربعةٍ، لأن المعنى أحدُ ثلاثةٍ، أو بعضُ ثلاثةٍ. ولا يصح أن تقول في هذا الفصل: ثالثُ/ اثْنَيْنِ، ولارابعُ ثلاثةٍ، ونحو ١٠٨ ذلك، لأن قَصْدَ البَعْضِ هنا يُفسد المعنى، إذ كان المعنى: بعضُ اثْنَيْنِ وهو ثالثُ، أو بعضُ ثلاثةٍ وهو رابعُ، وهذا فاسدٌ وهذا الحكم لم يَنْصُ عليه الناظم نصاً، ولكن تَرَكَه لتضمَّنِ الاشتراطَ المعنويَ إياه، وهو كونه بمعنى (بَعْضٍ).

والقصدُ الثاني من القَصْدَيْنِ في (فَاعِلٍ) من أسماء العدد: أن تُريدَ به معنى جِعِلَ الأَقْلُ من العدد مثلَ ما فوقه، فإذا كان (ثلاثةً) أردتَ أن تجعله (أربعةً) أو (خمسَةً) أردتَ أن تجعله (سِتَّةً) فاسمُ الفاعلِ هنا

تَحْكَمُ لَهُ بِحَكْمِ «جَاعِلٍ» اسْمِ الْفَاعِلِ مِنْ (جَعَلَ) وَذَلِكَ قَوْلُهُ : «وَإِنْ تُرِدُ جَعَلَ الْأَقْلُ مِثْلَ مَا فَوْقُ» إِلَى آخِرِهِ .

يُرِيدُ أَنَّكَ تَحْكَمُ لَهُ بِحَكْمِ اسْمِ الْفَاعِلِ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ، فَتَقُولُ : هَذَا ثَالِثُ اثْنَيْنِ، بِالْإِضَافَةِ، كَمَا تَقُولُ : هَذَا جَاعِلُ الْاِثْنَيْنِ ثَلَاثَةً، وَكَذَلِكَ تَقُولُ : هَذَا ثَالِثُ اِثْنَيْنِ، كَمَا تَقُولُ : هَذَا جَاعِلُ الْاِثْنَيْنِ ثَلَاثَةً .

وَيَتَضَمَّنُ هَذَا الْكَلَامُ أَيْضًا حَكْمَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : عَدَمُ لَزُومِ الْإِضَافَةِ، بَلْ تَجُوزُ الْإِضَافَةُ وَحَذْفُ التَّنْوِينِ، وَالنَّصَبُ مَعَ التَّنْوِينِ، كَمَا فِي اسْمِ الْفَاعِلِ، وَأَيْضًا فَيُشْتَرَطُ فِيهِ مَا يُشْتَرَطُ فِيهِ مَا يُشْتَرَطُ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ، وَيَجْرِي عَلَى مَا يَجْرِي عَلَيْهِ مِنَ الْأَحْكَامِ، فَإِذَا كَانَ بِمَعْنَى الْمَاضِي لَمْ يَعْملْ، وَإِذَا كَانَ بِمَعْنَى الْحَالِ أَوْ الْاِسْتِقْبَالِ جَازَ إِعْمَالُهُ، وَلَا يَعْملُ إِلَّا بِشُرُوطٍ تَقْدِمُ ذِكْرَهَا فِي «اسْمِ الْفَاعِلِ» كَالاعْتِمَادِ عَلَى حَرْفِ نَفْيٍ، أَوْ اسْتِفْهَامٍ، أَوْ نِدَاءٍ، أَوْ وَقُوعِهِ خَبْرًا، أَوْ حَالًا، أَوْ صِفَةً، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ مِمَّا تَقْدِمُ ذِكْرَهُ، لِأَنَّ (ثَانِيًا) وَ (ثَالِثًا) هُنَا مِنْ : تَنْبِيئًا، وَتَلْتُّنًا، كَمَا كَانَ (جَاعِلًا) مِنْ : جَعَلْتُ .

وَالثَّانِي : أَنَّهُ لَا يُضَافُ إِلَى مَا كَانَ مِنَ الْعَدَدِ مُوَافِقًا، فَلَا تَقُولُ بِهَذَا الْمَعْنَى هَذَا ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ، وَإِنَّمَا تَقُولُ : هَذَا ثَالِثُ اِثْنَيْنِ، وَرَابِعُ ثَلَاثَةٍ، لِأَنَّ مَعْنَى (جَاعِلٍ) لَا يَتَّصِرُ إِلَّا مَعَ الْمَخَالِفِ، فَ (ثَالِثُ اِثْنَيْنِ) يَصِحُّ عَلَى مَعْنَى : جَاعِلُ الْاِثْنَيْنِ ثَلَاثَةً، بِخِلَافِ (ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ) فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ فِيهِ ذَلِكَ، وَقَدْ تَقَدَّمَ التَّنْبِيهُ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى، وَكَلَامُهُ يُشْعِرُ بِهَذَيْنِ الْحَكْمَيْنِ، لِأَنَّهُ قَالَ : «وَإِنْ تُرِدُ جَعَلَ الْأَقْلُ مِثْلَ مَا فَوْقُ» فَهَذَا مُسْتَلْزَمٌ لِلْمَخَالَفَةِ. قَالَ «فَحَكْمُ جَاعِلٍ لَهُ أَحْكَمًا» فَهَذَا مَعْنَى إِجَازَةِ النَّصَبِ فِيهِ وَالتَّنْوِينِ .

إِلَّا أَنَّ هَذَا الْفَصْلَ فِيهِ نَظَرٌ مِنْ وَجْهَيْنِ :

أحدهما : أنه قال : «وصُغَّ مِنْ اثْنَيْنِ فَمَا فَوْقُ» ثم بيَّن أن الاستعمال / على وجهين، بمعنى (بَعْضُ) وبمعنى (جَاعِلٍ) فاقْتَضَى هذا ١.٩ الكلام أن يجوز صَوُّغُ (فَاعِلٍ) بمعنى (جَاعِلٍ) من اثْنَيْنِ، ومن شرطه لأَيُّضًا إلى العدد المخالف، فيقال : هذا ثانٍ واحدًا، وهذا ثاني واحدٍ، كما تقول : هذا ثالثُ اثْنَيْنِ، وهذا ثالثُ اثْنَيْنِ، لكن هذا لا يُقال .

وقد ذكر المؤلف في «شرح التسهيل»^(١) أن العرب لم تستعمل (ثانيًا) بمعنى (جَاعِلٍ) وإنما جعلته بمعنى (بَعْضُ) والتزمت ذلك فيه^(٢). وأصل النقل في منع ذلك لسببويه^(٣).

وأيضًا فمقتضى كلامه لزومُ الإضافةِ في اسمِ الفاعلِ الذي بمعنى (بَعْضُ) مطلقًا، وقد تقدم أنه يُستعملُ ذا وجهين في (ثانٍ) كالذي بمعنى (جَاعِلٍ) حكاه أيضًا المؤلف كما تقدم. فيجوز على ما نقل أن يقال : هذا ثانيُ اثْنَيْنِ بالإضافة، وثانٍ اثْنَيْنِ، بالتثنية والنصب، لأنك تقول : ثَنَيْتُ الاثْنَيْنِ، ولا يصح هنا أن يكون بمعنى (جَاعِلٍ) إذ لا يمكن أن يقال : جعلتُ الاثْنَيْنِ اثْنَيْنِ. فإطلاقُ الناظمِ الكلامَ في هذه المسألة يؤدي إلى معنى غير صحيح.

والوجه الثاني : أن قوله : «فَحَكِّمَ جَاعِلٍ لَهُ احْكُمًا» يقتضى أن جواز الوجهين في هذا الباب يُساوَى الجوازَ في اسمِ الفاعلِ مطلقًا، وقد قالوا في الإضافة في هذا الباب:

(١) شرح التسهيل للناظم (نسخة الزاوية الحمزية ١٠٦/٣).

(٢) الكتاب ٥٥٩/٣.

إنَّ أَوْلَى، بخلاف باب «اسم الفاعل» فإن الإضافة فيه ليست بأولى من النخب، وفَرَّقَ بينهما بعضُ شيوخنا بأن اسم الفاعل مشتق من أصلٍ، وبالمصدر، واسم الفاعل هنا مشتق من فَرَع، لأنه مشتق من مصدر اشتقَّ من اسم العدد، فحيث ضَعَفُ الاشتقاق قَوِيَتْ الإضافة، وحيث نَبِي الاشتقاق ضَعُفَتْ الإضافة. وإذا ثَبِتَ هذا ظَهَرَ أن إطلاق الناظم القولَ بأن حكم اسم الفاعل هنا حكمُ (جَاعِلٍ) مطلقاً فيه ما ترى.

والجواب عن الأول لا يحضرنى الآن.

وأما الثاني فإن سَلَّمَ الفرقُ بينهما في ذلك الحكم فلا خَلَلَ في ذلك، لجواز الرجوع على الجملة. وقد مضى له من هذا أشياء يُتْرَكُ فيه الترجيح، إذ لا محذور يُلْقَى في ذلك الإطلاق.

وقوله : «مِثْلُ بَعْضِ بَيْنٍ» «بَعْضُ» هنا المراد به هذا اللفظ، ولكن

١١. نَكَرَهُ كَمَا يَنْكَرُ الْعَلَمُ إِذَا قُلْتَ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَزَيْدٌ آخِرٌ، لَأَنَّ / الْأَلْفَاظَ أَعْلَامٌ عَلَى أَنْفُسِهَا، لِأَنَّكَ تَقُولُ : هَذَا زَيْدٌ ثَلَاثِيًّا، وَلَا تُجْرِي عَلَيْهِ النُّكْرَةَ صِفَةً، فَكَانَ حَقًّا أَنْ يَقُولَ : مِثْلُ بَعْضِ الْبَيْنِ، أَيْ الْمَذْكُورِ فِي الْفِظِ، لَكِنْ ذَهَبَ مَذْهَبُ تَكْوِينِهِ فَصَحَّ وَقَدْ مَرُّنَا مِنْ هَذَا فِي «بَابِ الْمَعْرِفِ بِالْأَدَاةِ».

وقوله : «فَحُكْمُ جَاعِلٍ لَهُ أَحْكَمًا» «حُكْمٌ» منصوب على المصدر المشبه به، أي احكم حكماً مثل حكم (جَاعِلٍ) ولا يكون اسماً، لأن التعدي إلى الاسم بالباء، فإنما يقال: احكُمُ بِحُكْمِ كَذَا، ولا يُحْمَلُ على حذف الباء، لأن باب :

* تَمْرُونَ الدِّيَارِ وَلَمْ تَعُوجُوا * (١).

(١) عجزه : * كلامكم على إذن حرام * =

شاذُّ، والكاف في قوله : «كَفَاعِلٍ مِّنْ فَعَلًا» اسمٌ تُعَدَّى إِلَيْهِ «صُنْعٌ» أَيْ صُنْعٌ
مِثْلُ فَاعِلٍ، فَجَعَلَ الكاف اسماً، كما قال الأَعشى (١) :

أَتَنَّتْهُـونَ وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ

كَالطَّعْنِ يَذْهَبُ فِيهِ الزَّيْتُ وَالْفُتْلُ

فالكاف في «كالطَّعْنِ» في موضع رفع على الفاعلية، وقال امرؤ القيس (٢) :

فإِنَّكَ لَمْ يَفْخَرْ عَلَيْكَ كَفَاخِرٍ

ضَعِيفٍ وَلَمْ يَغْلِبِكَ مِثْلُ مُغْلَبٍ

وَإِنْ أَرَدْتَ مِثْلَ ثَانِيِ اثْنَيْنِ

مُرَكَّبًا فَجِيءَ بِتَرْكِيْبَيْنِ

أَوْ فَاعِلًا بِحَالَتَيْهِ أَضْفِ

إِلَى مُرَكَّبٍ بِمَا تَنَوَّى فِي

وَشَاعَ الاسْتِغْنَاءُ بِحَادِي عَشْرًا

وَنَحْوِهِ وَقَبْلَ عِشْرِينَ اذْكَرًا

وَبَابِهِ الْفَاعِلِ مِنْ لَفْظِ الْعَدَدِ

بِحَالَتَيْهِ قَبْلَ وَأَوْ يُعْتَمَدُ

== وهو لجريز، وسبق الاستشهاد به في «باب حروف الجر» والمراد بهذا الباب تعدية الفعل اللازم
بنفسه بعد حذف حرف الجر، ونصب المجرور، وأصله: تعرون بالذيار، فحذف وأوصل.

(١) ديوانه ٤٨، والمقتضب ١٤١/٤، والخصائص ٣٦٨/٢، وابن الشجري ٢٢٩/٢، ٢٨٦، وابن يعيش
٤٣/٨، والخزانة ٤٥٣/٩، والعيني ٣٩١/٣، والهمع ١٩٨/٤، والدرر ٢٩/٢

والشطط : الجرير. والفتل : جمع فتيل، وهو ماقلته الأنسان بين أصابعه من خيط أو وسخ. يريد :
أنه طعن جانف نافذ إلى الجوف، يغيب فيه الزيت والفتل.

(٢) سبق الاستشهاد به.

هذا هو الموضع الثانى من مواضع اسم الفاعل المشتق من اسم العدد [وهو العدد] ^(١) من أحد عشر إلى تسعة عشر.

واعلم أن الاشتقاق هنا إنما يكون بمعنى (بعض) لا بمعنى (جاعل) فلذلك قال : «وإن أردت مثل ثانى اثنين مركباً» فبين بقوله : «ثانى اثنين» أن المستعمل هنا إنما هو اسم الفاعل الذى بمعنى (جاعل) اسم قاعل حقيقة، واسم الفاعل إنما يبنى من الثلاثى المفرد كما تقدم. والمبنى منه هنا مركب لا مفرد، فهو أكثر حروفاً من الثلاثى، وأيضاً فلا يبنى من المركب اسم فى صريح كلام العرب، وما جاء من نحو قولهم : عبّسى، وعبّسى ^(٢)، لا يبنى عليه، ومن هنا منعه أبو الحسن الأخفش، فإذن لا يتصور هنا هذا الاستعمال.

فإن قلت : حذف الجزء الثانى من الأول فاقول: هذا ثالث اثنى عشر، ورابع ثلاثة عشر ونحو ذلك.

فالجواب : أن ذلك لا ينبغى أيضاً / أن يجوز، لأنه فرع ذلك الممتنع ١١١ ومحذوف منه، فيمتنع بامتناعه، اللهم إلا أن يثبت من كلامهم : ربعت الثلاثة عشر، أو نحوه، فإنه يصح على هذا أن يقال : هذا رابع ثلاثة عشر.

وفى «التذكرة» عن أصحاب سيبويه جواز ذلك، لأن (عشر) فى حذف، فهو بمنزلة ما ليس فى الكلام، فإنما بنى (فاعل) من (ثلاثة) و (أربعة) التى فى الكلام.

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتته من (س، ت).

(٢) نسبة إلى : عبد القيس، وعبد شمس، وانظر : سيبويه ٣/٢٧٦.

قال أبو علي : يُقَوَّى ذلك أن (حَادِي) ونحوه معرب، فدل الإعراب على أن ذلك المحذوف ليس مَعْنِيًا به، وصار مثل الأسماء التي تجرى على الفعل. هذا ما قال.

وقد حكى بعضهم أنه يقال : رَبَعْتُ الثلاثة عشر. وقالوا: مَعِيَ عشرة فَأَحَدُهُنَّ لِي^(١)، فهذا بمنزلة رابعُ ثلاثة عشر، فتقول : هذا حَادِي عَشْرَةَ، وحَادِي عَشْرَةَ، فصح من هذا أن المركب من العدد يمتنع أن يُبْنَى منه بمعنى (جَاعِل) إذا كان البدء من مركَّب، ولا يمتنع إذا كان من غير مركب.

فإن قلت : فإذا كان حَكِي هذا جاز^(٢) إذن في المركب استعمالُ الذي بمعنى (جَاعِل) مطلقًا، والناظمُ قد قيَّد ذلك بمثل (ثَانِي اثْنَيْن) فكان ينبغي أن يُطلق القانونُ إطلاقًا، إذ قد أجازوا ذلك، نصُّ عليه الشَّلُوبِيْن وغيره، وهو موافق لما حَكِي^(٣)، ولا يلزم من امتناع البناء امتناعُ البناء من غيره.

فالجواب : أن السَّماع بذلك، أعنى بقولهم : رَبَعْتُ الثلاثة عشر، ونحوه نادرٌ، فلم يَعتَبَره، وعلى أطراحه بنى في «التسهيل»^(٤)، فلا اعتراض عليه فيما ذهب إليه، ومع أن شيخنا الأستاذ^(٥) - رحمه الله - عمم^(٥) الجواز مطلقًا قياسًا على ذلك المسموع، وذلك ظاهر من جهة أن التركيب لازمٌ إمَّا لفظًا وإمَّا تقديرًا، وهو مانعٌ من البناء على الإطلاق. وأما اسم الفاعل بمعنى (بَعْض) فَيَسُوغ استعماله في المركب وغيره، إذ يَسُوغ لك أن تَبْنِيَه من اسم العدد،

(١) اللسان (وحد) وفي «وحكى يعقوب» : معنى عشرة فأخذُ من لِيَّة، أى صيرهنَّ لِي أحدَ عشر.

(٢) يعنى قول العرب «معى عشرة فأخذُ من لِيَّة»

(٣) ص ١١٢.

(٤) هو أبو عبد الله، محمد بن علي ابن الفخار الألبيري. وسبق التعريف به.

(٥) فى جميع النسخ «عَمَز» وما أثبتته من حاشية الأصل هو الصواب.

وَتُرَكَّبَةٌ مَعَ غَيْرِهِ فَتَقُولُ : ثَالِثَ عَشَرَ ثَلَاثَةَ عَشَرَ، وَنَحْوَ ذَلِكَ.

وَذَكَرَ النَّازِمُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - مِنَ الْإِسْتِعْمَالِ فِي لِرَكَبٍ ثَلَاثَةَ أَوْجِهٍ أَحَدُهَا : أَنْ تَأْتِيَ بِتَرْكِيْبَيْنِ اثْنَيْنِ، وَذَلِكَ قَوْلُهُ : «فَجِيءَ بِتَرْكِيْبَيْنِ» نَحْوَ قَوْلِكَ : حَادِي عَشَرَ أَحَدَ عَشَرَ، وَثَانِي عَشَرَ، وَكَذَلِكَ إِلَى تَاسِعَ عَشَرَ تِسْعَةَ عَشَرَ هَذَا فِي الْمَذْكَرِ.

وَتَقُولُ فِي الْمُؤَنَّثِ : هَذِهِ حَادِيَةَ عَشَرَ إِحْدَى عَشَرَ، وَثَانِيَةَ / عَشَرَ ١١٢
ثِنْتِي عَشَرَ، وَكَذَلِكَ مَا بَعْدَهُ إِلَى تَاسِعَةَ عَشَرَ تِسْعَةَ عَشَرَ.
وَتَشْبِيهُهُ بِثَانِيِ اثْنَيْنِ يُعْطَى أَنْ التَّرْكِيبَ الْأَوَّلَ مُضَافًا إِلَى الثَّانِيِ، وَذَلِكَ صَحِيحٌ، وَلِذَلِكَ تَأْتِي بِالْيَاءِ فِي اثْنِي عَشَرَ، إِذَا قُلْتَ : ثَانِي عَشَرَ اثْنِي عَشَرَ.

وَقَوْلُهُ : «فَجِيءَ بِتَرْكِيْبَيْنِ» دَلِيلٌ عَلَى أَنْ (الْحَادِي) وَنَحْوَهُ هُنَا مُرَكَّبٌ كَأَحَدِ عَشَرَ، وَذَلِكَ صَحِيحٌ، لِأَنَّهُ اسْمٌ غَيْرٌ مُشْتَقٌّ كَأَحَدٍ، فَيَكُونُ إِذْنًا بِنَاوِهِ عَلَى الْفَتْحِ، وَهَذَا يُعْطَى أَنْ يَكُونَ مَا آخِرُهُ يَاءٌ قَبْلَهَا كَسْرَةً، كَحَادِي وَثَانِي مَفْتُوحًا كغَيْرِهِ، إِلَّا أَنَّهُمْ أَجَازُوا فِيهِ الْوَجْهَيْنِ: الْفَتْحُ لِأَنَّ هَذِهِ الْيَاءَ تَتَحَرَّكُ فِي الْمُؤَنَّثِ، نَحْوُ : حَادِيَةَ عَشْرَةَ، وَالْإِسْكَانُ جَرِيًّا عَلَى مَا أَطْرَدَ فِي الْأَسْمَانِ الْمُرَكَّبِينَ نَحْوُ : مَعْدٍ يَكْرِبُ قَالَهُ الشُّلُوبِيُّ.

وَالْوَجْهُ الثَّانِي : أَنْ تُحْذَفَ الْعَجْزُ مِنَ التَّرْكِيبِ الْأَوَّلِ، وَيَبْقَى التَّرْكِيبُ الثَّانِي عَلَى حَالِهِ، وَهُوَ الَّذِي أَرَادَ بِقَوْلِهِ : «أَوْ فَاعِلًا بِحَالَتَيْهِ أُضِفَ إِلَى مُرَكَّبِ» الْبَيْتِ.

يَعْنِي أَنَّهُ يَجُوزُ لَكَ أَنْ تَأْتِيَ بِ (فَاعِلٍ) وَحْدَهُ مُضَافًا إِلَى الْمُرَكَّبِ الثَّانِيِ، فَتَقُولُ : هَذَا حَادِي أَحَدَ عَشَرَ، وَثَانِيِ اثْنِي عَشَرَ، وَثَالِثُ ثَلَاثَةَ

عشرًا، ونحو ذلك، فإنه مُوفٍ بالغرض الذي أردت، إذ كان المحذوف في حكم المنطوق به، وهو العَجْزُ من المركب الأول.

وقوله : «بِحَالَّتِيهِ» يريد حَالَّتِي التذكير والتانيث، فمثالُ التذكير ما ذكر، ومثالُ التانيث : حاديةٌ إحدى عشرة، وثالثةٌ ثلاثٌ عشرة، ونحوه. وقوله : «أُضِفُ» يريد أن حكم الإضافة باقٍ، لكن يبقى حكم اسم الفاعل إذا حُذِفَ ما بعده، هل يبقى على تركيبه أو يرجع إلى الإعراب. ولم يتكلم الناظم عليه، والحكمُ فيه الرجوعُ إلى الأصل من الإعراب، إذ لا يمكن أن يُبنى مع التركيب الثاني، لأن ثلاثة أشياء لاتصير شيئاً واحداً.

ولا يقال : يبقى على بنائه الأول، لأن المحذوف مُقَدَّرٌ - لانا نقول : البناءُ للتركيب اللفظي وقد زال، وأيضا فالرجوعُ إلى الأصل يكون بأدنى سبب، ولا يخرج عن أصله إلا بسبب قوي. وإذا ثبت هذا كان حكمه حكمَ الأسماء المعربة التي آخرها ياء في استتار الضمة والكسرة وظهور الفتحة فنقول : هذا حَادِي أَحَدَ عشرًا، ورأيت حَادِي أَحَدَ عشرًا، ونحوه.

وقوله : (بِمَا تَنْوِي يَفِي) / المجرور متعلق بـ (يَفِي) الفعل مجزوم ١١٣ على جواب قوله : (أُضِفُ) و «فاعلاً» مفعول بـ «أُضِفُ» والتقدير: أُضِفُ وفاعلاً بحالَّتِيهِ إلى مركب يَفٍ بما تَنْوِي، أي يُعْطِ من المعنى ما يُعْطِيهِ الأصلُ من غير إخلال إذا هو حُذِفُ لدليل.

والوجه الثالث : أن تُحذَفَ العَجْزُ من التركيب الأول، والصدرُ من التركيب الثاني، استغناءً بما ثبت عمَّا حُذِفَ من الأول لما أُثبت نظيره في الثاني، ومن الثاني لما أُثبت نظيره في الأول، وهو قوله : (وَشَاعَ الاستِغْنَاءُ بِحَادِي عَشْرًا) يعني أن هذه الكيفية من الاستعمال شائعةٌ

مستعملة كثيراً عندهم في (حَادِي عَشَرَ) وما أشبهه من الألفاظ المركبة إلى (تاسع عشر) وذلك لأنها أقرب إلى غرضهم من الاختصار واجتناب الإكثار.

ومثله في الكلام العربي شائع، ومنه قوله تعالى : {وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ} (١) الآية، المعنى حتى يَطْهَرْنَ وَيَتَطَهَّرْنَ، فإذا طَهَّرْنَ، يريد : من الدم، وَتَطَهَّرْنَ : يعني بالماء، فَأَتُوهُنَّ من حيث أمركم الله. وقال تعالى : {قُلْ إِنْ افْتَرَيْتُهُ فَعَلَىٰ إِجْرَامِي وَأَنَا بَرِيءٌ مِّمَّا تُجْرِمُونَ} (٢). التقدير : فعلى إجرامي، وأنتم برأء منه، وعليكم إجرامكم وأنا برئ منه.

وحكم التذكير والتانيث في هذا الوجه كما تقدم، فتقول : ثالث عشر، وثالثة عشرة، إلا أن الحكم من البناء أو الأعراب في الأول لم يذكره.

أما الثاني فبناؤه ظاهر لبقاء سببه، وهو تضمن معنى الحرف كما تقدم.

والأول يجوز فيه الوجهان : بقاء الإعراب والإضافة، فتقول : هذا حَادِي عشر، ورأيت حَادِي عشر، بفتح الياء على حَدِّ سائر المعربات، وكأنه على نيّة حذف الجزء الثالث الذي هو صدر التركيب الثاني. وبعضهم ينسب هذا الوجه إلى البصريين. وبناء الجزعين أحدهما مع الآخر، فيقول : هذا ثالث عشر، ورابع عشر. ويجوز في (حادي) و(ثاني) مع (عشر) الوجهان المذكوران، وهما الفتح والإسكان، وينسب إلى الكوفيين.

وعلى هذا الوجه يصير قولك : هذا ثالث عشر بعد التركيب الذي ذهبوا إليه على صورة : ثالث عشر، الذي هو على حَدِّ : هذا ثالث، فيقع اللبس بين

(١) سورة البقرة : ٢٢٢.

(٢) سورة هود : ٢٥.

المعنيين، لكن يُعتبر المعنى بالقرائن وما يقتضيه / المساق، ولعالم يذكر ١١٤
الناظم وجه هذا الاستعمال الثالث دلّ على أنّ كلا القولين فيه ممكن
عنده.

وعلى إجازة الوجهين، من الإضافة والتركيب مطلقاً، اعتمد
الشلّوبين، ولم ينسبهما، بل أخذ بهما معاً، وكانهما عنده ثابتان نقلاً عن
العرب، فلا إشكال إذن في الجواز، وما نُسب إلى الكوفيين والبصريين
ينبغي أن يُستظهر عليه وانظر نقل السيرافي .

وقوله : «وشاع كذا» يعنى أن هذا الوجه هو الشائع الكثير، وكذلك
في «شرح التسهيل»^(١) جعله غالباً، فهو أكثر استعمالاً من الوجهين
الأولين، ويليه في كثرة الاستعمال الثاني، وهو ما حُذِف منه عجزُ الأول،
ويليه الوجهُ الأول، فهو أقلُّ الاستعمالات. قال سيبويه^(٢) : وبعضهم يقول
: ثالث عشر ثلاثة عشر، فعزاه إلى بعض العرب لا إلى جميعهم.

ومثّل هنا بحادي عشر، لأنه أولُ أعداد هذا العقْد، وأيضاً فقال ابنه
: لم يمثّل بثنائي عشر، ليتضمّن التمثيلُ فائدة التنبيه على ما التزموه حين
صاغوا (أحداً) و (إحدى) على (فاعل) و (فاعلة) من القلب، وجعل الفاء
بعد اللام، فقالوا : حادي عشر، وحادية عشر، والأصل : واحدٌ وواحدة^(٣).

ثم ذكر الموضع الثالث من مواضع اسم الفاعل المشتق من اسم
العدد، فقال : (وقبلَ عشرينَ اذكُراً ويأبه الفاعلُ) إلى آخره.

(١) شرح التسهيل للناظم (نسخة الزواية الحمراء : ١٠٧/٣)

(٢) الكتاب ٥٦٠/٣.

(٣) شرح ابن الناظم : ٧٢٧.

يعنى أن فوق العشرين حكمه أن يُؤْتَى فيه باسم الفاعل مشتقا من
(النَّيْف) معطوفا عليه العشرون بالواو العاطفة. وقد تَضَمَّن قوله : (مِنْ
لَفْظِ الْعَدَدِ) البناء من (واحد) وما بعده، فتقول : الحادِي والعشرون،
والحادِي والثلاثون، إلى آخره، ولايستعمل (الْحَادِي) إلا مع (عَشْرَة) و
(عِشْرَة) وأخواتهما. تقول : الثانى والعشرون، والثالثُ والعشرون، إلى
التاسعِ والعشرين.

وقوله : (وبآيه) يعنى به الثلاثين، والأربعين، والخمسين إلى التسعين
فتقول : الحادِي والثلاثون، والثانى والأربعون، ونحو ذلك.

وقوله : «بِحَالَّتِيهِ» يعنى حالتى التذكير والتانيث، فالتذكير كما مثل،
والتانيث نحو : الحادية والثلاثون، والثانية والعشرون، والخامسة
والخمسون، / ونحو ذلك، واسم الفاعل هنا بمعنى (بَعْضُ) لا بمعنى
١١٥ جَاعِلِ) لأنك إذا قلت : الحادِي والثلاثون، استوى مع قولك : الواحدُ
والثلاثون.

وأيضاً فلا فِعْلَ له يُشْتَق من مصدره، فلا يكون بمعنى (جَاعِلِ) ولم
يُنْبِئُه الناظم على هذا اتكالا على إدراك القارئ له.

وقوله : (قَبْلَ وَأَوْ يُعْتَمَدُ) يعنى أنه لا بُدُّ من العطف، إذ لا يقال :
حادِي عِشْرِينَ، كما يقال : خامسُ خَمْسَةٍ.

فإن قلت : ما مراده بقوله : «يُعْتَمَدُ» فالظاهر أنه فضلٌ غيرُ محتاج
إليه، إذ كان قوله : «قَبْلَ وَأَوْ» يُجْزَى عنه، وليست عادته؟

فالجواب : أنه مُحتاج إليه، والذي قصد به أن الواو هى المعتمد فى
هذا الموضع من حروف العطف، كما كانت هى المعتمدة فى : واحدٍ

وعشرين، وثلاثة وثلاثين، فكما لا يجوز أن يقال : أحد ثم عشرون، ولا أحد
فعشرون، إذ لا يصح الترتيبُ فيه عقلاً، لأن الجميع اسمٌ لهذه العِدَّة، فكذلك
لا تقول : الحادي ثم العشرون، لنفس ذلك المعنى.

وأيضاً فلفائدةٍ أخرى، وذلك أنه قَدِّم في المركب أنك تقول : ثالثُ ثلاثةٍ
عشر، و (ثلاثة عشر) هنا نظيرُ ما بعد العاطف في الثالث والعشرين، وتقول
ثالثُ عشرٍ ثلاثةٍ عشر، فتأتي بعجز المركب الأول، ونظيره في القياس في
العشرين أن تقول : هذا ثالثُ عشرين ثلاثةً وعشرين، فيحصل الإتيانُ بعشرين
غيرَ معطوف أصلاً، وكما هو الحكم في خامسٍ خمسةٍ، وثالثُ ثلاثةٍ، فلما كان
ذلك احتاج إلى التنبية على تأكيد الواو في الموضع، وأنها لا بدُّ منها. وعلى ذلك
كلامُ العرب، وما يُعطيه القياسُ مطرَحُ فيه والله اعلم.

{ كَمْ، وَكَأَيِّنُّ، وَكَذَا }

مَيِّزٌ فِي الْإِسْتِفْهَامِ كَمْ بِمِثْلِ مَا

مَيِّزَتْ عِشْرِينَ كَمْ شَخْصًا سَمًا

وَأَجْزَانُ تَجْرُهُ مِنْ مُضْمَرًا

إِنْ وَلِيَتْ كَمْ حَرْفًا جَرُّ مَظْهَرًا

هذا الباب يذكر فيه ألفاظًا جرت مجرى أسماء العدد في طلب

التمييز، لأنها تؤدي معنى العدد.

فإذا قلت : كَمْ رجلاً رأيت؟ فمعناه : إذا قلت : كَمْ رجالٍ رأيت .

أعشرين أم ثلاثين أم كذا؟ وكذلك إذا كانت خَبَرِيَّةً إذا قلت : كَمْ رجلٍ

رأيتُ. أي عددًا كثيرًا منهم رأيتُ، فالأولى سؤالٌ عن عدد، والثانية تكثيرٌ

للعدد / على جهة الافتخار أو غيره. وهي في أدائها له على الوجهين ١١٦

مُبْهَمَةٌ، فأتى بحكم التمييز معها، ولم يذكر فيه غير ذلك من أحكامها،

لأنها في سائر الأحكام كغيرها من الأسماء، فتقع فاعلةً، ومفعولةً،

ومبتدأةً، ونحو ذلك من المواقع.

وأيضاً فنُتَبِتَ التصدير لـ (كَمْ) من حيث أدت معنى حرف

الاستفهام، وهو مذكور في غير هذا الموضع.

و (كأَيِّنُّ) مثلها في ذلك لأنها بمعناها في التكثير. والذي يخرج من

حكم التصدير (كَذَا) فإنك تقول : رأيتُ كَذَا وكَذَا رجلاً، وكَذَا وكَذَا رجلاً

رأيتُ، لكن هذا يدلُّ على أنها ليست مثل (كَمْ) في معناها من كل وجه.

وسياتى النظرُ فى هذا آخر الباب إن شاء الله.

وتكلم الناظم أولاً على (كَمْ) وقَسَمَهَا قَسْمَيْنِ : استفهامية وخبرية.
وبدأ بالاستفهامية فقال : «مَيِّزُ فِي الْإِسْتِفْهَامِ كَمْ» لأنها الأصل، ولذلك
تقول طائفة من النحويين : إنَّ الخبريةَ محمولةٌ فى البناء على الاستفهامية، لأن
الخبريةَ خاليةٌ من موجبِ البناء وقد تقدّم الكلامُ فى هذا، والنظرُ فى سبب بنائها
فى كلا قسميها فى «المعرب والمبنى» حيث قال : «والسَّاكِنِ كَمْ» فأغنى ذلك عن
إعادته.

ويريد أن (كَمْ) الاستفهامية إذا أردت أن تميّزها ميزتها بعنق ما تميّز به
(عشرين) من العدد، وقد تقدم أن مميّز (العشرين) ونحوه واحدٌ منصوب،
فكذلك تفعل هنا، فتأتى بواحدٍ منصوب، فتقول : كَمْ دِرْهَمًا أُعْطِيتَ؟ وكَمْ ثوبًا
مَلَكْتَ؟ ومنه مثاله : كَمْ شَخْصًا سَمَاءً؟ والشَّخْصُ : سَوَادُ الْإِنْسَانِ وَغَيْرِهِ، وهو
مذكر يقع على المذكر والمؤنث، وَسَمَاءً : أَى عَلَا وَارْتَفَعَ، أَى كَمْ شَخْصًا ارْتَفَعَ؟
وفى تقييده تميّز (كَمْ) هنا بكونه كتمييز (عشرين) فى الإفراد يُعطى
معنيين:

أحدهما : أنه ارتضى مذهبَ البصريين فى لزوم إفراد التميّيز فى
الاستفهامية، فلا يجوز أن تقول : كَمْ أُنُوبًا مَلَكْتَ؟ ولا كَمْ دَرَاهِمَ أُعْطِيتَ؟ لأن
(كَمْ) أُجْرِيَتْ فى التميّيز مُجْرَى عَدَدٍ لَا يَكُونُ مَمِيّزُهُ إِلَّا وَاحِدًا، فلا ينبغى أن
يُخَالَفَ بِهِ ذَلِكَ الْبَاب. قال سيبويه : لم يُجْرَ يُونُسُ وَالْخَلِيلُ : كَمْ غُلْمَانًا لَكَ؟ لأنك
لا تقول : عشرون ثيابًا لك، إلا على وَجْهِ (لك مائة بيضا) و (عليك راقود خلا) (١).

(١) الكتاب ١٥٩/٢

يعنى أنه لا يأتى / مجموعاً إلا أن يكون منصوباً على الحال، ويكون ١١٧
إذ ذاك التمييز محذوقاً، كأنك قلت : كَمْ صَبِيًّا لَكَ غِلْمَانًا، أى حالة كونهم
علماناً.

وعلى هذا التقدير فلا بد أن تقول : كَمْ لَكَ غِلْمَانًا؟ ولا يصح تقديم
(الغلمان) على المجرور، لأنه عاملٌ غير متصرف، فلا يعمل فى الحال
متقدِّمةً عليه، إذ لاتقول : عبدُ الله قائماً فيها^(١).

وأما إذا أفردتَ (الغلمان) فالتقديمُ والتأخيرُ بين المجرور والتمييز،
وهو (الغلام) جائزٌ، لأن العامل (كَمْ) من حيث جرى مجرى الاسم التام
بالتنوين أو بالنون، نحو : رِطْلُ زَيْتًا، وَعِشْرِينَ دِرْهَمًا.

والمعنى الثانى : أن المنصوب بعدها لا يكون ذلك مجروراً، كما
لا يكون ذلك فى تمييز العشرين، فكما لاتقول : عِشْرُ دِرْهَمٍ، وَثَلَاثُ ثُوبٍ،
كذلك لاتقول : كَمْ رَجُلٍ عِنْدَكَ؟ وَأَنْتَ تَسْتَفْهَمُ.

لكن لما كان مميِّز كَمْ قد اختصَّ بموضع يجوز فيه جرُّ التمييز
دون «باب عشرين» أخذَ يذكر ذلك، فقال : «وَأَجْزَانُ تَجْرُهُ مِنْ مُضْمَرًا»
إلى آخره.

يعنى أن المميِّز يجوز أن يُجرَّ وإن كان مميِّزاً للاستفهامية، ولكن
لا يجوز ذلك إلا بشرط أن تكون (كَمْ) مجرورة بحرف جرٍّ مظهر، فإذا
كانت كذلك جازجرُّ التمييز، فتقول : بِكَمْ دِرْهَمٍ اشْتَرَيْتَ ثُوبَكَ؟ وَعَلَى كَمْ
جِذْعٍ بَيْتِكَ مَبْنِيٌّ^(٢)؟ فلو كانت (كَمْ) غير مجرورة بحرف لم يجز أن يكون

(١) المصدر السابق ١٥٩/٢.

(٢) فى (ت) «بيك بنيت» .

ما بعدها من المميز مخفوضاً، نحو : كَمْ درهماً أعطيت؟ وكَمْ غلاماً ملكت؟ وكذلك ما أشبه ذلك.

وهذا الفصل المجمل قد اشتمل على مسائل :

إحداها قوله : «وَأَجْرَانُ تَجْرَهُ مِنْ» فجعل الجر إذا حصل الشرط جائزاً لا واجباً، وهذا صحيح، فإن لك أن تقول : بكم درهماً اشتريت ثوبك؟ وعلى كم ابناً تنفق؟

قال سيبويه عن الخليل : القياسُ النصبُ، وهو قول عامة الناس^(١). فثبت أنه قول عامة العرب، وأنه القياس، وذلك لأن العرب عاملت (كَمْ) الاستفهامية معاملةً اسم منون، كما عوملت (خمسَ عشر) تلك المعاملة، وكلاهما مبني لاتنوين فيه.

وقد تقدم التنبيه على هذا، فإذا كان كذلك كان الأولى والقياسُ ألايختلف الحكم مع الجر وغيره.

والثانية قوله : (وَأَجْرَانُ تَجْرَهُ مِنْ مُضْمَرًا) فجعل الجر على إضمار (مِنْ) بغير ذلك، وهذا مذهب جمهور البصريين.

/ قال ابن خروف : هو مذهب الخليل وسيبويه والجماعة، نقولك : ١١٨

بِكَمْ دِرْهَمٍ اشْتَرَيْتَ ثَوْبَكَ؟ على تقدير : بَكَمْ مِنْ دِرْهَمٍ اشْتَرَيْتَ ثَوْبَكَ؟ وهذا في القياس ضعيف، من حيث كان حرف الجر لا يجوز حذفه إلا في النادر والشاذ، ولكن أجهلهم إلى تقديره ماتقدم من العرب عاملت (كَمْ) هنا معاملة المنون، فصارت من تلك الجهة لاسبيل إلى خفض مميزها، كما لاسبيل إليه في (عشرين) مع بقاء النون، فاضطروا إلى تقدير الحرف.

(١) الكتاب ٢/١٦٠.

قال سيبويه : فأما الذين جَرُّوا فإنهم أرادوا معنى (مِنْ) ولكنهم حذفوها تخفيفاً على اللسان، وصارت (عَلَى) عَوْضاً منها. قال : ومثل ذلك : اللهُ لا أَفْعَلُ. فإذا قلت : لَهَا اللهُ لا أَفْعَلُ، لم يكن إلا لجرُّ، وذلك أنه يريد : لا والله، ولكنه صار (ها) عوضاً من اللفظ بالحرف الذي يَجْرُ، وعاقبه. ومثل ذلك : اللهُ لا تَفْعَلُنْ؟ إذا استفهمت، أضمروا الحرفَ الذي يَجْرُ وحذفوا تخفيفاً على اللسان، وصارت ألف الاستفهام بدلاً منه في اللفظ معاقباً^(١).

ولهذا نظائرُ أُخْرُ، مثل ما ذكره سيبويه في حذف الحرف الجار والتعويض. وقد حكى النحاسُ عن الزجاج أنه كان يخفض المميز هنا بكم، ولا يحذف شيئاً.

وذكر ابنُ بَشَّازٍ وحده أن مذهب إضمار الجار ليس مذهب المخفين. وقوله فاسد، ومذهب الجمهور المحققين، كما تقدّم، إضمار الحرف.

قال ابن خروف : ولا يمكن الخفضُ بها، لأنها بمنزلة عددٍ يُنصَبُ ما بعده قولاً واحداً، فيجبُ لما حمل عليه، ونُزِلَ منزلته، أن يكون كذلك.

قال المؤلف : فلو خفضت ما بعدها مرةً ونصبته مرةً لزم تفضيلُ الفرع على الأصل، وأيضاً لو كانت صالحة للجرِّ بها إذا دخل عليها حرف جَرُّ لصلحت للجرِّ بها إذا عرِيتُ من الحروف الجارة، إذ لا شيء من الميزات الصالحة لتصب مميزها ولجرِّه بإضافتها إليه يُشترط في إضافته أن يكون هو مجروراً^(٢)، فإذاً الحقُّ ما ذهب إليه الجمهور.

المسألة الثالثة قوله : «وَوَلِيَتْ كَمْ حَرْفُ جَرُّ» فقيّد الجرُّ بكونه بحرف،

(١) الكتاب ٢/١٦٠، ١٦١.

(٢) شرح التسهيل للناظم (نسخة الزواية الحمزية/١١٧، ١١٨).

فاقتضى ذلك أن الجرَّ إن كان باسم، وهو الجرُّ بالإضافة، لم يكن الحكمُ
ذلك، بل الواجب النصبُ، فتقول : غُلامَ كَم رجلاً ملكت؟ ودأركم رجلاً / ١١٩
دخلت؟ وما أشبه ذلك، ولاتقول : غُلامَ كَم رجلٍ ملكت؟ كما لاتقول : كَم
علام ملكت؟ وإن كان الجميع على تقدير (من) لأن التمييز على هذا المعنى
استقرَّ في هذه الأوجه كلها، فإنما يقال حيث سُمِع، لأنه على خلاف
القياس والمُطَرِّد.

ولم يُنبَّه الناظم على أن النصب هنا هو الأكثر، كما تقدم عن
الخليل، لأنه قد لا يُعتبر مثل هذا، بل يُطلق الجواز، وإن كان أحد
الوجهين أرجح من الآخر، كما مرَّ في مواضع.

والمسألة الرابعة لاحقة بقوله : «كَم شَخْصًا سَمًا» وهو أن هذا
المثال ليس بقيد في كون التمييز متصلًا ب (كَم) في هذا الباب، بل إنما
أتى ذلك فيه بحكم الاتفاق، إذ كان يجوز لك أن تقول : كَم سَمًا شَخْصًا؟
كَم عِنْدَكَ غَلامًا؟ وكَم لَكَ ثوبًا؟ وما أشبه ذلك، ومنه قولهم : كَم تَرَى
الْحَرُورِيَّةَ رَجُلًا، إلا أن الاتصال ب (كَم) أقوى من الانفصال، وإن كان
الانفصال عربيًا جيدًا.

قال سيبويه : وزعم الخليل أن : كَم درهمًا لك؟ أقوى من : كَم لك
درهما؟ وإن كانت عربيةً جيدة^(١)، ثم علَّل ذلك - وإن كانت (كَم) بمنزلة
(عِشْرِينَ) وعِشْرُونَ لايجوز فيها الفصلُ إلا في الشعر - بأن (كَم) صار
ذلك فيها عوضًا من التمكن الذي فاتها دون عشرين، لأن (كَم) لاتقع إلا
مبتدأة في الكلام، ولايجوز تأخيرها فاعلةً ولا مفعولةً، فلا تقول : رأيتَ كَم

(١) الكتاب ٢/١٥٨.

رجلاً؟ وتقول : كَمْ رجلٍ أَتَانِي، ولاتقول: أَتَانِي كَمْ رجلٍ، بخلاف (عشرين)
فإم الفصل معها قبيحٌ، لاتقول : أتاك ثلاثون اليومَ درهمًا، لأن العدد هنا
لايقوى قوة اسم الفاعل في جواز الفصل^(١)، ثم أنشد من الشاذ قول
الشاعر، أنشده سيبويه^(٢):

عَلَى أَنَّنِي بَعْدَ مَا قَدْ مَضَى

ثَلَاثُونَ لِلْهَجْرِ حَوْلًا كَمِيلاً

يَذَكِّرُنِيكَ حَنِينُ الْعَجُولِ

وَنَوْحُ الْحَمَامَةِ تَدْعُو هَدِيلاً

ولأجل ما اعتُبر من هذا التصرف المذكور جاز جرُّها إذا دخل
عليها حرفُ الجر، فخالفت بذلك بابَ (عشرين) إذ لايجوز الجرُّ في
(عشرين) لما تقدّم من ضعفه عن اسم الفاعل.

ووجّه المؤلف جوازَ الفصل بأن العدد المميّز بمنصوب مستطالٌ
بالتركيب إن كان مركبًا، وبالعلامتين في الآخر إن كان (العشرين) أو
إحدى أخواتها، فوضع التمييز من العدد بعيدٌ وإن كان بلا فصل، فلو
فصل / بشئٍ لازداد هذا، فمِنَع الفصلُ إلا في الضرورة، و (كَمْ) بخلاف ١٢٠

(١) بتصريف شديد في عبارة سيبويه في الكتاب ١٥٨/٢.

(٢) الكتاب ١٥٨/٢، والمقتضب ٥٥/٣، والإنصاف ٣٠٨، وابن يعيش ١٣٠/٤، والخزانة ٢٩٩/٣،
٤٦٧/٦، والمغنى ٥٧٢، والعينى ٤٨٩/٤، والهمع ٧٧/٤، والدرر ٢١٠/١، والأشعرونى ٧١/٤،
واللسان (كامل).

والشعر يعمر داس رضى الله عنه، الحول : العام، والكميل : الكامل، والحنين أن ترجع الناقة
صوتها إثر ولدها، ومنه معنى الاشتياق والعجول من الإبل : الواله التى فقدت ولدها، ونوح
الحمامة : صوت تستقبل به صاحبها، والهديل : صوت الحمام، والذكر منه، أو الحمام الوحشى.
ومعناها: لم أنس عهدك على بعده، وكلما حنت عجول أو صاحت حمامة رقت نفسى فنكرتك.

ذلك، فلم يلزم اتصالٌ مميّزها^(١).

فإن قلت : كلامُ الناظم يُعطي بسِيّاقه أنه لا بُدُّ من ولاية التمييز لـ (كَمْ) لأنه لما جَعَلَه في التمييز مثل (عشرين) وكان التمييز مع (عشرين) تلزم ولايته له كما تقدم آنفاً، فكذلك يكون الحكم مع (كَمْ) ويُرشَّح هذا المعنى التمثيلُ بما اتَّصل فيه التمييزُ، وهو قوله : فإن جاز ذلك في (عشرين) جاز في (كَمْ) لامحالةً بنصِّ كلامه، وأما في حالة الأفراد فَيُعْطَى قطعاً عدمَ جواز الجرِ بمن، وهو جائز.

والثاني : أن جرَّ [تمييز]^(٢) (كَمْ) بعد الاستفهامية شرط فيه شرطاً واحداً، وهو جرُّ (كَمْ) بالحرف، واقتصر عليه.

وقد ذكّر الناسُ لذلك شرطاً ثانياً، وهو أن يكون التمييز متصلاً بـ

(كَمْ) نحو : بِكَمْ درهمٍ اشتريتَ ثوبَكَ؟ فلو كان مفصّولاً بينهما / فليس ١٢١
إلا النصبُ، نحو : بِكَمْ اشتريتَه درهماً؟ ولا يجوز : بِكَمْ اشتريتَه درهمٍ؟

وعلل الشلّوبينُ هذا الشرطَ بأنهم لما جعلوا الحرفَ الخافضَ لـ

(كَمْ) كالعِوض من الخافض المحذوف، لم يفهمُ مقامه إلا إذا كان المخفوض متصلاً به، أو في حكم المتصل فالتصلُ نحو : اللَّهُ لَتَفْعَلَنَّ، والذي في حكمه : عَلَى كَمْ جِذْعِ بَيْتِكَ مَبْنِيٌّ؟ لأن «جِذْعاً» وإن لم يتصل بـ «عَلَى» في اللفظ، فهو في حُكْم المتصل، لأن (كَمْ) متصل بها، والتمييز متصل بـ (كَمْ) فكأنَّ (عَلَى) متصلة بالتمييز، فإذا فصل بينهما نحو: بِكَمْ اشتريتَ ثوبَكَ درهماً؟ - لم يَجُز الخفض، لأن التفسير لم يتصل، فالمجوزُ

(١) شرح التسهيل للناظم (نسخة الزاوية الحيزية ١١٧/٣).

(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل، اثبتته من (س، ت).

للخفض مفقود، فامتنع فلزم النصب، فكلام الناظم يقتضي جوازاً : بكم اشتريت
ثوبك درهم؟ فذلك لا يجوز كما ذكر.

والثالث : أن قوله (إن وليتكم حرف جر مظهراً) أتى فيه بلفظ «مظهر»
وظاهره حشو، لأن قوله : «إن وليتكم» يعطى أنه مظهر، وأيضاً فهو.
(كم شخصاً سماً) وإذا كان كذلك لم يعط كلامه ما فسر به أولاً، بل
ضده، لكن ضده غير صحيح لما تقدم ذكره عن أهل العربية، فصار كلامه هنا
مشكلاً.

فالجواب : أن كلامه هنا لا يعطى المساواة بين (عشرين) و (كم) فيما
ذكرت، لأنه إنما قال : ميّزه بما ميّزت به عشرين، فهو إنما عرف بالتمييز
نفسه، وأنه ميّز بمميّز (عشرين) ولم يتعرض لغير ذلك، من التعريف بكونه
متصلاً أو منفصلاً، لأن هذا تعريف بأمر خارج عن حقيقة التمييز في نفسه،
ومرادُه التعريف بحقيقته، فصحّ التفسير المتقدم، وزال الإبهام المورّد. إلا أن في
كلامه نظراً في أمر آخر، وذلك من ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه يقتضى أن تمييز (كم) لا يجوز جرّه بمن، لأن قوله : «ميّز في
الاستيفهام كم بمثل ما ميّزت عشرين» ظاهر في لزوم النصب، من حيث كان
مميّز (عشرين) لازم النصب أيضاً، إذ لا يجوز لك أن تقول : في (عشرين
درهماً) : عشرون من درهم، فكذلك يكون مميّز (كم) لأنه محال عليه في الحكم،
كما أحال عليه في الأفراد، ولزوم لإفراد، ومنع الجر بالأضافة، فيقتضى أن
لا يقال : [كم من درهم عندك؟ لا يقال]^(١) : إن مميّز (عشرين) يجوز جرّه بمن
على وجه، وهو أن يؤتى به جمعاً، نحو : عشرين من الدراهم، وإذا ثبت جرّه

(١) ما بين الحاصرتين ليس في النسخ، وزدتها حتى يستقيم المعنى، والله اعلم.

بِمِنْ عَلَى الْجُمْلَةِ جَازٍ مِثْلُ ذَلِكَ فِي (كَمْ) أَنْ يُقَالَ فِي (كَمْ) : كَمْ مِنْ
الدَّرَاهِمِ عِنْدَكَ: الْأَصْلُ، فَمِمَّ تَحَرَّزَ بِهِ؟

وَالجَوَابُ عَنِ الْأَوَّلِ : أَنْ كَلَامَهُ إِنَّمَا هُوَ فِيمَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ (كَمْ) مِنَ
التَّمْيِيزِ، وَهَلْ يَجُوزُ فِيهِ الْجَرُّ عَلَى الْإِضَافَةِ، وَكَيْفَ يَكُونُ مِنْ أَفْرَادٍ أَوْ جَمْعٍ.
وَعَلَى هَذَا دَلٌّ كَلَامُهُ فِي هَذَا الْبَابِ. وَأَمَّا النِّصْبُ وَحُكْمُهُ مِنْ كَوْنِهِ لَازِمًا،
أَوْ غَيْرَ لَازِمٍ، بَلْ يَجُوزُ جَرُّهُ، أَوْ كَوْنُهُ نَكْرَةً أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ - فَبَابُ ذِكْرِ ذَلِكَ
بَابُ «التَّمْيِيزِ» وَلِذَلِكَ لَمْ يُفَسَّرْ كَلَامُهُ أَوْلًا إِلَّا بِمَا زَادَ عَلَى بَابِ «التَّمْيِيزِ»
المَطْلُوقِ، إِذْ لَمْ يَذْكَرْ حُكْمَ كَوْنِهِ مُنْكَرًا، وَلَا مَمْنُوعَ التَّقْدِيمِ، وَلَا غَيْرَ ذَلِكَ مِنْ
أَحْكَامِهِ، وَإِنَّمَا ذَكَرَ هُنَا مَا يَخْتَصُّ بِبَابِ (كَمْ) كَمَا ذَكَرَ فِي «بَابِ الْعَدَدِ»
مِنْ أَحْكَامِ التَّمْيِيزِ مَا يَخْتَصُّ بِهِ، وَهُوَ قَدْ قَالَ فِي «بَابِ التَّمْيِيزِ» :

وَأَجْرُ بِمِنْ إِنْ شِئْتَ غَيْرِ ذِي الْعَدَدِ

وَالْفَاعِلِ الْمَعْنَى كَطِبَ نَفْسًا تُفَدُّ

وَلَا شَكَّ أَنَّ التَّمْيِيزَ فِي بَابِ (كَمْ) لَيْسَ بِذِي الْعَدَدِ، لِأَنَّ ذَا الْعَدَدِ هُوَ
مَا كَانَ بَعْدَ عَشْرِينَ وَثَلَاثِينَ وَخَمْسَةَ عَشَرَ وَنَحْوِ ذَلِكَ، هَذَا وَإِنْ كَانَ هُنَا
مَحْمُولًا عَلَيْهِ مَعْنَى فَلَيسَ إِيَّاهُ حَقِيقَةً، وَلَا هُوَ أَيْضًا فَاعِلٌ مَعْنَى، فَتُبِتَ
جَوَازُ جَرِّهِ بِمِنْ ظَاهِرَةً، وَأَنَّهُ لَا يَلِزَمُ ذَلِكَ فِي هَذَا الْبَابِ، لِأَنَّهُ لَوْ ذُكِرَ، تَكَرَّرُ
لَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ. وَهَذَا وَاضِحٌ وَأَمَّا النَّظَرُ الثَّانِي : فَلَمْ يَحْضُرْنِي الْآنَ جَوَابُهُ.
وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَازِمٌ لَهُ، إِلَّا أَنْ يُقَالَ : إِنَّمَا تَكَلَّمْتُ عَلَى الْأَمْرِ الشَّائِعِ فِي
تَمْيِيزِ (كَمْ) وَهُوَ كَوْنُهُ مُتَّصِلًا / بِهَا، وَهُوَ الَّذِي مِثْلُ بِهِ، وَيَكُونُ مَا عَدَاهُ مِنْ ١٢٢
الْفُصُولِ مَسْكُونًا عَنْ حُكْمِهِ، وَأَنَّهُ إِنَّمَا اقْتَصَرَ عَلَى الشَّرْطِ الْوَاحِدِ بِنَاءً
عَلَى هَذَا الْمَقْصِدِ، وَهَذَا ضَعِيفٌ كَمَا تَرَى، فَلَوْ قَالَ مِثْلًا :

تَقْدِيرٍ مِنْ مَعَهُ أَجْرٌ إِنْ يَلِ كَمْ

وَوَلِيَتْ كَمْ حَرْفَ جَرٍّ مُلْتَزِمٌ

أو ما يُعْطَى هذا المعنى لحصل القصدُ مكملاً، ولم نقيه من مقصد بيته إلا أن الجر مُصَاحِبٌ لتقدير (مِنْ) وذلك معلوم، كما علم أن (كَمْ) مجرورة بقوله : (إِنْ وَلِيَتْ كَمْ حَرْفَ جَرٍّ مُظْهِراً).

والجواب عن الثالث : أن «مُظْهِراً» أتى به على جهة الاحتياط، وحيث قَدَّمَ إضمارَ حرف جر، وهو (مِنْ) فخاف أن يُتَوَهَّم استصحاب الإضمار، فذكر قَيْدَ الإظهار لذلك، والله أعلم.

وَلَمَّا أْتَمَّ الْكَلَامَ عَلَى أَحَدٍ قَسَمِي (كَمْ) ذَكَرَ الْقِسْمَ الْآخَرَ فَقَالَ :

وَأَسْتَعْمِلْنَهَا مُخْبِراً كَعَشْرَةَ

أَوْ مِائَةً كَكَمِّ رِجَالٍ أَوْ مَرْكَبٍ

وهو قِسْمُ الْخَبْرِيَّةِ، يعنى أن (كَمْ) استعملاً آخر على أنها خبرية، فإذا جئت بها فى الكلام فانت مُخْبِرٌ بها أو عنها، وقد تجردت من معنى الاستفهام، وهو أصلها، فإذا قلت : كَمْ رَجُلٍ قَصَدَنِي، وَكَمْ عَبْدٍ لِي - فالمقصود الإخبارُ بكثرة مَنْ جَاعَى من الرجال قاصداً لِي، وكثرة مِنْ الْعَبِيدِ، فكأنَّ الكلام فى تقدير : كثيرٌ من الرجالِ قَصَدَنِي، وكثيرٌ من الْعَبِيدِ لِي، فهذا معنى الإخبار فيها، وفيها معنى الافتخار، ولذلك شَبَّهَهَا سيبويه^(١) بـ (رُبِّ) وجعل معناها كمعناها، إلا أنهما عنده للتكثير.

وقصده تقريرُ حكم التمييز معها إذا كانت خَبْرِيَّةً، ولذلك قال : (وَأَسْتَعْمِلْنَهَا مُخْبِراً كَعَشْرَةَ) أى كعشرة إذا عيّزت، أو كمائة كذلك، ولذلك قيده

(١) الكتاب ٢/١٦١.

بالمثال، وهو قوله : (كَمَّ رِجَالٍ أَوْ مَرَّةً) وَيُسْتَفَادُ عَلَى هَذَا مِنْ كَلَامِ
الناظم فوائد :

إحداها : أن لها في التمييز وجهين، أحدهما أن يكون جمعاً
ومفرداً، فإنه جعله كعَشْرَةٍ أو مائة، والمتقرر في (عَشْرَةٍ) التمييزُ بجمع،
نحو : عَشْرَةُ أَثْوَابٍ، وَعَشْرَةُ غُلَمَانٍ، ونحو ذلك، والمتقرر في (مائة)
التمييزُ بواحد، نحو : مائة رجلٍ، ومائة غلامٍ، فكذلك تقول هنا في (كَمَّ)
إذا أخبرت : كَمَّ رِجَالٍ أَعْطَيْتُ، وَكَمَّ غُلَمَانٍ مَلَكَتُ.

والفائدة الثانية : خَفُضُ ذَلِكَ التَّمْيِيزِ فِي كِلَا حَالَيْهِ كَمَا تَقْدِمُ
تَمَثِيلُ، فَمَا يَلْزِمُ الْخَفْضُ فِي مُفَسِّرِ (عَشْرَةٍ) وَ (مِائَةٍ) فَكَذَلِكَ فِي مَا حُمِلَ
عَلَيْهِ. وَوَجْهُ ذَلِكَ حَمْلُهَا عَلَى مَا مُفَسَّرُهُ مِنْ / الْعَدَدِ مَخْفُوضٌ، وَهُوَ
١٢٣ (عَشْرَةٍ) وَ (مِائَةٍ) وَبِهَذَا أَشْعُرُ تَشْبِيهُهُ النَّاظِمِ، وَهِيَ الْفَائِدَةُ الثَّلَاثَةُ، وَذَلِكَ
لِأَنَّ الْخَفْضَ فِيهَا أَوَّلًا لِلْفَرْقِ بَيْنَهَا وَبَيْنِ الْإِسْتِفْهَامِيَّةِ، فَحَصَلَ التَّفْرِيقُ فِي
التفسير. وَلَمَّا كَانَتْ (كَمَّ) تُعْطَى مَعْنَى الْعَدَدِ، وَكَانَ الْعَدَدُ فِي التفسيرِ
عَلَى وَجْهَيْنِ، صَرَفُوا وَجْهَيْ (كَمَّ) فِي التفسيرِ إِلَى وَجْهَيْ تفسِيرِ الْعَدَدِ،
لَكِنْ خَصُّوا الْخَبْرِيَّةَ بِالْخَفْضِ، وَالْإِسْتِفْهَامِيَّةَ بِالنَّصْبِ، لِأَنَّ (كَمَّ) الْخَبْرِيَّةَ
تُسْتَعْمَلُ فِي الْمِبَاهَاةِ وَالْإِفْتِخَارِ، كَمَا تُسْتَعْمَلُ (رُبُّ) فِي ذَلِكَ فَحَمِلَتْ عَلَيْهَا،
وَأَيْضًا فَإِنَّ (كَمَّ) لِلتَّكْثِيرِ، وَ (رُبُّ) لِلتَّقْلِيلِ، فَحَمَلُوهَا عَلَى ضِدِّهَا، إِذْ
كَانَ مِنْ كَلَامِهِمْ حَمْلُ الشَّيْءِ عَلَى ضِدِّهِ.

أَلَا تَرَى أَنَّ النُّحُوويْنَ اسْتَدَلُّوا عَلَى أَنَّ (طَالَ) فَعْلٌ، بِضَمِّ الْعَيْنِ، لَمَّا
كَانَ ضِدُّهُ وَهُوَ (قَصُرٌ) عَلَى ذَلِكَ الْبِنَاءِ، وَمِنْ ذَلِكَ أَشْيَاءٌ كَثِيرَةٌ.
وَأَيْضًا فَلَمَّا كَانَتْ لِلتَّكْثِيرِ أَشْبَهَتْ مِنَ الْعَدَدِ مَا هُوَ كَثِيرٌ، وَهُوَ

(مائة) ونحوها، فُحِمِلت عليها، إذ كانت تفسرُ بالمفرد والجمع، نحو : مائة رجلٍ، وثلاثمائة سنين، أو يقال : كان حقُّ (مائة) أن تفسرَ بجمعٍ كما قرَّر النحاة، لكن عدل إلى المفرد، فظهر في (كَمْ) الوجهان، ولما استحقت الخبرية الخفضَ تعينَ النسبُ للاستفهامية.

وأيضاً فلما كانت (كَمْ) سؤالا عن العدد قَلِيله وكَثِيره أُعْطيت ما للمتوسط منه، لأنَّ الوَسْط عدلٌ بين الطرفين.

والفائدة الرابعة : أن الخفض في مميِّز (كَمْ) بالإضافة لا ب (مِنْ) مقدرةٌ تقديرها مع الاستفهامية، وذلك أنه قرَّر أن حكم (كَمْ) هنا حكمُ (عَشْرَة) و (مائة) والتمييز معهما مخفوضٌ بالإضافة اتفاقاً، فكذلك يكون الحكم في (كَمْ) على هذا التقدير.

وأيضاً فلو كان عنده بمنِّ مقدرةٌ لَبَيَّن ذلك، كما بيَّنه في الاستفهامية، لأنه من الأحكام التي تفتقر إلى البيان، فلما لم يفعل ذلك دلَّ على أن الخفض بما ظُهر، وهو الإضافة.

قال سيبويه : واعلم أن (كَمْ) في الخبر بمنزلة اسم يتصرف في الكلام غير منونٍ يجرُّ ما بعده إذا أسقط التنوين^(١)، فجعلها سيبويه بمنزلة اسم غير منون، نحو : ثلاثة : أثواب، فالجرُّ ولا بدُّ، بالإضافة^(٢).

وذهب القراء إلى أن الجر بعدها بإضمار (مِنْ) كما قال أهل البصرة في الاستفهامية إذا أنجرَّ ما بعدها لم يرتضيه الناظم، وإنما ارتضى مذهب

(١) الكتاب ١٦١/٢.

(٢) عبارة، سيبويه في الكتاب (١٦١/٢) هي : «وذلك الاسم نحو مائتي درهم، فانجرَّ الدرهم لأن التنوين ذهب وبخل فيما قبله، والمعنى معنى ربُّ، وذلك قولك : كم غلامك قد ذهب».

الجماعة، لأنه لو كان / الجرب (مِنْ) مُقَدَّرَةٌ لكان جوازه مع الفصل ١٢٤
مُسَاوِيًا لجوازه بلا فصل، لأن معنى (مِنْ) مراد، واستعمالها شائع مع
الاتصال والانفصال، فلو كان عملها بعد الحذف جائز البقاء مع الاتصال
لكان جائز البقاء مع الانفصال نثرًا ونظمًا. وكما كان الأمر بخلاف ذلك
دلَّ على أن الخفض بما ظهر لا بمقدر.

وقوله: (كَكَمُّ رَجَالٍ أَوْ مَرَّةٍ) أصل «مَرَّةٍ» مَرَأَةٌ، لكن سهل الهمزة
بحذفها والقاء حركتها على الساكن قبلها، وهو القياس في مثلها، وقد
حكي: المَرَأَةُ، والكَمَاءُ في: المَرَأَةُ، والكَمَاءُ^(١)، وعلى هذا التسهيل وقع
الحم في الهجاء، بكتبه بالفاء بعد الراء، على خلاف كَتَبَ: المَرءُ، والخَبِيءُ.
وبقى في هذا الحكم الذي قرره الناظم نظرٌ من أوجه:

أحدها: أن كلامه يقتضى أن حكم التمييز مع (كَمُّ) كحكمه مع
(عَشْرَةٌ) في جميع أحواله، وقد تقرر في باب «العدد» أن تمييز (عَشْرَةٌ)
بجَمِّ القِلَّةِ غالبًا لا بجمع الكثرة، فإحالة عليه هنا تُقَرَّرُ أن الغالب هنا
كذلك، فلا يقال: كَمُّ جِمَالٍ مَلَكْتُ، إلا قليلًا مسموعًا. وإنما الشائع: كَمُّ
أَجْمَالٍ مَلَكْتُ، لأنك تقول: عشرة أجمالٍ، ولا تقول عشرة جِمَالٍ، إلا
مسموعًا، كقولهم: ثلاثة كِلَابٍ، وهو مفهوم غير مستقيم، لأن (كَمُّ)
تقتضى الإضافة إلى جمع الكثرة، من حيث كانت للتكثير.

والثاني: أن إحالته في الحكم على (مائة) يعطى أن التمييز يجوز
وقوعه نكرةً، ومُعَرَّفًا بالألف واللام، لأن الحكم في تمييز (مائة) كذلك،
فتقول: مائة درهمٍ، ومائة الدرهمِ،

(١) انظر: سيويه ٣/٤٥٥ [باب الهمز].

إمّا وقوعه مع (كَمْ) نكرةً فصحيح، وأمّا وقوعه معرفةً فغيرُ صحيح،
إذ لا يصح أن يقال : كَمْ الغُلامُ عندك، أصلاً، وهذا أيضاً لازمٌ فى الجمع،
لأنك تقول : ثلاثةُ الأثوابِ، ولا تقول : كَمْ الأثوابِ عندك.

الثالث : أن تمثيله إمّا أن يُؤخذ على صفة كما أتى به، فيُعطى أن
مميز الخبيرة لا يجوز الفصل بينه وبين (كَمْ) فلا يجوز إلا أن تقول : كَمْ
رجلٍ جاعئٍ، وهو غير صحيح، لأن الفصل جائز، لكنه لا بُدَّ معه من
النصب، فتقول : كَمْ عندك غلاماً، ولمْ ملكت عبداً، وأنشد سيبويه
لزهير^(١):

تَوْمٌ سِنَانًا وَكَمْ دُونَهُ
مِنَ الْأَرْضِ مُحْدَوْدِبًا غَارَهَا
وأنشد أيضاً للقطامي^(٢):

كَمْ نَالِنِي مِنْهُمْ فَضْلاً عَلَى عَدَمِ
إِذْلاً أَكَادُ مِنَ الْإِقْتَارِ أَحْتَمِلُ

قال سيبويه: قال : / يعنى الخليل : إذا فصلت بين (كَمْ) وبين الاسم ١٢٥
بشيء، واستغنى عليه السكوت أولم يستغن فاحمله على لغة الذين

(١) الكتاب ١٦٥/٢، والمحتسب ١٢٨/١، والإنصاف ٣٠٦، وابن يعيش ١٢٩/٤، ١٣١، والعينى
٤٩١/٤، والأشمونى ٨٢/٤، واللسان (غرد) وليس فى ديوانه.

وتؤم : تقصد، والمحدوب : المعوج غير المستقيم، والغار : المطنن من الأرض، والمفارة فى الجبل،
وجمعه : أغوار وغيران، وينكر ناقت، وأنه يؤم بها هذا المنوح، على بعد الطريق وصعوبته، لما به
من أكام ومتون.

(٢) الكتاب ١٦٥، ٢، والمقتضب ٦٠/٣، والإنصاف ٣٠٥، وابن يعيش ١٢٩/٤، ١٣١، والعينى ٤٩٤/٤،
والهمع ٨٢/٤، ٨٣، والدرر ٢١٢/١، والأشمونى ٨٢/٤، وجمهرة القرشى ١٥٣، وديوانه ٦.

والعدم، فقد اطال وقت، الإفقار : الافتقار. يمدح هؤلاء القوم بأنهم أفضلوا عليه عند فقره، حين
بلغ به الجهد أنه لا يستطيع الارتحال فى طلب الرزق، ويروى «أجتعل» بالجيم، أى أجمع العظام
لاستخراج جَميلها، وهو الوردك.

يَجْعَلُونَهَا بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ مَنْوُونٌ، لِأَنَّهُ قَبِيحٌ أَنْ يُفْصَلَ بَيْنَ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ، لِأَنَّ الْمَجْرُورَ دَاخِلٌ فِي الْجَارِ، فَصَارَا كَأَنَّهُمَا كَلِمَةٌ وَاحِدَةٌ، وَالْإِسْمُ الْمَنْوُونُ يُفْصَلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الَّذِي يَعْمَلُ فِيهِ، تَقُولُ هَذَا ضَارِبٌ بِكَ زَيْدًا، وَلَا تَقُولُ : هَذَا ضَارِبٌ بِكَ زَيْدًا^(١)، ثُمَّ أَنْشُدَ الْبَيْتَيْنِ^(٢).

وَأَمَّا أَنْ يُؤْخَذَ كَلَامُهُ عَلَى جَوَازِ الْفَصْلِ فَيَقْتَضِي أَنْ الْجَرَ ثَابِتٌ مَعَهُ قِيَاسًا، وَلَا يَجُوزُ الْجَرُّ مَعَ الْفَصْلِ إِلَّا شَاذًا، نَحْوَ مَا أَنْشَدَهُ فِي الْكِتَابِ مِنْ قَوْلِ الشَّاعِرِ^(٣):

كَمْ فِيهِمْ مَلِكٌ أَعَزُّ وَسُوقَةٌ
حَكَمَ بِأَرْذِيَّةِ الْمَكَارِمِ مُخْتَبِي
وَأَنْشُدَ أَيْضًا^(٤):

كَمْ فِي بَنِي سَعْدِ بْنِ بَكْرِ سَيِّدٍ
ضَخْمِ الدَّسِيعَةِ مَاجِدِ نَفَّاعِ

(١) الْكِتَابُ ١٦٤/٢.

(٢) أَيْ السَّابِقِينَ.

(٣) الْكِتَابُ ١٦٧/٢، وَابْنُ السِّيْرَاقِي ٣٥٦، وَالشُّنْتَمَرِيُّ ٢٩٦/١

وَالْبَيْتُ لِلْفَرَزْدَقِ (دِيْوَانُهُ ٣٥/١) وَالْأَعَزُّ : الْمَشْهُورُ، وَالسُّوقَةُ : الرَّعِيَّةُ وَالْعَامَّةُ وَالْحَكْمُ : الْحَاكِمُ وَالْقَاضِي. وَالْإِحْتِبَاءُ : أَنْ يَجْلِسَ الْمَرْءُ عَلَى أَلْيَتَيْهِ، وَيَضُمُّ فَخْذَيْهِ وَسَاقِيَهُ إِلَى بَطْنِهِ بِذِرَاعِيهِ لِيَسْتَنْدَ. وَيُقَالُ : احْتَبَى بِالثَّوْبِ، إِذَا أَدَارَهُ عَلَى سَاقِيهِ وَظَهْرِهِ، وَهُوَ جَالِسٌ عَلَى نَحْوِ مَا سَبَقَ. وَكَانَتْ السَّادَةُ مِنَ الْعَرَبِ تَعْتَادُ هَذَا فِي مَجَالِسِهَا، وَلَا تَحُلُ حَيَوَتَهَا إِلَّا لِحَرُورَةٍ.

(٤) الْكِتَابُ ١٦٨/٢، وَالْمَقْتَضِبُ ٦٢/٣ وَالزُّنْصَافُ ٣٠٤، وَالخَزَائِنَةُ ٤٦٨/٦، وَالْعَيْنِيُّ ٢٩٢/٤، وَابْنُ يَعْيشَ ١٣٠/٤، ١٣٢، وَالْأَشْمُونِيُّ ٨٢/٤

وَالنُّسْعَةُ : الْعَطِيَّةُ، أَوْ الْجَفْنَةُ، وَهُوَ كُنَايَةٌ عَنِ الْجُودِ، وَالْمَاجِدُ : الشَّرِيفُ. يَصِفُ كَثْرَةَ السَّادَاتِ فِي هَذِهِ الْقَبِيلَةِ.

وأنشد أيضا^(١) :

كَمْ بِجُودٍ مُقْرِفٍ نَالَ الْعُضْلَا

وَكَرِيمٍ بَخْلُهُ قَدَّ وَضَعَهُ

وهذا شاذٌ محفوظٌ غيرٌ مُنْقَاسٍ، ويَبْعُدُ أن يَلْتَزِمَ مذهبَ الفراء والكوفيين الذين يُضْمَرُونَ (مِنْ) فَيُجَيِّزُونَ الجِرْمَ مع الفصل، لأنه مذهبٌ مُخَالِفٌ للقياس والسَّماع، وقد خالفه في «التَّسْهِيل»^(٢) و«شَرْحَهُ»^(٣) وظاهرُ كلامه هنا، وإذا كان كذلك لم يَسْتَقِمْ كلامُه على كل تقدير.

والرابع : أنه لم يُعْرَجْ على جواز التَّنْصِبِ مع الخبرية، فأعطى أنه ممتنع، كما امتنع في (عَشْرَةَ) و(مائة) إذ لا يجوز النصب فيهما إلا نادراً، نحو : ثلاثة أثواباً، وقوله^(٤) :

* إِذَا عَاشَ الْفَتَى مَائَتَيْنِ عَامًا *

وهذا غيرُ مانقَله الناس، بل النصبُ معها جائزٌ حملاً على الاستفهامية، لأنها أصلها، فأما مع الفصل فالنصبُ ظاهرٌ، وقد تقدم، وأنه لازمٌ لاجائز. وأما مع عدم الفصل فقال سيبويه : واعلم أن ناساً من العرب يُعملونها فيما بعدها

(١) الكتاب ١٦٧/٢، والمقتضب ٦١/٣، وابن يعيش ١٢٢/٤، والإنصاف ٢٠٢، والخزانة ٤٦٨/٦،
والعيني ٤٩٢/٤، والهمع ٨٢/٤، والأشعوني ٨٢/٤

والبيت من قصيدة أنس بن زعيم يخاطب عبدالله بن زياد. والمقرف : النذل اللئيم الأب يقول : قد يرتفع اللذين بجوده، ويتضح الكريم الأب ببخله، ويجوزني كلمة «مقرف» أوجه الإعراب الثلاثة. وانظر : سيبويه.

(٢) ص ١٢٤.

(٣) انظر : نسخة الزاوية الحمزية ١١٩/٣.

(٤) هو الربيع بن ضبع الفزاري، وقد مر الاستشهاد بالبيت في باب «العدد» وعجزه :

فقد ذهب المسرة والفتاء

في الخبر، كما يُعملونها في الاستفهام، فينصبون بها كأنها اسمٌ مُنُونٌ.
قال : ويجوز لها أن تعمل في هذا الموضع في جميع ما عملت فيه (رُبُّ)
إلا أنها تنصب لأنها منونة^(١). ثم أنشد أبياتا^(٢). ثم قال : وبعضُ العرب
يُنشد قولَ الفرزدق^(٣) :

كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٌ

فَدَعَاءٌ قَدْ حَلَبْتُ عَلَى عِشَارِي

فهم كثير، ومنهم الفرزدق^(٤).

هذا كلامُ الإمام، ونقل المؤلف في «شرح التسهيل» عن بعضهم أن
النصب بعدها لغةٌ تميم^(٥).

والخامس : أنه لم يبيِّن جوازَ دخول / (مِنْ) على التمييز، فيقال :
١٢٦ كَمْ مِنْ غَلامٍ مَلَكتُ، وهو استعمالٌ شائعٌ في الكلام، ومنه قوله تعالى :

(١) الكتاب ١٦١/٢.

(٢) هو قول يزيد بن ضبة (أو الربيع بن ضبيع الفراري) :

إذا عاش الفتى مائتين عاما فقد ذهب المسرة والفتاء

وقول الأعد بن براء الكلبى :

أنعت عيرا من خمير خنزرة في كل غير مائتان كمره

وقول الفرزدق التالى.

(٣) الكتاب ٧٢/٢، ١٦٢، والخزانة ٤٨٥/٦، والمقتضب ٥٨/٣، والعينى ٥٥٠/١، ٤٨٩/٤، وابن
يعيش ١٣٢/٤، والهمع ٨١/٤، والتصريح ٢٨٠/٢، والأشعوني ٢٠٧/١، ٨١، ٨٠/٤، وبيوانه
٤٥١

والفدعاء : المعوجة الرسغ من اليد أو الرجل. والعشار : جمع عشاء، وهى الناقة التى أتى عليها
من حملها عشرة أشهر. يصف نساء جرير بأنهن راعيات يحلبن عليه عشاره.

(٤) الكتاب ١٦٢/٢.

(٥) شرح التسهيل للناظم (نسخة الزاوية الحزبية ١١٩/٣).

{وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَاوَاتِ} (١) الآية. وقال : {وَكَمْ أَرْسَلْنَا مِنْ نَبِيٍّ فِي الْأُولِينَ} (٢).

والجواب عن الأول : أن المقصود إنما هو الاضافة إلى المجموع خاصة، وإجازة ذلك رفعا لتوهم من يتوهم المنع من التمييز بالجمع، كما امتنع في (كَمْ) الاستفهامية، وإنما عيّن (عَشْرَةَ) لأن التمييز بالجمع مُسْتَعْمَلٌ فيها هكذا على الجملة.

وبقى كونه جمع قلة أو جمع كثرة لم يتكلم عليه، وقد يُشير إليه تمثيلاً بِرِجَالٍ، لأنه جمع كثرة، وإذا اعتبرت المعنى في البابين وجدت باب (كَمْ) للتكثير، فلا يُضاف إلا إلى جمع الكثرة، إلا أن يُعَدَمَ أو يَأْتِيَ على خلاف القياس، وباب (عَشْرَةَ) للتقليل، فلا يُضاف إلا إلى جمع قلة، إلا أن يُعَدَمَ أو يَأْتِيَ على خلاف القياس.

وباب «العدد» مما يُضاف فيه الشيء إلى جنسه، كقولك : ثوبٌ خزٌ، فالثوبُ خزٌ (٣)، وتقول : ثلاثة أكلبٍ، فالثلاثة أكلبٌ، ولا يحسن أن يقال : ثلاثة كلابٍ، لأن الثلاثة لا يحسن أن يُطلق عليها (كلاب) لاختصاص (الفعال) بالكثرة، وكون الثلاثة قليلة، فكذا يكون الأمر في الجمع مع (كَمْ) لا يحسن أن يقال : كم أكلبٍ عندك، وإنما الوجه : كم كلابٍ، لأن مدلول (كَمْ) كثير، فينبغي أن يُضاف إلى الجمع الكثير.

ومن هنا قال بعضهم : إنما جمع التمييز مع (كَمْ) حملاً على ما كان الأصل في (مائة) و(ألف) لا حملاً على (عَشْرَةَ) وبابه، لبنائهما في القلة

(١) سورة النجم : ٢٦.

(٢) سورة الزخرف : ٦.

(٣) في الأصل و(ت) «فالثوبُ جزء» وما أثبتته هو الصواب. وكلمة «خز» ساقطة من (س).

والكثرة.

والجواب عن الثاني : أن كَوْن التمييز نكرةً هو الأصلُ مطلقاً، ولذلك يلزمه التنكير، ومع ذلك فإنما تُعْرَفُ كما مرَّ في بابه، فتمثيُّه برجالٍ ومرةٍ يُقَيِّد ما أراده من التَّنْكِير، ومع ذلك فإنما تُعْرَفُ مع (المائة) لَمَّا احتجَّ إلى تعريف المضاف وهو (المائة) إذ لا يمكن تعريفها بالالف واللام، من أجل أنه لا يُجمع بين الألف واللام والإضافة.

وأما (كَمْ) فإنها شبيهة بـ(رُبُّ) في أداء معنى الافتخار، وهي أشبهُ بـ(رُبُّ) منها بـ(مائة) من جهة المعنى و(رُبُّ) لا تُخَفِّضُ إلا النكرات، فكذلك ما كان في معناها، فلم يَصْلُحْ في (كَمْ) التعريف، لعدم قبول معناها للتعريف، وإذا كان كذلك لم يَحْتَجْ إلى التحرز منه، لكونه أمراً لاحقاً بعد / حصول التمييز، وهو نكرة.

١٢٧

والجوابُ عن الثالث : أنه حَكَمُ بالخفض حُكْمًا مطلقاً، ولاشك أنَّ الخفض بالإضافة، وقد تقدم في باب «الإضافة» منعُ الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا في الشُّعْر، أو في مواضع ليس هذا منها، وإذا كان الفصل ممتنعاً مع الخفض بَقِيَ النظرُ : هل يجوز مع الرجوع إلى النصب، فنقول : كَمْ لك غلاماً، أولاً يجوز رأساً؟

وظاهر ما في نظمه عدمُ جواز الفصل مع الخفض، وهو صحيح وسكَّت عن جواز النصب، وكأنه إنما تكلم على ما أعطاه مثاله.

والجوابُ عن الرابع، وهو جواز النصب مع عدم الفصل، أنه نصُّ في «التسهيل» أنه نادر، وأنَّ الوجه الخفض^(١). وإذا كان عنده قليلاً

(١) التسهيل : ١٢٤.

فلاضيرَ في ترك ذكره.

والجوابُ عن الخامس، ظاهرٌ مما عُلِمَ من أن التمييزَ جائزٌ ظهورُ (من) معه إلا مع الفاعل المعنى، وبابِ «العددِ» وهذا من قِسْمِ ما يجوزُ ذلك فيه، فلمَ يَحْتَجُ إلى ذكره.

كَمَّ كَأَيِّنُ وَكَذَا وَيَنْتَصِبُ

تَمْيِيزُ ذَيْنِ وَبِهِ صِلٌ مِنْ تُصِيبُ

هذان اللفطان، وهما (كَأَيِّنُ) و(كَذَا) مما يَلْحَقَانِ بِيَابِ (كَمَّ) لأنهما عبارةٌ عن العدد، وكنايةٌ عنه.

ويَعْنَى أَنَّهُمَا مِثْلُ (كَمَّ) فِي الْمَعْنَى، وَفِي طَلْبِ التَّمْيِيزِ، لِأَنَّ مَعْنَى (كَأَيِّنُ) كَمَعْنَى (كَمَّ) الْخَبْرِيَّةُ، فَقَوْلُكَ : وَكَأَيِّنُ مِنْ غُلَامٍ مَلَكَتُ. فَهُوَ كَقَوْلِكَ : كَمُ مِنْ غُلَامٍ مَلَكَتُ.

وكذلك (كَذَا) فِي أَحَدِ مَعْنِيَّيْهَا، تَقُولُ : لِي عِنْدَهُ كَذَا دَرَهْمًا، أَوْ كَذَا وَكَذَا دَرَهْمًا، أَيْ دَرَاهِمُكَ مُتَعَدِّدَةٌ. وَمَعْنَاهَا الْآخِرُ أَنَّهَا كِنَايَةٌ عَنِ الشَّيْءِ، تَقُولُ : فَعَلْتُ كَذَا، وَلَمْ أَفْعَلْ كَذَا، فَهَلِ النَّظَرُ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى.

وَأَمَّا كَوْنُهُمَا مِثْلَ (كَمَّ) فِي طَلْبِ التَّمْيِيزِ فَلِأَنَّ قَوْلَكَ : (كَأَيِّنُ أُعْطَيْتُكَ) مُبَيِّنٌ مُحْتَاجٌ إِلَى تَفْسِيرِ الْمُعْطَى مَا هُوَ، كَمَا كَانَ قَوْلَكَ : (كَمَّ أُعْطَيْتُ) مُحْتَاجًا إِلَى التَّفْسِيرِ.

وكذلك (لَهُ عِنْدِي كَذَا) و(لِي عِنْدَهُ) مُبَيِّنٌ لِأَيْفِهِمْ مَعْنَاهُ حَتَّى يُفَسَّرَ. فَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ : «كَمَّ كَأَيِّنُ وَكَذَا» وَلَا يَرِيدُ أَنَّهُمَا مِثْلُ (كَمَّ) فِي جَمِيعِ الْأَحْكَامِ، لِأَنَّ مِنْ أَحْكَامِ (كَمَّ) فِي جَمِيعِ الْأَحْكَامِ، لِأَنَّ مِنْ أَحْكَامِ (كَمَّ) أَنْ لَهَا صَدْرَ الْكَلَامِ، وَذَلِكَ مَفْقُودٌ فِي (كَذَا) وَإِنْ وَافَقَتْهَا (كَأَيِّنُ) فِي ذَلِكَ.

ثم بيّن حكم التمييز مع هذّين، وأنه منصوب لامجرور، فقال :
«وَيَنْتَصِبُ تَمْيِيزُ ذَيْنِ».

يعنى أن تمييز (كَأَيْنُ) و(كَذَا) مخالف لتمييز (كَمْ) فينتصب هنا،
بخلاف الخبرية، فتقول : كَأَيْنُ رَجُلًا قَدْ رَأَيْتُ، وَكَأَيْنُ / قَدْ أَتَانِي رَجُلًا،
وهما من أمثلة سيبويه^(١)، وتقول : أُعْطِيْتُهُ كَذَا دَرْهَمًا، وَأَعْطَانِي كَذَا ثَوْبًا،
وأنشد المؤلف في النصب بعد (كَأَيْنُ)^(٢).

أَطْرِدُ الْيَأْسَ بِالرُّجَا فَكَأَيْنُ

أَمْلَأُ حَمَّ يَسْرِهِ بَعْدَ عُسْرِهِ

و(كَأَيْنُ) مثل (كَاعِنُ) لغة فيها ثانية من الخمس^(٣)، والثالثة (كَأَيْنُ)
بوزن (كَعِينُ) والرابعة : بتقديم الياء على الهمزة، بوزن (كَعِينُ).
والخامسة : (كَئِنُ) مثل (كَعِنُ) .

ويقتضى هذا الكلام أنه يمنع الخفض بالإضافة كمفسر الخبرية،
فلا يقال : كَأَيْنُ رَجُلٍ جَاعِنِي، وَلَا جَاعِنِي كَذَا رَجُلٍ.

قال في «شرح التسهيل»^(٤) : وكان حقهما أن يضافا إلى مميّزهما،
كما تضاف (كَمْ) التي تُسَاوِيهِمَا في المعنى، لكن منع من إضافة (كَأَيْنُ)

(١) الكتاب ١٧٠/٢.

(٢) المغنى ١٨٦، والعيني ٤٩٥/٤، والتصريح ٢٨١/٢، والهمع ٨٤/٤، والدرر ٢١٢/١، والأشعوني ٨٥/٤.

والياس : القنوط، والرجا : الرجاء، وقصر للضرورة، وحَمُّ : قُدْر. ودوايته في المراجع السابقة
«أملأ بدل «أملأ» وهو اسم فاعل من : ألم يالك، إذا وجع.

يقول : لا تتنط، وترج حصول الفرج بعد الشدة، فكم من فقير قَدَّر الله غناه.

(٣) أى خمس اللغات التي تجوز فيها.

(٤) انظر : نسخة الزواية الحمزية ١٢١/٣.

أنها لو أُضِيفت لزم نَزْعُ تنوينها، وهي مستَحِقَّةٌ للحكاية، لأنها مُرَكَّبَةٌ من كاف التشبيه وأى، فكانت بمنزلة (يَزِيدُ) مسمًى به لزم الحكاية كالجمله.

وأما (كَذَا) ففيها ما في (كَأَيُّنُ) من التركيب الموجب للحكاية، وفيها زيادةٌ مانعةٌ من الإضافة، وذلك أن عَجُزَهَا اسمٌ لم يكن له قبل التركيب نصيبٌ في الإضافة، فأُبْقِيَ على ما كان عليه.

هذا ما قاله المؤلف، وهو تعليلٌ ماعينٌ هنا من النصب، ونكَّتْ به على

مذهبين في هذين اللفظين:

أحدهما : مذهبُ ابن خروف في (كَأَيُّنُ) حيث أجاز في تمييزها الجرَّ مطلقاً، وأنه يجوز فيه الجرُّ بـ(مِنْ) وبغير (مِنْ) بفصلٍ، وبغير فصلٍ، فأطلق القول في جواز جرِّه بالإضافة، ووجَّه بقاءَ التنوين بأنه صار عند التركيب نوناً، وكتبَ بالنون، ووقفَ بالنون.

قال : ويمكن أن تكون الكاف دخلت على كلمة على وزن (فَيْعِلُ) لم تُستعمل مفردةً، فرُكِّبت مع الكاف ففعل : (كَأَيُّنُ) ولم يحك في ذلك سماعاً من العرب، وإنما قال الخليل : إن جرَّها أحدٌ من العرب فعسى أن يجرها بإضمار (مِنْ) كما جاز ذلك فيما ذكرنا في (كَمْ)^(١) ولم يحك الخليل سماعاً في الجر، فالظاهر أن الجر بالإضافة لايجوز على ما علَّل به المؤلف المنع دَلُّ كلام الخليل هنا فتأمل.

والثاني من المذهبين : مذهب المبرد في (كَذَا) لأنه أجاز الجر في تمييزها بالإضافة، مفرداً ومجموعاً، فيقال على مذهبه : أعطيتك كذا دراهم، وكذا درهم، بناءً على جعله (كَذَا وَكَذَا) / بالعطف بمنزلة عددٍ

(١) الكتاب ١٧١/٢.

معطوف، و(كَذَا كَذَا) بلا عطف بمنزلة عدد مركّب و(كَذَا) بمنزلة عدد مضاف،
والعددُ المضافُ على وجهين : مضافٌ إلى مفرد، وهو (مائة) و(ألف) ومضافٌ
إلى مجموع، وهو (ثلاثة) وبابه، فنُزلَ حكمَ (كَذَا) على ذلك.

قالوا : ومقاله المبرد دَعْوَى وقياسُ في اللغة، ولاسماغ من العرب في
ذلك، فلا يُعتبر، ولايؤخذ مثلُ ذلك إلا بالمشافهة من العرب.

ثم قال الناظم : «وَبِهِ صِلٌ مِنْ تَصِيبِ» الضمير عائد على التمييز، يعنى أنه
يجوز لك أن تصل بالتمييز هنا لفظ (مِنْ) فتجره بها، فإنه صحيح وقياسُ
مُطَرِّد، بل هو الأغلب في (كَأَيِّنُ) الأتراه إنما جاء في القرآن مجرورا بها، كقوله
تعالى : {وَكَأَيِّنُ مِنْ نَبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُونَ كَثِيرٌ} (١). وقوله : {فَكَأَيِّنُ مِنْ قَرْيَةٍ
أَهْلَكْنَاهَا} (٢).

وقال الشاعر (٣):

وَكَأَيِّنُ بِالْأَبَاطِحِ مِنْ صَدِيقٍ
تَرَاهُ لَوْ أُصِيبَتْ هُوَ الْمُصَابَا
وَأَنشُد سيبويه لعمر بن شأس (٤):

-
- (١) سورة آل عمران : ١٤٦ .
(٢) سورة الحج : ٤٥ .
(٣) هو جرير، ديوانه ١٧، وانظر أمالي ابن الشجري ١٠٦/١، وابن يعيش ١١٠/٣، ١٣٥/٤ والخزانة
٢٩٧/٥، والمفنى ٤٩٥، والهمع ٨٥/٤، والدرر ٤٦/١، ٢١٢، ١٤٢/٢، والأشموني ٨٧/٤
وفي الشطر الثاني عدة روايات. والأباطح : جمع أبطح، وهو مسيل واسع للماء، فيه دُقاق
الحصى. والمعنى أن هذا الصديق من فرط مودته ومحبته لك بعد مصيبتك كأنها مصيبتة هو.
(٤) الكتاب ١٧٠/٢، والهمع ٨٥/٤، والدرر ٢١٣/١ ويردَى : أمام الألفه والمدجج : الملابس للسلح
كاملا، ويردَى : يمشى الرُديان، وهو ضرب من المشى فيه تبختر. والمقتع : المغطى رأسه بالسلح،
كالبيضة والمغفر وغيرهما.

وَكَايْنُ رَدَدْنَا عَنْكُمْ مِنْ مُدَجِّجٍ
يَجِيءُ أَمَامَ الْقَوْمِ يَرْدِي مُقْنَعًا

قال سيبويه : إن أكثر العرب إنما يتكلمون بها مع (من) ^(١).

ووجه ذلك المبرد بأنه إذا قال : كَأَيُّ رَجُلًا أَهْلَكْتُ، يجوز أن يكون تمييزاً فيكون في معنى (جَمِيع) ويجوز أن يكون مفعولاً بـ(أَهْلَكْتُ) أي كَأَيُّ مَرَّةٍ أَهْلَكْتُ رَجُلًا؛ فيكون الرجلُ واحداً، فإذا أُدْخِلَ (مِنْ) بَيَّنَّ ذلك المراد، وكذلك تقول على ما اقتضاه هذا الكلام : أَعْطَيْتُهُ كَذَا مِنْ دَرْهَمٍ.

ثم إذا تقرر هذا فيقال هذا الكلام مُعْتَرِضٌ مِنْ أَوْجِهٍ :

أحدها : أنه شَبَّهَ (كَأَيُّ) و(كَذَا) بـ(كَمْ) و(كَمْ) على قسمين : خَبْرِيَّةٌ، واستفهاميَّةٌ، أما الاستفهامية فلاحظ لـ(كَأَيُّ وَكَذَا) فيها، لأنهما عَرِيَّانِ عَنْ مَعْنَاهَا، إلا ما حكى المؤلف في (كَأَيُّ) شاذاً مُسْتَقَرُّيٌّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي مَعِ ابْنِ مَسْعُودٍ حَيْثُ قَالَ لَهُ : كَأَيُّ تَعْدُ سُورَةَ الْأَحْزَابِ ^(٢)؛ فقال عبدالله : ثلاثاً وتسعين . كأنه قال : كَمْ تَعْدُ؟ ولم يأت في غير هذا، فلا مَعْوَلٌ عَلَى قِيَاسِ مِثْلِهِ، ولا ثبوتَه مِنْ غَيْرِ ذَلِكَ.

وأما الخَبْرِيَّةُ : فهي التي حُمِلَا عَلَيْهَا، ولذلك قال في «التسهيل» : معنى (كَأَيُّ) و(كَذَا) كمعنى (كَمْ) الخَبْرِيَّةُ ^(٣). وإذا ثَبِتَ هذا فإِطْلَاقُ الْقَوْلِ فِي (كَمْ) يُؤْخَذُ لَهُ مِنْهُ أَحَدُ أَمْرَيْنِ :

(١) الكتاب ٢/١٧٠.

(٢) في (س) «تقرأ سورة الأحزاب» وفي (ت) «تقرأ سورة الأحزاب تعد».

(٣) التسهيل : ١٢٤.

إمّا أنها مثلُ أحدِ قِسْمِيَّهَا غيرَ معيّن، وإمّا مثلُهَا في كِلَا قِسْمِيَّهَا،
فيكون مستعملين في الخبر والاستفهام مثل (كَمْ) وهذا لا / يقوله أحد. ١٣.
والثاني : أنه ذكر نصبَ التمييز، ولم يبيّن كونه مفرداً، أو مجموعاً
أو يجوز فيه الأمران، والحكمُ فيه الأفرادُ لا غير، بخلاف مميّز (كَمْ) فإنه
قد يكون مفرداً أو مجموعاً، وتركُ التقييدِ بالأفراد يُوهم جوازَ كونه
مجموعاً، وذلك إخلال.

والثالث : أنه أطلق القولَ في جواز إلحاق (مِنْ) للتمييز اللّاحق
لهما، إذ قال : «وَبِهِ صِلٌ مِنْ تُصِيبُ» وضمير «بِهِ» عائد على تمييز «هَذَيْنِ»
والإشارة لـ (كَائِنٌ) و(كَذَا) فالتمييزُ المراد في كلامه تمييزُهُما معاً.
فأمّا إلحاق (مِنْ) لتمييز (كَائِنٌ) فقد تقدّم بيانه. وأمّا إلحاقه لتمييز
(كَذَا) فغيرُ مستقيم بنصِّ المؤلف نفسه، لأنه ألزمه النصبَ مطلقاً.

قال في «الشرح» : وأمّا (كذا) فلم يجيء مميّزها إلا منصوباً،
وأنشد عليه بيتاً لم أقيده^(١).

وقال ابن خروف : ولا يكون مفسّر (كَذَا وَكَذَا) إلا منصوباً، لأنها
حُمِلَتْ على (كَمْ) في الاستفهام في النصب، ولم أر نصّاً مخالفاً لهذين،
فعبارة مُخْتَلَةٌ.

والجواب عن الأول أن يقال : إنما شبّه الناظم (كَائِنٌ) و(كَذَا)
بـ(كَمْ) التي هي أعمُّ من الاستفهامية والخبرية، لأنها، في كِلَا قِسْمِيَّهَا،

(١) شرح التسهيل للناظم (نسخة الزاوية الحمزية ١٢٢/٣) والبيت هو قول الشاعر :

عَدِ النَّفْسَ نَعْنَى بَعْدَ يُوسَاكَ ذَاكِرَا كَذَا وَكَذَا لَطْفًا بِهِ تُسِي الْجَهْدُ

وانظر فيه أيضاً : المغنى ١٨٨، والعيني ٤٩٧/٤، والتصريح ٢٨١/٢، والهمع ٨٦/٤، والدرر

٢١٢/١، والأشعوني ٨٦/٤.

كنايةً عن عدد مُبْهِمٍ مُحْتَاجٍ إِلَى التفسير، وَكَوْنُهُمَا بَعْدَ ذَلِكَ فِي الاستعمال مِثْلَ (كَمْ) الخَبْرِيَّةُ أَوْلَى - أَمْرٌ آخَرُ، مَحَلُّ بَيَانِهِ اللُّغَةُ، وَيَدُلُّ عَلَى هَذَا القَصْدِ وَصِحَّتِهِ أَنَّ سَبْبِيَّهِ فَسَّرَهُمَا عَلَى هَذَا المعنى، فَإِنَّهُ لَمَّا ذَكَرَ (كَذَا) قَالَ : وَهُوَ مُبْهِمٌ فِي الأَشْيَاءِ بِمَنْزِلَةِ (كَمْ) وَهُوَ كِنَايَةٌ لِلعددِ بِمَنْزِلَةِ (فُلَانٌ) (١).

ثُمَّ قَالَ : وَكَذَلِكَ : كَأَيِّنُ رَجُلًا قَدْ رَأَيْتُ زَعَمَ ذَلِكَ يُونُسُ (٢).

وَإِذَا كَانَ هَذَا القَصْدُ صَحِيحًا أَنْ يُصَارَ إِلَيْهِ كَانَ حَمْلُ الكَلَامِ عَلَيْهِ أَوْلَى، وَليْسَ بِمُنَاقِضٍ لِتفسيرِ مَنْ فَسَّرَهُمَا بَأَنَّهُمَا مِثْلَ (كَمْ) الخَبْرِيَّةُ لِأَنَّهَا مَعَ صِحَّةِ التفسيرِ لَا يُسْتَعْمَلَانِ إِلَّا فِي الخَبَرِ، فَلَا إِبْهَامٌ وَلَا إِيهَامٌ.

وَالجوابُ عَنِ الثَّانِي : أَنَّ قَصْدَهُ الإفرادُ، وَيُؤْنَسُ بِهِ أَنَّهُمَا مَحْمُولَانِ عَلَى (كَمْ) وَلَمَّا كَانَ المَنْصُوبُ فِي بَابِ (كَمْ) لَازِمًا للإفرادِ كَانَ مَا أَشْبَهَهُ وَمَا حَمَلَ عَلَيْهِ كَذَلِكَ، وَكَذَلِكَ فِي بَابِ «العَدَدُ» لَا يَكُونُ فِي النِّصْبِ إِلَّا مَفْرَدًا، فَلَمْ يَتَطَّرَقْ إِلَيْهِ تَوْهَمُ الجَمْعِ، وَفِي هَذَا الجوابِ مَا تَرَى.

وَأَمَّا الاعتراضُ الثالثُ فَوَارِدٌ عَلَيْهِ، وَلَا أَجْدَ لَهُ الآنَ مَخْلَصًا مِنْهُ.

(١) الكتاب ١٧٠/٢.

(١) المصدر السابق ١٧٠/٢.

{ الحكاية }

١٣١

/ إِحْكِ بِأَيِّ مَا لِمَنْكُورٍ سُئِلَ

عَنْهُ بِهَا فِي الْوَقْفِ أَوْحِينَ تَصِلُ

الحكاية في اصطلاح النحويين : أن تُنطق بمثل ما نطق به المتكلم، أو ببعضه، أو بما يُؤدِّي إعرابه، إشعاراً تتعلّق ما بين الكلامين.

فإذا قلت : قال زيدُ : عمروٌ منطلقٌ، فانت قد أتيت بمثل كلامه لتعلم أن ما نطقت به هو عين ما نطق به، وكذلك إذا نطقت ببعضه.

والحكاية على ثلاثة أقسام :

حكاية الكلام كله، وهذا هو المحكي بالقول، والمحكي في باب «التسمية بالجميل» وما أشبهها، نحو قلت : عمروٌ منطلقٌ، ونحو : تأبَّطُ شراً، وبرقَ نحره المسمى به.

وهذا القسم لم يتعرّض له الناظم في هذا النظم أصلاً، ولا أشعر بحكم من أحكامه إلا بالانجرار^(١)، فحيث تكلم على كسر (إن) وفتحها قال هناك : «أوحيت بالقول» وحيث تكلم على (العلم) وأقسامه قال : «وجملة وما يمزج ركباً» وفصل «حكاية القول» وفصل «التسمية» معاً أهمله^(٢)، كما أهمل من باب الضمائر «الفصل» وغير^(٣) ذلك.

(١) يعني : استطراداً، وتبعاً لغيره.

(٢) أي لم يذكره في «الافية».

(٣) يعني ضمير الفصل.

والثاني : حكايةُ بعضِ الكلامِ.

والثالث : حكايةُ مثلِ الإعرابِ الحاصلِ في بعضِ الكلامِ وهذانِ الفصلانِ

هما اللذانِ تكلمَ عليهما هنا.

وابتدأُ بالثالثِ، وهو حكايةُ مثلِ الإعرابِ فقط، وذلكِ بـ(أى) وبـ(من) إذا

قُصِدَ بهما حكايةُ النكراتِ، فإن قُصِدَ بهما حكايةُ المعارفِ الذي يُذكرُ في القسمِ

الآتى بعد هذا إن شاء الله.

وكان الأصلُ في حكايةِ النكراتِ بـ(أى) أو (من) أن تُذكرَ معهما

المحكياتُ، كما تُذكرُ المعارفُ، لأنه هو المقصودُ بالحكايةِ، لكن إنما يُحكى في

الاستعمالِ بالأداتينِ خاصةً، وذلكِ قوله في (أى) : «احكِ بِأَيِّ مَالٍ مَنكُورٍ» وكذلك

قال في (من) وسبب ذلك أنه إذا قيل لك : جاعى رجلٌ، فأردتَ أن تُعيدَ لفظَ

«الرجل» فإمّا أن تعيده معرفةً أو نكرةً على ماكان، فإن أعدته نكرةً، وهو

القياسُ في الحكايةِ، لم يَسْتَقَم، لأنَّ النكرةَ إذا أُعيدت بلفظها لم يفهم منها أن

مدلولها هو الأول.

(ألا ترى أنك إذا قلت : أكرمتُ رجلاً وضربتُ رجلاً، لم يفهم أن الثاني

هو الأول^(١)) ولهذا أخذ كثيرٌ من الناس «إنَّ لكلِّ عُسْرٍ يُسْرَيْنِ» من قوله تعالى :

{فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا. إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا}^(٢). لأنه لو أراد اليُسْرَ الأولَ لقال :

إنَّ مَعَ الْعُسْرِ الْيُسْرَ، كما قال تعالى : {كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا. فَعَصَى

فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ}^(٣).

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل، وزئبته من (س، ت).

(٢) سورة الشرح : ٦، ٣.

(٣) سورة المزمل : ١٥، ١٦.

وان أعدت الرجل المقصود / حكايته بالألف واللام، وهو القياس، لم ١٣٢
تجز حكايته، لأن لم يُعد بلفظه، فانصرفوا عن هذا إلي حكاية إعرابه
خاصة، وذلك بـ (أى) و(من).

وشرع في الحكاية بـ(أى) فقال : (احك بِأَيِّ مَا الْمَنْكُورِ سُئِلَ عَنْهُ
بِهَا)

«ما» واقعة على الإعراب وغيره، من الإفراد والتثنية والجمع،
والتذكير والتانيث، ونحو ذلك وهي الأحوال الحاصلة في النكرة المحكية،
يعنى أنك تحكى بلفظ (أى) ما استقر للاسم النكرة إذا أُريد السؤال عنه
بها، وذلك أن الحكاية إنما تقع بـ(أى) أو (من) إذا سُئِلَ عنه بإحدى
الأداتين، فتقول لمن قال : (رأيتُ رجلاً) : أياً، ولن قال : (جأني رجل) :
أى، ولن قال : (مررتُ برجل) : أى، فسألت عن تعيينه بـ(أى) وقوله :
«فِي الْوَقْفِ أَوْ حِينَ تَصِلُ» يعنى يعنى أن الحكاية بـ(أى) لاتختص
بالوقف، كما تختص به (من) كما سيأتى إن شاء الله، بل يجوز لك إذا
وصلت أن تقول في (جأني رجل) : أياً ياهذا؟ وفي (مررتُ برجل) : أياً
يافتى؟ وفي (رأيتُ رجلاً) : أياً يافتى؟

وكذلك إذا وقفت، فتقول في حكاية المنصوب : أياً؟ واقفأ على
الألف، وفي حكاية المرفوع والمجرور : أى، بالإسكان أو الإشمام أو غيره،
هذه حكاية المفرد المذكر.

فإن حكيت المفرد المؤنث قلت في الوصل إذا قلت لك : (رأيتُ
امرأة) : أياً يافتى؟ أو قيل لك : (هذه امرأة) : أياً يافتى، وفي الجر : أياً
ياهو، وتقول في الوقف : أياً، بإبدال التاء هاء،

وفي التثنية : (أيان)؟ في الرفع و(أيين)؟ وفي الجمع : (أيون)؟

و(أَيُّن؟) في المذكر، و(أَيَّات؟) في المؤنث. هذا الذي أُعطي كلامه، وهي اللغة الشُّهْرِي، وفيها لغة ثانية، وهي إبقاء (أَيُّ) في المؤنث والجمع على حالها في الإفراد.

قال المبرد : ولو أفردتَ (أَيًّا) في الاثنين والجمع، وذكَّرتَه في المؤنث لجاز^(١). و(أَيُّ) إذا حُكي بها باقيةً على أصلها من الإعراب، فلذلك إذا حكيتَ بها المفردَ عاملتها معاملة اسمٍ مُنَوَّن، فلا تُلحقَ آخرها شيئاً زائداً، بخلاف (مَنْ) فإنك تُلحقَ المَدَّاتِ علامةً على الإعراب.

وكذلك تُننَى (أَيًّا) وتجمعها كالجمع الحقيقي، بخلاف (مَنْ) فإنها مَبْنِيَّة، فما لُحِقَ آخرها من علامة فهو دليلٌ على حالة المَحْكي، من تثنيةٍ وغيرها، لا أنه يُننَى أو يُجمع حقيقةً، إذ من شرط ذلك الإعرابُ كما تقدم ذكره.

وقوله / : «في الوقفِ أو حينَ تَصِلُ» يعنى أن الحكاية ب(أَيُّ) هنا ١٣٣ مطلقة في الوصل والوقف، وإنما كان كذلك لأن (أَيًّا) كزيد وعمرو في دخول التنوين، فكان حكمه في الوصل والوقف كحكم زيد، بخلاف (مَنْ) فإنها في الوصل مَبْنِيَّة على السكون، فليس لها ما يلحقها، من إعراب، ولا علامة تثنية ولا جمع، لأنها غيرُ مستَحِقَّة لذلك، فألحقوها العلاماتِ في الوقف، إذ لم تَقوَ قُوَّة (أَيُّ) في الحكم.

ثم أخذ الناظم يذكر حكم (مَنْ) مع النكرات فقال :

(١) عبارة المبرد في «المقتضب» (٢/٢٠٢) هي : «وان شئت قلت في جميع هذا، نكرًا كان أو أنثى، جميعًا كان أو واحدًا : أَيُّ يافتى إذا كان مرفوعًا، وأَيُّ وأَيُّ، إذا كان منصوبًا أو مخفوضًا، لأن «أَيًّا» يجوز أن تقع للجماعة على لفظٍ واحد، وللمؤنث على لفظ المذكر، وكذلك التثنية، لأنها بمنزلة (مَنْ) و(ما) لأنهما في جميع ما وقعتا عليه على لفظ واحد، وإنما جاز في «أَيُّ» التثنية والجمع لكون أخواتها لأنها تضاف وتفرّد، ويلحقها التنوين بدلًا من الإضافة، فلذلك خالفت أخواتها».

وَوَقَّفَا أَحْكَ مَا لَمِنْكَوْرٍ بِمَنْ
 وَالنُّونَ حَرَكَ مُطْلَقًا وَاشْبَعْنَ
 وَقُلْ مَنَّانٍ وَمَنْتَيْنِ بَعْدَ دَلِي
 الْفَاقَانِ كَابْنَيْنِ وَسَكْنٌ تَعْدِلِ
 وَقُلْ لِمَنْ قَالِ أَتَتْ بِنْتُ مَنَّةُ
 وَالنُّونُ قَبْلَ تَا الْمُتْنِي مُسْكَنَةٌ
 وَالْفَتْحُ نَزْرٌ وَصِلِ التَّاءَ وَالْأَلِفُ
 بِمَنْ بِإِثْرِذَا بِنِسْوَةٍ كَلِيفُ
 وَقُلْ مَنُونٍ وَمَنْينِ مُسْكِنَا
 إِنَّ قَبِيلَ جَا قَوْمٍ لِقَوْمٍ فُطْنَا
 وَإِنْ تَصِلَ فَلَفْظٌ مَنْ لَا يَخْتَلِفُ
 وَتَادِرُ مَنُونٌ فِي نَظْمِ عُرْفُ

لَمَّا كَانَتْ (أَيُّ) مَعْرَبَةً، تَصِلُحُ لِرُجُوهِ الْإِعْرَابِ، وَصِفَةُ تَصِلُحُ عَى الْجُمْلَةِ
 لِلتَّنْثِيَةِ، وَالْجَمْعِ، وَالتَّانِيثِ، لَمْ يَحْتِجِ النَّازِمُ إِلَى تَفْصِيلِ ذَلِكَ كُلِّهِ، بَلْ قَالَ : أَحْكَ
 بِهَا عَالِمِنُكَوْرٍ، وَاكْتَفَى بِذَلِكَ، عَلِمًا بِأَنَّهَا تَقْبَلُ تِلْكَ الْأَحْكَامَ كَسَائِرِ الْمَعْرَبَاتِ.
 وَأَمَّا (مَنْ) فَإِنَّهَا مَبْنِيَّةٌ، لَا تَصِلُحُ لِلْحَاقِ إِعْرَابٍ، وَلَا تَنْثِيَّةٌ، وَلَا جَمْعٌ، وَلَا تَانِيثٌ.
 وَالْحِكَايَةُ بِهَا لَا بُدَّ فِيهَا مِنْ لِحَاقِ عِلَامَاتٍ تُؤَدِّي تِلْكَ الْأَحْوَالَ الْوَالْحَقَّةَ
 لِلْمَحْكَى ضَرُورَةً، فَاحْتِيَاجٌ إِلَى ذِكْرِهَا وَتَفْصِيلِهَا، إِذْ لَا تَنْضَمُّ إِلَى عَقْدٍ، حَتَّى تَعْدَ
 بِأَشْخَاصِهَا.

ثُمَّ إِنَّ (مَنْ) لَهَا حَالَانِ : حَالُ وَصْلٍ، وَحَالُ وَقْفٍ، لِأَنَّهَا الْحَالُ الَّتِي تَكُونُ
 فِيهَا الْحِكَايَةُ، فَقَالَ : «وَوَقَّفَا أَحْكَ مَا لَمِنْكَوْرٍ بِمَنْ».

يَعْنَى أَنَّ النَّكْرَةَ يُحْكَى مَا لَهَا مِنْ حَالِ إِعْرَابٍ، وَإِفْرَادٍ وَتَثْنِيَّةٍ وَجَمْعٍ، وَتَذْكَيرٍ وَتَأْنِيثٍ، بِلَفْظِ (مَنْ) فِي الْوَقْفِ، أَيْ إِذَا وَقَفَ، أَيْ إِذَا وَقَفْتَ عَلَى (مَنْ).

لَكِنْ إِذَا حَكَيْتَ بِهَا فَلِلْمَحْكِيِّ بِهَا سِتُّ أَحْوَالٍ :

الْحَالَةُ الْأُولَى : حَالَةُ الْإِفْرَادِ وَالتَّذْكَيرِ، وَهِيَ الَّتِي ابْتَدَأَ بِهَا فَقَالَ :
«وَالنُّونَ حَرَكٌ مُطْلَقًا وَأَشْبَعْنَ» .

وَالَّذِي دَلَّ عَلَى أَنَّ مَرَادَهُ الْإِفْرَادَ أَنَّهُ أَتَى / بَعْدَ ذَلِكَ بِالتَّثْنِيَّةِ ١٣٤
وَالْجَمْعِ. وَالَّذِي دَلَّ عَلَى أَنَّ مَرَادَهُ التَّذْكَيرَ إِتْيَانُهُ بَعْدَ ذَلِكَ بِالتَّأْنِيثِ.

وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ الْمَحْكِيَّ لَا يُذَكَّرُ مَعَهَا، فَذَكَرْ هُنَا أَنَّ النُّونَ مِنْ (مَنْ) تُحْرَكُ لِلْقَاءِ، يَعْنَى بِالْحَرَكَاتِ الثَّلَاثِ : الضَّمَّةِ، وَالْفَتْحَةِ، وَالْكَسْرَةِ، لَا يُقْتَصَرُ بِهَا عَلَى حَرَكَةِ دُونَ حَرَكَةٍ، وَتُشْبَعُ بَعْدَ ذَلِكَ الْحَرَكَاتُ، فَيَتَوَلَّدُ مِنْهَا الْأَحْرَفُ الثَّلَاثَةُ : الْأَلْفُ، وَالْوَاوُ، وَالْيَاءُ، فَمِنْ الْفَتْحَةِ الْأَلْفُ، وَمِنْ الضَّمَّةِ الْوَاوُ، وَمِنْ الْكَسْرِ الْيَاءُ.

وَهَذَا كُلُّهُ حِكَايَةُ الْأَحْوَالِ الثَّلَاثَةِ الَّتِي لِلْمُنْكَرِ الْمَحْكِيِّ، وَهِيَ الرِّفْعُ وَالنَّصْبُ وَالْجَرُّ، فَتَقُولُ إِذَا حَكَيْتَ (جَاعِنِي رَجُلٌ) : مَنْوٍ؟ أَوْ (رَأَيْتُ رَجُلًا) : مَنْأ؟ أَوْ (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ) مَنْي؟

هَذَا هُوَ الْأَعْرَفُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ، وَمَا حَكَى سَيَبَوِيهِ^(١) عَنْ يُونُسَ : أَنَّهُ سَمِعَ مِنْ بَعْضِ الْعَرَبِ : ضَرَبَ مَنْ مَّنَّا ؟ فَجَعَلَ (مَنْ) كـ(أَيْ) يُحْكَى بِهَا فِي الْوَصْلِ - نَادِرٌ يُحْفَظُ، وَاسْتَبَعْدَهُ سَيَبَوِيهِ، وَقَالَ : لَا تَكَلِّمُ بِهِ الْعَرَبُ، وَلَا يَسْتَعْمَلُهُ نَاسٌ كَثِيرٌ^(٢). ثُمَّ أُجْرِي (مَنْوَنَ أَنْتُمْ؟) عَلَى هَذَا.

(١) الْكِتَابُ ٤١١/٢.

(٢) الْمَصْدَرُ السَّابِقُ ٤١١/٢.

قال : وينبغي لهذا ألا يقول : منو، في الوقف، ولكن يجعله كأي^(١)، يعنى
معربا.

ولما كان هذا شاذاً لم يبين عليه الناظم. وهذا الذى ذكر في إلحاق
الحركات ثم الحروف هو مذهب السيرافي، إذ قال^(٢): إن الحركات لحقت بيانا
لإعراب المحكى، ثم أشبعوا، فهذه الحروف، كحروف الإطلاق، تبع للحركات، من
السكون.

وحكى عن المبرد^(٣) عكس هذه القضية، وأنهم إنما أرادوا أولاً الحروف،
ثم أتبعوها زيادة الحركات، فالحروف هي التى أحرزت لفظ الأول.

وصوب ابن خروف ما ذهب إليه المبرد، ولم يذكر للتصويب وجهاً،
ومذهب السيرافي هو ظاهر كلام المؤلف في «التسهيل»^(٤) على موافقة
النظم، فعلى رأى الناظم تكون الألف والواو والياء من المدات المجهولة، التى
تعيّن الحركات التى قبلها، وجملة المدات عشرة^(٥).

ثم ذكر^(٦) ما قال ابن خروف في «باب النذبة» وما ذكر ابن عبيدة في
إعراب المثنى والمجموع، ثم قال^(٦): وعلى رأى غير الناظم يكون الأمر في

(١) المصدر السابق ٤١١/٢.

(٢)

(٣) انظر : المقتضب ٣٠٥/٢.

(٤) ص ٢٤٨.

(٥) بعد هذا بياض بمقدار كلمة واحدة في جميع النسخ، ولعل الشارح وحده الله كان يريد أن يذكر
أنواع المدات، ولكنه لم يفعل. أو ذكرها واختصرها الناسخ، كما أبينه في التعليق التالى.

(٦) في الأصل، و(ت) ثم اذكر... ثم قلّه بصيغة الأمر، وما أثبتته هو الصواب، وتكون هذ العبارة من
كلام الناسخ، اختصر به كلام الشارح، والله أعلم.

الأحرف بخلاف ذلك قال ابن الضائع : والأمرُ في ذلك قريب.

الحالة الثانية : حالة التثنية والتذكير، وذلك قوله : «وَقُلْ مَنْانٍ وَمَنْينٍ

بَعْدَلِي إْلْفَانٍ كَابْنَيْنٍ».

يَعْنِي أَنَّكَ إِذَا حَكَيْتَ مَا لِلْمَثْنَى أَلْحَقْتَ عَلَامَتَيْنِ كَعَلَامَتِي الْمَثْنَى،

فَتَقُولُ لِمَنْ قَالَ : (لِي إْلْفَانٍ) / : مَنْانٌ؟ وَلِمَنْ قَالَ : (رَأَيْتُ أَبْنَيْنِ) أَوْ (مَرَرْتُ

بِابْنَيْنِ) : مَنْينٌ؟ إِلاَّ أَنَّ النونين مُسَكَّنَتَانِ، لِأَنَّهُمَا فِي الْوَقْفِ، وَلَا يَكُونُ

الوقف على حركة.

وَإِنَّمَا نَبَّهَ عَلَى هَذَا بِقَوْلِهِ : «وَسَكَّنْ تَعْدِلٍ» لِأَنَّهُ أَتَى بِهِمَا فِي النِّظْمِ،

أَعْنَى بِالنُّونَيْنِ فِي (مَنْانٍ وَمَنْينٍ) مُحَرَّكَيْنِ، إِذْ لَمْ يُمَكِّنْهُ أَنْ يُسَكَّنَهُمَا لِغَلَا

بِجْتِمَاعِ سَاكِنَانِ فِي الشَّعْرِ فِي غَيْرِ قَافِيَةٍ، وَذَلِكَ لِأَجْزَازِهِ، وَلَمْ يَأْتِ مِنْ ذَلِكَ

شَيْءٌ فِي الرَّجْزِ وَلَا فِي غَيْرِهِ، إِلاَّ مَا جَاءَ فِي عَرُوضٍ مِنْ أَعَارِيضِ

«الْمِتْقَارِبِ»^(١) وَهُوَ قَوْلُهُ :

رُمْنَا قِصَاصًا وَكَانَ التَّقَاصُ

فَرُضًا وَحَتْمًا عَلَى الْمُسْلِمِينَا

وَهُوَ فِيهِ مَخْتَصٌّ بِالْعَرُوضِ أَيْضًا، فَلِذَلِكَ أَحْتَاجُ إِلَى قَوْلِهِ : «وَسَكَّنْ

تَعْدِلٍ» أَي سَكَّنَ النونَ الَّتِي حَرَّكْتُهَا اضْطِرَارًا

تُصِيبُ الْعَدَلَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ، لِأَنَّ وَضْعَهَا عَلَى السُّكُونِ، إِذْ هِيَ

مَبْنِيَّةٌ لِمُعْرَبَةٍ، فَلَيْسَ الْأَلْفُ وَالْوَاوُ وَالْيَاءُ بِإِعْرَابٍ فِيهَا، لِثَبَاتِ مَوْجِبِ

الْبِنَاءِ، وَلَوْ كَانَ إِعْرَابًا لَكَانَ الدَّرَجُ أَوْلَى أَنْ يُثَبَّتَ فِيهِ، وَلَكِنَّهُ مِنْ تَغْيِيرِ

(١) المتقارب: بحر من بحر الشعر، وزنه (فَعُولُنْ) ثمانى مرات. والعروض من البيت : آخر شطره الأول.

الوقف، وغيّر على هذا النحو لتكون فيه دلالة على المستنول عنه.
وقد نبّه تمثيلاً بقوله : «لى الفان» على كيفية الحكاية على الجملة
كما تقدم. وإنما أتى بالمتالين، ولم يقصد حكم الاجتماع في الحكاية، فإنه
لو قصد ذلك لكان (من) الأول غير لاحقٍ به علامة، لكونها تنافي الوصل،
وذلك أنه إذا اجتمع في الكلام الأول اسمان، فأردت أن تسأل عنهما
وتحكيهما - فإمّا أن يختلف إعرابهما أولاً، فإن اختلف أتيت لكل واحد
بأداة تحكيه بها، فتقول في (لى الفان كابتين) : من ومنين؟ فتركت
العلامة في الأول لأنه غير موقوف عليه، فلاتلحقه العلامة، كما سيأتى في
كلامه إن شاء الله.

فإن عكست فقلت : لى كابتين الفان - قلت : من ومنان؟ وكذلك في
الإفراد، تقول في (ضرب رجل، وضربت رجلاً) من؟ وفي (ضربت رجلاً،
وجاعني رجل) : من ومنو؟ وعلى هذا السبيل في الأحوال كلها، ولا يجوز
أن تُثنى أو تجمع مع اختلاف الإعراب، لبطلان الحكاية.

وإن اتفق إعرابهما نحو : (جاعني رجل وامرأة) قلت : من، ومنو؟
على سبيل ما تقدم، وكذلك في التثنية والجمع، وكذلك إذا قلت : (رأيت
امرأة ورجلاً) قلت : من، ومنان؟ على ما تقدم.

/وقال ابن خروف : ينبغي ألا يجوز هنا (منين) لأنهم كانوا ١٣٦
يجيزون ب(من) من حيث كان أحدهما موصولاً، وقد ذهب منه العلامة.
ويتركب هنا سائل في الحكاية ب (من) و(أي)، لاجابة إلى نقلها
من حيث قصد الشرح.

الحالة الثالثة : حالة الإفراد والتانيث، وذلك قوله : «وقل لمن قال

أَتَتْ بِنْتُ مَنَّةٌ.

يعنى أن حكاية المفرد المؤنث بـ(مَنْ) أن تَلْحِقَ (مَنْ) تاءً، وتُبدِلُها هاءً للوقف، ويكون ما قبلها مفتوحاً، لأن تاء التانيث التي شأنها أن تُبدل هاءً لا بُدَّ من فتح ما قبلها، فتقول لمن قال لك : (أَتَتْ بِنْتُ) : مَنَّةٌ؟ على وزن (سَنَّة) وكذلك إذا قلت : (رَأَيْتُ بِنْتًا) تقول : مَنَّةٌ؟ أو (مَرَرْتُ بِبِنْتٍ) تقول : مَنَّةٌ؟

ولم يُنبِّه هنا على اختلاف في آخر (مَنَّة) بحسب اختلاف إعراب المحكى، إعلماً بأن الحكم لا يختلف في التانيث مع الإفراد، فإنها إذ ذاك تُشبه (أَيَّة) في الحكاية بـ(أَي).

ولم يَحْتَج إلى التنبيه على إسكان الهاء، لأنها كذلك وقعت في النُظْم، والحالُ حالُ وَقْفٍ، فاستغنى عن ذِكر ذلك.

ولمَّا كانت (أَيَّة) لا تختلف بحسب اختلاف الإعراب في المفرد أجروا (مَنَّة) مجراها حين أشبهتها، ولمَّا كانت (مَنَّة) على هذا السبيل قاسها يونس على (أَيَّة) مطلقاً^(١)، فأجاز الحكاية بها في الوصل والوقف، فتقول في (جاءتني امرأة) : مَنَّةٌ يا هذا؟ وفي (رأيت امرأة) : مَنَّةٌ يا فتى؟ وفي (مررتُ بامرأة) : مَنَّةٌ يا هذا؟ بتحريك النون قبل التاء، على شاكلة (أَيَّة) من كل وجه، فتكون عنده معربة.

وهذا لم يَرْضه الناظم، فلذلك جعل الحكاية بها في الوقف خاصةً، وهو رأى سيبويه،

ولم يَرْضِ مذهبَ شيخه يونس، قال : وإنما يجوز هذا على قول شاعرٍ

(١) سيبويه ٤١٠/٢.

قاله مرة، ثم لم يُسمع بعد^(١)، وأنشد^(٢):

* أَتَوَانَرِي فَقُلْتُ مَنْوَنَ أَنْتُمْ *
والزمه سيبويه أنه كذلك ينبغي أن يقول إذا أثر الأُّ يغيرها في
الصلة، قال : وهذا بعيد^(٣).

الحالة الرابعة : حالة التثنية والتانيث، ولما كان حال المثني هنا
معلوماً من حال المثني في التذكير لم يحتج إلى التثنية على لحاق
العلامتين، لكن احتاج إلى التعريف بما زاد على العلامتين، وهو حكم
النون التي قبل التاء، فحكى فيها وجهين :

أحدهما : / الإسكان، وهو الأكثر والمعروف في الكلام، وذلك قوله : ١٣٧
«وَالنُّونُ قَبْلَ تَاِ الْمُثْنِيِّ مُسَكَّنَةٌ».

يعنى أن هذا هو الحكم المطلق فيها، والقياس المطرد، فإذا حكيت
نحو (جاءتني امرأتان) قلت : مثنان، أو نحو (رأيت امرأتين) أو (مررت
بامرأتين) قلت : مثنين. قال سيبويه : وإن قال : رأيت امرأتين، قلت :

(١) المرجع السابق ٤١٠/٢.
(٢) الكتاب ٤١٠/٢، ونوادير أبي زيد ١٢٣، والمقتضب ٣٠٧/٢، والخصائص ١٢٩/١، والخزانة
١٦٧/٦، والعيني ٤٩٨/٤، ٥٥٧، وابن يعيش ١٦/٤، والهمع ٢٤٦/٥، ٢٢١/٦، والدرر ٢١٨/٢،
والأشعوني ٩٠/٤، ٢٢٠، والتصريح ٢٨٢/٢
وعجزه : فقَالُوا الجِنُّ قَلتُ عِمُوا ظلاماً ويَعده : فقَلتُ إلى الطَعَامِ فقَالَ مِنْهُم
زَعِيمٌ نَحْسُدُ الإِنْسَ الطَعَامَاً

وينسب هذا الشعر لسامير بن الحارث، أو لتأبط شراً، وهناك أبيات على زوى الحاء تنسب إلى
جذع بن سنان الغساني، وعمواظلاما : نعم ظلامكم.
يذكر الشاعر أن الجن طرقت له ليلاً، وقد أوقد نار الطعام، فدعاهم إلى الأكل معه، فلم يجيبوه
وزعموا أنهم يحسدون الإنس لتفضيلهم عليهم بأكل الطعام.
(٣) الكتاب ٤١٠/٢.

مَنْتَيْنِ، كما قلت : أَيَّتَيْنِ، إلا أن النون مجزومة^(١)، وإنما سَكُنَتْ لأن أصلها كذلك، فد(مَنَّة) أصلها مَنَّتْ، ساكنة النون، كَبِنْتِ، وَهَنْتِ، لكن لَمَّا أرادوا الوقوف عليها حَرَكُوا ما قبلها، فإذا صاروا بها إلى الوصل صِيُرَتْ كما كانت في الأصل.

والوجه الثاني : فَتَحُ النون، فتقول : مَنَّتَانِ، وَمَنْتَيْنِ. وعلى ذلك نَبَّه بقوله : «والفَتْحُ نَزْرٌ» أي قليل، وقد حَكَى ذلك في «التسهيل»^(٢) أيضاً.

والحالة الخامسة : حالة جمعِ المؤنث، وذلك قوله : «وَصِلِ التَّاءَ وَالْأَلِفَ بِمَنْ بِإِثْرِذَا بِنِسْوَةِ كَلْفٍ».

يريد أن حكم حكاية جمعِ المؤنث ب(مَنْ) أن تصل بها ألفاً وتاءً، فإذا قال : (هذا بِنِسْوَةِ كَلْفٍ)^(٣) قلت : مَنَّتْ، وكذلك إذا قال : هُوَلاءِ نِسْوَةٌ، ورأيتُ نِسْوَةً، اللفظُ واحد لا يَخْتَلِفُ بحسب اختلاف الإعراب، إجراءً له مَجْرِي (أَيَّات) في جمعِ المؤنث، والتاء مُسَكَّنَةٌ لأنه موقوف.

والكَلْفُ : الوُلُوعُ بالشئ، كَلِفْتُ بِهِ : كَلَفًا، والصفة منه كَلِفٌ.

والحالة السادسة : حاله جمعِ المذكر، وذلك قوله : «وَقُلْ مَنْوُنَ وَمَنْينَ مُسْكِنًا» إلى آخره.

يعنى أنك إذا حَكَيْتَ المجموعَ تُلْحِقُ الأداةَ التي بها الحكاية، وهي (مَنْ) واوًا ونونًا في الرفع، وياءً ونونًا في النصب والجر، وتُسَكِّنُ النون، وذلك قوله : «مُسْكِنًا» لأنه حالة وقف، فتقول لمن قال : (جَاءَ قَوْمٌ) : مَنْوُنْ، ولمن قال : (جِئْتُ

(١) المرجع السابق ٢/٤٠٩.

(٢) ص ٢٤٨.

(٣) بعد هذا في نسخة (ت) خرم بمقدار درجتين.

لقوم) : مَنِينٌ، وكذلك لمن قال : (رأيتُ قومًا) مَنِينٌ.

وأتى بثنالين في مثالٍ واحد، وليس قَصْدُهُ بذلك الحكاية المفردة،
أعنى أن يقع السؤال في لفظ واحد، بل أراد حكاية كل واحد من المرفوع
والمخفوض على حَدِّته، ولو أراد ذلك لقال : وَقُلْ مَنْ وَمَنِينٌ، لأن (مَنْ)
الأولى وقعت في الوصل، كما تقدم في مثله.

و«فُطْنَاءٌ» ممدود، جمعُ فُطْنٍ، وهو الفهم.

وقال الجوهري : الفِطْنَةُ كالفهم، يقال : فُطِنَ للشئ، إذا فَهِمَهُ
وعَلِمَهُ، وفُطِنَ، بالكسر، فُطَانَةٌ، وفُطَانِيَّةٌ، وفِطْنَةٌ : صار فُطِنًا.

وبعد تقرير هذا الحكم، فهنا مسألتان متعلقتان :

١٣٨ إحداهما : أن / الحكاية بـ(مَنْ) إنما تكون لمن يَعْقِلُ، وهذا وَضْعُ
(مَنْ) أن تكون كذلك، على ما هو مُقَرَّرٌ عند النحويين واللغويين، بخلاف
(أَيُّ) فإنها تكون لمن يَعْقِلُ ولما لَا يَعْقِلُ. فإذا قال : (رأيتُ حِمَارًا) قلتَ
(أَيُّ) وإذا قال : (رأيتُ رجلاً). قلتَ : (مَنًا) و(أَيًّا) إن شئت، لأن (أَيًّا)
تصلح لهما، وإذا قال : (رأيتُ رجلاً وحمارًا) قلتَ : مَنْ وَأَيًّا، أو (حمارًا
ورجلاً) : أَيًّا، وَمَنًا.

والناظم لم يتكلم في هذا النظم على تعيين (مَا) ولا (مَنْ) ولا (أَيُّ)
ولذا ذكر على ماذا تقع، فقد يقول القائل : هذا نَقْصٌ، إذ يُتَوَهَّمُ منه عدمُ
الاختصاص، وجوازُ وقوع (مَنْ) على كل شئ.

والجواب : أن في هذا الكلام ما يُشعر بمقصوده، وأن (مَنْ) إنما
يُحْكَى بها مَنْ يَعْقِلُ، وأن (أَيًّا) بخلاف هذا الالتزام، وذلك أنه أُطْلِقَ القول
في (أَيُّ) ولم يقيدها في الحكاية بشئ دون شئ. وأما (مَنْ) فقيدها

بالمثل، إذ لم يأتِ بمثال إلا لمن يَعْقِل، فدلُّ ذلك على اختصاص (مَنْ) بمن يُقَل.

وأيضاً المسألة لُغَوِيَّة، ودخولها في النحو بالعرَض، فليس تفسير معناها أو معنى غيرها بِضُرُورِيٍّ عليه.

المسألة الثانية : أن ما تقدم في الحكاية هو المشهور في كلام العرب.

وحكى سيبويه عن يونس^(١) : أن ناساً من العرب يلتزمون في الحكاية بـ(مَنْ) المَدَّاتِ الثَلَاثِ التي للمفرد أبداً، سواءً كانت لمثنى أو مجموع أو مفرد، فيقولون في مَنْ قال : (جَاعَتِي رَجُلٌ) : مَنُو، و(رَجُلَانِ) : مَنُو، و(جَاعَتِي رَجَالٌ) مَنُو، وفي (رَأَيْتُ رَجَالاً) : مَنَّا، وكذلك في (رَأَيْتُ رَجُلَيْنِ) : مَنَّا، وفي (مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ) : مَنِي، ونحو ذلك، لا يُعَيِّرُونَ الحكم الحاصل مع المفرد في المثنى ولا مجموع. قالوا : وكذلك في المؤنث يقولون في نحو : (جَاعَتِي امْرَأَةٌ) مَنُو، كما في (جَاعَتِي رَجُلٌ) وفي نحو : (جَاعَتِي امْرَأَتَانِ) : مَنُو، وكذلك في سائر المثل لا يخالفون الحكم وإن اختلفت الأحوال، والذين يقولون هذا يقولون في (أَيُّ) : أَيُّ وَأَيَّا وَأَيُّ، عَنِّي وَاحِدًا أَوْ اثْنَيْنِ، أَوْ جَمَاعَةً، أَوْ مَذَكراً أَوْ مَوْنثًا.

وإنما فعلوا ذلك حملاً على معنى (مَنْ) لأنه يُعْنَى بها الواحد، والاثنتان، والجماعة، والحكم اللفظي باقٍ على أفرادها، فتقول : مَنْ قال ذلك؟ وأنت تعنى أكثر من واحد، أو مؤنثاً.

وكذلك (أَيُّ) تقول : أَيُّ قال ذلك؟ فأَقْرُوا (مَنْ) و(أَيَّا) على حكم

(١) الكتاب ٢/٤١٠.

اللفظ، وهو الواحد/. ولما كانت هذه اللغة أقلية لم يذكرها، وذكر اللغة ١٣٩ المشهورة. وهنا تمّ كلامه على حكم (مَنْ) في الوقف.

وأما حكمها في الوصل فأخذ يذكره فقال : «وإنّ تصلّ فلفظ مَنْ لا يَخْتَلِفُ».

يعنى أن (مَنْ) إذا حكيت بها النكرة، فوصلت كالأمر، ولم تقف على (مَنْ) فإن لفظها لا يختلف باختلاف الأحوال التي للمحكى، كما اختلف لفظها حالة الوقوف عليها، فتقول لمن قال : (جأني رجل) : مَنْ يا هذا؟ أو (جأني رجلان) مَنْ يا هذا؟ أو (جأني رجال) : مَنْ يا هذا؟

وكذلك في التانيث، ولاتقول متا يا هذا؟ ولا مئة، ولا مئان، ولا مئون، ولا مئات، إذا وصلت. وقد تقدم وجه ذلك، وأن (مَنْ) لا تستحق تثنية ولا جمعاً، ولاتانيثاً، بخلاف (أى) فإنها صفة مستحقة لذلك، فلم تقو (مَنْ) أن تكون مثلها في الوصل، وليس هاهنا أن توصل (مَنْ) بالمحكى، فإن المحكى إذا كان نكرة مرفوض الذكر، كما تقدم.

ثم نبه على ما جاء مخالفا لهذا الحكم شاذاً في الشعر، فالحقوا العلامة وصلاً، وذلك قوله : «ونادير مئون في نظم عرف».

يعنى أن لحاق العلامة في الوصل قد جاء، لكن إنما عرف في النظم، ومختصاً بلحاق الواو والتون، فعين اللفظ المسموع خروجاً عن عهدة السماع، ولأجل ما قال سيبويه^(١) من أنه قول شاعر، قاله مرة، ثم لم يسمع بعد.

والبيت المشار إليه هو قول شمر بن الحارث، وينسب أيضاً إلى

(١) الكتاب ٢/٤١٠.

تَأْبُطُ شَرًّا^(١) :

أَتَوْنَارِي فَمَقُلْتُ مَنُونٌ أَنْتُمْ

فَقَالُوا الْجِنُّ قُلْتُ عِمُوا ظَلَامًا

ويُنشَد أيضا : «عِمُوا صَبَاحًا» وهو صحيح، وَقَع كذلك في قصيدة حَائِيَّة منسوبة إلى إلى جِدْع بن سِنَان الفَسَّانِي^(٢)، فهما شاهدان، لا كما قال أبو القاسم الزجاجي^(٣).

فأتى في البيت بالعلامتين، وذلك في الوصل، وحمله سيبويه على لغة مَنْ قَالَ : ضَرَبَ مَنْ مَنًّا.

قال : فإنما يجوز (مَنُونٌ) على هذا^(٤)، فهو عنده مُعَرَّبٌ ك(أَيُّ) فجمعه الشاعر على هذا.

وقال الكسائي : وربما احتاج الشاعرُ فزاد هذه الزوائد في الوصل.

قال ابن خروف : وتوجيهُ سيبويه أجودُ، وهو أن يكون معرباً، وجمعه ك(أَيُّ) قال ابن الضائع : ويظهر ذلك من كلام سيبويه لأنه قال : / ينبغي أن لايقول : (مَنُونٌ) في الوقف، ولكن يجعله ك(أَيُّ)^(٥) يعني ١٤٠.

(١) سبق الاستشهاد به.

(٢) انظر العيني ٤/٤٩٩، والأشعوني ٤/٩١، وبعد البيت :

نزلتُ بِشَعْبِ وادي الجِنِّ لما رأيت الليلَ قد نَشَرَ الجَنَاحَا

(٣) قال أبو القاسم الزجاجي في الجمل (٣٢٦) : «وقد رأيت بعض من لايعرف هذا الشعر يرويه «عِمُوا صباحاً» وهو غلط».

(٤) الكتاب ٢/٤١١.

(٥) المرجع السابق ٢/٤١١.

معربيا، ووجه الزجاج البيت بأنه وقف عن (مَنْ) وسكت، ثم ابتدا. وهو بعيد.

وقد حكى الكوفيون أن منهم من يجعل الزيادة في مستأنف الاستفهام، فتقول : مَنْو أنت؟ ومَنْان أنتما؟ ومَنْون أنتم؟ فيكون البيت على هذا. وعلى الجملة فالبيت نادر لا يُقاس عليه.

وكان قول الناظم : «فى نَظْمِ عُرِفَ» أنه يُبَكَّت على ما حكى الكوفيون من ذلك، ويكون هذا من فوائد تعيينه لـ (مَنْون) والله اعلم.

ولما أتم الكلام على حكاية النكرة أخذ يتكلم فى حكاية المعرفة، فقال :

وَالْعَلَمَ أَحْكِينَهُ مِنْ بَعْدِ مَنْ

إِنْ عَرِيَتْ مِنْ عَاطِفِ بِهَا اقْتَرَنُ

اعلم أن الاسم المعرفة يصح أن يُؤتى به إثر (مَنْ) فى النكرة، ولم يكتفوا بهما فى المعرفة حتى يذكروا الاسم بعدهما، لأن السؤال عنهما من وجهين مختلفين، فالسؤال عن ذات النكرة، لاعتن صفتها، فيقول المجيب : زيد أو عمرو. وإذا قيل : رأيتُ عبدَ الله، فإنما يُحتاج إلى تخصيصه^(١) بالنعته، فلا بد من ذكر المنعوت حتى يقال : العاقل، أو الكَرِيم، أو نحو ذلك.

هذا تعليل السيرافى . وأفاد أنه لا يكتفى عن المعرفة بـ (أى) ولا بـ (مَنْ) وهو الذى نبه عليه الناظم بقوله : «وَالْعَلَمَ أَحْكِينَهُ مِنْ بَعْدِ مَنْ» فلم يكتف كما أكتفى فى النكرة.

وتضمن كلام الناظم ما يحكى عن المعارف وما لا يحكى، وما شرط الحكاية

(١) فى جميع النسخ «تخصيصه» وما أثبتته هو الأخرى بالصواب . والله اعلم.

فيما يُحكى.

وجملة ذلك أن كل معرفة اجتمع فيها ثلاثة أوصاف فهو الذي

يُحكى في المسألة :

أحدها : أن يكون تعريفه بالعلمية، وذلك قوله : «والعلمُ حُكَيْتُهُ»

فتقول إذا قيل : (جاء زيد) : مَنْ زيد؟ وإذا قال : (رأيتُ زيداً) : مَنْ زيداً؟

وإذا قال : (مررتُ بزيد) : مَنْ زيد؟ فتأتى به على إعراب الكلام الأول في

اللفظ، وإن كان إعرابه في التحصيل مبتدأً أو خبراً مبتدأً، وكذلك (أى) و

(مَنْ) في حكاية النكرة.

فلو كان الاسم غير علم لم تجزُ حكايته، فإذا قيل : (رأيتُ أخاك)

قلت : مَنْ أخوك؟ أو (مررتُ بالرجل) قلت : من الرجل؟ فترفعه لاغير،

ولا يحكى إلا على قول من قال / : دَعْنَا من تَمْرَتَانِ، وقد قيل له : ما عنده ١٤١

تَمْرَتَانِ، وليس بقُرْشِيًّا، لمن قال : أليس قُرْشِيًّا؟ وهو قليل ضعيف لا يبنى

على مثله قياس^(١). والفرق أن الأصل والقياس ألا يجوز، ولذلك قال

سيبويه: وأما بنو تميم فيرفعون على كل حال، وهو أقيس الوجهين^(٢). غير

أنهم أرادوا أن يحكوا كلام المسنول لئلا يتوهم أن السؤال عن غير مَنْ

قُدِّم، وأيضاً الحكاية تغيير، والأعلام كُثرت في كلامهم، فأجازوا فيها لذلك

مالم يجيزوا في غيرها، كالترخيم، وحذف التنوين لالتقاء الساكنين، فلذلك

اشتُرط هنا العلمية.

ويجوز مجرى (زيد) و (عبد الله) في جواز الحكاية الكنية واللقب،

(١) الكتاب ٢، ٤١٣، والأشعوني ٩٣/٤.

(٢) الكتاب ٢، ٤١٣.

لأنهما من أقسام العَلَم، وقد قال في باب العلم : «وَأَسْمًا أَتَى وَكُنْيَةً وَلَقَبًا»
فتقول إذا قيل لك : (رأيتُ أبا عبدِ اللهِ) : مِنْ أبا عبدِ اللهِ؟ وإذا قيل لك :
(مررتُ بِقُفَّة) مَنْ قُفَّة؟ وهذا ظاهر.

وهذا الوصف يَقْتَضِي أن الناظم لم يَرْتَضِ مَا رَوَى عن يونس أن الحكاية
جائزة في جميع أقسام المعارف، فتقول في مَنْ قَالَ : (رأيتُ أَخَاكَ) مَنْ أَخَاكَ؟
وفي مَنْ قَالَ : (رأيتُ الرَّجُلَ) : مَنْ الرَّجُلُ؟ ونحو ذلك.

وهذا المذهب غير مَرْضِيٍّ عند سيبويه والمحققين، وإنما ذلك عندهم كقوله
: دَعْنَا من تَمْرَتَانِ، وأيضاً فهو غير مسموع^(١)، وإنما لم يَرْتَضِ الناظم إمَّا
لضعف النقل عن يونس، إذ حكاها المبرد عن يونس في «مُقْتَضِبِهِ»^(٢) ولم يحكه
عنه سيبويه، فغمزه السِّيرافي بأن قال : لا أدري من أين له هذه الحكاية؟ وإمَّا
لضعف الجواز في القياس، فإن للأعلام من التغيير ما ليس لغيرها كما تقدم.

قال سيبويه : ولا يجوز في غير الاسم الغالب، لأنه الأكثر في كلامهم، وهو
الأول الذي به يتعارفون^(٣).

والثاني : أن يكون السؤال عنه بـ (مَنْ) فإذا كان كذلك جارة الحكاية،
كالمثل المتقدمة، فإن سئل عنه بـ (أَيُّ) لم تجز الحكاية، فإذا قيل : (رأيتُ زِيدًا)
قلت : أَيُّ زِيدُ؟ أو (مررتُ بِزِيدٍ) قلت : أَيُّ زِيدُ؟ لذلك قال سيبويه : فإذا قيل :

(١) انظر : الكتاب ٤١٣/٢.

(٢) عبارة المبرد المقتضب (٣٠٨/٢) هي «وكان يونس يجرى الحكاية في جميع المعارف، ويروي، بابها
وياب الأعلام واحد».

(٣) عبارة سيبويه كاملة، كما في الكتاب (٤١٣/٢) هي : «فجاز هذا في الاسم الذي يكون علما غالبا
على ذا الوجه، ولا يجوز في غير الاسم الغالب كما جاز فيه، وذلك أنه الأكثر في كلامهم، وهو العلم
الأول الذي به يتعارفون».

(رأيت زيدا) قلت : أى زيد؟ فليس إلا الرفع، تُجرىه على القياس^(١).
ووجهوا اختصاص الحكاية بـ (مَنْ) بوجهين :

أحدهما : كثرة استعمال (مَنْ) قال سيبويه : وإنما جازت / ١٤٢
الحكاية فى (مَنْ) لأنهم لـ (مَنْ) أكثر استعمالاً، وهم يغيرون الأكثر فى
كلامهم عن حال نظائره^(٢).

والثانى : أن (مَنْ) مبنية لا يظهر فيها قبح الحكاية لسكونها فى كل
حال، بخلاف (أى) فإنه لو حكى بها فقيلاً : أى زيدا؟ وأى زيد؟ لظهر
القبح فى اختلاف إعرابى المبتأ والخبر.

قال ابن الضائع : والأول أولى، وعليه اعتمد سيبويه، وعلل ابن
خروف بالوجهين، وزاد ثالثاً وهو كون (مَنْ) على حرفين. وفى ضمن هذا
الشرط حصل حكم (أى) فى باب «الحكاية» من كلام الناظم، فلم يُغفل
ذكر ذلك.

والثالث : خلُو (مَنْ) من أن يقترن بها عاطفٌ داخل عليها، فإنه إذا
كان كذلك لم تجز الحكاية، ورجع إلى القياس، فإذا قيل لك : رأيت زيدا،
فقلت : ومن زيد؟ فليس إلا الرفع، وكذلك فى : مررتُ بزيدٍ، ونحوه. وكذلك
الفاء إذا قلت : فمن زيد؟

وسبب ذلك أن الغرض بالحكاية بيان أن المسئول عنه هو المتقدم
الذكر لاغير، فإذا عطفت جملة السؤال على كلام المسئول صار فى ذلك
بيان أن المسئول عنه هو الأول، لأنك لا تبدئ سؤالاً عمّا لم يذكر مصدراً

(١) الكتاب ٤١٤/٢.

(٢) المصدر السابق ٤١٤/٢.

بحرف العطف، إذ كان حرف العطف لازماً للتوسط بين معطوف
ومعطوف عليه.

ثم النظر في هذا الكلام من وجهين :

أحدهما : أن ما ذكره من الحكاية عند اجتماع الشروط هي لغة
أهل الحجاز وأما بنو تميم فيرفعون على كل حال ولايحكون، بل يقولون
لمن قال : (جاء زيد، أو رأيتُ زيداً، أو مررتُ بزید) : مَنْ زيدُ بالرفع، قال
سيبويه : وهو أقيسُ الوجهين^(١)،

وإذا كان كذلك فاقْتصارُه على إحدى اللغتين، مع أن الأخرى
فصيحة ومشهورة وغير قاصره في الكثرة والقياس عن غيرها، غير لائق
بهذا المختصر، بل كان حقه أن يذكرهما، كما ذكر اللغتين في باب
(فَعَالٍ) فيما لا ينصرف^(٢)، وغير ذلك.

والثاني : أنه أُخِلَّ ببعض الشروط في لغة أهل الحجاز، ولابد منها،
وتركها إخلال، وذلك أن الناس ذكروا لها خمسة شروط، الثلاثة المذكورة.

والرابع : ألا يكون الاسم المراد حكايته متبوعاً بتابع بيان، إلا ما
جُعل مع تابعه كالكلمة الواحدة، وذلك نحو ما تقدم، فإن كان متبوعاً
بنعت، نحو مررتُ/ بزید الطويل، أو يعطف بيان، نحو : مررتُ بزیدِ أبي
عبد الله، أو بتوكيد، نحو : مررتُ بزیدِ نفسه، أو ببَدل^(٣)، نحو : مررتُ
بزیدِ أخيك - فلا سبيل إلى الحكاية، فلا تقول فيها كلها إلا (مَنْ زيدُ

(١) الكتاب ٤١٣/٢، وعبارته «هو أقيس القولين».

(٢) انظر : ٥ / ٦٦٩ - ٦٧٠.

(٣) هنا آخر ما سقط من نسخة (ت).

الطويل؟) بالرفع، و (مَنْ زَيْدٌ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ؟) و (مَنْ زَيْدٌ نَفْسُهُ؟) و (مَنْ زَيْدٌ أَخُوكَ؟) وإنما فَعَلَ ذلك استغناءً بإطالته عن الحكاية، وذلك أن الغرض بالحكاية بيان أن المسئول عنه هو المتقدم الذكر لا غير، وإذا ذكر الاسم الأول منعوتاً، أو معطوفاً عليه، أو مؤكّداً، أو مبدلاً منه، ثم أعيد كذلك في السؤال عُلِمَ أن السؤال وارد على ذلك المذكور، فلم يُحتج إلى الحكاية، كما لم يُحتج إليها مع عطف جملة السؤال بالواو.

فإن كان التابع مع ماتبعه كالشيء الواحد جازت الحكاية، نحو: رأيت زيدَ بنَ عمرو، فيمن جعلهما بعنزة اسم واحد، فإن تقول: مَنْ زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو؟ والخامس: ألا يكون معطوفاً عليه بالحرف، لكن هذا الشرط ليس على الإطلاق، بل فيه تفصيل، وذلك أنك إذا عطفت في الجملة المسئول عنها، فسئل عنها، فإن سيبويه نقل عن يونس أنه يرُدُّه إلى الأصل والقياس، فإذا قيل: رأيت زيداً وعمراً، قلت: مَنْ زَيْدٌ وَعَمْرٍو؟ هكذا مطلقاً، وذلك لأنه يظهر منه السؤال عن المذكور، لأنه بعيد أن يُسأل عن غيره، واتفق في ذلك الغير أن شُرِّك معه مثل ما شُرِّك مع الأول، وإذا كان قد تعيّن المسئول عنه فلا فائدة للحكاية، وهذا ما قال يونس^(١).

وحكى سيبويه عن قوم أنهم قَاسُوا وأتبعوا الثانی الأول، یعنی أنهم حَكَّوْا، لكنهم اعتبروا الأول، فإن كان مما يُحكى حَكَّوْه، وحكَّوْا معه الثانی، سواء كان مما يُحكى أولاً، فيقولون في مَنْ قال: (رأيتُ زيداً وأخاك): مَنْ زَيْدٌ وَأَخَاكَ؟ فأبعوا أخاك في لحكاية، وإن كان لا يُحكى وحده.

وإن كان الأول مما لا يُحكى تركوا الحكاية، وأتبعوا الثانی الأول في ترك

(١) الكتاب ٢/٤١٣.

الحكاية، وإن كان مما يُحكى وحده فيقولون في مَنْ قال : (رأيتُ أخاك زيدا) : مَنْ أخوك وزيدُ. قال سيبويه : وهذا حسن^(١).

فإذا ذكروا (مَنْ) مع المعطوف كان لكل واحد حكمه، فإذا قال : رأيت زيدا وأخاك، قلت : مَنْ زيدا؟ ومَنْ أخوك؟ أو قال : رأيت أخاك / ١٤٤ وزيدا، قلت : مَنْ أخوك؟ ومَنْ زيدا، وشبَّهه سيبويه بقولهم : تبا له وويحاً، فتنبَّع إذا لم تذكر «له» فإذا ذكرت «له» كان لكل حكمه، فقلت : تبا له، وويح له^(٢).

فالحاصل أن المعطوف والمعطوف عليه بالحرف إننا الأيحيى أصلا، وإما أن يُعتبر المتقدم، وذلك إذا لم تُكرَّر (مَنْ) وكلام الناظم يقتضى خلاف ذلك كله.

ويمكن الجواب عن الأول بأن ليس من شرطه في هذا المختصر أن يأتي بنقل اللغتين جميعاً، بل قد يجتزئ بنقل لغة الحجاز بين لكونها أشهر، وبها نزل القرآن.

الأ تراه في باب (ما) إنما ذكر الأعمال فيها خاصة، وهي لغة أهل الحجاز وترك لغة بني تميم وإن كانت هي الجارية على القياس، كما قال سيبويه : فذلك غير ضائر. وأما الثاني : فالظاهر وروده، فلو قال مثلا :

والعلم احك بعد مَنْ إن يخلُ مِنْ

تابع أو مِنْ عَاطِفِ بِمَنْ قَرْنِ

أو ما يعطى هذا المعنى - لحصل المقصود، ولم يبق عليه اعتراض، ويكون شرط نفى التبعية مطلقا بناء على قول يونس في المعطوف والمعطوف عليه.

(١) المصدر السابق ٤١٤/٢.

(٢) المصدر السابق ٤١٤/٢، وفيه «تبا له وويلاه وتبا له، وويل له».

{ التانيث }

عَلَامَةُ التَّانِيثِ تَاءٌ أَوْ أَلِفٌ

وَفِي أَسْمَاءٍ قَدْ رَوَى النَّاسُ كَالْكَتِفِ

اعلم أن من المعاني المدلول عليها بالألفاظ أشخاص الجواهر، وهي على قسمين : حيوان وجماد.

والحيوان ضربان : ذكر وأنثى، فاللفظ الموضوع ليدل على الذكر فقط فرقت العرب بينه وبين اللفظ الذي وضع ليدل على الأنثى فقط في أحكام كثيرة، كالأخبار، والوصف، والإشارة، وغيرها.

ولما كان هذان المعنيان لا يكونان إلا للأسماء كانت تلك الأحكام التي قصدت التفرقة بها مختصةً بالأسماء.

ثم إن العرب قسّمت الأسماء الدالة على الأشخاص بالنظر إلى تلك الأحكام على ثلاثة أقسام:

قسم التزم فيه أحكام اللفظ الدال على الذكر، وقسم التزم فيه الأحكام الدالة على الأنثى، وقسم جوّزت فيه الأمرين.

فإذن التذكير والتانيث، عند النحويين، هو أن يُخبر عن اللفظ على صفةٍ ما، أو يُشار إليه كذلك، إلى غير ذلك من الأحكام الخاصة بكل واحد.

١٤٥ فظهر أن التذكير والتانيث خاص بالأسماء / ولم ينص الناظم على هذه الاختصاص، ولكن لما كانت العلامات الفارقة بين المذكر والمؤنث

التي يذكرها إثر هذا من خصائص الأسماء - أشعر ذلك بكونه للأسماء خاصة، وإلا فالأفعال والحروف لا يصح الإخبارُ عنها، ولا الإشارةُ إليها، ولا تصغيرُها.

فإن قيل : فهم يقولون : الأفعالُ مذكّرة، والحروفُ تُذكر وتؤنث.

فالجواب أن المحققين إنما يقولون في الأفعال : إنها لاتأنيث فيها، لا أنهم يُبَيِّنون لها التذكير، وإن أطلقوا عليها لفظ التذكير فعلى هذا المعنى وأما الحروف فإنما استقرَّ التذكيرُ والتأنيثُ فيها، حيث سموا بلفظ الحرف، كقوله (١):

* وَلَيْتُ يَقُولُهَا الْمُحْزُونُ *

وهي إذ ذاك أسماء، فيصحُّ فيها التذكير والتأنيث، وبسط الكلام على هذا المعنى موضع غير هذا، فليس هذا من ضرورة هذا الشرح.

وقول الناظم : (عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ كَذَا) تعيينٌ للعلامة، وذلك لا يكون إلا بعد ثبوت استحقاق لها.

والقاعدة أن العلامة إنما تلحق ما لا يدرك فيه ذلك المعنى المعلم عليه، وأصلُ الأسماء التذكيرُ، لأنه الأغلب عليها، ألا ترى أن أعمَّ الألفاظ الدالة على المعاني الموجودة «شَيْءٌ» و«الشَّيْءُ» مذكّر.

قال سيبويه : لأن الأشياء كلها أصلها التذكير، ثم يُختصُّ بعد (٢). يعني

(١) هو أبو طالب، وانظر : ديوانه ٧، وسيبويه ٢٦١/٣، والخزانة ٤٦٣/١٠، والأغانى ٤٨/٤، والبيت هو:

لَيْتَ شَعْرِي مُسَافِرُ بَنِّ أَبِي عَمْرٍو وَلَيْتُ يَقُولُهَا الْمُحْزُونُ

وهو من عدة أبيات رثى بها مسافرين أبي عمرو القرشى، وكان صديقا له، وكان يهوى هند بنت عتبة وتهواه، ومات غريبا بسببها، وبعده

أَيُّ شَيْءٍ دَهَاكَ أَمْ غَالِ مَرًّا لَنْ وَهَلْ أَقْدَمْتُ عَلَيْكَ الْمُنُونُ

(٢) الكتاب ٢٤١/٣.

أن التانيث إنما يكون في الخاص لا في العام، فالأعم «شئ» وهو مذكر، فإذا خرج عن أصله من التذكير المُدْرَك بغير علامة، فلا بُدُّ من العلامة الدالة على ما خَرَجَ إليه، فقالوا : (قائم) إذ أرادوا المذكر، و (قائمة) إذ أرادوا المؤنث، وكذلك : امرؤ، وامرأة، وابنُ وابنة. ونحو ذلك.

وإذا ثبت استحقاق المؤنث العلامة انصرف النظر إلى تعيينها، فعين الناظم للتانيث علامتين، فقال : (عَلَامَةُ التَّانِيثِ تَاءٌ أَوْ أَلِفٌ).

يعنى أنها منحصرة في هذين القسمين، فلا يوجد في تحقيق الاستقراء علامة ثالثة، وقد عدّها الزجاجيُّ ثلاثاً^(١)، وجعل الثالثة الهمزة في نحو (حمرأء) وجعلها بعضهم خمساً، وعدّمنها الياء في (هذي) و (تفعلين) والكسرة في نحو (ضربت) وجعلها ابن الأنباري^(٢) خمس عشرة علامة، المختصُّ منها بالأسماء ثمانية : الألف المقصورة، والممدودة،

والتاء في نحو : (بنت، وأخت) والتاء في نحو (قائمة، وطلحة) / والألف ١٤٦
والتاء في نحو (الهندات) والنون نحو (هن، وأنتن) والكسرة نحو (أنت) والياء نحو (هذي). والباقي في الأفعال والحروف. والثابت من هذه كلها ما ذكره الناظم، أما الهمزة فهي الألف في الحقيقة، لأنها لو كانت الهمزة هي العلامة حقيقةً لثبتت في الجمع إذا قلت في (صحرأء) : صحرأري، فكنت تقول : صحرأري، وهذا لا تقوله العرب، وإنما قالوه بالياء، فصارت في الجمع ياء، فدلَّ على أنها غير أصلية.

وأما الياء في (هذي) فليست بعلامة، وإنما جاء التانيث من

(١) الجمل له : ٢٩١.

(٢) المذكر والمؤنث له : ١٦٦.

الصيغة، وكذلك القول في كسرة (ضَرَبْتَ) ونون (هُنُّ) و [تاء] ^(١) (بنت، وأخت) ليست بتاء التانيث، لسكون ما قبلها، وهو غير الألف، وتاء (هِنْدَات) هي المذكورة أولاً، والألف قبلها سبقت للجمع.

وأما الياء في (تَفْعَلِينَ) فضميرٌ عند سيبويه، فهي كالنون في (تَفْعَلْنَ) ولم يقولوا إنها علامة للتانيث، بل صيغةٌ تدل على المؤنث.

وأما مذهب الأخفش فيها فلم يرتضه الناظم، وإنما اختار مذهب سيبويه، على ما تقدمت الإشارة إليه في باب (الضمائر).

وقوله : « تاءٌ أو أَلِفٌ » ارتضاءً لمذهب أهل البصرة في كون العلامة هي التَّاءُ لا الهاءُ، فإن الكوفيين يزعمون أن أصل التاء هاء، ويعكس البصريون.

والدليل على صحة مذهب البصريين أن الوقف موضع تغيير، فالأولى أن يدعى التغيير فيه لا في الوصل.

وأيضاً فقد تأتي التاء علامة حيث لا تقلبُ هاء في الوقف، وذلك في الجمع بالألف والتاء.

وأيضاً فمن العرب من لا يبدلها هاء في الوقف. وهذه مرجحات لما ذهب إليه الناظم، والخطبُ في المسألة يسير، إذا ليس باختلافٍ في حكم يبنى عليه في الكلام شئ.

وقوله : (تاءٌ أو أَلِفٌ) فأتى بـ (أو) التي هي لأحد الشينين، إشارةً إلى أن العلامتين لا تتواردان على محلٍّ واحد، فلا تجتمعان في كلمة واحدة. فلا يقال في (نِكْرَى) مثلاً : نِكْرَاءٌ، ولا في - حُبْلَى) : حُبْلَاءَةٌ، لصحة الاجتزاء بإحداهما

(١) ما بين الحاصرتين ليس في نسخ، وزدته لتستقيم العبارة. والله اعلم.

عن الأخرى، وما أوهم خلاف ذلك، فعلى خلاف ظاهره.

ومن هنا روى عن أبي عبيدة أنه قال : ما رأيتُ أظرفَ من أمر
النحويين، يقولون : إن علامة التانيث لاتدخل على علامة التانيث، وهم
يقولون : علقاة.

١٤٧

/ وقد قال العجاج^(١) :

* فَكَّرْتُ فِي عَلْقَى وَفِي مَكُورٍ *

يريد أبو عبيدة أنه قال : «علقى» فلم يصرف للتانيث، ثم قالوا مع
هذا : «علقاة» أى فالحقوا تاء التانيث ألفه.

قال أبو عثمان : كان أبو عبيدة أجفى من أن يعرف هذا، وذلك أن
من قال : (علقاة) فالألفُ عنده للإلحاق بباب (جعفر) كالف (أرطى) فإذا
نزع الهاء أحال اعتقاده الأول عما كان عليه، وجعل الألف للتانيث، فهى
مع التاء للإلحاق، ومع عدمها للتانيث، ولهذا نظائر ك (بهمى، وبهماة) و
(شكاعى، وشكاعاة) و (سُمَانَى، وسُمَانَاة) و (بَاقِلَاءُ، وبَاقِلَاءَةٌ) ومن الممدود
(طَرَفَاءُ، وطَرَفَاءَةٌ) و (قَضْبَاءُ، وقَضْبَاءَةٌ) و (حَلْفَاءُ، وحَلْفَاءَةٌ)^(٢) فمن لم
يلحق التاء فالهمزة للتانيث، ومن ألحقها فلغير التانيث.

ثم قال : (وفى أسامٍ قَدَرُوا التَّاءَ كَالْكَتِفِ) الأَسَامِي عَلَى (أَفَاعِلٍ) :

(١) سبق الاستشهاد به.

(٢) العلقى : شجر دائم الخضرة، وله أفنان طوال دقاق، وورق لطاف. والأرطى : شجر ينبت بالرمل،
يطول قدر القامة، وله نور ورائحة طيبة. والبهمى : نبت تحبه الغنم حبا شديدا مادام أخضر.
والشكاعى : شجرة صغيرة ذات شوك، زهرتها حمراء يتداوى به. والسُمَانَى : ضرب من الطير.
والباقلى والباقلاء : الفول. والطرفاء : شجر ليس له خشب، وإنما يخرج عصياً سمحة فى السماء.
والقصباء : القصب الكثير. والحلفاء : نبات أطرافه محدده كأنها أطراف سف النحل والخصص.

جمعُ أسماءٍ، الذي هو جمعُ اسْمٍ، فأَسْمٌ جمعُ الجمعِ، على حذف الزيادة.
ولمَّا كانت علامة التانيث منحصرة في علامتَيْن، ولكل واحدة حَكْمٌ يتعلّق
بها في الكلام على كل واحد من القسمين، وابتدأ بذكر التاء.

ثم ما فيه التاء على وجهين :

أحدهما : ما ظهّرت فيه التاء، فهذا لا تفصيل فيه، ولا حُكْمٌ يتعلّق به، لأنه
الأصل، إلا ما نذكره في التاء الفارقة إثر هذا.

والثاني : ما لم تظْهر فيه العلامة، وهي حقيقةٌ بأن تظْهر، فأخذ في التنبية
على ذلك فيها، ويعنى أن الأسماء المؤنّثة بالتاء على وجهين :

أحدهما : ما ظهّرت فيه ، نحو : شَجْرَةٌ، وَثَمْرَةٌ، وَبَطَّةٌ، وَحَمَامَةٌ، وَتَمْرَةٌ،
وقائِمةٌ، وقَاعِدَةٌ.

والثاني : ما لم تُلحِقْه علامة تانيث، بل لفظه لفظُ المذكر، وأجرت العرب
عليه أحكامُ المؤنث، فلا بُدُّ من تقدير التاء في ذلك الاسم المؤنث، لأن دخولها فيه
هو الأصل، فإذا لم تدخل كان على تقديرها، نحو ما ذكر من (الكْتِفِ) فإنَّ التاء
مقدّرةٌ فيها.

وتقدير التاء يحتمل معنيين في كلامه :

أحدهما : أن يكون مراده أنها مقدّرة في آخر الكلمة، لا يمنع من ظهورها
مانعٌ إلا الاستعمال، وقد ترجع إذا استعملت استعمالاً آخر، وهذا هو الثاني،
ومنه مثاله، ومنه (عَيْنٌ) و (شَمْسٌ) و (فَخِذٌ) و (قَدَمٌ) و (سَاقٌ) و (عَضُدٌ) و (كَبِدٌ)
و (كِرْشٌ) و (أُذُنٌ) ونحو ذلك، وهو كثير، فهو على تقدير التاء في آخره، حتى
كانك قلت : عَيْنَةٌ، وشَمْسَةٌ، وفَخِذَةٌ.

والدليل على ذلك ظهورها في التصغير، نحو : كُتَيْفَةٌ، وَعَيْنِيَّةٌ، وشُمَيْسَةٌ،

١٤٨ وَفُحْخِذَةٌ، وَقُدَيْمَةٌ، وَسُوَيْقَةٌ، وكذلك سائرهما، إلا ألفاظاً / جاءت عن العرب
مُصَغَّرَةٌ بغير تاءٍ شذوذاً، وسيأتي ذكرها في موضعها إن شاء الله تعالى.
فيكون هذا التقدير لا مانع له إلا الاستعمال خاصّةً، من غير أن يكون
مُعَوِّضاً عنه، وعلى هذا ينطبق مثاله إن كان المثال أتى به مقصوداً له.

والثاني : أن يُقصد ما هو أعمُّ من هذا، وهو أن يكون المؤنث على
تقدير الهاء، سواءً أظهرت في التصغير أم لم تظهر، فهي في حكم المقدّر.
أما الثلاثي فكما تقدّم، وأما الرباعي فالحرفُ الرابع فيه قام مقام
الهاء، نحو : عَنَاقُ، وَذِرَاعُ، وَعُقَابُ، وَ (لِسَانُ) فَيَمْنُ أَنْثُ وَ (أَتَانُ) ولذلك
إذا صَغَّرُوا هذا الصَّنْفَ لم يُلحِقوه الهاءَ إلا ما شَدَّ، ومنَعُوا صرفه، كما
يمنعون صرفاً ما فيه الهاء، فهذا القسم كأن الهاء موجودة فيه لفظاً،
فهي إذن مُقدَّرةٌ الظهورِ كالثلاثي، وهذا أولى أن يُحمل عليه كلامه.

والدليل على أنه على تقدير التاء أنه إذا صَغُرَ المَزِيدُ منه تصغير
الترخيم ظَهَرَتْ، نحو : عُنَيْقَةٌ فِي (عَنَاقٍ) وَذُرَيْعَةٌ فِي (ذِرَاعٍ) وشبه ذلك،
لكن يُشكل هذا الكلامُ مع كلامهم في مسألة أخرى، وذلك أنهم
يُقَسِّمونَ المؤنث على ثلاثة أقسام، باعتبار ما يحتاج إلى العلامة
وما لا يحتاج إليها :

أحدها : ما الاسمُ فيه مستحقٌّ للتفرقة بين المذكر والمؤنث، لكون
اللفظ أُطلق عليهما معاً، وهذا أكثرُ ما يوجد في الصفات، كقائم وقائمة،
وقاعد وقاعدة، وكريم وكريمة، ومنه في غير التاء أَحْمَرُ وَحَمْرَاءُ، وَأَصْفَرُ
وَصَفْرَاءُ، وَأَفْضَلُ وَفُضْلَى، وَسَكْرَانُ وَسَكْرَى، ونحو ذلك.

وقد يكون في الأسماء، كأمري وامرأة، وابن وابنة، ونحو ذلك،

وسياتى ذكره إن شاء الله. فهذا القسم هو الذى إذا لم تلحق العلامة فى المؤنث، وهو محتاج إليها، فهو حقيق أن تُقدَّر فيه الهاء.

والثانى : أن يكون المؤنث مخالفاً لفظه لفظاً المذكر، لأنه صيغ دلالة على المؤنث خاصة، فلا حاجة هنا إلى العلامة، لصيرورته معروفاً بالصيغة نفسها، فإن دخلت فيه فلتأكيد التانيث، وذلك نحو : (عناق) فإنه فى مقابلة (جدي) و (رخل) فى مقابلة (حمل) وكذلك : حمار وأتان، وشيخ وعجوز، ورجل وامرأة، وغلام وجارية، وفرس ذكر وحجر، وضبان وضبع، بكر وقلوص، وأسد ولبؤة /، ومن هذا كثير، فكان ينبغى على ١٤٩ هذا ألا يجعلوا ما لم تلحق الهاء على تقديرها أصلاً، وإلا فما الفائدة فى هذا؟

والثالث : أن يكون المؤنث لا مشاركة للمذكر فيه، كحائض، وطاهر، وطامث، وقاعد - يعنى عن الحيض - وطالق، ومذكر، ومحمق، ومطفل، وذئبة مجر، ومخشف، مغزل^(١)، ومقرب - أى قرب ولادها - نحو ذلك، فهذا أيضاً مما لا يحتاج إلى علامة، فتقديرها مشكل على هذا.

والناظم قد أطلق القول فى التقدير بقوله : (وفى أسام قدروا التاء كالكثف).

والجواب : أن يقال : الأصل فى التاء أن تدخل للفرقة بين المذكر والمؤنث، كما سياتى بعد إن شاء الله، لكنها قد تدخل قياساً، كما فى

(١) ذئبة مجر : ذات جرو، وهو الصغير من ولد الكلب والأسد والسباع. ويقال : أخشفت الظبية، إذا كان معها خشف، وهو الظبى أول ما يولد، فهو مخشف، ويقال : ظبية مغزل، إذا كانت ذات غزال.

الصفات التي تقع على المذكر والمؤنث بلفظ واحد، وقد تدخل سماعاً كما في امرئ وامرأة، وابن وابنة، ورجل ورجلة. وهذا الثاني لاضابط له إلا السماع.

وأما الأول فهو الذي يُنظر فيه، من حيث هو داخل تحت النظر القياسي، ولكن الجميع غير متخلف عن التفرقة، حسبما يأتي أن شاء الله. وهكذا هي في جميع أصنافها، فإذا ظهرت العلامة فذاك، وإذا لم تظهر فالأحكام تبين أنها على تقدير التاء، ويستدل على ذلك بالأحكام كالتصغير وغيره.

وأما ما ذكر من نحو: حمار وأتان، ورجل وامرأة، وشيخ وعجوز، فسَماعٌ لا يُعتمد به في القياس، ومع ذلك فهو في تقدير التاء، بدلالة الأحكام.

وأما باب (حائض، وطالق، ومُطْفَلٍ) فالأصل أن تلحقه العلامة، إلا أنه منع من ذلك مانع، سيذكر إن شاء الله.

ولم يتكلم في هذا الباب إلا على التاء الفارقة وما لحق بها، لأن الباب وُضِعَ للتفرقة بين المذكر والمؤنث على الجملة، وهو الأصل كما تقدم، وماعداه من أقسام التاء فطَوَّارِيٌّ عليها بعد ثبوت أصلها، فلا اعتراض على الناظم في تقدير التاء في ما لا تاء فيه من المؤنث، فإنه صحيح.

ثم أشار إلى ما يُعرف به كَوْنُ اللفظ على تقدير التاء فقال :

وَيُعْرَفُ التَّقْدِيرُ بِالضَّمِيرِ

وَنَحْوِهِ كَالرَّدِّ فِي التَّصْغِيرِ

يَعْنَى أَنْ تَقْدِيرُ التَّاءِ فِي الْأَسْمَاءِ الْمُؤَنَّثَةِ الَّتِي لَيْسَ فِيهَا تَاءٌ يُعْرَفُ
بِأَشْيَاءٍ يَظْهَرُ بِهَا، وَيَتَبَيَّنُ أَنَّهَا مُؤَنَّثَاتٌ لَا مَذَكَّرَاتٌ عَلَى ظَاهِرِ لَفْظِهَا. وَعَيْنُ
١٥٠ / مِنْ تِلْكَ الْأَشْيَاءِ شَيْئَانِ، وَأَشَارَ إِلَى الْبَاقِي، فَقَوْلُهُ : (بِالضَّمِيرِ) تَعْيِينُ
لِأَحَدِهِمَا، وَقَوْلُهُ : (وَنَحْوَهُ) إِشَارَةٌ إِلَى مَا بَقِيَ مِنَ الْأَشْيَاءِ الْمَعْرُوفَةِ.

ثُمَّ جَاءَ بِوَاحِدٍ مِنَ الْمَشَارِ إِلَيْهِ، وَهُوَ الرَّدُّ فِي التَّصْغِيرِ، وَالْمُرَادُ يَكُونُ
هَذِهِ الْأَشْيَاءَ مُعْرُوفَةً أَنْ تَأْتِيَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ عَلَى ذَلِكَ السَّبِيلِ، فَتَكُونُ
الْعَرَبُ هِيَ الَّتِي أَعَادَتْ عَلَى الْأَسْمِ الْمَقْرُوضِ ضَمِيرَ الْمُؤَنَّثِ، أَوْ صَغَّرَتْهُ،
فَأَعَادَتْ التَّاءَ فِي التَّصْغِيرِ وَكَذَلِكَ غَيْرَهُمَا مِنَ الْأَحْكَامِ، لَا أَنَّهُ يَرِيدُ أَنَّكَ
تُعِيدُ عَلَيْهِ ضَمِيرَ الْمُؤَنَّثِ، فَتَعْرِفُ بِذَلِكَ أَنَّهُ مُؤَنَّثٌ، لِأَنَّ إِعَادَةَ الْمُتَكَلِّمِ ضَمِيرَ
الْمُؤَنَّثِ عَلَى الْأَسْمِ ثَانٍ عَنِ مَعْرِفَتِهِ بِكَوْنِهِ مُؤَنَّثًا، فَلَوْ تَوَقَّفَتْ مَعْرِفَةُ كَوْنِهِ
كَوْنًا عَلَى إِعَادَةِ ضَمِيرِ الْمُؤَنَّثِ عَلَيْهِ لَزِمَ الدُّورُ^(١)، وَالْأَيُّعْرِفُ أَيْدًا، فَإِنَّمَا
يَرِيدُ أَنَّ الْعَرَبَ وَجَدْنَاهَا أَعَادَتْ ضَمِيرَ الْمُؤَنَّثِ عَلَى الْأَسْمِ، فَعَرَفْنَا بِذَلِكَ
إِعْتِقَادَهَا فِيهِ، وَأَنَّهُ التَّانِيثُ، وَكَذَلِكَ التَّصْغِيرُ وَغَيْرُهُ مِمَّا سَيُذَكَّرُ بِحَوْلِ اللَّهِ.
وَإِذَا حَصَلَ ذَلِكَ فِي الْأَسْمَاءِ مِنَ الْإِسْتِقْرَاءِ عَامِلْنَاهَا بَعْدُ - إِذَا
أَحْتَجْنَا إِلَى الْإِخْبَارِ عَنْهَا، أَوْ إِعَادَةِ الضَّمِيرِ عَلَيْهَا، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ - مَعَامَلَةٌ
الْمُؤَنَّثِ، وَهَذِهِ فَائِدَةٌ ذِكْرُ ذَلِكَ فِي كِتَابِ النُّحُو، وَإِلَّا فَالتَّعْرِيفُ بِتَذْكَيرِ الْمَذْكَرِ
وَتَانِيثِ الْمُؤَنَّثِ مِنْ وَظِيفَةِ اللَّغْوِيِّ، حَتَّى يَأْخُذَهَا مِنْهُ النَّحْوِيُّ مُسَلِّمَةً.
فَأَمَّا مَا ذَكَرَ مِنَ الضَّمِيرِ فَهُوَ أَنْ يَعُودَ عَلَى الْأَسْمِ ضَمِيرَ الْمُؤَنَّثِ،

(١) الدُّورُ عِنْدَ الْمَنَاطِقَةِ تَوَقَّفَ كُلُّ مِنَ الشَّيْئَيْنِ عَلَى الْآخَرِ.

كما تقول : الدارُ تَهْدَمَتْ، والشمسُ طَلَعَتْ، وأُعْجِبْنِي طُلُوعُهَا قال تعالى :
 [وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا] ^(١). وقال تعالى : [وإنَّ الدَّارَ الْآخِرَةَ لَهِيَ
 الْحَيَوَانُ] ^(٢). وقال تعالى : [جَهَنَّمَ يَصَلَوْنَهَا] ^(٣).

هذا الأمر العام ماجاء على خلاف ذلك : فإِذَا شَاذُ وَإِذَا عَلَى
 التَّوِيلِ، فقولُه ^(٤) :

فَلَا مُزْنَةٌ وَدَقَّتْ وَدَقَّتْهَا

وَلِأَرْضٍ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا

فأعاد على «الأرض» ضميرَ المذكر - شاذُّ، وكذلك ما جاء من نحو
 قوله تعالى : [السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ] ^(٥)، هو على أن «مُنْفَطِرًا» على معنى
 النَّسْبِ، كحائِضٍ، ومُرْضِعٍ، ومُطْفِلٍ، وكذلك قوله : بعضُ أَصَابِعِهِ قَطَعْتُهَا،
 فأعاد ضميرَ المؤنث على «البعض» وهو مذكر، وإنما ذلك على التَّوِيلِ كما
 تقدم في باب «الإضافة».

وأما ما ذُكِرَ من الرَّدِّ في التصغيرِ فمعناه أن تَرْجِعَ التَّاءُ المَقْدُرَةَ في
 تصغيرِ ذلك الاسمِ/ الذي تَلَحُّقَهُ العلامةُ، وذلك قولُهم في (عَيْنٍ) : عَيْنَةٌ، ١٥١

-
- (١) سورة يس : ٢٨.
 (٢) سورة العنكبوت : ٦٤.
 (٣) سورة إبراهيم : ٢٩.
 (٤) سيبويه ٢/٢٦، والخصائص ٢/٤١١، والمحتسب ٢/١١٢، وابن السجري ١/١٥٨، ١٦١، وابن
 يعيش ٥/٩٤، والخزانة ١/٤٥، ٧/٤٣٧، والمغنى ٦/٦٥٦، والعيني ٢/٢٦٤، والتصريح ١/٢٧٨،
 والهمع ٦/٦٥، والدرر ٢/٢٢٤، والأشمونى ٢/٥٣
 والشعر لعامر بن جوين الطائي، يصف أرضاً قد أخصبت لكثرة الغيث، والمزنة : واحدة المزن،
 وهو السحاب يحمل الماء، والودق : المطر وأبقت الأرض : أخرجت البقل، وهو من النبات ما ليس
 بشجر.

وفى (يَدٍ) : يَدِيَّةٌ، وفى (أُذُنٍ) : أُذُنِيَّةٌ، وما أشبه ذلك، وهذا هو الأكثرُ، والأكثرُ كافٍ، فلا يَنْقُضُ هذا التعريفَ ما جاء من نحو : فُرَيْسٍ، وَعُؤَيْسٍ، وَعُرَيْبٍ، وَالْفَرَسُ وَالْقَسُ وَالْعَرَبُ مُؤَنَّثَاتٌ، فإن هذا قليل نادر فلا يُعْتَدُ به.

والتَّعْرِيفُ بالتصغيرِ مختصٌ بالثلاثى من الأسماء، لأنَّ التاء لا تُرْجَعُ فى التصغيرِ قياساً إلا فى الثلاثى. وأما الرباعى وما فوقه فلا تَلْحَقُ التاء إلا سماعاً، كما سيأتى ذكره فى «التصغير».

وأما ما أشار إليه بـ«نحو» فمن ذلك إسنادُ الفعلِ بالتاء نحو: طَلَعَتِ الشَّمْسُ، وَتَهَدَّمَتِ الدَّارُ، وَانْقَطَرَتِ السَّمَاءُ، وَوَجِعَتِ الإِصْبَعُ، وهذا إنما تدل على التانيث إذا لَحِقَتِ التاء، فإن لم تَلْحَقْ لم يَدُلْ، إلا أن يكون الفاعل ضميراً، فيرجع إلى عَوْدِ ضميرِ المؤنث كما تقدم.

ومن ذلك عدمُ لحاقِ التاء فى أسماءِ العَدَدِ، فإنه إنما تَسْقُطُ العلامةُ معِ المؤنثِ، نحو : ثلاثُ أفراسٍ، وأربعُ أذرعٍ، وستُ أعينٍ، وثلاثُ أثنٍ، وخمسُ أعقابٍ، جمع : أتانٍ، وعُقَابٍ.

وكذلك فى العددِ المعطوفِ وفى المركَّبِ كما تقدم.

وما جاء على خلاف ذلك فقليلٌ خارجٌ عن القياسِ المُطَرَّدِ، نحو قولهم: ثلاثُ شُخُوصٍ، و«الشُّخُوصُ» مذكرٌ، وإنما اعتُبرَ فيه المعنى إذا أراد النساءُ، قال ابنُ أثيرٍ ربيعةً، أنشده سيبويه (١) :

(١) الكتاب ٥٦٦/٣، والمقتضب ١٤٨/٢، والخصائص ٤١٧/٢، والإنصاف ٧٧٠، والخزانة ٢٩٤/٧،
والعيني ٢٨٣/٤، والتصريح ٢٧١/٢، ٢٧٥، والأشعرونى ٦٢/٣، وديوانه ٩٢،
والرواية لأشهر «فكان مجئى» والمجن : الترس. يذكر أنه استتر من الرقباء بثلاث نسوة. والكاعب =

فَكَأَنَّصِيْرِي دُونَ مَنْ كُنْتُ أَتَّقِي

ثَلَاثَ شَخُوصٍ كَأَعْبَانٍ وَمُعْصِرٍ

وكذلك قولهم : ثلاثة أنفُس، مع أن «النَّفْسَ» مؤنثة، إنما أرادوا أن «النَّفْسَ» عندهم إنسان، فحملوه على المعنى، والباب^(١)، على قولهم : ثلاثة أنفُس.

ومما خالف المشهور قول الحطيئة، أتشده سيبويه^(٢):

ثَلَاثَةُ أَنْفُسٍ وَثَلَاثُ ذُودٍ

لَقَدْ جَارَ الزَّمَانَ عَلَى عِيَالِي

ومن ذلك لحاق التاء الوصف، نحو قوله تعالى : {وَتَعِيَهَا أُذُنٌ وَأَعْيَةٌ}^(٣).

وقوله تعالى : {وَاللِّدَارُ الْآخِرَةُ خَيْرٌ}^(٤).

ومن ذلك الإشارة إشارة المؤنث، نحو : هذه عَيْنٌ، وهذه قِدْرٌ، قال تعالى :

{هَذِهِ جَهَنَّمُ الَّتِي يُكذَّبُ بِهَا الْمُجْرِمُونَ}^(٥)، وقال تعالى : {هَذِهِ النَّارُ الَّتِي كُنْتُمْ بِهَا تُكذَّبُونَ}^(٦).

== التي برز ثديها، والمعصر : التي دخلت في عصر شبابها.

(١) فقى (ت) «التأنيث» وهو تحريف.

(٢) الكتاب ٥٦٥/٣، والخصائص ٢١٤/٢، والإنصاف ٧٧١، والخزانة ٣٦٧/٧، والعيني ٤٨٥/٤،

والتصريح ٢٧٠/٢، والهمع ٧٥/٤، والدرر ٦٣/٦، والدرر ٢٠٩/١، ٢٠٤/٢، ٢٢٤، والأشعوني ٦٣/٤،

وديوانه ١٢٠.

والذود من الإبل : ما بين الثلاث إلى العشر، والعيال : أهل البيت، ومن يعوله الإنسان، الواحد :

عَيْلٌ، يتحسرُّ على ثلاث نوق له، كان يتقوت بألبانها وتعيش عليها عياله، فضلت عنه في أحد

أسفاره.

(٣) سورة الحاقة : ١٢.

(٤) سورة الأنعام : ٣٢.

(٥) سورة الزحمن : ٤٣.

(٦) سورة الطور : ١٤.

فإن جاء ما ظاهره خلافُ هذا فمؤول، كقوله تعالى : [هَذَا رَحْمَةٌ
مِّن رَّبِّي] (١) فالإشارة هنا إلى الأمر المتقدم الذكر في قوله : [فَمَا
اسْتَطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ] (٢) يَعْنِي (السُّدُّ) فهو راجع إلى ذلك المذكور الذي
هو (السُّدُّ).

١٥٢ ومن ذلك الجمع على (أفعل) / فيما كان من الثلاثي الأصول قبل
آخره مَدَّةً كفعال، وفِعَالٍ، وفِعَالٍ، وفَعِيلٍ، نحو : عَنَاقٌ وَأَعْنُقٌ، وَأَتَانٌ وَأَتُنٌ،
وَذِرَاعٌ وَأَذْرُعٌ، وَلِسَانٌ وَأَلْسُنٌ، وَعُقَابٌ وَأَعْقَابٌ، وَكِرَاعٌ وَأَكْرُعٌ - فيمن أنث
- وَيَمِينٌ وَأَيْمُنٌ، ونحو ذلك، فإن هذا البناء من الجمع مختص بما كان من
هذه الأبنية للمؤنث، كما اختص بها في المذكر (أفعله) نحو : حِمَارٌ
وَأَحْمِرَةٌ، وَقَذَالٌ وَأَقْدَلَةٌ، وإهَابٌ وَأَهِيَةٌ، ونحو ذلك.

وقد يأتي على خلاف ذلك، فيُجمع المذكر على (أفعل) كطِحَالٍ
وَأَطْحَلٍ، وَجَبِينٍ وَأَجْبِينٍ، وهو قليل لا يُعتمد بمثله في الاعتراض على القاعدة
المستمرة.

ومن ذلك الإخبارُ نحو : أذُنُكَ وَأَعْيَةٌ، وَعَيْنُ زَيْدٍ نَاطِرَةٌ، وَيَقْرَبُ هَذَا
من الصفة.

ومن ذلك الحالُ، نحو : رَأَيْتُ الشَّمْسَ طَالِعَةً، وَالدَّارَ مُنْهَدِمَةً.
هذه جملة ما ذكر الناس في معرفة تقدير التاء في المؤنث غير
الحقيقي، وهي تسعة تضاف إلى العلامتين المتقدمتين، وهما التاء والألف،
فيصير الجميع إحدى عشرة علامة.

(١) سورة الكهف : ٩٨.

(٢) سورة الكهف : ٩٧.

وزاد بعضهم كسر الكاف والتاء في نحو : ضَرَبَكَ، وضَرَبْتِ، وذلك فيما إذا خاطبت الاسم غير العاقل على جهة المجاز، كقوله تعالى : {وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكَ} (١). ويُنْضَافُ على هذا الاعتبار ياءُ الواحد المخاطبة، كقولك : افْعَلِي، ولم نَعُدَّهُ فيما تقدم، لأنه داخلُ في التفسير بالضمير، فإن الكافَ المكسورة، والتاءَ المكسورةَ ضميرُ مؤنثٍ بجملته، كالياء في (افْعَلِي) وكالهاء والألف في (ضَرَبْتُهَا) ولذلك تصحُّ أن تُرجع الأخبارُ والوصفُ والحالُ إلى شيءٍ واحد، لأنها في تحصيل الأخبارِ واحدةٌ.

وَلَاتَلِي فَارِقَةً فَعُولًا

أَصْلًا وَلَا الْمِفْعَالَ وَالْمِفْعِيلًا

كَذَاكَ مِفْعَلٌ وَمَا يَلِيهِ

تَا الْفَرْقِ مِنْ ذِي فَشْدُوذٍ فِيهِ

وَمِنْ فَعِيلٍ كَقَتِيلٍ إِنْ تَبِعَ

مَوْصُوقَهُ غَالِبًا تَا تَمْتَنِعُ

اعلم أن التاء الفارقة هي اللاحقة للاسم الذي ينطلق على المذكر والمؤنث بلفظ واحد، فلا يفهم التذكير ولا التانيث حقيقةً من إطلاق اللفظ بمجردِه، بل إنما يسبقُ التذكيرُ، فجعلت العرب التاءَ مُبَيِّنَةً للمؤنث، ومُفَرِّقَةً، بينه وبين المذكر.

وهذه التاء الفارقة غالبُ أمرها، وأكثرُ استعمالها في الصفات،

لأنها التي جاء فيها اللفظ / واقعاً على المذكر والمؤنث بعينه، لكونها مُسْتَقَّةً ومُبَيِّنَةً من مادةٍ واحدة، وعلى بناءٍ واحد.

(١) سورة هود : ٤٤.

وأما الأسماء الجوامدُ فالتاء الفارقة لاتلحقها إلا قليلا، نحو : امرئ
وامرأة، وابن وابنة، وشيخ وشيخة، على ما يذكر.

وإنما كثر في الجوامد عندهم التفرقة بالألفاظ، نحو : جدى وعناق، ورجل
وامرأة، وشيخ وعجوز، وجمل وناق، وما أشبه ذلك.

وقد يعتدون بالتفرقة بالوصف بـ «الذكر» و«الأنثى» نحو : حية ذكر، وحية
أنثى، وبطة ذكر، وبطة أنثى، وفرس ذكر، وفرس أنثى، ونحو ذلك، وهذا بخلاف
الصفات، فلذلك احتاجوا فيها إلى التاء الفارقة.

فأراد الناظم أن هذه التاء لاتلحق من الأوصاف ما كان على بناء من هذه
الأبنية المذكورة، وهي خمسة : فَعُولٌ، وَمِفْعَالٌ، وَمِفْعِيلٌ، وَمِفْعَلٌ، وَفَعِيلٌ، وهذه
الأبنية من أبنية الصفات، وإياها قصد، فلم يرد أنها لاتلحق هذه الأبنية مطلقا،
سواء كانت أسماء أوصاف، وإنما قصد ما كان ذلك مشتقا جاريا على
موصوف، لفظا أو تقديرا، فنحو : خُرُوفٌ، وَعَتُودٌ، وَعَمُودٌ، وَعَجُوزٌ، وشبه ذلك،
مما هو على وزن (فَعُولٍ) من الأسماء.

وكذلك : مِيقَاتٌ، وَمِصْبَاحٌ، وَمِفْتَاحٌ، وَمِحْرَابٌ، وَمِسْمَارٌ، ونحو ذلك، مما
جاء على (مِفْعَالٍ).

وكذلك : مِئْبَرٌ، وَمِرْفَقٌ، وَمِحْجَنٌ، وَمِذْرَبٌ، ونحوه، مما جاء على (مِفْعَلٍ)،
وكذلك (مِفْعِيلٍ) نحو : مِندِيلٌ، ومِشْرِيقٌ، وهو مدخل الشمس من الباب.
وكذلك : بَعِيرٌ، وَقَضِيبٌ، وَكَثِيبٌ، وَجَرِيبٌ، ونحوه مما هو على (فَعِيلٍ)
لاتدخل له في مراده، لأن التاء الفارقة قلما يحتاج إليها فيها، فلم يعتبرها كذلك
الناظم.

فأما (فَعُولٌ) الذي قصده من الصفات فمثاله قولهم : امرأة صبور وظلوم،

وَعَضُوبٌ، وَقَتُولٌ، وَعَدُوٌّ، وَعَشُومٌ.

وكذلك : امرأةٌ كَنُودٌ، وكَفُورٌ، وطَرُوحٌ، أى تطرح ثيابها، ثقةٌ بحسن خلقها، وناقَةٌ كَثُومٌ، أى لاتكاد ترغو، وناقَةٌ ضَرُوسٌ سَيْنَةُ الخُلُقِ عند الحَلَبِ، وناقَةٌ ضَجُورٌ، أى ترغو عند الحَلَبِ، لأنه يشقُّ عليها، وناقَةٌ زَحُوفٌ، أى تجرُّ رجليها تَمسح بهما الأرض، وشاةٌ عَزُوزٌ، ضَيْقَةُ الإحليل، وكذلك : الحَصُورُ، وناقَةٌ جَرُوزٌ، شديدةٌ / الأكل، وكذلك المرأة قال (١):

١٥٤

إِنَّ الْعَجُوزَ خَبِيَّةٌ جَرُوزًا

تَأْكُلُ كُلَّ لَيْلَةٍ قَفِيْرًا

وامرأةٌ نَزُورٌ، قليلةُ اللَّبَنِ. قال العباس بن مرداس (٢):

بُغَاثُ الطَّيْرِ أَكْثَرُهَا فِرَاخًا

وَأُمُّ المِثْقَرِ مِثْقَلَةٌ نَزُورٌ

وأنشد ابن مالك فى «شرح التسيهل» (٣):

-
- (١) نوادير أبى زيد ١٧٢، والهمع ١٥٦/٢، والدرر ١١٢/١
ويروى «ترى العجوز» و«تأكل فى مقعدها» والخبة - بفتح الخاء وكسرهما - الخداعة. وناقَةٌ جَرُوزٌ : أكولٌ تأكل كل شئ. والقفيز : مكبال معروف، ويستشهد النحويون بهذا الرجز على جواز إتيان خبر «إن» منصوباً كاسمها.
- (٢) أمالى ابن الشجرى ٢٨٨/٢، واللسان (قلت، بفت، نزد) وديوان الحماسة بشرح المزدق ١١٥٤، وقد ينسب لكثير عزة.
- والبغاث - بفتح الباء وضمها - ألثم الطير وشرارها، ومالا يصاد منها، والمقللة من الإنسان والحيوان : التى لا يعيش لها ولد، أو التى تلد ولداً واحداً، ثم لاتلد بعد ذلك. والنزور : قليلة الولد أيضاً.
- (٣) العينى ١٨٩/٢، والهمع ١٣٩/٢، والدرر ١٠٥/١، والتصريح ٢٠٧/١، والأشمونى ٢٦٢/١، والبيت للكعبة العرينى أو لرجل من طين، والجوى: شدة الوجد، والوشاة : جمع واش، وهو النعام.

كَرَبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَذُوبُ

حِينَ قَالَ الْوَشَاءُ هِنْدُ غَضُوبُ

فأتى بغضوبٍ بغير هاء.

وإنما لم تدخل التاء الفارقة هنا، لأن دخولها - كما تقدم - بالحمل على الفعل، فإنما يصح دخولها في الصفة ما بقيت على أصلها، من الجريان على الفعل، فإذا خرجت عن ذلك لم يحسن الجريان على الفعل، وذلك أن (فَعُولًا) مصروف عن (فَاعِلٍ) هنا، و (فَاعِلٍ) هو الجارى فى القياس صفة على (فَعَلٍ، يَفْعَلُ) وأما (فَعُولُ) فغير جارٍ على (فَعَلٍ) أصلاً، كما جرى (مُفْعَلٌ) على (أَفْعَلٌ) فلحقته التاء؟

وكذلك (فَعَلٌ) جرى على (فَعَلٍ) و(فَعِيلٌ) بمعنى (فَاعِلٍ) جرى على (فَعَلٍ) فمُكْرِمٌ جارٍ على : إكْرَمَ يَكْرِمُ، وحَذَرٌ جارٍ على حَذَرَ يَحْذَرُ، وظَرِيفٌ جارٍ على ظَرَفَ. ومعنى الجريان هنا أنه الموضوع اسمُ الفاعلِ له بحكم الأصل، فصار (فَعُولٌ) ليس بجارٍ على هذا التقرير، فلم تلحقه العلامة.

هذا تعليل ابن الأنبارى ومثله لابن خروف.

وأطلق القول هنا فى منع الإلحاق لَفَعُولٍ، وهو غير صحيح لأن (فَعُولًا) على وجهين :

أحدهما : أن يكون بمعنى (فَاعِلٍ) فهو الذى لاتلحقه التاء كما ذكر.

والثانى : أن يكون بمعنى (مَفْعُولٍ) فحكمه أن تدخله التاء مطلقاً، ليُفرقوا بين القَصْدِين، وذلك قولهم : ناقةٌ حَلْوِيَّةٌ، أى محلوبة، وهذه أكلةُ الرَّاعِي، للشاة التى يُسَمِّئُها لنفسه. وقال الله تعالى : {فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ وَمِنْهَا يَأْكُلُونَ} (١). لم

(١) سورة يس : ٧٢.

يُؤنِّثُ لَانَ الْقَصْدُ : فَمِنْهَا مَا يَرْكَبُونَ، فَلَمْ يَقْصِدِ التَّائِيثُ، وَفِي مَصْحَفِ
عَبْدِ اللَّهِ «فَمِنْهَا رَكُوبَتُهُمْ وَهِيَ قِرَاءَةُ عَائِشَةَ وَأَبِي بِنِ كَعْبٍ»^(١)، أَيْ :
مَرَكُوبَتُهُمْ. وَقَالَ الْأَصْمَعِيُّ : الرُّكُوبَةُ : مَا يَرْكَبُونَ، وَالْعُلُوفَةُ : مَا يَغْلِقُونَ،
وَالْحَلُوبَةُ : مَا يَحْلُبُونَ، وَالْحَمُولَةُ : مَا احْتَمَلَ عَلَيْهِ الْحَيُّ مِنْ بَعِيرٍ أَوْ حِمَارٍ
أَوْ غَيْرِهِ.

وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى : [وَمِنَ الْأَنْعَامِ حَمُولَةٌ وَفَرَشَاتٌ]^(٢) وَالْقَتُوبَةُ مِنَ الْإِبِلِ
: الَّتِي تَقْتَبِيهَا بِالْقَتَبِ، وَهِيَ رَحْلٌ صَغِيرٌ قَدْرُ السَّنَامِ. وَقَالُوا : جَارِيَةٌ
قَصُورَةٌ، إِذَا كَانَتْ مَحْبُوسَةً / لَيْسَتْ بِخَارِجَةٍ، وَهَذِهِ : رُضُوعَةُ الْفَصِيلِ، ١٥٥
أَيْ مَرَضُوعَتِهِ، وَالنُّسُولَةُ : الَّتِي يَتَّخِذُ نَسْلُهَا، وَالْجَزُوزَةُ : الَّتِي تُجَزُّ
أَصْوَابُهَا، وَطَرُوقَةُ الْفَحْلِ : مَا بَلَغَ أَنْ يُحْمَلَ عَلَيْهَا الْفَحْلُ، وَمِنْ هَذَا كَثِيرٌ.
فَهَذَا الْقِسْمُ لَا تَمْتَنِعُ مِنْهُ التَّاءُ أَصْلًا، كَمَا لَا تَمْتَنِعُ مِنْ اسْمِ الْمَفْعُولِ،
وَقَدْ احْتَرَزَ مِنْ هَذَا الْقِسْمِ فِي «التَّسْهِيلِ»^(٣)، فَقَالَ : أَوْ (فَعُولٌ) بِمَعْنَى
(فَاعِلٍ) فَكَانَ إِطْلَاقُهُ هُنَا مُخْلَافًا.

وَالْجَوَابُ : أَنْ قَوْلَهُ : «أَصْلًا» بَيَّنَّ الْمُرَادَ مِنْهُ، لِأَنَّهُ حَالٌ مِنْ (فَعُولٍ)
تَقْدِيرُهُ : لِاتِّلَى فَارِقَةً (فَعُولًا) حَالَةَ كَوْنِهِ أَصْلًا، وَمَعْنَى كَوْنِهِ أَصْلًا أَنْ
يَكُونَ بِمَعْنَى (فَاعِلٍ) لِأَنَّهُ أَكْثَرُ مِنْ (فَعُولٍ) بِمَعْنَى (مَفْعُولٍ) فَهُوَ أَصْلٌ لَهُ
بِهَذَا الْإِعْتِبَارِ وَبِهَذَا فَسَّرَهُ ابْنُ النَّازِمِ فِي «شَرْحِهِ»^(٤).

وَأَمَّا (مَفْعَالٌ) فَمِثَالُهُ : امْرَأَةٌ مَذْكَارٌ، وَمِثْنَاتٌ، وَمِحْمَاقٌ، وَمِعْطَارٌ،

(١) البحر المحيط ٣٤٧/٧.

(٢) سورة الأنعام : ١٤٢.

(٣) انظر : التسهيل : ٢٥٤.

(٤) شرح ابن النازم : ٧٥٢.

إذا كانت تَلِدُ الذكورَ، والإناثَ، والحَمَقِي، ومِعْطَاءُ، من العَطِيَّةِ،
 وسَحَابَةُ مِدْرَارُ، وناقَةٌ مِلْوَا حُ، يَعْنِي سَرِيعةَ العَطَشِ، وَأَيْضاً لَوَحَهَا السَّفَرُ،
 وشَاةٌ مِمْفَارٌ وَمِنْفَارُ، إِذَا كَانَ مِنْ عَادَتِهَا أَنْ تَحْلُبَ لِبِنَا يُخَالطُهُ دَمٌ، وناقَةٌ
 مِعْجَالُ، إِذَا أَلْقَتْ وَلَدَهَا لِغَيْرِ تَمَامٍ، وَمِلْحَاحُ، لِلتِي لَا تَكَادُ تَبْرَحُ الحَوْضَ.
 وامرأةٌ مَيْسَانُ، مِنَ الوَسَنِ، وَمِنْعَاسُ، مِنَ النُّعَاسِ، وَمِكْسَالُ، مِنَ الكَسَلِ.
 وَنَخْلَةٌ مَيْقَارُ، مِنَ الوِقْرِ، وَمَيْثُخَارُ، مِنَ التَّأخِيرِ.

وإنما لم تدخل التاء هنا لنحو ميمًا امتنع له دخولها في (فَعُولٍ) إذ
 هي صفة لاتجربى على فعل.

قال ابن الأنباري^(١): وانْعِدَالُهَا عن الصفات الجارية أشدُّ من
 انْعِدَالِ (صَبُورٍ، وشَكُورٍ) وما أشبهه من المصروف عن جهته، لأنه شَبَّهَ
 بالمصادر لزيادة هذه الميم فيه، ولأنه مَبْنِيٌّ على غير فِعْلٍ، ويجمع على
 (مَفَاعِيلٍ) ولا يُجمع المذكر بالواو والنون، ولا المؤنث بالألف والتاء إلا قليلاً.
 وأما (مِفْعِيلٌ) فمِثَالُهُ قولهم : امرأةٌ مِعْطِيرُ، مِنَ العِطْرِ، وَمِنْشِيرُ، مِنَ
 الأَشْرِ، وهو البَطْرُ، وَقَرَسٌ مِحْضِيرُ، أَي كَثِيرُ العَدُوِّ، وامرأةٌ مِئْطِيقُ.
 وهو أَقلُّ في الوجود من (مِفْعَالٍ) والعِلَّةُ التي لأجلها امتنعت التاء
 منه هي ما تقدم ذكره في (مِفْعَالٍ).

وأما (مِفْعَلٌ) بفتح العين وكسر الميم فمِثَالُهُ : امرأةٌ مِرْجِمٌ، ومنه :
 مِطْعَنٌ، وَمِدْعَسٌ وَمِقْوَلٌ، يقال / ذلك للذكر والأنثى بلا تاء، وعِلَّةُ عدم
 اللحاق مثل ما تقدم.

(١) المذكر والمؤنث له : ٥٢٢.

وأما (فَعِيلٌ) فسيأتي ذكره أثر هذا إن شاء الله.

وقول الناظم : «وما تليها تاء الفرق من ذي فشذوذ فيه» ذى إشارة إلى هذه الأبنية المذكورة، يعنى أن ما لحقته من هذه الأبنية التاء التى للفرق بين المذكر والمؤنث، وإنما لحقته شذوذاً لا على الاطراد، ونادراً يحفظ ولا يقاس عليه. ونبه بهذا الكلام على حاجة في السماع مخالفاً لما تقدم أنه مطرد. فمما شذ في (فَعُولٍ) قولهم : هى عدوة الله.

ووجه بانه أجرى مجرى (صَدِيقَةٍ) وقال الكسائى : جعلوها اسما كالذبيحة، فقد دخلت تاء الفرق في (فَعُولٍ) ولكنه شاذ، وإنما قال : «تاء الفرق» احترازاً من التاء اللاحقة لَفِعُولٍ، وليست للفرق أصلاً، كقولهم : امرأة صرورة، ومنونة، أى كثيرة الامتنان، وعروفة بالأمور، ولجوجة، من اللجاج، وفروقة، من الفرق، وملولة، من الملل، وألوفة، إذا كانت تالف، ومن هذا كثير، فالهاء في مثل هذا ليست للفرق.

والدليل على ذلك قولهم : رجل صرورة، ومنونة، وعروفة، ولجوجة.

وكذلك سائر المتل، يستوى فيها المذكر والمؤنث مع وجود التاء، فإين معنى الفرق فيها؟ وإنما لاحقة للمبالغة، كما سيأتي التنبية عليه آخر الفصل إن شاء الله.

فلما كانت التاء هنا لاحقة في (فَعُولٍ) كثيراً جداً بين مقصوده أولاً بقوله : «ولاً تلي فارقة»، وثانياً بقوله : «تالفرق».

وأما (مِفْعَالٌ) فلا أعلم مجيء التاء فيه للفرق، ولكن جاءت تاء المبالغة فيه كثيراً، وهى التى تحرز الناظم منها، نحو رجل مجذامة، أى قاطع للأمر،

قال الهذلي (١):

يُجِيبُ بَعْدَ الْكُرَى لَبِيكَ دَاعِيَهُ

مِجْذَامَةٌ لِهَوَاهُ قُلُقُلٌ عَجَلٌ

و(مِجْذَامٌ) أيضا.

ورجلٌ مِعْرَابَةٌ، ورجلٌ مِطْرَابَةٌ، وما أشبه ذلك، مما تدخله التاء في
المذكر، فلا يصح فيها ادعاءُ الفرقِ.

ومِمَّا شَذُّ فِي (مِفْعِيلٍ) قَوْلُهُمْ : رَجُلٌ مِسْكِينٌ، وَامْرَأَةٌ مِسْكِينَةٌ،
شَبَّهُوهَا بِفَقِيرَةٍ، فَالتَّاءُ فِيهَا لِلْفَرْقِ، فَإِنْ جَاءَ فِي هَذَا الْبِنَاءِ (مِفْعِيلَةٌ) فإِذَا
لِلْفَرْقِ شَذُوزًا، وَإِذَا لغيره، وَلا يَبَالِي بِالكَثْرَةِ فِيهِ.

وَمِمَّا شَذُّ فِي (مِفْعَلٍ) / نَاقَةٌ مِصْكَةٌ، وَجَمَلٌ مِصْكٌ، أَيْ قَوِيٌّ شَدِيدٌ. ١٥٧

قال سيبويه : و(مِفْعَلٌ) قد جاءت الهاء فيه كثيرا، نحو : مِطْعَنٌ،

وَمِدْعَسٌ.

قال : ويقال : مِصْكٌ، وَمِصْكَةٌ (٢)، ونحو ذلك.

فقد جعل سيبويه لحاق الهاء هنا للفرق كثيرا، ولكنه عند الناظم لم
يَبْلُغِ الاطِّرادَ، بل هو عنده قليلٌ بالنسبة إلى عدم لحاق التاء، وَمِدْعَسٌ
ويطعنُ ليس مما تلحقه التاء في المؤنث، نصُّ على ذلك السيرافي.

(١) هو المتنخل الهذلي، والبيت من قصيدة له يرثى ابنه أثيلة، (ديوان الهذليين ٢/٣٥) ويجيب بعد

الكرى : أى إذا دعاه داع بعد نومه قال له : لبيك. والمجذامة : من الجذم، وهو القطع، يقول :
يقطع هواه إذا كان فيه غي. والتقلل : الخفيف.

ويروى «وقل» بدل «عجل» ومعناه : جيد التوقل، وهو التصعيد في الجبل.

(٢) الكتاب ٣/٢٨٥.

ثم قال الناظم : «وَمِنْ فَعِيلٍ كَقَتِيلٍ» «مِنْ فَعِيلٍ» متعلق بقوله : «تَمْتَنِعُ» أى تمتنع التاء أيضا من (فَعِيلٍ) وقد مضى مافى هذا التعلُّق من الخلاف، لأن معمول خبر المبتدأ هنا قد تقدّم، حيث لا يجوز للعامل أن يتقدم.

يعنى (فَعِيلًا) الذى هو مثل (قَتِيلٍ) إذا جرى صفةً على موصوفٍ مذكورٍ لفظًا أو معنى، فإن التاء تمتنع منه غالبًا، يعنى تاء الفرق فالألف فى قوله : «التَا تَمْتَنِعُ» لتعريف العهد فى الذكر وقد تضمن هذا الكلام، لامتناع دخول تاء الفرق، شرطين :

أحدهما الذى أعطاه المثال فى قوله : «كَقَتِيلٍ» وهو (فَعِيلٍ) بمعنى (مَفْعُولٍ) وذلك (فَعِيلًا) يأتى على وجهين فى الاستعمال المشهور، فأحد الوجهين أن يكون بمعنى (فَاعِلٍ) فهذا لا بد من لحاق علامة الفرق فيه، نحو : كَرِيمَةٌ، وشَرِيفَةٌ، وظَرِيفَةٌ، وَعَلِيمَةٌ، وَرَحِيمَةٌ، وَنَبِيلَةٌ، وَعَتِيقَةٌ فى الجمال، وما أشبه ذلك، فجرى مجرى (فَاعِلٍ) لأن (فَعِيلًا) يجرى على الفعل، نحو : ظَرُفْتُ، فهى ظَرِيفَةٌ، ففَعِيلٌ جارٍ اسمٍ فاعلٍ على (فَعُلَ) اطرادًا، فصار كفاعلٍ مع (فَعُلَ).

ومن هذا القسم تحرز الناظم حين نَبَّهَ بالمثال، من حيث كان دخول التاء هنا قياسًا، وعلى هذا ما جاء من المعتل ظاهر أمره أنه (فَعِيلٌ) وكان بمعنى (فَاعِلٍ) فدخلته التاء فى المؤنث، فهو (فَعِيلٌ) حقيقةً، نحو : امرأةٌ حَبِيَّةٌ، وَبَهِيَّةٌ وَعَبِيَّةٌ، فإن لم تدخله التاء حمل على أنه ليس على وزن (فَعِيلٍ) حقيقةً، وإنما هو (فَعُولٌ) كَبَغِيٍّ فى قوله تعالى : [وَمَا كَانَتْ أُمَّكَ بَغِيًّا] ^(١) فلم تدخل التاء، والأصل (بَغَوِيٌّ) ثم صيِّره الإعلال إلى (بَغِيٍّ).

(١) سورة مريم : ٢٨.

وهذا الموضع مَزَلَّةٌ قَدَمٌ، وقد سأل المازني جماعةً من نحويي الكوفة / بحضرة الواثق^(١)، فلم يأتوا بوجه الصواب فيها، فسأله الواثق عنها ١٥٨ فقال : لو كان (بَغِيٌّ) على تقدير (فَعِيلٍ) بمعنى (فَاعِلَةٍ) لَحِقَتْهَا الهاء، مثل : كَرِيمَةٍ، وَظَرِيفَةٍ، وَإِنَّمَا تُحذفُ الهاء إذا كانت في معنى (مَفْعُولَةٍ) نحو : امرأةٌ قَتِيلٌ، وَكَفَّ خَضِيبٌ، و(بَغِيٌّ) هذا ليس بفعيل ماضٍ (فَعُولٌ) ثم ذهب في المسألة إلى تعامها، نقل القصة الزبيدي^(٢).

والوجه الثاني : هو الذي أراده الناظم، وهو أن يكون (فَعِيلٌ) بمعنى (مَفْعُولٍ) نحو : امرأةٌ قَتِيلٌ، وشاةٌ ذَبِيحٌ وَنَطِيحٌ، وَعَيْنٌ كَحِيلٌ، وَكَفَّ خَضِيبٌ، وَلَحِيَّةٌ دَهِينٌ، وَنَاقَةٌ نَهَيْسٌ وَلسِيْعٌ، إذا لسعتها الحية، وكذلك : لَدِيْعٌ، وَذَمِيمٌ، أَى مَذْمُومَةٌ، وامرأةٌ لَعِينٌ، وَشَتِيمٌ، وَسَتِيرٌ، بمعنى : مَسْتُورَةٌ، وَنَاقَةٌ كَسِيرٌ، وَعَقِيرٌ، وَبَقِيرٌ، أَى بَقَرٌ بَطْنُهَا وَمِنَ ذَلِكَ كَثِيرٌ.

فهذه كلها بمعنى (مَفْعُولٍ) فلم تَلْحَقْهَا التاءُ فَرَقًا بَيْنَ اسْمِ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ، وَلَحِقَتْ اسْمَ الْفَاعِلِ دُونَ الْمَفْعُولِ، لِأَنَّهُ مَبْنَى عَلَى الْفِعْلِ، أَى جَارٍ عَلَيْهِ كَمَا تَقَدَّمَ، بِخِلَافِ اسْمِ الْمَفْعُولِ.

وهذه العلة جاريةٌ في (فَعُولٍ) بمعنى (فَاعِلٍ) أَوْ (مَفْعُولٍ) فَإِنِهَا إِذَا كَانَتْ بِمَعْنَى (فَاعِلٍ) لَمْ تَجْرِ عَلَى الْفِعْلِ، فَلَمْ تَلْحَقْهَا التاءُ، وَلَحِقَتْ فِي الْمَفْعُولِ فَرَقًا بَيْنَهُمَا بِهَذَا عِلْلُ ابْنِ الْأَنْبَارِيِّ^(٣).

(١) هو الواثق بالله، أبو جعفر هارون بن محمد بن هارون الرشيد، من خلفاء الدولة العباسية بالعراق (٢٢٢هـ).

(٢) طبقات النحويين واللغويين : ٩٤.

(٣) المذكر والمؤنث له : ٤٥١.

والشرطُ الثاني : لاستتاع دخول تاء الفرق : أن يكون (فَعِيل) الذي
بمعنى (مَفْعُول) قد تَبِع موصوفة، وَذَكَر معه، وذلك قوله : «إِنْ تَبِعَ
مَوْصُوفُهُ» وضمير «تَبِعَ» هو «فَعِيلٌ».

ومثال ذلك ما تقدم من قولك : كَفَّ خَضِيبٌ، وَلِحِيَّةٌ دَهِينٌ.

وقال تعالى : [وَقَالَتْ عَجُوزٌ عَقِيمٌ] (١).

ويدخل تحت هذه التَّبَعِيَّة ما لو كانت الصِّفَةُ خبراً عن موصوفها،

نحو : شَاتُكَ ذَبِيحٌ، وَكَفُّكَ خَضِيبٌ، فإنها جارية عليه من جهة المعنى.

وكذلك الحال، نحو : مررتُ بِنَاقَتِكَ طَلِيحًا، وَرَأَيْتُ كَفُّكَ خَضِيبًا.

ويدخل أيضا تحت معنى التَّبَعِيَّة التَّبَعِيَّةُ تَقْدِيرًا لا لفظًا، كقولك :

مررتُ بِامْرَأَتَيْنِ صَرِيحٍ وَجَرِيحٍ، وَرَأَيْتُ نَسَاءَكَ مَا بَيْنَ لَدِيغٍ وَجَرِيحٍ، ونحو
ذلك.

فإنما إن تَتَّبِع الصِّفَةُ التي على (فَعِيل) موصوفها، فمفهومُ هذا

الشرط أن التاء لا تَمْنَع، بل تَدْخُل على المؤنث مطلقا، وذلك / صحيح. ١٥٩

وقد أعطى هذا الكلام، على ما وَقَعَ من التفسير المتقدم، أن (فَعِيلًا)

غيرَ الجارِي على الموصوف هو الذي اسْتُعْمِل استعمال الأسماء، لأنه إذا

لم يكن كذلك كان على تقدير الموصوف، وقد ثَبَت أن مثل هذا داخلُ في

لفظ التابع لموصوفه، ومثالُ هذا قولهم : أَكِيْلَةُ السَّبْعِ، وقال الله تعالى :

[وَالْمُتَرَدِّيةُ وَالنَّطِيحةُ] (٢)، وقرأ الشَّعْبِيُّ : «وَأَكِيْلَةُ السَّبْعِ» (٣) وكذلك :

(١) سورة الذاريات : ٢٩.

(٢) سورة المائدة : ٣.

(٣) سورة المائدة : ٣، وانظر : المحتسب ١/٢٠٧، ومختصر شواذ القرامنة ٣١ والمذكر والمؤنث لابن

الأنباري ٤٥٢.

الذَّبِيحَةُ، وَفَرِيْسَةُ الْأَسَدِ، وَالضُّحِيَّةُ، وَفِي الْحَدِيثِ : «كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ»^(١).

وقولهم : (هذه قَتِيلَةُ بَنِي فلان) من هذا، كقولهم : هذه فَرِيْسَةُ الْأَسَدِ، فالوجه الذي لأجله لحقت التاء في غير التابع لموصوفه هو استعماله استعمالَ الجوامد، فصار مستقلاً في الحكم بنفسه، لا يفتقر إلى ما يجرى عليه. وقوله : «غالباً» نَبَّه به على أن ما اجتمع فيه الشرطان من (فَعِيلٍ) فعدمُ لِحَاقِ التاء فيه غالبٌ أَكْثَرِيٌّ^(٢).

وقد يأتي في كلام العرب بالتاء على غير الغالب، فيُوقَفُ على مَحَلِّه، ولا يقاسُ عليه، قالوا : ناقةٌ بَكِيٌّ، إذا قَلَّ لبنُها، كأنها مَنَعَتْه. ويقال : بَكِيْنَةٌ أيضاً.

ويقال : نَعْجَةٌ ذَبِيْحَةٌ، وَنَعْجَةٌ نَطِيْحَةٌ، وَالْأَكْثَرُ ذَبِيْحٌ، وَنَطِيْحٌ. وقالوا : امرأةٌ سَتِيْرٌ، وَسَتِيْرَةٌ، وَأَمَةٌ رَقِيْقٌ، وَرَقِيْقَةٌ، وَأَمَةٌ عَتِيْقٌ، وَعَتِيْقَةٌ، أَيْ مُعْتَقَةٌ، وَأَمْرَأَةٌ جَلِيْدَةٌ، أَيْ مَجْلُوْدَةٌ، وَمِلْحَفَةٌ جَدِيْدٌ. قال الفراء : وبعض قَيْسٍ يَقُولُونَ : جَدِيْدَةٌ^(٣)، هذا إن قيلَ إنهما بمعنى مَجْدُوْدَةٍ، أَيْ مَقْطُوْعَةٍ.

وقد غلَطَ الفارسيُّ في «التَّذَكِرَةِ» من قال هذا، لأنه مأخوذ من الجِدَّةِ ضدَّ الخُلُوْقَةِ. قال : ولا معنى للقطع في هذا، ولو كان كذلك لم تَدْخُلْه الهاء. وقد حكى سيبويه إدخالها^(٤)، قال : وهذا من الشاذِّ عن الاستعمال، وإن

(١) أخرجه البخاري في «كتاب الأنبياء» - الباب السادس - فتح الباري ٢٧٦/٦، (الحديث رقم ٣٢٤٤).
(٢) في جميع النسخ «فلحاق التاء فيه غالب أكثرى» وهو خطأ، والصواب ما أثبتته من حاشية الأصل.
(٣) المنكر والمؤنث لابن الأنباري : ٤٥٧.
(٤) انظر : الكتاب ٦٠/١، ٦٣٨/٣.

لم يكن شاذاً عن القياس، لأن القياس كان أن تدخل التاء كما تدخل في ظُرَيْفَةٌ، وشَرَيْفَةٌ، ونحوهما، إلا أنه شذُّ في أحرف، نحو : رِيحٌ خَرِيْقٌ، وَكَتَيْبَةٌ خَصِيْفٌ، وأحرفٍ أُخْرٍ (١).

وقد تدخل التاء الفارقة هنا قليلاً، نحو : رجلٌ رهينٌ بعمله، وامرأةٌ رهينةٌ، قال الله تعالى : {كُلُّ امْرِيءٍ بِمَا كَسَبَ رَهِيْنٌ} (٢) وقال تعالى : {كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِيْنَةٌ} (٣). ويقال للرجل : أُخِيْدٌ، أى أسيرٌ، والمرأة : أُخِيْدَةٌ، /حكاة ابن الأنباري عن يعقوب (٤).

١٦٠

وحَصْرُ الناظمِ عدمَ اللَّحَاقِ في هذه الأبنية الخمسة يُشعر بأن ماجاء من غيرها، ولم تَلْحَقه التاء، ليس في الحقيقة، فمن ذلك (فَاعِلٌ) و(مُفْعَلٌ) و(مُفَاعِلٌ) فإن التاء لا تَلْحَقها في الأكثر كغيرها مما ذكر.

تقول في الأول : امرأةٌ حائِضٌ، وطالِقٌ، وطاهرٌ، وطامِثٌ، وعاقِرٌ، ونحو ذلك، فلا تَلْحَق التاء وتقول في الثانية : امرأةٌ مُحْمِقٌ، ومُذَكِّرٌ، ومُؤنِثٌ، وذئْبَةٌ مُجْرٍ، وظبيَّةٌ مُحْشِفٌ، ومُغْزِلٌ، ومُطْفِلٌ ونحوه.

وتقول في الثالث : قطاةٌ مُطْرَقٌ، إذا دنا خروجُ بَيْضِهَا، وناقَةٌ مُمْلِحٌ، إذا كان فيها شيءٌ من شَحْمٍ، ومُعْضَلٌ، إذا اشتدَّ النَّتَاجُ عليها.

وتقول في الرابع : ناقةٌ مُجَالِحٌ، إذا دَرَّت في القُدِّ والجوعِ، وناقَةٌ مُقَامِحٌ، إذا أبت أن تشرب الماء، ومُعَالِقٌ، في معنى : عَلُوْقٌ، وهى التى

(١) على حاشية الأصل و(ت) : «في طرة المنقول منه مانصه : وقد داخلني شك في ثبوت قوله : «وقد غلط الفارسي» إلى قوله : «وقد تدخل التاء» فكتبت احتياطاً.

(٢) سورة الطور : ٢١.

(٣) سورة المدثر : ٢٨.

(٤) المذكر والمؤنث : ٤٦٠، وإصلاح المنطق : ٣٥٢.

لَا تَرَامُ بِأَنْفِهَا وَلَا تَدِرُّ، وَمُغَارٌ، إِذَا نَفَرَتْ قَرَفَتِ الدَّرَّةَ، وَمُحَارِنٌ، إِذَا ضُرِبَتْ
فَلَمْ تَلْقَحْ، فَكُتِرَ ذَلِكَ مِنَ الْفَحْلِ وَمِنْهَا. وَمِنْ ذَلِكَ أَشْيَاءٌ^(١).

فهذه أبنية ليست مما تقدم، وإن لم تلحقها التاء في المؤنث، لأنها
جارية في المعنى على مُذَكَّرٍ، كأنه قال: شَيْءٌ حَائِضٌ، أَوْ مُطْفَلٌ، أَوْ
مُطَرِّقٌ، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ، أَوْ تَكُونُ عَلَى مَعْنَى النُّسَبِ، لَا عَلَى مَعْنَى الْفِعْلِ، كَأَنَّهُ
قَالَ: ذَاتُ كَذَا، إِذْ لَوْ كَانَتْ عَلَى مَعْنَى الْفِعْلِ لَكَانَتْ بِالتَّاءِ مُطْلَقًا، كَقَوْلِكَ:
حَائِضَةٌ غَدًا، نَحْوَ ذَلِكَ. وَهَكَذَا تَقُولُ الْعَرَبُ إِذَا أَرَادَتْ مَعْنَى الْفِعْلِ.

وقد جعل ابن الأنباري^(٢) هذه الأبنية، ماعداً فاعلاً، مما لا تلحقه
التاء في المؤنث، وجعل (فاعلاً) على وجهين، فما كان للمذكر والمؤنث
لحقيقته التاء للترقية، وما اختص بالمؤنث لم تلحقه التاء، وهو مذهب الفراء
فيه، فجعل الاختصاص بالمؤنث مجرداً مما لا يحتاج معه إلى التاء،
وارتضاه ابن الأنباري^(٣)، ورد هذا المذهب جماعة البصريين، والناظم
منهم، ولتفصيل الكلام في ذلك مجال واسع لا يسع ذكره في هذا
المختصر، ويكفيك منه أن العرب لا تقول: امرأة حائض غداً، إذا أرادت
معنى الفعل، وإنما تقول: حائض غداً (فلو كان عدم لحاق التاء لأجل
الاختصاص فلا يتوهم تذكير - لكانوا خلقاءً أن يقولوا: امرأة حائض
غداً)^(٤) وعلى هذا ألزم الفراء من ألزمه ألا تلحق التاء في الفعل إذا كان
ذلك الفعل لاحظاً / للذكر فيه، نحو: طمئت هند، وحاض فاطمة، إذ

١٦١

(١) انظر: المذكر والمؤنث لابن الأنباري: ٥٣٠، وما بعدها.

(٢) انظر: المصدر السابق: ١٣٩.

(٣) المصدر السابق: ١٤٠.

(٤) ما بين القوسين ساقط من (ت).

التفرقة حاصلة، من جهة المعنى بين هذا وبين قولك : قام زيدٌ وخرج عمروٌ.
وقد رآم ابنُ الأنباري الانتصارَ للفراء في هذا بما لاحاجة إلى ذكره، فإن
أردتَ الاطلاعَ عليه فانظره في «المذكر والمؤنث»^(١) له.
وعلى الجملة فالبصريون أقربُ إلى الصواب في المسألة والله أعلم. وهنا
مسالتان :

إحدهما : أن الناظم لما كان قد هَيَّد التاءَ بالفرق في هذا الفصل، إذ
قال : «وَلَا تَلِي فَارِقَةً فَعُولًا» ولم يَقُلْ : وَلَا تَلِي فَعُولًا – أشعر ذلك من كلامه بأن
التاء تأتي غيرَ فارقة، فلا بُدَّ من ذكر أنواع التاء المشهورة وهي خمسة :
أحدهما : التي ذَكَر، وهي تأتي في الأسماء والصفات، أما في الصفات
فظاهرٌ، لأنها محمولةٌ في ذلك على الفعل، كطالعٍ وطالعةٍ.
وأما في الأسماء فهي على وجهين :

الأول : أن تكون فارقةً بين المذكر والمؤنث وإن اختلف اللفظان، بمعنى
أنهم لما أرادوا أن يُوْنثُوا أتوا بالعلامة، وتَرَكو المذكر على أصله، نحو : غُرْفَةٌ،
وَقَرْيَةٌ، وَمَدِينَةٌ، وَعِمَامَةٌ، وَشُقَّةٌ، وَبَلَدَةٌ، فهذا ما أرادوا تأنيثه. وقالوا : حَجَرٌ،
وَتُرَابٌ، وَثَوْبٌ، وَدِرْهَمٌ، وَمَنْزِلٌ، وَقَمَرٌ، فهذا ما أرادوا تذكيره، فقد حصل الفرق
بالتاء هنا على الجملة، لأن التأنيث غيرُ معروفٍ في مثل هذا إلا من جهة اللفظ،
وهو بأحد العلامتين. وحين أُعَوِّزَت العلامةُ رَجَعُوا إلى أحكامِ أُخْرَ لَفْظِيَّةٍ، عَرَفُوا
بها كَوْنَ اللفظ في تقديرها، كدارٍ وشمسٍ، وقد تقدم.

والثاني : أن تكون فارقةً بين المذكر والمؤنث مع اتفاق اللفظ، وهو على
وجهين :

(١) انظر : ص ١٣٩، وما بعدها.

أحدهما : أن تكون التفرقة بين المذكر والمؤنث.

والآخر : أن تكون التفرقة بين الواحد والجمع.

فالأول هو ظاهر قصد الناظم، وله في السماع كثرة، لكن في المؤنث والمذكر المعنوي، كقولهم : امرؤ وامرأة، والمرء والمرأة، وهر وهرة، وعقرب وعقربة، ووعل ووعلة، وأتان وأتانة، وطائر وطائرة، وجوذر وجوذرة، وثور وثورة، وشيخ وشيخة. وفيما نُسِخ من القرآن : {الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة}.

١٦٢

وغلّامٌ وغلّامةٌ، أنشد الفارسي / وغيره^(١):

مُرْكُضَةٌ صَرِيحِي أَبُوها

يُهَانُ لَهَا الْغُلَامَةُ وَالْغُلَامُ

وَرَجُلٌ وَرَجُلَةٌ، أنشد الفارسي أيضاً وغيره^(٢):

خَرَقُوا جَيْبُ فَتَاتِهِمْ

لَمْ يَرَأَعُوا حُرْمَةَ الرَّجُلَةِ

وَبِرْثُونٌ وَبِرْثُونَةٌ ؛ أنشد ابن الأنباري للناطقة الجعدي^(٣):

(١) ابن الشجري : ٢٨٧/، وابن يعيش ٩٧/٥، واللسان (ركض، وظم) والشعر لأوس بن غلفاء

الهجيمي، يصف فرسا، والمركضة : من أركضت الفرس، إذا اضطرب جنيثها في بطنها، ويروى «مركضة» بكسر الميم، فيكون معناه أنها تركض على الأرض بقوائمها، إذا عدت وأحضرت. ويروى «بسلبية» وهي من الخيل : ما عظم وطال وطالت عظامه. والصريحى : الكريم النسب، وكان للخيل عندهم أنساب، كما للإنسان.

(٢) ابن الشجري ٢٨٧/٢، وابن يعيش ٩٨/٥، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٩١، واللسان (رجل)

ويروى «مرقوا» ولم يبالوا وقيله :

كُلُّ جَارٍ ظَلٌّ مَغْتَبِطًا غَيْرَ جِيرَانِي بِنِي جَبَلَةٍ

(٣) ديوانه ١٢٤، والمذكر والمؤنث ٩٦، والحيوان ٢٨٢/٣، والمنصف ٤/١، والخزانة ٢٢٨/٦، =

وَبِرْذَوْنَةٍ بَلُّ الْبَرَّادِينَ تُفْرَهَا

وَقَدْ شَرِبْتُ مِنْ آخِرِ الصُّيْفِ أَيَّلاً

وَحِمَارٌ وَحِمَارَةٌ، وَبَكْرٌ، لِلْفَتَى مِنْ الْإِيْل، وَبِكْرَةٌ لِلْأُنْثَى، قَالَ عُرْوَةَ^(١):

أَكَلْتُ مِنْ عَفْرَاءٍ سِتِّينَ بَكْرَةً

وَمَالِي يَا عَفْرَاءُ غَيْرُ ثَمَانٍ

وَأَسَدٌ وَأَسَدَةٌ، وَتَمُّ أَشْيَاءٍ غَيْرُهَا هَذَا.

والثاني : هو التفرقة بين الواحد والجمع، نحو تمر وتمرّة، وشجر وشجرة، وبقر وبقرة، وبر وبرّة، وجراد وجرادة، وذلك في أسماء الأجناس، ألحقوا التاء هنا دلالة على المفرد، فإذا لم تلحق دلّت على الجنس، ويتبع ذلك التانيث، فالتمرّة مؤنثة، وكذلك الشجرة، وسائر مفردات الجنس.

وأما الجنس فللعرب فيه التذكير والتانيث، نحو قوله تعالى : {كَأَنَّهُمْ أَعْجَازٌ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ}^(٢) وفي آية أخرى : «نَخْلٍ خَاوِيَةٍ»^(٣).

وقد جاء هنا التانيث بالعكس، فأنثوا الجنس، وذكروا المفرد، قالوا : رجلٌ

= واللسان (أول).

والبيت من قصيدة له، يهجو بها ليلي الأخيلية، مطلعها :

أَلَا حِينًا لَيْلَى وَقَوْلًا لَهَا هَلَا فَقَدْ رَكِبْتُ أَمْرًا أَغْرًا مَحْجَلًا

والبرنون : التركي من الخيل، وهو خلاف العراب منها. والثغر للسباع وكل ذي مخلب : كالفرج، والحياء للناقة. والأيل : تيس من تيبوس الجبل، وجمعه أيائل.

ويريد : شربت لبن أيل، وأليان الأيائل تهيج طاعمها.

(١) ديوانه ٤، والخزانة ٣/٣٧٥، والمذكر والمؤنث ٩٩

ويروي «يكلفني عنى ثمانين ناقةً ومالي والرحمن غير ثمان»

(٢) سورة القمر : ٢٠.

(٣) سورة الحاقة : ٧.

بَغَالٌ وَجَمَالٌ، فَإِذَا أَرَادُوا الْجَمْعَ قَالُوا : بَغَالَةٌ وَجَمَالَةٌ، أَنْشَدَ الْفَارِسِيُّ قَالَ :
أَنْشَدَ أَبُو عَبِيدَةَ (١) :

حَتَّى إِذَا أَسْلَكُوهُمْ فِي قُتَايِدَةٍ

شَلَا كَمَا تَطْرُدُ الْجَمَالَ الشُّرْدَا

وَحَمَارٌ لِلوَاحِدِ، وَحَمَارَةٌ لِلْجَمْعِ، وَمِنْهُ الْكَمُّ لِلوَاحِدِ، وَالْكَمَاءُ لِلْجَمْعِ.

قَالَ أَبُو عَمْرٍو : سَمِعْتُ يُونُسَ يَقُولُ : هَذَا كَمٌّ كَمَا تَرَى، لِلوَاحِدِ الْكَمَاءُ،

فَيَذْكُرُونَهُ، فَإِذَا أَرَادُوا جَمْعَهُ قَالُوا : هَذِهِ كَمَاءَةٌ.

وَقَالَ أَبُو زَيْدٍ : قَالَ مُنْتَجِعٌ : كَمٌّ وَاحِدٌ، وَكَمَاءَةٌ لِلْجَمْعِ وَقَالَ أَبُو خَيْرَةَ :

كَمَاءَةٌ لِلوَاحِدِ، وَكَمٌّ لِلْجَمْعِ، فَمَرَّ رُوَيْبَةُ بْنُ الْعَجَّاجِ فَسَأَلُوهُ فَقَالَ : كَمٌّ وَكَمَاءَةٌ، كَمَا

قَالَ مُنْتَجِعٌ (٢).

وهذا النوع قليل، والشاعر هو الأول.

والنوع الثاني : من أنواع التاء : أن تأتي للمبالغة في المدح أو الذم، وذلك

قولاك : رَجُلٌ عَلَامَةٌ، وَنَشَابَةٌ، وَسَائِلَةٌ، مِنَ السُّؤَالِ، وَرَوِيَّةٌ.

وقال أبو الحسن في قولهم : (رَجُلٌ فَرُوقَةٌ، وَمَلُوءَةٌ، وَحَمُولَةٌ) : أَلْحَقُوهَا

التاء للتكثير، كُنْيَابَةٌ وَرَأْوِيَّةٌ.

وقالوا : رَجُلٌ فَقَّاقَةٌ، وَهَلْبَاجَةٌ، أَيْ أَحْمَقٌ، وَرَجُلٌ زُمَيْلَةٌ، أَيْ جَبَانٌ

(١) ابن الشجري ٣٥٨/١، ٢٨٩/٢، والإنصاف ٤٦١، والخزانة ٣٩/٧، والهمع ١٨٢/٣، والدرر

١٧٤/١، وديوان الهذليين ٤٢/٢، واللسان (قتد، سلك) والشعر لعبد مناف بن ربيع، وأسلكوهم :

جعلهم يسلكون : وقتادة : اسم مكان أو جبل بعينه، والمراد : في طريق هذا المكان أو الجبل،

والشل : الطرد. والجمالة : جمع جمال، وهو صاحب الجمل والعامل عليه. والشرد : جمع شرد،

وهو من الإبل : الذي ينفر من الشيء إذا رآه، فإذا طرد كان أشد لنفاره، والمعنى : حتى إذا

أسلكوهم في هذا المكان طردوهم طردا مثل طرد الجمالة شوارد إبلهم.

(٢) النوادر : ٥١٤.

ضعيفٌ، ورجلٌ تَلْقَامَةٌ وتِلْعَابَةٌ. وقد يُسْقَطُونَ التَاءَ من هذه الأسماء.

ووجهُ المبالغة أنه ذُهِبَ به إلى الدَاهِيَةِ في المدح، وإلى معنى البَهِيمَةِ في الذم، قاله الفراء.

والنوع الثالث : أن تَلْحَقَ على معنى النُسْبِ، نحو : المَهَالِبَةُ، جمع مُهَلِّبِيٍّ، والمَنَازِرَةُ، جمع مُنْذِرِيٍّ، والأشَاعِيَّةُ، جمع أَشْعَثِيٍّ، والأشَاعِرَةُ، جمعُ أَشْعَرِيٍّ، فجاء الجمعُ المكسَّرُ في هذه الأشياء على حَدِّ جمع التصحيح، في كَوْنِ ياءِ النُسْبِ حُذِفَتْ فيهما، فصارت التاءُ اللاحقة في التَكْسِيرِ دالةً على النُسْبِ، كما صار الجمعُ بالواو والنون دالاً على ذلك.

والنوع الرابع : أن تَأْتِيَ للعُجْمَةِ، وجَعَلَهَا المؤلفُ في «التسهيل»^(١) للتعريف لا للعُجْمَةِ، نحو : مَوَازِجَةٌ، جمع مَوَزَجٍ، وهو الخُفُّ، وجَوَارِيَةٌ، جمع : جَوْرَبٍ، وسَبَابِجَةٌ، جمع سَبِيجِيٍّ، وهم قومٌ من السُّنْدِ، كانوا بالبصرة يُسْتَأْجِرُونَ، قالوا : والهاءُ فيه للعُجْمَةِ والنُسْبِ^(٢).

والنوع الخامس : أن تَأْتِيَ عِوَضاً من محذوفٍ، وذلك نوعان :

أحدهما : أن تكون عِوَضاً من محذوفٍ غير لازم الحذف، وهي اللُّحَقَةُ لمثال (مَفَاعِيلِ) في الجمع، نحو : جَحْجَاحٌ، للسَّيِّدِ، وجَحَّاجِحَةٌ، وِزْدِيْقٌ وِزْدَانِيَّةٌ، وِفِرْزَانٌ وِفِرْزَانِيَّةٌ^(٣)، ونحو ذلك.

ويجوز أن تأتي بالياء ولاتأتي بالهاء، وهما متعاقدان، قالوا : والتاءُ في هذا النوع لِحَاقِهَا عِوَضاً قِيَاسُ مُطْرَدٍ، فتقول في (قُنْدِيلِ) : قَنَّادِلَةٌ،

(١) انظر : ص ٢٥٤، وفيه «التعريب».

(٢) اللسان (سبج).

(٣) الفرزان : من لعب الشطرنج، وهو الملكة.

وفي (مَنَدِيل) : مَنَادِلَةٌ، وما أشبه ذلك.

والثانى : أن تُعَوِّضَ من لازم الحذف، نحو : رِيَّةٌ، وشِيَّةٌ، وفِيَّةٌ، ومَانَةٌ، وبابه، فالتاء هنا لازمة، إذ لا يرجع ما عُوِّضَتْ منه.

وجَعَلُوا أيضا من أنواع التاء أن تكون لتأنيث الجمع نحو : صِيَاقِلَةٌ، وصِيَارِفَةٌ، وقَشَاعِمَةٌ^(١).

وكذلك التاء في (أَفْعَلَةٌ) و(فِعْلَةٌ) ونحو ذلك كم أُبْنِيَةِ الجموع.

وجعلوا من ذلك إتيانها لتأكيد التأنيث، استيثاقاً منه وتوكيداً، وهو نحو : غُرْفَةٌ، وكُدْيَةٌ، وعَقَبَةٌ. وقد تقدم تَسْوِيعُ هذا النوع في نوع ماجاء للفرق بين المذكر والمؤنث. وإنما نَبَّهْتُ على أقسام التاء لِتُنْبِيهِ الناظم كما تقدم، وإلا لكان هذا الشرح غنياً عن ذلك، ولكن القصد استجلابُ الفائدة مع اتِّباعِ النظم، لا النقلُ المطلق، فإن الكتب المبسوطة / أُغْنَتْ عن هذا. ١٦٤ والله يَنْفَعُ بِالْقَصْدِ بِفَضْلِهِ.

المسألة الثانية : أنه لما قال : «وَلَا تَلِي فَارِقَةٌ» أى حال كونها فارقةً - دَلَّ على أن التاء التى ذكر، وهى تاء التأنيث، هى المُنْقَسِمَةٌ، لأنه أعاد الضمير على التاء المتقدمة الذكر في قوله : «عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ تَاءٌ أَوْ أَلِفٌ» ثم قَسَمَهَا هنا إلى فارقة وغير فارقة، فدلَّ على أنها تاء ألف التأنيث في جميع الأقسام، وهذا صحيح، نصُّ عليه الفارسي في «التَّذْكَرَةُ» فقال حين ذَكَرَ التاء، وأن التى للعوض يُجْتَرَأُ بها عن المَرَّةِ الواحدة، قال : لأن هذه التاء، وإن اختلفت معانيها، فكان منها ما يَدُلُّ على الواحد من الجنس،

(١) الصِّيْقَلُ والصِّيْقَالُ : من صناعته الصِّيْقَلُ، وهو جلاء السيف والمرآة ونحوهما والجمع : صِيَاقِلُ وصِيَاقِلٌ. والصِّيْرَفُ والصِّيْرَفِيُّ : صِرَافُ الدِراهِمِ، وهو من يبدل نقداً بنقداً، والجمع : صِيَارِفُ وصِيَارِفَةٌ والقشاعة : جمع قَشْعَمٍ، وهو المسنُّ من الرجال والنسور والرخم.

نحو : جَرَادَةٌ وَجَرَادٌ، ومنها ما يَدُلُّ على العُجْمَةِ نحو المَوَازِجَةُ، والسَّبَابِجَةُ، ومنها ما يَدُلُّ على النُّسْبَةِ نحو : المَهَالِبَةُ. ومنها ما يكون بدلاً من حرفٍ كان يلحق الكلمة، نحو : زَنَادِقَةٌ - فكلُّها تَجتمع في أنها علامة تانيث، ألا ترى إنك إذا سَمَّيت بشيء من هذه الضروب، التي تلحقه الهاءُ مع اختلافها، اتَّفقت في أنها لا تنصرف في المعرفة، فهذا يدل على أنه كالشيء الواحد، والقَبِيلُ المفرد، ومن ثَمَّ لم يَجُزْ أن تدخل في أوصاف القديم سبحانه، نحو: عَلَامَةٌ، لأنَّ لحاقها للتكثير لم يُخرجها عن أن تكون للتانيث.

وما قاله صحيح، فكانُ الناظم نَبهً على هذا المعنى، وهو حَسَنٌ من التَّنبيه إن كان قصده.

ولمَّا أتَمَّ الكلام على ما يتعلَّق بالتاء من الأحكام شرع في الكلام على حكم (الألف) ومواضعها، فقال:

وَأَلِفُ التَّائِيثِ ذَاتُ قَصْرِ
 وَذَاتُ مَمْدُ نَحْوِ أَنْتَى الْغُرِّ
 وَالإِشْتِهَارُ فِي مَبَانِي الْأُولَى
 يُبْنِيهِ وَذَنْ أَرَبِي وَالطُّوَلَى
 وَمَرَطَى وَوَذَنْ فَعَلَى جَمْعَا
 أَوْ مَصْدَرًا أَوْ صِفَةً كَشَبَعَى
 وَكُحْبَارَى سُمِّيَتْ سِبْطَرَى
 ذِكْرَى وَحِثْيَى مَعَ الْكُفْرَى
 كَذَلِكَ خُلِيطَى مَعَ الشُّقَارَى
 وَأَعَزُّ لِقَيْرِ هَذِهِ اسْتِنْدَارَا

قَسَمَ الألف التي للتانيث قسمين :

ألفا مَقْصُورَة، وهي ذات القَصْر، وهي الباقية على أصالتها،
ولكونها قُصِرَت عن الحركة سُمِّيت مَقْصُورَة، أو لكونها لم يَقع قبلها مَدَّةٌ.
وألفاً مَمْدُودَة، وهي ذات المَدَّ، ولَمَّا كان حرف المَدِّ موجوداً قبلها،
وهي آتية بعده نُسب / المَدُّ إليها.

١٦٥

ومَثَلُ الممدودة بأنثى الغُرِّ، والغُرُّ : جمع الأغرِّ، وهو نو الغُرَّة،
والغُرَّة : بياضُ في جَبْهَةِ الفرس، يقال : فرسُ أغرُّ، والأغرُّ : الأبيضُ.
وعلى الوجهين فالانثى : غرأُ على (فَعْلَاءً) فالألف هنا ممدودة،
وهي التي صارت همزةً لضرورة الإعلال، لأنها اجتمعت مع ألف المَدِّ،
وهما ألفان فلا يجتمعان، فقلبوها همزةً.

وتَرَكَ تمثيلَ المَقْصُورَة لبيانها في نفسها، من حيث هي باقيةً على
أصلها.

ثم أخذ يذكر مواضع الألف المَقْصُورَة، ومواضع الممدودة، لأنهما
قد تَلْتَبَسَانِ على الطالب، إذ كانت الهمزة تأتي آخرَ الكلمة فلا يُعرف
كُونُهَا للتانيث، وقد تأتي للإلحاق، وقد تأتي للتكثير، فتلتبس إحداها
بالأخرى، وأيضاً قد تأتي الكلمة وأخرها يَحْتَمَلُ أن يكون ممدوداً أو
مَقْصُوراً أو فيه الوجهان. وهذا الاحتمال إما بحسب المتعلم، وإما بحسب
الأمر في نفسه.

فمثالُ التباسِ همزة التانيث بهمزة الإلحاق (فَعْلَاءً) ومثالُ التباسِ
الألفين (فَعَلَى) وسيأتى بيان ذلك بحول الله.

والفرقة بين هذه الألفات أكيدٌ في الصنْاعة، لِمَا يَنْبَغِي عليه من

الأحكام في (مالا يَنْصَرِفُ) وفي (التَّصْغِيرِ) وغيرهما.

وأيضاً فإنَّ المقصورة قد تلتبس بالمدود، بحيث لا يُعْلَمُ في الكلمة هل آخرها مقصورٌ أم مدودٌ، وذلك كلُّه لا يَنْضَبُطُ في أعيان الأسماء، وإنما ذلك حَظُّ اللُّغَوِيِّ، فأمكنهم، ومنها ما ليس كذلك بل يكون مشتركاً مثل (فِعْلَى) بكسر الفاء، نحو: ضببطها بالأبنية فإن من الأبنية التي آخرها ألف ما يكون مختصاً بألف التانيث.

ذِفْرَى، وذِفْرَى، هو ذو وجهين، وقالوا: مِعْزَى ودِفْلَى، فالأولى للإلحاق، والثانية للتانيث، وكذلك بناء (فِعْلَى) مُشْتَرِكٌ للألف والهمزة، و(أَفْعِلًا) و(فَعْلُلًا) ومن ذلك كثير، فأرادوا أن يَحْصُرُوا الأبنية التي تختص بالنوع الواحد دون الآخر، على عاداتهم في ضَبْط ما يرجع من اللغة إلى القياس.

فذكر الناظم ذلك، وابتدأ بالأبنية المختصة بالألف المقصورة، فقال:
«والاشْتِهَارُ فِي مَبَانِي الْأُولَى» إلى آخره.

١٦٦ «الاشْتِهَارُ» مبتدأ، خبره «يُبْدِيهِ» و«في / مَبَانِي» متعلق
ب«الاشتهار» والمباني: جمع مَبْنَى، أراد به الأبنية أنفسها و«يُبْدِيهِ» أي
يُظْهِرُهُ وَزْنَ كَذَا وَكَذَا.

يعنى أن الألف الأولى في الذَّكْرِ، وهي المقصورة، اشتهر في مبانيها هذه العِدَّةُ في الأمثلة المذكورة، فلا تُوجَدُ فيها الألف إلا التانيث. وقيد ذلك بالاشتهار، لأن ما ذكره هي التي كُتِرَ عنده فيها ذلك استعمالاً، بخلاف غيرها من الأبنية، وإن اختلفت بالتانيث فإنها لم تَشْتَهَرَ، ولم يَكْثُرَ فيها الاستعمال، كما كُتِرَ في هذه. وسينبئ آخر أعلى هذا.

وعدَّ من الأبنية المشهورة اثنتي عشرة بناءً.

البناء الأول : بناءُ (أرَبِي) وهو (فُعَلَى) بضم الفاء وفتح العين، من أبنية التانيث بالالف، فلا تُوجد ألفه للإلحاق، إذ ليس في الكلام وزنُ (فُعَلَل) ولا يكون أيضا ممدوداً على ما قال : والأرَبِي : الدَاهِيَة، قال الشاعر^(١) :

فَلَمَّا غَسَى لَيْلِي وَأَيَّقَنْتُ أَيَّهَا

هِيَ الْأَرَبِي جَاءَتْ بِأُمِّ حَبِوُكْرِي

ومثله (الأرَتِي) وهو حَبُّ بَقْلٍ يُطْرَحُ فِي اللَّبَنِ، فَيُخْنِهُ وَيُحَبِّبُهُ، و(أَدَمِي)

لموضع.

وقيل : الأَدَمِي : حَجَارَةٌ حُمْرٌ فِي أَرْضِ بَنِي قُشَيْرٍ، و(جُنْفَى) اسم

موضع، و(الجُعْبَى) عِظَامُ النَّمْلِ الَّتِي يَعْضَضُنَّ، وَلِهِنَّ أَفْوَاهٌ وَاسِعَةٌ. و(شُعْبَى)

موضع.

البناء الثاني : بناء (الطُولَى) وهو (فُعَلَى) بضم الفاء وإسكان العين.

يَخْتَمُ بِالتَّانِيثِ بِالْأَلْفِ، إِذْ لَيْسَ فِي الْكَلَامِ (فُعَلَلٌ) بِنَاءٌ أَصِيلاً عَلَى مَذْهَبِ

سِيبويه والجمهور، فَجُخْدَبٌ وَجُنْدَبٌ^(٢) وَنَحْوَهُمَا، مُفْرَعَانِ عِنْدَ الضَّمِّ، وَهُوَ عِنْدَ

الْأَخْفَشِ بِنَاءٌ أَصِيلٌ، فَالْإِلْحَاقُ بِهِ سَائِعٌ، وَقَدْ حَكَى فِي الْإِلْحَاقِ بِهِ (سُوْدَدٌ)

وَسِيَّاتِي الْكَلَامِ عَلَيْهِ فِي التَّصْرِيْفِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وأيضا فر(فُعَلَاءٌ) ممدوداً أتت همزته للإلحاق، نحو : قُوبَاءٌ، هو ملحق

بِقُسْطَاسٍ، فَلِذَلِكَ عَدَّ (فُعَلَى) مِنَ الْمُخْتَصِّ بِالْفِ التَّانِيثِ.

(١) اللسان (حبكر، غسا)

والبيت لعمر بن أحمز الباهلي، وَغَسَا اللَّيْلُ، يَغْسُو، غَسُوًا، إِذَا أَظْلَمَ.

ومن أمثالهم في الداهية تولهم : جاء فلان بنم حبوكرى، روق فلان في أم حبوكرى.

(٢) الجُخْدَبُ - بضم الدال وفتحها - الضخم الغليظ من الرجال والجمال. والجمع : جَخَابِبُ.

والجُنْدَبُ - بضم الدال وفتحها أيضا - الذكر من الجراد، أو الصغيرة منه، والجمع : جَنَابِبُ.

و(الطُولَى) تانيث الأطول، وهو قياس في «أفعل التفضيل» إذا دخلت عليه الألف واللام، ومثله : الكُبْرَى، والصُغْرَى، والطَّرِيقَةُ المُنْتَلَى، والأخْرَى، والأُولَى، وذلك كثير.

ومثله في غير التفضيل (الأنثَى) و(العُذْرَى) من العُذْر، واليُسْرَى، والعُسْرَى، والعُمْرَى، من الإعمار، و(العُقْبَى) العاقِبَة، و(العُتْبَى) الرجوعُ عما عوتبت عليه والحمى، والحبلى، و(حزوى) موضع، وذلك كثير.

البناء الثالث : بناء (مَرَطَى) وهو (فَعَلَى) بفتح الفاء والعين.

يَخْتَصُّ بالتانيث بالألف أيضا، إذ ليس في الكلام / وزن (فِعَلُّ) ١٦٧
وأيضا فإن (فَعَلَاءً) بالمدُّ مُنْتَفٍ على ما يقتضيه كلامه.

و(المَرَطَى) السريعة من الإبل، يقال : فَرَسٌ يَعْدُو المَرَطَى، وهو فوق التَّقْرِب، ودون الإهذاب، قال طُفَيْلٌ^(١)،

تَقْرِبُهَا المَرَطَى والجَوْزُ مُعْتَدِلٌ

كَأَنَّهَا سُبْدٌ بالماءِ مَغْسُولٌ

وقال الأَفْوَه^(٢) :

ورُكُوبُ الخَيْلِ تَعْدُ والمَرَطَى

قَدْ عَلاهَا نَجْدٌ فِيهِ أَحْمِرَارٌ

وأكثر استعمال هذا البناء في الحركة والسُرعة، يقال : ناقةٌ وَكَبَى :

(١) اللسان (سبد، مرط) والجَوْزُ : الوَسَطُ، والسُبْدُ : طائرٌ لَيْنُ الريش، إذ قطر على ظهره قطرة من ماء جرى من فوقه للينه.

(٢) ديوانه ١٢ (الطرائف الأدبية للميمنى) والنَّجْدُ - بفتحين - العرق من عمل أو كرب أو غيره.

شديدة الوثب، وناقئة وكري : شديدة العدو، وناقئة وكفى، أى سريعة، وناقئة بشكى : سريعة، وناقئة ملى، أى تمر مرة سريعاً، وكذلك الجمزى : عدو فيه نزو، وناقئة شمجى، أى سريعة، وتكون فى غير ذلك، يقال : لقيته الندرى، أى فى الدر، وذقرى : اسم لروضة بعينها، وصورى : موضع، وبردى : نهر بدمشق.

البناء الرابع : بناء (فعلى) بفتح الفاء وإسكان العين.

وهذا المثال على وجهين فى الاستعمال :

فأحدهما : أن يختص بالتانيث بالألف.

والآخر : ألا يختص بذلك، فذكر الناظم هنا ما يحتاج إليه، وترك ما عدا

ذلك، فللاختصاص بالتانيث بالألف ثلاثة مواضع وهى التى عدها :

أحدها : أن يكون جمعاً لامفردت، فإنه إذا كان جمعاً لم يكن فيه إلحاق

فى المفردات، وأيضاً فلم يأت الجمع هنا ممدوداً، وما أُوهم خلاف ذلك فهو اسم

جمع لاجمع حقيقة، نحو : حلفاء، وقصباء، ومثاله : مريض ومرضى، وجريح

وجرحى، وقتيل وقتلى، وهالك وهلكى، وصريع وصرعى، وهو كثير.

والثانى : أن يكون مصدراً، فإن الإلحاق بالألف فيها معدوم، ولم يأت

مصدر على (فعلاء) ممدوداً، ومثاله : الدعوى، والنجوى، والعدوى، والرعى، من

الرعاية أو الأرعواء، والفتوى، والشكوى.

والثالث : أن يكون صفة، ومثله بشبغى، وهو تانيث (شبعان) و(فعلى

فعلان) قياس، نحو : سكران وسكرى، وغضبان وغضبى، وملان وملكى، وريان

ورياً، وحران وحرى، وصدبان وصدى، وشهوان وشهوى، وظمان وظمأى، ونحو

ذلك.

وتحرز بالصفة من الاسم، فإن الاسم، على (فعلَى) مشترك الألف / بين التانيث والإلحاق، فالتانيث نحو : علقَى، ورضوى، وسلَمَى، وعوى، ١٦٨
والإلحاق نحو : علقَى، بالتنوين ويقال : جاء القوم تترى، يُنُون ولاينون،
وقرىء بالوجهين قوله تعالى : [ثُمَّ أَرْسَلْنَا رَسُولَنَا تَرَا] (١) ومعناه : واحدٌ
خلف آخر، ومنه أيضا : أرطى، منونا لاغير.

و(فعلَى) أيضا مشترك بين المد والقصر إذا كان اسما، فمن
المقصود ما ذكر آنفا. والممدود نحو : النعماء، والقصباء، والحلفاء،
والشعراء.

وإنما قيد الصفة بالمثال ليبين لك أى صفة أراد، إذ ليس كل صفة
على (فعلَى) تختص بالألف دون الهمزة، بل تأتي الصفة على قسمين :
أحدهما : أن تختص بالألف دون الهمزة، وذلك ما كان فيها تانيث
(فعلان) نحو : سكرى، وغضبي، ورياً، وتانيث : سكران، وغضبان،
وريان، ومنه مثاله، لأنه تانيث (شبعان).

والآخر : أن تختص بالهمزة دون الألف، وذلك ما كان منها تانيث
(الأفعل) نحو : حمراء، وصفراء، وصهباء، وسوداء، على ما سيذكره في
فصل الممدودة، فلاخراج هذا القسم قيد (فعلَى) بالمثال. والله أعلم.
وأما ما عدا هذه الثلاثة فلا تختص بالتانيث، بل قد تكون للتانيث
وللإلحاق، وقد يأتي ممدوداً أيضا مختصاً بهمزة التانيث كما ذكر.

البناء الخامس : بناء (حبارى) وهو (فعالى) بضم الفاء.
يختص بالتانيث بالألف، إذ ليس في الأسماء بناء (فعالى) فيلحق

(١) قرأه ابن كثير وأبو عمرو بالتنوين، وقرأه الباقون بلا تنوين، وانظر : السبعة لابن مجاهد ٤٤٦.

به، وأيضا فلم يأت هذا البناء ممدودا، والحبّارَى : طائر، قال الشاعر^(١) :

تَوَقَّى بِأَطْرَافِ الْقِرَانِ وَعَيْنُهَا

كَعَيْنِ الْحَبَارَى أَخْطَأَتْهَا الْأَجَادِلُ

ويروي «توقى»^(٢) ومثله (الخرّامَى) لخيريّ البرّ^(٣). ويقال : قُصَارَاكَ

أن تفعل، أى غايتك، و(جُمَادَى) للشّهْر، و(النُّعَامَى) ريح الجنّوب،

و(الشُّكَاعَى) شجرة ذات شوك كثير، و(زُنَابَى العَقْرِبِ) : قرْنُهَا، والذُّنَابَى :

الذُّنْب، ويقال : هو مَنبِت الذُّنْب، والسُّمَانَى : طائر، ونحو ذلك.

البناء السادس : بناء سُمَّهَى وهو (فُعَلَى) بضم الفاء وتشديد العين

مفتوحة.

يختص بالتانيث بالألف، لأن مثال (فُعَلَلُ) و(فُعَلَاءُ) غير موجود،

والسُّمَّهَى : الباطل، يقال : ذَهَبَ فِي السُّمَّهَى^(٤)، إذا ذهب في الباطل،

وأيضا فيقال : للهواء الذي بين السماء والأرض / السُّمَّهَى، ويقال ١٦٩

السُّمَّهَى : الذي يُقال له مُخَاطُ الشَّيْطَانِ^(٥).

ومثله الحُلْكَى، وهى شحمة الأرض^(٦)، وبُدْرَى، من البِدَار.

(١) هو أو نزيب الهذلي، ديوان الهذليين ٨٢/١، واللسان (قرن)

وتوقى : تشرف. والقران : جمع قرْن، وهو الجبل الصغير، أو قطعة تنفرد من الجبل. والأجادل :

جمع جدل، وهو الصقر. والمعنى : إن هذه المرأة تتبع الجيش مستترة بأعالى الجبال، تنظر منها

وتسألهم، وعينها، من الذعر والخوف، كعين الجبارى التى لم ترها الصقور.

(٢) وهى رواية الديوان واللسان.

(٣) وهى نبتة طيبة الريح.

(٤) اللسان (سمه) ويقال له زبضا : السُّمَّهَى، والسُّمَّهَى.

(٥) مخاط الشيطان : هو السهام التى تتراعى فى عين الشمس للناظر فى الهواء عند الهاجرة. ويقال

له أيضا : لعاب الشمس، وريق الشمس.

(٦) شحمة الأرض : الكمأة البيضاء.

البناء السابع : بناء (سِبْطَرِي) وهو (فِعْلِي) بكسر الفاء وفتح العين
وتشديد اللام.

يَخْتَصُّ أَيْضاً بِالتَّائِيثِ بِالْأَلْفِ لِعَدَمِ مِثَالِ (فِعْلٌ) و(فِعْلَاءٌ).
وَالسَّبْطَرِي : مِشْيَةٌ فِيهَا تَبْخُثْرٌ، نَقَلَهُ الْقَالِي عَنْ ابْنِ دُرَيْدٍ، وَمِثْلُهُ
(الضَّبَّعُطِي) كَلِمَةٌ يُفْرَعُ بِهَا الصَّبِيانُ، و(الزَّبَعْرِي) : الضُّخْمُ.

البناء الثامن : بناء (ذِكْرِي) وهو (فِعْلِي) بكسر الفاء وإسكان العين.
وَالذِّكْرِي : مَصْدَرٌ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : {تَبْصِرَةٌ وَذِكْرِي لِكُلِّ عَبْدٍ مُنِيبٍ} (١).
وَنَبَّهَ بِهَذَا الْمِثَالِ عَلَى أَنْ اخْتِصَّاصَ هَذَا الْبِنَاءُ بِالْفِ التَّائِيثِ إِنَّمَا يَكُونُ فِي
المصادر، وذلك أن هذا البناء على وجهين :

أحدهما : أن يأتي مصدراً وهو المقصود، فلا تكون ألفه للإلحاق، لأنَّ
الإلحاق فيه تابع للإلحاق في الفعل، والفعل عَرِيٌّ عن ذلك، ولا يكون ممدوداً
أيضاً، لعدمه في المصادر، ومثله : السَّيْمِيُّ.

والآخر : أن يأتي اسماً، فليس بمختص بألف التائيت، بل قد يكون كذلك،
نحو : الدَّفْلِيُّ، والشَّعْرِيُّ، و(الحَجَلِيُّ) للحَجَلِ.

وقد تكون ألفه للإلحاق، فإن وزن الواحد، نحو : الذَّقْرِيُّ، فإن للعرب فيه
وجهين، منهم مَنْ يَقُولُ : ذَقْرِي أُسَيْلَةٌ، ممنوعُ الصَّرْفِ، ومنهم مَنْ يَقُولُ : ذَقْرِي
أُسَيْلَةٌ مَصْرُوفًا.

وقد تأتي أيضاً ممدودة للإلحاق، نحو : عِلْبَاءٌ وَحِرْبَاءٌ، فلأجل هذا أتى
بالمثال من المصدر لِيُحَرِّزَ مَرَادَهُ.

(١) سورة ق : ٨.

البناء التاسع : بناء (حَنِئِيٌّ) وهو (فِعْلِيٌّ) بكسر الفاء والعين
وتشديدها.

ويختص بالتانيث بالألف، وإذ ليس في الكلام مثال (فِعْيَلٌ)
ويقتضى أيضا عدم (فِعْيَلَاءً) وهو اسم مصدر من : حَنَيْتُهُ عَلَى الشَّيْءِ،
أى : خضضته عليه.

وهذا البناء مختص بأسماء المصادر، فمن ذلك : الهَجِيرِيٌّ، بمعنى
العادة، وأيضاً بمعنى الهُجْر من الكلام، والهَزِيمِيٌّ، من الهزيمة،
والخَصِيصِيٌّ من : خَصَصْتُ، والخَلِيفِيٌّ : الخلافة، والرَّمِيَّا : من رَمَيْتُ،
والرُّدَيْدِيٌّ : من رَدَدْتُ، والمِكِّيُّ : من المَكْتُ، والدَّيْلِيٌّ / من الدلالة.

١٧.

البناء العاشر : بناء (الكُفْرِيٌّ) وهو (فُعْلِيٌّ) بضم الفاء وفتح العين
وتشديد اللام.

يَخْتَصُّ بالتانيث بالألف، إذ ليس في الكلام مثال فَعْلَلٌ، ولا فَعْلَاءً.
والكُفْرِيٌّ، والكافورُ : وعاءُ طَلَعِ النَّخْلِ، سمي بذلك لأنه يَكْفُرُهُ، أى
يُغَطِّيهِ، والشَّيْبَانِيٌّ^(١) يجعله الطَّلَعُ نَفْسَهُ، والفراء يجعله الطَّلَعُ حينَ يَشُقُّ.
قال القالي: والأول هو الصحيح، لأن الاشتقاق يدل على صحته ومثله :
(عُرْضِيٌّ) من الاعتراض.

البناء الحادى عشر : بناء (خُلَيْطِيٌّ) وهو (فُعْيَلِيٌّ) بضم الفاء
وتشديد العين مفتوحة.

يَخْتَصِفُ بالتانيث بالألف لفقْد بناء (فُعْيَلِلٌ) و(فُعْيَلَاءً).
والخُلَيْطِيٌّ : من الاختلاط، يقال : وَقَعُوا فِي الخُلَيْطِيِّ، أى اختلط

(١) يعنى أبا عمر والشيباني، صاحب كتاب «الجيم» في اللغة.

عليهم أمرهم، ومثله النُّهَيْبِيُّ، من الانتهاب، وذهبتُ أبلُهُ في العُمَيْهِي
والكُمَيْهِي، إذا تفرقت في كل وجه، فلم يَدْرِ أين ذهبت، واللُّغَيْرِيُّ :
الحَفِيرَةُ المُلْتَوِيَةُ التي يَحْفِرُهَا اليرْبُوعُ، والشَّرِيطِيُّ : من الاشتراط.

البناء الثاني عشر : بناء (الشُّقَارِيُّ) وهو (فُعَالِي) بضم الفاء وفتح
العين المشددة.

يَخْتَصُ بِألف التانيث لأن مثال (فُعَالِي) و(فُعَالَاء) غير موجود.
والشُّقَارِيُّ : نَبْتُ، ومثله : الحُوَارِيُّ، للدَّقِيقِ المعروف، والعُوَارِيُّ،
والخُبَارِيُّ الخُضَارِيُّ، والزُّبَادِيُّ، أسماء نباتات.

هذه جملة الأبنية التي أشار إليها الناظم، وقيدتها بالشهرة، وكثرة
الاستعمال بقوله : «والإشْتِهَارُ فِي مَبَانِي الْأُولَى» إلى آخره.

ثم نَصَّ على أن ماعداً هذه الأبنية نادرٌ في الأبنية المختصة
بالتانيث، فقال : «وَأَعَزُّ لِغَيْرِ هَذِهِ اسْتِنْدَاراً».

أى أنسب لغير هذه الأبنية المذكورة الاستندار والقلّة، ولم يذهب
إلى ذكرها على التفصيل، لقلّة استعمالها، ولكونها في عدم الفائدة الكلية
كنقل اللغة الذي لا يذهب إليه النحويُّ من حيث هو نَحْوِيٌّ.

وقد حَصَرَ في «التسهيل»^(١) ما اشتهر وما لم يَشْتَهَرَ، ولا بدُّ من ذكر
بعض تلك النوادر المشار إليها في كلامه.

فمن ذلك (أَفْعُلَوِي) ثلاثياً مضاعف / اللام، نحو (الدَّفْقِيُّ) لمِشِيَّة
فيها تدفُّق وإسراع، و(الجِيضِيُّ) لمِشِيَّة فيها اختيال، و(الهِمَقِيُّ) مِشِيَّة
فيها تمأيل، وهو نادر.

(١) ص ٢٥٥

ومنها (فَاعِلِيٌّ) نحو : الْبَاقِلِيُّ، بتشديد اللام، قال القالي : ولا أعلم له نظيراً في الكلام.

ومنه (فَعَلِيًّا) نحو : مَرَحِيًّا، من المَرَح، وَقَلَهِيًّا، ودرِيًّا، وبردِيًّا، وهو من النادر أيضاً.

ومنها (فَعَلُوتًا) والذي حُكِيَ منه : الرَّهْبُوتَا والرَّحْمُوتَا.

ومنها (فِعْلَنَا) نحو : العَرِضُنِي، ولم يَنْقُلِ القالي غيره.

ومنها (إِفْعَلِيٌّ) نحو : إِجْلِي، قال القالي : ولم يَأْتِ على هذا غيره.

ومنها (إِفْعِيلِيٌّ) نحو : إِهْجِيرِي، وإِجْرِيًّا، وهو نادر، ونحو هذا من الأبنية النادرة.

وعَزَا الشَّيْءَ عَزْوًا وَعَزِيًّا : نَسَبَهُ. وأتى بـ«الاستتذار» في معنى النُّور، وهو السُّقُوط والشُّذُود.

ثم على الناظم في هذا الفصل بحسب قصده اعتراضات :

أحدهما : أنه نص على أنه يأتي بالأشهر من أبنية الألف المقصورة، وقد وجدنا من هذه الأبنية ما ليس بمشهور ولا كثير.

فمنها (أُرْبِيٌّ) فهو قليل نادر، قال أبو بكر خطَّاب^(١) : وقد شذَّ من (فُعَلِيٌّ) ثلاثة أحرف، أتت مقصورة، وهي (الأُرْبِيٌّ) للدَّاهِيَّة، و(شُعْبِيٌّ) اسم بلد، و(أُنْمِيٌّ) اسم موضع، ولم يحك غير هذه الثلاثة الأحرف، ونحو هذا قال غيره حين جعلوا (فُعَلِيٌّ) من الأبنية المختصة بالمد.

(١) هو أبو بكر خطاب بن يوسف هلال الماردي القرطبي، من جلة النحاة ومحققيهم والمتقنين في المعرفة بعلوم اللسان على الإطلاق. وهو صاحب كتاب «الترشيح» في النحو (ت بعد ٤٥٠هـ).

فهذا ضدٌ ماذهب إليه الناظم فيه، وجملةٌ ماحكى القالِيُّ فيه، وهو المتتبعُ للسمع، والحافظُ للنوادر، ماتقدم التمثيلُ به ولم يزد، وقال : إنه قليلٌ جداً. وقال سيبويه في «الأبنية»، ويكون على (فُعَلَى) وهو قليل في الكلام^(١)، ثم حكى ثلاثة ألفاظ.

ومنها (شُمَهَى) فهو نادر. قال سيبويه : وجاء على (فُعَلَى) وهو قليل، قالوا : السُّمَهَى، وهو اسم، والبُدْرَى، وهو اسم^(٢). ولم يحك منه القالِيُّ إلا ثلاثة الألفاظ المتقدمة، فهو أندرُ من (فُعَلَى) وقد جعله الناظم من الأبنية الشهيرة.

ومنها (سِبَطْرَى) فهو نادر أيضاً، ولم يذكر منه القالِيُّ إلا ثلاثة الألفاظ المذكورة قبل، نَعَمْ، حكى من (فِعَلَى) الثلاثي : الحِمَقَى، والدُقَقَى والجِيضَى خاصة، والجميعُ إذا اجتمع من قبيل النادر غير المشهور، فهو، على كل تقدير، على غير ما زعم الناظم.

وقال سيبويه في الأبنية^(٣) : ويكون على مثال (فِعَلَى) وهو قليل، قالوا : السِبَطْرَى، وهو اسم والضَبَّغَطَى، وهو اسم.

ومنها (الكُفْرَى) فهو من قبيل النادر أيضاً، إنما حكى منه القالِيُّ : عُرْضَى، وكُفْرَى، وسَلْحَفَى، ثم قال : ولا نعلمُ أتى من هذا المثال، غير ما ذكرنا، هذا مع أنه أدخل فيه (سَلْحَفَى) وهو رباعي، ليس مثل (الكُفْرَى) فالذي صح من نقله فيه لفظان خاصة.

(١) الكتاب ٢٤٦/٤.

(٢) المصدر السابق ٢٦٤/٤.

(٣) المصدر السابق ٢٦١/٤.

وقال في تقرير الأبنية : إن هذا البناء قليل جداً .

وقال سيبويه^(١) : ويكون على (فُعَلَى) قالوا : العُرُضَى، وهو اسم .

ومنها (الشُّقَارَى) فهو من النادر، إذ لم يَحْكِ منه القالي غير ماتقدم، إلا أنه لم ينص على أنه نادر، وكذلك سيبويه لما ذكر بناء (فُعَالَى) لم يُنَبِّه على نُدُورِهِ، فلعله استند إلى هذا القَدْر^(٢) .

هذا ما على الناظم في شهرة هذه الأبنية .

وعليه في بناء (الطُّوَلَى) نظر من جهة أخرى، لأنه جعله مختصاً، إذ ليس له ما يَلْحَقُ به، لعدم (فُعَلَل) أصل بناء . وقد أثبت الناظم في «التصريف» فُعَلَلًا، جَرِيًّا على مذهب الأخفش والكوفيين، وهو مذهب يَتَرَجَّحُ عند القائل به بقولهم :سُوْدُدٌ، فالحقوه بْبِرْقَعٍ وَجُحْدُبٍ . والإلحاق إنما يكون بما هو أصل بناء، فعلى هذا يكون ماجاء من نحو (بُهْمَاة) ملحَقًا، لأن الألف يمتنع مع التاء أن تكون للتانيث كما تقدم، وعند ذلك لا يكون (فُعَلَى) مختصاً بالتانيث .

وقد يجاب عن هذا بوجهين :

أحدهما : أن مثاله يُفِيدُ مرادَه، وهو أنه مثل بفُعَلَى الأفعِلَ، فقد يقال : لم يُرِدْ إلا هذا بخصوصه، وعلى هذا لا يدخل له ما لم يكن من باب التفضيل الذي يكون فيه الإلحاق .

والثاني : أن (بُهْمَاة) حُكِيَ نادرا جدا، ليس له في هذا البناء نظير، ولم يَكْثُرْ فيه استعمالُ التاء، فلا يُعْتَدُّ به في نقض أصلِ شائعِ الاستعمال، وهو الاختصاص بالتانيث .

(١) المصدر السابق ٤/٢٦١ .

(٢) المصدر السابق ٤/٢٥٧ .

الاعتراضُ الثاني على كلامه : أنه ذكر في هذه الأبنية ما ليس مختص بالألف المقصورة، بل يشاركها فيها الممدودة، وقد جعلها في كتاب «التسهيل»^(١) / من قبيل المشترك، وذلك بناء (أرَبَى) وبناء (مَرَطَى) ١٧٢ وبناء (حِثْيَى) وبناء (خَلِيَطَى).

فأما بناء (أرَبَى) وهو (فُعَلَى) فهو أشهر في الممدود منه في المقصور، ولذلك جعلوا بناء (فُعَلَى) مثمًا يُعرف به الممدود من المقصور، لا طُراده في الممدود، واعتذروا عن نحو (أرَبَى) وأشباهه بالقلة والندور. ومثاله في المجموع : عُلَمَاءُ، وَحُكَمَاءُ، وَقُقَهَاءُ، وهو كثير.

وفي المفردات ناقة عَشْرَاءُ، والعدوَاءُ للشُّغْل^(٢)، والعروَاءُ : الرُّعْدَةُ، والغُلُوَاءُ، والرُّحَضَاءُ : العرق.

والقُوبَاءُ، والخِيَلَاءُ، والنُّفْسَاءُ، والبرحَاءُ، وهو يتنفس الصُّعْدَادَ، ونحو ذلك.

وأما بناء (مَرَطَى) وهو (فُعَلَى) فقد جاء منه : قَرَمَاءُ، لموضع، وجَنَفَاءُ، لموضع أيضا، والسُّحْنَاءُ : الهَيْئَةُ، كالسُّحْنَاءِ، ودَأْتَاءُ وتَأْدَاءُ، للأمة، وتسكن الهمزة أكثرُ فيها، وقالوا : نَفْسَاءُ، في : نَفْسَاءُ، وهي قليلة، والأشهرُ نَفْسَاءُ، لكن المد في (فُعَلَى) قليل، نَبَّه عليه سيبويه، فكانت لا يتمكّن الاعتراض لهذا.

وأما بناء (حِثْيَى) وهو (فِعْيَلَى) فقد جاء منه : الفِحْيَرَاءُ، والخِصْرِيَاءُ والزَّلْيَلَاءُ، والمِكْيَاءُ، ذكرهما اللحياني.

(١) انظر : ص ٢٥٦.

(٢) أى موانعه، وانظر : اللسان (عدا).

وأما بناء (خُلِّطَى) وهو (فُعِّلَى) فقد تَشْرِكُه الألف الممدودة، نحو قولهم :
خُخِيْلَاءُ، حَكَى الزُّبَيْدِيُّ : أَنَا أَعْلَمُ بِدُخِيْلَانِكَ.

وهذه الثلاثة نادرة في المد، والذي يَتِمَكَّنُ الاعتراضُ به هو الأول، على أن
المؤلف قد أثبت في «التسهيل»^(١) أربعة الأبنية من المشترك ولم يفرِّق بين قلة
وكثرة.

ثم ذكر الألف الممدودة فقال :

لِمَدِّهَا فَعْلَاءُ أَفْعَلَاءُ

مُتَلَّتْ الْعَيْنُ وَقَوْلَاءُ

ثُمَّ فِعَالًا فَعْلَالًا فَعَاوِلًا

وَقَفَاعِيَاءُ فِعْلِيَاءُ مَفْعُولًا

وَمُطَلَّقَ الْعَيْنِ فَعَالًا وَكَذَا

مُطَلَّقَ فَاءٍ فَعْلَاءُ أُخِيْدًا

يَعْنَى أَنَّ لِمَدِّ أَلْفِ التَّانِيثِ أِبْنِيَّةً مَخْتَصَةً، لَا تَشْرِكُهَا فِيهَا أَلْفُ الْمَقْصُورَةِ،
وَلَا أَيْضًا يَشْرِكُهَا فِيهَا أَلْفُ الْإِلْحَاقِ أَوْ التَّطْوِيلِ، بَلْ تَكُونُ هَذِهِ الْأِبْنِيَّةُ كَالْعَلَمِ
الْمُدْوَةِ، فَتَدْخُلُ بِذَلِكَ فِيهَا يَنْضَمُّ وَيُنْحَصِرُ بِالْقِيَاسِ مِنَ اللَّفَّةِ، وَجَمَلَةُ الْأِبْنِيَّةِ الَّتِي
ذَكَرَ سَبْعَةَ عَشَرَ بِنَاءً :

أَحَدُهَا : (فَعْلَاءُ) بِفَتْحِ الْفَاءِ وَإِسْكَانِ الْعَيْنِ.

(١) انظر : ٢٥٧.

يَخْتَصُّ بِالتَّائِيثِ بِالْهَمْزَةِ، لَأَنَّ (فَعْلَالًا) فِي غَيْرِ الْمُضَاعَفِ مَعْدُومٌ، إِلَّا مَا حَكِيَ شَاذًا مِنْ قَوْلِهِمْ : نَاقَةٌ بِهَا خَزْعَالٌ، أَيْ ظَلَعٌ. وَالْقَسْطَالُ : / ١٧٣
الغُبَارُ، وَذَلِكَ غَيْرُ مُعْتَدٍّ بِهِ.

أَمَّا (فِعْلَاءٌ) بِكسْرِ الْفَاءِ، أَوْ (فُعْلَاءٌ) بِضَمِّهَا، فَلَا يَخْتَصُّ بِالتَّائِيثِ، لَوْجُودِ (فُعْلَالٍ) وَ(فِعْلَالٍ) فِي نَحْوِ : قُسْطَاسٍ، وَقِرْطَاسٍ، بَلْ هَذَانِ الْبِنَاءَانِ يَخْتَصِمَانِ بِالْإِلْحَاقِ، كَمَا اخْتَصَّ (فَعْلَاءٌ) بِالتَّائِيثِ، هَذَا مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ.
وَمِنْ مِثْلِ (فَعْلَاءٍ) قَوْلُهُمْ : السَّرَاءُ، وَالضَّرَاءُ، وَالنُّعْمَاءُ، تَائِيثِ (الْأَفْعَلِ) فِي قَوْلِهِمْ : بَيْضَاءُ، وَصَفْرَاءُ، وَسَوْدَاءُ، وَصَهْبَاءُ، وَذَلِكَ كَثِيرٌ.

وَلَيْسَ مُشْتَرِكًا لِلْمَمْدُودَةِ وَالْمَقْصُورَةِ، وَإِنْ كَانَ النَّازِمُ قَدْ ذَكَرَ (فَعْلَى) قَبْلَ هَذَا، لِأَنَّهُ إِنَّمَا ذَكَرَهَا فِي مَوَاضِعٍ لَاحِظٌ فِيهَا لِلْمَمْدُودَةِ، وَهِيَ كَوْنُهَا جَمْعًا، أَوْ مَصْدَرًا، أَوْ صِفَةً لِمَوْثِثٍ (فَعْلَانٌ) وَلِذَلِكَ قَيَّدَهَا فَقَالَ : «أَوْصِفَةٌ كَشَبَعِيٌّ» وَهِيَ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ الثَّلَاثَةِ لَاحِظٌ فِيهَا لِلْمَدِّ، وَإِنَّمَا تُعَدُّ فِي غَيْرِهَا، وَهِيَ عِنْدَ ذَلِكَ مَخْتَصَّةٌ بِالْمَدِّ، لَاحِظٌ فِيهَا لِلْقَصْرِ.

الْبِنَاءُ الثَّانِي : (أَفْعِلَاءٌ) بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَكسْرِ الْعَيْنِ، وَهُوَ أَحَدُ مَا قِيدَ بِقَوْلِهِ : «مُتَّثَّ الْعَيْنِ» أَيْ مُضَبُوطِ الْعَيْنِ بِثَلَاثِ الْحَرَكَاتِ، الضَّمَّةِ وَالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ.

يَخْتَصُّ بِالتَّائِيثِ بِالْهَمْزَةِ لِعَدَمِ بِنَاءِ (أَفْعِلَالٍ). وَمِنْ مِثْلِهِ فِي الْمَفْرُودَاتِ : الْأَرْبِعَاءُ، لِلْيَوْمِ الْمَعْرُوفِ، وَالْأَرْمِدَاءُ، لِلرَّمَادِ.
وَهُوَ فِي الْجَمْعِ كَثِيرٌ، نَحْوُ : أَوْلِيَاءُ، وَأَصْفِيَاءُ، وَأَنْبِيَاءُ، وَأَوْصِيَاءُ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَلَيْسَ مُشْتَرِكًا لَهَا وَالْمَقْصُورَةِ.

البناء الثالث : (أَفْعَلَاءُ) بفتح الهمزة والعين، وهو الذي يعطيه التقييد أيضا.

يختص بالتانيث لعدم مثله في الأصول.

ومن مثله : الأربَعَاءُ، لليوم المعروف.

قال الأصمعي : اليوم : الأربَعَاءُ، بفتح الباء، والأعرِفُ الأربَعَاءُ بكسر الباء، إلا في جمع ربيع. وقد حكى أبو زيد عن بني عُقَيْل أنهم يقولون : الأربَعَاءُ، بكسر الباء، فهما ثابتان. وهذا البناء قليل في الكلام.

البناء الرابع : (أَفْعُلَاءُ) بفتح الهمزة وضَمُّ العين، وهو الثالث مما أعطاه تقييدُ الناظم.

بالتانيث بالهمزة، كما ذكر في أخويه.

ومن مثله : الأربُعَاءُ، لعمودٍ من أعمدة الخبَاء.

قال القالي : ولم يأت منه غيرُ هذا الحرف، ولم يذكر سيبويه هذا المثال في الأبنية، وإنما جاء من قبيل أهل الكوفة، و(أربُعَاءُ) أيضا : موضع.

١٧٤

/ البناء الخامس : (فَعْلَاءُ) بفتح الفاء واللام.

يختص بتانيث الهمزة، لفقد مثال (فَعْلَالٍ).

ومن مثله : عَقْرِيَاءُ، وحرْمَلَاءُ، وكَرِيَلَاءُ، وثرْمَدَاءُ، وهي أسماء مواضع.

وقالوا : لا أدري أيُّ البرنساءِ هو أيُّ : أيُّ الناسِ هو^(١). وهذا

(١) اللسان (برنس).

المثال جعله سيبويه (فَعْلَاءً) فالنون عنده أصلية^(١).

البناء السادس : (فِعَالَاءُ) بكسر الفاء.

يَخْتَصُ بِالتَّائِيثِ بِالْهَمْزَةِ، لِعَدَمِ بِنَاءِ (فِعَالَالٍ).

ومن مثله : القِصَاصَاءُ، للقِصَاصِ. زَعَمُوا أَنَّ أَعْرَابِيًّا وَقَفَ عَلَى بَعْضِ أَعْرَاءِ الْعِرَاقِ فَقَالَ : القِصَاصَاءُ أَصْلَحَكَ اللَّهُ، أَي : خَذَلِي القِصَاصِ. ولم يذكر سيبويه (فِعَالَاءً) وهو من مستدرِك الزُّبَيْدِيِّ، وليس من الأبنية المشتركة، إذ ليس في أبنية المقصورة ما هو على (فِعَالِي) وقد نفاه سيبويه عن الكلام.

البناء السابع : (فُعْلَاءُ) بضم الفاء واللام.

يَخْتَصُ بِالتَّائِيثِ بِالْهَمْزَةِ، لِعَدَمِ بِنَاءِ (فُعْلَالٍ).

ومن مثله : القُرْفُصَاءُ، يقال : قَعَدَ القُرْقُصَاءُ، إذا قَعَدَ عَلَى قَدَمَيْهِ، وَأَمَسَ الأَرْضَ إِيَّتَيْهِ، وهو قليل.

ولم يذكر (فِعْلَاءً) بكسر الفاء واللام، نحو قولهم : لَيْلَةُ طَرْمِيسَاءُ، وَطَلْمِيسَاءُ، أَي مُظْلَمَةٌ، وَأَرْضٌ جِلْحِظَاءُ، أَي لِشَجَرٍ بِهَا.

ولعله تَرَكَه لكونه من المَشْتَرَكِ لِأَنَّ (فِعْلَالِي) موجود، نحو : هِنْدِيَابًا. وحكى الفراء : قَعَدَ القِرْفُصَاءُ، إِذَا ضَعَمَتِ القَافُ مَدَدَتِ، وَإِذَا كَسَرَتْهَا قَصَرَتْ، وَقَدْ جَعَلَهُ المَوْلاُ فِي «التسهيل»^(٢) من المَشْتَرَكِ. البناء الثامن : (فَاعُولَاءُ) بضم العين.

يَخْتَصُ بِالتَّائِيثِ، لِعَدَمِ بِنَاءِ (فَاعُولِي) ومن مثله : عَاشُورَاءُ، اليَوْمُ المَعْرُوفُ، وَقَالُوا : أَصَابَتْهُمُ ضَارُوءٌ مُنْكَرَةٌ وَهِيَ مِنَ الضَّرِّ، وَهُوَ قَلِيلٌ فِي الكَلَامِ.

(١) الكتاب ٢٩٥/٤.

(٢) انظر : ص ٢٥٧.

البناء التاسع : (فَاعِلَاءُ) يَخْتَصُّ بِالتَّائِيثِ أَيْضًا، لِعَدَمِ مِثْلِهِ فِي الْأَصُولِ.

وَمِنْ مِثْلِهِ : الْغَائِبِيَاءُ، وَالْقَاصِبِعَاءُ، وَالنَّافِقَاءُ، أَسْمَاءُ لِحِجْرَةِ الْيَرْبُوعِ، وَالرَّاهِطَاءُ : تُرَابٌ يُخْرِجُهُ الْيَرْبُوعُ مِنْ حُجْرِهِ وَيُجْمَعُ، وَكَذَلِكَ الدَّائِمَاءُ، وَمِنْهُ أَيْضًا : الْبَاقِلَاءُ، وَعَادِيَاءُ، اسْمُ أَبِي السَّمُوعِ الْغَسَّانِي. وَلَيْسَ بِمَشْتَرِكٍ لَهَا وَلِلْمَقْصُورَةِ.

البناء العاشر : (فِعْلِيَاءُ) بِكسْرِ الْفَاءِ وَاللَّامِ.

يَخْتَصُّ بِالتَّائِيثِ، لِعَدَمِ مِثْلِ (فِعْلِيَالٍ) وَمِنْ مِثْلِهِ : الْكِبْرِيَاءُ، وَالْجَرِيْبِيَاءُ، لِرِيحِ الشَّمَالِ، وَيَخْتَصُّ بِالْمَمْدُودَةِ، فَلَا تَشَارِكُهَا الْمَقْصُورَةُ فِيهِ.

البناء الحادي عشر : (مَفْعُولَاءُ) يَخْتَصُّ بِالتَّائِيثِ كغیره.

وَمِنْ مِثْلِهِ : الْمَشْيُوحَاءُ، لِلشَّيُوخِ، / الْمَبْغُولَاءُ، لِلْبِغَالِ، وَالْمَحْمُورَاءُ، ١٧٥
لِلْحَمِيرِ، وَالْمَثْيُوسَاءُ، لِلثِّيُوسِ، وَالْمَعْبُودَاءُ، لِلْعَبِيدِ، وَالْمَصْنُورَاءُ : الصَّغَارُ،
وَالْمَكْبُورَاءُ : الْكِبَارُ.

وَيَكْثُرُ فِي أَسْمَاءِ الْجُمُوعِ كَمَا ذُكِرَ، وَيُقَالُ : أَرْضٌ مَسْلُومَاءُ، كَثِيرَةٌ
السَّلْمِ، وَمَحْضُورَاءُ، اسْمُ مَاءٍ، وَلَيْسَ بِمَشْتَرِكٍ لَهَا وَلِلْمَقْصُورَةِ.

البناء الثاني عشر : (فَعَالَاءُ) بِفَتْحِ الْعَيْنِ وَالْفَاءِ، وَهُوَ أَحَدُ مَا أُعْطَاهُ
قَوْلُهُ : «مُطَلَّقَ الْعَيْنِ فَعَالًا» يَعْنِي عَدَمَ اخْتِصَاصِ الْعَيْنِ بِحَرَكَةِ مِنْ
الْحَرَكَاتِ الثَّلَاثَةِ، بَلْ يَكُونُ الْبِنَاءُ مُعْتَبِرًا بِأَيِّ حَرَكَةٍ تَحْرَكَتْ عَيْنُهُ، مِنْ
الضَّمِّ أَوْ الْفَتْحِ أَوْ الْكَسْرِ، وَأَمَّا الْفَاءُ فَمُفْتَوِحَةٌ الْبِتَّةُ.

وَمَا أَتَى بِمَدَّةٍ بَعْدَ الْعَيْنِ لَزِمَ مِنْ كُلِّ حَرَكَةٍ مَا يَنْسَبُهَا مِنَ الْمَدَّاتِ،
فَالْفَتْحَةُ تَنْسَبُهَا الْأَلْفُ، فَتَقُولُ : (فَعَالَاءُ) وَالضَّمَّةُ تَنْسَبُهَا الْوَاوُ، فَتَقُولُ :

(فَعُولَاءُ) والكسرة تناسبها الياء، فتقول : (فَعِيلَاءُ).

ولم يَحْتَجْ إِلَى التَّنْبِيهِ عَلَى هَذَا اِكْتِفَاءً بِعِلْمِ السَّمْعِ بِذَلِكَ، وَلِزُومِ ذَلِكَ لِلتَّحْرِيكِ.

و(فَعَالَاءُ) يَخْتَصُّ بِالتَّانِيثِ بِالْهَمْزَةِ، لِعَدَمِ بِنَاءِ (فَعَالَالٍ) وَلَمْ يَجْعَلْهُ مُشْتَرَكًا وَإِنْ كَانَ فِي الْكَلَامِ (فَعَالِي) لِأَنَّ (فَعَالِي) مَخْتَصٌّ بِالْجَمْعِ، وَأَيْضًا لَيْسَتْ هِيَ أَلْفُ التَّانِيثِ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَكَلَامُهُ فِي أَلْفِ التَّانِيثِ فِي الْمَفْرَدَاتِ، وَإِنْ أَرَادَهَا فِي الْجَمْعِ فَحَيْثُ هِيَ بَاقِيَةٌ عَلَى أَصْلِهَا وَوَضَعِهَا الْأَوَّلِ، لِابْتَعَادِ التَّغْيِيرِ.

وَمِنْ مَثَلِهِ : الْعَجَاسَاءُ، لِلْعَظِيمَةِ مِنَ الْإِبِلِ، وَالتُّلَاتَاءُ، لِلْيَوْمِ، وَالبُرَاكَاءُ : أَنْ يُبْرِكُوا إِبْلَهُمْ، وَيَنْزِلُوا عَنْ خَيْلِهِمْ، وَيَقَاتِلُوا رَجَالَهُ، وَبُرَاكَاءُ كُلِّ شَيْءٍ : مُعْظَمُهُ، وَالتُّبَاقَاءُ : الَّذِي يَنْطَبِقُ أَمْرُهُ، وَالدُّبَاسَاءُ : الْجَرَادَةُ الْأُنْثَى، وَالتُّخَصَّاصَاءُ : الْفَقْرُ.

البناء الثالث عشر : (فَعُولَاءُ) وَهُوَ أَحَدُ الثَّلَاثَةِ الْمَقِيدَةِ.

يَخْتَصُّ بِالتَّانِيثِ، لَفَقْدِ مِثَالِهِ فِي الْأَصُولِ، وَلَيْسَ بِمُشْتَرَكٍ لَهَا وَلِلْمَقْصُورَةِ. وَمِنْ مَثَلِهِ : حَرَوَاءُ، وَجَلُولَاءُ، لِبَلَدَيْنِ، وَالحَرَوَقَاءُ : الحُرَّاقُ^(١)، وَالتُّكْشُوتَاءُ، وَهُوَ نَبَاتٌ، وَالدُّبُوقَاءُ : العَذْرَةُ.

البناء الرابع عشر : (فَعِيلَاءُ) وَهُوَ مَا أُعْطِيَ التَّقْيِيدَ أَيْضًا فِي كَلَامِهِ.

يَخْتَصُّ بِالتَّانِيثِ، لِعَدَمِ مَا يَلْحَقُ بِهِ مِنَ الْأَصُولِ، وَهُوَ أَيْضًا غَيْرُ مُشْتَرَكٍ. وَمِنْ مَثَلِهِ : القَرَبِيَّاءُ، وَالكَرِيَّاءُ، لِضَرْبٍ مِنَ البُسْرِ، وَالكَثِيرَاءُ : الَّذِي يُلْصِقُ بِهِ الشَّعْرَ، وَسَمِيرَاءُ : بَلَدٌ.

(١) وَهُوَ مَا تَقْدَحُ بِهِ النَّارُ (اللِّسَانُ - حَرَقَ).

البناء الخامس عشر : (فَعَلَاءُ) بفتح الفاء والعين، وهو / أحد ١٧٦
 ما يُعْطِيهِ قَوْلُهُ : «وَكَذَا مُطْلَقَ فَاءٍ فَعَلَاءٌ أَخِذَا» أَي : بِأَيِّ حَرَكَةٍ تَحْرَكْتُ
 الْفَاءُ، مِنْ الضَّمِّ أَوْ الْفَتْحِ أَوْ الْكَسْرِ، مَعَ فَتْحِ الْعَيْنِ لِغَيْرِ، الْجَمِيعُ مُخْتَصِمٌ
 بِالتَّائِيثِ، إِذْ لَيْسَ فِي الْكَلَامِ مِثَالُ (فُعَلَالٍ) وَلَا (فَعَلَالٍ) وَلَا (فِعَلَالٍ).
 فَأَمَّا (فَعَلَاءُ) فَمِثَالُهُ : قَرَمَاءُ، لِمَوْضِعِ، وَكَذَا جَنَفَاءُ، وَدَأْنَاءُ وَتَأْدَاءُ
 الْأُمَّةِ، وَالسُّحْنَاءُ لِلسُّخَاءِ، وَالغَالِبُ إِسْكَانُ الْعَيْنِ فِي الثَّلَاثَةِ، وَنَفْسَاءُ : لُغَةٌ
 فِي نَفْسَاءُ.

البناء السادس عشر : (فُعَلَاءُ) بضم الفاء، وهو مما أعطاه إضلاقُ
 الفاء.

ومثاله : الْقُرَبَاءُ، وَالرُّحَضَاءُ، لِلعَرَقِ، وَالنُّفْسَاءُ وَالرُّهْطَاءُ، لِحُجْرٍ مِنْ
 جِحْرَةِ الْيَرْبُوعِ، وَكَذَلِكَ الْقَصْعَاءُ، وَالخِيَلَاءُ. وَيُقَالُ : فَعَلَ ذَلِكَ فِي غُلُوٍّ
 شَبَابِهِ، أَيْ أَوْلِهِ.

البناء السابع عشر : باقى الثلاثة، وهو (فِعَلَاءُ) بكسر الفاء ومثاله :
 الْعِنْبَاءُ، لِلعِنْبِ، وَالْحِوَلَاءُ، لِلْمَاءِ الْخَارِجِ مَعَ الْوَلَدِ، وَالخِيَلَاءُ، لُغَةٌ فِي
 الْخِيَلَاءِ، وَالسِّيَرَاءُ، لِلثَّوْبِ الْمُسَيَّرِ، أَيْ : الَّذِي فِيهِ خَطُوطٌ، وَأَيْضًا نَبْتُ،
 وَأَيْضًا الذُّهَبُ.

هذه جملة ما ذكر من الأبنية المعروفة بالألف الممدودة، ولم يلتزم
 الإتيان بما عدا هذا، فورد عليه في هذا المساق سؤالان :
 أحدهما : أنه لا يخلو أن يكون قصده بالإتيان بهذه الأبنية وحدها،
 لأجل أن ما عداها نادرٌ بالنسبة إليها، كما قال في المقصورة : «واعزُّ
 لِغَيْرِ هَذِهِ اسْتِنْدَارًا» أَوْ يَكُونُ قَصْدُ الْإِتْيَانِ بِمِثْلِ مِنْهَا فَقَطْ، وَكَلَامُ
 الْأَمْرَيْنِ غَيْرُ سَدِيدٍ.

أما إن كان قصده أن ما ذكر هو الأكثرى، وماعداه أقلى، فليس الأمر كذلك، لأنه ذكر أمثلة نادرة الاستعمال جداً، وترك أمثلة لا تقصر عما ذكر في الاستعمال.

فمما ذكر من الأبنية الشاذة (أفعلاء). قال القالى حين مثله بأربعاء : ولم يأت [من هذا المثال غيره. و(أفعلاء) كذلك لم يأت منه غير : أربعاء. ولم يذكره سيبويه. و(فعلاء) لم يأت^(١) منه إلا القصاصاء قالوا : وهو نادر شاذ، ولم يُثبته سيبويه. قال القالى : والكلمة إذا حكاها أعرابى واحد لم يجب أن تجعل أصلاً، لأنه يجوز أن تكون كذباً، ويجوز أن تكون غلطاً أيضاً فلم يُسمع من ذلك الأعرابى إلا على باب الملك^(٢)، ولم يُسمع منه بعد.

قالوا : فلعله بالعجلة واللّهف زلّ لسانه، فلا يُقبل منه لهذا الاحتمال. و(فعللاء) لم يذكر القالى إلا القرفصاء.

ونص سيبويه على قلته، ولم يذكر منه إلا هذا الحرف^(٣).

١٧٧

و(فاعولاء) قليل، لم يحك منه القالى إلا عاشوراء، وضاروراء.

وكذلك (فعلياء) لم يحك منه إلا لفظين تقدماً، وهما : كبرياء وجربياء.

وكذلك (فعولاء) قليل، نص عليه سيبويه قال : ويكون على فعولاء في الاسم، وهو قليل^(٤).

(١) مابين القوسين ساقط من (ت).

(٢) يعنى ما ذكره أنفاً من أن أعرابياً وقف على بعض أمراء العراق فقال : القصاصاء. أصلحك الله، أى : خذ لى القصاص.

(٣) الكتاب ٤/٢٩٦.

(٤) الكتاب ٤/٢٦٣.

وكذلك (فَعِيلَاءٌ) قليل، نَصُّ عليه سيبويه أيضاً^(١)، ولم يَحْكِ منه القالى إلا أربعة الألفاظ المتقدمة.

وكذلك (فَعَلَاءٌ) قليل جداً، وكذلك (فِعْلَاءٌ) أيضاً، فإذن أكثر ما ذكر من الأبنية قليلة الاستعمال.

وقد ترك أبنية أخر، منها (فِعِيلَاءٌ) نحو : دِيكِسَاءٌ، و(فُعُولَاءٌ) نحو : عَشُورَاءٌ، و(يَفَاعِلَاءٌ) نحو : يَنَابِعَاءٌ، و(تَفْعِلَاءٌ) نحو : تَرِكِضَاءٌ، و(تَفْعِلَاءٌ) نحو : تَفْرِجَاءٌ و(فَعْنَلَاءٌ) نحو : بَرْنَسَاءٌ، عند غير سيبويه. و(فُعْلَلَاءٌ) نحو قُرْقُصَاءٌ، و(فَنُغْلَاءٌ) و(فَنُغْلَاءٌ) نحو : عُنْصَلَاءٌ، وَعَنْصَلَاءٌ، و(مَفْعِيلَاءٌ) نحو : مَشِيخَاءٌ، و(مَرْعَزَاءٌ) و(فُعِيلَاءٌ) نحو : مَزِيْقِيَاءٌ، و(فُعَلَاءٌ) نحو : سَلْحَفَاءٌ.

هذه أبنية مختصة بالتانيث، وغير مشتركة لها وللمقصورة فكان حقه أن يذكرها، كما ذكر أمثالها.

وأما إن كان قصد الإتيان ببعض المثل لينبه على ما بقي، فذلك غير مفيد في صناعة النحو، لأن المثل لا تعطى في مثل هذا النقل قاعدة يستند إليها، لكون الألف الممدودة لا تنضبط إلا بحصر الأبنية، كما انحصرت المقصورة بذلك، وذلك هو الذى قصد فيها، فكان الواجب أن يقصد هنا مثل ذلك القصد.

وأيضاً فكا أتى به من الأبنية كثير، والمثل يكفى منها القليل، لاسيما لمن قصد الاختصار.

والسؤال الثانى : أن ما ذكر من الأبنية لا يعين كثير منها الألف الممدودة، لوقوع اشتراك المقصورة معها فيها، وإذا كان كذلك لم يوثق بالجميع في إثبات ألف ممدودة، إذ ما من بناء إلا ويمكن للناظر فيه أن يكون مشتركا، كما كان

(١) المصدر السابق ٢٦٢/٤.

غيره كذلك، فمن المشترك (أفعلاء) فإنهم قالوا : الأَجْفَلَى، والأَوْتَكَى.

ومنه (فَعَلَاءُ) فقد قالوا : جَحْجَبَى، وَقَرْقَرَى، وَقَهْقَرَى.

ومنه (فُعَلَاءُ) فقد قالوا : القُرْفُصَا، مقصوراً. حكاه أبو حاتم.

و(فَاعُولَاء) فقد قالوا : بادُولَاء، اسم موضع.

و(فَعَلَاءُ) فقد قالوا : المَرَطَى، والبَشَكَى، ونَقَرَى، وهو كثير، وقد

أثبتته الناظم بناءً للمقصورة (كما تقدم، و(فَعَلَاءُ) / كذلك أيضا، فقد قالوا

: أَرَبَى، وأَدَمَى، وشُعَبَى، وقد أثبتته الناظم للمقصورة^(١) أيضا.

فهذه ستة أبنية للمشارك في قسم المشارك، أثبتتها في « التسهيل

»^(٢)، وإذا كانت مشتركة فكيف تتميز فيها الألف المقصورة من الممدودة،

فالحاصل أن هذا الحصر من الناظم في هذا الباب في القسمين معاً غير

مرضى على مقاصد النحو التي قصدتها. والله أعلم.

** ** *

(١) ما بين القوسين ساقط من (ت).

(٢) انظر : ص ٢٥٧.

المقصور والممدود

إِذَا اسْمٌ اسْتَوْجِبَ مِنْ قَبْلِ الطَّرْفِ
فَتْحًا وَكَانَ ذَا نَظِيرٍ كَالْأَسْفِ
فَلِنَظِيرِهِ الْمُفْعَلُ الْآخِرِ
تُبُوتُ قَصْرِ بِقِيَاسِ ظَاهِرِ
كَفِعِلٍ وَفُعَلٍ فِي جَمْعِ مَا
كَفِعِلَةٌ وَفُعِلَةٌ نَحْوُ الدُّمَى

قد تقدم قبل هذا معنى المقصور والممدود، وأن المقصور عند النحويين هو الاسم المُعْرَبُ الذي قَصَرَهُ عن ظهور الإعراب فيه كَوْنُ آخِرِهِ أَلْفًا، أو قَصُرَ عن لِحَاقِهِ بِالْمَدُودِ.

وأن الممدود هو الاسم المُعْرَبُ الذي آخِرُهُ هَمْزَةٌ قَبْلَهَا أَلْفٌ زَائِدَةٌ، لأنه إذا كان كذلك زِيدَ فِي مَدِّ الْأَلْفِ بِسَبَبِ الْهَمْزَةِ.

ثم كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا يُدْرَكُ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ بِوَجْهَيْنِ :

أحدهما : جِهَةُ السَّمَاعِ وَالنَّقْلِ، وهذا غير لائق ذكره بالنحوى من حيث هو نحوى، وإنما هو وَظِيفَةُ اللُّغَوِيِّ، فَمَنْ ذَكَرَ مِنْهُ مِنَ النُّحَوِيِّينَ شَيْئًا قَلِيصًا مِنْ جِهَةِ كَوْنِهِ نَحْوِيًّا.

والثانى : جِهَةُ الْقِيَاسِ، وهذا هو اللائق بكتب النحويين، لأنهم إنما يتكلمون فيما كان مَقْيَسًا مِنَ اللُّغَةِ، فالناظمُ أَخَذَ يَذَكُرُ هَذَا الْقِسْمَ فِي كِتَابِهِ، وَيُرْشِدُ إِلَى وَجْهِ الْقِيَاسِ فِيهِ.

وابتداً بالكلام على قياس المقصور فقال : «إِذَا اسْمٌ اسْتَوْجِبَ مِنْ قَبْلِ الطَّرْفِ فَتْحًا» إلى آخره.

يعنى أن الاسم إذا استوجب أن يكون قبل آخره فتحةً لأبد منها، ولا مبالاة بما قبل ذلك وما بعده، فهذا الاسم إذا كان له نظير في نوعه، كما كان لـ (الأسف) نظير، كقولهم : الحزن، والفرح، والطرب، والأشتر، والبطر، ونحو ذلك من المصادر التي تجرى على (فعل يفعل) فإن نظيره من المعتل الآخر يكون مقصوراً قياساً.

وقد اشتمل هذا العقد على أشياء :

أحدها : كَوْنُ هذا الاسم / مفتوح ما قبل الآخر، نحو : البطر، والأشتر، والأسف، الممثل به، وكذلك المدخل، والمخرج، والمدخل، والمخرج. وهذا لأبد منه، لأنه إن لم يكن كذلك لم يتأت نظيره من المعتل أن يكون آخره ألفاً إذ لا موجب لقلب الواو والياء ألفاً إذا لم يكن ما قبلهما مفتوحاً، نحو القاضى، والداعى، والشجى، والعمى، فلا يكون مقصوراً، بل منقوصاً.

وأيضاً يلزم من فتح ما قبل الآخر، ألا يحول بين الفتحة وبينه الألف الزائدة، فإنه إن حالت الألف بينهما لم يكن المعتل الآخر مقصوراً، بل معدوداً كـ (فعل) مصدر (فاعل) فإنه يأتى في المعتل معدوداً، نحو : عادى عداءً، ونادى نداءً، ونظيره من الصحيح : قاتل قتالاً، وضارب ضراباً، وصارم صارماً.

والثانى : كَوْنُ ذلك الاسم ذا نظير، ومعنى ذلك أن يكون القياس جارياً في مثله أن يبنى منه ما يراد، وهذا لا يتأتى إلا فيما كان من الأسماء دائراً مع الأفعال في الجريان عليها، والاطراد باطرادها، وذلك

المصادر، وأسماء المفعولين، وأسماء المصادر، والزمان والمكان، ونحو ذلك مما يَطْرُدُ بناؤه.

هذا المراد بالتظير ومنه مثاله : الذي هو (الأسف) فإنه مصدر لـ (فَعِلَ يَفْعُلُ) تقول : أسِفَ أسْفًا، كما تقول : حَزِنَ حَزْنًا، وقرِحَ قَرِحًا، وطَرِبَ طَرِبًا، وما أشبه ذلك، فإن مثل هذا جارٍ على وتيرة في القياس، ولا يُعْتَدُّ بما خَرَجَ عن ذلك لندوره.

فأما إن لم يكن كذلك، بل هو مما قبل آخر مفتوح ذا تظير في القياس، فلا يُعْتَبَرُ في هذا التعريف، لعدم حصول التفرقة بينه وبين الممدود، إلا أن يُسْمَعُ، فهو القسم السماعي المذكور قبل، كقولك : عَنِبُ، وَجَمَلُ، وَجَعْفَرُ، فإنه وإن كان له مُوَازِنٌ، نحو : حِمَى، وَفَتَى، وَعَلْقَى، غير تظير له، إذ لم يَجْرِيَا على القياس واحد، فهو موقوف على النقل.

وهذا معنى قول سيبويه : ومن الكلام ما لا يُدْرَى أنه منقوص حتى تَعْلَمَ أن العرب تَكَلَّمُ به، فإذا تكلموا به منقوصاً علمت أنها ياء وقعت بعد فتحة أو واو، ولا يستطيع أن تقول : ذَا لَكْذَا، كما لا يستطيع أن تقول : قالوا : (قَدَمٌ لَكْذَا، ولا قالوا : (جَمَلٌ) لَكْذَا، وكذلك نحوهما^(١)، قال : ١٨٠ فمن ذلك : قَفَا، وَرَحَى، وأشباه ذلك، لا يُفْرَقُ بينهما وبين (سَمَاء) كما لا يُفْرَقُ بين (قَدَم) وبين (قَدَال) إلا أنك إذا سمعت قلت : هذا فَعَلٌ، وهذا فَعَالٌ^(٢).

والثالث : ما يُثَبِتُ على ذلك، وَيَطْرُدُ باطراده، وهو كون ما آخره

(١) الكتاب ٥٣٩/٣.

(٢) المصدر ٥٣٩/٣.

معتلٌ بالياء أو بالواو، ويكون مقصوراً، ويُعرف ذلك منه قياساً، وذلك لأنه إذا كان مَجِيئَةً مَفْتُوحَ ماقبل الآخر قياساً، وكان الأصلُ التَّصْرِيْفِيُّ أن الواو والياء إذا تحركا وانفتح ماقبلهما انقلبا ألفاً - حصل من ذلك معرفة المقصور منه قياساً، فتقول : عَمِيَ عَمِي، وَشَجِيَ شَجَاءً، وَهَوِيَ هَوِيٌّ، لأن نظيره : فَرِحَ فَرِحًا، وَبَطَرَ بَطْرًا، ونحوه.

وهذا العَقْدُ قد اشتمل، من معرفة المقصور قياساً، على أنواع شتى، ذكر منها نوعين تائيساً بالباقي:

أحدهما : جمعُ ماكان من الأسماء على (فِعْلَةٌ) بكسر الفاء، فإن القياس أن يكون على (فِعْلٍ) فيقع ماقبل الآخر فيه مفتوحاً، فتَنقَلِبُ الياء والواو في المعتل ألفاً، فالصحيح نحو كِسْرَةٌ وَكِسْرٌ، وَإِبْرَةٌ وَإِبْرٌ.

ونظيره من المعتل نحو : حَلِيَّةٌ وَحَلِيٌّ، بالكسر، وَجِدْوَةٌ وَجِدْوِيٌّ، وَجِرِيَّةٌ وَجِرِيٌّ، وَجِرِيَّةُ الْمَاءِ وَجِرِيٌّ، وَلِحِيَّةٌ وَلِحِيٌّ، وَدِنِيَّةٌ وَدِنِيٌّ، وَفِدِيَّةٌ وَفِدِيٌّ، وَفِرِيَّةٌ وَفِرِيٌّ، وَبِنِيَّةٌ وَبِنِيٌّ، وَمَشِيَّةٌ وَمَشِيٌّ، ونحو ذلك.

والثاني : جمعُ ماكان من الأسماء على (فِعْلَةٌ) بضم الفاء، فإن القياس منه (فِعْلٌ) فيقع ماقبل الآخر فيه مفتوحاً، فيكون المعتل مقصوراً، فالصحيح نحو : قُرْبَةٌ وَقُرْبٌ، وَغُرْفَةٌ وَغُرْفٌ.

ونظيره من المعتل : عُرْوَةٌ وَعُرْوِيٌّ، وَعُدْوَةٌ الْوَادِيِّ وَعُدْوِيٌّ، وَحُبْوَةٌ وَحُبْوِيٌّ، وَخُطْوَةٌ وَخُطْوِيٌّ، وَخُصِيَّةٌ وَخُصِيٌّ، وَكُنْيَةٌ وَكُنْيِيٌّ، وَقُوَّةٌ وَقُوِيٌّ، وَكُدْيَةٌ وَكُدْيِيٌّ، وَرُبْوَةٌ وَرُبْوِيٌّ، وَرُدْيَةٌ وَرُدْيِيٌّ، وَرُدْشَوَةٌ وَرُدْشَوِيٌّ، وَدُمِيَّةٌ وَدُمِيٌّ، وهو مثاله في النظم، وهذان النوعان هما اللذان مَثَّلَ بهما الناظم.

والثالث : ماكان من المصادر لـ(فَعْلٌ يَفْعَلُ) واسم الفاعل منه إما على

(فَعِل) أو (أَفْعَل) أو (فَعْلَان) فإن المعتل الآخر منها يقع مقصورا، لأن نظيره من الصحيح مفتوح ما قبل الآخر.

فالأول نحو : هَوِيَ يَهْوِي هَوًى، فهو هَوٍ، وَذَوِيَ يَذْوِي ذَوًى، فهو ذَوٍ، وَصَدِيَ / يَصْدِي صَدًى، فهو صَدٍ، وَتَوَى يَتَوَى تَوًى، وهو تَوٍ، أى هَالِكٌ، ١٨١ وَذَوِيَ يَذْوِي ذَوًى، وهو ذَوٍ، أى أصابه داء.

ونظيره من الصحيح : بَطِرَ يَبْطِرُ بَطْرًا فهو بَطِرٌ، وَفَرِحَ يَفْرَحُ فَرَحًا، وهو فَرِحٌ.

والثاني نحو : عَمِيَ يَعْمَى عَمًى، فهو أَعْمَى، وَعَشِيَ يَعْشَى عَشًى، وهو أَعْشَى، وَقَنِيَ الْأَنْفَ يَقْنِي قَنًى، أى طَالَ، وهو أَقْنَى، وَقَعِيَ الرَّجْلُ قَعًى، وهو أَقْعَى، وَالْقَعَا : رَجُوعُ طَرْفِ الْأَنْفِ إِلَى أَعْلَاهُ.

ونظيره من الصحيح : يَغُورُ الْمَوْتُ عَوْرًا، فهو أَعْوَرٌ، وَحَوَلَ حَوْلًا، فهو أَحْوَلٌ.

والثالث نحو : صَدِيَ صَدًى، وهو صَدْيَانٌ، وَطَوَى يَطْوِي طَوًى، وهو طَيَّانٌ.

ونظيره من الصحيح : عَطِشَ يَعْطَشُ عَطْشًا، وهو عَطْشَانٌ، وَغَرِبَ غَرْبًا، فهو غَرْبَانٌ.

والرابع : ما كان من اسم المفعول من الفعل الزائد على ثلاثة أحرف، فالمعتل الآخر من هذا يقع مقصورا، لأن نظيره من الصحيح مفتوح ما قبل الآخر، فتقول من (أَعْطَى) ونحوه : هو مُعْطَى، ومُدْنَى، ومُقْصَى، ومُحْمَى، ومرْضَى.

ونظيره : مُكْرَمٌ، ومُدْخَلٌ، ومُخْرَجٌ.

وتقول من (اشْتَرَى) ونحوه : مُشْتَرَى، ومُفْتَرَى، ومُعْتَدَى عليه،
ومُقْتَدَى به، ومُعْتَنَى به، ونظيره : مُكْتَسَبٌ، ومُلْتَمَسٌ، ومُكْتَبٌ.

وتقول : من (اسْتَدْعَى) ونحوه : مُسْتَدْعَى ومُسْتَقْضَى، ومُسْتَقْضَى،
ومُسْتَدْتَى، ونظيره : مُسْتَرْجَعٌ، ومُسْتَبْعَدٌ.

وعلى هذا السبيل يَجْرِي سائرُ ما كان من أسماء المفعولين مبنياً من
فعل زائد على الثلاثة.

والخامس : ما كان من أسماء المصادر وأسماء الزمان والمكان مبنياً
من فعل زائد على الثلاثة، نحو : مُعْطَى، ومُسْتَدْعَى. وبالجملة لفظه كلفظ
اسم المفعول سواء، أو نظيره من الصحيح مفتوح ما قبل الآخر، هذا فيما
كان فعله زائداً على الثلاثة.

فأما الثلاثي فاسمُ المصدر والزمان والمكان منه أيضاً مقصورٌ
قياساً، لكنه ليس مما يُعتبر بالنظير، لأن نظيره يَخْتَلِفُ، فتارةً يكون
الزمانُ والمكانُ فيها ما قبلَ آخره مكسوراً، وتارةً يكون مفتوحاً، على ما هو
مبيِّن في غير هذا الكتاب.

نَعَمْ يَدْخُلُ له تحت هذا العَقْدُ المصدرُ منه، فإنه مفتوح قياساً،
فيكون/ المعتل من أسماء المصادر مَقِيَساً بنظره من الصحيح.

١٨٢

السادس : ما كان من أسماء الفاعلين قياسه (أَفْعَلٌ) فإنه يكون
مقصوراً إن اعتلَّ آخره، نحو : عَشِيَ فهو أَعَشَى، وَعَمِيَ فهو أَعْمَى،
وَجَلَى فهو أَجَلَى، إذا انحسر الشَّعْرُ عن مقدّم رأسه، وما كان نحو ذلك.
ونظيره من الصحيح : شَتَرَ فهو أَشْتَرُ، وِصَلَعَ فهو أَصْلَعُ، وَعَوِرَ
فهو أَعَوِرُ.

وقد قَدَّمَ الناظم أنه قياسُ فيما كان من الأفعال على (فَعَلَ) غيرَ مُتَّعَدٍ، وكذلك سائر ما كان من (أَفْعَلَ فَعْلَاءً) جارياً على القياس فمعنائه مقصور، لأن ما قبل آخره نظيره من الصحيح مفتوح.

والسابع : ما كان من أسماء الأجناس بين واحدٍ وجمعه إسقاطُ التاء، وكان ما قبل آخره نظيره من الصحيح مفتوح، فهو مقصور قياساً، لأن جمع أسماء الأجناس المخلوقة بإسقاطِ التاء قياسٌ، حسب ما ذكر أربابُ الكتب المبسوطة وغيرهم، فتقول : قَطَاةٌ وَقَطَا، وَقَنَاةٌ وَقَنَى، ونَوَاةٌ ونَوَى، وَحَصَاةٌ وَحَصَى، وسَدَاةٌ وسَدَى، وهو البلح^(١).

ونظيره من الصحيح : شَجَرَةٌ وشَجَرٌ، وَتَمْرَةٌ وَتَمْرٌ.

وكذلك إذا كان مكسوراً الأول أو مضمومته، نحو : العِدَى، جمع العِدَاة، والعِدَى : الصفائحُ من الصخور، والحكى : جمع الحكاة، وهى العظاءة، وما كان من نحو ذلك.

والثامن : ذكره في «التسهيل»^(٢) وهو ما كان من الأسماء على وزن (مِفْعَلٍ) مراداً به آلةُ الفعل، نحو: المِهْدَى، للطبق الذى يَهْدَى فيه والمِقْرَى، للجفنة أو العسُّ أو الصُحْفَة التى يُؤْتَى فيها بِقَرَى الضئيف، والمِقْلَى الذى يُقْلَى عليه. ونظيره من الصحيح : مِقْرَضٌ، ومِفْتَحٌ، ومِسَنٌ، ومِقْصٌ، ومِطْرَقَةٌ، ومِبْضَعٌ، وهو كثير من ذلك.

إلا أن هذا، على طريقة التعريف، غير مُسَلَّم، وإن كان صحيحاً في نفسه،

(١) فى اللسان (سدا) «السُدَى والسُدَا»، معدود: البلح بلغة أهل المدينة.

وقيل : السُدَى : البلح الأخضر. وقيل : البلح الأخضر بشماريخه، يمد ويقصر يمانيه.

(٢) انظر : ص ٢٥٨.

لأن (مفعلاً) في الآلات يُشاركه (مفعلاً) كمقراض، ومفتاح، ومِسْمَارٍ،
ومِنْسَاجٍ، وما أشبه ذلك، فيقول القائل : لعل نظيرَ : مهدي، ونحوه، مِفْتَاحُ
ومِسْمَارُ، لامبضَعُ ومِنْجَلُ، فلا يَهْتَدِي الطالبُ إلى طريق المقصور، ولا
يُفَرِّقُ بينه وبين الممدود. وهذا هو العمدة في هذا الباب.

وقد احتاط الشلوبيين على هذا المعنى، حتى ردَّ على من جعل
(فعلَى) جمعاً من الأبنية التي يَطْرُدُ فيها القَصْرُ، ونقض عليه بمثل
(قَصَبَاءَ، وطَرْفَاءَ) في الجمع. قال : فإن قلت : ذلك اسمُ جمعٍ / وهذا ١٨٣
جمع. فالجواب : أنه لا يتبين الفرقُ بين اسم الجمع والجمع في هذه
الإلسن إلا لمن قتل هذه الصناعة علماً، فالإحالة للناشئين أو المتوسطين
على ذلك خطأ.

هذا ما قاله، وما نحن فيه أحرى وأحقُّ أن يُحتاط فيه، وألاً يُجعل
في هذا الباب معرِّفاً للمقصور وإن كان قياساً.

والتاسع : ما كان من الجموع على (فعل) جمعاً لـ (الفعلَى) أنثى
(الأفعل) فإن المعتل الآخر فيه مقصور، لأن نظيره من الصحيح مفتوح
ما قبل الآخر، نحو : العُلْيَا والعُلَى، والدُنْيَا والدُنَى، ونظيره الفضلَى
والفُضْلُ، والكُبْرَى والكُبْرُ، ونحو ذلك.

هذه المثل ونحوها مما قصد الناظم بعقده في قياس المقصور.
وقد نقصه عقداً ثانٍ لا يُقصر على مقاومة ما ذكره، وذلك لأن
النحويين يُثبتون القياس في المقصور بطريقتين :

أحدهما : طريقُ الاعتبار بالنظير، وهو ما تقدم ذكره.

والآخر : طريقُ الاطراد وإن لم يكن نظيرٌ من الصحيح، وله أمثلة :

أحدها : ماكان من الأسماء في آخره ألفاً، وهو في معنى (المشئي) نحو : البَشْكِي، والمَرطِي، والخَوْزَلِي، والهِيدَبِي.

فهذا النوع قد اطرد فيه في كلامهم القصر، فمتى جاءت لفظة وفي آخرها ألف، وهي من أسماء (المشئي) ولم يدر قصرها من مداها، حكم عليها بالقصر، لاطراد نظائرها على القصر.

والثاني : ماجاء من المصادر على بناء (الفِعْلِي) نحو : الخَطِيبِي، والرَّمِيَّاء، والخَلِيفِي، فهذا أيضا قد اطرد فيه القصر، إلا ماشذ من قولهم : الخَمِيصَاءُ، والفَخِيرَاءُ، فهو من الشاذ المسموع غير المقيس، على أن المؤلف في «التسهيل»^(١) جعل هذا البناء من قبيل المشترك بين المقصورة والممدودة، فلا يكون من هذا على مذهبه.

والثالث : ماكان على (فُعْلِي) تانيث (الأفْعَلِ) نحو: الكُبْرِي، والصَغْرِي، والْفُضْلِي، ونحو ذلك، فهو مطرد في القصر لاينكسر أبداً. والرابع : ماكان على (فَعْلِي) من المؤنث، ومذكره على (فَعْلَان) نحو : غَضَبَانُ وَغَضَبِي، وَسَكْرَانُ وَسَكْرِي، فإن القصر في ذلك مطرد لاينكسر.

والخامس : ماكان المجموع على مثال (فُعَالِي) نحو : سَكَارِي أو (فُعَالِي) نحو : صَحَارِي.

والسادس : كل ماكان / من المعتل الآخر مجموعاً على (أفْعَالِ) ١٨٤ فإن مفردة مقصور إذا كان آخره ألفاً، نحو : عَصِي وَأَعْصَاءُ، وَرَحِي وَأَرْحَاءُ، وَقَفَا وَأَقْفَاءُ، ونحو ذلك.

(١) انظر : ٢٥٧.

والسابع : كل ما كان جمعاً على (فعلّي) فإنه مقصور قياساً، نحو :
مَرِيضٌ وَمَرَضَى، وَجَرِيحٌ وَجَرَحَى، وَأَحْمَقٌ وَحَمَقَى، وَزَمِنٌ وَزَمَنَى وهذا الذي
اعتراض أبو على الشلوّيين كما تقدم، إذ وَجَدَ طَرَفَاءً، وَحَلَفَاءً، ونحوه ولكن يُزِيلُ
الاعتراض عنه أن يقال : كلُّ (فعلّي) كان جمعاً لِفَعِيلٍ أو فَعِيلٍ أو أَفْعَلٍ بمعنى :
مُصَابٍ، أو مُوجِعٍ، ولا إشكال بعد هذا.

والثامن : كل ما كان اسماً لزمان أو مكان من فعلٍ ثلاثي، نحو : المَرَى،
والمَرَعَى، والمَجَلَى، ونحو ذلك. وقد تقدم التنبيه عليه.

فهذه أنواعٌ ثمانية، ذكرها النحويون لأطرادها في أنفسها، وإن لم يكن
لها نظيرٌ من الصحيح. والناظم لم يلتفت إليها كما ترى، ولم يَعْقِدْهَا بِعَقْدِ كَمَا
عَقَدَ الأنواعَ الأخرى، وعلى أنه كذلك فعل في «التسهيل»^(١) فاقْتَصَرَ على العَقْدِ
بالنظير، وترك عَقْدَ الأطراد على شهرته، وكثرة فائدته. والاعتراضُ عليه في
«التسهيل» أقوى منه في هذا النظم المختصر. ومثل هذا الاعتراض يلزمه في
الممدود أيضاً، على حسب ما يذكر إن شاء الله تعالى.

و«الدُمَى» في تمثيله : جمع دُمِيَّةٍ، والدُمِيَّةُ : الصُّورَةُ من العاج ونحوه،
تُشَبَّهُ بِهِنَّ النِّسَاءُ، قال الشاعر^(٢) :

وَمِثْلُ الدُّمَى شُمُّ العَرَانِينِ سَاكِنٌ بِهِنَّ الحَيَاءُ لا يُشِعْنَ النِّقَافِيَا
وقال الآخر في واحد «الدُمَى»^(٣) :

(١) انظر : ص ٢٥٨ .

(٢) لم أجده .

(٣) الشعر للأعشى، ديوانه : ١٢٩، والبيت مطلق من بيتين هما :

كُدُمِيَّةٌ صُوْرٌ مَحْرَابُهَا بُعْذَهِبٍ فَنِي مَرْمَرٍ مَائِرٍ
أو بِيضَةٌ فِي الدُّعْصِ مَكْنُونَةٌ أَوْبُرَةٌ شَيْفَتٌ لَدَى تَاجِرٍ =

أو دُمِّيَّةٌ صُورٌ مِحْرَابُهَا
 أو دُرَّةٌ شِيْفَتْ إِلَى تَاجِرٍ
 وَمَا اسْتَحَقَّ قَبْلَ آخِرِ أَلْفٍ
 فَالمدُّ فِي نَظِيرِهِ حَتْمًا عُرِفَ
 كَمَصْدَرِ الْفِعْلِ الَّذِي قَدْ بَدِئَ
 بِهِمْزٍ وَصَلَّ أَرْعَوَى وَكَارْتَأَى

هذا عَقْدُ الممدود الذي يَبِينُ المَقْيَسَ منه، وهو التعريف بالنظير، يريد
 أن ما كان من الأسماء قد استحق أن يكون قبل آخره ألف، فإن نظيره
 من المعتل ممدودٌ وجوباً، ولم يُقَيَّدَ النظيرُ بالمعتل وإن كان الحق فيه ذلك،
 كما أنه لم يقيد الأول بالصحيح، وكان الوجهُ ذلك أيضاً، اتكالا على فهم
 ذلك من التقييد في المقصور، لأنه قال : ثَمَّةُ «فَلِنَظِيرِهِ المَعْلُ الأخر» إلى
 آخره.

وقال / في الصحيح : «وكانَ ذَا نَظِيرٍ كالأسْفِ» فقَيِّده بالمثال، ١٨٥
 وذلك يدل على أن الممدود نظراً المقصور في ذلك التقييد، فكأنه قال : وما
 استحق قبل آخره ألفاً من الصحيح الآخر فلنظيره المَعْلُ الآخر المدُّ حتماً
 عُرِفَ.

وقد تقدّم أن الممدود هو ما آخره همزة قبلها ألف زائدة، لذا الكلام
 يُعطى أشياء :

أحدها : كونُ هذا الاسم قبل آخره ألف، وبهذا يتأتى في المعتل أن

= والمحراب : صدر البيت، ومائر : غائر متداخل، والدعص : كتيب الرمل، ومكنونة : مخبوءة،
 وشيقت : جليب.

يكون ممدوداً، ما آخره معتلٌ وقبله ألف، فالحكم فيه أن تنقلب الواو أو الياء همزة، لأن القاعدة المستمرة أن الواو والياء إذا وقعتا طرفاً بعد ألف زائدة قلبتا همزة، نحو: الاستدعاء، والابتداء، في نظير: الاسترسال، والاقتدار، ونحوه. والثاني : كون الاسم ذا نظير، وقد تقدم أن معناه أن يكون القياس جارياً في مثله أن ينبني منه ما يراد، وهو إنما يتأتى فيما كان من الأسماء دائراً مع الأفعال، ومتصرفها، وذلك المصادر وما إليها.

والثالث : ما يبنى على ذلك، وهو كون النظير المعلن ممدوداً لزوماً كما تقدم، فلا يكون مقصوداً إلا إن اضطر شاعر، كما سيأتي ذكره إن شاء الله آخر الباب.

ثم ذكر نوعاً مما يكون ممدوداً قياساً بقوله : (كَمَصْدَرِ الْفِعْلِ الَّذِي قَدْ بُدِئًا بِهِمْزٍ وَصَلٍ).

يعنى أن مصدر الفعل، أى المعتل الآخر، والذي بدئ ماضيه بهمزة الوصل، يكون ممدوداً مطلقاً، لوقوع نظيره من الصحيح ذا ألف زائدة قبل الآخر، فينقلب الحرف المعتل، فيما آخره معتل همزة.

ومثل الناظم ما كان مصدر الفعل بهمزة الوصل بمثالين أحدهما : (ارعوى) وهو (افعل).

والثاني : (ارتأى) وهو (افتعل) من الرأى، ومصدر (ارعوى) الأرعواء و (ارتأى) الارتأء.

ومثل ذلك : اقتدى اقتداءً، واستوى استواءً، وارتوى ارتواءً، واكتسى اكتساءً.

ونظيره من الصحيح : اقتدر اقتداراً، واحتمل احتمالاً، واكتسب

اِكْتِسَابًا. وهكذا كل ما كان بهمزة الوصل في أوله، كما قال، نحو : انْحَنَى
انْحِنَاءً، وانْقَضَى انْقِضَاءً. ونظيره : انْطَلَقَ انْطِلَاقًا.

وكذلك : اسْلَنْقَى اسْلِنْقَاءً، واحْرَنْبَى احْرَنْبَاءً. ونظيره من الصحيح :
اسْحَنْكَنَّ اسْحِنْكَانًا، واحْرَنْجَمَ احْرَنْجَامًا.

وكذلك : اسْتَسْقَى اسْتِسْقَاءً، واستَعْدَى اسْتِعْدَاءً. / ونظيره : ١٨٧
استَعْظَمَ اسْتِعْظَامًا، واستَعْلَمَ اسْتِعْلَامًا. وكذلك سائرهما.

إلا أن تقييده الهمز المبدوء به بالوصل تقييدٌ عائدٌ بنقص في
القانون، لأن كل فعل مبدوء بهمزة زائدة، سواء كانت همزة وصل أو
همزة قطع، فمصدره معدودٌ قياساً، نحو : أعطى اعطاءً، وأمضى
إمضاءً، وأغنى إغناءً، وأتى إيتاءً. ونظيره من الصحيح : أكرم إكرامًا،
وأسلم إسلامًا، وألم إعلم إعلامًا، فلو قال :

كَمَصْدَرِ الْفِعْلِ الَّذِي قَدْ بَدَأَ

بِزَائِدِ الْهَمْزِ كَأَعْطَى وَارْتَأَى

لَعَمَّ، وكان أكثر فائدة.

وما أتى به الناظم مثال لقاعدته، وهي تشمل أنواعاً : أحدها : ما
ذكره.

والثاني : ما كان مصدرًا لفعلٍ على (فَاعَلْتُ) نحو : رَامِي رِمَاءً،
وَذَانِي زِنَاءً، وَعَادِي عِدَاءً، وَهَادِي هِدَاءً، وَوَالِي وِلَاءً.

ونظيره من الصحيح : قَاتِلٌ قِتَالًا، وَضَارِبٌ ضِرَابًا. وهذا وإن كان
المطرد في مصدره (المُفَاعَلَةُ) فإن المقصود (الفِعَالُ) وأنه ليس بمقصود،
إذ لا يتوهم في (المُفَاعَلَةُ) قَصْرٌ، فلا يخطر ببال الناظر. والنظر هنا إنما

هو في تمييز الممدود من المقصور، إذ يُشكّل الأمر فيهما بحسب المدِّ والقصر.

والثالث : ما كان من المصادر صوتًا مضمومًا الأول نحو : الدُّعَاءُ، والمُكَّاءُ، والحدَّاءُ، والرُّغَاءُ، والتُّغَاءُ والنُّدَاءُ بالضم، حكاه ابن جنى، وحكى أن الفراء سمعه كذلك، وسمع : الصِّيَّاحُ، والصِّيَّاحُ، ومنه البُكَاءُ، فأما البُكَاءُ فهو الحزن نفسه عند الخليل.

فكل هذا معدود، لأن نظيره من الصحيح قبل آخره ألف زائده، نحو : النُّبَّاحُ، والبُغَامُ، والصَّرَّاحُ، والخَوَّارُ، والجَوَّارُ.

والرابع : ما كان من ذلك مجموعا على (أفعلَة) قياسًا، نحو : أُنْبِيَّةٌ، وأرشيَّةٌ، وأقبيَّةٌ هو جمع : رِشَاءٌ، وفِنَاءٌ، وقِبَاءٌ، وكذلك : أُبْنِيَّةٌ، وأحذِيَّةٌ، وأردِيَّةٌ.

فلا يجوز أن يكون الواحد مقصورا، فيكون (أفعلَة) جمعا للثلاثي، لأنه و (فعلَة) في الأكثر جمعان لما زاد على الثلاثة، وما جاء على خلاف ذلك فشان، نحو جمعهم (ندى) على : أندية.

ونظيره من الصحيح : قَذَالٌ وأقذلةٌ، وحِمَارٌ وأحمرّةٌ، وخَوَانٌ وأخونّةٌ، ونحو ذلك.

والخامس : كل اسم جمع جمع قلة، فإنه لا يكون ذلك الجمع فيه مقصورا وإنما يكون ممدودا، كَرَحَى وأرحاءٍ، وَقَفَا وأقفاءٍ، وشِلْوٍ وأشلاءٍ، وقِنْوٍ وأقنَاءٍ، وخبْيٍ وأظبياءٍ، ونحو ذلك من أصناف الثلاثي، فكل ذلك / ١٨٨ لايجمع جمع قلة على (أفعل) لأن (أفعل) لا يكون جمعا. ونظير ذلك من الصحيح : طَلُّ أطلالٍ، وعدلٌ وأعدالٌ، وقفلٌ وأقفالٌ.

والسادس : ما كان من المعتل اللزيم على (فعل) ٨ أو (فعل) فإن جمعه على (فعال) ممدود- نحو : ظبى وظبباء، ودلّو ودلّاء، وقشوة وقشباء، وجدى وجداء، ونهى ونهاء، ونجو ونجاء، وعجوة وعجاء، وحظوة وحظاء، وخطوة وخطاء، ولعوة ولعاء.

فمثل هذا لا يكون الجمع فيه مقصورا إلا ما شذ، نحو : قرية وقرى.

ونظيره من الصحيح : جبل وجبال، وكلب وكلاب، وهضبة وهضاب، وقصعة وقصاع، ونحو ذلك.

والسابع : كل ما كان معتل الآخر، قبل حرف العلة فيه ألف زائدة، وفيه تاء التانيث، وهو من الأجناس المخلوق التي تجمع قياسا بحذف الهاء، فإن الجمع منها ممدود، نحو : عظية وعظاء، وعباية وعباء، ودرحاية ودرحاء^(١). وهونظير : قطاة وقطاء، فى المقصور، ونظيره من الصحيح : جرادة وجراد.

هذه الأنواع ونحوها داخل تحت عقد الناظم، ونقصه العقد الثانى، كما نقصه فى المقصور، وهو عقد الاطراد وإن لم يكن له نظير من الصحيح، وتحت أنواع.

أحدها : كل جمع على (فعل) بل نقول : كل اسم جمعا كان أو غير جمع، كان على (فعل) فإنه ممدود اطرادا.

أما الجمع فلا ينكسر، نحو : علماء، وحلماء، وفقهاء، وظرفاء، وشرفاء، ونحو ذلك.

(١) العظاية والعظمة : دويبة من الزواحف ذوات الأربع، على خلقة سام أبرص، وأعظم منه شيئا، وتسمى فى مصر بالسُعلية.

والعباية والعباعة : ضرب من الأكسية، واسع، فيه خطوط سود كبار والارحاية : الرجل الكثير اللحم، القصير، الضخم البطن.

وأما المفرد فنحو : العُشْرَاءُ، والعُرْوَاءُ، والعُدَاءُ، والنُّقْسَاءُ، والقُوبَاءُ،
والخِيَلَاءُ، والرُّحَصَاءُ، والصُّعْدَاءُ.

ولم يأتِ مثلُ هذا على (فُعَلَى) مقصوراً إلا نادراً نحو شُعْبَى، وإرْبَى،
وهي ستة ألفاظ معدودة. وقد تقدمت (١).

والثاني : ما كان من الجمع على (أفْعِلَاءَ) فإنه ممدود، نحو :
أولِيَاءُ، وأصدِقَاءُ، وأشْقِيَاءُ، وأصْفِيَاءُ، وأبرِيَاءُ.

والثالث : ما كان من الصفات على (فُعَلَاءَ) مؤنث (لأفْعَلِ) الذي
ليس للتفضيل، نحو : حَمَقَاءُ، وحَمْرَاءُ، وصفْرَاءُ، وبِيضَاءُ، ودرْدَاءُ، وعُورَاءُ،
وشَعَلَاءُ، وَيَلْقَاءُ، ونحو ذلك.

وقد قال ابن خروف. بدل هذه الأنواع : كُلُّ ما كان في آخره همزة
التانيث، يريد : من (فُعَلَاءَ) و(فَاعِلَاءَ) و(فَاعُولَاءَ) / و(أفْعِلَاءَ) و(فَعَالَاءَ) ١٨٩
ونحو ذلك.

قال ابن الضائع : وهذا لا يتبغى أن يذكر في القياس كذا، إلا أن
يكون قد اطرد في بعض أبنية ألا يكون مقصوراً.

فهذه جملة نقصت الناظم، وهي أكيدة كالجملة التي ذكر، ولم يعتمد
في «التسهيل» من القياس إلا على ما ذكر هنا، وهو الاعتبارُ بالنظير
المطرد، فلعله رأى لذلك وجهاً أداه إلى الاقتصار، عليه وهو متبوع في هذا
لسيبويه، إذ لم يذكر إلا ما اعتبر بالنظير.

ويقال : أرعوى عن القبيح، إذا كفَّ عنه، وارتأى الشيء : افتعل من
الرأى، بمعنى التدبير.

(١) نظر : ص ٣٨١.

وَالْعَادِمُ النَّظِيرُ ذَا قَصْرٍ ذَا

مَدُّ بِنَقْلِ كَالْحِجَى وَكَالْحِذَا

يَعْنَى أَنْ مَا كَانَ مِنَ الْمَقْصُورِ أَوْ الْمَمْدُودِ عَادِمًا لِلنَّظِيرِ، لَمْ يَطْرُدْ فِي بَابِهِ، وَلَا كَثُرَ كَثْرَةً تَقْضِي لَهُ بِالْقِيَاسِ، فَهُوَ مُسْتَنَدٌ إِلَى النُّقْلِ، وَمُتَلَقًى مِنَ السَّمَاعِ، مَوْضِعُهُ كِتَابُ أَهْلِ اللُّغَةِ، لَا مَدْخَلَ فِيهِ لِلنَّحْوِ.

وقوله : «ذَاقَصْرٍ» حَالٌ مِنْ ضَمِيرِ «الْعَادِمِ» أَيْ الَّذِي عَدِمَ النَّظِيرَ فِي هَذِهِ الْحَالِ، وَ«بِنَقْلِ» مَتَعَلَقٌ بِاسْمِ فَاعِلٍ مَحْذُوفٍ لِلْعِلْمِ بِهِ، وَهُوَ خَيْرُ الْمَبْتَدَأِ الَّذِي هُوَ «الْعَادِمِ» أَيْ ثَابِتٌ بِالنُّقْلِ.

ثُمَّ مَثَلُ الْمَسْمُوعِ مِنَ الْمَقْصُورِ بِمِثَالِ، وَهُوَ (الْحِجَى) وَمَثَلُ الْمَمْدُودِ بِمِثَالِ آخِرِ وَهُوَ «الْحِذَا» وَإِنَّمَا قَصَرَهُ لِحُضُورِ الْوِزْنِ، فَزَمَا «الْحِجَى» فَهُوَ الْعَقْلُ، قَالَ الشَّاعِرُ (١) :

فَإِنْ لَجَّ فِي هَجْرِي صَفَحْتُ تَكْرُمًا

لَعَلُّ الْحِجَى بَعْدَ الْغُرُوبِ يَنْشُوبُ

وَالْحِجَى : السُّتْرُ أَيْضًا، وَبِهِ سُمِّيَ الْعَقْلُ حِجَى لِأَنَّهُ سِتْرٌ لِصَاحِبِهِ مِنْ أَنْ يَظْهَرَ مِنْهُ الْفِعْلُ الْقَبِيحُ، وَقَالَ ثَعْلَبُ : الْحِجَى : الْمَلْجَأُ، وَهُوَ بِمَعْنَى السُّتْرِ، وَأَنْشَدَ (٢) :

ذَكَّرَنِي سَعْدًا دُعَاءً بِالْقِرَى

وَنَسَمُ الرِّيحِ إِلَى غَيْرِ حِجَى

وَنظِيرُهُ فِي كَوْنِهِ مَسْمُوعًا : الْعَصَا، وَالرَّحَى، وَالْفَتَى، وَالغِنَى، وَالتَّوَى،

(١) لم أجده.

(٢) لم أجده.

والرَبَّاءُ، والرُّضَاءُ، وكثير من ذلك.

وأماً (الحِذَاءُ) فهو ما يُنْتَعَلُ به، وهو أيضاً : القِدُّ، يقال : فلانٌ جَيِّدٌ الحِذَاءُ، أى جيدُ القِدِّ، وحِذَاءٌ . كل شيءٍ إِزَاوُهُ، ويقال لظلف الشَّاهِ، وحافر الدابة وخُفُّ البعير حِذَاءٌ .

ونظيره فى السَّمَاعِ : الغِذَاءُ، والغِطَاءُ، والغِنَاءُ المسموع، والكِيسَاءُ، والسَّمَاءُ، والسَّنَاءُ، والذَّمَاءُ، والزَّكَاءُ، ونحو ذلك.

وفى كلامه هنا نظر، وذلك أنه ذكر أولاً أن ما كان له نظير/ من ١٩٠ الصحيح فهو فى القَصْرِ أو المدِّ قياسٌ، ثم ذكر هنا أن ما عَدِمَ النّظيرَ فليس بقياس، فاقتضى أن ما ليس له نظير من الصحيح فى بابه فمسموعٌ، وذلك على إطلاقه باطل، فإن من المقصور والممدود ما ليس له نظيرٌ من الصَّحِيح، وهو مع ذلك مُطَّرَدٌ فى بابه، يُؤخَذُ بالقياس، كما ذكر فى العَقْدِ الذى فاتهُ، فمِثْلُ (فَعَلَاءَ) تَأْنِيثُ (الأفْعَلِ) و (فَعَلَى) أُنْثِيثُ (فَعَلَانِ) يَقْتَضِي أَنَّهُ غَيْرُ مَأْخُوذٍ قِياساً، وإنما هو موقوف على النقل، وذلك غير صحيح، بل على قسمين : مَقْيَسٍ، وغير مقيس.

وقَصْرُ ذِي المدِّ اضْطِرَّاراً مُجْمَعٌ

عَلَيْهِ وَالْعَكْسُ بِخُلْفِ يَقَعُ

هذه المسألة من لَوَاحِقِ بابِ المقصور والممدود، وهى : هل يجوز قصرُ الممدود، ومدُّ المقصور أم لا؟

أما فى الكلام المنثور فهذا لا يكون، لأن ما يُقاسُ فى الكلام لا يكون مأخوذاً القياس إلا من الكلام، ومِثْلُ هذا لم يأتِ إلا فى الشُّعْرِ، فلا يُنْقَلُ إلى الكلام، وهذا ما لا خلاف فيه، فلذلك قال : «وقَصْرُ ذِي المدِّ اضْطِرَّاراً مُجْمَعٌ» فقَيِّده بحال الضرورة، وذلك إنما يكون فى الشُّعْرِ لا فى الكلام،

ويعنى أن هاهنا مسألتين :

إحدهما : مُجْمَعٌ عَلَيْهَا، يريد أنها مُجْمَعٌ عَلَى جَوَازِهَا.

والأخرى : مُخْتَلَفٌ فِي جَوَازِهَا وَمَنْعِهَا.

أما الجائزة بإجماع، على ما ذكر، فقصر الممدود، وذلك قوله : «وَقَصُرُ ذِي
الْمَدِّ اضْطِرَّارًا مُجْمَعٌ عَلَيْهِ» وذلك أن يُضْطَرُّ شَاعِرٌ إِلَى قَصْدِ مَا هُوَ بِحَقِّ الْأَصْلِ
مَمْدُودٌ، وَهُوَ كَمَا إِذَا إِرَادَ أَنْ يَنْطِقَ فِي شَعْرِهِ بِـ «كِسَاءٍ» وَلَا يَسْتَقِيمُ لَهُ الْوِزْنُ
مَعَ بَقَاءِ الْمَدِّ فِيهِ، فَيَقْصُرُهُ فَيَقُولُ : «الْكِسَاءُ» هَكَذَا عَلَى وَزْنِ الْحِمَى وَالْحِجَى.

وقد جاء مثل هذا كثيراً في الشعر، فمنه قول الراجز^(١) :

* لَا بُدَّ مِنْ صِنْعًا وَإِنْ طَالَ السُّفْرُ *

وقال الآخر^(٢) :

وَالْقَارِحُ الْعَدَاً وَكُلُّ طِمْرَةٍ

مَا إِنْ تَنَالُ يَدُ الطَّوِيلِ قَدْ أَلْهَأَ

أراد «صنْعاء» و «العداء» وهو (فَعَالٌ) مِنَ الْعَدُوِّ. وَقَالَ شُمَيْتُ بْنُ

زَيْبَاعٍ^(٣) :

(١) العيني ٥١١/٤، والتصريح ٢٩٣/٢، والهمع ٣٣٧/٥، والدرر ٢١١/٢، والأشعوني ١٠٩/٤ ويَعْدَهُ

* وَإِنْ تَحْنَى كُلُّ عَوْدٍ وَدَبَّرَ *

وتحنى : انحنى ظهره، واحدودب. والعود : المسنن من الإبل. ودبّر البعير : عقر ظهره.

(٢) البيت للأعشى، ديوانه ٢٥، والإنصاف ٧٥٢، والأشعوني ١١٠/٤ والقارح : الفرس الذي بلغ

خمس سنين. والعداء : شديد العدو.

والطمرة : الفرس الطويلة القوائم. والقذال : القفا.

(٣) اللسان (ثلب) والإثلب : التراب والحجارة. ومن أمثالهم في الدعاء بغيه الإثلب.

وَلَكِنَّمَا أَهْدَى لِقَيْسٍ هَدِيَّةً

يَفِيٌّ مِنْ أهدَاهَا لَهُ الدَّهْرَ إِتْلِبُ

وَأُنشِدُ الْقِرَاءَ (١) :

قَلُّوا أَنْ الْأَطِبَّاءَ كَانَ حَوْلِي

وَكَانَ مَعَ الْأَطِبَّاءِ الْأَسَاءُ

وَمِنْ ذَلِكَ كَثِيرٌ.

وَلَمْ يَذْكَرِ النَّازِمُ كَيْفِيَّةَ الْقَصْرِ، وَلَا مَا الَّذِي يُحذفُ الزَّائِدُ أَمْ

الْأَصْلِي؟ وَالْقِيَاسُ حذفُ الزَّائِدِ، وَهُوَ الْأَلْفُ الَّتِي قَبْلَ الْآخِرِ.

وَأَمَّا الْمَسْأَلَةُ الْمُخْتَلَفُ فِيهَا فَمَدُّ الْمُقْصُورِ، فَأَجَازَهُ الْكُوفِيُّونَ ١٩١

وَالْأَخْفَشُ مِنَ الْبَصْرِيِّينَ، وَمَنَعَهُ سَائِرُ الْبَصْرِيِّينَ (٢)، وَذَلِكَ لَوْجِهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا الْقِيَاسُ، وَهُوَ أَنْ مَدُّ الْمُقْصُورِ عَلَى خِلافِ الْأَصْلِ، بِخِلافِ

قَصْرِ الْمَمْدُودِ فَإِنَّهُ عَلَى الْأَصْلِ، إِذِ الْقَصْرُ هُوَ الْأَصْلُ، بِدَلِيلِ أَنْ الْمَمْدُودَ

لَا تَكُونُ أَلْفُهُ إِلَّا زَائِدَةً، وَأَلْفُ الْمُقْصُورِ قَدْ تَكُونُ أَصْلِيَّةً وَزَائِدَةً، وَإِذَا كَانَتْ

أَلْفُ الْمَمْدُودِ زَائِدَةً أَبَدًا - فَالزِّيَادَةُ عَلَى خِلافِ الْأَصْلِ، فَإِنْ لَا يَنْبَغِي أَنْ

يُخْرَجَ عَنِ الْأَصْلِ إِلَى غَيْرِ أَصْلٍ.

وَالثَّانِي : أَنْ السَّمْعَ بِهِ إِمَّا مَعْدُومٌ، إِنْ تَوَوَّلَ مَا تَوَوَّلَ بِهِ مِنْ ذَلِكَ،

وَإِمَّا شَاذٌ لَا يَبْلُغُ الْقِيَاسَ.

وَحِجَّةُ الْكُوفِيِّينَ وَجِهَانِ أَيْضًا : الْقِيَاسُ، مِنْ جِهَةِ إِجْمَاعِ عَلَى

(١) معاني القرآن ٩١/١، والإنتصاف ٢٨٥، وابن يعيش ٥/٧، ٨٠/٩، وخزانة الأدب ٢٢٩/٥، والعينى

٥٥١/٤، والهمع ٢٠١/١، والدرر ٣٣/١.

(٢) انظر الإنتصاف ٧٤٥ (المسألة التاسعة والمائة).

جواز إشباع الحركات فى الضرورة، فتصير حروفاً، كقوله^(١):

* كَانُ فِي أُنْيَابِهَا الْقَرْنُفُولُ *

وقوله^(٢):

* أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْعُقْرَابِ *

وقوله، أنشده سيبويه^(٣):

* نَفَى الدَّنَانِيرِ تَنْقَادُ الصِّيَارِيفِ *

وذلك كثير، فمدُّ المقصور إنما هو من هذا القبيل، فليجز كما جاز ذلك،

والسماغ، فقد جاء عن العرب، نشده لأخفش وغيره^(٤):

سَيُغْنِينِي الَّذِي أُغْنَاكَ عَنِّي

فَلَا فَفَقْرٌ يَدُومٌ وَلَا غِنَاءُ

والغنى : مقصور، وأنشد الكوفيون^(٥):

(١) الخائن ١٢٤/٣، والمحتسب ٢٥٩/١، وابن الشجرى ١٥٨/٢، والإنصاف ٢٤، ٧٤٩، واللسان

(قرنفل) وقبله : * مَمْكُورَةٌ جُمُ الْعِظَامِ عَطْبُولٌ *

والممكورة : المطوية الخلق الحسنة، والعطبول : الجميلة الفتية الطويلة العنق والقرنفول : القرنفل،
يصف هذه المرأة بالجمال، وبغناها بطيب الريح، وجمال النكحة .

(٢) المغنى ٢٧٢، واللسان (عقرب).

(٣) هو الفرزدق، يصف ناقه، وقد تقدم الاستشهاد به مراراً، وصدره.

* تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى نِي كُلِّ هَاجِرَةٍ *

(٤) الإنصاف ٧٤٧، والعينى ٥١٣/٤، والتصريح ٢٩٣/٢، ٤٠/١١٠، واللسان (غنى).

(٥) الخصائص ٢٣١/٢، ٣١٨، والإنصاف ٧٤٦، وابن يعيش ٤٢/٦، والعينى ٥٠٧/٤، والأشعرونى

١١٠/٤، واللسان (حدد، شيش، لها) والرجز لأبى المقدم.

والسعلاء: أصله السعلاة، وهى الفول أو ساحرة الجن. والعرب تشبه المرأة العجوز بالسعلاة:
والجرأء : الفتاء، تقول : هذه جارية. بينة الجراء والخواء : الخلاء، تقول : خوي الربيع يخوى، إذا
خلا من أهله. والشيشاء أردأ التمر، وينشَب : يعلق. والمسعل : موضع السعال من الحلق. واللهاة
جمع لهاة، وهى اللحم المطبقة فى أقصى سقف الفم.

قَدْ عَلِمْتَ أُخْتُ بَنِي السَّعْلَاءِ
 وَعِلِمْتُ ذَاكَ مَعَ الْجِزَاءِ
 أَنْ نِعْمَ مَأْكُولاً عَلَى الْخَوَاءِ
 يَا لَكَ مِنْ تَمَرٍ مِنْ شَيْءِ شَاءِ
 * يَنْشَبُ فِي الْمَسْعَلِ وَاللَّهَاءِ *

قالوا : قمدُ (السَّعْلَى) و (الْخَوَى) وكذلك (اللَّهَاءُ) لأنها مقصورة، وأنشد
 ابن الأنباري^(١) :

إِنَّمَا الْفَقْرُ وَالْغِنَاءُ مِنَ اللَّهِ فَبِذَا يُعْطَى وَهَذَا يُحَدُّ
 وأنشد أيضا^(٢) :

لَمْ نُرَحِّبْ بِأَنْ شَخَصْتِ وَلَكِنْ
 مَرَحَبًا بِالرُّضَاءِ مِنْكَ وَأَهْلًا
 ولم يُشير الناظم إلى مذهب له في المذهبين، بل قال : «وَالْعَكْسُ بِخُلْفٍ
 يَقَعُ» يعنى عكس قصر المدود، وهو مد المقصور.
 وقد أول البصريون هذه الأبيات، ورَمَوْهَا بِجَهَالَةِ الْقَائِلِينَ، وَالْإِنْصَافُ أَنْ
 مَا نَقَلُوهُ فَهُمُ ذَوُو عُهُدَتِهِ، وَهَم مَحْمُولُونَ عَلَى الصِّدْقِ، وَالتَّأْوِيلُ بَعِيدٌ، إِلَّا أَنْ ذَلِكَ
 نَادِرٌ شَادٍ، لَا يَبْلُغُ مَبْلَغَ أَنْ يَكُونَ جَائِزًا كَقَصْرِ الْمَدُودِ،
 ثُمَّ يُعَادُ النَّظْرَ مَعَ النَّاطِمِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ:
 أَحَدُهَا: أَنَّهَا مِنْ مَسَائِلِ الضَّرَائِرِ الْمُخْتَصَّةِ بِالشَّعْرِ، فَبِئْسَ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ،

(١) الإنصاف ٧٤٧، وَيُحَدُّ : يُنْعَمُ وَيُحْرَمُ.

(٢) الإنصاف ٧٤٨، وَشَخَصَ الرَّجُلُ : ذَهَبَ مِنْ يَدِهِ إِلَى بَيْتِهِ، وَالرُّضَاءُ : ضِدُّ السُّخْطِ .

غير/ محتاج إليها في تكثير سواد المُختَصِرَات، ونظمه من المُختَصِرَات ١٩٢
التي يكون ما هو أقلُّ منها إجحافاً، فلم أتى بهذه المسألة، مع أنه محتاج
إلى أن يأتي عوضها بقاعدة أو قانون يتعلّق بالكلام، وهو أحوجُّ إلى ذلك،
إذ ينقّصه من العربية المحتاج إليها كثير.

والثاني : أنه أتى بها على مسأق الجواز القياسي، إذ قال :
«وقصّر ذى المدّ اضطراراً مُجمَعٌ عَلَيْهِ» يعنى على جوازه، وهذا الكلام
يُعطى أنه جائز قياساً، وما حله الضرورة كيف يجوز قياساً؟ بل هذا
الكلام شبه المتناقض، لأن الضرورة تُؤدّنُ بوقفه على محله، والجوازُ
القياسيُّ يُؤدّنُ بتسويغ النطق به للمؤكد والعربيُّ ابتداءً، فهذا مُشكَل.

والثالث : أن الناظم حكى الإجماع في جواز قصّر ذى المدّ هكذا
مطلقاً، وليس النقل كذلك إلا عمّن عدا الفراء، وأما الفراء فلا يُجيزه إلا
باشتراط، فهو لا يُجيز قصراً ما لا يجوز أن يأتي في بابه مقصوراً، نحو:
(فَعَلَاءً) تانيث (الأفعل) في نحو : حمراءً وبيضاءً، فمثل هذا لا يجوز عنده
أن يُقصر، لأن مذكّره : أبيضٌ وأحمرٌ، ف(ففعلاءً) تانيث (أفعل) لا يكون
إلا ممدوداً، وكذلك حكم كل ما يقتضى القياس أن يكون ممدوداً لا غير،
وهكذا يقول في مدّ المقصور: لا يجوز عنده إلا في ما لا يجيئ في بابه
ممدوداً، نحو : (فَعَلَى) تانيث (فَعَلَانٌ) في مثل : سَكْرَى و غَضْبَى، فلا
يجوز مدّه لأن (فَعَلَى) تانيث (فَعَلَانٌ) لا يأتي ممدوداً أبداً، وكذلك كل ما
يقتضى القياس أن يكون مقصوراً.

والحاصل : أن ما كان مدّه أو قصّره داخلاً تحت القياس المتقدم
لا يُجيز الفراء المخالفة فيه في ضرورة ولا غيرها، وأما ما عدا ذلك فهو

الذى يجوز فيه ذلك عنده، فتقول على مذهبه فى (رَحَى، وَهْدَى، وَحَجَى):
رَحَاءٌ، وَحِجَاءٌ، وَهْدَاءٌ، لأنها إذا مُدَّتْ صارت إلى مثل: سَمَاءٌ، وَدُعَاءٌ،
وَرِدَاءٌ.

وتقول فى (سَمَاءٌ، وَدُعَاءٌ وَرِدَاءٌ): سَمَاءٌ، وَدُعَاءٌ، وَرِدَاءٌ، لأنها إذا
قُصِرَتْ صارت إلى مثل: رَحَى، وَهْدَى، وَحِمَى هكذا النقل عنه، فإطلاقُ
الإجماع فى المسألة غير صحيح، وكذلك إطلاقُ الخلاف فى مد المقصور،
وفيه التفصيلُ المذكور عن الفراء، مشكلٌ أيضاً.

والجواب/ عن الأول: أن المسألة شهيرة الموقع عند النحويين، وهى ١٩٢
عندهم من المسائل الطبولوجية^(١). وقد جعلها ابن الأنبارى من مسائل
«كتاب الإنصاف»^(٢). فالتنبية عليها حسنٌ فى هذا المختصر، كما فعل ذلك
فى مسألة «صرف ما لا ينصرف فى الشعر وعكسها» فهما فى الشهرة
سواء، فلذلك ذكرها.

والجواب عن الثانى: إن باب «ضرائر الشعر» على قسمين منها ما
يكون الشاعر مضطراً إليها كثيراً، فتعُمُّ بها البلوى، حتى يكثر وجودها
فى الشعر للضرورة، وتبَلِّغُ أن يُقاس عليها فيه، كما يكثر الحكم فى
الكلام، حتى يبلغ مبلغَ القياس فيه. وقصرُ الممدود من هذا القبيل، فقد
كثُرَ فى النظم كثرةً لا يُعدُّ مرتكبها فى الشعر اختياراً لاحقاً ولا خارجاً عن
كلام العرب.

وفى «الضرائر» من هذا جملة، كصرف ما لا ينصرف، وتخفيف

(١) لعله يعنى أنها من المسائل المشهورة، وأنها فى شهرتها كأصوات الطبول، لاتخفى على أحد.

(٢) وهى المسألة التاسعة والمائة (ص ٧٤٥).

المشددُ في الوقف، والترخيم في غير النداء، ونحو ذلك. ومنها ما يكون موقوفاً على محلّه من السَّماع، لا يجوز لشاعر مؤلّد استعماله لنُدوره في الضرائر، كقوله أنشده سيبويه^(١):

* قَوَاطِنًا مَكَّةً مِنْ وَرَقِ الْحَمِي *

وقولهم في (الجلد) : الجِلْد، قال^(٢):

إِذَا تَجَرَّدَ نُوْحٌ قَامَتَا مَعَهُ

ضَرْبًا أَلَيْمًا بِسَبْتِ يُلْعَجُ الْجِلْدَا

وما كان نحو ذلك، ومثل هذا لا يقال فيه : إنه جائز، فعلى الجملة، والأمرُ فيما يختص بالشعر بالنسبة إلى الشعر، كالأمر في ما يكون في الكلام حرفاً

(١) الرجز للعجاج، وسبق الاستشهاد به مراراً.

(٢) نوادر أبي زيد ٣٠، والخصائص ٢٣/٢، والمنصف ٢٠٨/٢، والهمع ٣٤١/٥، والنوادر ٢١٤/٢، واللسان (جلد) وديوان الهذليين ٢٨/٢.

والشعر لعبد مناف بن ربيع الهذلي، ويروى «تجارب نوح» والسبت - بكسر السين - الجلد المدبوغ، يتخذ منه النعال، ويلعج : يؤلم - وكسر اللام من (الجلد) ضرورة، لأن للشاعر أن يحرك الساكن في القافية بحركة ما قبله.

بحرف وقد بيّنتُ هذا المعنى، في ما أظنُّ في «الأصول».

وعلى هذا القانون يعنُّ هنا اعتذار عن الناظم في مثل هذا الموضع، وهو أن يأتي بجملة من مسائل الضرائر، وما يُقاس منها وما لا، ليبنى عليها الشاعر، كما يبنى غيرُ الشاعر على ما يُذكر من القوانين المطلقة، وقد تقدّم التنبيه على مثل هذا.

والجواب عن الثالث : أن الإجماع المحكيُّ في قَصْرِ الممدود صحيح على الجملة، إذا الفراءُ يُجيزه على الجملة، لكن يشترط في الجواز، فهو باعتبار ذلك يُطلق عليه أنه مُجيز، وأيضا فلما كان خلافه شاذًا لم يُعتد به خلافاً.

{ كَيْفِيَّةُ تَثْنِيَةِ الْمُقْصُورِ وَالْمُدَوِّدِ وَجَمْعُهُمَا تَصْحِيحًا }

١٩٤ قَدَّمَ أَوَّلًا إِعْرَابَ التَّثْنِيَةِ وَجَمَعَ التَّصْحِيحَ، وَحَصَلَ فِي ذَلِكَ الْبَيَانُ /
الْكَيفِيَّةُ الْعَامَّةُ لِهَـمَا، وَذَلِكَ لِحَاقِ الْآلِفِ فِي الرَّفْعِ، وَالْيَاءِ فِي النَّصْبِ
وَالْجَرِّ، تَلِيَهُمَا نُونُ مَكْسُورَةٍ فِي الْمُثْنِيِّ، وَلِحَاقِ الْوَاوِ فِي الرَّفْعِ، وَالْيَاءِ فِي
النَّصْبِ وَالْجَرِّ تَلِيَهُمَا نُونُ مَفْتُوحَةٍ فِي الْمَجْمُوعِ الْمَذْكُورِ، وَلِحَاقِ أَلْفِ وَتَاءِ
فِي الْمَجْمُوعِ الْمُؤَنَّثِ.

وَهَذَا فِي الْمُثْنِيِّ وَالْمَجْمُوعِ الْمَذْكُورِ الصَّحِيحِ الْآخِرِ، لِأَزَائِدِهِ فِيهِ
يُحْتَاجُ إِلَى ذِكْرِهِ، وَكَذَلِكَ فِي الْمَجْمُوعِ الْمُؤَنَّثِ الرَّبَاعِيِّ فَمَا فَوْقَهُ، لِأَزْيَادِهِ
فِيهِ عَلَى تِلْكَ الزِّيَادَةِ الْمَذْكُورَةِ لِلْإِعْرَابِ، فَلَمْ يَحْتَجْ إِلَى التَّنْبِيهِ عَلَى شَيْءٍ مِنْ
ذَلِكَ.

لَكِنِ الْمَعْتَلُّ الْآخِرُ بِالنَّسْبَةِ إِلَى التَّثْنِيَةِ وَجَمَعَ الْمَذْكُورَ لَهُ أَحْكَامَ زَائِدَةٍ
عَلَى مَا تَقَدَّمَ لَهُ، وَالثَّلَاثِيُّ بِالنَّسْبَةِ إِلَى جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ لَهُ حُكْمُ زَائِدٍ أَيْضًا،
فَوَجِبَ تَبْيِينُ ذَلِكَ.

وَأَتَى بِذَلِكَ هَاهُنَا كَالْمَقْدَمَةِ لِادْخُولِ بَابِ جَمْعِ التَّكْسِيرِ، وَلِيَكُونَ شَمْلُ
الْمَجْمُوعِ مَجْتَمِعًا، وَابْتَدَأَ بِذِكْرِ أَحْكَامِ التَّثْنِيَةِ، فَقَالَ :

أَخِرَ مَقْصُورٍ تثنى اجعله يا

إن كان عن ثلاثة مُرتقياً

كذا الذي اليا أصله نحو الفتى

والجامد الذي أميل كمثى

فِي غَيْرِ ذَا ثُقَلْبٍ وَأَوْ أَلْفٍ

وَأُولَئِهَا مَا كَانَ قَبْلُ قَدْ أَلْفٌ

المعتلُّ الآخر من الأسماء التي يُراد تثنيتهَا على ثلاثة أقسام :
منقوص، ومقصور، وممدود، فنذكر حكم المقصور والممدود، ولم يذكر حكم
المنقوص، وهو حرٌّ بالذكر لما سيأتي.

وابتدأ بالمقصور، فذكر أنه على أربعة أقسام:

أحدها : ما كان رباعياً فأكثر، فتقع فيه الألف رابعة نحو: حُبلى،
أو خامسة نحو : مُصْطَفَى أو سادسة نحو : قَبَعْتُرى.

والثاني : ما كان ثلاثياً أصلُ الألف فيه الياءُ نحو: الفَتَى، وهو
مثالُه، ومثله: الرَّحَى ، عند من قال: رَحِيَّتُ، والهُدَى، والعَمَى، والقِرَى.

والثالث : ما لم يكن لألفه أصلٌ من ياء ولا واو، وهو الجامد الذي ذكر،
إذا كان مِمَّا أمالته العرب، نحو : مَتَى، فإنه اسمٌ مبنى، والمبنيات إذا
كانت الألف في أواخرها لا يحكم عليها بأن أصلها الياء أو الواو، لأن ذلك
تَصْرُفٌ، والتصريف لا يدخل الأسماء المتوغلَّة في شَبَّه الحرف، كما
لا يدخل الحرف، نحو : إلی، وعلى، كما سيأتي ذكره في التصريف إن
شاء الله.

وهذا في الأسماء، ومنه في الحروف (بلى) ولم يقتصر في قوله :
«الجامد» على الأسماء فقط، فإن المقصود منها في هذا الباب إنما هو
بعد التَّسْمِيَةِ، لأنها لا تثني (١) إذا كانت باقية على أصولها، والأسماءُ
والحروف/ في هذا على سواء.

والرابع : ما عدا تلك الأقسام الثلاثة، ويدخل فيه نوعان:

(١) سقط من ر .

أحدها : ما كان ثلاثيا أصله الواو نحو : رِضِي، وضُحِي، ورِحَا - فيمن قال : رَحَوْتُ - وعصاً، وقفاً.

والآخر: ما كان جامداً لم يُمل، سواء كان اسماً أو حرفاً، نحو : (لَدِي) و (أَمَّا) بمعنى: حقاً و (عَلَى) في وجهيها^(١)، و (إِلَى) وما كان من نحو ذلك.

ونوع ثالث : وهو ما كانت ألفه مجهولة ولم تُمل، وإن كان معرباً قابلاً للتصريف نحو : (خَسَا)^(٢) بمعنى فَرَد، و(لَقَا)^(٣)، بمعنى مَلَقَى لا يُعْبَأُ به.

فهذه الألفُ فيهما، وما كان مثلها، لا يُعرف لها أصل، إذ لم يُتصَرَّف فيها بتثنية ولا جمع ولا فِعْل، ولا أُمِيت، فلم يكن ثَمَّ دليل على أصلها.

وذكر الناظم أن الأقسام الثلاثة المذكورة أولاً حُكِّمها أن تنقلب الألف فيها إلى الياء، وأن القسم الرابع ينقلب فيه الألف^(٤) إلى الواو :

وأما القسم الأول : وهو ما كانت فيه ألفٌ رابعة فصاعداً، فقال فيه : «أخِرٌ مَقْصُورٌ تُنْثِي اجْعَلْهُ يَا» إلى آخره.

يعنى أن الاسم إذا كان مُرْتَقِياً عن الثلاثة، بأن يكون رباعياً أو خماسياً أو سداسياً، وبذلك تقع الألف فيه غيرَ ثالثة، فإنها تُقلب فيه مطلقاً، سواء كانت الألف زائدة، كحُبْلَى وقَبَعُورَى، وأرطَى، فإنك تقول : حُبْلِيَانِ، وقَبَعُورِيَانِ،

(١) يقصد أنها تكون اسماً وحرفاً، وتكون اسماً بمعنى فوق، وذلك إذا دخلت عليها من كقوله:

* غَدَّتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَمَا تَعَمَّ ظَمُؤُهَا *

انظر معنى اللبيب : على.

(٢) في اللسان عن الفراء : «العرب تقول للزوج : زكاه، وللغرد : خسا، ومنهم من يلحقها بيباب فتى».

وفي المقصور والمنبذ له ٦٨ : «وخسا وزكا مقصوران بكتاب الألف لأن أصل الزكا زكوت، وأصل خسا الهمز فتكتبان بالكاف ولا يُجْرِيَانِ لأزى معرفة، قال الشاعر :

كافرا خسا أو زكا من بون أربعة لم تَخْلُقُوا وَجُسُودُ النَّاسِ تَنْتَلِجُ

ومن أجزائها جعفر نكرة بمنزلة بمعنى وثلاث أرباع إذا أجريت وإذا لم تُجْرَ.

(٣) كذا، وفي اللسان : اللقي الشيء الملقى، والجمع القاء .

(٤) ز : الف .

أرطيان، أو كانت منقلبة عن أصلٍ واوٍ نحو : مُصْطَفَى، ومُعْطَى، فإنك تقول : مصطفيان، ومُعْطَيان، وإن كانا من صَفْوِ الشئِ وصفوته، ومن : عَطَا يَعْطُو، أو ياءٍ، نحو : مشتري، ومُجْتَبَى^(١)، فإنك تقول : مُشْتَرِيان، ومُجْتَبِيان^(١) .

فإنما وجهُ القلبِ فلأجل أن علامة التثنية لا بدُّ من فتح ما قبلها، وهو آخر المثني، وما آخره ألفٌ لا يمكن تحريكه، لأن الألف لا تقبل الحركة، ولم يُمكن حذف الألف لالتباس المثني بالمفرد عند الإضافة.

وبهذا^(٢) يبطل قول أهل الكوفة في إجازة حذف الألف في التثنية، مما كثر حروفه، نحو : قَبَعَثْرِي، وجُمَادِي، ونحوهما، فيقولون : قَبَعَثْران، وجُمَادان، وكانهم يحكون ذلك عن العرب، ولم يذكروا منه شاهداً على تلك الحكاية. قال السيرافي^(٣) : لم أر الكوفيين استشهدوا على شيء من ذلك، يعني مما ادَّعوا عن العرب، والذي يحفظه البصريون^(٤) في السماع / موافقة القاعدة من عدم الحذف، وعلى هذا الناظم ١٩٦ فلم يفرق في وجوب قلب الألف بين ما كثر حروفه وما قلَّت، بل قال : « اجعله يا إن كان عن ثلاثة مرتقياً »، فإذا لا بدُّ من قلب الألف ليتحرك ما قبل علامة التثنية بالفتح .

وأما وجه قلبها ياء على الخصوص فحُملاً على الفعل، لأن التصريف في الاسم محمولٌ عليه في الفعل، وأنت لو بنيت فعلاً مما فوق

(١) ز : مجتبي ومجتبان .

(٢) ز : وهذا .

(٣) لفظ السيرافي في شرحه « على ذلك بشيء » .

(٤) ز : يحفظ .

الثلاثة لقلب الألف إلى الياء، سواءً كانت أصلها الواو أو غيرها، فتقول :
سَلَقَيْتُ، وَأَعْطَيْتُ، وَاصْطَفَيْتُ، ونحو ذلك. ولم يأت في الأسماء قلب الألف واوا
في التثنية إلا في (مِذْرَوَيْنِ)^(١) فوقف على محله.

وأما القسم الثاني، وهو الثلاثي الذي الألف فيه منقلبة عن الياء، فذكر أن
حكمه حكم ما قبله فقال : « كَذَا الَّذِي لِيَا أُصْلُهُ نَحْوُ الْفَتَى ».

يعني أن ما كان أصله الياء من الثلاثي تُقلب الألف فيه إلى الياء. وبين
أن مراده « الثلاثي » التقسيم والتمثيل بالفتى، فالياء إذا قلت : الْفَتَيَانِ، هي
الأصلية، وكذلك تقول : رَحِيَّانِ، وَهَدِيَّانِ، وَعَمِيَّانِ، وما أشبه ذلك.

وإنما قلبت إلى الياء لأن القلب إذا كان لا بد منه، فلا بد من واو أو ياء،
فالذي هو الأصل أولى أن يؤتى به.

وأما القسم الثالث، وهو الجامد الذي لا أصل لألفه، لكن أميل، فذكر أن
حكمه الحكم المتقدم بقوله : « وَالْجَامِدُ الَّذِي أُمِيلُ كَمَتَى ».

يعني أن الألف تُقلب فيه ياء فتقول في (مَتَى) مُسْمَى به مَتَيَّانِ، أو في
(بَلَى) بَلَيَّانِ، ونحو ذلك.

وإنما قلبت إلى الياء دون الواو لأجل الإمالة التي هي مقربة إليها.
فإن قيل : فإن الإمالة تكون في بنات الياء والواو، فمن أين ألزمت الياء
معه حتى لا يجوز قلبها واوا؟

فالجواب : أن الياء على اللامات أغلب من الواو، ألا ترى أن ما كان فوق
الثلاثة يقرب إلى الياء مطلقا، وإن كان من ذوات الواو، فلما كثرت الياء هنالك

(١) المذروين : مثنى مذرى، وهو طرف الألية. وشاهد التثنية بالوا قول عنتره :

أَحْرَبِي تَنْفُضُ اسْتَكْ مِذْرَوِيهَا لِنَقْلِنِي فِيهَا أَنْذَا عَمَارَا

انظر البيت في كتاب الشعر لأبي علي ١١٨/١.

حكّموا مع الإمالة على الألف بالياء دون الواو مع الاستبهام (١)، حتى يتبيّن لك أمرها بتصريفٍ أو غيره، فتعمل عليه، كما قالوا : الكِبَا، فأمالوا، ثم قالوا : كبوا وهذا معنى تعليل (٢) سيبويه .

وأما القسم الرابع : وهو ما عدا / ما تقدم، فذكر أن الألف تُقلب ١٩٧ فيه واوا مطلقاً بقوله : " (في غيرِ ذَا تُقَلَّبُ واواً الألفِ) .

يعني أن الألف تُقلب إلى الواو في غير الأقسام المتقدمة، فما كان ثلاثياً أصله الواو قلبت الألف فيه إلى أصلها، فقلت : في (رضاً) : رِضْوَانٍ، وفي (ضحى) ضُحْوَانٍ، وفي (رباً) رِبْوَانٍ، وفي (عصاً) عَصْوَانٍ، هكذا مطلقاً من غير استثناء لنوع من أنواع الثلاثي.

وهذا الإطلاق يدل على إنه لم يرتض مذهب الكوفيين، إذ فرّقوا بين المفتوح الأول وبين المضموم والمسكوره، فوافقوا البصريين في المفتوح الأول، وقلبوا ألف (٣) المكسورة والمضمومة ياءً، فقالوا : رِضْيَانٍ، وضحْيَانٍ، وكتبوهما بالياء.

وحكى الكسائي في (رضاً) رِضْيَانٍ، وهو نادر، قال السيرافي : ويرد على الكوفيين حكاية أبي الخطّاب في (الكِبَا) كِبْوَانٍ، وحكاية الكسائي : حِجْوَانٍ، وِرِضْوَانٍ، وِرِضْوَانٍ، في : رِضْأً، وِحِمًا. قال الجوهري : « وسمع الكسائي : رِضْوَانٍ، في تثنية الرُّضَا، والحِمَى » قال : والوجه حِمْيَانٍ وِرِضْيَانٍ قال : « ومن العرب من يقولها بالياء على

(١) في النسخ : الاستبهام ، وهو محرف .

(٢) الكتاب ٣/٢٨٦ - ٢٨٧ . هذا ويقال للكناية بغناء البيت : الكِبَا .

(٣) س : الألف . وهو خطأ .

الأصل، والواو أكثر»^(١). وكأنه يعنى بالأصل القياسُ عنده، فإن الأصل في الألف الواو ولا بُدُّ^(٢).

والحقُّ ما ذهب إليه البصريون، وهو مُرتضى الناظم^(٣) على ظاهر كلامه، وإنصردت الألف إلى الواو لأنها إذا كان لا بُدُّ من قلبها^(٤) فإلى الأصل أولى، كما تقدم في الثلاثي اليائي .

وما كان جامداً ولم يُعَلِّ قلبت ألفه واواً، كالذى أصله الواو، فتقول في (لدى) مسمى به : لدوان، وفي (على) : علوان، وفي (إلى) : إلوآن، وفي (أما) أموآن، ونحو ذلك، ولا تُقلب إلى الياء، وإن كانت الياء أغلب على اللامات كما قال سيبويه^(٤). وغيره، لأنه ليس شئ من بنات الياء تلزم ألفه عدم الإمالة، بل القاعدة العربية أن كل ما أصله الياء فالإمالة فيه جائزة، فإلزامهم عدم الإمالة، بل القاعدة العربية أن كل ما أصله الياء فالإمالة فيه جائزة، فإلزامهم عدم الإمالة في هذه الأشياء يدل على عدم اعتبار الياء فيها.

فإن قلت : إنما ألزمت العرب ألف (على) و (إلى) ونحوهما الفتح قبل الحكم بالواو، فلم قلت : إن عدم الإمالة دليل على الواو، وهي لم تُوجد/ بعد؟

١٩٨

فالجواب أن يُقال : إننا لاندعى ما قلت، وإنما نقول : إن هذه الأشياء بعد التسمية داخلية في حكم ما ألزمته العرب الفتح لأجل أن أصله الواو، لا أننا جعلنا إلزامهم عدم الإمالة فيها لأجل أن أصلها الواو، فلا إشكال على هذا.

(١) هذا نص الصحاح في مادة « رضا » . أما في « حمى » فقال « وسمع الكسائي في تثنية الحمى

حموان ، قال : والوجه حميان » . هذا وشي « حمى » محضور لا يقرب . والرضى مصدر رضيت عنه

(٢) يريد أن الأصل في الف رضا الواو ، ولا يشمل قوله حمى ، فإن الأصل في الفها الياء .

(٣-٣) سقط من س .

(٤) الكتاب : ٢٨٨/٣ .

وقد اقتضى هذا التعليل ترجيح ما ذهب إليه الناظم والجمهور من قلب هذه الألف واوا. وذهب بعضهم إلى قلبها ياء، ورجحه المؤلف في «الشرح»^(١) بقاعدة سيبويه أن الباء على^(٢) الألف إذا كانت لاماً أغلب لکن، عارض هذه القاعدة كلام سيبويه في إن إزامهم عدم الإمالة دليل على الواو؛ إذ ما من ألف أصلها الياء إلا وإلا مالة جائزة فيها، فإنما يريد أن الياء أغلب فيها فيما عدا ما ألزموا فيه عدم إمالة والله أعلم.

وما كانت ألفه مجهولة، ولم تمل، قلبت أيضا واوا بمقتضى كلامه فتقول في (خساً): خَسَوَانٍ، وفي (لَقَى) لَقَوَانٍ، وما كان مثلهما، ولا تُقلب إلى الياء للعلّة المذكورة في النوع قبل هذا، من أن اعتزامهم على ترك الإمالة دليل على الواو.

وبهذا أيضاً يُضَعَّف قول من ارتضى في هذه الألف قلبها ياء، اعتماداً على غلبة الياء على الألف التي هي لام. وقد تقدم ما فيه أنفاً، فالأصح ما ذهب إليه الناظم بالجماعة.

ثم قال: «وأولها ما كان قبل قد ألف».

الهاء في «أولها» عائدة إلى الألف، أي: أول التي تقلبها ياء أو واوا ما كان قد ألف في المثنى قبل هذا، واعتيد فيه من العلامتين، وهما الألف والنون، أو الياء والنون، مفتوحاً ما قبلهما.

وعلى كلام هنا سوالات:

أحدها: أنه قصر الكلام في التثنية على المقصور والمسدود، وترك الصحيح، والجاري مجراه من المعتل، نحو: ظبي، وغزوي، وهذا حسن (كما)^(٣) تقدم. وترك أيضاً ذكر المنقوص، فلم يتعرض له. وتركه مع الصحيح والجاري

(١) شرح التسهيل ٩١/١.

(٢) من الأصل: عن -

(٣) عن س -

مَجْرَاهُ يُعْطَىٰ أَنَّهُمَا عَلَىٰ حَكْمِ وَاحِدٍ، وَهُوَ إِحْدَى الْعِلْمَيْنِ دُونَ تَغْيِيرٍ،
وَذَلِكَ، بِإِطْلَاقٍ، غَيْرٍ صَحِيحٍ، لِأَنَّ الْمُنْقُوصَ عَلَىٰ قِسْمَيْنِ : مُنْقُوصٌ بِقِيَاسٍ،
وَمُنْقُوصٌ بِغَيْرِ قِيَاسٍ.

أَمَّا الْمُنْقُوصُ بِغَيْرِ قِيَاسٍ فَعَلَىٰ قِسْمَيْنِ:

أَحَدُهُمَا : مَا يُرَدُّ فِيهِ الْمَحْذُوفُ فِي حَالَةِ الْإِضَافَةِ، وَهَذَا حُكْمُهُ فِي
التَّثْنِيَةِ أَنْ يُرَدُّ إِلَيْهِ. الْمَحْذُوفُ فِي التَّثْنِيَةِ^(١)، لِأَنَّهَا أُجْرِيَتْ فِي اللَّحَاقِ
وَعَدَمِهِ مَجْرَى الْإِضَافَةِ، فَنَحْوُ: أَخٍ، وَأَبٍ، وَحَمٍّ، وَهَنْ-، فِي اللُّغَةِ الْقَلِيلَةِ -
يُرَدُّ إِلَيْهِ/ الْمَحْذُوفُ فِي التَّثْنِيَةِ، كَمَا يُرَدُّ إِلَيْهِ فِي الْإِضَافَةِ، فَتَقُولُ : أَخَوَانِ، ١٩٩
كَمَا تَقُولُ : أَخُو زَيْدٍ، وَأَبَوَانِ، كَمَا تَقُولُ : أَبُو زَيْدٍ.

وَكَلَامُهُ يُشْعِرُ فِي هَذَا الْقِسْمِ بِأَنَّكَ [لَا]^(٢)، تَرُدُّ إِلَيْهِ الْمَحْذُوفَ فَتَقُولُ
وَجُوبًا : أَخَانِ، وَأَبَانِ، وَحَمَّانِ. وَهَذَا فَاسِدٌ لَا يُقَالُ إِلَّا فِي الشُّذُودِ.

وَالثَّانِي : مَنْ قِسْمِي الْمُنْقُوصِ غَيْرِ الْقِيَاسِيِّ مَا لَمْ يُرَدِّ إِلَيْهِ^(٣)
الْمَحْذُوفُ فِي الْإِضَافَةِ، نَحْوُ : يَدٍ وَدَمٍ وَهَنْ، فِي اللُّغَةِ الشَّهِيرَةِ. وَحُكْمُهُ
مَا يَقْتَضِيهِ كَلَامُ النَّازِمِ مِنْ جَرِيَانِهِ مَجْرَى الصَّحِيحِ، فَتُلْحَقُ الْعِلْمَتَانِ
بِذَلِكَ تَغْيِيرًا، فَهَذَا يَمْشِي لَهُ.

وَأَمَّا الْمُنْقُوصُ بِقِيَاسٍ، وَهُوَ مَا آخَرُهُ يَاءٌ قَبْلَهَا كَسْرَةً، فَحُكْمُهُ أَنْ
يُرَدُّ إِلَيْهِ مَا حُذِفَ مِنْهُ وَجُوبًا، نَحْوُ: قَاضٍ، وَغَازٍ، وَشَجٍّ، وَعَمٍّ، فَتَقُولُ :
قَاضِيَانِ وَغَازِيَانِ، وَشَجِّيَانِ، وَعَمِّيَانِ، وَنَحْوَ ذَلِكَ.

(١) فِي ت : « وَهَذَا حُكْمُهُ فِي التَّثْنِيَةِ أَنْ يُرَدُّ إِلَيْهِ الْمَحْذُوفُ فِي حَالِهِ، الْإِضَافَةِ، وَهَذَا حُكْمُهُ فِي التَّثْنِيَةِ
أَنْ يُرَدُّ إِلَيْهِ الْمَحْذُوفُ فِي التَّثْنِيَةِ، وَهُوَ سَهْوٌ وَاضِعٌ مِنَ النَّاسِخِ.

(٢) عَنِ س .

(٣) سَقَطَ مِنْ س .

وكلام الناظم يُعطى بمقتضاه إلحاقَ العلامتين من غير تغيير، مكان
يجئ منه : قَاضَانِ، وَغَازَانِ^(١)، مثل : يَدَانِ، وهذا فاسد لا يقال.
والسؤال الثاني : أنه ذكر من أقسام المقصور الجامد، وأراد به ما
لا أصل له من ياء ولا واو، ومثله بـ (مَتَى) ودخل بمقتضى ذلك الحروفُ
وما كان نحوها من الأسماء.

وهذا القسم لا يخلو أن يكون جامداً بالمعنى الذى أراد قبل التسمية
به أو بعدها، فإن كان قبل التسمية فكونه جامداً صحيح، لكنه فى تلك
الحال لا يُتَنَّى ولا يُجَمع باتفاق، لأنه لا يُتَنَّى من الكَلِمِ [إِلَّا]^(٢) الأسماءُ
القابلةُ لذلك، والحروف وما أشبهها من الأسماء لا يصح فيها التثنية.
والناظم إنما أتى بالجامد هنا بناءً على صحة التثنية فيه، وفيها كلامه،
وإن كان بعد التسمية فالتثنية سائغة، لصيرورته كسائر لأسماء
المقصورة، نحو : عَصَا وَرَحَى، لكنه فى تلك الحال غير جامدٍ عند
النحويين أجمعين سِوَاهُ، حَسَبَ ما أظهر كلامه؛ إذ كان النحويون يقولون:
إن الجامد إذا سُمِّيَ به انتقل عن حالة الجمود إلى حالة سائر الأسماء
الشبيهة به، فإن كان الحرفُ أو الاسم المبنى على حرفين كـ (مَنْ) و (قَدْ)
صار بعد التسمية بمنزلة : يَدٍ وَوَدَمٍ، ثلاثياً فى الأصل، ويُقَدَّرُ أنه حُذِفَ
منه الآخر، ولذلك يَرُدُّونه فى التصغير والتكسير ونحوهما.

وكذلك/ يفعلون فى (مَتَى) و (بَلَى) ونحوهما، فيعتقدون فى الألف...
أنها منقلبة عن أصل، هو واو أو ياء، حَسَبَ ما أعطاهم الدليل. والأصل
هنا الياء فيما أميل، اعتباراً بالإمالة كما تقدم بيانه، فليس (مَتَى) و (بَلَى)
بعد التسمية بجامدين أصلاً، بل هما وبأبهما عند أهل العربية أجمعين

(١) فى ت : قاضيان وغازيان، وهو تحريف.

(٢) زنا هـ لا، ليستقيم السياق.

كَعْصًا: رَحَى، فِي جَمِيعِ الْأَحْكَامِ، إِلَّا فِي الْعِلْمِيَّةِ خَاصَّةً، وَالتَّثْنِيَّةُ إِنَّمَا تُبْنَى عَلَى ثُبُوتِ التَّسْمِيَةِ.

فَهَذَا الَّذِي قَالَ هُنَا غَيْرُ صَحِيحٍ، وَمُخَالَفٌ لِلْإِجْمَاعِ، وَعَلَى هَذَا الْمَعْنَى جَرَى فِي «التَّسْهِيلِ» وَ«شَرْحِهِ»^(١) مِنْ إِثْبَاتِ الْأَلْفِ الْأَصْلِيَّةِ، وَأَسْقَطَهَا فِي «الْفَوَائِدِ» وَجَرَى عَلَى طَرِيقَةِ النَّاسِ .

السُّؤَالُ الثَّلَاثُ : أَنَّهُ قَالَ بَعْدَ مَا ذَكَرَ الْأَقْسَامَ الثَّلَاثَةَ الْأُولَى. فِي الْأَلْفِ : فِي «غَيْرِ ذَا تُقْلَبُ وَأَوْ الْأَلْفُ» فَاقْتَضَى أَنَّ الْأَلْفَ الْمَجْهُولَةَ تُقْلَبُ وَأَوْ مُطْلَقًا؛ إِذْ لَمْ يَعْيَّنْهَا بِحُكْمِ سِوَى مَا أُعْطِيَ هَذَا الْكَلَامُ مِنَ الشُّمُولِ وَالْعُمُومِ فِي الْقَلْبِ وَأَوْ .

وَهَذَا الْحُكْمُ فِي الْأَلْفِ الْمَجْهُولَةَ عَلَى إِطْلَاقِهِ غَيْرُ صَحِيحٍ، بَلْ تَنْقَسِمُ الْأَلْفُ الْمَجْهُولَةَ إِلَى مُمَالَةٍ عِنْدَ الْعَرَبِ أَوْ بَعْضِهِمْ، وَغَيْرِ مُمَالَةٍ، فَأَمَّا غَيْرُ الْمُمَالَةِ فَهِيَ الَّتِي تُقْلَبُ وَأَوْ، وَأَمَّا الْمُمَالَةُ فَلَا تُقْلَبُ إِلَّا يَاءً كَالْأَلْفِ الْجَامِدَةِ عِنْدَهُ، فَلَوْ سَمِعْنَا فِي (خَسَا) الْإِمَالَةَ لَقَلْنَا فِي التَّثْنِيَّةِ : (خَسَيَانِ) كَمَا تَقُولُ فِي (مَتَى) : مَتَيَانِ، كَذَلِكَ قَالَ فِي «التَّسْهِيلِ» قَالَ : وَإِذَا تَنَّى الْمُقْصُورُ قُلِبَتْ أَلْفُهُ وَأَوْ إِنْ كَانَتْ بَدَلًا مِنْهَا، أَوْ أَصْلًا، أَوْ مَجْهُولَةَ وَلَمْ تَعَلَّ، وَيَاءٌ إِنْ كَانَتْ بِخِلَافِ ذَلِكَ، وَعَلَى الْمَعْنَى فَسَّرَهُ فِي «الشَّرْحِ»^(٢) «فَهَذَا فِيهِ مَا تَرَى».

وَالْجَوَابُ عَنِ الْأُولَى : أَنَّ الْمُنْقُوصَ عِنْدَ الْمُؤَلِّفِ يَنْقَسِمُ إِلَى قِيَاسِيٍّ وَغَيْرِهِ، لَكِنِ الْعُرْفُ النَّحْوِيُّ عِنْدَهُ أَنَّ الْمُنْقُوصَ إِنَّمَا يُرَادُ بِهِ الْقِيَاسِيُّ، وَكَذَلِكَ قَالَ فِي «التَّسْهِيلِ»^(٣) : «فَإِنْ كَانَ - يَعْنِي حَرْفَ الْإِعْرَابِ - يَاءً لَازِمَةً تَلِي كَسْرَةَ

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٩١/١.

(٢) شرح لتسهيل لابن مالك ٩١/١.

(٣) عبارة في التسهيل : «فإن كان ياء لازمة تلي كسرة فمَنْقُوضٌ» وقال في الشرح ٨٩/١ : «والمقوض - القرفى لاسم الذي حرف إعرابه ياء لازمة على كسرة»

فمنقوصٌ عُرْفِيٌّ» وهو الذي يُشكَلُ على كلامه، وغيرُ القياسِ قد جعل فيه ما قبل الآخر كالآخر، فحكمه حكم الصحيح إلا في : أخ، وأب، وأخواتها، فيُشكَلُ أيضاً. أما المنقوص العُرْفِيٌّ فقد عُلِمَ أنَّ حذف آخره لِعلَّةٍ هي ثبوت التنوين، إذ كان أصل (قاصٍ) قَاضِيٍّ، فحُذفت الحركة من الياء استثقالاً، فالتقى ساكنان/ الياء والتنوين، فحُذفت الياء فقليل : قاصٍ، ٢٠١ وإذا^(١) كان كذلك ففي التثنية يزول التنوين للحاق العلامتين، فلا بدُّ من رجوع الياء لزوال ما أُوجب حذفها، فتقول : قَاضِيَانِ، وكذلك ما أشبهه . فلما كان رجوع الياء معلوماً من جهة القياسِ لم يحتج إلى التنبية عليه، وعلى أنه لو صرَّح بحكمه لكان أليقَ به من تكلفِ مثل هذا الجواب. وأما (أخ) وأخواته فأشكاله وارد، ولعله لمَّا خرج عن باب المنقوص غير القياسِ بهذا الحكم لم يُنبَّه عليه لقلته، إذ هي أحرف معدودة، وهذا أيضاً فيه ما فيه.

والجواب عن الثاني أن مذهب المؤلف في مثل (مَتَى) و (أَلَا) و (بَلَى) ونحوه، أن الألف فيه بعد التسمية أصليةٌ غيرُ منقلبة، اعتباراً بأصلها المنقول منه، وهو مذهبُ يظهر من «باب التثنية» من «التسهيل» و«شرحه»^(٢) وربما وقع له في «التسهيل» ما يشير إلى ذلك في موضع آخر في ظنِّي، وعند قراءته نبَّهنا شيخنا القاضي - رحمة الله عليه - وأنه مذهب المؤلف، استظهر على ذلك الموضع بكلامه في «باب التثنية» ولكن سقط عن ذكرى الآن موضعه، ولاشك أن هذا مذهبُ مردود، وموضع الردِّ عليه غيرُ هذا التقييد^(٣).

(١) في الأصل : وإذا .

(٢) شرح التسهيل ٩١/٨ .

(٣) في ز : التفسير .

والجواب عن الثالث أن يقال : يمكن أن يكون ترك ذكر الألف المجهولة رأساً لقلتها؛ إذ لا يوجد منها إلا النادر القليل، فلم يحفل بها لأجل ذلك، والله أعلم. وقوله : «آخِرُ مَقْصُورٍ» هو منصوب بفعل مضمر يفسره

قوله : «اجْعَلْهُ يَا» من باب «الاشتغال». و«يا» في قوله : «اجْعَلْهُ يَا» وقوله : «كَذَا الَّذِي يَا أَصْلُهُ» محذوف الآخر ضرورة. وقد جاء منه قولهم : «شربتُ ما يافتي^(١)». و«عَنْ ثَلَاثَةٍ» متعلق بقوله : «مُرْتَقِيًا». و«الْجَامِدُ» معطوف على «الَّذِي» والإشارة بـ«ذا» في قوله : «فِي غَيْرِ ذَا تُقَلِّبُ وَأَوْ» الألف» ليس راجعاً إلى أقرب مذكور؛ بل هو راجع إلى جميع ما ذكر من الأقسام التي تُقلب الألف فيها ياء، وعادته أنه لا يشير بـ(ذا) و(ذى) إلا إلى أقرب مذكور، ولكن لم يحترز هنا من هذا الإبهام، لأنه لا يتصور إلا أن يكون راجعاً إلى الجميع.

ثم ذكر الناظم حكم الممدود من الأسماء في التثنية فقال :

٢٠٢

/ وَمَا كَصَحْرَاءَ بَوَاوٍ تُنِّيَا

وَنَحْوِ عِلْبَاءِ كِسَاءٍ وَحَيَا

بَوَاوٍ أَوْ هَمْزٍ وَغَيْرِ مَا ذَكَرَ

صَحْحٌ وَمَا شَذُّ عَلَى نَقْلِ قُصِيرٍ

فَقَسَمُ^(٢) الممدود ثلاثة أقسام : ما كانت الهمزة فيه للتأنيث، وما كانت للإلحاق أو بدلاً من أصل، وما عداهما، وهو ما كانت الهمزة فيه أصلية.

(١) رواه ثعلب بإسناده إلى الكسائي، انظر مجالسه ٨٧ - ٨٨، وسر صناعة الإعراب لابن جني ٧٨٦/٢.

(٢) س : قَسَمُ .

وابتداً بالقسم الأول فقال : «وَمَا كَصَحْرَاءَ بَوَاوٍ تُنِّيًّا».

يَعْنَى أَنْ مَا كَانَ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمَمْدُودَةِ هَمْزَتُهُ كَهَمْزَةِ صَحْرَاءَ، أَيْ فِي كَوْنِهَا لِلتَّائِيثِ، فَإِنْ حَكَمَهُ فِي التَّثْنِيَةِ أَنْ تُقْلَبَ الْهَمْزَةُ فِيهِ وَاوًا مُطْلَقًا، فَتَقُولُ فِي صَحْرَاءَ : صَحْرَاوَيْنِ، مِثْلَهُ (١) : حَمْرَاءُ، وَغَرَاءُ، وَبَيْضَاءُ، وَزَكْرِيَاءُ، وَعَمِّيَاءُ، تَقُولُ : حَمْرَاوَانِ، وَغَرَاوَانِ، وَبَيْضَاوَانِ، وَزَكْرِيَاوَانِ، وَوَمِثْلَاوَانِ، وَفِي الْحَدِيثِ «أَفْعَمِيَاوَانِ أَنْتُمَا» (٢) وَقَالَ الشَّاعِرُ (٣) :

يَدَيَانِ بَيْضَاوَانٍ عِنْدَ مُحَلِّمٍ

قَدْ تَمَنَعَانِكَ أَنْ تُضَامَ وَتُضَهَّدَا

وَلَمْ يَحْتِجِ النَّازِمُ إِلَى تَعْيِينِ مَحَلِّ الْوَاوِ، فَلَمْ يَقُلْ : (أَخْرَجَ الْمَدُودِ) (٤) الْمَثْنَى اجْعَلْهُ وَاوًا، كَمَا قَالَ فِي التَّثْنِيَةِ (٥) : «أَخْرَجَ مَقْصُورٍ تُنِّيًّا اجْعَلْهُ يَا» اتِّكَالَ عَلَى فَهْمِ الْمُرَادِ، وَأَنَّ التَّغْيِيرَ اللَّاحِقَ إِنَّمَا يَكُونُ فِي آخِرِ الْأِسْمِ الْمَثْنَى. وَذَكَرَ الْقَلْبَ وَاوًا، وَلَمْ يَذْكَرْ غَيْرَهُ، لِأَنَّ مَا عَدَاهُ شَاذٌ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ، وَذَلِكَ مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ.

وَقَدْ بَنَى عَلَى بَعْضِ الشُّذُوذَاتِ فِي هَذَا الْبَابِ الْكِسَائِيُّ وَالْكَوْفِيُّونَ فِي أَشْيَاءَ تُنْبِيَّ عَلَيْهَا عِنْدَ تَنْبِيهِ النَّازِمِ عَلَى شُذُوذِ الْبَابِ إِثْرَ هَذَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

(١) فِي ز : وَمِثَالِهِ .

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ عَنْ أُمِّ سَلْمَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - أَنْظَرَ سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ، كِتَابَ اللَّبَاسِ ٦٣/٤، وَعَارِضُهُ، الْأَحْوَذِيُّ، زِيَوَابِ الْأَدَبِ ٢٣٠/١٠، وَمُسْنَدُ أَحْمَدَ ٢٩٦/٦.

(٣) غَيْرُ مَنْسُوبٍ وَهُوَ فِي الْمُنْتَصَفِ ٦٤/١، ١٤٨/٢، شَرْحُ شَوَاهِدِ الْكَافِيَةِ ١١٣ - ١١٤، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ لِابْنِ يَعْشَرَ ١٥١/٤، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ لِلرَّضِيِّ ٣٥٦/٣، وَاللِّسَانُ : رَفِيهِ : «وَتَهَضُّمًا» وَهُوَ بِمَعْنَى فَضْهَدَةٍ : ظَلَمَهُ وَقَهَرَهُ.

(٤) سَقَطَ مِنْ س .

(٥) كَذَا فِي النُّسخِ، وَصَوَابُهُ : فِي الْمَقْصُودِ .

وإنما قُلِبَتِ الهمزةُ هنا، وكان الأولى تركها على حالها؛ إذ لا موجبَ لِقَلْبِهَا في الظاهر، كما كان لِقَلْبِ الألف في المقصور موجب، وهو كراهةُ التقاء الساكنين - لأن هذه الهمزة لما كانت بدلاً من ألف التانيث كرهه بقاؤها، لأن وقوعها بين ألفين كتوالي ثلاث ألفات، فتوقى ذلك ببدلٍ مناسب، وهو إمّا واوٌ وإمّا ياء، فكانت الواو أولى، لأنها أبعدُ شَبَهًا من الألف، وإنما أزيلت الهمزة لقربها من الألف، والياء مثلها في مقاربة الألف، فتركت وتعينت الواو.

وقال المبرد : قُلِبَتِ واوٌ لزيادة ثقل الهمزة بين ألفين بالتانيث، ولأن الهمزة ليست من علامات التانيث كالواو، بخلاف الياء، ألا ترى قولهم : (أنت تذهبين) كيف جعلت علامةً للتانيث؟ فكان قلب الهمزة لما ليس علامةً مثلها أولى.

وقيل : إنما اختاروا الواو لأنها أبين في الصوت من الياء قال شيخنا الأستاذ - رحمه الله عليه - فيما حكاه عنه شيخنا الأستاذ أبو عبدالله / البليسي : والأوجهُ عندي في التعليل أن يقال : لما وجب واو ٢٠٢ في النسب، بسبب أنها لو قُلِبَتِ ياءً لاجتمعت ثلاث ياءات، كذلك قُلِبَتِ في التثنية واوًا، لأن التثنية وجمعي التصحيح والنسب تجرى مجرى واحداً.

قال : وكيف يليق أن يُقال : فرؤا من الياء لقربها من الألف، مع أنهم قد فرؤا إليها في مسألة (مطايا) لأنها [لما] ^(١) صارت إلى (مطاء) كرهوا اجتماع ألفين بينهما همزجٌ تشبه الألف، فصارت كثلاث ألفات، فقلبوها ياء لقربها من أصلها، إذ لم يريدوا إبعادها عن أصلها جملةً، فقالوا : مطايا.

(١) عن س .

قال : فأنت تراهم رجعوا إلى الياء، فكيف يَفِرُّون منها في التثنية؟! وإنما نحو ذلك فلك فيه وجهان :

أحدهما : أن تَقْلِبَ الهمزة واوا .

والثاني : أن تَتْرَكها على حالها من غير تغيير، وذلك قوله : «بِواوٍ أَوْ هَمْزٍ» .

أى أنت مخيرٌ في هذين الأمرين، إن شئتَ قلبتها واوا، فقلت في (عِلْبَاءٍ) : عِلْبَاوَانٍ، وفي كِسَاءٍ (كِسَاوَانٍ، وفي (حِيَاءٍ) : حَيَاوَانٍ، وإن شئتَ تركتها على حالها، فقلت : عِلْبَاءَانٍ، وَحِيَاءَانٍ، وَكِسَاءَانٍ^(١) .

وتمثيله بعِلْبَاءٍ وَكِسَاءٍ هو الذى يَبَيِّنُ حقيقة الهمزة الجائز فيها الوجهان : وَحَوَى هذا القسم نوعين :

أحدهما : ما كانت همزته مُبَدَلَةٌ من حرف الإلحاق، وذلك (عِلْبَاءٌ) إذ ليست للتأنيث، لأجل انصراف الاسم، ولا مُبَدَلَةٌ من أصلٍ، لقولهم : سَيْفٌ مَعْلُوبٌ وَمُعَلَّبٌ : إذا كان مشدودُ المِقْبِضِ بالعِلْبَاءِ، والعِلْبَاءُ: عَصَبَةٌ في العُنُقِ صفراء، قال أبو النّجْم^(٢) :

يَمُرُّ فِي الْحَلْقِ عَلَى عِلْيَائِهِ

تَعْمُجُ الْحَيَّةِ فِي غِشَائِهِ

وكذلك (الْحَرِبَاءُ) ألفه للإلحاق، وهى دُوَيْبَةٌ تَسْتَقْبِلُ الشمس حيثما دارت، ومثله (الْخَرِشَاءُ) لِسَلْخِ الْحَيَّةِ، و(الْحَرِبَاءُ)^(٣) و(الْجِلْدَاءُ) و(الصِّلْدَاءُ) ونحو ذلك.

(١) في س : وكسأمان وجياعان .

(٢) ديوانه ٥٦، وفيه : «يعن في الخاق»، وتعمجت الحية : تلوت.

(٣) الحَرِبَاءَةُ : الأرضُ الفليضةُ الشديدةُ الحرَّةُ، والجمع حَرِبَاءٌ، وحرَابِسٌ. والجِلْدَاءُ مثلها، وكذلك الصِّلْدَاءُ.

وإنما قلبت واوا في أحد الوجهين تشبيهاً لها بهمزة (حَمْرَاءُ) حيث
(كانت) (١) كل واحدة بدلا من حرف زائد غير أصلي، وبَقَاؤها على حالها
تشبيه لها بهمزة (كسَاء) و(رِدَاء).

والنوع الثاني / : ما كانت همزته مُبْدَلَةٌ من أصل، وذلك (كِسَاءُ) ٢٠٤
و(حَيَاءُ) فالمثلان معاً معناه واحد، وكِلَا الهمزتين مبدلة من ياء (٢) هي
لام الكلمة، لأنهما من : كَسِي، وَحَيِي، وَالْكِسَاءُ وَالْحَيَاءُ معروفان لغة،
وإنما قلبت تشبيهاً لها بهمزة (عِلْبَاءُ) حيث كانت كل واحدة منهما ليست
بأصل بنفسها؛ بل منقلبة عن غيرها، وكون كل واحدة في مقابلة حرف
أصلي، أما همزة (كِسَاءُ) ففي مقابلة ما انقلبت عنه، وأما همزة (عِلْبَاءُ)
ففي مقابلة ما ألحقت به، وهو لام (سِرْبَالٍ) ونحوه.

ولم يذكر الناظم هنا تفاوتاً بين النوعين في قلب الهمزة واوا، وقد
نصوا : على التفاوت، وأن الإثبات أجود من القلب مطلقاً.

قال سيبويه (٣) : «اعلم أن كل ممدود كان منصرفاً فهو، في التثنية
والجمع، بالواو والنون في الرفع (٤) ، بالياء والنون في الجر والنصب،
بمنزلة ما كان آخره غير معتل من سوى ذلك، وذلك قولك: رِدَاءَانِ،
وَكِسَاءَانِ، وَعِلْبَاءَانِ، فهذا الأجود الأكثر».

فهذا نص على أن الإثبات هو الأولى على الإطلاق.

ثم ذكر بعد ذلك أن (عِلْبَاوَانِ) أكثر من (كِسَاوَانِ) في كلام العرب،
لشبهها بحمراء.

(١) سقط من س .

(٢) كذا، والمعروف أن همزة كسَاء بدل من واو، وأصل كَسِي كَسِيو، ثم قلبت الواو ياءً لتطرفها إثر
كسرة.

(٣) الكتاب ٣/٣٩١ .

(٤) عن س ، وبه نص الكتاب .

وعلى هذا درج الناس إلا ابن عصفور، فإنه زعم أن همزة (عِباء) أولى بالقلب من همزة (كِساء) والتصحيح في (كِساء) أولى من القلب واوا، لقرب همزة (عِباء) من همزة التانيث، وقرب همزة (كِساء) من الهمزة الأصلية كقراء، وعلى هذا تبعه المؤلف، وهو رأى خالفاً فيه الناس، وقد نقل ابن هانئ^(١) في «شرح التسهيل» عن ابن عصفور^(٢) وعن النحويين غير ما قالوه جميعاً، فبإياك أن تعتمد عليه في هذه المسألة أصلاً. وقال السيرافي^(٣): الباب في تنبيه الأنواع الثلاثة، يعنى ما عدا همزة التانيث، الهمز، لأنه الظاهر، قال: ويجوز فيهن الواو لا ستثقال الهمزة بين ألفين، فعلى كل تقدير فات الناظم التنبيه على الأولوية، ولكنه قد لا يحفل بذكر ذلك؛ إذ^(٤) كان الجميع جائزاً، وقد مر في «نظمه» من هذا القبيل مواضع.

ثم ذكر القسم الثالث فقال: (وغير ما ذكر صحح) «غير» منصوب بـ«صحح» أي: صحح غير ما ذكر، يريد أن ما عدا ما تقدم من القسمين حكمه في التنبيه / التصحيح وعدم الإعلال، وهو أن تترك الهمزة على ٢٠٥ حالها بدون تغيير.

ولم يبق لهذا القسم من أقسام الممدود إلا ما همزته أصلية، نحو: قراء^(٥) ووضاء^(٥)، لأنهما من: قرأ، ووضو وجهه، أي حسن، فنقول:

(١) هو أبو عبدالله محمد بن علي بن هالي اللخمي الإشبيلي، كاك إماماً في العربية، قرأ على أبي

أسحق الغافقي، وأبي بكر بن عبيد وقد أثبتوا على شرحه للتسهيل، وله غير ذلك من المصنفات.

انظر الدرر الكامنة ٤/٢١٠، بغية الوعاء ١/١٩٢.

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١/١٤٣ - ١٤٤.

(٣) تصرف الشارح في عبارة السيرافي.

(٤) في الأصل، ز: إذ.

(٥) القراء: الناسك. ومثله القارئ والمقرئ. والوضاء والوضي: الحسن النظيف، يقال: وضو يوضو وضامة.

قُرَاءَانِ، وَوُضَاءِ انِ، وَإِنَّمَا لَمْ تُقَلَّبْ هَذِهِ (الهمزة) (١) لِقُوَّتِهَا بِالْأَصَالَةِ، وَعَدَمِ
انْقِلَابِهَا عَنْ غَيْرِهَا، لِأَنَّ التَّغْيِيرَ يَأْتِي بِالتَّغْيِيرِ، فَلَمَّا كَانَتْ أَصْلًا لَمْ يَلْحَقْهَا
تَغْيِيرٌ تَحَصَّنَتْ بِذَلِكَ عَنِ الْقَلْبِ، وَهَذَا هُوَ الْأَشْهُرُ فِيهَا، وَالَّذِي عَلَيْهِ كَلَامُ الْعَرَبِ.
ثُمَّ قَالَ: «وَمَا شَذُّ عَلَى نَقْلِ قُصْرِ» يَعْنِي أَنَّ مَا شَذَّ وَخَرَجَ عَمَّا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ
فِي كَيْفِيَّةِ التَّثْنِيَةِ مَقْصُورٌ عَلَى النَّقْلِ، وَمَوْقُوفٌ عَلَى مَحَلِّهِ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ، لِقَلَّتْهُ
وَنُدُورُهُ.

وَتَنْبِيهُهُ عَلَى الشُّذُوزِ لَيْسَ بِمَقْصُورٍ عَلَى تَثْنِيَةِ الْمُدُودِ فَقَطْ، بَلْ هُوَ عَامٌّ فِي
جَمِيعِ الْأَقْسَامِ، مَا ذَكَرَهُ نَصًّا، وَمَا تَرَكَ ذِكْرَهُ لِلْعِلْمِ بِهِ، فَلَا بُدَّ إِذَا مِنْ ذِكْرِ بَعْضِ
مَا نُقِلَ فِي الْأَقْسَامِ الْأَرْبَعَةِ الَّتِي لِلْمَثْنِيِّ، لِيُحْصَلَ بِهِ شَرْحُ مَا أَجْمَلَهُ النَّازِمُ فِي
هَذَا الْكَلَامِ.

فَأَمَّا الصَّحِيحُ الْآخِرُ: وَالْجَارِي مَجْرَاهُ فَمِمَّا شَذَّ مِنْهُ قَوْلُهُمْ فِي (أَلِيَّةِ)
أَلْيَانٍ، وَفِي (خُصِيَّةِ): خُصِيَّانٍ؛ إِذْ كَانَ الْحَقُّ عَلَى مَقْتَضَى الْقَاعِدَةِ لِحَاقِ
الْعَلَامَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ حَذْفِ شَيْءٍ، لَكِنَّهُمُ شَذُّوا فَحَذَفُوا هَاءَ التَّائِيثِ، وَكَانَ الْأَصْلُ:
أَلْيَتَانِ، وَخُصِيَّتَانِ، قَالَ الرَّاجِزُ (٢):

* تَرْتَجُ أَلْيَاهُ ارْتِجَاجِ الْوَطْبِ *

وَقَالَ الْآخِرُ (٣):

كَأَنَّ خُصِيَّتَيْهِ مِنَ التُّدْلُدِ

ظَرَفُ عَجُوزٍ فِيهِ ثَنِيَا حَنْظَلِ

-
- (١) عَنْ س .
(٢) هُوَ حَطَّامُ الْمَجَاشَعِيِّ أَوْ غَيْرِهِ، انْظُرِ الرَّجِزُ فِي الْكِتَابِ ٥٦٩/٣، وَالْمَقْتَضِبُ ١٥٣/٢، وَالْمَنْصَفُ
١٣١/٢.
(٣) مَجْهُولٌ، وَغَيْرُهُ هُوَ نَوَادِرُ أَبِي زَيْدٍ ٢٩٣، وَالْمَقْتَضِبُ ٤١/١، وَالْمَنْصَفُ ١٣١/٢.

وأما المنقوصُ فمِمَّا شَذَّ مِنْهُ رَدُّهُمْ لَامَ الْكَلِمَةِ الْمُعْتَرِزِمَ حَذْفُهَا، فَقَالُوا
فِي (يَدٍ): (١) يَدَيَانِ، قَالَ (٢):

يَدَيَانِ بِيَضَاوَانٍ عِنْدَ مُحْكَمٍ

قَدْ تَمْنَعَانِكَ أَنْ تُضَامَ وَتُضَهَّدَا

وَفِي (دَمٍ) دَمَيَانٍ، وَدَمَوَانٍ، قَالَ الشَّاعِرُ (٣):

فَلَوْ أَنَا عَلَى جِحْرٍ (٤) ذَبَحْنَا

جَرَى الْأَمَيَانِ بِالْخَبْرِ الْيَقِينِ

وَهَذَا إِذَا لَمْ يُحْمَلَا عَلَى أَنْهُمَا تَنْثِيَةٌ لِلُّغَةِ الْقَصْرِ؛ إِذْ قَالُوا: الدَّمَاءُ،
وَالْيَدَا، كَالْفَتَى، وَالرُّحَى، وَقَالُوا فِي (الْأَخِ) وَ(الْأَبِ): أَخَانٍ، وَأَبَانٍ (٥)،
وَهُمَا أَيْضًا مُحْتَمَلَانِ لِأَنَّ يَكُونَا تَنْثِيَةً عَلَى لُغَةِ النُّقْصِ مَطْلَقًا.

وَأَمَّا الْمَقْصُورُ: فَشَذَّ مِنْهُ أَشْيَاءٌ، مِنْهَا أَنْهُمْ قَالُوا: مِذْرَوَانٍ، فَحَقَّبُوا

الْأَلْفَ إِلَى الْوَاوِ وَهِيَ رَابِعَةٌ، قَالَ عَنْتَرَةٌ (٦):

أَحْوَلِي تَنْفُضُ اسْتُكْ / مِذْرَوَيْهَا

٢٠٦

لِتَقْتُلْنِي فِيهَا أَنَا ذَا عُمَارًا

-
- (١) سقط من س .
(٢) تقدم البيت وتخرجه من قريب .
(٣) هو علي بن بدآل السلمي كما رجح البغدادي في الخزانة ٤٨٩/٧، والبيت في المقتضب ٢٦٦/١، وانظره في نتائج الفكر للسهيلي ٣٦٧ .
(٤) في الأصل ز ، س : حجر ، وهو تصحيف .
(٥) في اللسان : قال ابن برى : شاهد قولهم : أباك، في تنثية أب قول تكتم بنت الغوث :
باعدنى عن شتمكم أبانٍ عن كل عيب مهنبانٍ
وفي مادة أبا : «وبعض العرب يقول : أخاك على النقص» .
(٦) ديوانه ٢٢٤، وانظر كتاب الشعر لأبي علي ١١٨/١ .

وكان القياس : مِذْرِيَّانِ، كحَبْلَيَّانِ، ولكن لَمَّا لم يكن له مفرد مستعمل جعلوا علامتي التننية فيه كتاء التانيث في : شَقَاوَةٌ، وَعِظَايَةٌ^(١)، قد بُنيت الكلمة عليها.

ومنها أن الكوفيين قالوا : إنَّ العرب تُسْقَطُ الألفَ المقصورةَ مِمَّا كَثُرَتْ حروفه، كخَوَزَلَى^(٢)، وَقَهْقَرَى، فيقول : خَوَزَلَانَ وَقَهْقَرَانَ.

ولم يَحْكُ البصريون من ذلك شيئاً عن العرب، فإن صحَّ ما نقله الكوفيون فيكون، ولا بُدَّ، من الشذوذ المقصور على النقل، إذ لو كَثُرَ لَقَضَتْ العادةُ باشتهاؤه حتى يَحْفَظَ منه غيرهم شيئاً، فإذا^(٣) لم يَكُنْ كذلك، ولا بُدَّ من تصديق الرواة، فيكون من الشاذِّ. وقد تقدم نقلُ مذهبهم.

وأما الممدود : فَشَذُّ منه أشياءٌ أيضاً، منها في همزة التانيث إثباتها على حالها، حُكِيَ أن من العرب مَنْ يقول : حَمْرَاءَانِ^(٤)، وصَحْرَاءَانِ^(٥)، وذلك نادر، فَمَنْ تَمَّ لم يَبْنِ عليه الناظم، بل حَتَمَ القلبَ إلى الواو.

وقد ذهب الكسائي إلى جواز الهمز قياساً، وهذا إنما بناه على ما حكى عن العرب، ولم يَحْكُ من ذلك عنهم شيءٌ يُعْتَدُّ به في القياس، فلا يَبْنَى عليه . وقد استحسن الكوفيون في الممدود، إذا كان قبل الألف واوٌ أن يُتَنَوَّأَ بالهمزة وبالواو، نحو : لأَوَاءُ^(٦)، وجَأَوَاءُ، وأجازوا الوجهين في نحو : سَوَاءُ^(٧)، فيقولون : سَوَاءَانِ، وسَوَاوَانِ، وكذلك اللأواوان، والجأواوان.

(١) العظاية : تربية على خلقة سام أبرص أعظم منه شيئاً .

(٢) الخوزلى : مشية فيها تناقل وتبتخر .

(٣) س : فإذا

(٤) انظر شرح الكافية للرضي ٣/٣٥٤ .

(٥) انظر شرح التسهيل لابن مالك : ٩٣/١ .

(٦) اللأواء : الشدة وضيق المعيشة. ويقال : فرس أجائى، والأنتى جنواء من الجؤوة، وهولون من ألوان

الخيول والأبل، وهي حمرة تضرب إلى السواد.

(٧) السواء : القبيحة، والسواة السواء : المرأة المخالفة.

قالوا : والهمز^(١) أكثر في كلام العرب.

ومنها أنهم حذفوها رأساً في التثنية من أربعة ألفاظ، وهي خُنْفَسَاءُ، وَيَاقِلَاءُ، وَعَاشُورَاءُ، وَقُرْفُصَاءُ، فقالوا : خُنْفَسَانِ، وَيَاقِلَانِ، وَعَاشُورَانِ، وَقُرْفُصَانِ.

وأجاز ذلك الكوفيون قياساً في كل ما طال من الممدود كالألفاظ المتقدمة، فيقولون : قَاصِعَانِ، حَاشِيَانِ، فِي : قَاصِعَاءَ، وَحَاشِيَاءَ^(٢)، وكذلك ما أشبهه.

ومنها أنهم حَكَّوْا أن من العرب من يُبدل من الهمزة الياء، فيقولون: حَمْرَآيَانِ^(٣)، وَبَيْضَايَانِ، ونحو ذلك، وأجازوه قياساً، أعني الكوفيين، وكلُّ هذا، إن وُجد في كلام العرب، من قبيل المقصور على النُّقل لنُوره، فالصواب ألا يُبنى عليه.

ومنها في المُبدلة من أصل أن الكسائي حكى قلبها ياء عن بعض العرب، فيقولون : كِسَايَانِ، وَرِدَايَانِ، وَقَضَايَانِ، ونحوها، وكان قولهم : «عَقَلْتُهُ بِثَنَائِيْنِ^(٤)» من هذا، ولكن وجهُ هذا بناؤه على علامة التثنية، كما بنوا (سِقَايَةَ) على التاء، وذلك لأنهم لم ينطقوا له بمفرد، وهذا أيضا من الشذوذات.

ومنها في الأصلية : قَلْبُهَا واوا، فيقال : قُرَاوَانِ، وَوَضَاوَانِ أجاز ذلك الفارسي^(٥) قياساً على قول بعضهم في النسب : قُواوِيٌّ .

(١) س : الهمز .

(٢) الحاشياء : تراب جحر اليربوع الذي يحثوه برجله .

(٣) انظر شرح الكافية للرضي ٣/٣٥٤ .

(٤) الكتاب ٣/٣٩٢، وسر صناعة الإعراب ٢/٤٦٩ . الثنايان : جبل واحد تُشَبُّ بأحد طرفيه اليد وبالأخرى الطرف الأخرى، فهما كالواحد . وإنما لم يُهمز لأن لفظه جاء مُثنًى لا يفرده واحد فيقال : ثناء فتركت على الأصل كما قالوا في بَدْ رَوَيْنِ . انظر لسان العرب : ثنى .

(٥) التكملة ٤٢ .

قال ابن الضائع : وكان الأستاذ أبو علي^(١) يأخذ عليه في ذلك، يعني في كونه قاس على ما هو شاذٌ، وكان الشلوّيين يجعل ذلك من شواذ النسب، ثم وجهه الشلوّيين بأن الهمزة في التثنية لها ثقلٌ خاصٌ بها، وهو وقوعها بين ألفين، ومما يدل على ثقلها عندهم أن ممن لغته تحقيق الهمزة من يسهلها إذا وقعت بين ألفين، كالوقف على : رأيت كساءً، حكاه سيبويه^(٢)، كما أن المحققين يسهلون الهمزة المجتمعة مع مثلها .

ولما أتم (الناظم)^(٣) الكلام على التثنية، وما تعلق بها من الأحكام، أخذ يذكر الحكم في جمعي التصحيح، وهما الجمع على حد التثنية، والجمع بالالف والتاء، فقال :

وَاحْذِفْ مِنَ الْمَقْصُورِ فِي جَمْعِ عَلِيٍّ
 حَدَّ الْمُثْنِي مَائِهِ تَكْمُلًا
 وَالْفَتْحِ أَبْقِ مُشْعِرًا بِمَا حُذِفَ
 وَإِنْ جَمَعْتَهُ بِتَاءٍ وَأَلْفٍ
 فَالْأَلْفِ أَقْلِبْ قَلْبَهَا فِي التَّثْنِيَةِ
 وَتَاغِزِي التَّاءَ الزَّمَنُ تَنْحِيَةً
 وابتدأ بذكر ما عداه .

والمجموع كما تقدم أربعة أقسام :

(١) هو الشلوّيين، عمر بن محمد الأزدي، إمام من أئمة الأندلس في العربية واللغة، أخذ الجلة عنه كتاب سيبويه، من تاليفه : شرح الجزولية، وإملاء على كتاب سيبويه، وغيره، عاش بين سنتي ٥٦٢ هـ - ٦٤٥ هـ .

(٢) الكتاب ٥٥٣/٣ .

(٣) عن س .

فأما الصحيح الآخر : فلا زيادة فيه، على ما تقدم في «باب المُعَرَّب والمبني» فلم يحتج إلى ذكره.

وأما المنقوص : فحكمه في الجمع مخالف لحكم التثنية، فإن التثنية ترد منه فيها ما ترده الإضافة، كما ذكر في الاعتراض عليه. وهنا لا يعتبر شيء من ذلك، بل يبقى المنقوص في الجمع على حاله قبله مطلقاً^(١) سواء كان منقوصاً بقياس أم بغير قياس، ويعد آخره كأنه لم يحذف منه شيء، فتقول في (قَاضٍ) : قَاضُونَ، وفي (عَادٍ) : عَادُونَ، وفي (شَجٍ) : شَجُونَ. قال الله تعالى : [بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ]^(٢). وقال : [بَلْ هُمْ مِنْهَا عَمُونَ]^(٣).

وكذلك / إذا سَمَّيتَ بَيْدٍ، ودم فإِنَّكَ تقول : يَدُونَ، ودمُونَ، ولا تترد^{٢٠٨} شيئاً.

هذا هو الحكم الظاهر في الجميع، وإن كان باب (قاضٍ) ونحوه جارياً على قياسِ تَصْرِيْفِي؛ إذ كان الأصل أن يقال : قَاضِيُونَ، ثم أُعِلَّ، لكنَّ الحاصل في الظاهر عدم التغيير.

والناظم في ترك التنصيص على حكم المنقوص هنا أعذر منه في تركه التنصيص عليه في التثنية؛ إذ لا يلزمه هنا به^(٤) اعتراض، وقد لزمه هناك^(٥)، فلما كان المنقوص على هذا السبيل لم يحتج إلى ذكره هنا.

وأما الممدود فقد ذكر حكمه في التثنية، وأنه الهمزة فيه يختلف الحكم فيها، وكذلك الأمر هنا، فإن كانت أصلية فالإثبات، فتقول : قُرَّاعُونَ ووضَّاعُونَ.

(١) بعده في الأصل « في قاضٍ وقاضون » . وهي مخلة بالسياق .

(٢) سورة الشعراء : ١٦٦ .

(٣) سورة النمل ٦٦ .

(٤) ز : به هنا .

(٥) في الأصل هـ : هناك .

وإن كانت مُبَدَلَةٌ من ألف التائيت فالقلبُ، فتقول في (زَكْرِيَاءَ) : وزَكْرِيَاوُونَ
وزَكْرِيَاوِينَ، وفي (صَحْرَاءَ) اسمَ رجلٍ : صَحْرَاوُونَ، وصَحْرَاوِينَ، وكذلك ما
أشبهه.

وإن كانت مُبَدَلَةٌ من أصلٍ أو من حرف الإلحاق فالوَجْهَانِ، فتقول في
(عَطَاءٍ) و(رَجَاءٍ) عَطَمِينَ : عَطِبَاعُونَ، وَعَطِبَاوُونَ، وَحَرِبَاعُونَ، وَحَرِبَاوُونَ، وما أشبه
ذلك^(١). وإذا كان حكمه قد تقدم لم يَحْتَجِ إلى إعادته؛ بل أحال على المعلوم فيه.
وبهذا يُعلم أنه لم يَرْتَضِ جوازَ الهمز في نحو : صَحْرَاوُونَ؛ بل جعله على
حكم التثنية على الإطلاق.

وقد أجاز الهمز على مذهب الإبدال المازني فيما ذُكِرَ عنه، اعتماداً منه
على أنها واوٌ مضمومة، وكلُّ ما كان كذلك فيجوزُ في التصريف قلبُها همزةً،
كوجوهٍ وأجوهٍ، ووقَّتتُ وأقَّتتُ، ونحو ذلك.

قالوا : وما قاله سهوٌ، لأنَّ الضمُّ هنا كضمِّ الإعراب في نحو : دَلُوكَ،
وكالضمِّ في التقاء الساكنين إذا قلت : هؤلاء مُصْطَفَوُ النَّاسِ، وما كان مثلَ هذا
فلا يهزُّ باتِّفاقٍ، لعدم ثبوتِهِ، وكونِهِ عارضاً.

وأيضاً فلما كانت منقلبةً عن الهمز لم يصحَّ أن تُرَدَّ إليه، لما يلزمُ من وقوع
اللُّبْسِ أو نَقْصِ الغرضِ، وهما مُجْتَنَبَانِ، فالصحيحُ مذهبُ الناظمِ والجمهورِ.
ونقل عن المُبردِ موافقةَ المازني والردُّ على سيبويه، ثم ذُكِرَ أنَّ المُبردَ نَزَعَ
عنه، وردَّ على المازني.

(١) عن س. (١).

وأما المقصور / فهو الذى احتاج إلى ذكره، لأنه فى الجمع لا يبقى ٢.٩
على أصله بلا تغيير فيلحق بالمسكوت عنه كالصحيح، ولا يثبت له حكم
التثنية من قلب الألف فيستغنى بذكره هناك كالممدود، فلم يكن له بدٌّ من
ذكره، فقال : «واحذف من المقصور في جمع» إلى آخره.

يعنى أن الاسم المقصور إذا جمع على حد التثنية، وهو أن يجمع
بالواو والنون، أو الياء والنون، فإن الحرف الذى تكمل به ذلك الاسم، وهو
الحرف الأخير، يحدف رأساً، ثم تلحق العلامتان، فسواء أكانت الألف
منقلبة عن أصل واوٍ أو ياءٍ، أم كانت رابعة فصاعداً، لتانيث أو غيره
فتقول فى موسى مؤسون ومؤسين، وفى مصطفى مصطفىون ومصطفين
وفى (زكرياً) مقصوراً : زكريون، وزكريين، قال الله تعالى : (وَأَنْتُمْ
الْأَعْلَوْنَ)^(١)، وهو جمع (الأعلى)، وقتال تعالى : (وَأِنْهُمْ عِدَدْنَا لَمِنْ
الْمُصْطَفَيْنَ الْأَخْيَارِ)^(٢) وهو كثير، فحدفت الألف مطلقاً، لكن لما حدفوها
تركوا دليلاً عليها يشعر بموضعها، وهو فتح ما قبلها؛ إذ كان قبل حذفها
مفتوحاً، فترك على حاله.

ولما كان هذا محتاجاً إلى استدراكه نبه عليه بقوله : «والفتح أبقي
مشعراً بما حذف» «الفتح» مفعول به «أبقي» و«مشعراً» إما حال من فاعل
«أبقي» أى : حالة كونك مشعراً بإبقائه، أو من مفعوله، أى : حالة كون
الفتح مشعراً، يريد أن الفتح الذى كان موجوداً قبل الألف يبقى على حاله
إشعاراً بأنه قد كان ثم ما فتح له ذلك الحرف، وليس إلا الألف، ولو لم تبقى
الفتحة لم يكن ثم دليل على الألف؛ إذ كانت واو الجمع تطلب بضم

(١) سورة آل عمران : ١٣٩.

(٢) سورة ص : ٤٧.

ماقبلها، وياؤه تَطْلُبُ بكسره، فكان اللبس يقع بين المقصور وغيره،
فحافظوا على ما قصدوا من التمييز بالفتحة.

ونبه أيضا بذكر إبقاء الفتحة على مسألة أخرى، وهي ارتضاؤه
لمذهب أهل البصرة؛ إذ كان إبقاء الفتح هو الباب، وعليه كلام العرب، وبه
جاء القرآن، فلم يُحيزوا خلافة.

وذهب الكوفيون، فيما نقل بعض الناس عنهم^(١)، إلى جواز ضم

ماقبل الواو، وكسر ما قبل الياء، بعد حذف / الألف، فيقولون في ٢١.
(موسى): مُوسُون، وموسين وفي (حُبلى)، ومُوسِين، وحُبَلِين، كأنه جمع :
مُوسٍ وحُبَلٍ، وكذلك ما أشبه.

والذي نقل^(٢) المؤلف عنهم أنهم يُلِحِقُونَ المقصور، الذى ألفه زائدة

بالمقصود، فإن كان المقصور أعجمياً أجازوا فيه الوجهين، لإمكان زيادة
الألف وعدمها والذى يُشير إليه كلام سيبويه^(٣) موافقة النقل الأول، والذى
يدل على صحة مذهب الناظم أوجه :

منها أنه القياسُ المعلوم، وذلك لأن الألف إذا جاء من بعدها علامة

الجمع التقى ساكنان، فالقياسُ والضرورة يُعْطِيَان حذفَ الألف

لالتقائهما، وإبقاء الحركة على حالها هو القياسُ أيضا ولو قلنا : مُوسُونُ

ومُوسِينُ، لَكُنَّا نَقْدُرُ حذفَ الألف من قبل دخول علامة الجمع، فلا يظهر

لحذف الألف موجب. وإن قيل : التخفيفُ هو الموجب لزم جواز الحذفِ

تخفيفا في الجمع بالألف والتاء، فكنت تقول في (حُبلى) و(سُكْرَى)

(١) انظر شرح الكافية للرضى ٣/٣٧١.

(٢) شرح التسهيل ١/٩٥.

(٣) الكتاب ٣/٣٩٤.

وَشُكَّاعَى^(١) و(حُبَارَى) : حُبَلَاتٌ، وَسَكَّرَاتٌ، وَشُكَّاعَاتٌ، وَحُبَارَاتٌ، وَهَذَا بَاطِلٌ.

وإلى هذا المعنى أشار سيبويه في الرد عليهم قال^(٢): «واعلم إنك لا تقول في (حُبَلَى) و(مُوسَى) و(عِيسَى) إلا : حُبَلُونٌ، وَعِيسُونٌ، وَمُوسُونٌ، وَعِيسُونٌ، وَمُوسُونٌ خَطَأً».

قال^(٢): «ولو كنت لا تحذف ذا - يعنى الألف - لنلا يلتقى ساكنان، وكنت إنما تحذفها وأنت كأنك تجمع : حُبَلٌ، وَمُوسٌ، لَحَذَفْتَهَا فِي التَّاء فَقُلْتَ : حُبَارَاتٌ، وَشُكَّاعَاتٌ».

وأيضاً فكلامُ العرب على ما ذهب إليه البصريون، فلا يُعَدَّلُ عنه إلى ما لم يوجد في كلامهم^(٣).

ثم ذكر حكم المقصور في الجمع بالألف والتاء فقال : «وإن جمعتُ بِيَاءٍ وَأَلِفٍ، فَالْأَلِفُ أَقْبَلُ قَلْبَهَا فِي التَّنْبِيَةِ».

الهاء من «جمعتُ» ضمير «المقصور» المذكور في جمع المذكور، يقول إذا جمعت ما آخره ألف بالألف والتاء، فإنك تقلب الألف فيه، كما قلبتها في التنبية سواءً، لافرق بينهما.

وقد مرَّ أن المقصور في التنبية إن كانت ألفه رابعة وصاعداً / ٢١١ قلبتها ياءً مطلقاً، وإن كانت ثالثة منقلبة عن ياء فكذلك، وكذلك إن كانت في اسم جامد وقد سمعت فيه الإمالة. وما عدا ذلك تُقَلَّبُ فيه الألف واواً،

(١) الشُّكَّاعَى : ثبتُ قال أبو حنيفة : الشُّكَّاعَى : من بَقِيَ النَّبَاتُ، وَهِيَ دَقِيقَةُ الْعِيدَانِ ، صَغِيرَةٌ ، خَضْرَاءٌ، وَالنَّاسُ يَتَدَاوَنُ بِهَا، اللِّسَانُ.

(٢) تقديم تخريجُه من قريب.

(٣) ز : كلامه .

وكذلك الحكمُ فيه إذا جُمع هذا الجمع، فتقول في (حُبْلَى) : حُبْلِيَّاتُ، وفي (فَتَاةٍ) : فَتَيَّاتُ، وفي (مَتَى) اسمَ امرأةٍ : مَتَيَّاتُ، وفي (قَنَاءةٍ) : قَنَوَاتُ، وفي (عَزَاةٍ) : عَزَوَاتُ، وفي (عَلَى) اسمَ امرأةٍ : عَلَوَاتُ.

ولم يُفَرِّقْ في هذا بين ما كَثُرَتْ حروفه ومالم تَكْثُرْ، فدل على التزامه مذهبَ البصريين.

وأهل الكوفة يُسْقِطُونَ الألفَ إذا كانت خامسة فصاعداً، كما يُسْقِطُونَهَا في التثنية، فيقولون في (قَبَعْتُرَى) اسمَ أنثى : قَبَعْتُرَاتُ، وفي (بَاقِلَى) : بَاقِلَاتُ، وكذلك ما أشبهه.

وأثبتته المؤلف سَمَاعاً فقال في «التسهيل»^(١) : «وربما حُذِفَتْ خامسةٌ في التثنية، والجمع بالألف والتاء»، ولم يَحْكِ من السَّمَاعِ في الجمع إلا (هَرَاوَاتٍ) في بيت شعر لم أُقَيِّدهُ^(٢). وقال : وقال إنه جمع (هَرَاوَى) الذي هو جمع (هَرَاوَة). وكذلك سُمِعَ مَفْتُوحَ الهاء، والمحذوفة ألف (هَرَاوَى) التي منقلبة عن واو (هَرَاوَة). وهذا من الشذوذ والتكلف بحيث لا يُبْنَى عليه السَّمَاعُ فضلاً عن أن يكون مَقْيِيساً. وقد تقدم مثلُ هذا في التثنية.

وفي كلام الناظم هنا نظراً، وذلك أن الجمع بالألف والتاء جارٍ في حكمه على التثنية في جميع أقسامها، إلا ما يَسْتَثْنِيهِ من حَذْفِ هَاءِ^(٣) التانيث، وتحريكِ العين الساكنة هنا، فالصحيحُ الآخرُ لا يغيَّرُ في الجمع هنا، والمنقوصُ

(١) السهيل : ١٧ .

(٢) شرح التسهيل : ١ / ٩٥ - ٩٦ . والبيت

تَرَوِّجُ فِي عُمَيْيَةٍ وَأَعَانَهُ عَلَى الْمَاءِ قَوْمٌ بِالْهَرَاوَاتِ هُجُجٌ

وهو في معاني القرآن للفراء : ٨١/٢، وفيه وأغاثه . والعُمَيْيَةُ - بضم العين وكسرها : الضلالة والكبر.

(٣) سقط من الاصل .

إن كان بقياس رُدِّ ما حُذِف، فيُقال في (راحٍ) و(قَاضٍ) و(شَجٍ) اسمَ امرأة: قَاضِيَّاتٌ، ورَاميَّاتٌ، وشَجِيَّاتٌ، كما تقول في (حائِضٍ) و(قائِمٍ) و(قاعِدٍ) أعلاماً للمؤنث: حائِضَاتٌ، وقائِمَاتٌ، وقاعِدَاتٌ، وإن كان بغير قياس فكَذلك^(١)، تقول في (يَدٍ) و(دَمٍ) اسمَ امرأة: يَدَاتٌ، ودَمَاتٌ، ولا تُرَدُّ ما حُذِفَ والمقصورُ كذلك كما ذَكَر.

والممدودُ أيضاً كذلك، فإن كان الهمزة أصليَّة (قلت)^(٢): امرأةٌ وُضَاءَةٌ، ونساءٌ وُضَاءَاتٌ، وكذلك قُرَاءَاتٌ في قُرَاءَةٍ.

وإن كانت للتأنيث قلت / : صَحْرَاوَاتٌ، وفي (حَمْرَاءٍ) علماً لمؤنث: ٢١٢ (حَمْرَاوَاتٌ).

وإن كانت منقلبةً عن أصل، أو حرفاً عن^(٣) إلحاقٍ فالوجهان، فتقول في (عَلِبَاءٍ) و(حَرِبَاءٍ) و(كِسَاءٍ) و(رِدَاءٍ) أسماءً مؤنث: عَلِبَاوَاتٌ وَعَلِبَاءَاتٌ، و(حَرِبَاوَاتٌ) و(حَرِبَاءَاتٌ)، و(كِسَاوَاتٌ) و(كِسَاءَاتٌ)، و(رِدَاوَاتٌ) و(رِدَاءَاتٌ)، فلا يختلف الحكم في هذا الجمع مع التثنية أصلاً.

وإذا تقرر هذا فالناظم قد بنى على ما علم حكمه من «نظمه» فلا يذكره، ولذلك لم يذكر كيفية تثنية الصحيح الآخر، ولا المنقوص الآخر لَمَّا كان معلوماً. ولم يذكر كيفية جمع الممدود بالواو والنون لَمَّا قد ذكر ذلك في التثنية وإنما ذَكَرَ المقصورَ فيه لمخالفته لها كما تقدَّم .

فإذا كان من حَقِّه ألا يذكر من أقسام المجموع بالالف والتاء واحداً، ولا من أحكامه حكماً إلا حكم حذف التاء؛ إذ كان يكون بتركه مُحيلاً على ما تقدم، لذكره ذلك كله في التثنية، وإن سلَّم أن لا مُشاحةً في

(١) أى: فكَذلك حكمه حكم المثنى.

(٢) سقط من س .

(٣) عن س .

نُكِرَ أَحَدَ الْأَقْسَامِ تَكَرَّارًا، فَكَانَ مِنَ الْأَوَّلَى أَنْ يَكُرَّ عَلَى ذِكْرِ الْجَمْعِ (١)
بِكَلِمَةٍ عَامَّةٍ بَأَنَّ يَذَكَرُ أَنَّ حُكْمَ الْجَمْعِ (١) بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ حُكْمُ التَّثْنِيَةِ، فَكَانَ
يَقُولُ مِثْلًا :

وَمَا جَمَعْتَهُ بِتَاءٍ وَأَلْفٍ

فَالْحُكْمُ فِيهِ مِثْلُ حُكْمِ التَّثْنِيَةِ

أَوْ نَحْوِ هَذَا، وَلَا يَحْصُلُ لَهُ فِيهِ تَطْوِيلٌ إِلَّا مِثْلُ مَا حَصَلَ فِي ذِكْرِ أَحَدِ
الْأَقْسَامِ؛ بَلْ فِي ذِكْرِهِ أَحَدَ الْأَقْسَامِ خُصُوصًا إِيهَامًا، وَهُوَ أَنَّهُ لَمَّا ذَكَرَ
الْمَقْصُورَ، وَأَنَّهُ فِي الْحُكْمِ كَالْتَّثْنِيَةِ، رُبَّمَا يَتَوَهَّمُ أَنَّ مَا عَدَاهُ مِنَ الْأَقْسَامِ
لَيْسَ حُكْمُهُ ذَلِكَ الْحُكْمَ، فَيُرْجَعُ فِيهِ إِمَّا إِلَى الْأَصْلِ مِنْ عَدَمِ التَّغْيِيرِ مُطْلَقًا،
فَيُلْحَقُ الْمُدَوَّدُ عِنْدَ ذَلِكَ بِالصَّحِيحِ، فِي عَدَمِ التَّغْيِيرِ، وَذَلِكَ فَاسِدٌ، وَإِمَّا إِلَى
أَمْرٍ لَا يُعْرَفُ، وَهَذَا كُلُّهُ شَنِيعٌ.

وَالْجَوَابُ عَنْ هَذَا أَنَّ مَا فَعَلَهُ النَّازِمُ هُوَ الْوَاجِبُ فِي الْمَوْضِعِ، وَهُوَ
أَنَّهُ لَا يَخْلُو أَنْ يَسْكُتَ عَنْ ذِكْرِ جَمِيعِ الْأَقْسَامِ، أَوْ يَذَكَرُهَا كُلَّهَا، وَعَلَى كُلِّ
تَقْدِيرٍ يَلْزَمُ مَحْذُورٌ.

أَمَّا سُكُوتُهُ عَنِ الْجَمِيعِ فَمَوْهَمٌ فِي الْمَقْصُورِ لِحُكْمٍ غَيْرِ صَحِيحٍ، وَذَلِكَ
أَنَّ آخِرَ حُكْمٍ ذُكِرَ فِيهِ حُكْمُ الْجَمْعِ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ، وَهُوَ حَذْفُ الْأَلْفِ، وَهُوَ
أَقْرَبُ إِلَى هَذَا الْمَوْضِعِ مِنَ التَّثْنِيَةِ، فَلَا بُدَّ أَنْ يُسْتَصْحَبَ لَهُ هَذَا الْحُكْمُ ٢١٣
لِقُرْبِهِ، وَيَبْقَى سَائِرُ الْأَقْسَامِ عَلَى حُكْمِ التَّثْنِيَةِ، لِأَنَّهُ لَمْ يَذَكَرْ لَهَا فِي الْجَمْعِ
بِالْوَاوِ وَالنُّونِ حُكْمًا زَائِدًا عَلَى مَا ذَكَرَ فِي التَّثْنِيَةِ.

(١) فِي الْأَصْلِ : الْجَمِيعِ.

ولأجل إحالته على الأقرب، واعتماده على ذلك لم يذكر حكم الممدود في الجمع بالواو والنون، لذكره في التثنية، وهي أقرب مما أحال عليه في تثنية الصحيح، فلا يمكنه.

وأما ذكره للجمع فجار مجرى الحشو والتكرار من غير فائدة وأما ذكره ما ذكر وحده فلأنه لما اقتصر في الجمع بالواو والنون على ذكر المقصور وحده، فلو سكنت عنه في هذا الجمع لم يسبق إلى الذهن فيه إلا ما قرب ذكره وهو الحذف، وهو فاسد.

وأما الممدود فيذكر حكمه في التثنية، فوجب الإحالة عليه.

وأما غيرهما من الأقسام فهو من المسكوت عنه للعلم به، فلذلك اقتصر على قسم المقصور وحده، وهو التفات حسن، وقد تقدم له شيء من هذا النوع من الالتفات في مواضع، كباب المصادر وغيره.

ثم قال : «وتاء ذى التاء الأزمن تنحية».

«تاء» مفعول أول له «الأزمن» و«تنحية» مفعول ثان له، و«ذو التاء» هو ما فيه تاء التانيث من الأسماء المجموعة.

يعنى أن ما كان فيه تاء التانيث فإزالة تلك التاء منه، إذا جمع بالألف والتاء، لازمة، فلا يجمع بينهما، فتقول في (طلحة) طلحات، وفي (فاطمة): فاطمات، ولا تقول: طلحات، ولا فاطمات. ووجه ذلك كراهة اجتماع علامتى تانيث متماثلتين؛ إذ كانت تاء الجمع تاء تانيث، فاجتنبوا ذلك بحذف تاء الاسم المفرد، وبقيت تاء الجمع كالنائب عنها.

والتنحية : مصدر : نحييت كذا، أى : جعلته في ناحية، وذلك عبارة عن

إزالة التاء عن موضعها.

واعلم أن الناظم نَقَّصه هنا أمرٌ ضروريٌّ في المجموع بالتاء، وهو ذكر ما يُجمع كذلك مما لا يجمع، والذي يُجمع من ذلك باطراد خمسة أنواع :

أحدها : مافيه تاءُ التانيث مطلقا، ماعدا أربعة أسماء، وهي : امرأةٌ، وأمةٌ^(١)، وشفةٌ^(٢)، وشاةٌ، استغنت / العرب عن التصحيح فيها ٢١٤ بالتكسير.

والثاني : المؤنثُ بالآلف الممدودة أو المقصورة، ماعدا (فَعْلَاءَ أَفْعَلٍ) و(فَعْلَى فَعْلَانٍ)، لَمَّا لم يجمعوا مؤنثاتها بالآلف والتاء،
والثالث : عَلِمُ المؤنثُ للعاقل الذي لا علامة فيه، لأن مافيه علامة داخلُ في النوع الأول.

والرابع : صفةُ المذكر غيرِ العاقل، نحو : (أَيَّامٌ مَّعْدُودَاتٍ)^(٣).
والخامس : مُصَغَّرٌ مالا يُعقل، نحو : دُرِّيهِمَاتُ.
وما عدا ذلك موقوفٌ على السماع، خلافاً لابنِ عُصْفُورٍ^(٤) القائل

(١) في لسان العرب : «وجمع الأمة أموات، وإماء، وأمر، وإموان، وأموان». وفيه عن التهذيب : «قال ابن كيسان : يقال : جاعى إماء الله، وأموان الله، وأموات الله، ويجوز أمات الله، على النقص».

(٢) في اللسان أيضا : «وزعم قوم أن الناقص من الشفة وار ، لأنه يقال في الجمع شفوات. قال ابن بري - رحمه الله - : المعروف في جمع شفه شفاة، فكسراً غير مُسَلَّم، ولامه هاء عند جميع البصريين، ولهذا قالوا : الحروف الشفهية، ولم يقولوا : الشفوية... ونقل عن الليث : «إذا تلتوا الشفة قالوا : شفهات وشفوات، والهاء أقيس، والواو أعم».

(٣) سورة البقرة : ٢٠٣.

(٤) الذي في شرحه على الجمل ١٤٩/١ أنه مقصور على السماع، قال بعد ذكره بعض المقيس : «وما عدا لا يجوز جمعُه بالآلف والتاء إلا حيث سُمِعَ نحو حُمَامَاتٍ وسَرَادِقَاتٍ وإصْطِبَلَاتٍ وسَجَلَاتٍ، ولذلك لَحَنَ المتنبي في قوله : =

بأن مذكّر ما لا يعقل إن لم تُكسّرهُ العربُ جُمع بالتاء قياساً، نحو : حَمَامَاتٍ،
وسُرَادِقَاتٍ، وإن كُسِرَ استُغْنِيَ بتكسيّره.

وردّ عليه الأستاذ - رحمه الله - بأن التصحيح فيها قليل، فالواجبُ
الرجوعُ إلى أوسع البابين، وهو التّكسِير.

فإذن كان حق الناظم أن يبيّن هذا، إمّا هنا وإمّا في «المعرب والمبني»
حيث بيّن شروطَ الجمع بالواو والنون، فلو قال :

وَقِسْمُهُ فِي ذِي التَّاءِ وَنَحْوِ ذِكْرِي

وَدِرْهَمٍ مُصَنَّفٍ وَصَخْرًا

وَزَيْتِبٍ وَوَصْفٍ غَيْرِ الْعَاقِلِ

وَعَيْرُ ذَا مُسَلِّمٍ لِلنَّاقِلِ

لَحَصَلْ بِهِ الْمَقْصُودُ فِي الْمَسْأَلَةِ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

وَالسَّالِمَ الْعَيْنِ مُؤَنَّنًا بَدَأَ

مُخْتَنِمًا بِالتَّاءِ أَوْ مُجَرَّدًا

هذا فصلٌ يذكر فيه حكماً آخرَ للمجموع بالألف والتاء، زائداً على ما تقدم
ذكره من حذف التاء، ممّا خالف فيه التثنية، وهو تحريكُ العين بِحِركَةِ مُتَّبِعَةٍ أَوْ
غَيْرِ مُتَّبِعَةٍ كَمَا سَيَذْكَرُ.

ويريد أن كل اسم اجتمعت فيه أوصافُ خمسة فإن عينه تُحرّكُ بحركة
فإنه إبتاعاً عند الجمع بالألف والتاء.

= إذا كان بعضُ الناس سيفاً لبولةٍ ففي الناس بوقات لها وطبول

فجمع بوقاً على بوقات، وليس ذلك بابه.

والمعروف - فيما نعلم - أن أول من قال بالقياس في مثل هذا هو الفراء، انظر شرح الكافية
للرضي ٢/٢٨٩.

أحد الأوصاف : أن يكون سالمَ العَيْنِ، ومعنى كَوْنِهِ سالمَ العَيْنِ أن يكون صحيحَ العَيْنِ لَمْ يُعْتَلِّهَا، فلو كانت معتلة لم تُحْرَكْ، نحو : جَوْزَةٌ، وَبَيْضَةٌ، وكذلك دَيْمَةٌ، وَسَيْرَةٌ، ودَوْلَةٌ، وصُوفَةٌ، وتُومَةٌ، فلاتقول : جَوَزَاتٌ، ولابَيْضَاتٌ، ولادَيْمَاتٌ، وكذلك لاتقول في العَيْرِ : عَيْرَاتٌ، ولا ما أشبه ذلك.

ووجهُ عدم التحريك : استثقالُ الحركات على حروف العلة على الجملة، وعلى أن هُذَيْلًا تَفْتَحُ مثل : جَوْزَةٌ وَبَيْضَةٌ / فتقول : جَوَزَاتٌ، ٢١٥ وَبَيْضَاتٌ، كما سيذكر إثر هذا إن شاء الله.

الوصف الثاني : أن يكون ثلاثيًا، فإنه إذا كان كذلك جاز فيه التحريك، فإن كان رباعياً فأكثراً لم يَجُزْ ذلك، فنحو : مَهْدَدٌ، وَجَدُولٌ، وَبُرْتَنٌ، وَذَبْرَجٌ، أسماء مؤنث، لا يحرك فيها الساكن ولا يتبع، لأنهم إنما فعلوا ذلك في الثلاثي لِحِفَّتِهِ، بخلاف الرباعي، ولِئَلَّا يُؤَدَّى إِلَيْهِ فِي الرِّبَاعِيِّ مِنْ تَوَالِي الحركات، وهو مُسْتَثْقَلٌ، وليس المراد بالثلاثي هنا الثلاثي الأصول خاصة؛ بل على الإطلاق، فكلُّ اسم زاد على الثلاثة بحرفٍ أصليٍّ أو زائدٍ فلا تَعَلُّقٌ لهذا الحكم به، فنحو : جَدُولٌ، وَجَرُولٌ، وَأَرَطِيٌّ، وَخِرْوَعٌ، عَثِيرٌ، وَحَمِيرٌ، إذا كانت أسماءً إناث، لا يُحْرَكُ فِيهِ شَيْءٌ لِعَلَّةِ الاستثقال.

الوصف الثالث : أن يكون اسماً غيرَ صفةٍ، وهو قولُ الناظم : «اسماً» أي بشرط ألا يكون صفة، وإلا فالمجموعُ كُلُّهُ لا يكون إلا اسماً، ولكن الاسم يُطلق عند النحويين بإطلاقات.

فتارة يُطلق في مقابلة الفعل والحرف، فيقال : هذا اسمٌ ليس بفعل ولا حرف.

وتارة يُطلق ويراد به (في)^(١) مامقابلة المصدر، كما يقال في : كَلَامٌ، وسَلَامٌ : هذا اسمٌ، أى ليس بمصدر لكُلمتُ وسلِّمتُ.

وتارة يُطلق في مقابلة الصفة، وهو المراد هنا.

فإذا كان الثلاثى هنا غيرَ صفة أُتبعَتْ عينُه فاؤه^(٢)، وإلا فلا تُتبع، فلاتقول في (ضخمة) : ضخماتٌ، ولا في (سمحة) سمحاتٌ ولا نحو ذلك.

وبسبب هذا الوصف فعَلُوا ما فعَلُوا من التحريك، كأنهم أرادوا التفرقة بين الاسم والصفة، فحَرَكُوا الاسمَ لِخِفَتِهِ وأبَقُوا الصفة على حالها من السكون لِثِقَلِهَا، لِقُرْبِهَا من الفعل الذى هو أثقلُ من الاسم.

فأما قولهم : شاةٌ لَجِبَةٌ، أى قَلٌّ لِبْنُهَا - بالسكون - وشِياةٌ لَجَبَاتٌ، بالفتح إتباعاً مع أنه وصفٌ، فليس على ظاهره عند المؤلف، وإنما لَجَبَاتٌ عنده جمعُ لَجِبَةٍ - بالفتح - إذ يقال : شاةٌ لَجِبَةٌ وَلَجِبَةٌ، وكذلك قولهم :

رجلٌ رَبَّعةٌ، للمعتدل، ورجالٌ رَبَّعاتٌ، بالسكون في المفرد، والإتباع في الجمع، ليس عنده على ما ظهر، وإنما رَبَّعاتٌ عنده على / رَبَّعةٌ؛ إذ يقال ٢١٦ في المفرد بفتح الباء وإسكانها، فليس ذلك إذاً من النادر؛ بل من المقيس.

وقال في «الشرح»^(٣) : «إن النحويين يظنون في (لجبات) أنه جمع (لجبة) الساكن الجيم، فيحكّمون عليه بالشذوذ، لأن فعلة صفة لا تجمع على (فعلات) بل على على (فعلات)».

(١) عن م .

(٢) فى الأصل : لامة .

(٣) شرح التسهيل ١ / ١٠٢ .

قال^(١) : وحملهم على ذلك عدم اطلاعهم على أن فتح الجيم في الأفراد ثابت قال^(٢) : وكذلك اعتقدوا أن (رَبَّعَات) بفتح الباء، جمع (رَبَّعَة) بالسكون، وإنما هو جمع (رَبَّعَة) بمعنى رُبَّعَة، ذكر ذلك ابن سيده، انتهى.

وإذا كا على ما قاله المؤلف وحكاه، فيلزم على قول من قال : (لَجِبَة) بالسكون [أن]^(٣) يُجَمَّع على (لَجَبَات) بالسكون أيضا، وهو القياس، وذلك مذهب المبرد^(٤)، إذ أجاز إجراء القياس فيه، وأتبعه المؤلف في «التسهيل»^(٥)، فقال^(٥) : «وَيَسُوغُ فِي (لَجِبَة) الْقِيَّاسُ وَفَاقًا لِأَبِي الْعَبَّاسِ».

وهذا المذهب إنما يقال به أنه على الجواز إذا كان كلام العرب على خلافه، بأن تكون العرب القائلون (لَجِبَة) أو (لَجِبَة) يجمعون على (لَجَبَات) فحينئذ - يصح أن يقال بجواز الحمل على القياس.

أما ما يستشعر من كلام المؤلف، من أن مَنْ يُسَكِّنُ في المفرد يُسَكِّنُ في الجمع، ومن يَفْتَحُ يَفْتَحُ، فلا يصح أن يُقال بجواز إجراء القياس؛ بل هو اللازم ولا بد، والوجه الأول هو ظاهر كلام سيبويه^(٦) في (لَجِبَة) ونص السيرافي، وللکلام مع المؤلف في المسألة موضع غير هذا.

الوصف الرابع : أن يكون ساكن العين، نح هِنْدُ، ودَعْدُ، وجُمْلُ، وتَمْرَة، وغُرْفَة، وكِسْرَة، فإنهم إنما فعلوا ذلك فيما كان هكذا، فلو كان محرك العين لم يَجْزُ ذلك، لأن العين قد سبقت حركتها الأصلية، فلا يُنْتَقَلُ عنها، نحو : شَجْرَة،

(١) شرح التسهيل ١/١٠٢.

(٢) عن س .

(٣) قال في المقتضب ٢/١٩٠ : «ولو أسكنه يعني لَجَبَاتٍ على أنه صفة كان مصيباً».

(٤) شرح التسهيل ١/١٠٠.

(٥) س : قال .

(٦) الكتاب ٤/٦٢٧.

وسَمْرَةٌ، وَنَمْرَةٌ، فلا تقول العرب في (سَمْرَةٌ) سَمْرَاتٌ، ولا في (نَمْرَةٌ) : نَمْرَاتٌ، ولا نحو ذلك.

الوصف الخامس : أن يكون مؤنثاً لامذكرا، فإنه إذا كان مذكرا لا تفعل العرب ذلك فيه، فإنها لا تجمع مثل هذا بالالف والتاء، وهذا التحريك لا يعرض إلا في هذا الجمع، فلا سبيل إليه أصلاً وفرعاً .

والمراد بالتأنيث هنا الإطلاق، يعنى سواء كان تأنيثاً لفظياً كطَلْحَةٌ، وَحَمْرَةٌ، أم معنوياً، نحو قولك : تَمْرَةٌ، وَغُرْفَةٌ، فَرْنَكٌ تقول : طَلْحَاتٌ، وَحَمْرَاتٌ / وَتَمْرَاتٌ، وَغُرْفَاتٌ.

هذه الأوصاف التي أتى بها الناظم للاسم الذي تُحْرَكُ عَيْنُهُ في الجمع بالالف والتاء، وسيذكر إثر هذا وصفاً آخر يستدركه، وهو ألا يُؤدِّيَ الإِتْبَاعُ إلى ياءٍ بعدَ ضَعَّةٍ، أو واوٍ بعدَ كَسْرَةٍ.

فإذا اجتمعت تَوَجَّهَ ذلك الحكمُ الذي ذكره، وهو أن تُتْبَعَ العينُ الفاءَ بحركة الفاء، فنقول في (دَعْد) و(تَمْرَةٌ) : دَعْدَاتٌ، وَتَمْرَاتٌ، وفي (جُمْل) و(غُرْفَةٌ) : جُمْلَاتٌ، وَغُرْفَاتٌ، وفي (هِنْد) و(كِسْرَةٌ) : هِنْدَاتٌ، كِسِرَاتٌ.

ثم نرجع إلى تنزيل لفظه، فقوله : «السَّالِمُ الْعَيْنِ الثَّلَاثِي اسْمًا أَنْلٌ» الخ. «السَّالِمُ الْعَيْنِ» منصوب بـ(أَنْلٌ) مفعولاً أولًا، و«الثَّلَاثِي» جارٍ على «السَّالِمِ» نعتاً أو عطفَ بيان، و«مُؤنَّثاً»^(١) حال منه، و«إِتْبَاعُ عَيْنٍ» مفعولٌ (أَنْلٌ) الثاني، و«فَاءُهُ» مفعولٌ له «إِتْبَاعُ» ثانٍ، والمفعول الأول هو المضاف إليه، وضميرُ «فَاءُهُ» عائد على الاسم المذكور. والتقدير : أَنْلِ الاسمَ السَّالِمَ الْعَيْنِ الثَّلَاثِي الحروفِ الحَكَمَ الذي هو إِتْبَاعُكُ عَيْنَ ذلك الاسمِ فَاءَهُ.

(١) كذا، وصوابه : «واسماً».

«بِمَا شُكِلَ» مُتَّعَلِقٌ بِ«إِتِّبَاعٍ» أَي بِمَا شُكِلَ بِهِ، فَحُذِفَ الضَّمِيرُ الْعَائِدُ عَلَى «مَا» وَهُوَ قَلِيلٌ، وَلَكِنْ قَدْ تَقَدَّمَ لَهُ تَسْوِيغٌ مِمَّا أَعْطَاهُ الْنَاظِمُ فِي «بَابِ الْمَوْصُولِ» وَفُسِّرَ هُنَاكَ ، وَ«سَاكِنِ الْعَيْنِ» وَ«مُؤَنَّثًا» وَ«مُخْتَمًّا» أَحْوَالُ الْفِعْلِ فِيهَا «بَدَأَ».

وقوله : «مُخْتَمًّا بِالتَّاءِ أَوْ مُجَرَّدًا» تَبَيَّنَ لِمَا ذَكَرَ مِنَ التَّائِيثِ، أَي لَا يُقْتَصَرُ فِيهِ عَلَى التَّائِيثِ اللَّفْظِيِّ دُونَ غَيْرِهِ، بَلِ الْجَمِيعُ سَائِعٌ فِيهِ حُكْمُ الْإِتِّبَاعِ. وَحَصَلَ مِنْ هَذَا التَّبْيِينِ احْتِرَازٌ عَنِ التَّائِيثِ بِالْأَلْفِ الْمَقْصُورَةِ أَوْ الْمَمْدُودَةِ؛ إِذْ لَا يُقَالُ فِي نَحْوِ (ذِكْرِي) : ذِكْرِيَّاتُ، وَلَا فِي (بُشْرِيَّاتُ، وَلَا فِي (دَعْوِي) : دَعْوِيَّاتُ.

وهو أيضًا حاصل من الوصف الثاني، وهو كونه ثلاثيًا؛ إذ الاسم المبنى على الألف مُعْتَدٌّ بِهَا فِي بِنَائِهِ، فَلَا يُعَدُّ ثَلَاثِيًّا، بَلِ رِبَاعِيًّا فِي نَحْوِ (ذِكْرِي) وَخَمَاسِيًّا فِي نَحْوِ (حُبَارِي) بِخِلَافِ التَّاءِ فَإِنَّهَا كَالْجِزءِ الثَّانِي مِنَ الْمَرْكُوبِينَ، وَبَيَانُ الدَّلِيلِ عَلَى هَذَا مَذْكَورٌ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ.

ويقال : أَنَالَ زَيْدٌ عَمْرًا كَذَا، وَنَالَهُ إِيَّاهُ، فَنَالَهُ هُوَ، أَي : أَعْطَيْتُهُ إِيَّاهُ، فَآخِذَهُ وَتَنَاوَلَهُ.

وعلى كلام الناظم هنا نَظَرٌ مِنْ وَجْهَيْنِ :

أحدهما : أَنَّهُ لَمْ يَسْتَوْفِ الشُّرُوطَ؛ بَلِ نَقَصَهُ مِنْهَا.

/والآخر : أَنَّهُ ذَكَرَ فِيهَا مَا لَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي حُكْمِ الْإِتِّبَاعِ.

أما عدمُ اسْتِيفَاءِ الشُّرُوطِ فَإِنَّ النَّاسَ اشْتَرَطُوا شَرْطًا سَادِسًا لَا بُدَّ مِنْهُ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الْاسْمُ غَيْرَ مُضَاعَفٍ، فَإِنَّهُ إِنْ كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَجُزْ فِيهِ التَّحْرِيكُ،

فتقول في (حَجَّةٍ) و(رَجَّةٍ) و(سَلَّةٍ) : حَجَّاتٌ، وَرَجَّاتٌ، وَسَلَّاتٌ، وَلَا تَقُولُ : حَجَّاتٌ، وَلَا رَجَّاتٌ، وَلَا سَلَّاتٌ، وَكَذَلِكَ حُجَّةٌ، وَقَبَّةٌ وَمُرَّةٌ (١) وَحِجَّةٌ وَرِدَّةٌ وَهَرَّةٌ، وَقَدْ نَصَّ هُوَ عَلَى اشْتِرَاطِ هَذَا فِي «التَّسْهِيلِ» (٢) وَغَيْرِهِ، وَهَذَا «التَّنْظِيمُ» يَقْتَضِي إِطْلَاقَ التَّحْرِيكِ فِي مِثْلِ هَذَا، وَهُوَ غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ.

وَأَمَّا ذِكْرُهُ فِي الشَّرْطِ مَا لَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ فَهُوَ أَنَّهُ شَرْطٌ أَنْ يَكُونَ مُؤَنَّثًا، وَهُوَ غَيْرُ مُحْتَاجٍ إِلَيْهِ قَصْدًا، لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُشْتَرَطُ هَذَا فِي جَوَازِ الْجَمْعِ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ إِنْ كَانَ يُشْتَرَطُ، فَنَحْوُ : زَيْدٍ، وَعَمْرٍو، وَكَلْبٍ، وَجِدْعٍ، وَقُقْلٍ وَنَحْوَهَا لَا يَجْمَعُ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمُؤَنَّثٍ، فَلَيْتَ (٣) شِعْرِي مِنْ أَيِّ شَيْءٍ تَحَرَّزَ بِهَذَا الشَّرْطِ؟ وَمَا الَّذِي كَانَ يَدْخُلُ عَلَيْهِ لَوْ لَمْ يَذْكُرْهُ؟ وَكَلَامُهُ فِي «التَّسْهِيلِ» أَسْهَلُ مِنْ هَذَا، إِذْ قَالَ (٤) : «وَالْمُؤَنَّثُ بِهَاءٍ، أَوْ مُجَرَّدًا ثَلَاثِيًّا صَحِيحَ الْعَيْنِ سَاكِنَةً».

فَصَدَّرَ بِالْمُؤَنَّثِ عَلَى أَنَّهُ مَشْرُوطٌ فِيهِ، لَا عَلَى أَنَّ التَّائِيثَ فِيهِ شَرْطٌ.

وَأَيْضًا فَالنَّحْوِيُّونَ لَا يَشْتَرِطُونَ هَذَا الشَّرْطَ؛ بَلْ إِنَّمَا يَأْتُونَ بِهِ فِي مَعْرِضٍ أَنَّهُ مِمَّا يُجْمَعُ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ، وَأَنَّ الثَّلَاثِيَّ السَّاكِنَ الْعَيْنَ الْكَذَا (٥)، إِلَى آخِرِ الشَّرْطِ تَتَّبَعُ عَيْنُهُ فَاءَهُ، لَا أَنَّهُمْ يَأْتُونَ بِمِثْلِ هَذَا الْمَسَاقِ الْمُعْتَرِضِ، وَلَا أَجْدُ الْآنَ جَوَابًا عَنْهُمَا، فَكَانَ الْأَوَّلَى أَنْ لَوْ عَوَّضَ مِنْ قَوْلِهِ : «مُؤَنَّثًا» مُضَاعَفًا (٦)، فَلَا يَبْقَى عَلَيْهِ اعْتِرَاضٌ. إِلَّا أَنْ يُقَالَ فِي الْأَوَّلِ : إِنَّ الْمُضَاعَفَ، فِي الْمَعْنَى، مُعْتَلٌّ (٧)؛ إِذْ لَمْ

(١) كَانَتْهَا فِي س : وَدَّة

(٢) التَّسْهِيلُ ١٨ .

(٣) س : فَيَالَيْتَ .

(٤) التَّسْهِيلُ ١٨ .

(٥) فِي الْأَصْلِ : كَذَا .

(٦) كَذَا، وَصَوَابُهُ : غَيْرُ مُضَاعَفٍ .

(٧) سَقَطَ مِنْ س .

يَبْقَى عَلَى أَصْلِهِ مِنَ الْفَتْحِ، وَالْإِدْغَامُ نَوْعٌ مِنْ أَنْوَاعِ الْإِعْلَالِ، فَقَدْ يَدْخُلُ لَهُ تَحْتَ شَرْطِ الْإِعْلَالِ.

وَفِي الثَّانِي : إِنَّهُ لَمَّا لَمْ يَتَكَلَّمْ عَلَى شُرُوطِ الْجَمْعِ بِالْأَلْفِ وَالْتِاءِ، وَلَا عَيْنٍ مَا يُجْمَعُ بِهِمَا، ذَكَرَ التَّائِيثُ الَّذِي إِلَيْهِ يَرْجِعُ هَذَا الْجَمْعُ. وَهَذَا ضَعْفٌ.

وَاعْلَمْ أَنَّ النَّازِمَ حَكَمَ فِيهَا اجْتِمَعَتْ فِيهِ هَذِهِ الشُّرُوطُ بِإِتِّبَاعِ الْعَيْنِ حَرَكَةَ الْفَاءِ، وَلَمْ يَتَعَرَّضْ أَوْلًا لِكَوْنِهِ جَائِزًا أَوْ وَاجِبًا، وَظَاهِرُ الْأَمْرِ أَنَّهُ وَاجِبٌ، إِذْ أُطْلِقَ الْقَوْلُ فِيهِ، وَعَلَى هَذَا مَحْمَلُ الْأَمْرِ فِيهِ، إِلَّا فِيمَا اسْتَنْتَنِي بِقَوْلِهِ :

/ وَسَكَّنِ الثَّالِيَّ غَيْرَ الْفَتْحِ أَوْ

٢١٩ خَفَّفَهُ بِالْفَتْحِ فَكُلًّا قَدَرُوا

فَحَصَلَ أَنَّ مَا كَانَ تَالِيًا لِلْفَتْحِ لَا يَجُوزُ فِيهِ الْإِسْكَانُ، وَمَاجَاءُ مِنْ ذَلِكَ فَشَادُ عَلَى مَا سَيُذَكَّرُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ. وَذَلِكَ صَحِيحٌ، فَتَقُولُ فِي (جَفَّنَةٌ) : جَفَّنَاتُ، وَفِي (قَصْعَةٌ) : قَصْعَاتُ، وَلَا يَجُوزُ : جَفَّنَاتُ، وَقَصْعَاتُ. وَأَمَّا التَّالِيَّ غَيْرَ الْفَتْحِ، وَهُوَ مَا كَانَ قَبْلَهُ ضَمًّا نَحْوُ : غُرْفَةٍ، وَخُطْوَةٍ، وَظَلْمَةٍ، أَوْ كِسْرَةٍ نَحْوُ : كِسْرَةٍ، وَهِنْدُ، فَحَصَلَ مِنْ إِطْلَاقِ الْقَاعِدَةِ الْأُولَى الْإِتِّبَاعُ كَمَا تَقَدَّمَ، وَزَادَ الْآنَ وَجْهَيْنِ آخَرَيْنِ :

الْإِسْكَانُ، وَهُوَ قَوْلُهُ : «وَسَكَّنِ الثَّالِيَّ غَيْرَ الْفَتْحِ» أَيَّ سَكَّنَ الْعَيْنَ الَّتِي تَبِعَتْ غَيْرَ الْفَتْحِ، فَكَانَ قَبْلَهَا ضَمًّا أَوْ كِسْرَةً.

وَقَالَ : «الثَّالِيَّ» وَالْمُرَادُ عَيْنُ الْكَلِمَةِ، وَكَذَلِكَ قَالَ : «أَوْخَفَّفَهُ» فَأَعَادَ ضَمِيرَ الْمَذْكَرِ، وَ«الْعَيْنَ» مُؤَنَّثَةً، اعْتِبَارًا بِأَنَّهُ حَرْفٌ مِنْ حُرُوفِ الْكَلِمَةِ، فَعَلَى هَذَا تَقُولُ فِي (غُرْفَةٍ) : غُرْفَاتُ، وَفِي (خُطْوَةٍ) : خُطَوَاتُ، وَفِي (كِسْرَةٍ) : كِسْرَاتُ، وَفِي (هِنْدٍ) هِنْدَاتُ.

والآخر، الفتح، وهو قوله : «أَوْخَفَّفَهُ بِالْفَتْحِ» أَي خَفَّفَ عَيْنَ الْكَلِمَةِ بِفَتْحِهَا،
 وَإِنَّمَا قَالَ : «خَفَّفَهُ» لِأَنَّ الْفَتْحَ خَفِيفٌ، وَهُوَ مِمَّا (١) يُخَفَّفُ بِهِ، وَأَيْضًا فَلِلتَّخْفِيفِ
 هُنَا مَوْقِعٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْإِتْبَاعِ الَّذِي قَدَّمَ، وَهُنَا الضَّمُّ أَوْ الْكِسْرُ؛ وَلَا شَكَّ أَنَّ
 الْفَتْحَ أَخْفُ مِنْهُ، فَقَوْلُكَ : (غُرْفَاتٌ، وَكِسْرَاتٌ) أَخْفُ مِنْ قَوْلِكَ : (غُرْفَاتٌ
 وَكِسْرَاتٌ) وَلِأَجْلِ ذَلِكَ لَزِمَ الْإِتْبَاعُ بِالْفَتْحِ، وَلَمْ يَجُزْ فِيهِ الْإِسْكَانُ لَمَّا كَانَ الْفَتْحُ
 خَفِيفًا.

وَأَجَازُوا هُنَا الْإِسْكَانَ وَالْفَتْحَ كَانَهُمَا فِرَارًا مِنْ ثِقَلِ الْإِتْبَاعِ، فَتَقُولُ فِي
 الْفَتْحِ فِي (غُرْفَةٍ) : غُرْفَاتٌ، وَفِي (هِنْدٍ) : هِنْدَاتٌ، وَفِي (كِسْرَةٍ) : كِسْرَاتٌ، وَنَحْوِ
 ذَلِكَ.

فَالْمَجْمُوعُ (٢) ثَلَاثَةٌ أَوْجِهٍ فِي الْعَيْنِ غَيْرِ التَّابِعَةِ فَتَحًا، وَالتَّابِعَةُ الْفَتْحُ لَهَا
 وَجْهٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ الْإِتْبَاعُ.

وَقَوْلُهُ : «فَكُلًّا قَدْ رَوَّأَ» يَعْنِي أَنَّ هَذِهِ الْأَوْجِهَ الثَّلَاثَةَ، فِي الْمَضْمُومِ الْفَاءِ
 وَالْمَكْسُورِهَا، مَرْوِيَّةٌ عَنِ الْعَرَبِ، مَسْمُوعَةٌ مِنْ كَلَامِهَا، وَحَكَاهَا أَهْلُ الْعَرَبِيَّةِ.
 فَمِمَّا جَاءَ مِنْ ضَمِّ عَيْنِ (فُعْلَةٍ) فِي الْجَمْعِ قَوْلُهُ تَعَالَى : (وَهُمْ فِي الْغُرْفَاتِ
 آمِنُونَ) (٣)، وَقَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ وَالْكَسَائِيُّ وَقُنْبُلٌ وَحَفْصٌ : (وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُواتِ
 الشَّيْطَانِ) (٤).

وَمِمَّا جَاءَ بِالْإِسْكَانِ فِيهِ (خُطُواتِ) وَهِيَ قِرَاءَةُ الْبَاقِيْنَ، وَحَكَى اللَّغَوِيُّونَ
 (غُرْفَاتٌ).

(١) فِي الْأَصْلِ، ز: وَهُوَ مَا .

(٢) س: فَالْمَجْمُوعُ، وَهُوَ خَطَا .

(٣) سُورَةُ سَبَأٍ: ٢٧.

(٤) سُورَةُ الْبَقَرَةِ ١٦٨، وَانظُرِ الْإِقْتِنَاعَ لِابْنِ الْبَازِشِ ٦٠٥/٢ .

ومن الفتح ما أنشده / سيبويه (١) :

وَلَمَّا رَأَوْنَا بَادِيًا رُكَبَاتُنَا

على مَوْطِنٍ لَاتَخْلِطُ الْجِدُّ بِالْهَزْلِ

وذكر أنه سمعه ممن ينشده بفتح الكاف، وحكى أن من العرب من يفتح

العين إذا جمع بالتاء، فيقول : رُكَبَاتُ، وَغُرَفَاتُ، وقال دريد (٢) :

دَفَعْتُ إِلَى الْمُفِيضِ وَقَدْ تَجَاءتُوا

على الرُّكَبَاتِ مَغْرِبَ كُلِّ شَمْسٍ

ثم مرجع النظر في كلام الناظم (٣) في مسائل :

إحداها : في قوله : «وَسَكَنَ التَّالِيَّ غَيْرَ الْفَتْحِ» فإن الظاهر لبإدبى الرأى

أن لو قال : وأتركه على سكونه أو خفقه بالفتح، إذ الأصل فيه السكون، وهو

الظاهر، فلا ينبغي أن يعدل عن دعواه إلى دعوى سكون عارض بعد الإتيان،

والجواب : أن الأمر على ما يظهر من كلامه من تجدد (٤) السكون بعد

الإتيان، وذلك أنه إن كان الأصل السكون، كما ذكر، فقد عرض له أصل ثانٍ

طارىء عليه، وهو الإتيان، فرقًا بين الاسم والصفة، بدليل لزومه في المفتوح

الفاء؛ إذ لا يسوغ أن يقال هنا : إن الفرق بين الاسم والصفة أتوا به على

الجواز، حتى تلجئنا الضرورة إلى ذلك، ولأن من عادة الفرق أن يكون لازماً،

(١) الكتاب ٥٧٩/٣، والمقتضب ١٨٧/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٩/٥ غير منسوب، ونسبه ابن السيرافي إلى عمرو بن شمس ٦١٣.

(٢) ديوانه ١١٩، والمفويض : هو الذى يجبل القداح يضرب بها، ورواية الديوان.

دفعت إلى المفيض إذا استقلوا على الركبات مطلع كل شمس

(٣) س : ثم يرجع في كلام الناظم . . .

(٤) س : ن : من تجدد . . .

والألم يكن فرقا، فلا بد أن يدعى أنه سكون عَرْض مُوجِب، والمُوجِب هنا قائم، وهو ثقل توالى الضممتين في نحو : (عُرْفَات) وتوالى الكسرتين في نحو (كِسِرَات) (ومن عاداتهم الفرار عن ذلك ألا ترى أنهم يقولون في (رُسُل) ^(١) و(كُتُب) ونحوهما : رُسُلٌ، وكُتُبٌ، وفَرُوا من بناء (فَعِل) بكسرتين، فلم يأتوا منه على ما قال سيبويه ^(٢) إلا بإبِل، وزاد غيره ألفاظا يسيرة، فلما كانوا يلقاهم في الإتياع هنا ما عادتُهم أن يجتنبوه ولو على الجواز، فَعَلُوا تلك العادة هنا، وما ظهر هنا من كلام الناظم هو الظاهر من كلام سيبويه ^(٣)، إذ قال : «ومن العرب من يدعُ العين من الضمة في (فَعْلَةٌ) فيقول : غُرَوَاتٌ، وخطواتٌ، ثم تكلم على (مُدْيَةٌ) ونحوه، وأنه لا يجوز فيه الإتياع.

ثم قال ^(٣) : «ومن خَفَّف قال : كَلِيَّاتٌ، ومُدْيَاتٌ».

وقال في (فَعْلَةٌ) : ومن قال : (عُرْفَاتٌ) فحَفَّف قال : كِسِرَاتٌ ^(٤)، فظاهر

هذا أن التخفيف فيها من الضم أو الكسر.

وأظن أن الفارسي نص على ذلك في «الحجة» ^(٥) واحتج له، فاستظهر

عليه.

(١) سقط من ت.

(٢) قال الرضي في شرح الشافية ٤٥/١ - ٤٦ : «قال سيبويه : ما يعرف إلا الإبل، وزاد الأخفش ويلز، وقال السيرافي : الحبرُ صفرةُ الأسنان، وجاء الإطل والإبط، وقيل : الإقط لغة في الأقط، وأتاك إبد، أي ولود». ونص سيبويه في كتابه ٥٧٤/٢ : «وقد جاء من الأسماء اسم واحد على فعل لم تجد مثله، وهو إبل».

(٣) الكتاب ٥٨٠/٢.

(٤) الكتاب ٥٨١/٢.

(٥) انظر الحجة ٢٦٨/٢ عند آية البقرة ١٦٨.

وعلى هذا النوع / جرى الفراء في توجيه قراءة مَنْ قرأ : [خَطُواتٍ ٢٢١ الشَّيْطَانِ] (١). بالإسكان، وعلى أن ابن الضائع جرى في عبارته على مقتضى السؤال فقال ومنهم من استثقل الضمة فتركه ساكنا، فانظر فيه.

المسألة الثانية : أنه ذكر الإتيان في الاسم، والبقاء على الإسكان في الصفة، فإذا كانت الصفة قد سُمِّيَ بها ففي أي قسم تدخل له، مع أنهم قد أجازوا الوجهين، أعنى النحويين، في المسمى بالصفة إذا جمع، اعتباراً الأصل فسكَّنوا، واعتباراً الحال فحرَّكوا؟

والجواب : أن هذا القسم يدخل تحت قاعدته، وذلك أن الأصل فيما سُمِّيَ بالصفة أن تجرد عنه حالة الوضعية، وعلى ذلك جاء قولهم : العَبَلاتُ، لقومٍ من قريش، لأن أهم اسمها (عَبَلَةٌ) وهي منقولة من الصفة، فلو سُمِّيَتْ بـضَخْمَةٍ لقلت : ضَخَمَاتُ، وكذلك ما أشبهه.

فعلى هذا التقدير (٢) تدخل الصفات المسمى بها تحت حكم الأسماء، لأنها قد انتقلت إلى الاسمية، غير أنهم أجازوا الحظ الأصل بعد التسمية رعيًا له، كما رَعَوْه في باب «مَالًا يَنْصَرَفُ» فمنعوا (أَحْمَرًا) بعد التسمية، إذا نُكِّرَ، الصَّرْفُ اعتباراً بالأصل من الوصفية، وكما قال الأعشى (٣):

أَتَانِي وَعِيدُ الْحُوصِ مِنْ آلِ جَعْفَرٍ

فِيَا عَيْدًا قَيْسٍ لَوْ نَهَيْتِ الْأَحَاوِصَا

فجمع (الأحوص) على (حُوصٍ) و(فُعُلٌ) لا يُجمع عليه إلا الوصف، فراعَوْ أصل (الأحوص) إذ هو وصف، فيقال : رجلٌ أَحُوصٌ، بمعنى

(١) سورة الأنعام : ١٤٢ ، وهي قراءة نافع وأبي عمرو - وعاصم في رواية أبي بكر - وحمزة .

(٢) في الأصل : التقرير .

(٣) ديوانه ١٤٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦٢/٥ - ٦٣ ، وشرح الكافية للرضي ١٢٠/١ .

ضَيْقٌ مُؤَخِّرِ الْعَيْنِ، وامرأةٌ حَوْصَاءٌ، ثُمَّ رَاجَعَ الْأَصْلَ الْمَرْجُوعَ إِلَيْهِ مِنَ التَّسْمِيَةِ، فَجَمَعَهُ عَلَى (أَحَاوِصٍ) فَكَذَلِكَ يَجُوزُ هُنَا أَنْ يُجْمَعَ (ضَخْمَةٌ، وَعَبَلَةٌ) مَسْمُومًا بِهِمَا عَلَى (ضَخْمَاتٍ، وَعَبَلَاتٍ) عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ، وَإِذَا كَانَ عَلَى مُرَاعَاةِ الْوَصْفِيَّةِ لِحَقِّ بِالْصِفَةِ، وَخَرَجَ فِي التَّقْدِيرِ عَنْ حُكْمِ الْأَسْمَاءِ، فَلَزِمَهُ الْإِسْكَانُ الَّذِي يَلْزِمُ الْوَصْفَ، فَدَخَلَ تَحْتَ كَلَامِ النَّازِمِ.

المسألة الثالثة : أن الناظم حكى جواز الإتيان حكاية مطلقاً، فيظهر منه استواء الجواز في الأوجه الثلاثة بالنسبة إلى (فعل) و(فعل) وفيه نظران :

أحدهما : أن الإتيان في (فعل) بالضم ليس كالإتيان في (فعل) بالكسر، من جهة أن العرب لا تستعمل الجمع بالتاء في (فعل) إلا قليلاً، كراهية توالي الكسرتين، فاستغنوا ببناء الأكثر وهو (فعل) كفقرة وفقر، وكسرة وكسر، وقربة وقرب، لأنه في توالي الكسرتين يشبه (فعل)، و(فعل) في الأبنية نادر، بخلاف / (فعل) ^(١) فإنه يكثر في كلامهم، فمن هاهنا كثر استعمال نحو : غرقات، وخطوات، ولم يكثر سدرات وكسرات. ذكر ذلك سيبويه ^(٢)، (وعلل بمعنى ما ذكرته) ^(٣)، وإذا ثبت هذا فكيف يجعل الإتيان في (فعل) مساوياً ^(٤) للإتيان في (فعل) وبينهما ما تراه.

والثاني : أن من مثل (فعل) ما لا يجوز فيه الإتيان، ويجوز فيه غيره، وهو ما إذا كانت لام الكلمة ياء نحو : لحيّة، فريّة، فلا يقال :

(١) في الأصل فعل ، بالتسكين ، خطأ .

(٢) الكتاب ٥٨١/٣ .

(٣) ليست في س .

(٤) ما عدا س : مسارقاً .

لِحَيَاتٍ، فِرْيَاتٍ، لتوالي الكسرات مع الياء، بخلاف (خَطُواتٍ) ونحوه، فإنه جائز وإن توالى الضمات مع الواو، فقد قال سيبويه^(١): «وتقول: لِحِيَةٌ وَلِحِيٌّ، وفِرْيَةٌ فِرْيٌ، ورِشْوَةٌ ورِشَاءٌ». قال^(١): «ولا يجمعون بالتاء كراهية أن تجيء الواو بعد كسرة - يعنى في (رِشْوَةٌ) لو قلت: رِشِواتٌ - واستثقلوا الياء هنا بعد كسرة - يعنى في (لِحِيَةٌ) لو قلت: لِحِياتٌ - قال: «فتركوا ذا استثقالاً، واجتزأوا ببقاء الأكثر». يعنى الجمع على (فِعْلٍ).

ثم ذكر^(١) أن من قال: كِسرات. قال: لِحِيات.

فهذا كالصريح في المنع، ويرشحه أنه قرنه بما يمتنع اتفاقاً، وهو (رِشِواتٌ). فظاهرُ كلام الناظم مُشْكِلٌ.

والجواب عن النظر الأول: أن من عادته أن يأتى بمثل هذا مُجْمَلاً، فلا يُعَيِّنُ الأقل من الأكثر إذا كان الجميع جائزاً في الكلام؛ إذ لا محذور.

وعن الثانى: أن السِّيرافي: زعم أن الإتياع يجوز في (لِحِيَةٌ) وبابه، هكذا غير مُقَيَّدٍ بقلَّة. قال: لأنه لا يَنقَلِبُ فيه حرفٌ إلى غيره، يعنى كما ينقلب في (رِشْوَةٌ) لو أُتْبِعَتْ؛ إذ لا بُدُّ مع الإتياع من قلب الواو ياءً، بخلاف (لِحِيَةٌ) لأنها ياء من أصلها، فلعلَّ الناظم اعتمد على هذا النقل، والمؤلف نقل في «التسهيل»^(٢) الخلاف في المسألة، وذكر في «الشرح»^(٢) أن من البصريين مَنْ مَنَعَ لاستقلال الياء بعد الكسرتين، ومتهم من أجازها، ولم يذكر هناك^(٣) نصاً على مُرتَضاه، وظاهرُ مذهبه هاهنا^(٤) الجواز، ويكون اعتماده على ما ذكره السِّيرافي إن كان سماعاً من العرب، أو قياس منه، وعلى ما يُشير إليه رده على الفراء في منعه (فِعِلاتٍ) مطلقاً، على ما ذكره على إثر هذا إن شاء الله تعالى.

(١) الكتاب ٥٨١/٣.

(٢) قال في التسهيل كما في الشرح ١٠٠/١: «وقبل الياء نطفة وانظر شرحه ١٠٢/١».

(٣) في الأصل: «هنا».

(٤) في الأصل: «هناك».

المسألة الرابعة : في حكاية ماخالف ماتقدم من المذاهب، فمن ذلك ما ذهب إليه قُطْرُب^(١) من إجازة الإتيان في (فَعَلَةٌ) الصُّفَّةِ /، فيجوز ٢٢٢ عنده أن يقال في (ضَخْمَةٌ) : ضَخَمَاتٌ، وفي امرأةٍ (عَبْلَةٌ) : عَبَلَاتٌ، وما أشبه ذلك، وكأنه قاس الصفة على الاسم.

قال المؤلف : وَيَعْضُدُهُ مَارُوى أَبُو حَاتِمٍ^(٢) من قول بعض العرب : كَهَلَاتٌ، وَكَهَلَاتٌ - بِالْفَتْحِ (وَالِإِسْكَانِ)^(٣) - وَالِإِسْكَانِ أَشْهَرُ، وَهَذَا الْحَرْفُ شَاذٌ نَادِرٌ، فَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ، وَمَا ذَكَرَ مِنَ الْقِيَاسِ عَلَى الْإِسْمِ فَاسِدٌ، لِأَنَّهُ مُخَالَفٌ لِمَقَاصِدِ الْعَرَبِ؛ إِذْ عَلِمْنَا بِالِاسْتِقْرَاءِ أَنَّهَا قَصَدَتْ أَنْ تَفْرُقَ بَيْنَ الْإِسْمِ وَالصُّفَّةِ، وَهُوَ أَرَادَ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَهُمَا فِي الْحُكْمِ، فَهُوَ بِمِثَابَةِ مَنْ يُقَاسُ الْفَاعِلُ عَلَى الْمَفْعُولِ فَيَنْصَبُ، أَوْ الْمَفْعُولُ عَلَى الْفَاعِلِ فَيُرْفَعُ.

ومن ذلك ما ظهر من ابن معطٍ في «أَرْجُوزَتِهِ»^(٤) من التَّفْرِيقَةِ فِي التَّحْرِيكِ بَيْنَ مَا فِيهِ الْهَاءُ، كَقُرْفَةٍ، وَسِدْرَةٍ وَبَدْرَةٍ، وَبَيْنَ مَا لَا هَاءَ فِيهِ نَحْوُ : دَعْدٍ، وَهِنْدٍ، وَجُمْلٍ، فَأَجَازَ فِي نَحْوِ (خُطْوَةٌ، وَسِدْرَةٌ) ثَلَاثَةَ الْأَوْجِهِ،^(٥) وَفِي نَحْوِ (بَدْرَةٌ) وَجْهًا وَاحِدًا، وَهُوَ صَحِيحٌ، وَأَجَازَ فِيمَا لَا هَاءَ فِيهِ وَجْهَيْنِ خَاصَّةً، وَهُمَا الْإِتْبَاعُ وَالتَّخْفِيفُ، فَنَحْوِ (دَعْدٍ) فِيهِ عِنْدَهُ وَجْهَانِ، وَنَحْوِ (هِنْدٍ) وَ(جُمْلٍ) لِاتَّفَتْحِ عَيْنِهِ، هَذَا ظَاهِرُ كَلَامِهِ، وَهُوَ مُخَالَفٌ لِمَا تَقَدَّمَ.

وَأَيْضًا فَإِنَّ سَيَّبُويَةَ^(٦) جَعَلَ نَحْوِ (دَعْدٍ) مِثْلَ مَا فِيهِ الْهَاءُ، ذَا وَجْهِ

(١) انظر شرح الكافية للرضي ٣/٣٩٢.

(٢) لسان العرب، مادة كهل ١١/٦٠٠.

(٣) سقط من س .

(٤) قال ابن معطٍ :

طَوْرًا بِتَخْفِيفٍ وَطَوْرًا يَتَّبَعُ
فِي جَمْعِهَا لَفِي ثَلَاثِ رُؤْيَتِ

وَمِثْلَ هِنْدٍ جُمْلٌ دَعْدٌ اجْتَمَعَ
وَمِثْلَ خُطْوَةٍ وَسِدْرَةٍ أَتَتْ

(٥) في س : ثلاثة أوجه .

(٦) الكتاب ٣/٣٩٧.

واحد كَجَفْنَةٍ، وأجرى نحو (جُمَل، وهِنْد) على اللُّغَاتِ فيما فيه الهاء، إلا أنه لم يُنصَّ على لغة الفتح، فقال السيرافى : يجوز في (جُمَل، وهِنْد) ثلاثُ لغات، كظُلْمَةٍ، وكِسْرَةٍ، فالظاهرُ أنه ما قاله ابنُ مُعْطٍ غيرُ ثابت. والله أعلم.

ومن ذلك ما ذهب إليه الفراء^(١) من منع الإتيان في (فِعْلَةٍ) المكسورةِ الفاء، فلا يقول (فِعِلَاتُ) أصلاً، سواءً كان لامها ياءً أو غيرها، واحتج بأن (فِعِلَاتُ) يتضمَّن بناء (فِعِل) و(فِعِل) وزنُ أهمل إلا فيما ندر، كإِبِلٍ، وبيِّنٍ، ولم يُثبت سيبويه منه إلا إبلاً، وما استثنى في الأفراد، حتى كاد يكون مُهْمَلاً، حقيقُ بأن يُهْمَل ما كان يتضمَّنُه من الجموع، لأنَّ الجمع أثقلُ من المفرد. والذي رجَّح المؤلفُ الجواز، وهو ظاهر هذا «النَّظْم».

وأجاب عما احتج به الفراءُ من أوجه :

منها أن المفرد، وإن كان أخفَّ من الجمع، قد يُسْتَثْقَل فيه ما لا يُسْتَثْقَل في الجمع، لأن المفرد مُعْرَضٌ لأن يتصرف / فيه بتثنيةٍ وجمعٍ ٢٢٤ ونسب. وإذا كان على شيئة مُسْتَثْقَلَةٌ تضاعف استثنائها بتعرض ما هي فيه إلى استعمالات متعددة، بخلاف الجمع، فإن ذلك فيه مأمون.

ومنها أن (فِعِلًا) كإِبِلٍ أخفُّ من (فُعِل) كطُنْبٍ، فمقتضى الدليل أن يكون أمثلة (فِعِل) أكثرَ من أمثلة (فُعِل) إلا أن الاستعمال اتَّفَقَ وقوعه بخلاف ذلك فأتى تصرف أمضى إلى ما هو أحقُّ بكثرة الاستعمال فلا ينبغي أن يُجْتَنَّب، بل يحقُّ أن يؤثر جبراً لنا فأتت من كثرة الاستعمال، ويؤيد هذا أنهم لا يكادون يُسَكِّنون عينَ (إِبِل) بخلاف (فُعِل) فإن عينه تُسَكِّن كثيراً.

(١) انظر شرح الكافية للرضي ٣/٣٩٦.

ومنها أن العرب قد استعملت (فِعِلَاتٍ) جَمْعًا لِفِعْلَةٍ. وقد أشار سيبويه^(١) إلى أن العرب لم تَجْتَنِبْ استعماله، كما لم تَجْتَنِبْ استعماله (فُعُلَاتٍ).

وقد رَجَّحَ بعضُ العرب (فِعِلَاتٍ) على (فُعُلَاتٍ) إذ قال في جمع (جِرْوَةٍ^(٢)): جِرْوَاتٌ، فاستسهل النطق بكسر عين (فِعِلَاتٍ) في مالامه واو، ولم يستسهل النطق بضم عين (فُعُلَاتٍ) في (فُعْلَةٍ) أو أولى بالجواز منه، والقاطع في هذا كله السماع، وقد حُكِيَ في غير ضرورة، فلا يُعَدَّلُ عنه.

ومن ذلك ما تقدمت الإشارة إليه مِنْ مَنْعٍ مَنْعٍ (فِعِلَاتٍ) في المعتل اللام بالياء، كَلْحِيَّةٍ، فلاتقول لِحِيَاتٍ، وهو ظاهر كلام سيبويه^(٣)، ووجه المنع الاستئصال، لتوالي كسرتين مع ياء، مع عدم السماع أو ندوره.. وظاهر كلام الناظم في إطلاقه جوازٌ مِثْلُ هذا، وهو الذي يُعْطِيهِ رَدُّهُ على الفراء في منع (فِعِلَاتٍ) مطلقاً، لأن (فِعِلَاتٍ) المعتل اللام بالياء فردٌ من أفراد ذلك المطلق، فما احتجَّ به يجرى في هذا، والمعتمد في الجميع السماع، لأن التعليل بالاستئصال ثانٍ عن كونه معدوماً أو نادراً، «قِفْ حَيْثُ وَقَفُوا، ثُمَّ فَسِّرْ^(٤)».

وقول الناظم : «فَكُلًّا قَدْ رَوَّأ» ارتبهانٌ منه في النقل في هذه الأنواع كلها.

ولمَّا كان إطلاقه جوازَ الإتيان قد تضمنَ إجازة ما هو ممنوعٌ اتفاقاً أخذَ

في استثنائه من ذلك فقال :

وَمَنْعُوا إِتْبَاعَ نَحْوِ ذِرْوَةٍ

وَذُبِّيَّةٍ وَشَذُّ كَسْرٍ جِرْوَةٍ

(١) الكتاب : ٣ / ٥٧٤ .

(٢) الكتاب ٤ / ٤١١ .

(٣) الكتاب ٣ / ٥٨١ .

(٤) هذه عبارة سيبويه في الكتاب ١ / ٢٦٦ .

فاستثنى نوعين (١) / أعطاهما مفهوم المثالين، ويعنى أن العرب ٢٢٥
منعت الإتياع فيما كان من المؤنث المذكور على (فعلّة) بكسر الفاء ولامه
واو وهو الذي أشار إليه بنحو (٢) - (ذِرْوَةٌ) أو كان على (فعلّة) بضم
الفاء ولامه ياء، وهو الذي أشار إليه بنحو (٢) - (ذِرْوَةٌ) أو كان على
(فعلّة) بضم الفاء ولامه ياء، وهو الذي أشار إليه بنحو (زُبْيَةٌ) فكأنه قال
: كل ما كان من المؤنث على (فعلّة) ولامه ياء، أو (فعلّة) ولامه واو، فإن
العرب امتنعت في جمعه بالألف والتاعن الإتياع، وأجازت ما عداه،
فلا يجوز أن يقال في (ذِرْوَةٌ) : ذِرْوَاتٌ، ولا في (رِشْوَةٌ) : رِشْوَاتٌ، ولا ما
أشبه ذلك، لما في ذلك من الاستثقال والمُتَنَافِرَة بين الكسرة والواو،
لاقتضاء الكسرة قلب الواو ياء، فاجتنبوا ذلك.
وكذلك لا يجوز أن تقول في (زُبْيَةٌ) : زُبْيَاتٌ، ولا في (كَلْبِيَّة) : كَلْبِيَّاتٌ،
لما في ذلك من استثقال الخروج من الضم إلى الياء، ولاقتضاء الضمة
قلب الياء واوا، فاجتنبوه رأساً.

ثم حكى ما جاء من النوع الأول شاذاً فقال : «وَشَذُّ كَسْرِ جِرْوَةٍ»
[يعنى أنه جاء هذا اللفظ، وهو (جِرْوَةٌ) مكسورة العين في الجمع بالتاء،
ولامه واو، فقالوا : جِرْوَاتٌ، وأبقوا الواو بعد الكسرة على حالها، وذلك في
غاية الشذوذ؛ إذ لم يحك منه سواه (٣)، ولذلك خصه الناظم وعينه بقوله :
«وَشَذُّ كَسْرِ جِرْوَةٍ» والجِرْوَةُ التي جمعت هكذا : يجوز أن تكون أنثى
الجِرْو، وهو ولد الكلب والسباع، أو الجِرْوَةُ التي هي الصغيرة من القنأ.
وذِرْوَةُ الشئ : أعلاه، وكذلك ذِرْوَتُهُ، وذِرَاة (٤)، والزُبْيَةُ : حفرة

(١) س : موضعين .

٢ - ٢ سقط ز .

(٣) الكتاب ٤/٤١١ .

(٤) في الأصل : ذرّاه . وفي الصحاح : «وذرى الشئ بالضم : أعاليه، الواحد، ذرّوة، وذرّوه أيضا بالضم، وهي أعلى الشام» .

يحفرها الصائد لما يُصاد من أسد أو صيد ونحوه . والزُّيَّة أيضا:
الرَّابِيَةُ لايعلوها الماء، ثم قال :

وَنَادِرًا أَوْذُو اضْطِرَارٍ غَيْرُمَا

قَدُمْتُهُ أَوْلَى نَاسٍ انْتَمَى

يعنى أن ماعدا ماتقدم في الجمع بالألف والتاء، من الإتياع،
والتسكين، والتَّحْرِيك بالفتح، فهو خارجٌ عن جمهور كلام العرب، إِمَّا أَنه
وَقَع نَادِرًا، وإِما اضْطِرَارًا، وإِما أَنه نُقِلَ عن قومٍ من العرب مَخْصُوصِينَ.
وَأَمَّا ماتقدم فإنما اثبني على مشهور كلامهم.

وهذه الأنواع الثلاثة التي ذكر متباينة في المعنى.

فالنادر هو الذي جاء في الكلام المنثور قليلاً جداً، بحيث لا يبنى

عليه لقلته.

وذو الاضطرار هو / ماجاء في الشعر لضرورة الوزن، ولولا الوزن ٢٢٦

لتكلم به على ما يعطيه القياس.

والذي انتفى لأناس هو ما كان لغة لبعض العرب، اختصوا بالتكلم

بها دون سائر قبائل العرب، بحيث تُنسب إليهم خصوصاً دون أن تُنسب

إلى مطلق كلام العرب، فيقال : هذه لغة بني فلان.

وقوله : «أولأناس» يشعر بأقليتهم بالنسبة إلى سائر العرب، وعلى

هذا النوع أحال على ما يذكر بحول الله.

ولابد من ذكر ما حصر من مثل هذه الأنواع الثلاثة وبها يتبين كلام

الناظم.

فأما النادر فمنه قولهم : عَيْرَاتُ، (في ١ - جمع عير، وهي جماعة

الإبل تحمل الميرة. قال في الشرح^(٢) : «وأما عيرات في جمع (عير)

(١ - ١) سقط من س .

(٢) شرح التسهيل ١/٣٦٧.

فجائزُ عند جميع العرب مع شذوذِه عن القياس» وإنما شذُّ من جهة تحريك عَيْنِه، وهى حرفِ عِلَّة؛ إذ كان السكون فيها أخفَّ فالتزموه، وخرجوا بهذه اللفظة عن ذلك الأصل. وأما هذيلُ فهم فيه على أصولهم، وإنما ندرُوه من جهة التزام جميع العرب ذلك فيه. قال سيبويه^(١): «حَرَكَوا الياءَ، وأجمعوا فيها على لُغَةِ هذيلٍ»، قال الكُميتُ أنشده السيرافي^(٢):

(عِراتُ الفَعَالِ والحَسْبِ العَوْدِ إليهم مَحْطُوطَةُ الاعكام^(٣))

ومنه ما تقدم من قولهم : جِرَوَاتُ، وقد تقدم وجهُ شذوذِه.

ومنه على مذهب سيبويه ومن تبعه قولهم : لَجَبَاتُ في (لَجَبَةٍ) حيث اعتزم مَنْ يُسَكِّنُ في الأفراد أن يَنْتَقِلَ إلى لغة من يحرك وهو وصف، وعلى هذا المعنى يمكن أن يُحمل قولهم : رَبَّعَاتُ، إن ثبت أن بعض العربِ يَفْتَحُ في الأفراد، وأن مَنْ يُسَكِّنُ فيه يَفْتَحُ في الجميع^(٤).

ووجهُ سيبويه^(٥) (رَبَّعَاتُ) بأن أصله اسم مؤنث يقع على المذكر والمؤنث بلفظ واحد، فصار كالوصف بخمسة، إذا قلت : مررتُ برجالٍ خَمْسَةَ.

قال ابن الضائع : ولزومُ التاء في (رَبَّعَةٍ) يدلُّ على ذلك.

قال ابن الضائع في (لَجَبَاتُ) بعد ما ذكر قولَ سيبويه : ويمكن أن يقال : لَمَّا كانت هذه الصِّفَةُ مختصَّةً بالمؤنث أشبهت الأسماءَ، حيث لم تكن التاء فيها

(١) الكتاب ٦٠٠/٣.

(٢) شرح السيرافي ٢٦/٥، وفيه «معدودة الاعكام»، ولم أجده في ديوان الكميت، والشاهد في شرح المفصل لابن يعيش ٣١/٥، ٣٣.

(٣) في الأصل : «الأتقال»، بدل «الاعكام»، وفي حاشية : الاعكام، كذا رأيت في غير موضع. ويقول ابن يعيش : «وقوله محطوطه الاعكام، أى تركت الأبل بأعكامها، أى بأحمالها فيهم بالعب والرشد».

(٤) في الأصل ، ز : الجميع .

(٥) الكتاب ٦٢٧/٣.

علامة للتانيث، لأنها كالتاء في (نَاقَة) ومن الفتح في الوصف قولهم :
كَهَلَاتُ فِي (كَهَلَة) فَفَتَحُوا فِي الْجَمْعِ، وَهُوَ وَصْفٌ قَطْرِبٌ^(١).

وقال يونس : امرأةٌ عَدَلَةٌ، وَعَدَلَاتٌ، فَحَرَكٌ، وَقَالَ : قَوْمٌ رَبَّعَةٌ،
وَرَبَّعَاتٌ. وَقَالَ يونس : شاةٌ لَجَبَةٌ، وَلَجَبَاتٌ، فَحَرَكُ الْجَمْعِ، وَقَالَ : لِأَعْرِفُ
: لَجَبَةٌ، بِالتَّحْرِيكِ وَمِنَ الْإِسْكَانِ فِي الْاسْمِ قَوْلُهُمْ : (أَهْلَاتٌ) فِي (أَهْلٍ)
وَأَهْلَاتٌ أَشْهَرٌ.

قال سيبويه^(٢) : «وقالوا : أهلاتٌ، فحففوا، شبهوها بصعباتٍ، حيث
كان (أهل) مُذَكَّرًا تَدَخَّلَهُ الْوَاوُ وَالنُّونُ». قَالَ : «قَلَمَّا جَاءَ مَوْئِنًا كَمَوْئِنِ
396 (صَعْبٍ) فَعِلَ بِهِ كَمَا فَعَلَ بِمَوْئِنِ (صَعْبٍ)». يَعْنِي أَنَّهُمْ أَنْثَوُا (أَهْلًا) فَقَالُوا
: أَهْلَةٌ، وَجَمَعُوا فَقَالُوا : أَهْلُونَ فِي (أَهْلٍ) فَصَارَ لِذَلِكَ مِثْلُ : صَعْبٌ،
وَصَعْبَةٌ، وَصَعْبُونَ، فَعُومِلَ مَعَامِلَتَهُ.

ومِمَّا جَاءَ مِنْهُ مَوْئِنًا قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٣)، أَنَشَدَهُ السِّيرَافِي، وَأَنَشَدَهُ
الْفَرَاءُ أَيْضًا، قَالَ أَنَشَدَنِي الْمَفْضَلُ :

وَأَهْلَةٌ رُدُّ قَدْ تَبَرَّيْتُ وَدُهُمُ

وَأَبْلَيْتُهُمْ فِي الْحَمْدِ جُهْدِي وَنَائِلِي

(١) فِي حَاشِيَةِ الْأَصْلِ قَبْلَهُ « قَالَ »، وَقَدْ تَقَدَّمَ قَوْلُ قَطْرِبٍ وَتَخْرِيْجُهُ مِنْ قَرِيبٍ .

(٢) الْكِتَابُ ٦٠٠/٣.

(٣) هُوَ أَبُو الطَّمْحَانِ الْقَيْنِي، كَذَا نَسَبَهُ ابْنُ بَرِيٍّ. وَالْبَيْتُ فِي كِتَابِ الْمَنْكِرِ وَالْمَوْئِنِ لِلْفَرَاءِ ١٠٨،
وَاللِّسَانُ : أَهْلٌ، وَيَرَى.

هَذَا فِي النُّسخِ الثَّلَاثِ مَكَانَ تَبَرَّيْتُ : تَبَرَّضْتُ، وَفَوْقَهُ رُسِمٌ : كَذَا. يُقَالُ : تَبَرَّيْتُ مَعْرُوفَةً وَمَعْرُوفِيَّةً:
اعْتَرَضَ لَهُ.

وَأَمَّا الْإِضْطِرَارُ فَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ (١):
وَحُمِلْتُ زَقْرَاتِ الضُّحَى فَاطَّقْتُهَا
وَمَالِي بِزَقْرَاتِ الْعَشِيِّ يَدَانِ
فَأَسْكُنُ عَيْنَ (قَعَلَاتٍ) وَهُوَ اسْمٌ. وَقَالَ ذُو الرُّعْمَةِ (٢):
أَبْتُ ذِكْرُ عَوْذِنَ أَحْشَاءَ قَلْبِهِ
خُفُوقًا وَرَقَضَاتِ الْهَوَى فِي الْمَفَاصِلِ
أَرَادَ «وَرَقَضَاتِ» فَأَسْكُنُ ضَرُورَةً، وَأَنْشَدَ ابْنُ خُرُوفٍ قَالَ أَنْشَدَهُ
الْبَاهِلِيُّ (٣) فِي «مَعَانِيهِ»:

وَلَكِنْ نَظَرَاتٍ بَعَيْنٍ مَرِيضَةٍ
أَلَاكَ اللَّوَاتِي قَدْ مَتَّلْنَ بِنَا مَتْلًا
أَرَادَ «نَظَرَاتٍ» وَقَالَ عَدِيُّ بْنُ الرَّقَّاعِ (٤):
يُكَابِدُ نَفْحَاتِ الْهَوَا جِرٍ وَالضُّحَى
مُكَافِحَةً بِالْمُنْخَرِينَ وَبِالْفَمِ
وَإِنَّمَا سَهَّلُ هَذَا النَّوْعَ شَيْئًا أَنَّهُ مَصَادِرٌ، وَالْمَصَادِرُ تُشْبِهُ الصِّفَاتَ، فَهِيَ
أَسْهَلُ فِي الْقِيَاسِ مِنْ (تَمْرَاتٍ) لَوْ قِيلَ.
وَأَمَّا اللُّغَاتُ الْأَقْلِيَّةُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَا ذَكَرْنَا، فَمِنْهَا مَا حَكَى أَبُو الْفَتْحِ (٥) عَنْ

-
- (١) عُرْوَةُ بْنُ حَزَامٍ. وَالْبَيْتُ فِي الْمَذْكَرِ وَالْمُؤَنَّثِ لِأَبِي بَكْرٍ بْنِ الْأَنْبَارِيِّ ٥٦٤، وَكُتِبَ النُّحْرُ الْمَتَأَخَّرَةُ.
(٢) الْبَيْتُ فِي الْمَرْجِعِ السَّابِقِ، وَدِيوَانُهُ ١٢٣٧/٢، وَالْمَقْتَضِبُ ١٩٠/٢، وَالتَّكْمَلَةُ - لِأَبِي عَلِيٍّ ١٥٥.
(٣) هُوَ أَبُو نَصْرٍ أَحْمَدُ حَاتِمُ الْبَاهِلِيِّ الْمَتُوفَى سَنَةَ ٢٢١. وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ النَّدِيمِ فِي الْفَهْرَسْتِ ٥٦ كِتَابَهُ
أَبْيَاتَ الْمَعَانِي.
(٤) دِيوَانُهُ ٧٨، وَاللِّسَانُ : كَفَخَ، وَفِيهِمَا : يَكْفِخُ لُوحَاتٍ، «لِلْمُنْخَرِينَ».
(٥) حَكَى ذَلِكَ عَنْهُ ابْنُ مَالِكٍ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ ١٠٠/١ - ١٠١.

قوم من العرب من تَسْكِينِ عَيْنِ (فَعَلَاتٍ) إِذَا كَانَتِ اللَّامُ مَعْتَلَةً، فيقول في (ظَبْيَةٍ) : ظَبْيَاتٌ، وفي (شَرِيهِ) : شَرِيَّاتٌ. واللغة المشهورة : ظَبْيَاتٌ، شَرِيَّاتٌ.

ومنه لغة هُذَيْل^(١)، أَنهَم يَفْتَحُونَ عَيْنَ (فَعَلَاتٍ) المَعْتَلَةَ، فيقولون في (جَوْزَةٍ) : جَوْزَاتٌ، وفي (بَيْضَةٍ) : بَيْضَاتٌ، وفي (سَيْرَةٍ) : سَيْرَاتٌ، وفي (عَيْرٍ) : عَيْرَاتٌ.

قال الفارسي عن قَطْرِبَ : وزعم يونسُ أَن (تَوْبَةٍ) و(تَوْبَاتٍ) بالثَّقِيلِ يقولها ناسٌ كثيرٌ. قال^(٢) :

أبو بَيْضَاتٍ رايحٌ مُتَّوِّبٌ رَفِيقٌ بِمَسْحِ المُنْكَبِّينِ سَبَّوحٌ
وقال الشلوبيين : قياسُ لغة هذيل الفتحُ في نحو : نُوْلَةٌ، وِوَلَاتٌ، وَصُوفَةٌ
وَصُوفَاتٌ، وكأنه إنما قال هذا لأنه لم يَسْمَعِه نقلا عن لغتهم. ولاشك أن القياس
سائغٌ.

وقولُ الناظمِ : «أولُ الناسِ انْتَمَى» أي : انْتَسَبَ.
يُقال : انْتَمَى فلانٌ، إِذَا انْتَسَبَ، و«غَيْرُ ما قَدَّمْتُهُ» مبتدأُ خبرُهُ «نادرٌ»
وما بعده^(٣).

(١) شرح التسهيل ١٠٣.

(٢) قال أبو بيضات، ثم نكّر البيت، وهو سهو، قال البغدادي في الخزانة ١٠٤/٨ :
والبيت مع كثرة وجوده في كتب النحو والصرف لم أطلع على قائله ولا على تتمته. وانظر البيت
في الخصائص ١٨٤/٣، والمنصف ٢٤٣/١.

فهرس موضوعات الجزء السادس

الصفحة	الموضوع
١	إعراب الفعل
٩٥	عوامل الجزم
١٧٨	فصلٌ في لو
١٩١	أما ولولا ولوما
٢٠٥	الإخبار بالذئ والألف واللام
٢٣٨	العدد
٢٩٤	كم وكأئن وكذا
٣٢١	الحكاية
٣٤٤	التأنيث
٤٠٣	المقصور والممدود
٤٢٩	كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحاً

إعراب الفعل

١	يرفع المضارع المتجرد من الناصب والجازم
٢	الإخلاف في رافعه
٤	نواصبه : (لن)
٥	(كي)
٩	(أن)
١١	(أن) المخففة من الثقيلة المضارع بعدها مرفوع
١٣	بعض العرب أهمل (أن) فلم ينصب المضارع بعدها
١٦	(إذن)
٢٧	(أن) تنصب المضارع ظاهرة وجوباً ، ومضمرة وجوباً أو جوازاً
٢٨	وجوب إظهارها
٢٨-٢٩	جواز إظهارها وإضمائها
٣٠	مواضع نصب المضارع بـ(أن) مضمرة وجوباً - بعد لام الجحود
٣٢	- بعد (أو)
٣٦	- بعد (حتى)
٣٩	رفع المضارع بعد (حتى)
٤٦	إضمار (أن) ناصبة - وجوباً بعد فاء السببية في جواب واحد من ثمانية أشياء
٦١	واو المعية مثل فاء السببية في ذلك
٦٦	جزم المضارع عند سقوط الفاء بعد غير النفي إذا قصد الجزاء
٧٤	شرط الجزم بعد النفي وضع (إن) قبل (لا) فلا يختلف المعنى
٧٧	إذا كان الأمر بغير (العل) لم ينصب جوابه ، ويجزم بقصد الجواب
٨٣	ينصب الفعل بعد فاء السببية في الرجاء بـ(أن) مضمرة مثل التمني

٨٧	إن عطف فعل مضارع على اسم خالص نصيب بـ(أن) مذكورة أو محذوفة
٩٢	تشدُّ نصبُ المضارع بـ(أن) محذوفة في غير المواضع المذكورة
عوامل الجزم	
٩٥	عددتها : خمس عشرة أداة
٩٥	ما يجزم فعلاً واحداً : (لا) الناهية
٩٧	لام الأمر
٩٩	(لم)
١٠٠	(لما)
١٠١	ما يجزم فعلين : (إن)
١٠٢	(من)
١٠٣	(ما)
١٠٣	(مهما)
١٠٤	(أي)
١٠٤	(متى)
١٠٥	(آيان)
١٠٦	(أين)
١٠٦	(إذما)
١٠٧	(حيثما)
١٠٨	(أنى)
١٠٨	الخلافاً في جواز الجزاء بـ(كيف) و(كم)
١١٣	(إن) و(إذما) حرفان ، والباقي أسماء
١١٧	هذه الأدوات تطلب فعلين يسمّى الأول فعل الشرط والثاني جواب الشرط

١١٨ الخلاف في عامل الجزم في الجواب
١٢١ لا يجوز تقديم جواب الشرط على فعل الشرط
١٢٦ يكون الفعلان ماضيين أو مضارعين أو متخالفين
١٢٩ مجيء فعل الشرط مضارعاً والجواب ماضياً جائز عند ابن مالك ضعيف عند غيره
١٣١ إذا كان فعل الشرط ماضياً جاز رفع جواب الشرط المضارع
١٣٥ إذا كان فعل الشرط مضارعاً لرفع جواب الشرط ضعيف نادر عند ابن مالك شاذ عند الجمهور
١٣٨ إذا كان الجواب لا يصلح أن يكون شرطاً وجب اقترانه بالفاء
١٤٠ الأوصاف التي بها يصح وقوع الجملة جواباً من غير فاء
١٥٠ تقوم (إذا) الفجائية مقام الفاء
١٥٣ إذا عطف مضارع بالفاء أو الواو على جواب الشرط جاز فيه ثلاثة أوجه
١٥٥ إذا كان العطف بغيرهما جاز الجزم أو الرفع
١٥٧ إذا توسط المضارع المعطوف بالفاء أو الواو بين الشرط والجزاء جاز فيه وجهان
١٦٣ حذف جملة جواب الشرط أو جملة الشرط إذا دل عليه دليل
١٧٠ إذا اجتمع شرط وقسم حُذِف جواب المتأخر منهما
١٧٣ إذا تقدمت إحداهما مبتدأ رُجِح الشرط فأُتي بجوابه
١٧٤ ندر ترجيح الشرط المسبوق بالقسم ولم يتقدمه مبتدأ
فصل في (لو)	
١٧٩ (لو) تستعمل على وجهين : مصدرية وشرطية
١٨٠ تختص (لو) بالفعل ، ومدخولها (شرطاً أو جواباً) لفعل ماضٍ صيغة أو معنى
١٨٠ إبلاؤها فعلاً مستقبلاً قليلاً

١٨٣	تقع (أن) بعد (لو) لتفارق (إن) في ذلك
١٨٨	إذا وقع بعد (لو) فعل مضارع انصرف إلى الماضي
	أما ، ولولا ، ولوما
١٩١	(أما) حرف شرط وتفصيل ، ويجب اقتران تالي تاليها بالفاء
١٩٥	حذف الفاء في الشر قليل ، فإن حُذِفَ معها قولٌ فكثيرٌ
١٩٧، ١٩٦	(لولا) و(لوما) يستعملان على وجهين : للتخصيص ، أو يكونان حرفي امتناع لوجود
١٩٧	يلزم وقوع جملة الابتداء والخبر بعد (لولا) و(لوما) الامتناعيتين
	تكونان للتخصيص فيليهما وأخواتهما (هلاً) و(ألاً) و(ألاً) الفعل ، أو اسم
٢٠١	معمول لفعل محذوف
	الإخبار بالذي وبالآلف واللام
٢٠٥	هذا الباب وضعه النحويون للتدريب
	الطريق إلى ذلك التدريب أن تدخل (الذي) على الكلام الذي فيه الخبر عنه
٢٠٥	ثم تبدل من ذلك الاسم ضميراً على حبه
٢٠٧	يجب تشية الموصول أو جمعه إذا كان الاسم المخبر عنه مثنى أو جمعاً
٢٠٩	شروط الاسم المخبر عنه
٢٢٧	يخبر بالآلف واللام عن بعض ما يكون الفعل فيه مقدماً
٢٢٨	للإخبار بهما شرطان آخران
٢٣٤	إذا رفعت صلة (أل) ضميراً عادداً على غير (أل) وجب فصله
	العدد
٢٣٩	الثلاثة والعشرة وما بينهما ، وتمييزهما
٢٤٦	تمييزهما وما بينهما جمع قلة مجرور
٢٥٢	تمييز (المنة) و(الآلف) مفرد مجرور بالإضافة

- ٢٥٧ (أحد عشر) و(تسعة عشر) في عدّ الذكور مبيان ، والشين مفتوحة
- ٢٥٨ يقال في العدد المؤنث (إحدى عشرة) و(تسع عشرة) والشين ساكنة وتُجَمُّ تكسرهما
- ٢٦٤ يقال : (اثنا عشرة) و(اثنا عشر) بإعراب (اثنا) و(اثنا) إعراب المثني
- ٢٦٦ ما عدا هذا المركب مبنيٌّ على فتح الجزأين
- ٢٧٠ تمييز ألفاظ العقود مفردٌ منصوب
- ٢٧٣ تمييز العدد المركب مفردٌ منصوب كذلك
- ٢٧٦ إضافة العدد المركب إلى غير مميّزه
- ٢٧٧ صياغة (فاعل) من العدد (من اثنين إلى عشرة)
- ٢٧٨ وذلك البناء على وجهين : من اسم العدد ، ومن المصدر
- ٢٨٠-٢٨١ التصد في (ثالث ثلاثة) أحدهم (بعضهم) وفي (ثالث اثنين) جاعلهم كذلك
- ٢٨٦ صياغة (فاعل) من اسم العدد المركب إنما تكون بمعنى (بعض)
- ٢٨٨ أوجه استعمال ذلك في المركب ثلاثة

كم وكأين وكذا

- ٢٩٥ (كم) الاستفهامية مميّزها مفردٌ منصوب
- ٢٩٦ يجوز جرّ تمييزها إذا كانت مجرورة بحرف جرّ مظهر
- ٣٠٤ تمييز (كم) الخبرية جمع مجرور ، أو مفرد مجرور
- ٣١٤ (كأين) و(كذا) مثل (كم)
- ٣١٦ لكن تمييزهما منصوب

الحكاية

- ٣٢١ تعريفها وأقسامها
- ٣٢٣ الحكاية بأبي وفروعها
- ٣٢٦ الحكاية بـ(مَنْ) وحالاتها

٣٣٨ حكاية المعرفة إذا اجتمعت فيها أوصاف ثلاثة
	التأنيث
٣٤٦ علامة التأنيث التاء أو الألف مقصورة أو ممدودة
٣٥٢ ما يدل على تأنيث ما لا علامة فيه
٣٦١، ٣٥٩ لا تدخل التاء الفارقة على : (فَعُول) بمعنى فاعل
٣٦٢ أو (مُتَعَال)
٣٦٣ أو (مُتَعِيل)
٣٦٣ أو (مُتَعَل)
٣٦٤ وما لحقته من ذلك شاذٌ
٣٦٦ وكذلك لا تدخل على (فَعِيل) بمعنى مفعول
٣٦٨، ٣٦٦ ولامتناع التاء من الدخول على (فَعِيل) شرطان
٣٧٢ أنواع التاء المشهورة خمسة : ١- فارقة بين المذكر والمؤنث
٣٧٥ ٢- فارقة بين الواحد والجمع
٣٧٦ ٣- مفيدة معنى النسب
٣٧٦ ٤- دالة على العجمة
٣٧٦ ٥- عوض من محذوف
٣٧٩ ألف التأنيث قسمان : مقصورة وممدودة
٣٨١ أوزان المقصورة المشهورة اثنا عشر بناءً
٣٨٨ طُرْفٌ من أوزانها الأخرى
٣٩٢ أوزان ألف التأنيث الممدودة سبعة عشر بناءً
	المقصود والممدود
٤٠٢ معناهما وكيف يدركان من كلام العرب

٤٠٤	ضابط المقصور القياسي
٤٠٦	أنواعه
٤١٣	المدود القياسي : ضابطه
٤١٥	أنواعه
٤١٩	الساعي من المقصور والمدود
٤٢٠	يقصر المدود للضرورة ، وفي مد المقصور خلاف
كيفية تثنية المقصور والمدود وجمعها تصحيحاً	
٤٣١	قلب ألف المقصور ياء
٤٣٤	قلبا واوا
٤٣٧	تثنية المنقوص الساعي والقياسي
٤٤٢	قلب همزة المدود واوا
٤٤٥	جواز قلبها وإبقائها همزة
٤٤٦	تصحيح همزته (تركها على حالها)
٤٥٢	جمع المنقوص جمعاً مذكراً سالماً
٤٥٢	جمع المدود تصحيحاً كسبته
٤٥٤	إذا جمع المقصور حذف آخره وأقيت الفتحة دالة على الخذوف
٤٥٦	ألف المقصور قلب ياء عند جمعه بالألف والتاء
٤٦١	ما يطرد جمعه بالألف والتاء
٤٦٢	ما اجتمعت فيه أوصاف خمسة فإن عينه تحرك بحركة فاته عند جمعه بالألف والتاء
٤٦٩	يجوز في العين بعد الضمة والكسرة التوكين والفتح ، ويمتنع التوكين بعد الفتحة
٤٧٩	مما لا يجوز إتياع عينه فاءه في جمع المؤنث نحو (ذروة) و(زينة)
٤٨٠	فإن جاء نحوه متبعاً فهو نادر أو لغة قليلة